

جامعة الجزائر-3-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

التحديات الالتمائية ومنطق الأمن الإقليمي في منطقة شمال إفريقيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين سنطوح

إعداد الطالبة:

سهام بوهالي

الصفة	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة
رئيسا	(جامعة الجزائر 3)	أ.د فاتح شيباني
مشرفا ومقررا	(جامعة الجزائر 3)	أ.د حسين سنطوح
عضوا مناقشا	(جامعة الجزائر 3)	د. فلة عربي عودة
عضوا مناقشا	(جامعة خميس مليانة)	د. كريمة كروي
عضوا مناقشا	(جامعة البليدة 2)	د. عبد الحكيم ذهبي
عضوا مناقشا	(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)	د. فاتح خننو

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً من قبل ومن بعد

أعبر عن امتناني وتقديري، للأستاذة "جمال محمد سيد ضلع رحمة الله عليه وجزاه الله جنّات النّعيم"، "أيمن شبانة" و"أميرة عبد الحليم" من جمهورية مصر العربيّة، وكذا للجنة المناقشة الموقّرة الذين شرفوني بمناقشة الأطروحة، وخاصة الدكتورة "فلة عربي عودة" والأستاذ الدكتور "فاتح شيباني" على دعمهما الدائم.

كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور "سليمان أعراج" عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية على مساعدته لإتمام إجراءات المناقشة.

تمّت المناقشة يوم 18 رمضان 1446هـ / الموافق لـ 18 مارس 2025

إهداء

إلى والديّ الغاليين ... برّا وإحسانا؛

إلى إخوتي عدلان وسفيان، وابن أخي: محمد آدم؛

إلى كلّ من ساندني وشجعني دون كلل لأجل إتمام الرسالة؛

إلى كلّ من أحبّ العلم ابتغاء مرضاة الله ... فأثر العمل في صمت.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة الاختصارات

الكلمة المختصرة	المعنى
RSC	مركب الأمن الإقليمي
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
CUA	La Commission de l'Union africaine
MAEP	Le Mécanisme africain d'évaluation par les pairs
P101	Le plan d'intégration commence par un bon programme d'accueil et l'application des bonnes pratiques d'intégration
CEA	La Commission économique pour l'Afrique.
CEMAC	Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale
UEAC	L'Union Monétaire de l'Afrique Centrale.
UMAC	À Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest
CEDEAO	L'Organisation de l'unité africaine
OUA	Le Mécanisme africain d'évaluation par les pairs
GAFTA	Grain and Feed Trade Association
CEMOC	Conseil des Chefs d'État-major du Comité d'État-major Opérationnel Conjoint
APSA	L'Architecture africaine de paix et de sécurité
MIA	Mouvement Islamique Armée
MEI	Mouvement pour l'Etat Islamique
GSPC	Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat.
FIDA	Front Islamique pour le Djihad en Algérie
AIS	Armée Islamique de Salut
GSPC	Groupe salafiste pour la prédication et le combat.
GICM	Groupe islamique combattant marocain.
AQMI	Al-Qaïda au Maghreb islamique
GICT	Groupe Islamique Combattant Tunisien
MUJAO	Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest
MLNA	Mouvement national de libération de l'Azawad
IOM	International Organization For Migration
TSCTP	The Trans-Saharan Counterterrorism Partnership
BMP Maghreb	The Border Management Programme for the Maghreb Region

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

المبحث الأول: الجماعات المتطرفة وتعددية الفكر الإرهابي

المطلب الأول: ماهية الظاهرة الإرهابية

المطلب الثاني: الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا من التمدد إلى الانحسار

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة عبر الوطنية وارتباطها بالجرائم الأخرى

المطلب الأول: الاتجار بالبشر وعلاقته بالجريمة المنظمة

المطلب الثاني: تجارة المخدرات والجريمة المنظمة: الأثر التبادلي

المطلب الثالث: التهريب وتجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

المبحث الثالث: الهجرة غير النظامية من التسييس إلى الأمننة

المطلب الأول: المفهوم الجديد للهجرة غير النظامية

المطلب الثاني: التطور العام لتدفقات الهجرة غير النظامية

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والإستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة شمال إفريقيا

المبحث الأول: المبادرات المحلية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

المطلب الأول: مكافحة الظاهرة الإرهابية والتطرف العنيف

المطلب الثاني: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأشكالها

المطلب الثالث: مواجهة الهجرة غير النظامية

المبحث الثاني: المبادرات الثنائية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار الاتفاقيات ثنائية الأطراف

المطلب الثاني: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الثنائي

المطلب الثالث: مكافحة الهجرة غير النظامية في الإطار الثنائي

المبحث الثالث: استراتيجيات المواجهة الإقليمية في المنطقة بوصفها استراتيجيات متقاطعة

المطلب الأول: جهود المواجهة على المستوى العربي-الشرق أوسطي

المطلب الثاني: جهود المواجهة على المستوى المغربي

المطلب الثالث: التنسيق الإقليمي وشبه الإقليمي على المستوى الإفريقي

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الإقليمي في منطقة شمال إفريقيا

المبحث الأول: التداخل ما بين الدوائر الأمنية الإقليمية والنظام الإقليمي المغربي

المطلب الأول: خريطة المركب الأمني الإقليمي المغربي

المطلب الثاني: تفاعلات النظام الإقليمي المغربي والمركب الأمني الفرعي للشرق الأوسط نحو فهم النظام الإقليمي العربي

المطلب الثالث: التفاعل بين النظام الإقليمي المغربي والمركب الأمني الفرعي للساحل الإفريقي

المبحث الثاني: المعوقات الإقليمية لمسألة التكامل في إقليم شمال إفريقيا

المطلب الأول: ضعف الإرادة السياسية كإعجاز لتعزيز التكامل الإقليمي

المطلب الثاني: تأثير النزاعات الإقليمية/الحدودية وانهايار أطروحة الشراكة المغربية

المبحث الثالث: دور التعاون عبر الحدودي في دفع مسارات التكامل الإقليمي

المطلب الأول: ماهية التعاون عبر الحدود

المطلب الثاني: المفهوم الجديد للحدود

المطلب الثالث: إدارة الحدود في الفضاء الساحلي-المغربي

الفصل الرابع: إعادة تشكيل المشهد الأمني الإقليمي بمحاولة تحديد مجامع الأمن الإقليمية في المنطقة

المبحث الأول: دور اتحاد المغرب العربي في تفاعلات النظم التعاونية

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي كبنية أمنية إقليمية

المطلب الثاني: نشأة اتحاد المغرب العربي وبدايات التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: تكلفة عدم تجسيد المنتظم التكاملي / الاندماحي المغربي

المطلب الأول: معطلات تفعيل الاتحاد المغربي

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل التكامل الإقليمي المغربي

المبحث الثالث: تجسير العلاقات بين الفضاء الأمني المغربي والساحلي لتحقيق المركب الأمني في إقليم شمال إفريقيا

المطلب الأول: مجامع الأمن الإقليمية كمحفز لتحقيق مشروع الوحدة في إقليم شمال إفريقيا

المطلب الثاني: العناصر المتلازمة لبوادر تشكل مركب أمني مغاربو- ساحلي

الخاتمة

مقدمة

شهدت نهاية الحرب الباردة تحولات كبرى في النظام الدولي في إطار حركة العولمة وانفتاح الدول على بعضها البعض في إطار تفاعلات دولية، إلى جانب بروز تهديدات وتحديات أمنية تتجاوز حدود الدول حيث لم تعد الحدود مائعة بل مانعة مما يتطلب التعاون بينها لمواجهتها، ومما يستدعي أيضا البحث عن مقاربات أخرى للتعامل معها فظهرت مفاهيم جديدة اكتسبت أهمية في الدراسات الإستراتيجية والأمنية وأفضت إلى مسألة إعادة مراجعة مضامين الأمن، جزاء تفاقم التحديات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تهدد مباشرة العلاقات بين الدول، حيث أنها لا تعرف معنى للحدود السياسية و الجغرافية بين الدول وكذا تختلف في درجة حدتها، مما أدى إلى عجز دولي للتحكم فيها.

كذلك في أدبيات العلاقات الدولية لطالما احتل الجدل حول معنى وأهمية الأمن بالنسبة للجماعات السياسية مكانة مركزية خاصة في ظل ثنائية التهديد والبقاء، ما عكس بصورة واضحة دينامية البيئة الأمنية الدولية في محاولة للبحث عن (منطق الأمن) اليوم في السياسة العالمية، حيث كشفت التغيرات البنيوية الدولية بالتوازي مع التغيرات الإقليمية والأمنية الجديدة لمختلف مناطق العالم أو مراكز القوى الجديدة نقاشا وجدالا واسعا خاصة حول كيفية استخدام منطق المركبات الأمنية بشكل يتوافق والطبيعة المتغيرة لمختلف العضلات الأمنية من جهة؛ ومفهوم العمق الجغرافي للدول في إطار الاستمرارية المكانية والذي كشف عن ضرورة فرض توصيف عام للساحة التي يجري عليها التأثير المتبادل في صورة دوائر وأبعاد بهدف تحديد معايير التوجيه الاستراتيجي الخارجي في إطار الدراسات الإستراتيجية هذا من جهة أخرى.

من حيث تعدد الفواعل من الدولة إلى الفرد، أيضا الإقليم يعتبر كوحدة تحليل، والمتغيرات كالهوية الإقليمية والفاعل الإقليمي المهيمن؛ كذلك من حيث متغير الهاجس ولوالب سوء الإدراك وأشكال الهشاشة والانكشاف ذات الصيغة عبر الوطنية والعمليات من حيث أنماط الصداقة والعداوة والمساومة كطرف وسيط، كشف العمق الجغرافي لهذه المناطق ليس فقط عن عدم إمكانية تحليل أي دينامية أمنية لوحدة بمعزل عن الوحدات الأخرى ولكن عن منطق أمني جديد للقرن الواحد وعشرين من خلال تحويل كل من القضايا الداخلية والإقليمية للمنطقة -اقتصادية-سياسية- أمنية إلى موضوع للأمن يعالج كنسخة محددة للأمن العالمي الموسع من خلال ربطه بالاستقرار السياسي والأمني العالمي والمرتبط بصورة مباشرة بالمصالح الجيوسياسية للدول الكبرى في المنظومة الدولية، إلا أنه لا يمكن توصيف الوضع الأمني الاستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا بمعزل عن عملية بنية الدولة؛ وعلى المستوى الأمني، كشفت هذه الطبيعة المعقدة والمتداخلة لبنية الدول والأمن في المنطقة عن البعد الإقليمي للتهديدات خاصة بالنظر إلى سياق النتائج العكسية للحرب في ليبيا 2011 وإسقاط نظام معمر القذافي والمساهمة في ما يعرف بالتعزيز - الذاتي للانكشافات الأمنية الموجودة مسبقا في المنطقة والمتمثلة في تمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق ومراقبة أمنية هشة، وفرصة كبيرة للشبكات الإجرامية لتوسيع نطاق تواجدها وتكثيف حجم عملياتها وهذا ما كشفت عنه الترسانة المتنوعة للأسلحة غير الخاضعة للمراقبة، إلى جانب الظاهرة الإرهابية، وكذا تهديدات أخرى عابرة للحدود أيضا مثل تجارة المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وأعضائهم وكذا التهديدات الداخلية التي تمس كيان الدولة، وضعف قدرة هذه الأخيرة على ضمان حقوق وحرّيات مواطنيها بسبب تفشي الفقر والحروب الأهلية؛ هذا ما تشهده منطقة شمال إفريقيا من انتشار واسع لمختلف التهديدات الداخلية والخارجية التي تختلف في حدتها من دولة إلى أخرى وكذا القدرة على استيعابها، وذلك من خلال استراتيجيات وطنية وإقليمية من خلال عدة منظمات مثل: الاتحاد الإفريقي واتحاد المغرب العربي؛ إضافة إلى الخلافات السياسية وغياب الرؤية الإستراتيجية المشتركة من أجل مجابهة تلك التهديدات.

إلى جانب المضامين الإقليمية في إطار السياسة التقليدية للهيمنة للدول الغربية، حيث لا يمكن فصل التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا 2011، والتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي عامي 2013 و2014 عن مسألة التوقيت في التفكير الاستراتيجي، وبرامج مكافحة الإرهاب النشطة، ودعم التوسع الضخم في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وإطلاق القيادة الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) وانتشار ظاهرة العجز الدولاتي بالتغيرات الحادة التي تحدث داخل الدول أو في الإقليم، أو في شكل ثورات، مثل موجة الثورات التي شهدتها المنطقة العربية؛ تؤدي هذه التغيرات إلى عجز

الدولة عن أداء وظائفها، ويظل مستقبل الدولة الجديدة غير واضح المعالم، حيث قد يستغرق بناؤها فترة طويلة، ويفرض علينا تساؤلاً أولياً حول إمكانية تجاوز مبدأ السيادة للدول المبدأ الثابت في القانون الدولي ويضع في الواجهة قضية ربط المستقبل الجيو سياسي والأمني لدول المنطقة بمدى قدرة القوى الخارجية على فرض والتحكم في عملية صناعة الأمن؛ جزاء كل ذلك يجعل هذا الموضوع جديراً بالدراسة والاهتمام.

أهداف الدراسة

تكمن الأهداف الرئيسة من دراسة الموضوع في:

- 1- دراسة التطورات المفاهيمية والنظرية للدراسات الإقليمية؛
- 2- التعرف على طبيعة التهديدات اللاتماثلية المشتركة في منطقة شمال إفريقيا؛
- 3- الجهود المحلية والإقليمية في التعامل مع هذه التهديدات وانعكاساتها على منطقة شمال إفريقيا؛
- 4- تكلفة عدم تفعيل مركب أممي إقليمي في منطقة شمال إفريقيا لتحقيق التكامل الإقليمي والاندماج الفعلي.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الموضوع في محاولة تحليل مختلف أبعاد الظاهرة ومنه محاولة طرح بعض الآفاق والحلول التي نراها ملائمة لمواجهة هذه التهديدات التي تعتبر على رأس قائمة الأولويات الدولية المهددة للأمن والسلم الدوليين، وهذا بقراءة ودراسة علمية وتحليلية للأوضاع السائدة؛ كذلك تتوضح هذه الأهمية من خلال ما يلي:

أ/ الأهمية العلمية: تتمثل أهمية الدراسة العلمية في أنه إطار يساعد على فهم المنطلقات الفكرية للدراسات الأمنية الإقليمية، وتوصيف للتهديدات اللاتماثلية لمنطقة شمال إفريقيا وما نجم عنها من تداعيات، كما أن هذه الدراسة تسمح بالوقوف على أهم السياسات الإقليمية والدولية للوصول إلى صيغة توفيقية يمكن إتباعها من أجل المجابهة.

ب/ الأهمية العملية: تشكل الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها مجال لاختبار الدراسات الإقليمية للوصول إلى تجسيد فكرة التعاون المؤسسي بناء على إدراك لمعطى الوعي بالهوية الإقليمية، ومن خلال فهم ديناميكيات الأمن الإقليمي في منطقة شمال إفريقيا نجيب على تساؤل ما هي الجدوى من وراء بناء ترتيب أو بنية أمنية في المنطقة.

مبررات الدراسة

تنبع مبررات إختيار الموضوع من شقين، أولهما موضوعي والثاني ذاتي حيث يندرج ضمن الشق الثاني مبررات خاصة بالتخصص كذلك:

أ/ المبررات الموضوعية: على المستوى الأكاديمي أصبحت التهديدات اللاتماثلية وكذا التهديدات الهجينة من أبرز الظواهر التي يتناولها الباحثون في حقل العلوم السياسية بالتدقيق والتحليل لمحاولة فهمها لأنها تمس مجتمعاتنا، كذلك من أجل فهم الأدوار الأمنية الإقليمية للفواعل الخارجية في تشييد الأنظمة الإقليمية الفرعية.

ب/ المبررات الذاتية والمتعلقة بالتخصص:

- الاهتمام بالدراسات الأمنية وبكل ما يتعلق بتوسيع أجندة الأمن في الحقل بعد نهاية الحرب الباردة، وبخاصة الدراسات الإقليمية الأمنية، بالتالي فالموضوع يندرج ضمن التخصص وهو الدراسات الأمنية والإستراتيجية؛

- تقديم هذه الدراسة كإسهام علمي مختص بإقليم شمال إفريقيا فغالبية الدراسات تناولت إما منطقة

المغرب العربي أو منطقة الشرق الأوسط أو منطقة الساحل الإفريقي.

أدبيات الدراسة

من خلال إطلاعنا على مختلف الدراسات السابقة التي تعالج إشكالية التهديدات الكبرى فقد تعددت الدراسات،

فنجدهم أهم كتاب للباحثين باري بوزان وأول ويفر الذي استعنا به ضمن الدراسات السابقة كمفتاح لفهم طريقة بناء المجموعات الأمنية سواء المركزية أو الفرعية،

Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: University Press, 2003)

الذي يعدّ كذلك مرجعاً أساسياً في دراسة الأمن الدولي والعلاقات الإقليمية. ينطلق الكتاب من فكرة أن النظام الدولي لم يعد متمركزاً حول الدولة القومية بشكل حصري، بل يتشكل من خلال تفاعلات إقليمية متعددة المستويات، ويقدم المؤلفان من خلاله إطاراً نظرياً جديداً لفهم كيفية تشكيل الأقاليم للسياسات الأمنية العالمية، وكيفية تفاعل هذه الأقاليم مع بعضها البعض ومع النظام الدولي الأوسع، وعبر تحليل معمق لأقاليم مختلفة مثل أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين، يوضح بوزان ويفر كيف تختلف الديناميكيات الأمنية من إقليم لآخر، وكيف تؤثر هذه الاختلافات على الاستقرار العالمي، الكتاب يسلط الضوء أيضاً على دور القوى الإقليمية في تشكيل الأمن المحلي والدولي، معتبراً أن فهم هذه القوى هو مفتاح لفهم التحديات الأمنية المعاصرة.

باختصار، يقدم "Regions and Powers" رؤية شاملة ومبتكرة لفعل الأقاليم في تشكيل الأمن الدولي، مما يجعله مرجعاً لا غنى عنه لكل باحث أو مهتم بالعلاقات الدولية والأمن العالمي؛ كذلك في كتابه:

People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations (London:

Wheatsheaf Books, 1982),

أشار باري بوزان إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية؛ لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، لا شك أن هذا المفهوم لم يتصل تماماً من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافاً أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية؛ لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محدداً بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

هناك العديد من المواد غير المنشورة التي تضمنت متغيراً أو متغيرين على الأكثر للموضوع الذي نحن بصدد دراسته، هناك أطروحة دكتوراه بعنوان "مستقبل مشروع التكامل المغربي: 2011-2035"، تخصص: علاقات دولية واستشراف بجامعة الجزائر -3- لسنة 2023/2022، حيث تناولت الباحثة "أم الخير عيشون" مسألة التكامل منذ معاهدة مراكش 1989 من خلال الوقوف على إنجازات وإخفاقات اتحاد المغرب العربي وضعت مجموعة من السيناريوهات إلى غاية 2035 باعتماد تقنيات الاستشراف فكانت إضافة حقيقية لتخصصها.

أما الباحث "عبد الغاني شرقي" في أطروحته المعنونة بـ "أمن منطقة المغرب العربي بين متطلبات الدولة القطرية واستراتيجيات التوغل للدول الكبرى بعد 2001"، تخصص: علاقات دولية بجامعة الجزائر -3- لسنة 2021/2022 فقد تطرق للتهديدات التماثلية واللائماتلية في المنطقة وإلى البناءات الأمنية في العلاقات المغربية - الأورو أطلسية، إلى جانب قراءة في مركب الأمن المغربي - الأوروبي.

كذلك الباحث "سليم بلحاج" من جامعة باتنة -1- في أطروحته المعنونة بـ "التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري" في تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية لسنة 2021/2020، فقد استعرض التهديدات اللاتماثلية التي تمسّ الأمن الوطني الجزائري، وتناول مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية والاستراتيجيات المتبناة لمواجهة تلك التهديدات عبر فضاء إفريقي-ساحلي، متوسطي، مغاربي، عربي وإسلامي، وهي بمثابة خلفية لرسم عقيدة الأمن الوطني الجزائري.

في حين أنّ الباحثة "كريمة كروي" في أطروحتها الموسومة بـ "تفعيل التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي: دراسة في الآلية الاقتصادية"، تخصص: دراسات مغربية، بجامعة الجزائر -3- لسنة 2020/2019، فقد درست أثر المتغيرات الداخلية والخارجية الدولية على مسار التجربة التكاملية، وما هي الآليات والأسس لتفعيل هذا التكامل، وبيّنت أهمية العامل الاقتصادي كمحرك قوي لخلق الظروف المواتية لتفعيل التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي.

أما الباحث "يوسف قدور" في أطروحاته المعنونة بـ "التحديات الأمنية غير التقليدية على المنطقة المغاربية"، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3- لسنة 2019/2018، خصصها لدراسة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، جريمة تبييض الأموال وتهريب المخدرات، من حيث: الأسباب، التأثيرات والآليات الأمنية؛ السياسية؛ القانونية؛ الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ الدينية والإعلامية لمواجهتها.

في حين أنّ الباحثة "نعيم بورنان" في أطروحاتها الموسومة بـ "التحول الديمقراطي ودوره في تفعيل التكامل في المغرب العربي، تخصص: العلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3-، لسنة 2016/2015، فانطلاقاً كانت من أنّ التهديدات لازالت قائمة ودوافع الاتجاه التكاملي كذلك فعليه أصبح تفعيل اتحاد المغرب العربي ضرورة حتمية، وذلك من خلال الربط بين التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي والتكامل؛ وأنّ فشل تفعيله يعود لغياب الممارسات الديمقراطية، وآخر دراسة تناولها هنا هي مذكرة ماجستير للباحثة "رقية بلقاسي" من جامعة بسكرة، تخصص: دراسات مغربية، سنة 2011/2010، الموسومة بـ "التكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، التي توصلت في نهاية دراستها إلى سيناريوهين:

السيناريو الأول: نجاح التكامل لاعتبارات اقتصادية وإما السيناريو الثاني: الإخفاق ويعني استبداله بالمشروع القاري الإفريقي.

عليه، فالهدف من ذكر هذه الدراسات السابقة هو تبيان الزاوية التي نودّ أن نقدمها في الموضوع، فأغلب الدراسات تحدثت عن التكامل الإقليمي من جهة، ودراسات أخرى عن التهديدات الأمنية اللاتماثلية من جهة أخرى وبينت أهمية التعاون أو تحقيق التكامل ولو جزئياً من أجل تحقيق الاستقرار، فأما دراستنا تهدف أولاً: لطرح مفهومي الإقليمية والأمن الإقليمي كجانب نظري وإسقاطه على المنطقة من أجل أن تأخذ بالعوامل المشتركة فيما بينها وفي سبيل مواجهة مختلف التهديدات إلى جدوى بناء ترتيب أمني إقليمي في المنطقة، ثانياً؛ وهو الأهم كيف تتجاوز دول المنطقة العراقيل والتهديدات المشتركة وتباين الأنظمة السياسية ومسألة الهوية بطبيعة أنّ منطقة شمال إفريقيا تشكل من (هوية عربية، إفريقية وأمازيغية) والتي تشكل صعوبة في بناء هذا المركب/المجمع الأمني الإقليمي في ظل التأثيرات والتدخلات الأجنبية أيضاً، أي ما هي أسباب غياب المجمع الأمني في المنطقة وما هي تكلفة غيابه، وسنحاول أن نحدد طبيعته، وآليات تنفيذه والأهداف المرجوة منه .

الإشكالية

تعتبر التهديدات الكبرى للأمن الإقليمي من أبرز المواضيع المطروحة في المرحلة الآنية خاصة مع التطورات والتحولات السريعة التي تعرفها الساحتين الإقليمية والدولية، وكذا التخوف من تفاقم أكبر لها من جهة، وما تمثله من تهديد للإقليم ولحياة الفرد وبقائه من جهة أخرى، فمهمة الجماعة الإقليمية من أجل إيجاد الحلول الناجعة لهذا الواقع، وعليه ونظراً لارتباط هذه التهديدات بكل مستويات الأمن يمكننا طرح الإشكالية التالية ومنها تنطلق دراستنا:

في ظل التوازنات الإستراتيجية والسياسية هل يمكن بناء إطار تعاوني أمني/ إقليمي فعال لمواجهة التهديدات اللاتماثلية المشتركة ولتعزيز الاستقرار والأمن في منطقة شمال إفريقيا؟.

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ما هي انعكاسات التهديدات اللاتماثلية المشتركة على الأمن الإقليمي لشمال إفريقيا؟
- ✓ ما هي الأدوار الأمنية للأنظمة الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية؟
- ✓ كيف تساهم مقاربات الأمن الإقليمي في رسم حدود الأقاليم الأمنية في منطقة شمال إفريقيا؟
- ✓ هل يمكن لدول منطقة شمال إفريقيا تجاوز الخلافات والعراقيل من أجل التفكير في وضع

إستراتيجية ورؤية أمنية مشتركة؟

فرضيات الدراسة

مقدمة

✓ **الفرضية الأولى:** التاريخ المشترك والهوية المشتركة وهدف تحقيق الوحدة يؤدي إلى فرص للتعاون بين دول شمال إفريقيا لمواجهة التهديدات اللاتماثلية المشتركة.

✓ **الفرضية الثانية:** كلما تفاقمت التهديدات الأمنية كلما أدى ذلك إلى تغذية الصراعات وبؤر التوتر.

✓ **الفرضية الثالثة:** كلما كانت هناك سياسات مبنية على مفاهيم أمنية حديثة كلما كان هناك أمن وسلام من خلال التكامل وتحقيق الأمن الإقليمي.

✓ **الفرضية الرابعة:** يدخل إقليم شمال إفريقيا ضمن الشواغل الأمنية للاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى، فيتم ضبط التصورات الأمنية للمنطقة حسب طبيعة أهدافهم ومجالهم الحيوي.

حدود الدراسة

أ/ **الحدود المكانية:** لا يوجد إجماع بين الدارسين بشأن تعريف مقنع وثابت لإقليم شمال إفريقيا، من حيث تحديد الحدود الجغرافية والدول التي فيه، وقد أعطيت المنطقة عناوين ومسميات مختلفة بحسب العوامل الجغرافية والقضايا في سياسة المنطقة، كقضايا الهجرة وأبعادها الأمنية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، لذا اقترن الأمن الإقليمي باستراتيجيات وسياسات الأمن في الحرب الباردة، فتعتبر منطقة شمال إفريقيا إقليماً آمناً في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي خاصة لاعتبارات جيوسياسية وعسكرية، وجيو - أيديولوجية، الذي يعتبرها منطقة حازمة لمختلف التهديدات أو يضمها لإقليم الشرق الأوسط (MENA)، وبالتالي هي حدود دول منطقة شمال إفريقيا وهي مناطق شمال قارة إفريقيا المطلة على ساحل البحر المتوسط شمالاً والبحر الأحمر شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً وتشكل منطقة ربط الصحراء الكبرى بإفريقيا جنوب الصحراء، وحسب التوزيع الإقليمي الخاص بالأمم المتحدة فإن منطقة شمال إفريقيا تضم ستة دول وهي: الجزائر، مصر، المغرب، ليبيا وتونس. ونضيف إليها الصحراء الغربية وموريتانيا؛ شهدت تلك المنطقة تواجد عدد من الحضارات عبر التاريخ، كما شكلت منطقة اتصال بينها وبين أوروبا عبر البحر المتوسط، مع امتداد نحو الدوائر المحيطة بإقليم منطقة شمال إفريقيا: الساحل الإفريقي، الفضاء المتوسطي، المغرب العربي والشرق الأوسط نتيجة التفاعلات القائمة.

الخريطة رقم (01): تمثل دول شمال إفريقيا وحدودها ومطالاتها



Source: available at: <North Africa regions map.png>

ب/ **الحدود الزمنية:** سنركز على بداية التسعينات من القرن العشرين ضمن الفاعلية الأمنية الإقليمية وفي ظل التهديدات اللاتماثلية أيضاً؛ كما نؤكد أنّ الاستقصاء التاريخي سيكون طيلة الدراسة.

المقاربة النظرية والمنهجية

تعد نهاية الحرب الباردة حدث هام على المستوى الدولي، من حيث ترتيب الأولويات وكذا أدوات التحليل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة ولو نسبياً من قبل هذا الحدث، ففي مجال الأمن لم يعد موضوعه ووحدته المرجعية

الدولة فقط، ولم تعد التهديدات خارجية آخذة شكل عسكري مهدد لحدود الدولة. بل أصبح الأمن يعرف بأمن الإنسان أو الأمن الإنساني (الذي يركز على الإنسان كمحور وهدف للأمن)، كما أوضحت مصادر التهديد مختلفة خارجية، داخلية، من دول أفراد، مجموعات... وكذا من حيث الشدة والتأثير واختلاف أشكاله سواء كان تهديدا عسكريا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، بيئيا. وبالتالي، فإن دراستنا تستمد إطارها النظري من الافتراضات التي قامت عليها مدرسة كوبنهاجن في العلاقات الدولية، واعتمادا على المفهوم الموسع للأمن وإعادة بناء المحتوى المعرفي والعملي للأمن، فلم يعد أمنا دوليا بالمعنى الصلب (مادي -عسكري بل أيضا لينا (اقتصادي، ثقافي، بيئي... الخ) مع تنامي التهديدات والمخاطر اللاتماثلية من هجرة سرية جريمة منظمة المتاجرة بالمخدرات، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، الإرهاب، المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأعضاء، التهديدات البيئي؛ وبطبيعة الحال فإن التعامل مع كل هذه التهديدات اللاتماثلية يقتضي تبني دبلوماسية وقائية بل وحتى إنسانية للتعامل بصفة استباقية مع الأزمات أو لتسيير تداعياتها على أمن الإنسان في ظل بيئة دولية وأمنية غير ملائمة وذلك في ظل هيمنة قطب دولي واحد، وسيطرة مفاهيم مثل: التدخل الدولي الإنساني وذلك بغية تحقيق أهداف سياسية وأمنية بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية، والحرب الاستباقية، والهيمنة على الدول الأخرى. وهذا ما يؤكد أصحاب المقاربات النقدية، حيث يقول "كين بوث" أن الأمن (الذي يستطيع التعامل مع أي تهديد أو قضية غير محتملة وإيجاد الحلول لها، بهدف تعزيز الرفاهية لأفرادها) هو الأحسن كونه يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تأخذ بعين الاعتبار مثل الكوارث الطبيعية، الفقر، وهذا لأن النقاش الأمني القائم والذي يشمل بالأخص الواقعية وفكرها الدولاتي -التمركز، لا يمكنها التعامل مع أي تهديد آخر عند النزاع بين الدول، ودراستنا تعتمد على وحدة أساسية للتحليل وهي الإقليم، لذا اعتمدنا على نظريات الأمن الإقليمي.

عرفت الدراسات الإقليمية وما تتضمنه من تحليل للنظم الإقليمية أوج تطورها مع ظهور الدراسات الرائدة للأستاذين (لويس كانتوري) و(ستيفن شبيغل) المعنونة بـ (السياسة الدولية في الإقليم) (International Policy in Regions)، والتي أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بتحليل العلاقات الدولية الإقليمية، لأنها كانت تدرس من قبل ضمن نطاق (دراسات المناطق) (Area studies)، ووفقا للتحويلات الدولية بعد الحرب الباردة والتي أثرت على مفهوم الأمن لتكون بذلك زيادة التركيز على الدراسات والتحليلات الإقليمية حيث طهرت العديد من الدراسات الأكاديمية التي تحاول تفسير الأمن الإقليمي. حيث استخدم باري بوزان وزميله أول ويفر في كتابه "الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي" عام 2003 مصطلح المركب الأمني وما سميّ بنظرية مجتمعات الأمن الإقليمي لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، حيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعا بمعزل عن بعضها البعض.

تعد نظرية مجمع الأمن الإقليمي إحدى النظريات الرئيسية في المقاربة الإقليمية لنظام الأمن الدولي فقد نتج عن هذا تحول في مفهوم الأمن لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم فحسب باري بوزان كل الدول تنطلق في تحديد علاقاتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض من منطلقات إقليمية، فالإقليم يسيطر على منظور الأمن، وقد أعاب باري بوزان على الواقعيين عدم تمييزهم بين الإقليمي والدولي، فكان ذلك إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية لتنتقل من المستوى الوطني الذي ظل مهيمنا لعقود طويلة على قضايا التحليل الأمني إلى المستوى الإقليمي الذي ظل متواريا، لعقود طويلة، إما في كنف مفهوم الأمن الوطني أو متضمنا في مفهوم الأمن العالمي؛ كما رأى باري بوزان ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط فيما بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا أو التي تقع في أقاليم تتميز بفضوى ناضجة (Anarchi mature) لكن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة.¹

¹ See More, Barry Buzan, **People States and Fear** (Brighton: Wheatsheaf Books LTD, 1983).

تتمثل إذا هذه المعايير في وجود دولتين اثنتين وأكثر وتكون هذه الدول متجاورة بشكل عام وتتميز التفاعلات بينها بالكثافة والانتظام ووجود اعتراف داخلي وخارجي بالإقليم كمسرح عمليات متميز، فتشكل هذه الشروط حسب "ديفيد ليك" أفضل تعريف للأقاليم، علاوة على أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم باري بوزان للمركب الأمني.¹

باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية ونظرا لطبيعة الموضوع تقوم دراستنا على منهج رئيس وهو المنهج **الوصفي- التحليلي** الذي يعتبر الأكثر شيوعا واستخداما، يرتبط بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية وبدراسة أي من الظواهر الطبيعية، حيث يقوم الباحث بجمع معلومات دقيقة عن هذه الظاهرة و يهتم بوصفها وصفا تفسيريا دقيقا بدلالة الحقائق المتوافرة، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها، أو تعبيرا كميا بوصف الظاهرة وصفا رقميا يوضح حجم الظاهرة وارتباطها مع الظواهر الأخرى.²

سعيًا منا لإضفاء المدلول العلمي للظواهر محل الدراسة، تم اعتماده فيما يتعلق بأهم التهديدات وتأثيراتها على مختلف المستويات، مع الاستعانة بأدوات مساعدة أخرى هي:

-المقاربة التاريخية: من أجل الوقوف على مضامين وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها³؛ ولم يكن القصد من اعتمادها سرد الوقائع التاريخية، إنما انصب الاهتمام على الجانب التحليلي فيما يتعلق بتحديد مفاهيم مثل "الأمن الإقليمي" و"الظاهرة الإرهابية".

إضافة إلى تقنية تحليل المضمون من أجل وضع قراءة تحليلية لمختلف المبادرات الإقليمية.

مقاربة المفاهيم

من المهم القيام بضبط المفاهيم الرئيسية التي يعالجها البحث، مما يسمح باستيعاب المعنى والجوهر الحقيقي لهذه المفاهيم.

1- **التهديد:** هو حالة شدة ضد مصلحة أو قيمة أو قاعدة أو أشياء تدرك لأهميتها، هو مدرك ولكن أساسا بشدة، حيث كلما كانت شدة الإدراك كلما كان التهديد للأمن كبيرا، وذلك لارتباطه بمجموعة من الأبعاد والحركات السببية والفواعل التي يجب أن تحدد من حيث مختلف المتغيرات مهما كانت هامشيتها، بمعنى استخدام كل عناصر التحليل دون تقليل أو إغفال. والتهديد مفهوم مركزي واسع مع قابلية الاتساع، مما يوسع ويعقد دوما محتوى الأمن.⁴

2- **التحديات:** هي المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها وتشكل حجرة عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشاركة ويصعب تجنبها وتدخل ضمن نطاق الأمن الناعم.⁵

3- **الإقليمية:** هي عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفعه، وبذلك يكون التعاون الإقليمي بمنزلة العامل الموازن لعملية العولمة في الاقتصاد الدولي، وقد تكون الإقليمية هي الرد على تفرد بعض الدول واحتكارها للجهات المحلية من خلال منحها الامتيازات الخاصة.

¹ William R. Thompson, "The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory", **International Studies Quarterly**, Vol (17), March 1973, p. 93.

² عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 103.

³ محمد شلي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم المناهج الإقترايات، والأدوات** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص 56.

⁴ محند برقوقي، "التهديدات ومنطق الدراسات الأمنية"، مقياس النظريات الأمنية-جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام، محاضرة ملقاة لطلبة الماجستير تخصص دراسات إستراتيجية، 2010/2011.

⁵ سليمان عبد الله الحربي "مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد (09)، صيف 2008، ص 28.

4- الأمن الإقليمي: يعرف بأنه عبارة عن سياسة مجموعة من الدول، تنتهي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري - أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية، ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة.

5- التهديدات اللاتماثلية: هي تلك التي تنشأ عندما تستخدم جهة ما، غالبا ما تكون أقلية، أساليب غير تقليدية أو مبتكرة لمواجهة خصم أقوى، وذلك لتحقيق أهدافها السياسية أو العسكرية.¹

يمكن تتبع تاريخ ظهور هذه التهديدات إلى الحروب القديمة، لكن استخدام المصطلح في السياق الحديث أين أصبح شائعا في العقود الأخيرة، خاصة بعد الحروب العالمية وخلال الصراعات الباردة، أما بالنسبة لأول من استخدم المصطلح، فلا توجد معلومات محددة في السياق المقدم تشير إلى الشخص الأول الذي استعمله. ومن الجدير بالذكر أن هناك تناقضات في استخدام مصطلح "التهديدات اللاتماثلية"، حيث يُشير بعض النقاد إلى أن المصطلح قد تم توسيعه ليشمل تقريبا كل نوع من التهديدات، مما يؤدي إلى سوء الفهم والتصورات الخاطئة؛ فقد أعرب وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد عن عدم ارتياحه لاستخدام المصطلح، مما يشير إلى الحاجة إلى إعادة التفكير في كيفية تصنيف وتحليل التهديدات.²

ورد إذن مصطلح التهديدات اللاتماثلية في عام 1997 في هذا التقرير، ل

Secretary of Defense, "Quadrennial Defense Review, 1997" (Washington: Department of Defense, 1997), available at: < <http://www.defenselink.mil/pubs/qdr/sec2.html> >

كما عرّفها ليفي ناي: بأنها هي: "تلك التهديدات التي تبني على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكانا مثاليا في الدول الفاشلة، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكله المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها إلى النمط اللاتماثلي بالنظر إلى لاتناظر طبيعة أطرافها تزامنا مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي)."³

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العناصر التي تساهم في تحديد التهديد الأمني، ويمكن من خلالها تحليل أي تهديد أمني لا بد من التطرق لها على النحو التالي:⁴

- ✓ طبيعة التهديد: ما هو تصنيف هذا التهديد؟ وما هي أبرز أبعاده؟
- ✓ مكان التهديد: ما هو النطاق الجغرافي لهذا التهديد؟ وما هي امتداداته؟
- ✓ زمان التهديد: ما هي تأثيراته الحينية والمستقبلية؟
- ✓ درجة التهديد: ما قوة هذا التهديد؟ وما هي خطورته؟

تعبئة الموارد ما هي الإجراءات والتدابير المناسبة المادية والبشرية والمعنوية لمواجهة هذا التهديد ومحاولة الحد من تأثيره وأبعاده؟

¹ Nikola Brzica, "Understanding Contemporary Asymmetric Threats", **Croatian International Relations Review**, N° (83), October 2018, p.36.

² Stephen J. Blank, "Rethinking the Concept of Asymmetric Threats in U.S. Strategy", US Army War College Press, September 2004, p.5.

³ Livier Nay, **Lexique de Science politique vie et Institutions politiques** (Toulouse: Europe Media Duplication SAS, 2008), p. 103.

⁴ Toni Pfanner, "Asymmetrical Warfare from the Perspective of Humanitarian Law and Humanitarian Action", **International Review of the Red Cross**, Vol (87), N° (875), March 2005, p.169.

عليه، فالتهديدات اللاتماثلية تمثل تحديًا معقدًا يتطلب استجابات متعددة الأبعاد ومرنة. على الرغم من أن المصطلح قد تم استخدامه بشكل موسع وربما مبالغ فيه، إلا أنه بحاجة إلى فهم أفضل.

6- الإرهاب وعلاقته بالتهديدات اللاتماثلية: يهدف الإرهاب وفقًا لفرانسوا جيرى إلى "إضعاف إرادة الخصم في القتال". يأخذ هذا التعريف الرؤية الكلاسيكية لريموند آرون، والتي بموجبها يسمى "الفعل العنيف بالإرهابي عندما تكون آثاره النفسية غير متناسبة مع نتائجه الجسدية البحتة"، لا يمكننا وصف تأثير هجمات 11 سبتمبر الانتقائية والرمزية للغاية بشكل أفضل، وبالتالي يشكل الإرهاب تحديًا غير متكافئ لأنه يستخدم سلاح الضعيف ضد قوة الأقوياء؛ في حين أن الأول يبدو سهل الاستخدام إلى حد ما، فإن الثاني غالبا ما يبدو عديم الفائدة أو على الأقل غير مناسب لمواجهة الأول، وهنا يكمن كل عدم التماثل.¹

تصميم الدراسة

تقع الدراسة في أربعة فصول إلى جانب مقدمة والخاتمة. حيث يتعرض الفصل الأول إلى أهم التهديدات اللاتماثلية المشتركة: الظاهرة الإرهابية، الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، إلى جانب التأثيرات على الأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا حيث أنه من الصعب التعامل معها على المستوى الوطني لتعقيدها لذلك تتطلب حلولاً عالمية عاجلة؛ سنتناول الفصل الثاني بالدراسة والتحليل المبادرات الأمنية والاستراتيجيات المتبناة من طرف دول المنطقة لمواجهة مختلف التهديدات التي تم التطرق لدراستها سواء أكانت داخلية المنشأ أم خارجية، لما تشكله من خطر أمني وتحدي إنساني يهدد بقاء الإنسان ورفاهيته، ضمن عامل الاختراق الأجنبي أو الحسابات الخارجية؛ في حين أن الفصل الثالث خصصناه لمعوقات التكامل الإقليمي وتأثير الخلافات السياسية والنزاعات الحدودية التي ساهمت في انهيار الشراكة المغربية؛

أمّا الفصل الرابع سنتناول فيه اتحاد المغرب العربي كبنية أمنية إقليمية من أجل تحقيق النظام الأمني الإقليمي المغربي إلى جانب تقييم تداعيات تكلفة عدم تفعيل المركب الأمني في منطقة شمال إفريقيا لتحقيق التكامل الإقليمي والاندماج الفعلي.

أمّا الخاتمة فهي استنتاج كلي وإجابة عن الإشكالية واختبار للفرضيات، إلى جانب التأكيد على دور التعاون عبر الحدود في مسارات التكامل الإقليمي.

¹ Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche, **Théories de la sécurité : Définitions, approches et concepts de la sécurité internationale**. (Paris: Montcherstien, 2002), p. 132.

الفصل الأول:

واقع التهديدات الالتماثلية في شمال إفريقيا
وأثرها على التفاعلات الإقليمية

لم تعد الإشكالية الأمنية في منطقة شمال إفريقيا مرتبطة فقط بتهديدات للدول، بل أصبحت تهديدات لجماعات الجريمة المنظمة أو الإرهابية. كثيرًا ما تتقاطع مصالح هذه الجماعات مع الجماعات المنظمة للهجرة غير النظامية أو تجار المخدرات، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة، والتي تسببت في إضعاف الحدود الوطنية أي أنّ الحدود أصبحت مائعة وليست مانعة، إضافة إلى الهجرة غير النظامية وارتباطها بالجريمة المنظمة من خلال عملية نقل المهاجرين وتهريبهم. عليه، عند الحديث عن الأمن في شمال إفريقيا، يجب أخذ مجموعة متنوعة من الحقائق في الاعتبار: مشكلة تواجد الكيان الصهيوني وعلاقته مع مصر، والسياسة القومية في ليبيا، والمشاكل الخاصة بالمغرب وإفريقيا، والطبيعة الهشة للمجتمع والدولة في موريتانيا. كما يجب عدم تجاهل تأثير الإسلام السياسي، الذي يلعب دورًا في الانقسام والتوحيد الداخلي والإقليمي. لذلك، يجب بحث تأثير هذه المتغيرات في السياق الإقليمي لشمال إفريقيا وكيف تؤثر على أمن دولها. يشمل ذلك تحليل التهديدات غير التقليدية السائدة ودراسة تطورها وتكيفها، إضافة إلى تقييم كيفية انعكاس صعود الإسلاموية على العلاقات بين هذه الدول. كما يتطلب الأمر تقييم عواقب هذه التهديدات على استقرار وأمن شمال إفريقيا وفرص التعاون الأمني بين دول الشمال والجنوب، بما في ذلك مناقشة الآثار المترتبة على الدول المجاورة والمنطقة بأكملها؛ فالتهديدات هي إذن نتيجة للوضع الجيو سياسي للصراع؛ و منطقة شمال إفريقيا تتوفر على ديناميكيات التوترات الكبيرة داخل دولها مما أدى إلى إضعافها وسمح بتنمية الجماعات المقاتلة من غير الدول؛ وعلى هذا الأساس فإنّ دراسة ظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا: الإرهاب الذي يستخدم أساليب التحايل على القوة لإضعاف دول المنطقة ويصبح تهديدًا دوليًا وعالميًا وارتباطها بالجريمة المنظمة، مما أفضى إلى تعميق عنصر التهديد الخارجي لتحقيق مكاسب نفعية من ورائها بتحويلها إلى موضوع أمني يتطلب حل على مستوى المنظومة الدولية، خاصة في الجزائر ومصر بالخصوص، وكذا في تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا أيضا... إلخ

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تعدّ ظاهرة التطرف والإرهاب مشكلة إقليمية ودولية تتعلق بأوضاع عامة أدت إلى اندلاع العنف المسلح في مختلف مناطق العالم. هذه الظاهرة تمثل خطرًا حقيقياً يهدد البشرية وحضاراتها وإنجازاتها، حيث أن الأنشطة الإرهابية تُمارس على نطاق واسع وتزداد خطورتها مع تزايد عدد الجماعات والمنظمات الإرهابية التي تقوم بأعمال عنف غير محدودة وغير مقيدة بالقانون أو الأخلاق. كما أن هذه الجماعات تستخدم أدوات وأسلحة ذات تكنولوجيا عالية وتقنيات متقدمة. ظهرت تيارات التطرف والإرهاب في المجتمعات العربية بصفة عامة، تتميز بميلها إلى العنف والعدوان، مما يجعل من الضروري دراسة ومواجهة هذه الظاهرة بشكل شامل؛ فبالتالي يشكل الإرهاب ظاهرة معقّدة على المستوى المفاهيمي والقانوني، كما يشكل تهديداً للأمن بكلّ مستوياته وأبعاده، فسنتناول في هذا المبحث الخلفية التاريخية لنشأة الظاهرة، مع تبيان إشكالية تحديد مفهوم مشترك لاسيما بين المقاومة والإرهاب، وبالتالي تبيان الخلاف حول المفهوم هو الذي يحدد آليات وسبل مواجهته وطبيعة التحالفات الإقليمية الممكنة.

المطلب الأول: ماهية الظاهرة الإرهابية

كانت دراسة الإرهاب مجالاً نشطاً للبحث في الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والتخصصات ذات الصلة منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين ولكن بعد 11 سبتمبر عام 2001، حدث انفجار في أدبيات الإرهاب من الناحيتين المفاهيمية والتحليلية.

قد اتخذ الإرهاب بعداً جديداً مثيراً للقلق، حيث استخدمت التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة لتنفيذ عمليات إرهابية مدمرة بأقل مجهود عضلي، مما صعب على الأجهزة الأمنية ضبط الجناة. كان للإنترنت دور كبير في تمكين الإرهابيين من تنفيذ عملياتهم والوصول إلى الشباب وتجنيدهم.

الفرع الأول: مقارنة مفهوم الظاهرة الإرهابية

نركز أولاً: على الخلفية التاريخية لتقسيم الظاهرة الإرهابية، فقد تمّ تقسيم ظاهرة الإرهاب تاريخياً إلى أحقاب محددة كما يلي:¹

1- الإرهاب الحديث: ويبدأ من أواخر سنوات 1800، ويستمر حتى فترة ما بعد الحرب العالمية وحقبة ما بعد الاستعمار؛

2- الإرهاب الدولي: منذ 1986 إلى 2001؛

3- الإرهاب الكوني: ويبدأ في فترة منعطف القرن الواحد والعشرين على وجه التقريب.

في كل مرحلة من تلك المراحل اعتمد الإرهاب على أشكال معاصرة من التقنيات الحديثة بهدف نشر إيديولوجياته ومبادئه، ويساعدنا ذلك بالتأكيد في إدراك أنه على الرغم من استخدام القاعدة لأساليب غير مسبوقه تكنولوجيا، فإن غيرها من الجماعات القديمة قد نحي نحوها في استخدام التقنية الحديثة والمتاحة على مر العصور.

أمّا بول رودجرز فقد وضع نظرية أطلق عليها اسم "نظرية الموجة" وهي تشرح وتوضح العمليات المختلفة التي شهدتها العالم حتى الآن هي:²

1- موجة الإرهاب الفوضوي – العدمي (القرن التاسع عشر) ؛

2- موجة "الإرهاب المناهض للاستعمار (العشرينيات والخمسينيات من القرن العشرين)؛

3- موجة "إرهاب اليسار الجديد/أو اليسار الراديكالي (السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين)؛

4- موجة "الإرهاب الديني الذي يحكم اليوم، [حسب الغرب ونسبته إلى الإسلام].

¹ كارون أ. جنثري، "الإرهاب والتأييد الشعبي"، في: إيبى إيكرت ولورا سجيوج، إعادة التفكير في القرن الحادي والعشرين مشكلات جديدة " وحلول " قديمة"، تر: جهان الحكيم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 61.

² See more Paul Rodgers, « Protéger les États-Unis du cyber terrorisme : Le terrorisme évaluation de la menace, contre-mesures et politique, Revue électronique du département d'État américain, vol. (6), n° (3), novembre 2001.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تستمر كل موجة أو دورة إرهابية، مرة أخرى وفقاً لهذه النظرية، في المتوسط من 40 إلى 45 عامًا، قبل أن تختفي بسبب، من بين أمور أخرى، استنفاد الخطاب وتغيير الأجيال وإرهاق السكان.

بالتالي، إذا تبين أن ما تقوله هذه النظرية صحيح، فهذا يعني أن الإرهاب الحالي الذي يعود تاريخه إلى الثمانينات من القرن العشرين أي الثورة الخمينية (1979)، القاعدة (1986) ... إلخ يقترب من مرحلته النهائية "الشيخوخة" وبالتالي يجب أن تختفي حتمًا في غضون سنوات قليلة، وفقاً لهذه النظرية (وبالتالي ستفسح المجال لموجة جديدة، نوع جديد من الإرهاب ليحل محله).

ثانياً: تعريف الإرهاب

قال ابن منظور أنه لغة فهو مشتق من فعل رهب بالكسر، يَرْهَبُ رَهْبَةً وَرُهْبًا بالضم، ورهباً بالتحريك أي خاف، ورهب الشيء رهباً ورهبة: خافه. وفي حديث الدعاء: "رغبة ورهبة إليك"، الرهبة: الخوف والفرع؛¹ وحسب قاموس أكسفورد السياسي الإرهاب (terrorism) يعني أُرهب وبِتَّ الرعب.²

أما الإرهاب الدولي (في السياسة) هو تلك الأعمال والوسائل والممارسات غير المبررة، التي تمارسها منظمات أو دول، تستثير رعب الجمهور أو مجموعة من الناس لأسباب سياسية بصرف النظر عن بواعثه المختلفة.³

في حين أنّ نعوم تشومسكي في مؤلفه "ثقافة الإرهاب":⁴

يرى أن الدولة هي الفاعل الرئيسي للإرهاب في عالم اليوم، وأنّ الإرهاب هو عنف منظم يمكن أن تمارسه دولة ضد الشعوب قصد الحصول على مكاسب معينة،⁵ في حين يعتبر جورج روزي (Georges Rosie) أنّ بعض تصرفات الدول وعملاتها تندرج تحت وصف الأعمال الإرهابية، وذلك حال الاعتداء على الحقوق المدنية، وإطلاق النار على المتظاهرين، كما أن العديد من ممارسات أجهزة الاستخبارات البريطانية، والروسية، والأمريكية، والفرنسية تمثل أعمالاً إرهابية.

كما يُعرّف العمل الإرهابي أيضاً بأنه صراع غير تقليدي في إطار غير متماثل، وتساعدت حدة الإرهاب المعولم أو العابر لحدود الدول في ظل تعدد تطبيقات ثورة المعلومات والاتصالات واتساع نطاقها، خاصة في مجال الإعلام الاجتماعي المتمثل بالأساس في منصات التواصل الاجتماعي المتاحة على شبكة الإنترنت، مثل "فيس بوك" و"تويتر" و"سكايب" و"انستجرام" و"يوتيوب" و"واتس آب" وغيرها.

في هذا الإطار، راحت التنظيمات الجهادية الإرهابية، التي ترفع رموزاً وشعارات إسلامية من أجل تحقيق أهداف عديدة، منها: نشر أخبار أنشطتها وعملياتها على نطاق واسع، والدعاية والترويج لأفكارها، وتحقيق نوع من التواصل فيما بين أعضاء التنظيم والمؤيدين له والمتعاطفين معه فضلاً عن توظيفها في استقطاب شباب من جنسيات مختلفة وتجنيدهم في صفوفها؛ كما تستخدم التنظيمات المعنية شبكات التواصل الاجتماعي في التنسيق لعملياتها، وتحديد المستهدفين بهذه العمليات، وممارسة الحرب النفسية ضد خصومها، والحصول على موارد مالية تعزز من قدرتها على تمويل أنشطتها وعملياتها؛⁶ وتبدو أساليب العمل الإرهابي متنوعة باستخدام وسائل محدودة بحيث يشبه القتال قتالاً من الأضعف إلى

¹ أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صابر، مج 1، ط 3، د.س.ن)، ص 436.

² Lain McLean and Alistair McMillan, **Oxford Concise Dictionary of Politics**, (Oxford: Oxford University Press, 4th ed, 2009), p. 1256.

³ معجم المعاني الجامع: معجم عربي-عربي، في:

<<http://www.almaany.com/ar/dict/ar/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8>>

⁴ محمد وهبان، ظاهرة الإرهاب: بين صورتها التقليدية وأنماطها المستحدث، (المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2015)، ص 17.

⁵ نعوم تشومسكي، ثقافة الإرهاب (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2016)، ص 15، 16.

⁶ حسنين توفيق إبراهيم، "التنظيمات الجهادية الإرهابية وشبكات التواصل الاجتماعي: داعش نموذجاً"، كراسات إستراتيجية، مج (25)، ع (268)، سبتمبر 2016، ص 3.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الأقوى؛ قدرت تكلفة الإعداد لهجمات 11 سبتمبر 2001 من قبل تنظيم القاعدة بنحو 500 ألف دولار فقط، في حين وصلت الآثار البشرية إلى ما يقرب من 3000 ضحية.¹

ثالثاً: موقف الإسلام من الإرهاب

أكد المجمع الفقهي الإسلامي في اجتماعه الذي عقد في 26 شوال 1422 هـ الموافق 10 جانفي 2002 في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته السادسة عشرة أن التطرف والعنف والإرهاب ليس من الإسلام في شيء، وأنها أعمال خطيرة لها آثار فاحشة، وفيها اعتداء على الإنسان وظلم له، ومن تأمل مصدري الشريعة الإسلامية، كتاب الله الكريم وسنة نبيه، فلن يجد فيها شيئاً من معاني التطرف والعنف والإرهاب، الذي يعني الاعتداء على الآخرين دون وجه حق. وفي البيان الذي أصدره المجمع في ختام هذه الدورة، تم تعريف الإرهاب بأنه:²

"ظاهرة عالمية، لا ينسب لدين، ولا يختص بقوم، وهو ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة، وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان دينه ودمه وعقله وماله وعرضه ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة، وإخافة السبيل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر".

الإرهاب إذن هو مصطلح لا يوجد اتفاق على معناه الدقيق حيث يختلف الأكاديميون والسياسيون على تعريفه ولكنه بصورة عامة يستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة، ويمكن تعريفه بأنه "الاستخدام المتعمد أو التهديد باستخدام العنف من قبل الأفراد أو الجماعات دون الوطنية لتحقيق هدف سياسي أو اجتماعي من خلال تخويف عدد كبير من الناس يتجاوز الضحايا المباشرين"،³ لقد تحول الإرهاب من عقدي إلى عقدي ونفعي، هذا التحول يربط الإرهاب بالجريمة عبر الشبكة العنكبوتية، أي الإرهاب الإلكتروني أو السيبراني* مما يعكس تطوراً في أساليب تنفيذ العمليات الإرهابية واستغلال التكنولوجيا لأهداف إجرامية.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الإرهاب هو استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر جسيمة في الفئات والمنشآت والآليات المستهدفة بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية بالشكل الذي يتنافى وقواعد القانون الداخلي الوطني والدولي، وهو بعيد عن تعاليم الدين الإسلامي.

الفرع الثاني: إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب وعلاقته بمفهوم المقاومة

¹ Philippe Boulanger, *Géographie militaire et géostratégie : enjeux et crises du monde contemporain*, 2^e édition (Paris : ARMAND COLIN, 2015), p. 209.

² محمد صالح العجيلي، مثلث الرعب: الإرهاب (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2012)، ص 33.

³ Brian Forst, *Terrorism, Crime, and Public Policy* (New York: Cambridge university press, 2009), p.8.

* للمزيد أنظر: تقرير لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة عام 2012 المعنون "باستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية".

"The use of the Internet for Terrorist Purposes".

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

شكل اختلاف الدول في نظرتها إلى الإرهاب من حيث مفهومه ومعناه، إلى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بشأن التعاون لمكافحة هذه الظاهرة، ويمكن تجسيد هذا الاختلاف، في صعوبة تعريف الإرهاب كظاهرة من ظواهر العنف السياسي، وتم شرحها بوضوح من قبل العديد من المؤلفين، كالخبر في الإرهاب من مؤسسة "راند البحثية"، بروس هوفمان.

*

غير أنه لا يمكن أن يتفقوا على تعريف واحد وفريد، فعلى سبيل المثال اعتمدت وكالة المخابرات المركزية (CIA) تعريفاً، في حين أنه سيتبنى " مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) "تعريفاً ثانياً، وستختار " وزارة الخارجية بدورها تعريفاً ثالثاً، فيما تنتهي هذه المؤسسات الأمنية والسياسية الثلاث إلى نفس الحكومة ونفس الإدارة.¹

أولاً: نظرة دول شمال إفريقيا لمفهوم الإرهاب

تنظر الجزائر، تونس والمغرب إلى الإرهاب باعتباره تهديداً أمنياً رئيسياً، لكن هذا لا يعني أنها تتصرف وفق نفس السياسة، التعريف الوطني للإرهاب مختلف أيضاً. وبالتالي، يعتبر المغرب جبهة البوليساريو حركة إرهابية ويدعي أن الصحراء الغربية هي مصدر قلق داخلي، في حين تصنف الجزائر، مثل معظم البلدان الأفريقية، جبهة البوليساريو على أنها حركة تحرير تناضل من أجل الاستقلال؛ ويتهم القادة الجزائريون المغرب باستمرار بالسماح للجماعات الإرهابية باستخدام الأراضي المغربية كقواعد، وهم مقتنعون بأن الحكومة المغربية لم تفعل شيئاً لوضع حد لأنشطة الجماعات الإرهابية على طول الحدود. وفي عام 1999، اتهم عبد العزيز بوتفليقة المغرب علناً بدعم الإرهابيين الجزائريين وتشجيع تجارة المخدرات في الجزائر، كما اتهم المغرب الجزائر بتنظيم حملة لزعة الاستقرار من خلال السماح بالهجوم الإرهابي الذي وقع في 26 أوت 1994 والذي استهدف فندق أطلس أسني في مراكش²، أما مصر فتربطه دوماً بحركة الإخوان المسلمين لذا سعت إلى تصنيفها كحركة إرهابية.

ثانياً: الخلط بين الإرهاب والمقاومة

إن الانقسام الذي دعا إليه جورج وبوش كان مطلقاً لدرجة أنه لم يترك مجالاً للتمييز بين الإرهاب والمقاومة أو السبب والنتيجة. على سبيل المثال، الرئيس ريغان، الذي تبنى مقاربة الكيان الصهيوني كنموذج لمحاربة الإرهاب، حيث دعم الغارة الصهيونية على تونس في أكتوبر 1985، التي أسفرت عن مقتل سبعة تونسيين وفلسطينيين انتقاماً لمقتل ثلاثة أفراد من الكيان الصهيوني في قبرص، أين وصف ريغان هذه الغارة بأنها دفاع مشروع عن النفس، ولم ير فيها انتهاكاً لقانون مراقبة تصدير الأسلحة الذي يحظر استخدام الأسلحة الأمريكية لأغراض غير دفاعية. بوش اتبع نفس النهج في جنين بعد مذابح أبريل 2002، حيث استخدمت قوات الكيان المروحيات والبلدوزرات والتجهيزات العسكرية الأمريكية؛ والحرب على الإرهاب ما هي إلا لعبة إستراتيجية ففي غضون ساعات من الهجمات في نيويورك وواشنطن أعلن الرئيس جورج و. بوش السابق حرباً على الإرهاب مماثلة كثيراً لحروب الكيان خلال نصف القرن العشرين؛ والعدو في كلتا الحالتين هم المسلمون والعرب والفلسطينيون، هذا التحرك دون إعلان حرب من جانب الكونغرس ودون أي أساس دستوري.³

* See more. John Arquilla et David Ronfeldt (ed.), **Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy** (Washington, Rand, 2001); and Bruce Hoffman, **Inside Terrorism** (New York, Columbia University Press, 1998).

هاته الأعمال نشرت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ ومن جانبهم، كان بروس هوفمان Bruce Hoffman وجون أركويلا John Arquilla من مؤسسة RAND مهتمين بالإمكانية المتاحة للجماعات غير التابعة للدول للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ومع هجمات 11 سبتمبر، تصور خبراء الإرهاب سيناريوهات مختلفة لهجمات نووية أو كيميائية أو بيولوجية، ودفعت هذه الأفكار السلطات الأمريكية إلى تعزيز الإجراءات الأمنية ومراقبة الدول التي يشتبه في وجود علاقات لها مع الجماعات الإرهابية.

¹ See more, Bruce Hoffman, **la mécanique terroriste** (Paris: Calmann-Lévy, 1999).

² Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb: the Predominance of Security?", in: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernández, **North Africa Politics, Region and the Limits of Transformation** (Oxon, Rutledge, 2008), p. 258.

³ نصير عاروري، "حملة جورج و. بوش المناهضة للإرهاب"، في: سمير أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 238. 239.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

بعد أحداث الحراك العربي جرى تراشق صهيوني سوري إيراني في مجلس الأمن حول الإرهاب: خاصة بعد أن ألقى هايم واكسمان مندوب الكيان الصهيوني بكلمته التي وصف فيها سوريا بأنها "حاضنة للإرهاب" مؤكداً أنها تأوي على أرضها العديد من الإنشاءات الإرهابية التي تمويلها دمشق مادياً كما توفر لها الدعم اللوجستي من خلال توفير إمكانية خاصة في ظل سعيها للحصول على السلاح النووي؛ وقد رد المندوبان "السوري والإيراني" بالتأكيد على أنهم الكيان الوحيد في العالم التي مازالت تحتل أراضي الغير متهمان تل أبيب بممارسة الإرهاب المؤسسي على نطاق واسع دولياً.

يمارس الكيان الصهيوني الإرهاب علناً من خلال احتلال الأراضي الفلسطينية وتماديها في هدم المنازل واحتلال المدن والقرى الفلسطينية وبناء منازل لليهود القادمين إلى فلسطين، وجيش الكيان يستخدم القوة ضدهم، وكل الأسلحة المحرمة دولياً؛ في المقابل تدعي أنّ الفلسطينيين هم من يمارسون الإرهاب، وأنّ إيران وسوريا يمارسان الإرهاب أيضاً. فبالإضافة إلى امتلاكها التفوق في الأسلحة التقليدية، فهي تمتلك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية وتستخدمها، وتمارس أقصى العمليات الإرهابية في المنطقة وتدعي أنها دولة ديمقراطية، لكنها مدانة دولياً بممارسة العنف الإجرامي ضد شعب أعزل وتحاصر غزة؛ أما مصير المفاوضات معها فلن يؤدي إلى شيء، بل يدخل القضية الفلسطينية في حلقات مفرغة من أي مضمون، ليظل الوضع في فلسطين على ما هو عليه، وستظل تشعل الحرب في المنطقة بما يهدد السلام الإقليمي والدول.¹ هذا الوضع والإرهاب الصهيوني متواصل إلى اليوم وازداد سوء بعد "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023؛ وزادت معه المعضلة التعريفية لمفهوم الإرهاب والمقاومة.

الفرع الثالث: الإرهاب الدولي في ظل القاعدة

رغم أنّ الإرهاب ليس بظاهرة جديدة، فلا بد وأن ندرك أنه منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 اتخذ شكلاً غير معروف من قبل، وخاصة من حيث حجم الضرر الذي أحدثه، لكن هل هذا عصر جديد مهما كان تعريفه أم على العكس من ذلك الإرهاب باستخدام أدوات مماثلة لتلك التي استخدمت في الماضي ودون تغيير في طبيعته، وكما أوضح جان فرانسوا جيرو وديفيد سينات (Jean-François Gayraud et David Sénat)، فإن الإرهاب هو أحد أشكال الصراعات المنخفضة الحدة والحروب غير المتكافئة.²

أولاً: ما بعد أفغانستان والحملة ضد الإرهاب الدولي

ظهرت أعقاب هجمات سبتمبر حالة أقرب إلى هوس هيستيريا معادية للإسلام ومعادية للعرب في الإعلام الأمريكي، بل إن بعضهم أعلن أن الصدام الحضاري أو حرب الحضارات قد بدأت وترددت التهمات العنصرية اللفظية والبدنية التي يشار إليها في الأوساط الشعبية والقانونية عادة باعتبارها "جرائم كراهية"، وبعد الغزو الأمريكي للعراق، حوّل بوش سلطة القيام بأعمال سرية لتعطيل أو أسر أو إبادة إرهابيين في أكثر من 80 بلداً؛ ويفسر صعود اليمين الديني والعلماني إلى مركز مسرح السياسات الأمريكية وحضورهما في مواقع السلطة الرسمية إلى حد كبير، تطور الحملة العدوانية المناهضة للإرهاب، كما يفسر أيضاً إضفاء الطابع الليكودي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ إن المصالح الدائمة لأمريكا، الاقتصادية والنفطية والاستراتيجية والعسكرية والجيوسياسية والاستقرار السياسي - وبخاصة استقرار الحلفاء الرئيسيين العربية السعودية ودول الخليج ومصر والأردن، الخ وأمن الكيان الصهيوني، كلها عوامل حرجة في صنع وتسيير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.³

أيضاً، كان من الأمور الحاسمة في هذا التحرك نحو الأمن المجتمعي عمل "أول ويفر" حول فكرة "إضفاء الطابع الأمني"، وتوضح أحداث 11 سبتمبر بروز هذه الفكرة. بالنسبة إلى ويفر، من الأفضل فهم الأمن باعتباره فعلاً خطائياً، وهو

¹ عثمان كامل، "إيران تجري أضخم مناورات عسكرية لإظهار قدراتها على الردع"، الدفاع، ع (295)، فيفري 2011، ص ص 41-43.

² Barthélémy Courmont et Darko Ribnikar, **Les guerres asymétriques Conflits d'hier et d'aujourd'hui, terrorisme et nouvelles menaces**, 2^a édition (Paris : éditions Dalloz, 2009), p. 263.

³ سميج فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، في: سمير أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 195-208.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

يعني بهذا أن تصنيف شيء ما على أنه قضية أمنية يضفي عليه إحساساً بالأهمية والإلحاح الذي يضفي الشرعية على استخدام تدابير خاصة بجانب العملية السياسية المعتادة للتعامل معه. وهذا هو بالضبط ما يخشاه العديد من منتقدي رد فعل الولايات المتحدة على تفجيرات 11 سبتمبر، ومن خلال إضفاء طابع أمني على الهجوم، بدلاً من التعامل معه على سبيل المثال باعتباره عملاً إجرامياً، جعلت إدارة جورج و. بوش من الإطاحة بتنظيم القاعدة عملاً عسكرياً وليس عملاً قانونياً أو سياسياً؛ وبالمثل، فإن إجراءات مكافحة الإرهاب التي تم تطبيقها في العديد من الدول الغربية بعد 11 سبتمبر تهدد بتقويض الأمن الفردي بشكل كبير باسم الدولة. ويتجلى هذا بوضوح في رد الفعل البريطاني، حيث علقت حكومة "توني بليز" القوانين القديمة المتعلقة بالاعتقال دون محاكمة كوسيلة لهزيمة الإرهاب. والمعنى الضمني هو أن الإجراءات السياسية المعتادة لا تنطبق في حالة الحرب، وبالتالي فإن ردود الفعل على أحداث 11 سبتمبر تقع خارج نطاق الممارسات السياسية المعتادة فتنشأ هذه الآثار مباشرة من أمننة الظاهرة،¹ وعلى مدار السنوات العشر التي سبقت الحراك العربي ترك أتباع بن لادن بصماتهم في أكثر من عاصمة أوروبية وأسيوية وخليجية وفي شمال إفريقيا وفقط الكيان الصهيوني لم يشهد أي عملية منسوبة للتنظيم، كما مكنت التفجيرات التنظيم من كسب أتباع جدد كانوا قبل 11 سبتمبر غير متحمسين للتبعية لبن لادن، ولم تكد تمر سنة واحدة على مخطط الطائرات ضد أمريكا حتى اهتزت بالي في اندونيسيا في اعتداء بسيارة مفخخة في ملهى خلف 202 قتيل، بينهم عدد كبير من السياح الأجانب.

تونس لم تكن بعيدة عن هجمات القاعدة، ففي عام 2002، أوقع التنظيم 21 قتيلاً، بينهم 14 ألمانياً، في اعتداء انتحاري على كنيس الغربية اليهودي في جربة. وفي نفس العام، استهدفت القاعدة الرياض في ماي 2003، مما أسفر عن مقتل 35 شخصاً، بينهم تسعة أمريكيين، في ثلاثة تفجيرات في مجمع سكني. المغرب أيضاً تعرض لهجمات القاعدة في نفس السنة، حيث أوقع التنظيم 45 قتيلاً في خمسة اعتداءات شبه متزامنة في الدار البيضاء استهدفت مطاعم وفنادق يرتادها أجانب ومواقع يهودية. في نوفمبر، استهدفت القاعدة تركيا، مما أسفر عن مقتل 63 شخصاً في أربعة تفجيرات انتحارية بسيارات مفخخة ضد كنيسيتين والقنصلية البريطانية ومصرف بريطاني في إسطنبول، عواصم أوروبا أيضاً لم تكن بمعزل عن أهداف القاعدة، ففي مارس 2004، استهدفت القاعدة مدريد الإسبانية في هجمات خلفت 191 قتيلاً وأكثر من ألفي جريح في سلسلة اعتداءات ضد قطارات في ثلاث محطات في مدريد وضاحيتها. في جويلية 2005، استهدفت القاعدة بريطانيا، مما أسفر عن مقتل 56 شخصاً في أربع هجمات انتحارية ضد مترو أنفاق العاصمة لندن وحافلة. في نفس الشهر، شهدت مصر هجمات انتحارية على أماكن سياحية في منتجع شرم الشيخ، مما أسفر عن مقتل 68 شخصاً. في نوفمبر، استهدفت القاعدة الأردن، مما أسفر عن مقتل 60 شخصاً في ثلاثة تفجيرات انتحارية في فنادق في العاصمة عمان؛ وفي عام 2007، ترك التنظيم بصمات دموية في الجزائر بعد إعلان السلفية للدعوة والقتال تحولها للعمل تحت راية الجهاد العالمي. في أفريل 2007، استهدف التنظيم قصر الحكومة، وفي 11 ديسمبر، أوقع 41 قتيلاً، بينهم 17 موظفاً في الأمم المتحدة، في هجومين انتحاريين ضد مقر الأمم المتحدة ومقر المجلس الدستوري بالجزائر.²

ثانياً: تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

هو يتعلّق بالتغيرات التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر فتتمثل في:³

التحول الأول: وهو عودة مفهوم الدولة فيتبنى مفهوم المحافظة على الأمن والاستقرار على حساب الحريات والحقوق الفردية، أما التحول الثاني فيتتمثل في اختفاء مفهوم السيادة الأمنية للدول التي لم تعد أجهزتها الأمنية مغلقة، لتجد نفسها

¹ Ken Booth, *Critical Security Studies and World Politics* (London: Lynne Rienner Publishers, 2005), p. 34.

² ق. عاطف، "القاعدة" استهدفت في عشر سنوات كل العالم إلا إسرائيل، "الخبر"، ع (6471)، 10 سبتمبر 2011، ص 2.

³ رضا شنوف، "المختص في الجماعات الإسلامية الدكتور محمد ظريف لـ "الخبر": القاعدة ضخمت إعلامياً وتسير نحو الانهيار التام"، "الخبر"، ع (6471)، 10 سبتمبر 2011، ص 2.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

مجبرة على التعامل مع الأجهزة الغربية، خاصة الأمريكية، بداعي الحرب الدولية ضد الإرهاب ما برر اختفاء السيادة الأمنية. أما التحول الثالث فتمثل في تعمد الغرب الخلط بين الإرهاب والمقاومة، مثل المقاومة الفلسطينية وقضية شعب الشيشان. وآخر هذه التغييرات يخص الاجتهاد الغربي في التمييز بين الحركات الدينية السلفية بشقيها المتطرف والتقليدي، والتيار الإسلامي السياسي المعتدل والتيار الصوفي، وهما التياران اللذان لقيتا دعما وتأييدا من الغرب الذي يحاول أن ينتج منهما الإسلام الليبرالي كمفهوم جديد.

لا شك أن الاعتداء الذي وقع على الولايات المتحدة، وما أعقبه من حملة دولية على ظاهرة الإرهاب -رغم اختلاف وجهات النظر حول مفهوم هذا المصطلح -فتح الباب للجدل حول قضايا حيوية تتجاوز في أبعادها حدود الحدث ذاته مما يشكل نقطة فاصلة في التوازنات العالمية والإقليمية، فتشومسكي يقول:

"إنها ليست نظرية المؤامرة، إنها مجرد ترتيبية للأولويات".

أما جليبر الأشقر يقول:

"عملت الهجمات مع المصالح الأميركية بطريقة حاسمة لصالح مخططات الإمبريالية الأميركية: غزو العراق للكويت عام 1990 وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بعد الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أفضت إلى إطلاق مجموعة من السياسات الهادفة إلى توسيع السيطرة الأميركية على مناطق إنتاج النفط في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق الإستراتيجية"¹.

إضافة إلى اختفاء القيادات الكبرى ومحاولة صناعة قيادة جديدة: التراجع العملياتي

-إنّ عملية الهجوم على مقر صحيفة شارلي إيبدو الفرنسية، والتي تمت في جانفي 2015، استغرق إعداد القاعدة لها أربع سنوات كاملة، رغم أنها مجرد صحيفة وليست قاعد عسكرية، أو مؤسسة حيوية، حيث أكد المتحدث باسم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، نصر بن علي الأنسي أنها جاءت تنفيذا لوصية زعيم القاعدة، الراحل أسامة بن لادن، وبأمر قائد التنظيم الطواهري، وكان التنسيق مع قائد العملية عبر الشيخ أنور العولقي الذي قتلته غارة لطائرة أمريكية بدون طيار في اليمن في سبتمبر 2011.

-اللافت أيضا أنّ محاولة النيجيري عمر فاروق تفجير طائرة فوق سماء ديوترويت عام 2009 خطط لها تنظيم "قاعدة جزيرة العرب"، والتقى فاروق بالعولقي قبل العملية. كما أنه جرى الحديث عن أنّ الهجوم الذي شنّه الرائد بالجيش الأمريكي نضال حسن، في نوفمبر 2009 على قاعدة فورت هود العسكرية (Fort Hood) في تكساس، كان المحرّض أو على الأقل الملمه فيه أيضا العولقي، وكأنّ قيادة تنظيم "القاعدة" تنازلت مرغمة، نتيجة ما تعانيه من ضيق الحصار، وصعوبات التحرك، عن حق التخطيط والإدارة للعمليات إلى قاعدة جزيرة العرب، بل حتى تنازلت عن الإلهام الروحي.²

المطلب الثاني: الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا من التمدد إلى الانحسار

مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، تنامت التيارات السلفية الجهادية في ربوع القارة الإفريقية، فتكوّن حزب الاتحاد الإسلامي في الصومال، والجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومن أبرز الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي أهل السنة للدعوة والجهاد "بوكو حرام" في نيجيريا، وجماعة أنصار الدين في مالي، وحركة التوحيد والجهاد التي تنشط في مالي وغيرها من دول الساحل الإفريقي، وجماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان، التي تمّ الإعلان عن تأسيسها في نيجيريا شهر جانفي 2012.

¹ نعوم تشومسكي وجليبر الأشقر، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، تر: ربيع وهبة (لبنان: دار الساق، 2007)، ص 37.

² عمرو منصور، "مستقبل تنظيم "القاعدة" بعد انفصال "جبهة النصرة"، السياسة الدولية، مج (51)، ع (206)، أكتوبر 2016، ص 181.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

إن هذه الجماعات، رغم تنوعها وتعددتها، فإنها تلتقي فكرياً عند رغبة في إقامة دولة الخلافة الراشدة، وتطبيق الشريعة الإسلامية، اعتماداً على أساليب العنف المسلح، مع رفض أي شكل للتفاعل السلمي في العملية السياسية مع الحكومات المحلية، سواء بالتحالف، أو المشاركة، أو حتى المهادنة.

الفرع الأول: عوامل انتشار الحركات الإرهابية الجهادية وعقيدتها

أولاً: عوامل انتشار هذه الحركات

تعود إلى ثلاثة عوامل أساسية، هي: الأوضاع السياسية والاقتصادية وسياسات الدول الغربية إزاء العالم الإسلامي، والتأثر بفكر تنظيم القاعدة العالمي، وتم شرحها كالآتي:¹

- سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية: نشأت هاته الحركات في ظل أوضاع سياسية، اقتصادية واجتماعية بالغة السوء، إما نتيجة لتسلط النخب الحاكمة، أو لغياب التداول السلمي على السلطة، وتزايد الفساد، واستيراد النظم والقيم الغربية دونما اكتراث بالخصوصيات الثقافية والمجتمعية.

- سياسات وممارسات الدول الغربية: تعد سياسات وممارسات الدول الغربية مسئولة بشكل أو بآخر عن ظهور الحركات السلفية الجهادية في القارة الإفريقية سواء بشكل مباشر، من خلال أجهزة الاستخبارات الغربية التي تبنت ودعمت مثل هذه الحركات في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، إثر غزوه لأفغانستان، أو بشكل غير مباشر، وذلك عندما تكونت الكثير من هذه الحركات كرد فعل لسياسات الدول الغربية إزاء دول وشعوب العالم الإسلامي.

التأثر بفكر تنظيم القاعدة العالمي: بعد الحملة الأمريكية على تنظيم القاعدة في أكتوبر 2001، تجمعت عناصر التنظيم في إقليم وزيرستان والمناطق الحدودية بين باكستان وأفغانستان. أعاد التنظيم إنتاج نفسه عبر خلاياه المنتشرة في الجزيرة العربية، اليمن، بلاد الرافدين، شمال إفريقيا، والقرن الإفريقي. أعلنت العديد من الحركات ارتباطها بالقاعدة فكرياً وتنظيمياً، مثل الجماعة السلفية للدعوة والقتال، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد، وجماعة بوكو حرام، في كثير من الأحيان، لا تملك الجماعات السلفية الجهادية هيكلًا قياديًا واضحًا باستثناء القيادة العليا، ولا تملك برامج عمل محددة. يجمع بينها الانتماء إلى التيار السلفي الجهادي، ويتسم إطارها التنظيمي باللامركزية.

إضافة إلى عمليات التمويل: حركة المال غير الرسمية فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تراجعت حركة المال غير الرسمية التي كانت تدعم الحركات الجهادية التكفيرية، لكن مع الحراك الشعبي العربي منذ 2011، استفادت العناصر السلفية الجهادية من الضبابية وتغلغل في الهيئات الإغاثية ببعض الدول مثل قطر، واستخدمت هذه المؤسسات لدعم الحركات المسلحة في ليبيا وسوريا والعراق ولبنان، كذلك تنظيم القاعدة استفاد من شبكة علاقاته مع منظمات مثل جبهة النصرة، داعش، وأحرار الشام، التي تلقت مساعدات تحت غطاء المجموعات المعتدلة.²

استقطاب المقاتلون الأجانب: تقدير أعداد المقاتلين الأجانب في سوريا صعب بسبب تضارب المعطيات. وفقًا لتقرير أمريكي، هناك حوالي 96 ألف مقاتل أجنبي يقاتلون مع "النصرة" وداعش والفصائل المسلحة الأخرى في سوريا. معظم مراكز الأبحاث تقدر أعداد المغاربة في جبهات القتال بنحو أربعة آلاف شخص، من مغاربة أوروبا ومغاربة الداخل، وقد بدأت أعدادهم تتزايد منذ مطلع 2012، حيث التحقوا في البداية بجبهة النصرة بقيادة أبو محمد الجولاني ثم بعد الإعلان عن تأسيس دولة الإسلام في العراق والشام بـ "داعش" في أبريل 2013، التحق عدد من أولئك المغاربة بالتنظيم المذكور، ويحملون العديد من الجنسيات، الفرنسية، الهولندية، البلجيكية، الإسبانية³... فيشكلون بالتالي فسيفساء لإرهاب متعدد الجنسيات، إلى جانب تحول الإرهاب إلى طبيعة عقدية نفعية بعدما كان عقدياً فقط؛ أما آليات استقطابهم فتتمثل في:⁴

¹ أيمن شبانة، "الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية"، السياسة الدولية، مج (41)، ع (198)، أكتوبر 2014، ص ص 112-114.

² فاروق طيفور، هل خرجت داعش من رحم فكر الإخوان المسلمين؟ (الجزائر: دار الأمة، 2016)، ص ص 286-287.

³ عبد اللطيف الحناشي، "المغاربة في التنظيمات الإرهابية"، السياسة الدولية، مج (51)، ع (206)، أكتوبر 2016، ص 171.

⁴ نفس المرجع، ص ص 172-174.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

-توظيف وسائل الاتصال والتواصل الحديثة: يعتمد التجنيد الإلكتروني على عدة وسائل، منها: اليوتيوب كموقع Salafi media UK أرضية لشبكات المهاجرين، ويعملون على تجنيد المقاتلين عبر الإنترنت؛ من خلال نشر تغريدات بالإنجليزية عبر تويتر، وموقع أنصار الحق" الفرنسي الذي يحتوي على خطوات بسيطة لكيفية اعتناق الإسلام، وتتبع التعاليم الدينية. ويجذب الموقع المتطرفين من خلال مقالات وفيديوهات، وهناك أيضا المنتديات وغرف "الشات" التي لا تزال تستخدم كآلية للنقاش بين المتطرفين باللغة الإنجليزية والفرنسية، ومثال على ذلك مركز "الفجر" الإعلامي، وكذلك ummah.com مما يساهم في نشر الأيديولوجيات المتطرفة، وتجنيد المقاتلين، وجمع الأموال للجماعات المتشددة.

-دور بعض المساجد والأئمة والدعاة: برغم أن الأغلبية العظمى من المساجد لا تعين أئمة متطرفين، فإنها تعد حاضنة للمتطرفين والجهاديين، فهي وسيلة للتعرف على بعضهم، ونشر أفكارهم. ولبعض الأئمة في السويد والنرويج مثلا دور في التحريض. كما أصبحت المدارس تحتل المركز الثاني في تجنيد الراغبين في السفر للانضمام إلى الجهاديين في سوريا والعراق.

-دور بعض المدارس السلفية: خاصة في بريطانيا وفرنسا، من أجل استقطاب الشباب المسلم إلى صفوفهم، والقيام بتحضيرهم، إما ليسافروا كجهاديين إلى مناطق التوتر، أو القيام بوظائف داخل الخلايا النائمة في أوروبا؛ فيحسب تقرير نشرته الصحيفة الألمانية (BIRD)، توجد مدارس إسلامية متطرفة في مدينة هامبورج، وهي ثمانية المدن الكبرى في ألمانيا، حيث يوجد على الأقل 25 مدرسة تنتهي للفكر السلفي والجماعات الإسلامية الأخرى المحافظة، كما أن هناك سبع مدارس على الأقل تشن حربا دينية ضد المدرسين وزملاء الدراسة غير المسلمين في شتى أنحاء المدينة.

- دور السجون الأوروبية: يساعد وجود المتطرفين والإرهابيين في السجون على نشر أفكارهم، وبرغم أن عدد المسلمين في بريطانيا يشكل نحو 4% من عدد السكان، فإنهم يمثلون نحو 13.1% من إجمالي المسجونين ويشكل المسلمون الفرنسيون في السجون نحو 53% ورصدت صحيفة "دير شبيجل" الألمانية في 02 جويلية 2016 وجود اتجاه لدى المتطرفين لاستقطاب النزلاء في السجون الألمانية للانضمام للجماعات الجهادية، عقب قضاء فترة عقوبتهم.

-دور الجمعيات: يوجد بعض الجمعيات المتطرفة التي تقوم بدور مهم في نشر الفكر السلفي، ومن ذلك جماعة "المهاجرون في بريطانيا ومجموعة "فرسان العزة" في فرنسا، وجماعة "ملة إبراهيم" في ألمانيا، وأيضا هناك تنظيم مماثل، هو "الشريعة من أجل فرنسا"، وحركة "ستريت دعوة" أي (الدعوة في الشوارع) التي تنشط في ألمانيا والسويد.

-منظمات الإغاثة الإنسانية: يتم استدراج المتطوعين والناشطين عبر دعوات لتفقد الأوضاع الإنسانية في سوريا. بعد ذلك، يُقنعون بالانضمام ويتلقون المعتقدات التكفيرية، ويتم تدريبهم على المهارات القتالية وتصنيع المتفجرات، أو يتم إعدادهم لتنفيذ تفجيرات انتحارية؛ وحملت أولى جماعات السلفية الجهادية في هولندا اسم "هوفتاد كروب"، وهي شبكة من المتطرفين الشباب، يديرها "محمد بويري" شاب هولندي من أصول مغربية، الذي اغتال المنتج السينمائي ثيو فان جوخ في عام 2004، وجمعية "شريعة 4" في بلجيكا التي قامت بعدة أعمال غير قانونية، ومن ذلك محاولتها منع محاضرة للكاتب بنو بارنار في جامعة "أنفارس" مارس 2010، والقيام بأعمال عنف، بعد أن قامت الشرطة بالثبوت من هوية امرأة منتقبة في ماي 2012. وبعد عرض شريط "براءة المسلمين" الذي تهجم على الإسلاميين المتشددين في سبتمبر 2012 تبين أن للتنظيم علاقات متينة مع منظمات إسلامية مشابهة في هولندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا ولبنان.

ثانيا: ممارسات الجماعات السلفية الجهادية

تدعي الجماعات السلفية الجهادية دعمها لمسلمي الدول الإفريقية، لكنها في الواقع تنخرط في أنشطة تقوض الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة. ومنها:¹

¹ أيمن شبانة، مرجع سابق الذكر، ص 115.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

-فرض الشريعة الإسلامية بالقوة: تذهب الجماعات السلفية إلى ضرورة التطبيق الفوري الصارم للشريعة الإسلامية. وهي هنا تركز على جانب الحدود والجزاءات دون مراعاة مدى اتساق ذلك مع أوضاع المجتمعات التي تنشط فيها تلك الجماعات ومن الجماعات التي ركزت على هذا الأمر جماعة أنصار الدين في شمال مالي.

- استئصال الرموز المتعلقة بالصوفية وتراثها: اتجه بعض الجماعات إلى مجابهة الصوفية وتراثها الديني عن طريق نبش القبور، وهدم أضرحة الأولياء، وحظر الاحتفال بالمولد النبوي إلخ. ومن ذلك ما حدث في شمال مالي، إبان الإعلان عن إنشاء دولة الطوارق في أبريل 2012.

المراة و"صناعة التطرف": أشارت الدكتورة "هدى درويش"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق بجمهورية مصر، إلى أن النساء والأطفال يشكلون نحو 70% من ضحايا الإرهاب والنزاعات المسلحة. هذا يستدعي ضرورة التركيز على بحث تأثير توظيف المرأة في الجماعات الإرهابية وتأثير الإرهاب على المرأة، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتقديم التثقيف الديني اللازم، وتخصيص مواقع دفاعية لمحاربة الدور الإعلامي الذي يسهم في تجنيد المزيد من النساء. وكيفية استخدامهن لتوسيع نطاق التجنيد للشباب من البلدان الإسلامية والغربية، وأحياناً كوسيلة لتحقيق الدخل المادي من خلال الاستغلال الجسدي (جهاد النكاح).¹

الفرع الثاني: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا والتعقّلات المتشابكة فيما بينها

يعدّ شمال إفريقيا موقعا رئيسيا ومصدرا للإرهاب السلفي* العابر للحدود؛ مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني عن طريق عدد من الجمعيات "السلفية" أو عن طريق "جماعة الدعوة والتبليغ"، وتوسع العمليات الإرهابية في شمال إفريقيا وتطور ديناميات عملها خاصة مع الخطر المحدق الذي تشكله تهديدات ميليشيات السلفية الجهادية العنيفة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

أولاً: بداية نشاط الحركات المتطرفة في المنطقة

1- التنظيمات الإخوانية المعارضة في ليبيا

يعود تاريخ الإخوان في ليبيا إلى العام 1949، عندما لجأ عدد من عناصر التنظيم من مصر إلى بنغازي، حيث استضافهم الأمير إدريس السنوسي، وقد تأسس أول هيكل تنظيمي واضح في عام 1968، لكن بعد انقلاب معمر القذافي في عام 1969، جمدت الجماعة أنشطتها احتجاجاً على الانقلاب في عام 1974. قامت عدة تنظيمات إسلامية بمعارضة النظام الليبي خلال ثمانينات القرن العشرين، من أهمها: حركة الإخوان المسلمين، الجهاد الإسلامي والتكفير والهجرة، فتعرضت للكبح والقهر على نطاق واسع، وحذّر القذافي الإخوان من بدء نشاطهم الدعوي داخل ليبيا، مما دفعهم إلى مغادرة البلاد؛ في عام 1980، أعيد تأسيس جماعة الإخوان الليبية في الولايات المتحدة الأمريكية، واتبعت الجماعة أسلوب الدعوة للإصلاح الديني وأصبحت قوة معارضة لنظام القذافي. انخرطت في "الجهبة الوطنية لإنقاذ ليبيا" التي تأسست في عام 1981 بقيادة محمد المقرئ، وضمّت أصحاب الميول الإسلامية وأتباع الحركة السنوسية ففي عام 1989 تمّ إعدام 09 عناصر من الجهاديين لمحاولتهم اغتيال مستشارين سوفيات بطريقة؛² أمّا في التسعينات من القرن العشرين أعلنت الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين والحركة الإسلامية للشهداء التي الجهاد ضد النظام وقامت بشنّ حرب العصابات، فقد قام القذافي ما بين

¹ شؤون تركية، "كرسي كولن" بلوفان... محاولة تفكيك خطاب العنف والتطرف، "شؤون تركية"، ع (03)، شتاء 2016، ص 218.

* السلفية الجهادية هي التي ترى أن فريضة الجهاد حق لكل مسلم ضد كل حاكم لا يطبق الشرع، القاعدة حركة سلفية جهادية ال (Gia) كانت تعتبر نفسها سلفية وهناك بعض التنظيمات اتخذت من السلفية صفة لحركتها الجهادية.

² سعد محمد سعد زايد، "الميليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا: ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار"، مجلة الشؤون الأفريقية، مج (02)، ع (07)، جويلية 2014، ص ص 136 - 137.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

1995 و1998 بعمليات مسلحة من أجل القضاء على الجماعات القتالية الإسلامية بالجمهورية مستخدما السلاح الجوي لقصف معانهم بالجبل الأخضر.¹

أ- أجهزة مكافحة الجماعات الدينية:²

يعتبر جهاز حركة اللجان الثورية المتخصص بحماية الثورة في ليبيا المتهم الأكبر بارتكاب تلك الانتهاكات؛ فهذه الأخيرة تقوم بالوظائف التنفيذية الحقيقية على المستوى المحلي عبر التحكم في جميع مجالات الحياة العامة بحيث يمكنها نفوذها من اتخاذ جميع التدابير التي تراها ضرورية للدفاع عن الثورة دون خشية أي عقاب؛ كما يعد جهاز الأمن الداخلي من أكثر الأجهزة التي مارست عمليات الاعتقال التعسفي وممارسة التعذيب ضد المشتبه في معارضتهم للنظام سواء في قضايا الرأي أو الانتماء إلى الجماعات ذات التوجهات الدينية المتشددة، فهذا الجهاز الأمني كان أحد الجهات المسؤولة بشكل أساسي عن الاحتجاز السري وفي مراكز الاحتجاز الخاصة التابعة له، كما أن الاحتجاز السري يمارس أيضا في السجون حيث سجلت حالات اختفاء دامت عشرين سنة.

ب- تصاعد الصراع بين نظام القذافي والجماعات

تفاقمت سياسة القمع التي مارسها النظام الليبي ضد الجماعات المتشددة، فكانت مجزرة سجن أبو سليم في عام 1996 من أكبر الانتهاكات التي ارتكبتها نظام القذافي في ليبيا، حيث قُتل حوالي 1269 معتقلاً، معظمهم من سجناء الرأي، مما أدى إلى تصاعد الصراع بين الطرفين حتى اندلاع الثورة الليبية في عام 2011، فبسبب المواجهات العنيفة والاعتقالات التي طالت قادة التيارات الدينية، اضطر العديد منهم إلى مغادرة ليبيا والانضمام إلى تنظيمات مثل القاعدة في السودان، والمشاركة في الحرب ضد القوات السوفيتية في أفغانستان.³

2- أسباب العنف المسلح في الجزائر

يرجع العديد من الباحثين أسباب العنف المسلح منذ الأزمة السياسية التي أثارها أحداث أكتوبر 1988 والتي تسببت في إعادة البحث عن كل المعالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد، وعلى ظهور "العنف" و"الإرهاب" كنتيجة لعدم توافق الانتقال من كفة إلى كفة أخرى من نسق سياسي أحادي إلى نسق سياسي متعدد الأحزاب، لأن الفضاء الاجتماعي والسياسي في الجزائر لم يكن بعد مستعداً لهذا التغيير.

أ- مفارقة في تركيبة الجماعات المسلحة

لتفسير ذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه الظاهرة، فرغم كونها ظاهرة عامة، إلا أنها حالة خاصة بالمجتمع الجزائري بالنظر إلى ظروف ظهورها وأسباب استمرارها طيلة عشر سنوات بل وأكثر، وهذا بمراعاة الكيفية التي ظهرت بها بعد إلغاء التشريعات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحل والطريقة التي انتشرت بها، أي أنها أخذت منحى وشكل الجريمة المنظمة؛ وهي حالة الفوضى و"الأنيميا" والصراع الاجتماعي الذي استمر عشر سنوات كاملة، واتخذ طيلة هذه المدة كل أشكال الصراع المادي والدموي مستخدماً فيه كل أدوات البطش والدمار وكذا الاغتيالات.⁴

تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسمياً كجمعية دينية في نوفمبر 1987، ولم يتم الإعلان عنها إلا في 18 فيفري 1989، في جامع السنّة، في باب الواد (الجزائر)، حيث أعلن ممثلون مناطق شتى من البلاد، وأمام ألاف الأشخاص، عن إنشاء "جبهة إسلامية للإنقاذ"، يبلغ عدد الأعضاء المؤسسين الذين وردت أسماؤهم في لائحة الترخيص، ثم إعلان إنشائها رسمياً يوم الجمعة 10 مارس 1989 بمسجد "ابن باديس" في القبة، سميت بالجبهة لأنها تجابه حسب "عباسي مدني":

¹ Luis Martinez, «La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre. Portugal », groupe de travail Euro MeSCo, 2003.pp. 7-8.

² سعد محمد سعد زايد، مرجع سابق الذكر، ص 124.

³ سعد محمد سعد زايد، المرجع السابق، ص ص 126-127.

⁴ فتيحة زماموش، الباحثة في علم الاجتماع كريمة محلي لـ "الخبر الأسبوعي" الجماعات الإسلامية المسلحة تنتهج طرق المنظمات الإجرامية، الخبر الأسبوعي، ع (396)، 30 سبتمبر إلى 06 أكتوبر 2006، ص 24.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

"إنها جبهة لأنها تجابه ولائها لك مروحة واسعة من الأعمال والمجالات إنها جبهة الشعب الجزائري بكل فئاته، وعلى مدى أراضيه الواسعة وهي منفتحة على مختلف والأفكار خلال غنى التنوع إنها.. وحدة المصير المشترك، وهي إسلامية، التسمية، لأنها لك مضمون إسلامي ومنهاج إسلامي ووظيفة دينية إسلامية، هذا التصريح لعباسي يختصر على أحسن وجه التوجه المزدوج لحزبه السياسي والديني توجهاً يؤيدان مهمة واحدة مصالحة الجزائريين مع إيمانهم الحقيقي المستعاد من خلال استعادة الدولة الإسلامية،¹ إلى جانب:²

-الحركة الإسلامية المسلحة (1991 . 1994) MIA * والحركة لأجل الدولة الإسلامية (1991-1998) MEI* والباقون على العهد: بمبادرة من سعيد مخلوفي وقمر الدين خربان وأسامة مدني ابن عباسي، تأسست هذه المنظمة في جويلية 1991، وأعلنت عن أعمالها الإرهابية الأولى فيفري 1992 هذه المجموعة القليلة الفعالية، كانت حاضرة أساساً في مساحيتها، طيلة السنوات الأولى استفادت من مساهمة المتطوعين الجدد، يملك التنظيم أعداداً ضئيلة ويتعاون وتعاوناً وثيقاً مع الجماعة السلفية للقتال GSPC* التابعة للأمير حسان خطاب.

إلى جانب الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح * FIDA التي أنشئت سنة 1993، بتحريض من الجزائريين، الملتقيين حول محمد سعيد داخل الأزمة من أقيمت غداة اعتقال شيوخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ من .. أما هدفها فهو أعمال عنف مذهلة ذات تأثير إعلامي شديد تستهدف الضباط الكبار، الزعامات السياسية، الفنانين، المثقفين والصحافيين بقيادة عبد الوهاب العمارة داشا كانت تتكون FIDA من خليتين: الأولى مكلفة بجمع المعلومات عن الأشخاص المستهدفين، والثانية مكلفة بالعمليات.

يمكن حصر تاريخ الجماعة بالقول أنها ظهرت كفكرة في العام 1989 بعد بدء السلطات الجزائرية في إطلاق عناصر الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة مصطفى بويعللي، لكن ترجمة هذه الفكرة عملياً لم يتم سوى في العام 1990 حين بدأ عدد من الأفغان الجزائريين في العودة إلى بلادهم بعد مشاركتهم في الجهاد الأفغاني وفي موازاة هؤلاء الأفغان، كانت تشكل في الجزائر جماعات أخرى تحمل فكر الجماعة» السلفي نفسه وإن لم تنشط باسم الجماعة الإسلامية المسلحة، واستمر هذا الوضع حتى أكتوبر 1992 حين توحد الأفغان مع عدد من الجماعات السلفية تحت اسم الجماعة الإسلامية المسلحة، التي قادها مصطفى بويعللي في الثمانينات هي بحق الأم الشرعية للحركات المسلحة التي خرجت من رحمها في جزائر التسعينات، ثم تأتي "الجماعات المسلحة المستقلة": في ضواحي المراكز الحضرية، وهي مستقلة، لا تأتمر إلا بأوامر زعمائها، وتحصر شعاع نشاطها في نطاق تعرفه تماماً؛ كجماعة الأفغان: أي العاندين من الأراضي الأفغانية وتضم ما يلي:³

-إمارة الملياني التي كانت واحدة من أبرز جماعات العمل المسلح في الجزائر في التسعينات، وجماعة القطبيين فبعد اعتقال الملياني في جويلية 1992، انتقلت قيادة جماعة الملياني إلى نائبه الدكتور أحمد الود، الذي كان متأثراً بنظريات سيد قطب، وعاد أنصاره من أفغانستان ليصبح لهم وجود نشط في ولايات غرب الجزائر مثل تيارت وسيدي بلعباس. الجماعة المسلحة ترفض الاعتراف بأن القطبيين كانوا تياراً مستقلاً، وتعتبرهم أفغاناً جزائريين شاركوا في الجهاد الأفغاني وعادوا للعمل المسلح في الجزائر؛ وجماعة موح ليفي التي نفذت في عام 1992 عملية الاستيلاء على سيارة سفير السعودية في الجزائر العاصمة، وإمارة العيايدة تحت إمارة عبد الحق العيايدة، أين شهدت الجماعة المسلحة تطوراً بارزاً في نشاطها المسلح وتبلور

¹ إلياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، تر: خليل أحمد خليل(الجزائر: دار الفارابي، 2003)، ص ص 119-123.

² عبد الرزاق معيزة، "الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الإرهاب"، مجلة الجيش، ع (473)، ديسمبر 2002، ص ص 20-22.

* MIA : Mouvement Islamique Armée.

* MEI : Mouvement pour l'Etat Islamique.

* GSPC: Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat.

* FIDA: Front Islamique pour le Djihad en Algérie.

³ كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من "الإنقاذ" إلى "الجماعة" (بيروت: دار النهار للنشر، 1998)، ص ص 59-71.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

منهجها، والتكفير والهجرة التي تعد من بين الأكثر تشددًا في الجزائر، بدأت تظهر علنًا في سنتي 1990 و1991 على يد مجموعة من العائدين من أفغانستان. هؤلاء الأفراد جلبوا معهم معتقدات تكفيرية من بيشاور، باكستان.

ب- مرحلة البناء و انطلاق الجهاد

اكتملت مرحلة التحضير للكفاح المسلح فيفري 1992، فأعلن عبد القادر شبوطي وسعيد مخلوفي قيام الحركة الإسلامية المسلحة؛ فكانت أولى العمليات تتمثل في أحداث قمار، 28 نوفمبر 1991، لكن اعتبارا من جانفي 1992 صارت تسجل أعمال إرهابية* شملت منطقة العاصمة، البلدية، بومرداس، معسكر، تلمسان، تيبازة، تيارت والأغواط، في فيفري 1992، ذكر بيان رسمي للأجهزة الأمنية وقوع 102 قتلى و114 جريحا بين المدنيين، و31 قتيلاً و141 جريحاً بين أفراد الأجهزة الأمنية، منذ نوفمبر 1992؛ لتبدأ بعدها المرحلة الثانية وهي اشتداد العنف الإرهابي (نوفمبر 1992 - فيفري 1994) فمع الصعود القوي للجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)؛ مع اندماج التنظيم الإرهابي (الباقون على العهد مع الجماعة الإسلامية المسلحة (نوفمبر 1992)، وتنتهي مع موت أبي جعفر الأفغاني، يوم 26 فيفري 1994، حققت الجماعة الإسلامية المسلحة هيمنتها على الأجنحة السياسية والمسلحة للجهة الإسلامية، فشلت كل الجهود التي بذلها يخلف شراتي المفوض من «خلية الأزمة» بجعل المجموعات المسلحة تحت وصاية الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لقد كانت المباشرة في تحويل الحركة الإسلامية المسلحة إلى جيش إسلامي للإنقاذ، وتنشيط العمليات الفدائية، التي افتتحت منذ مارس 1993، السلسلة الطويلة لاغتيالات التي مسّت كل أفراد أسلاك الأمن: من الجيش والدرك والشرطة، وطالت شخصيات سياسية وعسكرية وفكرية ودينية وثقافية وفنية، أشهرها اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف في 29 جوان 1992، ومحاولة اغتيال وزير الدفاع الوطني عضو المجلس الأعلى للدولة خالد نزار في فيفري 1993، اغتيال المفكر جيلالي اليابس في 16 مارس 1993، وفي 26 ماي 1993 تمّ اغتيال الكاتب الصحفي طاهر جاووت الذي قضى نحبه متأثراً بجراحه يوم 2 جوان 1992، واغتيال رجل المخابرات قاصدي مرباح في أوت 1993، والطبيب الهادي فليسي في مارس 1993، ومحفوظ بوسبسي ومحمد بوبخزة في جوان 1993، والصحفيان مصطفى عبادة وإسماعيل يفصح في أكتوبر 1993، والشيخ محمد بوسليماني في نوفمبر 1993، 5 مارس 1994، اغتيال الصالح أحمد: مدير مدرسة الفنون الجميلة في العاصمة، والمسرحي عبد القادر علولة في 10 مارس 1994، والمغني الشاب حسني في 29 في سبتمبر 1994..... والقائمة طويلة؛¹ هاته الاغتيالات والعمليات الإرهابية الواسعة تعبّر عن عمق الأزمة الأمنية الجزائرية، لذا سميت بالعشرية السوداء؛ إنّ توقيف يخلف شراتي فيفري (1993) والاختفاء الغامض لعبد القادر شبوطي، حالا دون أية محاولة توحيد انطلاقاً من الداخل.*

* تعلن نشرة سرية النفير بتاريخ 5 جوان 1992، وملصقة في جوامع الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن اغتيالات في الجزائر ومستغانم تيبازة والبليدة. وتوجه النشرة ذاتها إنذاراً أخيراً إلى الصحفيين الذين يشنون حرباً نفسية ضد المجاهدين وتعلن البدء بعمليات اغتيالات واسعة للصحفيين؛ سجلت عدة هجمات بالقنابل (جامع الجزائر الكبير، مقر التلفزيون اجتاحت حرائق سوق الفلاح مساحات تجارية عامة كبرى والبنى التحتية الاقتصادية مصانع، شبكات هاتفية، جسور ...) والمباني العامة (بلديات، مراكز بريد، فنادق، مدارس، ثانويات، مراكز ثقافية ...) كما سجلت عشرات عمليات السطو على المصانع والمنشآت العامة في أول ديسمبر 1992.

¹ تمّ تجميعها من مختلف الصحف الوطنية.

* كما أنشئ المجلس الأعلى للدولة في هاته الفترة السوداء بإعلان المجلس الأعلى للأمن يوم 14 جانفي 1992، وهو مؤسسة دستورية استشارية، أقرها دستور 1989 في المادة 162، وحافظت عليها دساتير 1996 و2016 و2020.

- انظر: الجريدة الرسمية ع (03) سنة 1992.

- أعلنت حالة الطوارئ في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 9 فيفري 1992 في البداية، تمّ فرض حالة الطوارئ لمدة زمنية محددة مدتها 12 شهراً على مستوى البلاد، ولاحقاً، صدر مرسوم رئاسي جديد رقم 93-02، يقضي بتمديد حالة الطوارئ إلى أجل غير مسمى، في مخالفة لدستوري 1989 ثم 1996؛ حيث لا يمكن تمديد حالة الاستعجال أو حالة الطوارئ إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد في جلسة مشتركة، إلى غاية أن تمّ رفعه بصدور المرسوم رقم 01-11 المؤرخ في 23 فيفري 2011 الذي يقضي بإنهاء حالة الطوارئ.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

إذن مع العام 1993، انتقلت الجماعة الإسلامية المسلحة إلى سياسة الأرض المحروقة لكي تثير الفوضى، فبعد اغتيال المثقفين ورؤساء المفوضيات التنفيذية البلدية*؛ كان التصميم على شل الاقتصاد الوطني بهجمات على الوحدات الصناعية والمنشآت ووسائل النقل والمراكز التجارية، عزل الجزائر بمهاجمة الرعايا الأجانب، فتم اغتيال المهندسين الفرنسيين إمانويل ديدون وفرانسوا برتل يوم 21 سبتمبر 1993، في سيدي بلعباس، وفي 25 أكتوبر 1993، أعلنت الجماعة الإسلامية المسلحة مسؤوليتها عن اغتيالهما، بالإضافة إلى اغتيال ضابطين روسيين وثلاثة عاملين في القنصلية الفرنسية ومحاولة خطف مواطن ياباني في البلدية.

بعد محاصرة عبد الحق العييدة واعتقاله خلفه في قيادة الجماعة معاونه سي أحمد مراد، المعروف بلقب سيف الله جعفر أو جعفر الأفغاني، خلال فترة قيادته القصيرة حتى وفاته في 26 فيفري 1994، تصاعدت الأعمال الإرهابية وسعت الجماعة نفوذها إلى ما وراء مطار العاصمة. سعى الأفغاني إلى ضم مجموعات الغرب المسلحة وسفوح الشرق العالية (منطقة مسيلة). إن الصعود القوي للجماعة الإسلامية المسلحة قاد المجموعات التابعة للجهة الإسلامية للإنقاذ، (FIDA AIS*) إلى مضاعفة وحشيتها حتى لا تترك هذه الجماعة تحتل الميدان وحدها. تكاثرت اغتالات المثقفين والأجانب؛ إذ قتل 20 أجنبياً خلال ثلاثة أشهر. ثم خلفه قوسي شريف، الملقب أبو عبد الله أحمد أميراً عاماً للجماعة.¹

خلال هذه الفترة تم وضع فريق مكافحة بقيادة الجنرال "العماري" عام 1993 ويتكون من وحدات ذات خبرة من مختلف قوات الأمن حوالي 20000 شخص، بكل الولايات لقيادة موحدة تحت إسم "القطاع العملياتي" الذي كان يعمل على تنسيق الجهود الأمنية مع مراقبة، إدارة ومتابعة العمليات، ليصل عددهم إلى 60000 في 1996.²

انضم زعيما الجهة الإسلامية المتخفيان، محمد سعيد وعبد الرزاق رجام، إلى الجماعة الإسلامية المسلحة وبايعا رئيسها في 13 ماي 1994، وعُقد اجتماع توحيد كرس الجماعة الإسلامية المسلحة كإطار الوحيد للجهاد المسلح. تم توقيع بيان التوحيد الجهادي من قبل عبد الرزاق رجام باسم الجهة الإسلامية للإنقاذ، وسعيد مخلوفي باسم الحركة لأجل الدولة الإسلامية. تم تعيين مجلس شوري جديد يضم 48 عضواً، على رأسهم علي بلحاج وعباسي مدني. عام 1994، كل فئات المجتمع أصيبت، إذ ارتفع عدد الضحايا في 1994 وحده إلى 8677 مواطناً و2289 جريح، الفئة الاجتماعية هي الأكثر تضرراً من عمال وموظفين وتجار؛ وخلال العام نفسه بلغت أعمال التخريب 2725 عاملاً، وطالت كل القطاعات، وتسببت بخسارة أكثر من ملياري دولار أميركي بالنسبة للقطاع التربوي، وتشير الحصيلة إلى إحراق المجموعات الإرهابية 915 صفافاً ابتدائياً، 7 مؤسسات بحث، 3 مراكز جامعية، 999 مجموعة إدارية، 9 مراكز تأهيل مهني ولمباني العامة؛ بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي "للربع المقدس"، تأتي في الطليعة ولاية البليدة (580) قتيلاً مدنياً و124 جريحاً و1301 عملية اغتصاب أموال؛ تليها ولاية الجزائر مع (373) قتيلاً مدنياً و(141) جريحاً و(479) عملية اغتصاب أموال؛ ثم المدينة مع (283) قتيلاً مدنياً و(90) جريحاً و(372) عملية اغتصاب أموال.

ما يعني أنّ الإرهاب قد اختار "سياسة الأرض المحروقة" و«التطهير الإيديولوجي»، ولا شيء يعبر عن ضخامة هذا الإرهاب المرعب؛ كان الدم يجري أمواجاً، وتم فرض حظر التجول.

انقسم الجيش الإسلامي للإنقاذ بفعل ضربات قوى والحملات التأديبية التي شنتها عليه الجماعة الإسلامية المسلحة، إلى عدة جماعات محلية، لمواجهة هذا الوضع عينت الجهة الإسلامية قيادة موحدة على رأس الجيش الإسلامي للإنقاذ،

* تشير حصيلة الأجهزة الأمنية إلى أن والياً و11 رئيس دائرة و7 موظف كبار، و76 رئيس مفوضية بلدية (رئيس بلدية) و40 عضواً في هذه المفوضيات، قتلوا في سنة 1994. كما تشير إلى اغتيال 101 مدرّس، 52 إماماً، 41 طالباً، 122 مجاهداً سابقاً (قدامى حرب التحرير الوطني)، 32 حارساً بلدياً، 31 حارساً للسجون، 21 جمركياً، 15 قاضياً، 10 أعوان حماية مدنية، 5 محامين، 3 أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي، طيار واحد، مطرب واحد.

* AIS : Armée Islamique de Salut.

¹ الياس بوكراغ، مرجع سابق الذكر، ص 288-290.

² Luis Martinez, Op.cit; pp 7-8.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

فعينت في مارس 1995 مدني مزراق أميراً عاماً. لم يكن هذا التعيين ذا فائدة عسكرية عادية، بل كان ذا فائدة سياسية بشكل خاص. ذلك أن قيادة الجبهة السياسية كانت تسعى إلى مفاوضة السلطة من موقع قوة، وكانت قد جرت مفاوضات بين السلطة وقادة الجبهة المسجونين في 9 أبريل 1995؛ ولم تنجح المفاوضات لأن مسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ رفضوا النزول عند طلب السلطة والبدء ببناء لوقف العنف وإدانة الإرهاب. لكن عناد سياسات الجبهة الإسلامية أو إصرارها على فرض حل بشروطها هي، وكثرة المتصارعين على ساحة الإرهاب، وتعقيد منطق العنف الإسلامي، جعلت المهمة مستحيلة، وواصلت الجماعة الإسلامية المسلحة مشروعها الدموي، واضعة البلد بين النار والدم.

أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الانشقاقات (نهاية 1994 - نهاية 1996) أين أضرم جمال زيتوني نيرانها داخل الجماعة، إذ ظهر بسرعة كبيرة رغم أنه لا يحظى بالإجماع داخل جماعة الأمراء النافذين، الذين يأخذون عليه عن قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة، وجهله على صعيد الفقه. كما رفضه الجزائريون والسلفيون على حد سواء. وكانت هناك محاولات للإطاحة به؛ ومنذ «تربيته» على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة، انطلق في غمار حرب ضد فرنسا. الرسالة الأولى لهذه الحرب ستكون خطف طائرة إيرباص* من الخطوط الجوية الفرنسية عشية أعياد الميلاد ورأس السنة من مطار الجزائر، الذي انتهى بتصفية مجموعة القراصنة الجويين في مطار مرسيليا،¹ إلى جانب حادثة اختطاف سبعة رهبان من دير تبشرين عام 1996 وتم العثور على رؤوسهم.

أما بين 1997 و1998 فقد وصل العنف إلى ذروته مع مذبحة بن طلحة بالعاصمة*، دون أن ننسى سلسلة الإغتيالات المتواصلة التي طالت شخصيات سياسية*، دينية، فنية، صحفية... والمذابح التي مسّت الأطفال والشيوخ والنساء، وحدثت مفاوضات في أوت 1997 بين أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ ومبعوثي دائرة الاستعلام والأمن إلا أنها باءت بالفشل.² عليه، فقد عرفت الجزائر حركتين إرهابيتين أساسيتين وهما "الجماعة الإسلامية المسلحة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فالأولى ذات بعد محلي "أهداف محلية"، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة، هذا التنظيم الذي نشأ سنة 1998، وكان أول من ترأسه "عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه "نبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه "عبد الملك دروغدال" المعروف بـ"أبو مصعب عبد الدود".

3- المغرب: الجمعيات الدينية بين التنوع والتفتت

أحصى محمد التوزي في بداية الثمانينات من القرن العشرين، ثلاث وعشرين جمعية دينية تفصح عن طابعها السياسي إلى حد ما، وهذا التنوع ابتداء من الفرع المحلي لحزب التحرير الإسلامي، حتى الجمعيات الصغيرة المتأصلة الجذور في المنطقة والتي تدعو إلى الهداية دليل على مدى الاستجابة لهذه الدعوة الجديدة، كما يشير أيضاً إلى فاعلية سعي السلطة إلى تفتت صفوف هذه الحركة، وإلى التحكم بالتالي في أثارها السياسية.

كان من نتائج هذا التفتت في بداية الأمر، ظهور "جمعية الشبيبة الإسلامية" (وكان من بين أسباب هذا الظهور الانعكاسات الإعلامية للقمع الذي واجهته هذه الجمعية)، حيث قام كل من عبد الكريم مطيع* (مفتش سابق في التعليم الابتدائي) وكمال إبراهيم (مدرس) بتأسيس هذه الجمعية في 1970، وتم بناؤها الأيديولوجي - كما هو الحال بالنسبة

* تم اختطاف الطائرة الفرنسية من نوع إيرباص للخطوط الجوية الفرنسية Air France من قبل "الجيا" بمطار الجزائر حدث ذلك يوم 24 ديسمبر 1994، حيث انتهت العملية بتحويل الطائرة إلى مطار مرسيليا والهجوم على الجهاديين من قبل مجموعة التدخل للدرك الفرنسي، بعدها عملية أنفاق المترو بمحطة سان ميشال بالعاصمة باريس، راح ضحيتها 8 أفراد و 117 جريح.

¹ الياس بوكراع، مرجع سابق الذكر، ص ص 291. 295.

* حسب تقارير صحفية تم اغتيال حوالي 400 مواطن.

* أمثال عبد الحق بن حمودة الذي اغتيل في جانفي 1997.

² See More, Salima Mellah, "Le mouvement islamiste algérien entre autonomie et manipulation", Comité Justice pour l'Algérie, Dossier N° (19), Mai 2004.

* مناضلا يساريا قبل ذلك، وكان عضوا سابقاً في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (UNFP).

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

للجمعيات الأخرى في المنطقة-ضد الخطاب اليساري الماركسي ويفضله، إذ استعارت منه بعض مفرداته. وكان هذا الخطاب يؤكد قبل كل شيء مثل المجموعة الإسلامية التونسية أنه يناهض المذاهب المخربة التي تستمد إلهامها من الغرب (الماركسية والمادية. [...] وحركة الهبيز«)، لأن هذه المذاهب تهدد الشباب المغربي. وهو يؤكد أيضا حرصه على أن يدفع الشباب إلى إيجاد إجابة عن تساؤلاتهم من الإسلام لأن هذه الإجابات لن تكون دخيلة مثل تلك المذاهب.¹

في 1994 وقعت عملية إرهابية فوق التراب المغربي، حيث استهدف مسلحون يشتبه في كونهم فرنسيون فندق أطلس إسني بمدينة مراكش السياحية، وهو الحادث الذي دفع بالمغرب حينها وقبل أي تحقيقات إلى اتهام الجزائر بالضلوع وراءه بل قام المغرب ومن طرف واحد بفرض تأشيرة على الرعايا الجزائريين وهو ما ردت عليه الجزائر حينها بإجراءات أكثر راديكالية، تمثلت بإعلانها إغلاق الحدود البرية من طرف واحد بين البلدين، وهو الإغلاق الذي ما زال مستمرا إلى غاية اليوم.

4- الجماعة الدينية في مصر

كانت العمليات الأمنية للجماعة الإسلامية في مصر بدء من عام 1992 وإلى حين إعلانها مبادرة وقف العنف عام 1997 وما تبعها وتعلن ارتباطها بالتنظيم الأكثر بروزا وتأثيرا حيث انتقلت من مبايعة القاعدة أيام بن لادن إلى مبايعة داعش أيام البغدادي.²

بالتالي، لم يكن الإرهاب مستفحلاً بسبب البيئة التقنية التي لم تسمح إلا باتصالات محدودة بين التنظيمات المحلية ونظيراتها الإقليمية، واعتمدت على الدعم المحلي فقط.

5- موريتانيا: الحرمان والفقر وُلد بيئة حاضنة للإرهاب

إنَّ موريتانيا هي بوابة منطقة الساحل وجسرهما إلى إفريقيا الشمالية وغربها، وهي المنطقة التي يمكن وصفها، بأنها منطقة قوس الأزمات في إفريقيا والعالم على غرار منطقة قوس الأزمات في آسيا، لتكتف نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود وحجم الحروب الأهلية المندلعة بها، حيث تعرف دول هذه المنطقة العديد من النزاعات المسلحة، فمنطقة الساحل الإفريقي، تشهد في أغلبيتها أزمات أمنية داخلية مستمرة ومتوالية، كما أنها تتأثر أكثر بأزمات دول الجوار ومشاكل المحيط الدولي لهشاشة أوضاعها الداخلية، ومن هنا يمكن أن يفهم لماذا أطلقنا عليها منطقة قوس الأزمات، رغم ما تتمتع به من موارد طبيعية متنوعة، لكن قلة السكان وشاسعة المساحة وعدم إطلالة بعض دولها على منافذ بحرية، وعدم تمكنها من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، يجعلها غير قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية التي عرفت خلال السنوات الماضية بشكل متزايد لضعف إمكانيات تجهزتها الأمنية، وقلة مواردها الاقتصادية والمالية وتواضع خبرتها البشرية وتآكل بنيتها الإدارية، وعدم جاهزيتها التنظيمية والتنفيذية، رغم تفاوت وضعياتها نسبيا، وتعدَّ موريتانيا نموذجا لذلك الضعف، مما يجعل بيئتها تشكل حاضنة للتنظيمات الجهادية، لما تتوفر عليه من معطيات تمثل بذورا لتلك الجماعات، لحجم مساحة الحرمان في صفوف الشعب الموريتاني لانتشار الفقر الذي تتجاوز نسبته أكثر من 49 بالمائة وارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب المقدرة ب 39 بالمائة.

يعود أول إعلان عن وجود للتيار السلفي الجهادي في موريتانيا إلى مطلع التسعينات وتحديدا في عام 1994، حينما أعلن وزير الداخلية الموريتاني الأسبق محمد الأمين ولد الداه، على صفحات جريدة الشعب عن اكتشاف أفراد لهم علاقة بجهات متطرفة وشبكات دولية يهدفون إلى زعزعة المعتقد ومخالفة المذهب المعتمد والتشويش على المواطنين والتجسس على البلاد لصالح جهات معادية (وقد تأكد ذلك التواجد بشكل أكثر وضوحا من خلال إلغاء المراحل العاشرة والحادية عشرة من سباق داکار، الذي يمر عبر الأراضي الموريتانية، مرورا بمالي، وصولا إلى بوركينافاسو، وذلك في جانفي 2004، تحت تهديد تنظيمات إرهابية، كانت نشطة في منطقة مثلث الحدود بين الجزائر وموريتانيا ومالي، ورغم هذا الإعلان المبكر عن وجود تيار سلفي في موريتانيا وتزايد نشاط الحركات المتطرفة عبر العالم أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما انجر عن

¹ فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب، تر: لورين زكري (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998)، ص 317.

² فاروق طيفور، مرجع سابق الذكر، ص 231

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

ذلك النشاط من عمليات إرهابية، فإن موريتانيا على غرار العديد من دول العالم لم تتنبه إلى مخاطر توسع الأعمال الإرهابية وإمكانية أن تشمل أراضيها، حيث عولت أنظمة الحكم المتعاقبة فيها كثيرا على مسالمة الشعب الموريتاني، الذي تميز عبر التاريخ بالتسامح والبعد عن العدوانية وكل أشكال التطرف والغلو في ممارساته السلوكية وتعبيراته الثقافية، وهو ما تجلى في الخطاب الرسمي خلال العقود الماضية.¹

ثانيا: الحركات المتطرفة في شمال إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

تمت العديد من العمليات الانتحارية في الجزائر واعتقال أعضاء الخلايا العنيفة في المغرب، وخطف السياح النمساويين في تونس، واكتشاف العديد من المقاتلين الليبيين والانتحاريين في العراق، كما قُتل أبو حارث الليبي وأحد أفراد أسرته؛ إلى جانب بعض القادة في القاعدة برصاص قوات الأمن الجزائرية خلال اشتباكات في ماي 2009، واعتقلت قوات الأمن المصرية سبعة مشتبه بهم بالانتماء إلى جماعة فلسطينية مرتبطة بالقاعدة ومتهمة بتنفيذ تفجير لبازار القاهرة؛ أكدّ اليوروبول أنه بين عامي 2006 و2008، جزء كبير من المعتقلين في أوروبا جاؤوا من دول شمال إفريقيا على وجه الخصوص من الجزائر والمغرب وتونس؛ ففي 2010 جرت محاكمة في مدريد تزعم أن خمسة مواطنين جزائريين قد خططوا لتفجير جهاز إشعاعي في متجر متعدد الأقسام في مدريد.

بالمثل، من الواضح أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تستهدف المواطنين الأوروبيين في شمال إفريقيا، لاسيما الدبلوماسيين فيما يتعلق بالتفجيرات والسياح بالاختطاف، رغم أنّ طلبات الفدية تظل أكثر شيوعاً من الاغتيالات، حيث تلقى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بشكل عام ما بين 2 و3 ملايين دولار كفدية للإفراج عن كلّ مخطوف، هناك استثناءات كإعدام السائح البريطاني، إدوين داير "Edwin Dyer"، في ماي 2009 وميشيل جرمانو "Michel Germaneau" المتطوع الفرنسي في جويلية 2010؛ حيث تمّ إعدامه في أعقاب مدهامة الجانب الموريتاني من معسكر القاعدة ببلاد المغرب الإسلامية بدعم من القوات الفرنسية، والذي أدى بدوره إلى إعلان فرانسوا فيلون رئيس الوزراء الفرنسي، أنّ فرنسا كانت "في حالة حرب" مع القاعدة.²

في هذا السياق، برز الجيل الأول من تنظيمات الجهاديين الليبيين، لعل أبرزها حركتا "شهداء الإسلام"، و"الجماعة الليبية المقاتلة"، واللذان قامتا بعمليات مسلحة لإسقاط نظام القذافي، بهدف إقامة الدولة الإسلامية في التسعينيات. بيد أن نظام القذافي لم يكتف بالأسلوب الأمني، بل استصحبه بأساليب أخرى، كتشجيع التيار السلفي المدخلي نسبة إلى شيخ سعودي يدعى ربيع المدخلي غير المنخرط سياسيا، والمتنامي في الشرق، والرافض للجماعات الإسلامية المسلحة. وكانت هناك أيضا مبادرات للحوار.

رغم التشدد الذي أبداه نظام القذافي في التعامل مع جماعة تنظيم الإخوان كما هو الحال مع باقي التنظيمات القائمة على أساس ديني، إلا أن الأعضاء المنتمين إلى الجماعة والمؤيدين لها قد شملهم برنامج إعادة التأهيل والدمج الذي تبنته مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية في العام 2006، ففي العام 1999، عادت جماعة الإخوان المسلمين الليبية إلى الساحة من خلال الحوار مع نظام القذافي، واكتسب هذا التبادل المزيد من الزخم في الفترة بين 2005 - 2006، عندما ساعد نجل معمر القذافي، سيف الإسلام في دفع العملية إلى الأمام، وقد قام سيف الإسلام بذلك خصيصاً لاستمالة الجماع، حيث تم الإفراج على عناصر جماعة الإخوان أسوة بالعناصر المنتمية إلى التنظيمات الأخرى، ومنذ ذلك الوقت لم يكن هناك نشاط للجماعة في الداخل الليبي حتى سقوط نظام القذافي في العام 2011،³ في سياق ما عرف حينئذ بمراجعات نبذ العنف منذ عام 2007.

¹ ديدوي ولد السالك، "مركزات السياسة الرسمية في موريتانيا لمواجهة الإرهاب"، ص 261، في:

<<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/14064>>

² James Cockayne and al; « La mise en œuvre de la Stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique du Nord », pp., 8- 14, en :

<https://globalcenter.org/wp-content/uploads/2010/09/North_Africa_Report_FINAL_TEXT_FRA.pdf>

³ سعد محمد سعد زايد، مرجع سابق الذكر، ص 137.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

شهدت سنة 2003 اختطاف 32 سائح من طرف "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال" بالجزائر (GSPC)*، ما جعل شمال إفريقيا محط أنظار العالم ليتفاقم الوضع فيما بعد مع منطقة الساحل الإفريقي، وكذا تورط "الجماعة الإسلامية للقتال المغربية" (GICM)* في تفجيرات مدريد يوم 11 مارس 2004، مما أوقع الأوروبيين بضرورة أخذ هذا التهديد على محمل الجد، خاصة بعد إدماج (GSPC) مع القاعدة في 2007 كفرع رسمي رابع إلى جانب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (اليمن)، وفي بلاد ما بين النهرين (العراق)، والقاعدة في (أفغانستان)، مما جعلهم يضاعفون من هجماتهم في الجزائر والعديد من دول الساحل، هذه المنطقة التي أصبحت فيما بعد مركزا لنشاطات القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI)*، والتي تتكوّن من 200 مقاتل مسلح وتنقسم إلى: "كتيبة المثلثون" والتي يقودها مختار بلمختار، والكتيبة الثانية "الفاتحين"، التي يقودها عبد الحميد أبو زيد والتي تقوم بعمليات الاختطاف.¹

في 2007 شهدت الجزائر ثلاث عمليات انتحارية، في 11 أفريل تمّ تفجير ثلاث سيارات مفخخة بالعاصمة تسببت في مقتل 30 شخصا على الأقل والمئات من الجرحى؛ في 11 جويلية أيضا فجّرت شاحنة مفخخة راح ضحيتها 10 أشخاص بثكنة الأخضرية، وفي 11 ديسمبر تفجيرين انتحاريين آخرين تسببا بموت 60 ضحية من بينهم أجنبى بممثلة الأمم المتحدة ومبنى المحكمة العليا، مما جعل الجزائر تسعى من أجل مضاعفة الجهود لمكافحة الإرهاب، وفي غياب التعاون الإقليمي بين دول شمال إفريقيا وشساعة الحدود في الساحل في هذه الفترة سمح للجماعات الإرهابية بالتحرك بكل حرية وزيادة عملياتهم الإختطافية للأجانب في كل المنطقة والتي أصبحت من أهم نشاطاتها.²

وعليه، من خلال استقراء مجموع الأحداث السالفة الذكر نلاحظ رمزية رقم 11 وارتباطه بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، كذلك نجد متغيرات تصاعد الأزمة في الساحل الإفريقي خاصة، وذلك راجع في كونه قد أضحى أرضية لتزايد نشاط الجماعات الإرهابية من خلال تكثيف عملياته من خطف للأجانب وضرب للمواقع والمنشآت.

كذلك منذ هجمات أفريل 2007 في المغرب والجزائر، أصبح الارتباط العملي بين مختلف الجماعات المغاربية حقيقة واقعة؛ حيث في عام 2006، حصلت أجهزة الأمن المغربية على أدلة تثبت تحالف عدة جماعات إسلامية من شمال إفريقيا، وهذه هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والجماعة الإسلامية المقاتلة في المغرب، والجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، والجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس، بالإضافة إلى جماعات أخرى من مختلف بلدان الساحل، ولا سيما موريتانيا ومالي والنيجر.³

تصاعد النشاط الإرهابي في تونس والمغرب، فشهدت تصاعدا لحركة "الجماعة الإسلامية للقتال التونسية" (GICT)*، وفي المغرب فنجد جماعتين هما: "السلفية للجهاد" أو "السلفية الجهادية"، و"الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية"، من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي" الملقب بأبي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية التي تمّ الإعلان عن انضمامها ومناصرتها للقاعدة في المغرب العربي عام 2007.⁴

* Groupe salafiste pour la prédication et le combat.

* Groupe islamique combattant marocain.

* Al-Qaïda au Maghreb islamique.

¹ Mehdi Mekdour, « Al Qaïda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle ». Bruxelles: GRIP, 26 août 2011. pp. 2- 6.

² Claude Moniquet, « Le front Polisario et le développement du terrorisme au Sahel », L'ESISC, Mai 2010, p. 14.

³ Laurence Aïda Ammour, « Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahel et en Afrique de l'ouest », **Cahier du CEREM**, N°(13), La sécurité du Sahara et du Sahel, Paris, décembre 2009, p. 71.

* Groupe Islamique Combattant Tunisien.

⁴ Izid Bih Ould Mohamed El Béchir, « La guerre contre le terrorisme » : entre confrontation et discrétion - La stratégie mauritanienne comme modèle », en : Ellionor Zeino-Mahmalat et Helmut Reifeld, **La crise sécuritaire au Sahel : quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe?** (Maroc: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2015), p. 63.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

وجدت موريتانيا نفسها في مواجهة الإرهاب سواء داخل أراضيها أو على حدودها، هكذا فقد شهدت هجمات إرهابية، من طرف تنظيم أنصار الله المرابطون " في بلاد شنقيط، بدأها هجوم ليمغيتي في عام 2004، والتي تم خلالها قطع حناجر العديد من الجنود، ونفذت هجمات أخرى في تورين والجلالية وعليك وحتى في العاصمة نواكشوط بين عامي 2007 و2008.¹ قام مختار بلمختار بمحاولة تشكيل نواة للتنظيم يكون تابعا له في موريتانيا، حيث استدعى الموريتاني "القديم ولد سمان" من مخبئه السري بداكار عاصمة السنغال بعد أن حكم عليه بالسجن لسنة على إثر تهمة تزوير وثائق سفر، حيث كلفه بتشكيل تنظيم تابع له في موريتانيا وعيّنّه أميرا عليه، حيث شكل التنظيم خلال النصف الثاني من عام 2007، إلا أن هذا التنظيم لم يدم طويلا أين قامت الشرطة الموريتانية بحصاره وتفكيكه واعتقال معظم عناصره، بما فيهم "ولد سمان" بعد ثلاثة أسابيع من الفرار؛ وقد نفذ التنظيم قبل تفكيكه واعتقال قادته عمليتين:²

تمثلت الأولى في السطو على سيارة كانت تحمل أموالا تابعة لإدارة ميناء نواكشوط البحري متجهة إلى الخزينة العامة للمنطقة، كان ذلك في أكتوبر 2007، أين استولوا في العملية على مبالغ مالية قدرت بحوالي 56 مليون أوقية موريتانية (حوالي 300 ألف دولار أمريكي) حيث أرسلوا منها 250 ألف دولار إلى مختار بلمختار في المعسكرات، واحتفظوا لأنفسهم بالباقي، أما العملية الثانية فتمثلت في الهجوم الذي استهدف سفارة الكيان الصهيوني بنواكشوط مطلع فيفري 2008، وكان الهدف من ذلك هو استدراك ما خلفته عملية قتل السياح الفرنسيين الأربعة نهاية 2007 في مدينة ألاك من استياء في أوساط الشعب الموريتاني، مع ذلك تم الهجوم في الليل أين كانت السفارة خالية من الموظفين والدبلوماسيين ما جعل العملية تعتبر فاشلة لأنها لم تحقق النتائج التي أُريدت لها من طرف بلمختار؛ واستهدف التنظيم أيضا من خلال عمليات سطو مسلحة بعض السيارات الحكومية والأجنبية في موريتانيا، من بينها سيارة لدبلوماسي روسي، إلا أن التنظيم تفكك ما دفعه إلى التراجع عن فكرة تشكيل تنظيم محلي في موريتانيا والاكتفاء فقط بإرسال عناصر هناك لتنفيذ مهام محددة ومن ثم العودة إلى صحراء أزواد بشمال مالي.

كما قام "يحيى أبو الهمام" الذي تولّى قيادة سرية "الفرقان" باستهداف الرعايا الغربيين في موريتانيا، من بينهم مواطن إيطالي وزوجته البوركينابية في ديسمبر 2009، قرب مدينة كوبي على الحدود الموريتانية-المالية. كما كشفت تقارير إعلامية بأن التنظيم حاول إعادة الهيكلة من جديد تحت اسم "المرابطون" والذي اندمجت فيه كتيبة "المثمنون" وحركة "التوحيد والجهاد" في أوت 2013، ومن أهم مخططاته شن هجمات كبيرة ضد أهداف غربية في دول الساحل الإفريقي ودول المغرب العربي، من بينها تونس والجزائر وليبيا والمغرب وحتى مصر، لكي تحدث صخباً إعلامياً موازيا لما جرى في قاعدة الحياة بتيغنتورين في جانفي 2013.³

شهدت مصر وعودة العنف الإرهابي المتشدد والمتطرف، حيث أنّه في أواخر عام 1997، نبذ زعماء الجماعة الإسلامية، العنف المرتكب للهجمات المسلحة في التسعينيات، ودعوا أعضاء الجماعة إلى إنهاء الهجمات في مصر وخارجها، وتوقف هذا العنف عمليا في مصر خلال السنوات التالية، كما أسلفنا ذكره؛ غير أنّ "جماعة التوحيد والجهاد" التي تعدّ جماعة مسلحة ويعتقد جزما أنها مرتبطة بتنظيم القاعدة ابتداء من عام 2004، قامت بتنفيذ سلسلة من الهجمات بالقنابل في شبه جزيرة سيناء ونسبتها إلى السلطات؛ حيث قُتل وجُرح المئات من المدنيين، من بين أهم هذه الهجمات نذكر: ✓ في أكتوبر 2004 أدت ثلاث هجمات بالقنابل إلى مقتل 34 شخصا في قرى طابا ونوبيع ورأس الشيطان على البحر الأحمر؛

¹ Abdel Kader Ould Mohamed, « La Mauritanie entre l'impasse maghrébine et le borbier sahélien », en : Ellionor Zeino-Mahmalat et Helmut Reifeld, **La crise sécuritaire au Sahel : quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe?** (Maroc: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2015), p. 103.

² محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في أزواد –النشأة وأسرار التوسع (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 48-93.

³ أمين حميدي، "المرابطون" يخطط لشن هجمات في المغرب العربي والساحل، الخبر الجزائرية: التنظيم هو اندماج لكتيبة "المثمنون" وحركة "التوحيد والجهاد"، أخبار العربية، 27 أوت 2013، تاريخ الإطلاع: 2017/06/9، 14 ساو 2020.

< <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/08/27/-..html> >

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

✓ في جويلية 2005 وقعت عدة هجمات متزامنة في منتجع شرم الشيخ الساحلي، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 88 شخصا؛

✓ في أبريل 2006 أودت هجمات بالقنابل في منتجع ذهب على البحر الأحمر بحياة 23 شخصا، وربما أكثر. بشكل منفصل أيضا، نسبت السلطات ثلاثة هجمات في أبريل 2005 ضد مواقع سياحية شهيرة في القاهرة إلى مجموعة أخرى، وفي 7 أبريل، قُتل ثلاثة أجناب عقب تفجير انتحاري في سوق خان الخليلي، الواقع في حي الأزهر، وفي 30 أبريل وقع هجوم انتحاري، أين قام رجل يحمل عبوة ناسفة يقفز من أحد الجسور في ساحة عبد المنعم الرياض، وفي نفس اليوم أطلقت خطيبته وشقيقها النار باتجاه حافلة تقل سياحاً في ساحة السيدة عائشة.¹ من أهم التنظيمات الجهادية التي عملت في سيناء "تنظيم التوحيد والجهاد"، وهو تنظيم جهادي متطرف شديد العنف يقترب إلى الفكر التكفيري أكثر من اقترابه من الفكر السلفي الذي تعتنقه معظم التيارات الجهادية الموجودة على الساحة وهذا التنظيم هو الذي قام بتفجيرات طابا، وشرم الشيخ في عامي 2004 و2006 وينتمي كل أفراد هذا التنظيم تقريبا إلى أبناء سيناء، وقد انحسر هذا التنظيم بسبب الضربات الأمنية التي وجهت له.²

ثالثا: الحركات المتطرفة في شمال إفريقيا بعد الثورات العربية

كان واضحا حينها أنّ هناك ديناميكيات جديدة في المنطقة، فقد أجريت إنتخابات في مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب، وخلالها فازت الأحزاب الإسلامية في تونس، مصر والمغرب بأكثرية المقاعد البرلمانية، وشكلت بعد ذلك حكومات إئتلافية مع الأحزاب العلمانية. إنطلاقا من الوضع الذي رسمه هذا الصعود الإسلامي بعد الثورات العربية أو ما تم تسميته بالحراك أو الربيع العربي فإننا وبلا شك تمّ رصد تحول في المشهد السلطوي في الدول كلها، بإستثناء الجزائر؛ دون أن ننسى الوضع الأمني في مصر، فبعد تشجيع الإسلاميين حدث تراجع في التأييد بعد أن تقلدوا مناصب الحكم في البلاد ما يعني حدوث سيناريو جديد كان غير متوقع، وهو عودة النظام القديم بوجوه أخرى، ولكن أفضت إلى تحولات زادت من حدة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة والانفلات الأمني وبخاصة من فترة 2011 إلى 2016 بفعل التحالف ما بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، نتاج السياسات التي تتبعها الدول الكبرى لإذكاء الفوضى الناضجة أسهمت في ظهور ميليشيات مسلحة وجماعات متطرفة تمارس العنف والإرهاب بوحشية؛ هذه الجماعات غالبًا ما ترتبط بالجريمة المنظمة للحصول على التمويل، مما يؤدي إلى تقويض الأمن وتدمير الاقتصاديات وإضعاف أنظمة الحكم. نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أنصار الدين و(حركة التفرّد والجهاد في غرب إفريقيا)؛ أين انشق موجاو (MUJAO) عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام 2011 ويهدف إلى توسيع المنطقة؛ وهي تتكون أساسًا من السكان السود القادمين من منطقة الساحل بأكملها وتحولوا إلى السلفية.

يطالب أنصار الدين أيضًا بتطبيق الشريعة الإسلامية في مالي، هذه المنظمة أسسها إباد أغ غالي فهو متمرّد سابق من الطوارق قام بالحج إلى شبه الجزيرة العربية في عام 2008 مما أدى إلى تحوله إلى السلفية، عند عودته إلى مالي تم وضعه خلال إنشاء (MLNA) ثم أنشأ له المجموعة الخاصة؛ فعلى عكس الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تسعى إلى استقلال شمال مالي (أزواد)، يسعى أنصار الدين للسيطرة على كل مالي وفرض الشريعة الإسلامية، هذه المجموعة ستقود تمبكتو. ومع ذلك، في ديسمبر 2012 أبرم أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد اتفاقية بهدف مكافحة الإرهاب.

¹Adel Maged, "The Impact of Religion on Military Self-Interest in Accountability: An Islamic Shari ah Perspective", in: Morten Song and Tianying Bergsmo, **Military Self-Interest in Accountability for Core International Crimes**, (Brussels: Torkel Opsahl Academic EPublisher 2015), p. 150.

² محمد مجاهد الزيات، "شبكات العنف الجهادية بين غزة وسيناء"، السياسة الدولية، مج (49)، ع (197)، جويلية 2014، ص 86.

* Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest.

* Mouvement national de libération de l'Azawad.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تمكّنت "موجاو" و"أنصار الدين" و"القاعدة في المغرب الإسلامي" من التطور في شمال مالي بسبب حركات التمرد التي سببتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تؤيد استقلال شمال مالي¹، حيث عقب طرد عناصر القاعدة في مالي من طرف القوات الفرنسية انتقلوا إلى ليبيا حتى أصبحت مركزاً رئيسياً لتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا، وتدفع الإرهابيين إليها الذي يتم بكل سهولة بسبب غياب سيطرة نظام الحكم القائم على كل مفاصل الدولة، بحيث أقرت التقارير أن الأزمة الليبية أدت إلى تهريب أنواع عديدة من الأسلحة؛ إضافة إلى ذلك فإن الاشتباكات الجارية في تونس مع كتيبة عقبة بن نافع في جبل الشعانبي على الحدود بين تونس والجزائر واستغلال المناطق الخارجة عن القانون في جنوب ليبيا تبين مواظبة النشاطات السلفية الجهادية التقليدية².

كما أشارت بعض من التقارير الروسية بعد عمليات المراقبة لتحركات عناصر تنظيم داعش في ليبيا، حيث أن الروس مهتمون بأربعة أمور:³

الأول: تأثير تواجدهم على حركة الملاحة في البحر المتوسط، خاصة مع امتلاكهم أنواعاً عدّة من الصواريخ، والثاني: فهو المعلومات التي تشير إلى وجود مسلمين متشددين من أصول روسية وشيشانية في صفوف تنظيم داعش في ليبيا، والثالث: مصير بعض الأسلحة الروسية المتطورة التي كانت بحوزة نظام القذافي والتي تمّ نهبها بالكامل، أما الرابع: فيتمثل في التخوف من تصنيع أسلحة كيميائية في ليبيا من قبل تنظيمات سلفية جهادية مرتبطة بالقاعدة وداعش. لاحظنا أن التدخّل العسكري في ليبيا كانت له انعكاسات عديدة خاصة فيما يتعلق بتعدّد وتمدد عمليات الحركات الإرهابية ما نتج عنه إضعاف للحدود وفرصة لتزايد نشاط الجريمة المنظمة.

1- التنظيمات الدينية المسلحة في ليبيا ودورها في أحداث 17 فبراير 2011

مع بداية الأحداث في ليبيا كان معظم المنتمين للجماعة خارج ليبيا، وأثناء الصراع المسلح لم يكن هناك ما يذكر حول وجود نشاط مميز للإخوان أثناء الصراع المسلح، إلا أنه يمكن القول أن دور الإخوان في ليبيا بدأ بالتشكل بصورة واضحة في المشاركة السياسية منذ بداية الانتخابات الليبية في العام 2012، فأنشأ الإخوان حزب العدالة والبناء. عند بدء الانتفاضة الليبية عشية السادس عشر من فيفري 2011 أشارت التقديرات إلى وجود ألف عضو من الإخوان داخل ليبيا ونحو 200 آخرين في المنفى، وقد تكون الجماعة اليوم أقوى من ذي قبل في المشهد السياسي الليبي، ففي ديسمبر 2012، صرح (محمد صوان) زعيم حزب العدالة والبناء الذراع السياسي للجماعة بأن جماعة الإخوان تضم الآن أكثر من 10,000 عضو، بإشارته إلى نجاحها في كسب مؤيدين جدد، لكن على الرغم من الإنجاز السياسي للجماعة في الحكومة الليبية، إلا أن هناك عدة اتهامات وجهت للجماعة باستخدام العنف ضد المناهضين لتوجهاتها، والمعارضين لفكرهم، إما عن طريق التصفية الجسدية كما حدث مع الناشط السياسي عبد السلام المسماري بتاريخ 27 جويلية 2013، أو عن طريق العزل السياسي مثلما حدث مع محمود جبريل، إضافة إلى ممارسة الضغط على رئيس الحكومة وتحشيد الرأي ضده من أجل دفعه للتنحي، كل تلك السياسات خاصة سياسة التصفية الجسدية أدت إلى تأليب الشارع الليبي ضد جماعة الإخوان، وقد كان للحراك الشعبي في مصر فيما سمي بثورة 30 يونيو 2013، ضد حكم الإخوان دافعاً رئيسياً في تحرك الشارع الليبي واستهداف مقرات الإخوان، حيث قامت الجماهير في ليبيا بحرق مقرات الإخوان في العديد من المدن الليبية⁴. التطور الذي حدث أيضاً هو "أقلمة" الجماعات الإسلامية المسلحة" ما يعني استغلال تلك الجماعات تغيرات البيئة الإقليمية بعد الثورات الممارسة تأثير عابر للحدود، علاوة على خبرات القادة الجهاديين الليبيين في تنظيم القاعدة،

¹ Alexandre Massaux, « Le terrorisme en Afrique du nord : des tensions locales à une menace globale », Mémoire de Master2 « Sécurité et défense trans méditerranéennes », Université du sud Toulon, France 2013 /2014, p. 40.

² حليم ملكا وويليام لورنس، "الجيل التالي من السلفية الجهادية"، مركز الدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2013. ص ص 3-4.

³ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "علاقة طردية: التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية"، في: "التقرير الاستراتيجي 2015"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص ص 380-381.

⁴ سعد محمد سعد زايد، مرجع سابق الذكر، ص ص 138-142.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

كمنصة تضم منتمين لجنسيات متعددة، فأضحى الجهاديون الليبيون يملكون القدرة على التحرك والمشاركة في القتال، والتدريب، والدعم التسليحي في الساحات الجهادية المختلفة، كسوريا والعراق ومالي، والجزائر وتونس، كما لم تعد الجماعات الجهادية في ليبيا حكراً على الليبيين، حيث انضوى تحت لواء بعضها عناصر من دول أخرى حتى أمست ظاهرة "الانتقال الجهادي المتبادل" واقعا جديدا في المنطقة ككل واختلف الدوائر المحيطة بها.¹

أ- انتشار الجماعات الإسلامية والجهادية بعد الإطاحة بالقدافي: في مناخ عام من الفوضى والتشرد، وسعت الميليشيات الإسلامية والجماعات الجهادية أيضاً أنشطتها وسيطرتها على مناطق معينة، حيث احتل الجهاديون والإسلاميون المتطرفون مكانة بارزة خلال ثورة 2011، مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، وقد قدمت هذه الجماعة التابعة لتنظيم القاعدة عدة مئات من المقاتلين ذوي الخبرة للإشراف على المتمردين، وبدعم من تحالف حلف شمال الأطلسي، زعم هؤلاء الإسلاميون الراديكاليون أنهم نأوا بأنفسهم عن تنظيم القاعدة، في حين طبقوا أثناء الحرب الأهلية أساليب التمرد والإرهاب التي تعلموها في أفغانستان أو العراق، وسينتهي الأمر ببعض بالحصول على منصب سياسي، مثل عبد الحكيم بلحاج، القائد السابق للجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة ومباشر المعارضة للقدافي، الذي تم تعيينه رئيساً للمجلس العسكري في طرابلس في عام 2011.²

ب- أنماط الجماعات الإسلامية المسلحة في ليبيا بعد الثورة: وتتمثل في أربعة أنماط، وهي كالآتي:³

النمط الأول: جماعات إسلامية مسلحة تميل للطابع الإقليمي. من حيث وجود جنسيات أخرى من دول الإقليم تنضوي تحت لوائها بجانب المكون الوطني، ولها أيضاً قدر من التواصل مع الساحات الجهادية الأخرى، وفي هذا السياق، تبرز جماعة أنصار الشريعة، التي يقودها محمد الزهاوي في بنغازي، ويقدر أعضاؤها بخمسة آلاف، وتملك عدة فروع في درنة، وسرت، وأجدابيا. وهي تشكلت أساساً من انفصال عناصر من تشكيلات إسلامية مسلحة أخرى، مثل: كتيبة 17 فبراير، وكتيبة عبيدة بن الجراح في بنغازي، وكتيبة شهداء أبو سليم في درنة، فإن تجربتها على الأرض تشير إلى قربها من نموذج تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق".

قد بدأ الظهور الفعلي لأنصار الشريعة في جوان 2012 عندما نظمت تظاهرة في بنغازي، طالبت فيها بتطبيق الشريعة وتعرضت بعدها لاتهامات بتدمير أضرحة الصوفية في بنغازي والمشاركة في هجمات على المصالح الغربية، خاصة القنصلية الأمريكية في سبتمبر 2012.

النمط الثاني: جماعات إسلامية مسلحة تميل للطابع المحلي، ويشكل العامل المحلي عنصراً أساسياً، ليس فقط في عضويتها؛ ولكن في تفاعلاتها مع السلطة الانتقالية الليبية، حيث لا ترفض إجمالاً العملية السياسية داخل ليبيا، وإن كان هذا لا ينفي أيضاً أن لها علاقات عابرة للحدود. وفي هذا الإطار، تبرز عدة جماعات مثل: كتيبة شهداء 17 فبراير وكتائب شهداء راف الله الشحاتي في شرقي ليبيا، حيث بدأت ظاهرة الاغتيالات والتفجيرات في وتيرة متصاعدة ضد رجالات الجيش والأمن، والتي كان آخرها تفجير سيارة مفخخة في بوابة برسم القربة من مدينة المرج بتاريخ 23 ديسمبر 2013، والتي سقط جرائها 13 شخصاً، غالبيتهم من الجنود ومدنيين ممن كانوا بالقرب ساعة التفجير، هذا إضافة إلى عدد من الاغتيالات التي شملت عدداً من ضباط الجيش والأمن طوال العامين 2012 و2013.⁴

النمط الثالث مجموعات إسلامية صغيرة تتراوح أنشطتها بين المحلي والإقليمي، وهي لا تملك قدرات تسليحية كبيرة، أو سيطرة على مناطق جغرافية، وإن كان لبعضها امتدادات خارج ليبيا، مثل "ألوية الشيخ السجين عمر عبد الرحمن" ولواء "البتار" في درنة شمال شرق سوريا، وتنظيم النصر الإسلامي.

¹ خالد حنفي علي، "جماعات العنف الليبية و"الترانزيت الجهادي"، السياسة الدولية، مج (41)، ع (198)، أكتوبر 2014، ص ص 103-104.

² Centre de documentation de l'École militaire-CDEM, «Libye: entre rivalités internes et ingérences étrangères (2011-2021)», Paris, Mars 2022, p 5.

³ خالد حنفي علي، مرجع سابق الذكر، ص ص 104-105.

⁴ سعد محمد سعد زايد، مرجع سابق الذكر، ص ص 134-136.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

النمط الرابع والأخير: مجموعات محلية مسلحة ذات طابع قبلي، ولا ترفع أي لافتة جهادية، ولكن تضم في عضويتها إسلاميين، ومن أبرزها قوات درع ليبيا التي تنتشر في غرب ووسط وشرق ليبيا، وهي تملك علاقات وثيقة مع قوتين أساسيتين، هما الإخوان المسلمون، وقبائل مصراتة، الأمر الذي حولها إلى ما يشبه القوة الرسمية للنظام برغم طابعها الميليشياوي.

ج-التأثيرات الإقليمية لتنامي جماعات العنف في ليبيا: ثمة ثلاثة مسارات لتأثير جماعات العنف الليبية في المنطقة. أولها يتعلق بمدى إسهامها في تحقيق أزمة عدم الاستقرار الداخلي في دول المنطقة وتعميق مأزق بناء الدولة الليبية بعد الثورة، أما المسار الثاني، فينصرف للعلاقة بين تصاعد جماعات العنف، وخلق قابلية للتدخل الأجنبي في المنطقة، عندما أقدمت القوات الأمريكية على اعتقال أبو أنس الليبي العضو بالقاعدة في مؤشر على اختراق وإضعاف للسلطة الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورة.

يشير المسار الثالث والأخير إلى توتر العلاقات بين دول الإقليم، لاسيما أن التغذيةيات المتبادلة بين جماعات العنف الليبية ونظيراتها في المنطقة تؤدي إلى زيادة المناخ المتوتر أساسا بين دولها. ولعل المثال الأبرز يتعلق بالعلاقات المصرية – الليبية بسبب جماعة أنصار الشريعة وألوية السجين عمر الرحمن روافد للقاعدة التي تشكل مصنعا لتدريب المتشددين، وتصدير السلاح إلى مصر وتحديدًا للجماعات النظرية لها في سيناء.¹

على الرغم من الضغط الكبير الذي تتعرض له التنظيمات الإرهابية في المناطق الحدودية في شمال إفريقيا، يمكن لهذه الجماعات أن تصبح تهديدًا أكبر إذا تفاقمت الأزمة السياسية في المنطقة وأدت إلى ضعف الحكومات. حاليًا، التهديد من تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في ليبيا منخفض، حيث لا تسيطر أي من هذه المجموعات على الأراضي بشكل كامل، ولم تظهر القدرة على تنفيذ هجمات منتظمة على قوات الأمن.

2- تنظيم أنصار الشريعة بتونس

نجد في تونس تنظيم "أنصار الشريعة" متعدد الفروع الليبية واليمنية والمغربية، التي تأسست عام 2000 بالتنسيق مع تنظيم القاعدة، والتي كانت من بين أنشطتها خطف السواح، واعتقال مؤسسها عام 2010، مهدت ثورة الياسمين لعودة نشاط الجماعات الإرهابية. إثر هروب إرهابيين من السجون في الليلة الفاصلة بين 13 و14 جانفي 2011، حيث تم إصدار العفو العام على القيادات الإرهابية، مما أدى إلى تشكيل القيادة الأولى لتنظيم أنصار الشريعة. سيطروا على الأحياء الشعبية واستغلوا المساجد لنشر الفكر الإرهابي، مما سمح لهم بالتحرك بشكل مرن داخل تونس وخارجها لتحقيق مشروعهم الإرهابي؛ كما استغلوا الفضاء الليبي لتدريب كوادرهم على استعمال السلاح في معسكر درنة تحت إشراف "أحمد الرويسي" و"عادل السعيد"، بالإضافة إلى التدريب في مالي تحت إشراف "كتيبة المثلثون"،² سعت التنظيمات الإرهابية إلى إنشاء معسكرات التدريب داخل البلاد، وتواصلت مع التنظيمات الإرهابية الجزائرية للاستفادة من خبراتها، حيث زرعت الألغام حول المعسكرات وداخلها لإعاقة تقدم قوات الأمن في حالة المباغثة.³

نشطت "أنصار الشريعة" بين 2011 و2013، ثم تأسست كتيبة "عقبة بن نافع" الموالية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جبل الشعانبي منذ 2012. أما كتيبة "أجناد الخلافة" التابعة لداعش، فقد ظهرت عام 2014 وتمركزت أنشطتها في جبال المغيلة وسمامة والسلوم غرب تونس، وأسسها سيف الدين الجمالي المعروف بـ "أبو القعقاع"،⁴ وتصاعدت معها الأعمال الإرهابية بالأخص منذ ديسمبر 2012، حيث شكل الإرهابيون معاقل لهم في مرتفعات الشعانبي بمحافظة

¹ خالد حنفي علي، "مستقبل الجماعات الجهادية في ليبيا"، *أفاق إفريقية*، مج (12)، ع (41)، 2014، ص 125.

² تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية"، تونس: أكتوبر 2016، ص ص 01-81.

³ نفس المرجع، ص ص 83-85.

⁴ المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب، "خريطة حواضن التطرف والإرهاب عام 2018... شمال أفريقيا"، ألمانيا وهولندا 2018.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

القصرين ومرتفعات محافظات الكاف وجندوبة، وكلها تقع على الحدود الجزائرية. تزامن ذلك مع اغتيالات سياسية عمقت الأزمة السياسية لحكومة الترويكا بقيادة النهضة، مثل اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" في فيفري 2013 والمعارض القومي "محمد البراهمي" في جويلية 2013،¹ وقامت جماعة أنصار الشريعة بالهجوم على محطة التلفزيون في أكتوبر 2011، ومعرض في في جوان 2012، وعلى السفارة الأمريكية في تونس في سبتمبر 2012،² في الفترة ما بين 29 أفريل و20 جوان 2013، قُتل جنديان وأصيب حوالي عشرة من أفراد الجيش والحرس الوطني جراء انفجار تسعة ألغام دفنها مقاتلون إسلاميون بالقرب من جبل الشعانبي، وانتهى الشهر التالي بمذبحة لم تعد عليها قوات الأمن. في منتصف شهر رمضان، في 29 جويلية، ووقع تسعة جنود ضحايا لكمين على الطريق المؤدي إلى حديقة الشعانبي الطبيعية، ثلاثة منهم تم قطع رؤوسهم.³

دعا أبو يحيى التونسي من ولاية طرابلس التونسيين في السابع من أفريل 2015، إلى التوجه إلى ليبيا للتدرب من أجل إقامة الخلافة الإسلامية في تونس. وبعد التدخل الروسي في سورية، انتقل عدد كبير من مناصري التنظيم التونسيين إلى ليبيا، والتحقوا بمجموعات تونسية أخرى أقامت معسكرات في عدة مناطق ليبية يسيطر عليها داعش. كما تبني "داعش" لاحقا عبر ذراعه "أجناد الخلافة في إفريقيا"، عدة هجمات ضد الجيش التونسي في جبل السلوم، فضلا عن تبنيه في 18 مارس 2015 الهجمات على متحف باردو التي أسفرت عن مقتل 22 شخصا، بينهم 21 سائحا، وأحد الفنادق السياحية في مدينة سوسة الساحلية أسفرت عن مقتل 38 شخصا، معظمهم من السياح البريطانيين، وتفجير حافلة الأمن الرئاسي في 24 نوفمبر 2015 أسفر عن مقتل 12 عنصرا من عناصر الحرس الرئاسي.⁴

لقد نفذت مجموعات مسلحة مؤلفة من تونسيين ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ "داعش"، فجر يوم 7 مارس 2016، هجمات متزامنة على منطقتي الحرس والأمن الوطنيين وثكنة الجيش الوطني في مدينة بن قردان التونسية، وقد تعاملت الوحدات الأمنية والعسكرية التونسية مع هذه الهجمات بسرعة، وتمكنت من السيطرة على الوضع في المدينة، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن العملية وتوعد بالرد على مقتل عناصره في العملية الفاشلة.⁵ وفقا للسلطات التونسية، بلغ عدد المقاتلين التونسيين في صفوف تنظيم داعش 3000 مقاتل في أفريل 2015، ووصل إلى الضعف في أكتوبر 2016.⁶

بالتالي، تعتبر تونس بالفعل مصدرا رئيسيا للمجندين في صفوف التنظيمات الإرهابية، وهذا يشكل خطرا كبيرا. مسألة عودة هؤلاء المقاتلين وتبنيهم لأفكار داعش الوحشية التي أثارت ومازلت تثير المزيد من القلق؛ فالأمر مشابه في مصر، حيث لا تزال الخلايا النائمة تشكل تهديدا داخليا، كما لاحظنا تصاعد العمليات الإرهابية بعد الثورة مباشرة، ويعود ذلك إلى العفو الصادر بحق قيادات الجماعات الإرهابية وفرار الكثير منهم مستغلين الاحتجاجات والفوضى. النقطة الثانية هي أن الحركات الإرهابية ركزت اهتمامها على الأجهزة الأمنية والعسكرية والسياسيين، بهدف إعادة إحياء الجهاد في أرض قبروان.

3- الجزائر وتراجع العمليات الإرهابية

¹ أميرة عبد الرزاق خليل، "تونس ... ونهاية المرحلة الانتقالية"، مجلة الشؤون الأفريقية، ع (09)، جانفي 2015، ص 46.

² علاء أحمد الحامولي، "الجماعات الإرهابية في إفريقيا وأثارها على الأمن القومي المصري"، إجازة، كلية الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، تخصص "دفاع وطني"، 02/03/2016، ص 19.

³ International Crisis Group, «rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord: la Tunisie des frontières: jihad et contrebande», N° (148/28), Brussels, novembre 2013, p.04.

⁴ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "بن قردان تضع تونس في مواجهة شاملة ضد داعش"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2016، ص 5.

⁵ Ali Jaouani, «L'approche migratoire Tunisienne : globale, cohérente, adaptée», Atelier intersession sur: "Migrants et sociétés d'accueil: des partenariats prometteurs", Genève, Organisation Internationale des Migrations, 13 juillet 2006, p. 01.

⁶ Gurven Le Bras, «Le paradoxe tunisien : pourquoi tant de djihadistes ?», Les carnets du CAPS, 2016, p. 66.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

شهدت الجزائر بعض العمليات فقط، لعل أهمها على الإطلاق هو تبني تنظيم القاعدة مسؤوليته عن حصار مصنع للغاز بعين أميناس في الجزائر في جانفي 2013، والذي أسفر عن مقتل 37 رهينة أجنبية، وجاء ذلك ردا على هجوم فرنسا على حلفائها في مالي خلال الأسبوع الذي سبق الحصار.¹

كما تم تصنيف حركتين بأنها إرهابيين وهما: حركة الماك الإرهابية التي تأسست سنة 2001 من طرف فرحات مزي وصنفها المجلس الأعلى للأمن في 18 ماي 2021 كتنظيم إرهابي، بعد ثبوت تورطها في حرائق الغابات ومشاريع التخريب المسلح والتحضير للتمرد المسلح ضد السلطة في الدولة؛ وحركة رشاد الإرهابية التي تأسست في عام 2007 من قبل عناصر متطرفة تابعة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحل، أبرزها عباس عرو و مراد دهينة، وصنفت بتاريخ 18 ماي 2021 كتنظيم إرهابي من قبل المجلس الأعلى للأمن بعد ثبوت تورطها في مخططات إجرامية لزعزعة استقرار الجزائر، خاصة وأنها معروفة باتصالاتها مع الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة.²

4- ملامح تدهور المناخ الأمني في سيناء ومصر

أسس الجهادي "محمد جمل" في مصر "شبكة 2011" بعد الإطاحة بنظام مبارك في بنغازي، ليبيا، حيث تلقت عناصروها تدريبا هناك. نشطت هذه الشبكة في شبه جزيرة سيناء، وبعد القبض على قائدها، انضم بعض كوادرها إلى تنظيم "ولاية سيناء". وكذلك تنظيم أنصار الجهاد هو أحد نماذج تنظيم القاعدة المنتشرة في العالم. وقد ظهر التنظيم على السطح عقب الثورة المصرية، وما تبعها من تدهور أمني ويتكون التنظيم في معظمه من المصريين من أبناء سيناء وغيرهم من المحافظات المصرية. إضافة إلى وجود بعض العناصر السابقة من تنظيم الجهاد الذين تم تهريبهم من السجون في أحداث جانفي 2011 ويسعى تنظيم أنصار الجهاد في سيناء إلى إقامة إمارة إسلامية هناك.³

برزت المؤشرات على تدهور المناخ الأمني في سيناء مع تنامي التيار السلفي الجهادي وتعبيره عن ثقله وحضوره فيها بمظاهر تجاوزت كل سلطات الدولة، وكان من بين ذلك الاستعراض العسكري الذي قامت به خلايا تابعة لجماعة التكفير والهجرة في شوارع العريش عام 2012 وانتهى بضرب قسم الشرطة وترويع المواطنين، فضلا عن قيام مجموعات مسلحة بمحاصرة ميناء نوبيع للإفراج عن متهمين بتهريب شحنة مخدرات، وأخطر ما جرى على هذا المستوى هو ما عبر عنه إحدى قيادات السلفية في سيناء آنذاك سليمان أيوب، وهو أحد مؤسسي الجماعة السلفية هناك، أنهم كجماعة شكلوا لجانا لفض المنازعات في رفح والعريش، وأنشئوا محاكم شرعية، مؤكدا أن تلك المحاكم سوف تكون بديلا عن المجالس القبلية والعرفية، وأنه تم تشكيل لجنة لرد المظالم حتى لو استخدمت القوة، وأنهم شكلوا مجموعات من ستة آلاف مسلح سوف يتولون فرض الأمن داخل المدن، وأكد أن التنظيمات العسكرية في سيناء قد خرجت من رحم السلفية، وأضاف، كذلك، أن جماعته تقوم بإمداد قطاع غزة بالطعام والمواد الغذائية وهكذا نرى أن الجماعة السلفية الجهادية قد هيمنت على المدن الرئيسية في سيناء. وأنشأت ميليشيات عسكرية تفرض الأمن في ظل غياب الدولة، وتتولى عمليات التهريب عبر الأنفاق، وأعطت لهذه العمليات مشروعية واضحة ولا شك في أن الاستعراض العسكري الذي قامت به هذه الجماعات كاف للتأكيد على قوى ذوات مصالح سياسية عرقلت عودة أجهزة الدولة السيادية لوظائفها، وحاولت فرض واقع جديد.⁴

شهدت سنة 2013، بعد الانقلاب على الرئيس المخلوع "محمد مرسي"، موجة عنف شديدة وظهور جماعات إرهابية جديدة مثل "كتائب الفرقان" و "جند الإسلام"، التي تمثل حركة القاعدة في سيناء قبل اندماجها في تنظيم "ولاية سيناء"، مما وفر الأرضية للتقارب بين السلفية الجهادية والسلفيين غير الجهاديين.

¹ Tarek Amara, "Tunisia Hunts al Qaeda-Linked Militants Near Algeria", **Reuters**, May 2013, in: <<https://www.reuters.com/article/us-tunisia-qaeda-idUSBRE9460E9201305077>>

² اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبيض الأموال تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ملخص الجزء الثاني من تقرير التقييم الوطني لمخاطر تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، الجزائر، أوت 2024، ص 10.

³ محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق الذكر، ص 86.

⁴ نفس المرجع، ص 84.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تنظيم "أنصار بيت المقدس" أصبح منذ 8 جويلية 2014 تنظيم "ولاية سيناء"، حامل راية قيادة "التنظيمات الجهادية"، ويضم فلول تنظيمات أخرى مثل "جماعة التوحيد والجهاد" التي تفرقت بفعل الضربات الأمنية منذ 2005. في 2014، أعلنت بيعتها لتنظيم داعش، منهية تحالفها الضمني مع القاعدة. بين 2013 و2015، ظهرت جماعات صغيرة مثل "حركة المقاومة الشعبية" بالإسكندرية، "كتيبة الإعدام"، "العقاب الثوري"، و"حركة ثوار بني سويف". "جماعة مرابطون" انشقوا عن "ولاية سيناء" بعد إعلان بيعتهم لداعش في جويلية 2015.¹

بالتالي، أوضاع ما بعد ثورة 25 يناير أدت إلى ظهور بنية تنظيمية جديدة للتنظيمات الإرهابية، تزامنت مع حالة التأزم والاستقرار في أغلب دول المنطقة. تركزت هذه التنظيمات في شمال سيناء، ونفذت عملياتها بشكل منفرد - (نمط الذئب المنفرد).

أ. تصنيفات التنظيمات الجهادية في مصر هي كالاتي:²

-تنظيم أجناد مصر: في يوم الجمعة 24 جانفي 2014 م، وقبل أقل من 24 ساعة على الذكرى الثالثة للثورة، تداولت المواقع الجهادية بيانا منسوباً لجماعة جديدة اسمها "أجناد مصر". وفي التوقيت ذاته، تم تدشين صفحة على موقع الفيسبوك للتواصل الاجتماعي تحمل الاسم نفسه، وأعلن البيان الأول لـ "أجناد مصر" عن تدشين حملة إنتقامية بعنوان "القصاص حياة"، تتعهد فيها الجماعة بتوجيه ضربات لأجهزة الأمن، وتحرض كل مواطن على أن يستهدف أفراد الأمن في مقراتهم ومساكنهم، كما وجهت عناصرها في نهاية البيان إلى اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر أثناء القيام بعملياتهم، لكي لا يقع أي ضرر على الأبرياء، حتى ولو كانوا ممن يعارضونهم. انتهى هذا اليوم بسلسلة من التفجيرات استهدفت عناصر من الشرطة، وأعلنت "أجناد مصر" في بيانها الرابع عن تبنيها لحادث الانفجار الذي أصاب سيارة أمن مركزي يوم الجمعة 7 فيفري، وفي يوم الجمعة 24 جانفي، نفذ التنظيم عمليتين، إحداهما أمام كوبري البحوث، والأخرى في محيط قسم شرطة الطالبة، ثم نفذ التنظيم إحدى عملياته في ميدان الجزيرة،

-كتيبة المرابطين: أسسها الضابط المفصول من الجيش المصري "هشام عشاوي" بعد انشقاقه عن أنصار بيت المقدس اعتراضاً على مبايعتها لتنظيم داعش، وتولى إمارتها وحمل كنية أبو عمر المهاجر المصري معلناً ولائه لتنظيم القاعدة ويعتبر هذا الكيان الإرهابي هو المتهم الرئيسي في عملية اغتيال النائب العام المصري المستشار "هشام بركات".

-العقاب الثوري وكتائب حلوان: هي مجموعات إرهابية غير محددة التنظيم تتبنى أحداثاً عشوائية تتصل أغلبها بالهجوم بالقنابل الحارقة "المولوتوف" على المنشآت والأفراد واستهداف محولات وأبراج الكهرباء في مختلف محافظات مصر.

-التوحيد والجهاد: هي جماعة تكونت في سيناء عقب هروب عناصرها الإرهابية والتي عملت سابقاً تحت مسميات متعددة هروباً من الملاحقات الأمنية في مختلف أرجاء مصر خلال عقود ماضية وهي مسئولة عن عدد من عمليات استهداف الجنود وخطفهم في سيناء.

- الناجون من النار- ضد الإسلام- مجلس شوري المجاهدين- التكفير والهجرة: هذه التنظيمات الإرهابية متواجدة في سيناء وأغلبهم موالي للقاعدة أيديولوجيا ونشاطهم غير منظم.

شهدت مصر عام 2015، ذروة في تصاعد العمليات الإرهابية حيث بلغ عدد الهجمات الإرهابية 908 عملية مقارنة بـ 155 عملية في 2014 و36 عملية في 2013. في شمال سيناء وحدها، بلغت العمليات الإرهابية 313 هجوماً، بما في ذلك العملية الإرهابية التي استهدفت الطائرة الروسية في 31 أكتوبر 2015، والتي أسفرت عن وفاة جميع ركابها البالغ عددهم 224 شخصاً. كانت هذه أول عملية تستهدف هدفاً أجنبياً وذات مستوى عالٍ. أصبحت القاهرة الكبرى (محافظة القاهرة والجزيرة)

¹ محمد جمعة، "الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر: الأبنية الفكرية والتنظيمية"، كراسات إستر اتيجية، ديسمبر 2015، ص ص 9-27.

² علاء أحمد الحامولي، مرجع سابق الذكر، ص ص 13-14.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

ثاني أكبر بؤرة إرهاب في مصر بعد شمال سيناء، تليها محافظتا الفيوم وبني سويف. يعود هذا التصعيد إلى استهداف الجماعات الإرهابية بالنموذج الدعائي لتنظيم داعش عبر مواقع التواصل الاجتماعي.¹

ما يميز العمليات الإرهابية خلال الفترة من جويلية 2014 وحتى 25 جانفي 2017 هو تركيزها في محافظة شمال سيناء، تحديداً شرق مدينة العريش وغرب خط الحدود مع قطاع غزة. استهدفت هذه العمليات شبكات الكهرباء والبنية التحتية ووسائل النقل، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الاقتصادية، مما وسع أهداف التنظيمات الإرهابية لتشمل أكثر من الأجهزة الأمنية فقط. قادة هذه الجماعات أعلنوا صراحة أن هدفهم هو زعزعة استقرار مصر وإثارة الفزع والرعب لدى المواطنين، وذلك من خلال استراتيجيات شاملة وعنف منظم للنيل من سيادة الدولة.²

هذا إضافة إلى "ولاية سيناء" الذي بايع "داعش في نوفمبر 2014؛ قد قامت بتنفيذ عدد من الهجمات الإرهابية ضد الأجهزة الأمنية المصرية بعد 30 جوان 2013، وكان من أبرز ما تبنته من هجمات المسؤولية عن إسقاط الطائرة الروسية التابعة لشركة ميتروجيت في 31 من أكتوبر 2015،³ كما تبنت حادث كرم القواديس في 24 أكتوبر 2014 والذي أسفر عن مقتل 31 جنديا نتيجة إطلاق العمليات العسكرية بسيناء مرة أخرى التي استهدفت الجيش والشرطة، واستغلال جغرافية المنطقة للاختباء والتحرك فاستخدمت الجبال كجبل الحلال بسيناء، كما أرسلت "داعش ليبيا" تهديدا صريحا لمصر من خلال قيامها بذبح 21 من المصريين المقيمين بليبيا في فيفري 2015، فتم إعلان حالة الطوارئ فتم إرسال المقاتلات والمروحيات العسكرية على طول الحدود الليبية، إضافة إلى غارات جوية التي قدرت ما بين 8-10 هجمات منفذة، ما أسفر عن زيادة في الإنفاق العسكري، حيث كانت الزيادة في عام 2014 تقدر بـ 09 مليار جنيه مصري في عهد السيسي، أما في عهد سابقه فكانت الزيادة تقدر بـ 2 إلى 3 مليار جنيه مصري.⁴

كانت الهجمات الإرهابية متباعدة وتركزت على الشخصيات الرسمية أو المباني العامة التي كانت تتمتع بحماية مشددة منذ اغتيال النائب العام في 30 جوان 2015، فلم يقع أي هجوم بحجم أو أهمية رمزية مماثلة. ولكن فترة الهدوء قد انتهت مع الهجوم الذي وقع في 11 ديسمبر 2016 على كنيسة القديس بيار والقديس بولس في القاهرة، الواقعة في المنطقة المجاورة مباشرة للبطريركية القبطية، على الرغم من وضعها تحت المراقبة المشددة. وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية هذا الهجوم الذي خلف أكثر من 25 قتيلًا ونحو خمسين جريحاً.⁵

سجل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 1165 هجوما مسلحا على القوات المسلحة والشرطة خلال الفترة 2014-2016، ويترجم هذا الرقم غير المسبوق إلى متوسط يبلغ هجوماً واحداً في كل يوم على مدى ثلاث سنوات من فترة حكم السيسي. أما قاعدة البيانات الخاصة بباحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات المتعلقة بولاية سيناء وحدها، فقد سجل فيها ما يزيد على 800 هجوم خلال الفترة 2014، وما يزيد على 300 هجوم خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2017، فكان هجوم مسجد الروضة في نوفمبر 2017 الأشد فتكا من حيث ما أوقعه من ضحايا، فقد بلغ خمسة أضعاف أسوأ هجوم عرفه نظام مبارك في مذبحه الأقصر في عام (1997).⁶

في ماي 2022، شنّ التنظيم هجوماً منفصلين على القوات المصرية مما أسفر عن مقتل 16 شخصاً. استخدم مسلحو سيناء العبوات الناسفة المحمولة على مركبات (VEMEDs) وشاحنات صغيرة مسلحة بمدافع رشاشة لمهاجمة

¹ محمد جمعة، مرجع سابق الذكر، ص 15. 19.

² عادل ماجد، "مواجهة الإرهاب في سيناء: إستراتيجية الضربات الاستباقية"، كراسات إستراتيجية، أكتوبر 2015، ص 10.

³ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "كرة النار: تمدد أحزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط"، في: التقرير الاستراتيجي 2015، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص 371.

⁴ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "علاقة طردية: التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية"، مرجع سابق الذكر، ص 624 – 634.

⁵ Denis Bauchard, «Égypte 2017: Certaines fonctions: vers de nouvelles turbulences ? », Ifri Programme Turquie/Moyen-Orient, Paris, février 2017.

⁶ وحدة الدراسات السياسية، "مصر عشية الانتخابات الرئاسية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2018، ص 18.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الجنود المصريين. وبعد ذلك، عرض رئيس القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال مايكل كوريلا، إرسال قائد قوات مكافحة الإرهاب الأمريكية في الشرق الأوسط، الأدميرال الأمريكي ميتشل برادلي، إلى مصر للحصول على "التوجيه والمساعدة الإضافية".

أعلنت القوات المسلحة والشرطة المصرية حالة الطوارئ لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سيناء، وفرضت حظر التجول وقيودًا على السفر، وأقامت نقاط تفتيش للشرطة على طول الطرق الرئيسية. علاوة على ذلك، قام الجيش المصري بتجنيد قبائل سيناء المحلية فيما يعرف باسم اتحاد قبائل سيناء للمساعدة في الضغط على قواته، كما دعم الكيان الصهيوني الجهود المصرية من خلال تبادل المعلومات والضربات الجوية المنسقة كما استخدمت الحكومة المصرية وسائل غير عسكرية، مثل زيادة التنمية الاقتصادية في سيناء، في محاولة لكسب الدعم بين السكان المحليين. وفي عام 2021، افتتحت الحكومة في شمال سيناء أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم.

يبدو أن الجهود المصرية لمكافحة الإرهاب في سيناء قد قللت من وتيرة الهجمات الإرهابية، فوفقًا لأحد التحليلات، اعتبارًا من أواخر عام 2021، لكن وعلى الرغم من انخفاض وتيرة هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية سيناء، يعتقد خبراء آخرون أن تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية سيناء لا يزال يمثل تهديدًا آمنًا كبيرًا¹.

ب-استمرار حالة الطوارئ في مصر: تعيش مصر حالة طوارئ مستمرة منذ تفجير كنيسة قبطيتين في أفريل 2017. وتسمح حالة الطوارئ للسلطات الحكومية بإجراء اعتقالات دون أمر قضائي، وفرض الرقابة قبل النشر، ومصادرة الممتلكات الخاصة.

قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن مسلحين في شمال سيناء قتلوا في جويلية 2020 ما لا يقل عن 12 مدنيا و42 من أفراد قوات الأمن، وأن الحكومة المصرية أفادت بمقتل ما لا يقل عن 178 إرهابيا في عمليات مكافحة الإرهاب. كما قُتل 40 إرهابيا آخرين من سبتمبر إلى ديسمبر 2020.

شهدت منطقة القاهرة الكبرى عام 2019 بعض الهجمات في منطقة القاهرة الكبرى، لكن هذه الهجمات تراجعت على مدار العام، وشهد عام 2020 المزيد من الهجمات الإرهابية بالقرب من القاهرة، وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن من المعتقد أن حركة سواعد مصر (حسم) وجماعات متحالفة مع تنظيم القاعدة مثل أنصار الإسلام تقف وراء الهجمات في مصر، فربطت الحكومة المصرية بين حركة حسم وجماعة الإخوان المسلمين، ووصفتها وزارة الخارجية الأمريكية بأنها "جماعة منشقة عن الإخوان المسلمين"².

5- التنظيمات الجهادية في المملكة المغربية

يعدّ المغرب في الوقت الحالي أقل دول المغرب العربي الثلاث من حيث وجود وانتشار التنظيمات الجهادية، وبالتالي هي الأقل أيضا تعرضا لهجمات إرهابية أو اختراقا لحدودها، ويرجع ذلك إلى استقرار وضعها السياسي الداخلي: بين حزب العدالة والتنمية (إخوان المغرب) وحكومة عبد الإله بنكيران. وتتمثل أهم التنظيمات الجهادية بالمغرب ذات التأثير المحدود في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة، ويقتصر دورهما على الدور التجنيد فقط أي تجنيد واستقطاب الشباب الناقم للجهاد الخارجي.³

¹Jeremy M. Sharp, "Egypt: Background and U.S. Relations", Congressional Research Service Report, July 13, 2022, p.11.

²Ben Smith and Philip Loft, "Egypt in 2021: Politics, Human Rights and International Relations", Briefing Paper, N°(9193), House of Commons Library, 8 April 2021, pp. 17- 18.

³أبو الفضل الإسماعيلي، "شبكة العنف الجهادية" في المغرب العربي، "السياسة الدولية"، مج (41)، ع (198)، أكتوبر 2014، ص ص 109. 110.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

كما ذكرت السلطات المغربية أنّ حوالي 08 آلاف مغربي قد ذهب إلى سوريا للقتال هناك وفق ما صرح به معبد "غولف ميلتري اناليسيس"، وعاد الكثير منهم إلى البلاد ليشكلوا خلايا نائمة لتنظيم داعش في المغرب.¹ كذلك المقاتلين المغاربة في ليبيا حيث أنه قبل عام 2013، انضم مغاربة إلى حركة شام الإسلام (EI) التي أسسها المغربي إبراهيم بن شقرون الذي قُتل في سوريا في عملية عسكرية، هذه الكتيبة لا تجمع إلا أبناء شمال إفريقيا، وهذا يوضح مشاكل دمج سكان شمال إفريقيا في كتائب الجماعات الجهادية.²

6- الحرب ضد الإرهاب في موريتانيا

شهدت سنة 2014 اشتباكات بين القوات المسلحة الموريتانية وجماعات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي، في إطار استراتيجيتها المتمثلة في درء الخطر من خلال ملاحقة الإرهابيين خارج الأراضي الموريتانية، بالمقابل فإن تدخلات الجيش الموريتاني في الأراضي المالية وانتهاكاته المتكررة لسيادة هذا البلد، دون أي رد فعل من جانبه، كشفت عن ضعف الحكومة المركزية في مالي، وعدم قدرتها على حماية أراضيها؛ والدفاع عن سيادتها. وهذا الضعف هو السبب الرئيسي الذي دفع التنظيمات الإرهابية إلى هذه الأرض لتنفيذ خططها ومواصلة سيطرتها على كامل الشمال المالي. في حين تخشى موريتانيا أن ينظر إليها الإرهابيون على أنها الحلقة الأضعف في السلسلة؛ وينتهكون سيادتها باختطاف الأجانب وقتل عناصر الجيش والانتشار في المنطقة متى شاءوا، ويشكل التدخل العسكري الموريتاني فرصة للرد على الهجمات المتكررة التي يشنها تنظيم القاعدة ضد جيشه، مستفيدا من رغبة الغرب في مكافحة الإرهاب في المنطقة والدعم الغربي استخباراتيا ولوجستيا. وبالتالي، فإن أي ادعاء بأن هذه الحرب مدبرة من قبل الغرب ومن أجله ترفضه سلطات الدولة. وبحسب الحكومة، فإن هذه الحرب تشن ضد العصابات الإجرامية والإرهابية التي تلحق الضرر بالبلاد من خلال تعريض هدوءها وأمنها للخطر، وقد وقع في الثاني من فيفري 2011 انفجار قوي بمدينة نواكشوط. وقتل خمسة من مسلحي القاعدة وأصيب بعض عناصر الحرس الرئاسي؛ وتهدف العملية إلى صد هجوم كان تنظيم القاعدة يعتزم تنفيذه ضد المنطقة العسكرية السادسة شرق نواكشوط.³

7- الصحراء الغربية نوع آخر من الإرهاب

يمكن الإشارة هنا إلى نوع آخر من الإرهاب الممارس على الشعب الصحراوي، من خلال الألغام المنتشرة عبر أراضي الصحراء الغربية التي تشكل أحد أشكال [الجريمة الإرهابية] التي يلجأ إليها الاحتلال المغربي، ومما يزيد الأمر خطورة أن الصحراء الغربية تصنف ضمن الدول العشر الأكثر تعرضا للألغام في العالم، حيث يوجد على أراضيها ما يقرب من 10 ملايين لغم من مختلف الأنواع والأشكال، أي بمعدل حوالي 20 لغم لكل مواطن صحراوي، وتتركز حقول الألغام حول جدار العار الذي يقسم الأراضي والعائلات الصحراوية إلى قسمين، والذي تم بناؤه بين أوت 1980 وأفريل 1987، على مسافة 2720 كيلومترا، ويمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، مما جعل الشعب الصحراوي من أكثر الشعوب المهددة بخطورة الألغام التي تسببت في خسائر بشرية فادحة وأيضا في الأرواح والإصابات والإعاقات بين السكان في المنطقة. في ظل هذه الظروف، تشير الإحصائيات الرسمية التي نشرتها الحكومة الصحراوية إلى أن هناك حوالي 2500 معاق صحراوي، تم الاعتناء بغالبيتهم وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية. ومع ذلك، لا يزال عدد كبير من الضحايا مجهولين في ظل غياب منصة لتكنولوجيا المعلومات. معظم الضحايا هم من المدنيين العزل والأطفال دون سن 5 سنوات، وهم

¹ عبد الحليم بن بادة وعبد الكريم بن رمضان، مداخلة بعنوان: "التكامل المغربي كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الحدودية - الواقع والمأمول"، في: الملتقى الدولي التاسع الموسوم بـ: التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي -، 30 و31 جانفي 2019، في:

<https://www.elmizaine.com/2020/07/blog-post_0.html?m=1>

² El Moussaoui El Ajlaoui, «Les défis sécuritaires dans l'espace Sahelo-Saharien: la perspective du Maroc», Friedrich-Ebert-Stiftung, Bureau Bamako, 2016, p. 07.

³ Izid Bih Ould Mohamed El Béchir, Op.cit, pp. 57 – 63

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

يمارسون أنشطة زراعية وتربية حيوانية سواء في الجانب الشرقي أو الغربي من الجدار، دون أن ننسى الأضرار التي لحقت بالحيوان والنبات، ما يشكل جريمة ضد الأرض .

رغم أنّ الصحراء الغربية لا تزال تعاني من نير الاستعمار، فإن ذلك لم يمنعها من التصديق على اتفاقية أوتاوا لعام 1997، المتعلقة بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، وكذا "اتفاقية أوسلو" لسنة 2008 بشأن الذخائر العنقودية، في حين يرفض المغرب رفضاً قاطعاً التوقيع عليها، وكذا عدم تزويد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في الموقع بخرائط مواقع الألغام.¹

الفرع الثالث: حالة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا بعد الانحسار

شهدت العمليات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا تراجعاً بشكل كبير خاصة في الجزائر وتونس، نجد فقط أنّ نشاط التنظيمات في سيناء بقي لكن بمستوى منخفض، أمّا في ليبيا مازالوا قابعين نتيجة لانهايار النظام، بينما بقي مستفحلاً في منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة غرب إفريقيا.

أولاً: من حيث مستويات النشاط الإرهابي في الإقليم

أعاققت هزيمة داعش في ليبيا طموحات التنظيم في شمال إفريقيا، حيث أثرت الضربات التي تلقاها التنظيم خاصة منذ سنة 2016، على مشروع الخلافة المزعومة الذي يسعى إليه التنظيم. وبالرغم من أن حربهم الدعائية وجهود الاستقطاب الخاصة بهم قد ضعفت، إلا أن هذا التنظيم لا يزال نشطاً في أجزاء أخرى من الدولة. كما صرح أحد المحللين الليبيين قائلاً: "تعتبر استعادة سيرت من بين برائن تنظيم داعش بالتأكيد ضربة لها أثر سلبي على التنظيم لأنه لم يُعد لديه معقل في الدولة، ويترب على هذا الأمر، الإضرار بتمويلات التنظيم بسبب عدم قدرته على جمع الضرائب".²

اتخذت التهديدات المنتقلة من مناطق الساحل الإفريقي منحى أكثر حدة تجاه دول الجوار بصورة عامة، وتلك الواقعة في الشمال الإفريقي بصورة خاصة؛ ما يدفع تلك البلدان إلى تطوير حملاتها، وأنماط حضورها الأمني في المناطق الحدودية المتاخمة لمناطق نشاط تلك التنظيمات الساعية إلى التمدد، في عام 2023 تراجع إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المركز الثاني عالمياً، من حيث عدد الهجمات الإرهابية التي شهدتها في عام 2023، بواقع (1130) هجوماً إرهابياً؛ ورغم تراجع النشاط الإرهابي في الإقليم بنسبة لم تتجاوز 3.5 في المائة تقريباً، مقارنة بالهجمات المسجلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2022 عند مستوى (1171) هجوماً؛ ظل الإقليم في المرتبة الرابعة للعام الثالث على التوالي، من حيث حجم ضحايا الهجمات الإرهابية؛ إذ بلغ عددهم نحو (3204) أشخاص على الأقل، وسجل هناك ارتفاع أعداد قتلى الهجمات الإرهابية بنسبة (275 في المائة) عندما قتل نحو (1646) من قوات الأمن والمدنيين، مقارنة بمستوى قتلى الهجمات الإرهابية في عام 2022، الذي شهد سقوط نحو (1290) شخصاً على الأقل، وتمثل التحول الأبرز في قائمة الدول الأكثر تأثراً بالإرهاب في خروج مصر منها؛ فبعدما سجل في مصر عام 2022 نحو (117) هجوماً إرهابياً تقريباً، تراجع حجم النشاط الإرهابي بنسبة تجاوزت (92.6 في المائة)؛ إذ سجلت قرابة (8) هجمات طوال عام 2023، لتحل مصر في المرتبة الـ (27) عالمياً.

جاء إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة الرابعة بين مناطق العالم التي كبدها التنظيمات الإرهابية خسائر بشرية نتيجة حملات المكافحة التي خاضتها دول الإقليم؛ وبلغ إجمالي عدد ضحايا الجماعات والتنظيمات الإرهابية نحو (4704) عناصر على الأقل، قبل منهم نحو (609) عناصر، فيما اعتقلت سلطات مكافحة الإرهاب نحو (4095) عنصراً.

3

¹El Djouani R, "L'occupation marocaine pollue les territoires sahraouis avec 10 millions de mines", Trad: Lahmel A. **El-Djeich**, N°(718), Mai 2023, pp. 60-61.

²مرصد الأهر، "تنظيم داعش يفقد معقله الرئيسي في ليبيا"، 10 ديسمبر 2016.

³مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية وآخرون، "مؤشر حالة الإرهاب في عام 2023: تقدير استراتيجي لمستويات النشاط الإرهابي وحملات مكافحته على مستوى العالم، والاتجاهات الرئيسية لتطور الظاهرة الإرهابية"، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي 2024، ص ص 18 - 60.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

عليه، من خلال قياس تأثير الإرهاب في دول شمال إفريقيا حسب معهد الاقتصاد والسلام لسنة 2024 نجد أن:

-مصر تحتل المرتبة 20 بـ 5.221 نقطة حيث تراجعت بثلاث رتب = وهي ذات مستوى متوسط؛

-ليبيا تحتل المرتبة 39 بـ 2.469 ، تراجعت بـ 7 رتب، فهي ذات مستوى منخفض؛

-الجزائر تحتل المرتبة 44، بـ 2.197 نقطة، تراجعت بست رتب، فهي ذات مستوى منخفض؛

-المغرب احتل المرتبة 89 بصفر نقطة، أي بدون تأثير وقد تراجع بأربعة رتب.

هاته الإحصائية شملت تقريباً كل دول العالم + الكيان الصهيوني، هذا الأخير احتل المرتبة الثانية بعد بوركينافاسو

بمستوى عالي جداً بـ 8.143 نقطة حيث تقدمت مرتبته بـ 24 رتبة بعدما يجري منذ طوفان الأقصى.¹

ثانياً: على صعيد النشاط الإرهابي داخل الإقليم

اتسع نطاق النشاط الإرهابي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2023 ليشمل (11) دولة؛ فبرغم عدم تسجيل هجمات إرهابية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة وليبيا كما في عام 2022؛ فقد دخلت ثلاث دول إلى قائمة بلدان الإقليم المتأثر بالنشاط الإرهابي، وهي تونس، والأردن، وموريتانيا.

ارتفع عدد التنظيمات النشطة في الإقليم ليلعب نحو (25) جماعة في عام 2023، ما يمثل ارتفاعاً في حجم التنظيمات النشطة عبر الإقليم بنسبة (78.5 في المائة)؛ مقارنة بتسجيل نحو (14) جماعة نشطة فقط في عام 2022؛ حيث شهدت (11) دولة هجمات إرهابية في عام 2023، وتوزعت الهجمات كما يأتي:²

✓	سوريا: (638) هجوماً إرهابياً، بنسبة (56.6 في المائة) تقريباً من إجمالي عدد الهجمات في الإقليم؛
✓	العراق: (222) هجوماً إرهابياً، بنسبة (19.5 في المائة) تقريباً؛
✓	اليمن: (189) هجوماً إرهابياً، بنسبة (16.6 في المائة) تقريباً؛
✓	إيران (31) هجوماً إرهابياً، بنسبة (27 في المائة) تقريباً؛
✓	تركيا: (23) هجوماً إرهابياً، بنسبة (2 في المائة) تقريباً؛
✓	مصر: (8) هجمات إرهابية، بنسبة (0.7 في المائة) تقريباً؛
✓	السعودية (3) هجمات إرهابية، بنسبة (02 في المائة) تقريباً.
✓	الأردن، وتونس وموريتانيا هجوماً واحد لكل دولة؛ أي ما نسبته (0.00 في المائة).

تعد جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" ثالث أكثر الجماعات الإرهابية فتكاً في عام 2023، حيث نُسب إليها 1099 حالة وفاة و 112 هجوماً. ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون العدد الفعلي للوفيات التي كانت الجماعة مسؤولة عنها أعلى بكثير، نظراً لعدد الهجمات التي لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها في المنطقة التي تعمل فيها. كان عام 2023 هو المرة الأولى التي تكون فيها الجماعة مسؤولة عن أكثر من ألف حالة وفاة بسبب الإرهاب في عام واحد.³

سجل شهر أبريل 2023م ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة مؤشر العمليات الإرهابية التي تشنها التنظيمات المتطرفة في إفريقيا ككل مقارنة بشهر مارس 2023 بحوالي 19%؛ حيث سجل شهر أبريل (37) عملية إرهابية، وقد أدى هذا الارتفاع بطبيعة الحال إلى ارتفاع أعداد الضحايا والمصابين والمختطفين؛ حيث أسفرت عن سقوط (432) ضحية، وإصابة (118)، واختطاف (32) آخرين. بينما بلغ عدد العمليات في شهر مارس من سنة 2023 (30) عملية إرهابية، خلفت (243) ضحية، وإصابة (31)، واختطاف (8) آخرين. وهذا يعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بانتشار الإرهاب؛ حيث تستغل التنظيمات الإرهابية الفقر والتمييز لتجنيد أعضائها الجدد، أو حتى انضمام الشباب أنفسهم طواعية إلى تلك التنظيمات بسبب الظروف المتردية التي تدفع الشباب العاطل عن العمل للانضمام لمثل هذه التنظيمات رغبة في الحصول

¹Institute for Economics & Peace, "Global Terrorism Index 2024: Measuring the impact of terrorism", Sydney, February 2024, p. 15.

² مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 90.

³Institute for Economics & Peace, Op.cit, p.25.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

على المال؛ وقد جاء إقليم الساحل الإفريقي الذي يشكل مصدر قلق في المرتبة الأولى من حيث عدد العمليات الإرهابية وعدد الضحايا؛ إذ شهد (17) هجومًا إرهابيًا، أي بما يعادل (45.9 % من إجمالي عدد العمليات الإرهابية التي نفذتها التنظيمات الإرهابية في القارة خلال الشهر)، خلفت وراءها (241) قتيلًا، و(82) مصابًا، فضلًا عن اختطاف اثنين، حيث كان لـ "بوركيينا فاسو" منها (10) عمليات إرهابية سقطت على إثرها (209) شخصًا، وأصيب (12) آخرين. وتعرضت "مالي" لـ (6) عمليات أسفرت عن مقتل (27) شخصًا وإصابة (67). أما "النيجر" فقد شهدت عملية وحيدة أدت إلى مقتل (5)، وإصابة (3)، واختطاف (2) من الأشخاص.

بذلك كان إقليم الساحل الأكثر دموية؛ ويرجع ذلك إلى توسع نطاق الحركات التابعة لتنظيمي "داعش"، و"القاعدة" لما تواجهه دول الساحل من تحديات وأزمات اقتصادية متلاحقة، وضغوط متزايدة على موارد البلاد، أدت إلى معاناة 970 ألف طفل من سوء تغذية نتيجة الصراعات المسلحة في دول المنطقة وفقًا للتقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) مما يدعو إلى تحرك دولي عاجل للتعامل مع هذه الكارثة الإنسانية التي تواجهها دول منطقة الساحل الإفريقي، مع ضرورة العمل في الوقت نفسه على تحسين الوضع الأمني في المنطقة التي تشهد منذ سنوات تصاعدًا في الأنشطة الإرهابية التي يقع ضحيتها في الأغلب المدنيين. ووفقًا للإحصائية، فقد احتلت منطقة غرب إفريقيا المرتبة الثانية من حيث عدد الهجمات الإرهابية، والمرتبة الثالثة من حيث عدد الضحايا؛ إذا نفذ تنظيم "داعش غرب إفريقيا" وتنظيم "بوكو حرام" الإرهابي (9) عمليات إرهابية، أي بما يعادل (24.3 % من إجمالي عدد العمليات الإرهابية)، تركزت جميعها في نيجيريا، وأسفرت عن سقوط (75)، واختطاف (30) شخص.¹

ساهم ميثاق «ليبى-غورما» في انخفاض عدد العمليات الإرهابية بنسبة 60٪، وواصلت وحدة الرصد الإفريقية بمرصد الأزهر لمكافحة التطرف متابعتها لجرائم التنظيمات الإرهابية في إفريقيا، وبالتحديد منطقة غرب القارة؛ حيث تابع المرصد العمليات الإرهابية التي شنتها تلك التنظيمات في منطقة غرب إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء على مدار شهر أبريل من العام 2024، والتي بلغت (4) عمليات، أسفرت عن مقتل (104)، وإصابة (35)، واختطاف (110) آخرين. وفق ما رصد من عمليات يكون شهر أبريل 2024 قد سجل انخفاضًا كبيرًا في عدد العمليات الإرهابية مقارنة بعددها خلال الشهر السابق له بمعدل (60 %)، والذي أدى بدوره إلى انخفاض عدد الضحايا؛ إذ بلغ عدد العمليات التي شنتها التنظيمات الإرهابية في غرب القارة خلال شهر مارس (10) عمليات إرهابية، أسفرت عن سقوط (226) ضحية، وإصابة (19)، واختطاف (310) آخرين؛ ويعزو مرصد الأزهر لمكافحة التطرف هذا الانخفاض إلى تضافر جهود حكومات المنطقة لحفظ السلام والاستقرار، ويبدو أن توقيع ميثاق «ليبى-غورما» بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر للدفاع المشترك بهدف محاربة التنظيمات المتطرفة، قد أتى ثماره. ويشدد المرصد على الحاجة الملحة لتعزيز الدعم والتعاون لمكافحة الإرهاب في المنطقة، ووفقًا للإحصائية، فقد شهدت المنطقة وقوع أربع هجمات إرهابية في أربع دول هي: (بوركيينا فاسو، نيجيريا، النيجر ومالي)، ولكن ثمة تفاوت في عدد الضحايا بين البلدان الأربع.

أما من حيث جهود مكافحة التنظيمات الإرهابية في منطقة غرب إفريقيا، فقد بلغ عدد القتلى من العناصر الإرهابية خلال شهر أبريل 2024 (180) قتيلًا، واعتقال آخر. حيث تمكنت القوات البوركينية من تحييد (130) إرهابيًا واعتقال آخر، فيما نجح الجيش النيجيري من تصفية (30) عنصرًا آخرين. وفي النيجر قتل (18) عنصرًا إرهابيًا، بينما قُتل عنصرين في مالي؛ وتعليقًا على ذلك، يؤكد مرصد الأزهر لمكافحة التطرف أن المناخ السياسي المستقر، وتحسين العلاقات الاجتماعية، وحسن استغلال الإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها القارة، واقتتان الجهود العسكرية بالمشاريع التنموية، تقطع شوطًا كبيرًا في تحسين الأوضاع الأمنية، وتؤدي بالضرورة إلى قطع الطريق أمام انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة.²

¹ مرصد الأزهر، "مؤشر العمليات الإرهابية في القارة الإفريقية"، لشهر أبريل 2023.

² مرصد الأزهر، "تحليل إحصائية جرائم التنظيمات الإرهابية في غرب إفريقيا خلال أبريل 2024"، 10 ماي 2024.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

بالتالي هنالك تخوّف من تمدد الإرهاب من الساحل الإفريقي إلى دول الجوار بعد انحساره، كما لاحظنا من خلال هذا المبحث عبر استقرار الأنظمة والوضع الأمني في دول شمال إفريقيا ككل، أنّ هنالك تنسيق وتشابك عسكري بين التنظيمات الإرهابية الرئيسية في دول شمال إفريقيا، وحتى في مصادر التمويل، وخاصة أنها فتحت المجال أمام عمليات التهريب وعمليات نقل الأسلحة، وهذا ما سنراه في المبحث القادم.

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة عبر الوطنية وارتباطها بالجرائم الأخرى

سنتناول هنا ارتباط التجارة ببعض الدوائر الرسمية في بعض الدول. مثلاً على ذلك، تجارة المخدرات في المغرب وعلاقتها بالمخزن، حيث يأتي الحشيش من المغرب. هناك أيضاً تجارة السلاح وعلاقتها بنظام القذافي، وكيف أدى انهيار النظام إلى انتشار الأسلحة وسيطرة الميليشيات على المنطقة، واستباحة مخازن الأسلحة وعودتها للطوارق في ليبيا، مما أثر على الحركة الانفصالية في مالي. بالإضافة إلى ذلك، تواطؤ بعض المسؤولين في مصر والجزائر وتونس في مرحلة معينة مع جماعات إجرامية لغسل الأموال.

حيث تعد الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو العابرة للحدود الوطنية (Transnational Organized Crime) أحد أبرز وأخطر التحديات المعاصرة في عصر العولمة والانفتاح والتي تهدد أمن وحرية واستقرار المجتمعات الإنسانية، وقد سهل من انتشارها وتنامي خطورتها التقدم التكنولوجي وخاصة في مجالي الاتصالات وتقنيات المعلومات، وقد أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة في كلمته أمام مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على أن الجريمة المنظمة هي من أكبر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين في القرن الحالي. وقال في تقريره الموسوم أحوال الجريمة والعدالة الجنائية في العالم بأن تنامي نشاط العصابات الدولية المنظمة ذات الفعاليات العابرة للحدود مثل: تجارة المخدرات وغسل الأموال وجرائم إساءة استخدام الحواسيب، وشبكة الإنترنت وجرائم الاتجار بالبشر، والفساد، وشبكات الدعارة، وغيرها.

المطلب الأول: الاتجار بالبشر وعلاقته بالجريمة المنظمة

اعتبرت الأمم المتحدة جرائم الاتجار بالبشر جزءاً من أنماط الجريمة المنظمة، لذلك تولد عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بباليرمو (2000)، صدور بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي عرّف الاتجار بالبشر في المادة الثالثة فقرة "أ" بأنه يقصد به: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".¹

سنقدم صورة تحليلية عن مشكلة تهريب البشر وتداخلها مع مشكلة الهجرة غير النظامية، حيث أصبحت تجارة تهريب البشر نشاطا اقتصاديا يعكس صورة تنافسية لمجموعة من الفواعل المباشرة وغير المباشرة، من هؤلاء الميليشيات والكتائب التابعة لسلطات الدولة، القبائل، العصابات المسلحة، العصابات الإجرامية، والجماعات الجهادية. تتعدد طرق وخطوط التهريب، مما يجعل ليبيا حالة معقدة تعكس تداخل الوظائف مع صناعة تهريب البشر. هذه الحالة توضح صعوبة نجاح سياسات مكافحة الفساد في ظل سلطات حكومية ضعيفة ومنقسمة؛ وشبكات التهريب (network of smuggler)، نواجه هنا تهديدات متداخلة تتجاوز مشكلة اللاجئين والهجرة السرية، حيث تستغل شبكات تهريب البشر هؤلاء الأشخاص مقابل مبالغ مالية كبيرة، ثم تتركهم في منتصف الطريق أو تتاجر بهم لأغراض مختلفة؛ وهذا يمثل تهديداً معقداً، متشعباً ومتعدد الأبعاد؛ كما أصبح تهريب الأشخاص ظاهرة تستدعي تسليط الضوء على تبعاتها الأمنية والاجتماعية والإنسانية، كذلك يرتبط هذا النشاط بشبكات واسعة تشمل الاتجار بالبشر، المخدرات، السلاح، وأشكال أخرى من التهريب، والأهم هو تداخل هذه الأنشطة مع تهديدات أمنية أخرى مثل الهجرة السرية وعلاقتها بالمجموعات المسلحة، كما يحدث في ليبيا التي تعرف عدة مداخل للعبور وتواجد مجموعة متعددة من الفاعلين المتحكمين في كل منفذ.

الفرع الأول: التفرقة بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر كلاهما جرم يشتملان على نقل أفراد كسبا لربح، غير أنه بالنسبة إلى الاتجار بالبشر لا بد من وجود عنصرين إضافيين يتجاوزان نطاق التهريب، فيجب أن ينطوي الاتجار على شكل من أشكال التجنيد (التطويع) كالقسر أو الخداع أو الاستغلال لسلطة ما ويجب أن يكون الفعل قد تم القيام به لأجل غرض استغلال ما مع أن ذلك الغرض لا يلزم فيه بالضرورة أن يكون قد تحقق فعلاً؛ كما أن الاختلاف الرئيسي الآخر بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر هو أن هذا التهريب ينطوي دائماً على طابع عابر للحدود الوطنية وأما الاتجار بالبشر لا يشترط أن يكون عابراً للحدود وإنما قد يحدث داخل حدود الدولة.

أولاً: الأبعاد القانونية والشرعية لجريمة الاتجار بالبشر: اتجار بالبشر أم اتجار بالأشخاص؟

يثير مصطلح الاتجار بالبشر إشكاليات قانونية مصطلحية، فبعض القانونيين يفضلون استخدام اصطلاح الاتجار بالبشر (Human Trafficking) بدلاً من الاتجار بالأشخاص، لأنّ "البشر" هي الكلمة المرادفة لكلمة (Human)، في حين يفضل آخرون استخدام مصطلح الاتجار بالأشخاص لأن الشخص الفرد هو المستهدف بعملية المتاجرة. ويرد أنصار مصطلح (البشر) بأن كلمة "الأشخاص" قد ترد على الشخص الطبيعي (الإنسان) كما ترد على الشخص المعنوي أو القانوني.

ثانياً: المرجعية القانونية الوضعية في تجريم الاتجار بالبشر

يعود المرجع القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر إلى تفعيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر سنة 1948، حيث تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نشره والتمكين له. وقد جاء في مادته الأولى: يولد

¹ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالجريمة والمخدرات، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نيويورك 2004، ص 42.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

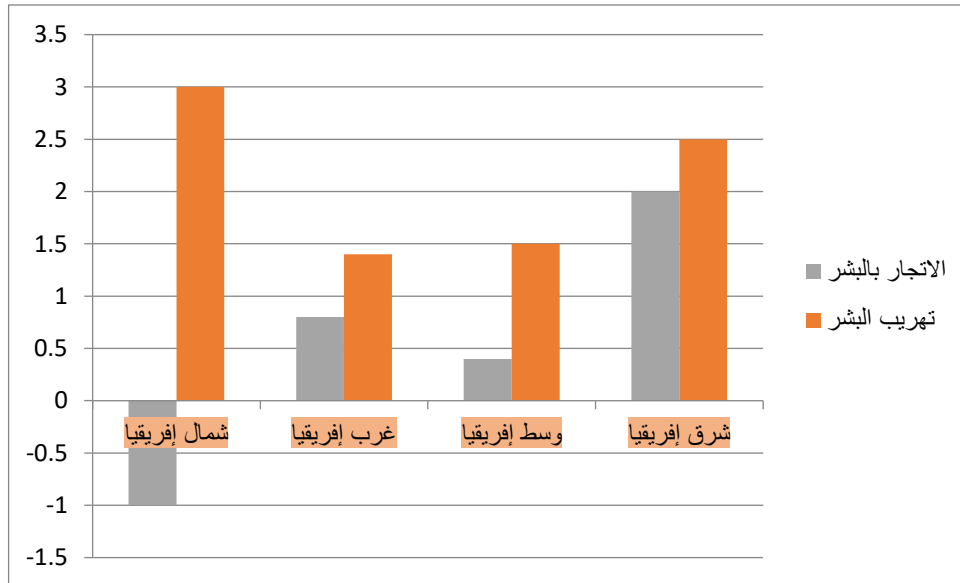
جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق.... وتنص مادته الثانية على أنه لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات.¹

في نفس الإطار تقوم جامعة الدول العربية بحث الدول العربية على مواصلة الجهود لإصدار قوانين وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتجريم كل صوره وحماية ضحاياه، والاستفادة من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي اعتمدته مجلسا وزراء العدل والداخلية العرب سنة 2005 ويركز هذا القانون على التعريف والتجريم والعقوبة، وتجري دراسة تحديثه وتطويره وخاصة في الجوانب المتعلقة بحماية الضحايا وتعويضهم، وقد أصدرت بعض الدول العربية قوانين خاصة بمكافحة الاتجار بالبشر أو قامت بتطوير تشريعاتها الوطنية في هذا المجال، وفي هذا الإطار عقدت الجامعة سنة 2007 ورشة عمل حول "آلية مواجهة الاتجار بالبشر في التشريعات العربية" بالتعاون مع مشروع الحماية في جامعة جونز هوبكنز بواشنطن صدرت عنها توصيات هامة تضمنت على الخصوص إنشاء آلية لرصد هذه الظاهرة واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لمواجهتها وحث الدول العربية على الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة.

تقوم جامعة الدول العربية أيضا بتشجيع الدول العربية على نشر برامج تربوية وثقافية لتوعية كافة الفئات الاجتماعية بضرورة التصدي لآفة الاتجار بالأشخاص والاهتمام بدعم جهود وقدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص المعنية.²

يأتي صدور تقرير عام 2010 حول الاتجار بالبشر في تاريخ الذكرى السنوية العاشرة لأحداث هامة حققت نقلة نوعية في مكافحة العبودية الحديثة، فقد حقق العالم منذ ذلك التاريخ تقدما هاما في مكافحة هذا الشكل الأخير من أشكال الاستغلال، ويتمثل هذا التقدم في المعلومات المكتسبة عن هذه الجريمة وفي كيفية استجابتنا لها.³

الشكل رقم (01): منحنى بياني يمثل إزدياد الاتجار بالبشر والاتجار بالبشرين عامي 2021-2023 في إفريقيا



المصدر: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، "تقرير المؤشر العالمي للجريمة المنظمة 2023"، جنيف 2023، ص 28. يمثل هذا المنحنى مستويات الاتجار والتهريب للبشر في إفريقيا، حيث أنّ منطقة شمال إفريقيا عرفت تقليصا في الاتجار بالمقابل تهريبهم هو الأعلى مستوى مقارنة بالقارة الإفريقية ككل، وهذا ما سنوضحه أكثر خاصة بعد الإنفلات الأمني

¹ الأمم المتحدة: أحوال الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم"، تقرير الأمين العام أمام المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، فيينا 17-10 أبريل 2000، ص ص 24-69.

² للمزيد أنظر: محمد صالح العجيلي، مثلث الرعب العالمي: الجريمة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2012).

³ لويس سيدباكا، "تقرير عام 2010 حول أعمال الاتجار بالبشر"، مؤتمر بالرموك للاتجار بالبشر، 2010.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

لعام 2011 بخاصة في مصر وليبيا، مما يستدعي دق ناقوس الخطر، وخاصة أنّ التهريب ارتبط بجماعات الهجرة غير النظامية، فإذا ما وصل المهاجرين إلى الضفة المقابلة تنتظرهم جماعات هدفها المتاجرة بهم أو بيع أعضائهم... إلخ الفرع الثاني: التداخل بين الهجرة السرية وتهريب البشر

أكدت تقارير صادرة عن المنظمة الدولية للهجرة أن المهاجرين الذين يتوجهون إلى ليبيا ليس لديهم أي فكرة عما ينتظرهم هناك، حيث أصبحوا سلعا تباع وتشتري؛ استنادا إلى شهادات موثقة، تم رصد وجود أسواق للرقيق في ليبيا ومراكز إيواء للمهاجرين غير الشرعيين. تنشط شبكات تهريب البشر وسط الفوضى السياسية، مما يزيد من تعقيد الوضع، حيث أشار الضابط العسكري بوبكر معنه، الذي يعمل في فرع جهاز الهجرة غير النظامية في بلدة تراغ جنوبي ليبيا، إلى أن شبكات التهريب باتت تعمل بطريقة أكثر علنية وتنظيما في الجنوب الليبي، ولفت إلى تورط مجموعات مسلحة تابعة لأجهزة رسمية، تحظى بغطاء قبلي وقانوني، في هذه الأنشطة. تقوم هذه المجموعات بإيواء المهاجرين في مراكزها وحمايتهم، بينما تقوم شبكات التهريب ببيعهم والمتاجرة بهم.

أولا: أشكال العنف التي يتعرضون لها

أشارت عدة تقارير في فترات سابقة إلى وجود حالات اعتداء واختطاف، حيث تم ممارسة أشكال مختلفة من العنف ضد الأشخاص المهربين والمتاجرين بهم. على سبيل المثال، رصد تقرير صادر عن مرصد الهجرة Fortress Europe في عام 2007 حالة مهاجر مغربي يبلغ من العمر 28 عامًا، حيث وجد مكبلاً ومعدباً، ثم حرق وهو على قيد الحياة وألقي في البحر. حدث هذا بعد أن أجبر المهرب 57 شخصاً على ركوب البحر رغم العاصفة والأمطار الغزيرة، وعندما رفض الشاب ذلك، أدى ذلك إلى مقتله في النهاية.¹

كذلك يتعرضون للاحتجاز والمعاملة اللاإنسانية حيث نشرت منظمة (SOS) التابعة للاتحاد الأوروبي في رسالة مفتوحة إلى أوروبا نشرت يوم 9 ماي 2017، أن المهاجرين واللاجئين في ليبيا يتعرضون يوميا لاعتقالات تعسفية وعمليات اختطاف، ابتزاز، سخرة، اعتداء جسدي، تعذيب في المعتقلات، عنف جنسي، وقتل. يتم بيع الرجال بأسعار تتراوح بين 325 و3250 أورو بناءً على قدراتهم، بينما تباع النساء بأسعار تتراوح بين 150 و1500 أورو، حيث يتعرضن لسوء المعاملة والاغتصاب، أين أدلى الشهود العيان والناجون إفاداتهم بأنهم يجبرون على مشاهدة سيناريوهات مروعة، وفي بعض الأحيان، تحت التهديد المسلح، يجبرون على اغتصاب النساء. يتم تصوير هذه الأفعال وإرسالها إلى الأسر أو بيع النساء في شبكات البغاء، المعروفة ببيوت الاتصالات. يشمل هذا العنف حتى الفتيات الصغيرات جداً، مما يعكس مدى وحشية هذه الانتهاكات.²

ثانياً: شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بهم

قامت وكالة اليوروبول بجمع بيانات مفصلة حول كيفية ومكان عمل شبكات التهريب، توصلت إلى أن هذه الشبكات عادة ما توفر وسائل النقل، السائقين، الوثائق المزورة، ووسطاء للاتصال بالمهاجرين وأعضاء الشبكة الآخرين. أما المناطق الرئيسية للنشاط الإجرامي للتهريب خارج حدود الاتحاد الأوروبي فتشمل شمال إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، مثل عمان، القاهرة، الدار البيضاء، إزمير، وطرابلس، وتتركز الأنشطة داخل الاتحاد الأوروبي، في عواصم مثل: لندن، بودابست، روما، وبرلين. تشير تقديرات اليوروبول إلى أن حوالي 20% من المجرمين المتورطين في التهريب في عام 2015 كانوا مرتبطين بأنشطة إجرامية أخرى، مثل تهريب المخدرات أو الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي.³

الفرع الثالث: اتجاهات التهريب والاتجار بالبشر

¹ Mark Micallef, "The Human Conveyor belt: Trends in Human Trafficking and Smuggling in Post-revolution in Libya". Switzerland: The global initiative against transnational organized crime, March 2017, p. 8.

² Migrants : les drames se multiplient au large de la Libye. France culture 10/05/2017, Consulté le : 23/11/2017, en : <<https://www.franceculture.fr/geopolitique/migrants-les-drames-se-multiplient-au-large-de-la-libye>>

³ Home Affairs Committee, "Migration Crisis: Seventh Report of Session 2016–17", UK Parliament: The House of Commons, 3 August 2016, p.23 .

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تعاين دول المنطقة بعد ثورات الربيع العربي وسقوط الأنظمة الحاكمة خاصة التي لم تتبن بديلاً آمناً للمواطنين من نقشي حالة الصراع والفوضى والانقسام لقوات الجيش خاصة في ليبيا التي أصبحت بوابة التقاء لمختلف التهديدات الأمنية، فقبل عام 2011 كانت أجهزة الأمن تراقب حركة التهريب للبشر عبر الحدود بأوامر من القذافي. على الرغم من أن منظومة القوانين كانت غير منظمة وفوضوية، وغالباً ما كانت تخدم أهدافاً متناقضة لسياسات القذافي، إلا أنها كانت فعالة إلى حد ما. مع ذلك، لم يتمكن النظام من بسط سيطرته على حدوده الجنوبية. هذا يرجع جزئياً إلى حسابات سياسية والتزام متفاوت من الجيش المتمركز في قاعدة الويغ العسكرية في ملاحقة مهربي البشر القادمين من النيجر. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك شبكة من العلاقات الشخصية بين مسؤولي الحكم المحلي والنشطاء وممثلي القذافي، الذين كانوا يشرفون عليهم، ووجهاء القبائل المحلية وشبكات التهريب.¹

كذلك أشارت منظمة الصحة العالمية في عام 2010 أن مصر تحتل ثاني أعلى مصدر للاتجار بالأعضاء في العالم، ووفقاً «لائحة إخفاقات بيع الأعضاء بمصر» فإن غالبية البائعين هم من الذكور بمتوسط عمر 33 عاماً، وأن 78٪ منهم تدهورت حالتهم الصحية بعد بيع أعضائهم وأن 81٪ منهم ينفقون ثمن أعضائهم في غضون خمسة أشهر من بيعها.² بالتالي، كما أسلفنا ذكره فإنّ هناك تشابك كبير بين المهاجرين بحيث لم يعد هناك تمييز واضح بين تهريب البشر والاتجار بهم. الضحايا يخضعون للتعذيب، الابتزاز، والعنف الجنسي. وزادت حدة الإجرام المحيط بالتهريب مع تدفق الآلاف من اللاجئين السوريين الذين يسعون للسفر إلى أوروبا، مما أدى إلى تحول سوق التهريب إلى مجموعة من الشبكات الانتهازية، رغم تغير سمات نشاط التهريب بعد عام 2011، إلا أن هناك سمة واحدة بقيت دون تغيير، هي أنّ معظم المهاجرين ينظرون إلى ليبيا كوجهة رئيسية، والعديد من المهاجرين ما زالوا يعبرون إلى ليبيا بحثاً عن العمل والفرص الاقتصادية، رغم ارتفاع مستويات العنف وسوء المعاملة. العبور إلى ليبيا لا يخلو من المخاطر على طول خطوط العبور، مما يزيد من تعقيد الوضع ويجعل من الصعب إيجاد حلول فعالة لهذه المشكلة.

أولاً: خطوط التهريب الرئيسية في ليبيا

أدت سنوات الحرب إلى تغييرات كبيرة في نقاط التهريب في جميع أنحاء البلاد. حالياً، يمكن تلخيص نقاط المرور النشطة المؤدية إلى ليبيا من الدول المجاورة في أربع نقاط رئيسية، والتي تعكس المداخل الأساسية والممرات الداخلية المستخدمة في عمليات التهريب:³

- أ- الحدود الشرقية مع مصر، سواء عبر الساحل أو الجنوب، مع ذلك يعرف هذا الخط حركة متدنية من المهاجرين.
- ب- الجنوب الشرقي، لا تزال منطقة الكفرة تشكل عقدة رئيسية للمهاجرين الذين يعبرون البلاد من شرق إفريقيا عبر الخرطوم، فتاريخياً كان المهاجرون يعبرون إلى جنوب شرق ليبيا عبر التشاد من شريط أوزو بعد شق طريقهم إلى هناك من Faya-Largeau ولكن في السنوات الأخيرة أدى إيجاد ممر عبر الخرطوم إلى تقليص هذا البديل إلى حد كبير.
- ج- الجنوب الغربي، يدخل مهاجرو غرب إفريقيا المسافرين عبر النيجر نحو ليبيا من ممر Tumo مروراً بطريقهم إلى Quatrun، وإلى الغرب يمر هؤلاء عبر البوّة الصحراوية للجات (Ghat) بعد رحلتهم من الجزائر ولكن هذا الطريق على وشك الإنهيار أين يتم توجيه كل التيارات من خلال عاصمة Fezzan و Sabha.

د- في غرب البلاد، يتم تهريب المهاجرين عبر غدامس (Ghadames) قبل السفر نهاية المطاف على طول الحدود الليبية-التونسية أو عبر الزنتان في طريقهم نحو الساحل، تاريخياً، كان مهاجرو جنوب الصحراء على دراية بمناطق الجنوب الواقعة بين تونس وليبيا. ومع ذلك، في عامي 2015-2016، تم توثيق أدلة أقل حول نشاط تهريب البشر عبر هذا المعبر

¹ بيتر كول، "فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا"، أوراق كارنيغي الشرق الأوسط، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2012، ص 4.

² التقارير الصحفية حول الاتجار بالبشر: دليل التدريب للمحررين الصحفيين في مصر، أبريل 2010، ص 6، في:

<<https://www.irex.org/>>

³ Mark Micallef, Op.Cit, pp. 10-11.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الحدودي، بالإضافة إلى تهريب الجهاديين. عادةً ما تكون الأعداد القليلة للمهاجرين العابرين عبر هذا الممر من المغاربة أو التونسيين.

الخريطة رقم (02): توضيح طرق واتجاهات التهريب الرئيسية في ليبيا



Source:- Mark Micallef, “The Human Conveyor Belt: Trends in Human Trafficking and Smuggling in Post-revolution in Libya” Op.cit, p. 10.

تعكس الخريطة أعلاه تعدد طرق الدخول ونقاط المرور الداخلية؛ رغم ذلك، هناك طرق رئيسية تمر بها نقاط مركزية يتم الدخول منها. نستنتج من ذلك أن هناك مدن أو مقاطعات نشطة تتعامل مع شبكات التهريب بشكل يومي، مما يجعلها خطوطاً حمراء خطيرة.

في بداية عام 2013، شهدت نسبة تهريب الأشخاص ارتفاعاً كبيراً، وتمركزت الأنشطة بشكل خاص في مدينة زوارة، ودخلت السوق السوداء في بيئة أصبحت أكثر حرية عقب التغييرات السياسية والأمنية في المنطقة، مما أتاح للمهربين الفرصة لتوسيع نشاطاتهم بطرق مبتكرة، حيث أنشأ المهربون طرقاً جديدة على طول الساحل وفي عمق الصحراء، مما أضاف زخماً كبيراً لعملياتهم. هذه الطرق الجديدة لم تكن مجرد ممرات تهريب عادية، بل أصبحت طرقاً معقدة تعتمد على معرفة محلية دقيقة وتخطيط استراتيجي، وقد ساعدت هذه الابتكارات على تفادي نقاط التفتيش الأمنية، مما جعل التهريب أكثر سهولة وأقل خطورة بالنسبة للمهربين. نتيجة لذلك، تزايدت عمليات التهريب وأصبحت أكثر تنظيماً وفعالية، مما زاد من تعقيد مواجهة هذه التحديات الأمنية.¹

الخريطة رقم (03): تمثل تحركات جماعات الجريمة المنظمة وتحالفات دول الساحل والصحراء

¹ Mark Micallef, Op.cit, p5.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية



تشير هذه الخريطة أيضا إلى التحالفات القائمة بين جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية مما يبين أكثر أن هناك علاقة نفعية ومدى الترابط الشديد بينهما؛ علاوة على ذلك، يمكن استخدام الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، في جرائم الفساد وتمويل العمليات الإرهابية.

ثانيا: تعرض المهاجرون للاختطاف من قبل التنظيمات الإرهابية

ازدادت عمليات اختطافهم مع تنظيم داعش، فمع تنظيم القاعدة كان الاهتمام منصبا بالسياح من أجل الفدية لتمويل عملياتهم الإرهابية، فعلى سبيل المثال تعرض المهاجرون واللاجئون من شرق أديبيا إلى الاختطاف أو القتل من طرف داعش على إثر وجود ممرات قليلة ما بين أديبيا وطرابلس، وبهذا لا يملك المهربين وتجار البشر الخيار ما عدا المرور عبر جنوب سرت والتي كانت تحت قبضتهم، مع هذا لا يوجد دليل على غياب التنسيق الهيكلي أو التنظيمي بين شبكات التهريب وجماعة الدولة الإسلامية الإرهابية، بحيث هناك مؤشرات بأن بعض المهربين أقاموا ترتيبات لتطوير العلاقة بينهم إضافة إلى أن هذا التنظيم أظهر إهتماما بمتابعة المهاجرين واللاجئين بهدف كسب الدعاية لأعمالهم وبث الرعب والخوف.¹

كما تصاعدت بواعث القلق بشأن سلامة وأمن اللاجئين وطالبي اللجوء في شبه جزيرة سيناء بمصر، عقب اختطافهم من مخيمات "شجارب" للاجئين أو جوارها في شرق السودان. ففي سيناء، يتعرض هؤلاء لعنف وحشي ولمعاملة إنسانية أثناء محاولات انتزاع الفدية من عائلاتهم، وفي تقرير لمنظمة العدل الدولية صرحت فيه عن تلقيها لتقارير عديدة منذ 2011 حول عمليات اختطاف لأشخاص يقيمون في هذه المخيمات، إضافة إلى مزيد من حوادث الاختطاف التي وقعت في جانفي من عام 2013، ومعظم المختطفين نقلوا قسراً إلى خارج السودان وعبر الحدود إلى مصر، وفي معظم الأحيان إلى مناطق في سيناء؛ ويذكر أغلبية المختطفين أنه يتم بيعهم فيما بين مجموعات إجرامية مختلفة على طول الطريق، وفي سيناء، يحتجز هؤلاء كرهائن من أجل ابتزاز أقاربهم لدفع الفدية، وطبقاً لشهادات ومعلومات تلقتها نفس المنظمة، يُخضع هؤلاء أثناء أسرهم لأعمال عنف بالغة القسوة والوحشية، بما في ذلك اغتصاب الرجال والنساء، ولأشكال أخرى من العنف الجنسي. ومصير بعض من لا يستطيعون دفع الفدية هو القتل، كما يفارق البعض الحياة نتيجة لسوء المعاملة أو لشدة قسوة الظروف التي يحتجزون فيها.²

¹ Sahan foundation and IGAD Security Sector Program ISSP, "Human Trafficking and Smuggling on the Horn of Africa Central Mediterranean Route", February 2016, p. 27.

² منظمة العفو الدولية، "اللاجئون وطالبو اللجوء يتعرضون للانتهاكات، معاملة وحشية واختطاف للحصول على الفدية واتجار بالبشر"، رقم الوثيقة: AFR04/001/2013، المملكة المتحدة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، 2013.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

ففي مارس 2015 وقع حوالي 200 لاجئ ومهاجر من دول إفريقيا (إريتريا، الصومال، مصر، إثيوبيا) تحت أسر تنظيم داعش، أين توقفوا في نقطة تفتيش تابعة للتنظيم بسرت الليبية وهنا تم فصل المسيحيين عن المسلمين (اضطر بعض المسيحيين للقول بأنهم مسلمون لتجنب الأسر)، انطلاقاً من هذا أمرت المجموعة الإرهابية السائق أن يواصل طريقه بالمسلمين في حين تم اقتياد الباقي المكونين من 54 إريتريا و 8 إثيوبيين إلى بيت معزول وطلب منهم جبراً قراءة القرآن ودخول الإسلام، لكن في الأخير تمّ قتل بعضهم رمياً بالرصاص وإعدام الباقين.¹

تعتبر تونس أيضاً بلد منشأ ووجهة للاتجار بالبشر، حيث كشف تقرير صدر سنة 2018 أن 800 شخصاً تقريباً كانوا ضحايا للاتجار بالبشر في تونس، 48 % منهم كانوا قاصرين، فيعد هذا الرقم مرتفعاً مقارنة بالعام السابق لما تم تسجيل 742 شخصاً بصفته ضحايا للاتجار بالبشر، كما أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها لعام 2019 عن ضحايا الاتجار بالبشر إلى أن تونس فشلت في تلبية الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لإيقاف هذه الجريمة وبالتالي تم تصنيفها ضمن المجموعة، وخلص التقرير إلى أن النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للاتجار مع تزايد الاتجار بهم بشكل متزايد وتشغيلهم بالسخرة كميات كبيرة من الأصول التي يتم الحصول عليها بصورة غير مشروعة في جميع أنحاء العالم، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، حيث تبلغ قيمة هذه الأصول حوالي 150.2 مليار دولار أمريكي سنوياً على مستوى العالم، ففي 25 جوان 2020 مثلاً صادرت الشرطة الإيطالية في باليرمو 1.5 مليون أورو من مواطن تونسي قبض عليه وهو بصدد تهريب مهاجرين إلى إيطاليا يدفع المهاجرون إلى حدود 3000 أورو مقابل رحلة ذي اتجاه واحد من تونس نحو إيطاليا. رغم أن هذه الأنشطة غير القانونية قد لا تكتسي نفس الأهمية مقارنة بجرائم خطيرة أخرى إلا أنها تمثل مبالغ مالية يمكن إذا تم حجز جزء منها فقط أن تستجيب للاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية على غرار تشييد المدارس والمستشفيات وتيسير تشغيل الشباب أو المشاريع التي تعود بالنفع على المئات الأكثر تعرضاً للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.²

كما شهدت سوق تهريب البشر ثاني أكبر زيادة في القارة الإفريقية عام 2023، فقد سجلت منطقتان تم تقييمهما على أنهما تحملان أعلى الدرجات في العالم في هذه السوق، وهما شرق إفريقيا (7.39) وشمال إفريقيا (7.33)، أعلى الزيادات في القارة على التوالي. ويمكن ملاحظة ارتفاع متوسط درجات شمال إفريقيا في ازدياد درجة كل بلد في المنطقة؛ وقد سجلت ليبيا الارتفاع الأكبر من 8.0 إلى 9.50، ويمكن تفسير ذلك بالاستقرار النسبي السائد في غرب ليبيا، الذي يتيح للمهربين التنقل ويسهل أمورهم اللوجيستية، وبعودة الشبكات الأكثر تطوراً التي تركز على تطوير طرق معقدة ولكن ذات قيمة أعلى. يرتبط تهريب البشر بارتفاع مستويات العنف، وارتفاع معدلات الوفيات والابتزاز، والعمل القسري والاستغلال الجنسي. وفي هذه المنطقة الفرعية سجلت تونس أيضاً زيادة ملحوظة في سوق التهريب من (7.0) إلى (8.0) إذ أصبح اختراق الحدود البلد أكثر سهولة، وقد استقبلت تونس تدفقات كبيرة من الجزائر وزادت أنشطة التهريب داخل البلاد، علماً بأن غالبية الأشخاص الذين يتم تهريبهم من تونس هم من المواطنين التونسيين.³

من ناحية أخرى وبصفة عامة، قدرت الحكومة الأمريكية أن هناك 800 ألف إلى 900 ألف شخص يتم تهريبهم عبر الحدود الدولية كل عام، كما قدرت منظمات دولية أخرى أن 27 مليون من البالغين والأطفال في حالة إحتجار غير مشروع في أي وقت من الأوقات، ومن جهتها، تقدر الأمم المتحدة أن الإحتجار يمثل صناعة تدر أرباحاً سنوية تقدر بحوالي 31,6 مليار دولار، وينتج عنها ما يقدر من 1,5 مليار دولار في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، أما تقديرات منظمة العمل الدولية فإن ما يصل إلى 1,2 مليون طفل في العالم هم من ضحايا الإحتجار بالبشر، ما يعني أن خطر هذا النوع من الجريمة يمس بأمن العالم ككل.⁴

¹ Sahan foundation and IGAD Security Sector Program ISSP, Op.Cit, p. 27.

² معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في الجمهورية التونسية"، تورينو 2021، ص 12.

³ المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، "مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023"، جنيف 2023، ص 95.

⁴ التقارير الصحفية حول الاتجار بالبشر: دليل التدريب للمحررين الصحفيين في مصر، مرجع سابق الذكر، ص 7.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

لكن على الرغم من أن البيانات المستمدة من العدالة الجنائية لا تمكّن وحدها من إدراك حجم تدفقات الاتجار بالبشر، فإنها يمكن أن تعطي فكرة عن بلدان المنشأ وبلدان المقصد ويمكن كشف الضحايا والجنّة في بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات قانونية لمكافحة هذه الآفة التي تصاعدت مع تصاعد الفوضى جراء ثورات الربيع العربي وما إنجر عنها من هجرات لتلتقي مع الهجرات الإفريقية من دول عدة بالقارة وهو ما يدق ناقوس الخطر مستقبلاً.

المطلب الثاني: تجارة المخدرات والجريمة المنظمة: الأثر التبادلي

أنشأت مجموعة من الشبكات الإجرامية عمليات في شمال إفريقيا، مستفيدة من ضعف حكومات الدول، والفساد المستشري، وسوء الظروف الأمنية. وقد أنشأت عصابات تهريب المخدرات متجراً، وتتعاون أحياناً مع الجماعات الجهادية وغيرها من الجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية (VNSAs) لضمان الشحن الآمن لمنتجاتها،¹ فأصبح الاتجار بالمخدرات أحد العناصر الأساسية للجريمة العابرة للحدود الوطنية في شمال إفريقيا.

الفرع الأول: العلاقة بين تجارة المخدرات والتنظيمات الإرهابية

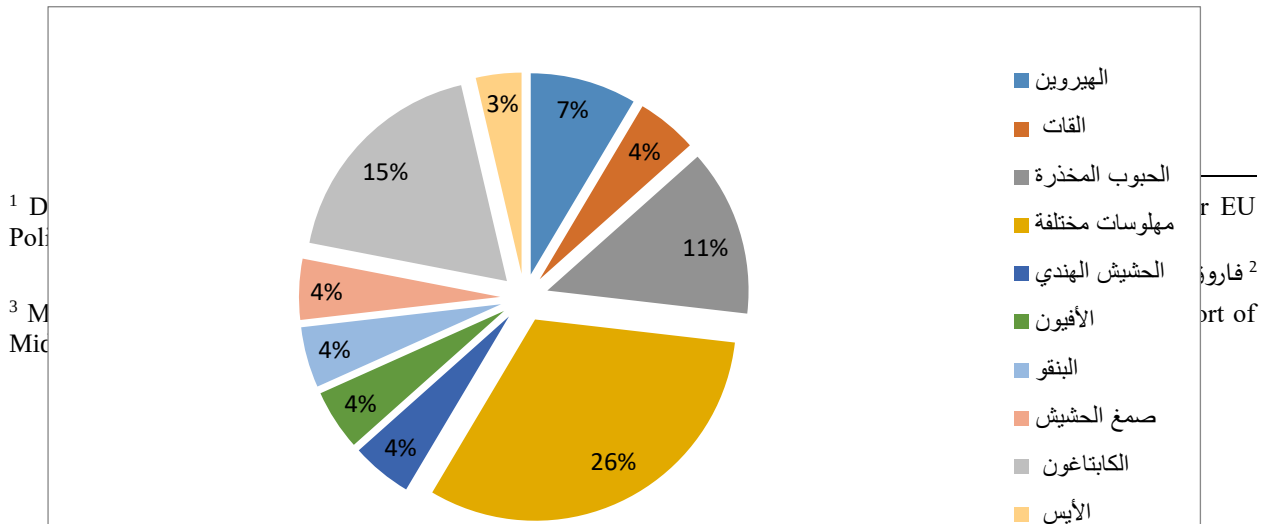
تشير بعض الأدلة إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي يعمل أساساً في شمال وغرب إفريقيا، يضلع في الاتجار بالقنب والكوكايين، أو على الأقل في حماية المتاجرين، وإن بدا أن إجمالي إيرادات هذه الجماعة من قطاع المخدرات متواضع نسبياً، ويبدو أن أفراد قادة حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، التي انفصلت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ضالعون حالياً بشكل مباشر في الاتجار بالمخدرات.

يلجأ تنظيم داعش كذلك للسوق السوداء وتجارة الممنوعات وإلى كل أشكال التعامل غير الرسمي لتبييض الأموال وبيع الممنوعات بها بما في ذلك تجارة المخدرات على المبدأ الطالباني (Not for Muslims) وثمة حوادث مازالت محدودة لبيع الأعضاء البشرية لجأ إليها عناصر من داعش والنصرة على الأراضي التركية، ولم يتورع التنظيم عن بيع النساء والأطفال كسبائاً، وعلاقات بشبكات المافيا في كل ما يتعلق ببيع أشياء ثمينة كالمجوهرات المسروقة، وقد أكدت شهادة مراسل شبكة "ديلي بيست" جوش روجينلشبكة "سي إن إن" من أن داعش متفوقة بالفعل في أنشطتها الإرهابية التي امتدت حد الخطف والسرقة والقتل والتهديدات فضلاً عن تجارة المخدرات ومخططات غسيل الأموال، ولعل دفع فدية إطلاق سراح المخطوفين من أكثر هذه الوسائل شيوعاً لدى التنظيم، وقد اتسعت لتشمل مواطنين من بلدان العالم الثالث وأغنياء محليين، كذا تجارة الطاقة التي تعد هدفاً استراتيجياً للتنظيم وحرصهم الشديد على الاستيلاء على مواقع الطاقة.²

الفرع الثاني: واقع الاتجار بالمخدرات في دول إفريقيا

لا تزال شمال إفريقيا تشهد القدر الأكبر من الاتجار بالقنب بأنواعه، كما نمت تجارة الكوكايين بشكل كبير وتضاعفت كمية الكوكايين المضبوطة في إفريقيا في عام 2016، كما عرفت بلدان شمال إفريقيا زيادة قدرها ستة أضعاف، أي ما يمثل 69% من جميع مضبوطات الكوكايين في المنطقة في تلك الفترة، حيث ثبت أن المضبوطات الكبرى كانت في موانئ وهران وطنجة، وأن تهريب الكوكايين يستخدم الطرق الحالية والبنية التحتية للموانئ المتكاملة عالمياً،³ والتي نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): دائرة نسببة تمثل أنواع ونسب انتشار المخدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: مجموعة العمل المالي عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "تقرير تطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، المؤثرات العقلية وغسل الأموال"، المنامة 2021، ص 09.

نلاحظ انتشار أكبر للحشيش بأنواعه وكذا الحبوب المخدرة وكل أنواع المهلوسات، وهي نفسها إلى يومنا هذا.

أولاً: ليبيا كمركز إقليمي للاتجار بالمخدرات

تشير بعض الدراسات إلى أن دور ليبيا كمركز إقليمي للاتجار بالمخدرات ينمو كنتيجة لانعدام الاستقرار والخروج عن القوانين اللذين يشوهان أجزاء واسعة النطاق من البلد؛ كما تعدّ دولة هشة تسجل فيها مستويات عالية من العنف والجرام والفساد بسبب انتشار الاقتصاد غير المشروع فيها؛ ومنذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين شكلت ليبيا منطقة عبور وسوقاً صغيرة للمخدرات في شمال إفريقيا، وقد ساهمت انتفاضة عام 2011 في الفوضى التي جعلت الاتجار والتهريب أكثر لامركزية، مما زاد بشكل كبير من تدفق المخدرات غير المشروعة وأدى إلى تكاثر أسواق المخدرات المحلية ويتداخل الاتجار بالمخدرات ويتشابك مع جميع التدفقات الأخرى تقريباً في إطار اقتصاد ليبيا غير المشروع الذي يتسم بالتعقد والاتجار بالمخدرات واستهلاكها يغذيان العنف ويتغذيان عليه، وفي حين أن المجتمع الدولي يركز في المقام الأول على تهريب المهاجرين والوقود.

يظل الاتجار بالمخدرات مربحاً إلى حد كبير، وهو يأتي على رأس القائمة في اقتصاد الإجرام في ليبيا، وتمثل مكعبات راتنج القنب التي تهرب من المغرب وتعبّر ليبيا نحو مصر متوجهة إلى أوروبا عبر البلقان، حركة التهريب الأكثر استقراراً في ليبيا، وبالإضافة إلى ذلك، يهرب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وتهرب المنشطات من نوع الإكستاسي والمنشطات الأمفيتامينية عبر البلد وعلاوة على ذلك، شهد تهريب الأدوية الصيدلانية، ولا سيما الترامادول نمواً كبيراً، وتظهر جوانب تتداخل بين الاتجار بالمخدرات وتدفقات تهريب المهاجرين، وغالباً ما تحمل الأدوية الصيدلانية والشحنات الصغيرة من القنب إلى جانب المهاجرين في السيارات والشاحنات وكذلك يهرب المهاجرون أحياناً كميات صغيرة من الكوكايين أو المخدرات الأخرى بهدف دفع تكاليف رحلتهم؛¹ كذلك الاتجار بالحشيش للاستهلاك الداخلي، غير أنه يتم وصف التدفقات المتزايدة من الكوكايين والهيروين التي تدخل ليبيا من بلدان الساحل على أنها ظاهرة جديدة نسبياً ومزعزعة للاستقرار بشكل محتمل، ويجري الاتجار بالحشيش في ليبيا على طول طريقين:

- الطريق الأول: دخول الحشيش مدن مصراته وطرابلس وبنغازي الساحلية من المغرب ومتابعة رحلتها باتجاه مصر؛

- الطريق الثاني: دخول الحشيش ليبيا في جنوب غرب البلد من الساحل، ومن ثم انتقاله باتجاه مصر ومدن ليبيا

الساحلية للاستهلاك والمزيد من الاتجار على حد سواء.

أما بالنسبة للهيروين الذي يتم إنتاجه في آسيا والكوكايين الذي يتم إنتاجه في أمريكا الجنوبية، يدخل هذان المخدرات ليبيا بحسب ما تفيده التقارير من خلال منطقتها الجنوبية الغربية. وعلى الرغم من ذلك، قبل أن تتمكن المخدرات من الوصول إلى أي من بلدان البحر الأبيض المتوسط، فيجب في عدد من الحالات أن تعبر أولاً بلدان الساحل أو جنوب

¹ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، "تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021"، فيينا 2022، ص 09.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الصحراء الكبرى. ولهذه الغاية، تستخدم ثلاثة مراكز عبر غرب إفريقيا والساحل كنقطة الدخول الأولى للمخدرات إلى إفريقيا، ولاسيما للكوكايين من أمريكا الجنوبية، وهي:

1. المركز الشمالي، ويُستخدم لشحنات المخدرات البحرية إلى غامبيا، السنغال، غينيا وغينيا بيساو؛
 2. المركز الشرقي، ويُستخدم للشحن الجوي للمخدرات في مهابط معزولة منتشرة عبر مالي وموريتانيا؛
 3. المركز الجنوبي، ويُستخدم لشحنات المخدرات البحرية إلى غانا، بنين، توغو ونيجيريا.
- من هذه المراكز، يتم فيما بعد نقل المخدرات إلى ليبيا، عبر طرقات برية، ويتم من هناك إما توزيعها ضمن أسواق داخلية ناشئة للاستهلاك في المدن الساحلية، أو نقلها عبر شحنات بحرية باتجاه مصر وأوروبا.¹
- حيث أن ظهور ليبيا كمركز عبور محتمل يوفر لمهرب الكوكايين أيضاً بديلاً لطرق التهريب البحرية والجوية؛ على الرغم من أن منطقة الساحل وغرب إفريقيا تظل المركزين الرئيسيين لتهريب المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية، يبدو أن مهربي المخدرات يحاولون تنويع الطرق وتجنب الاعتراض، ويشير الضعف النسبي لقوات الأمن الليبية إلى أنه مع تحرك طرق التهريب تدريجياً نحو منطقة المغرب العربي، فإن ليبيا لديها القدرة على أن تصبح مركزاً مركزياً للاتجار.
- في الواقع، يتزايد تهريب الكوكايين والهيروين عبر ليبيا. مع سيطرة جماعات الاتجار بالسلاح على التجارة؛ كما ظهرت سوق محلية ناشئة للكوكايين والهيروين في طرابلس، ويتم بعد ذلك نقل الكثير من الهيروين والكوكايين والحشيش الذي يدخل ليبيا إلى مصر، ويشارك المتاجرون في ليبيا أيضاً في نقل المخدرات مباشرة من موانئ ليبيا الغربية إلى أوروبا، ويُعتقد أن ميناء زوارة الغربي، الواقع بالقرب من الحدود التونسية، ومدينتي صبراتة والزاوية المحيطيتين به، هما مراكز لتهريب المهاجرين وتهريب المخدرات إلى أوروبا.²

ثانياً: مصر مركز لتقاطع طرق التهريب الإقليمية

تؤدي مصر دوراً مماثلاً لدور ليبيا في طرقات التهريب الإقليمية، وبسبب موقعها عند تقاطع طرق بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأيضاً بسبب وجود قناة السويس، تعتبر مصر مركزاً مهماً لتهريب المخدرات الموجهة إلى أوروبا، وتشمل هذه المخدرات الهيروين الآتي من أفغانستان والمثلث الذهبي عبر الشحنات البحرية، والحشيش الباكستاني والأفغاني عبر الشحنات البحرية، وكوكايين جنوب أمريكا الذي يتم تهريبه من غرب إفريقيا عبر ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مصر أيضاً منتجاً غير مشروع صغير للمخدرات، مع العلم أنه تتم زراعة الأفيون والقنب على حد سواء في البلد (حسب ما ذكره المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان في عام 2015).³

بشكل عام، فإن تهريب المخدرات من مصر إلى أوروبا هو نشاط نسبيّاً، وكانت الجهود المصرية لمكافحة تهريب المخدرات غير متسقة ومعرضة بشدة للتقلبات السياسية، وقد أعرب مجلس الاتحاد الأوروبي في ماي 2014 عن قلقه من أن مكافحة الاتجار بالبشر لا تشكل أولوية بالنسبة للحكومة المصرية بسبب الوضع السياسي الهش في البلاد، في حين يتم تهريب القنب من المغرب عبر الحدود الليبية التي يسهل اختراقها إلى مصر، في حين يقوم تجار الهيروين من أفغانستان والمثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا بتهريب بضائعهم إلى مصر عبر قناة السويس قبل شحن المخدرات إلى أوروبا. كما يتم تهريب الكوكايين من غرب إفريقيا إلى مصر عبر جنوب ليبيا، وتشير بعض التقارير إلى أن مصر أصبحت سوقاً جديدة للحشيش المنتج في باكستان وأفغانستان.

تمتلك مصر أيضاً صناعة صغيرة لإنتاج المخدرات غير المشروعة، ويزرع الأفيون والحشيش في شبه جزيرة سيناء، مع زيادة إنتاج الأفيون مع تحول سكان سيناء إلى زراعة المخدرات لتعويض النقص في عائدات السياحة، ونادراً ما تتم معالجة الأفيون المزروع في سيناء وتحويله إلى مادة الهيروين، حيث تخضع المواد الأولية اللازمة لإنتاج الهيروين لرقابة صارمة في

¹ جاكوبو بيلازتو «Jacopo Bellasto» وجياكومو بارسى باولي «Giacomo Persi Paoli»، تر: مركز راند الأوروبي، "عكس التيار الصاعد لمحّة حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"، Europe Rand، 2017، ص ص 17-18.

² Daveed Gartenstein- Ross and al., Op.cit, pp. 46-47.

³ جاكوبو بيلازتو «Jacopo Bellasto» وجياكومو بارسى باولي «Giacomo Persi Paoli»، مرجع سابق الذكر.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

مصر، ويتم استهلاك الأفيون المصري محلياً، بدلاً من نقله إلى الأسواق الأوروبية، ونما سوق المخدرات غير المشروعة المحلي، وحذر المحللون من ارتفاع مستويات إدمان المخدرات، خاصة بين الشباب المصري، كما هو الحال في تونس وليبيا، زاد أيضاً في مصر الإدمان على العقاقير الطبية، مثل مسكن الألم الأفيوني ترامادول؛ في عام 2013 قام عملاء مكافحة المخدرات المصريون بمصادرة كميات كبيرة من الأدوية الموصوفة، بما في ذلك ضبط 27 مليون قرص ترامادول في ميناء الإسكندرية في مارس 2013.¹

ثالثاً: المغرب وتجارة الحشيش

يعد المغرب أكبر منتج إقليمي للقنب، على الرغم من السياسة الجديدة لمكافحة المخدرات التي اعتمدها هذا البلد منذ عام 2005 فقد زادت في الواقع المساحات المزروعة من 134 ألف هكتار في عام 2003 إلى 50 ألف هكتار في عام 2008، كما انخفض إنتاج راتنج القنب بحوالي 60% منذ دخول سياسة الاستئصال هذه حيز التنفيذ؛ لكن التأثير غير المقصود لهذا القمع يشجع المتاجرين على اللجوء إلى الكوكايين وإعادة توجيه قطاعات القنب التقليدية. كما يعدّ المغرب أحد البلدان المفضلة لدى العصابات الكولومبية، بسبب موقعه الجغرافي على ساحل المحيط الأطلسي، وسهولة اختراق حدوده، والفساد في الدوائر الأمنية والمسارات المحددة بالفعل لطرق القنب. ويعمل النيجيريون، المعروفون بنشاطهم في منطقة الهلال الذهبي (باكستان والهند وأفغانستان)، في تعاون وثيق مع عصابات أمريكا الجنوبية؛ كما يشهد تهريب الكوكايين في المغرب ارتفاعاً مستمراً منذ تسعينيات القرن الماضي، في أعقاب سياسة القضاء على زراعة القنب الهندي. ويبدو أن هذا البلد يمثل منطقة عبور حقيقية يستخدمها بشكل متزايد "البغال"، أو المهربون الذين يدفع لهم المال مقابل نقل المخدرات في بطونهم.²

أبلغ المغرب عن ضبطيات بلغت أكثر من 450 طناً خلال عام 2020، غير أنّه أذن بزراعة القنب للأغراض الطبية والصناعية وسينشئ بموجب مشروع القانون 13-21 الذي عرض مبدئياً على البرلمان في مارس 2021 جهازاً وطنياً لشؤون القنب وإطاراً تنظيمياً يسمح بزراعة القنب لأغراض التصدير والاستعمال الطبي في المغرب، عملاً باللوائح التنظيمية للبلد بشأن الأدوية؛ كما يجري تهريب الهيروين عبر البحر الأحمر، وقد أبلغت كل من مصر والسودان عن ضبط أكثر من طن واحد من الهيروين خلال عمليات تهريب في عام 2020، وأبلغ عن ضبط كميات أقل من المخدر في مناطق أخرى بين وزامبيا ومدغشقر والمغرب وموزمبيق تراوحت بين بضع غرامات وعدة مئات من الكيلوغرامات.³

رابعاً: الجزائر كمناطق عبور للمخدرات وانعكاسها على الاستهلاك المحلي

أوقعت الجغرافيا الجزائر في مركز ممرات عبور المخدرات وترويجها بأنواعها في العالم، فانعكس استهلاكها لها في الجزائر نفسها؛ حيث تبين الإحصاءات المستقاة من تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بين عامي 2006 و2011 الوتيرة المتذبذبة وإن غلب التصاعد على جل بياناتها -لرؤج المخدرات في الجزائر انطلاقاً من "مؤشر الكميات المحجوزة" من المؤسسات المكلفة بمكافحة المخدرات الدرك الوطني والأمن الوطني والجمارك، وبلغ انتشار الأنواع الأخرى من المخدرات مستويات قياسية، ولاسيما الموصوفة منها بالصلبة كتلك المسجلة بالنسبة إلى الأفيون الذي وصلت نسبة تطور المحجوزات منه في عام 2008 إلى +31.794.48 في المائة، وبالنسبة إلى الهيروين الذي وصلت نسبة تطور المحجوزات منه في عام 2011 إلى +1.206.80 في المائة، وبالنسبة إلى الكوكايين الذي وصلت نسبة تطور المحجوزات منه في عام 2011 إلى +825.60 في المائة.⁴

¹ Daveed Gartenstein- Ross and al., Op.cit, p. 49.

² Laurence Aïda Ammour, «Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahel et en Afrique de l'ouest», Cahier du CEREM, N°(13), Paris, décembre 2009, p. 64-66.

³ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، مرجع سابق الذكر، ص ص 63. 65.

⁴ منصور لخضاري، السياسة الأمنية: المحددات - الميادين - التحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

عليه، تعتبر الجزائر منطقة عبور بين الشرق والغرب للمخدرات القوية القادمة من الجنوب (أساسا مالي والنيجر)، وتشكل المنطقة الشاسعة الممتدة من تمنراست إلى عين قزام موقعا رئيسيا للمتاجرين ومنطقة النعامة هي النقطة المحورية، وكثيراً ما يتداخل الاتجار بالمخدرات مع صناعات الأسلحة والماس، وكلاهما يساهم في تمويل الحروب المحلية وإثراء أمراء الحرب والمحاربين القدامى العاطلين.¹

كما، تشكل المخدرات الخفيفة آفة تلحق أضرارا معينة بصحة الشباب الجزائري نظرا لاستفحال استهلاكها وإدمانها واقتصاد البلاد والنظام العام، وهي ظاهرة اجتماعية حقيقية تظل مصدر قلق كبير للدول، أين صرح وزير العدل الجزائري خلال الندوة الدولية حول "تأثير آفة المخدرات على المجتمع المحلي" على المستويين الإقليمي والدولي والآليات، ففي سنة 2012، ضبطت قوات الأمن الجزائرية 157 طنا من الحشيش، أي 12.37% من إجمالي المضبوطات في جميع أنحاء العالم، و173 طنا من الحشيش وأكثر من مليون من المؤثرات العقلية خلال الأحد عشر شهر من سنة 2014، ورغم أن الجزائر ليست بعد دولة تستهلك المخدرات القوية، إلا أنها تظل نقطة عبور للكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية ثم عبر خليج غينيا ليتم نقله إلى الأسواق الأوروبية.²

قد أعربت الجزائر عن مخاوف متزايدة بشأن العلاقة بين تجار المخدرات والجهاديين العاملين في جنوب الجزائر، وفي علامة واضحة على مخاوف الجزائر بشأن تهريب المخدرات، أشار مسؤول أمني جزائري في عام 2013 إلى أن تهريب المخدرات كان يمثل أولوية أمنية أعلى من الإرهاب بالنسبة لقوات الأمن الجزائرية، خاصة أن الجزائر والمغرب تعدان بمثابة نقاط عبور رئيسية في تجارة القنب الأوروبية، وعادة ما يتم تهريب القنب المنتج في المغرب والمتجه إلى الأسواق الأوروبية عبر الجيبين الإسبانيين في سبتة ومليلية أو موانئ إسبانية أخرى قبل نقله إلى هولندا وبلجيكا، حيث السوق المحلية للقنب قوية؛ كما أن الجزائر أيضا بمثابة نقطة انطلاق للمتاجرين الذين يجلبون الحشيش إلى أوروبا، حيث يقوم المهربون الجزائريون بشحن الحشيش عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال القوارب السريعة إلى الشواطئ الفرنسية والإسبانية. وتعد الجزائر أيضا بلد عبور لراتنج القنب الذي يتم شحنه من المغرب إلى بلدان أخرى في شمال إفريقيا، بما في ذلك تونس وليبيا ومصر.³

شدد المدير العام للأمن الوطني (علي بداوي) بوهان بمناسبة الذكرى الـ 62 لتأسيس الشرطة الجزائرية:⁴

"... على ضرورة بذل جهد أكبر والتعاون مع مختلف الجهات ذات الصلة وخاصة قطاع العدالة لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات وعلى رأسها المهلوسات باعتبارها جرائم تقف وراءها شبكات تسعى إلى زعزعة الاستقرار الوطني".

ذلك راجع لتمكن مصلحة الشرطة بوهان خلال النصف الأول من سنة 2024 من حجز 22 مركبة و9 قوارب بحرية بمحركاتها و6 شاحنات وتجهيزات أخرى، تستخدم في عمليات الهجرة غير النظامية.⁵

خامسا: موريتانيا كسوق جديد للكوكايين وتونس كمعبر بشكل محدود

تحولت موريتانيا تدريجيا إلى سوق جملة للكوكايين الذي يرسل إلى السنغال والمغرب باتجاه أوروبا عن طريق حاويات الأسماك المتجهة من نواذيبو إلى أوروبا هي المخابئ المختارة لهذا النوع من النقل.

¹ Laurence Aïda Ammour, «Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahel et en Afrique de l'ouest», Op.cit, p. 66-67.

² Belkacem Iratni, «Les défis sécuritaires dans l'espace Sahélo-Saharien: la perspective de l'Algérie», Friedrich-Ebert-Stiftung, Paix et Sécurité Centre de Compétence Afrique Subsaharienne, Dakar, 2017, p.08.

³ Daveed Gartenstein- Ross and al., Op.cit, pp. 50-51.

⁴ الإذاعة الجزائرية، "ضرورة بذل المزيد من الجهد لمحاربة الهجرة غير الشرعية والمخدرات"، 20 جويلية 2024، في:

<<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/48981?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAR1S5sdSOZDF6-RQ-k>>

⁵ نفس المرجع.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

وفقا لرئيس المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات: فإن "إفريقيا تلعب بشكل أساسي دور" المحور... طرق الحشيش تعبر من موريتانيا إلى المغرب العربي، وتظهر طرق جديدة نحو ليبيا ومصر، وبمجرد الوصول إلى هناك يتم نقل الشحنات الكبيرة إلى البحر في حاويات مبردة، ويتم تحميل الشحنات الصغيرة على سيارات رباعيات الدفع".¹

إن تهريب المخدرات وتدفقاتها من تونس إلى أوروبا محدودة في الفترة التي تلت الحراك العربي على الرغم من أن مسؤولي الأمن التونسيين يشكون من افتقارهم إلى القدرات والموارد اللازمة للسيطرة على شبكات التهريب في تونس، إلا أن تونس لم تصبح بعد مركزاً مركزياً للاتجار بالشبكات الإجرامية العاملة بين شمال إفريقيا وأوروبا.²

هذا لا يمنع أن تمثل المخدرات والتبغ البضائع المهربة الأكثر شيوعاً في تونس، حيث سجل استهلاك الماريخوانا والاتجار به ارتفاعاً ملحوظاً خلال العشر سنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك، صادرت السلطات التونسية 61 مليون قرصاً مخدراً في عام 2012 في سنة 2019 تمكنت الإدارة العامة للمخدرات من حجز 50 ألف علب من السجائر المهربة".

صنفت تونس كأكبر ثاني مستهلك للسجائر غير المشروعة في العالم بعد ليبيا، إذ أن كل سيجارة من أصل أربعة سجائر مستهلكة في البلاد مصدرها السوق السوداء، وتمثل عائدات هذه الأنشطة عبئاً هائلاً على الاقتصاد التونسي حيث تكبدت خسائر بقيمة 565 مليون دولار³، فقد زاد أيضاً الاتجار بالمخدرات بالقنب، وتعد تونس في المقام الأول كنقطة عبور للمتاجرين الذين يقومون بتسليم الحشيش إلى الأسواق في ليبيا ومصر وأوروبا، على الرغم من نمو سوق القنب المحلي في تونس أيضاً في السنوات الأخيرة، من هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين تجار المخدرات وجماعات التهريب، وأيضاً ارتباطها بالتنظيمات الإرهابية، فهي عبارة عن حلقات متصلة فيما بينها.

حسبما جاء به الأستاذ محمد صالح العجيلي⁴ لو استخدمت الإنسانية 20% من الأموال المتداولة بتجارة المخدرات الدولية لاختفت الأمية من العالم أما 40% من تلك الأموال فهي كفيلة بمكافحة الجوع نتيجة (التصحّر) في كل أرجاء العالم و 60% من تلك الأموال تقضي على الفقر في 27 دولة هي الأكثر فقراً من بين دول العالم لكن (كارتيلات) تصنيع المخدرات لم تكن أبداً لتتنظر إلى الحقائق الإنسانية، بل كانت تحرص على جني المزيد من الأرباح والأموال الملوثة بدماء ضحاياها في كل مكان. والمخدرات الصناعية جاءت وبكل أسف لتمثل تحالف العلم مع العقول الشيطانية، بدلا من تسخير قدرات العلماء لإنتاج أدوية أو أغذية تفيد البشرية، جاءت تلك المخدرات لتضيف بعداً أكثر مأساوية ولتوقع بالمزيد من الضحايا بصورة قاسية للغاية.

إذ، من خلال استقراء تقارير منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة (UNODC) تمّ الربط بين الاتجار بالمخدرات وزيادة العنف وتهريب الأسلحة الصغيرة والفساد، وكذلك إدماج الإرهاب مع الاتجار بالمخدرات، في نوع جديدة من تهريب المخدرات على يد الإرهابيين، أو التهريب الإرهابي narco-terrorism وهذا ما سندرسه في المطلب القادم.

المطلب الثالث: التهريب وتجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

سنركز على تحليل مشكلة الإتجار بالأسلحة وتهريبها عبر تسليط الضوء على تبعاتها الداخلية والخارجية، فهذه التجارة وجدت من ضعف الرقابة عاملاً مهماً لتفشي خطوطها نظراً للمساحات الشاسعة التي تزخر بها، وخاصة مع استعمال مواقع التواصل الاجتماعي التي سهلت إمكانية اتصال الأشخاص ببعضهم البعض وتيسير أمور البيع والشراء ووصولها إلى دول أخرى، وإلى أيدي الجماعات الإرهابية، ما يعكس التداعيات السلبية لهذه التجارة غير القانونية على الأمن الداخلي لدول شمال إفريقيا والأمن الإقليمي.

الفرع الأول: التهريب والجرائم العابرة للحدود الوطنية

¹Laurence Aïda Ammour, «Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahel et en Afrique de l'ouest», Op.cit, p 66.

²Daveed Gartenstein- Ross and al., "Op.cit, pp. 46-47.

³معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، مرجع سابق الذكر، ص 10.

⁴محمد صالح العجيلي، مرجع سابق الذكر، ص 188.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تحتل دول منطقة شمال إفريقيا المراتب الأولى في قائمة البلدان ذي التدفقات المالية غير المشروعة العالية، وهذا ما تفيد به تقارير منظمة النزاهة المالية العالمية بأن منطقة شمال إفريقيا باعتبارها أهم معبر في القارة الإفريقية للتدفقات غير المشروعة المتصلة بالتجارة والتي كبدت المنطقة خسائر تجاوزت الـ 20 مليار دولار منذ سنة 2015، بينما بلغت مجموع الخسائر التي تكبدتها الجزائر ومصر والمغرب وليبيا وتونس 300 مليار دولار نتيجة تهريب رأس المال غير المحسوب بين عامي 1970 و2015.¹

أولاً: أنشطة التهريب التجارية

يبرز في هذا الخصوص، تهريب السلع المدعومة من الدولة، فالبنزين على وجه التحديد يشكل قطاعاً للتهريب من ليبيا إلى تونس، حتى أن دراسة للبنك الدولي تشير إلى أن ربع ما يستهلكه التونسيون من البنزين، يأتي عبر التجارة الحدودية غير الشرعية مع ليبيا؛ حيث يباع لتر البنزين في ليبيا بأقل من دينار بينما يصل سعره بعد التهريب إلى تونس إلى 3 دنانير وثمة طائفة كبيرة من السلع التجارية تدخل ضمن أنشطة التهريب، سواء بين مصر وليبيا أو ليبيا وتونس، مثل الأغذية المعلبة، والملابس والأحذية والبلاستيك، والإطارات، وتشير دراسة ميدانية للبنك الدولي حول اقتصاديات التهريب على جانبي الحدود الليبية التونسية نشرت في مطلع 2014 إلى أن إجمالي التعاملات غير الرسمية العابرة للحدود تصل إلى 600 مليون دينار تونسي سنوياً، أما أرباح التهريب فتزيد على 120 مليون دينار تونسي سنوياً؛ (واحد دولار = 1,58 دينار تونسي آنذاك)..

لم تعد تسيطر على أنماط التهريب تلك عصابات منظمة تملك علاقات وثيقة مع موظفي الجمارك وسكان الحدود فحسب، بل تداخل فيها فاعلون جدد مع التغييرات الحاصلة في الوضع الليبي بعد الثورة إذ انضمت إلى تلك التحالفات جماعات مسلحة، وقبائل مناطقية، مما صعب على أجهزة الأمن مهمة تفكيك تلك التحالفات، لا سيما أننا أمام حدود طويلة جغرافياً؛ حيث تصل بين مصر وليبيا إلى 1049 كم، وبين ليبيا وتونس إلى 500 كم، بما يفرض تكلفة أمنية ومالية مرتفعة سواء من حيث حجم القوات اللازمة لتأمينها، أو مستلزمات مراقبتها تكنولوجياً، ما عمق من الأزمة، أن أنشطة التهريب لا تقتصر على حدود ليبيا مع مصر وتونس؛ بل إن الحدود الليبية إجمالاً التي تبلغ 4300 كم، غير مسيطرة عليها من قبل الدولة بعد الثورة، خاصة أن الميليشيات المسلحة الرئيسية المتنافسة في ليبيا بعد الثورة سعت للسيطرة على المراكز الحيوية في طرابلس وبنغازي، وتركت مهمة تأمين الحدود لكثائب ذات طبيعة قبلية، وبالتالي، لا يتعدى ولاء هذه الكثائب قبائلها، وهي لا تثق أصلاً في سلطات الدولة، مثل قبائل التبو في جنوب ليبيا، وهو ما أسهم في تغيير طبيعة تحالفات التهريب²، حيث استفاد اللاعنون من الظروف الأمنية المتدهورة في ليبيا لبدء عمليات في البلاد، كما أدى نهب مخزونات أسلحة القذافي خلال انتفاضة 2011 إلى زيادة تجارة الأسلحة في السوق السوداء، كما تزايدت تجارة الآثار غير المشروعة في مصر منذ سقوط مبارك، حيث قام المهربون بتهريب الآثار المصرية في الأسواق الأوروبية.

لقد أدى انهيار قطاع الأمن في ليبيا وحدودها التي يسهل اختراقها إلى خلق ظروف خصبة للشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، حيث أن موقع ليبيا على مفترق الطرق بين أوروبا وشمال إفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا جعلها مكاناً مفضلاً للمتاجرين الذين يتطلعون إلى الوصول إلى الأسواق الأوروبية، ويقدم تقرير معهد الولايات المتحدة للسلام لعام 2014 الذي أعده مارك شو وفيونا مانجان، بعنوان "الاتجار غير المشروع والانتقال في ليبيا: الأرباح والخسائر"، نظرة شاملة للنشاط الإجرامي في ليبيا ما بعد القذافي؛ فقد تزايد حجم طرق التهريب التي أنشئت لأول مرة في عهد نظام القذافي، والذي تبني وجهة نظر متساهلة بشأن التجارة غير المشروعة وكثيراً ما صنف التهريب كشكل بديل من أشكال المحسوبية، بسبب غياب حكومة مركزية، وقد برز جنوب ليبيا على وجه الخصوص كملاذ آمن لمجموعة متنوعة من المهربين والمتاجرين الذين ينقلون الأسلحة والمخدرات والمهاجرين.³

¹ معهد الأمم المتحدة للإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، مرجع سابق الذكر، ص 12.

² خالد حنفي علي، "التنمية والعسكرة: مشاكل تأمين الحدود في دول شمال إفريقيا". حالة الإقليم، مارس/أفريل 2014، ص 10.

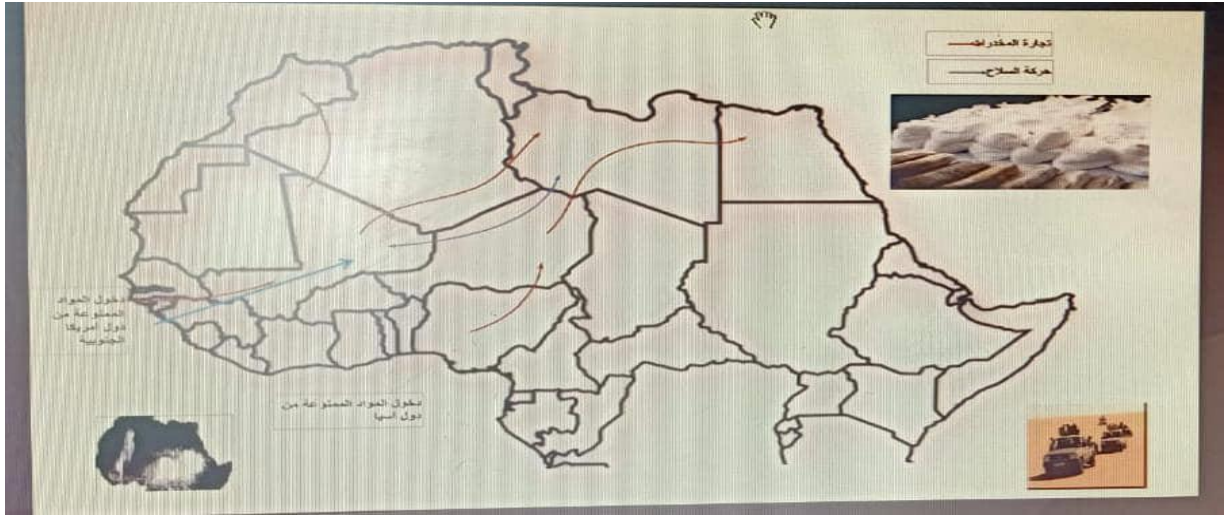
³ Daveed Gartenstein- Ross and al., Op.cit, p. 47.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

كما أصبحت البلدات والمدن الحدودية، مثل وجدة وبن قردان ومغنية، بيئة السمعة بسبب أنشطة التهريب والأنشطة العابرة للحدود. فمعظم السلع المهربة هي مواد ضرورية للحياة اليومية، (مثل الوقود) من الجزائر وليبيا إلى الدول المجاورة (والسلع الأخرى المدعومة من الحكومة، مثل القمح أو زيت الطهي)، قبل عام 2011، كانت السلطات تعتبر أنشطة التهريب خاضعة للسيطرة النسبية، ولقد تساهلوا مع تجارة بعض السلع عبر الحدود، مثل المواد الغذائية والسجائر، كوسيلة لتهدئة الحدود الضعيفة والمهملة.

بعد سقوط النظامين الليبي والتونسي، توسع التهريب حجما ونطاقا وأصبحت أسواق التهريب المربحة هذه أكثر تقييداً مع دخول الجماعات والمليشيات المحلية، والخريطة أدناه تبيّن طرق وخطوط التهريب في المنطقة وانتشارها على نطاق واسع.

الخريطة رقم (04): تمثل خطوط تهريب المخدرات والسلاح



المصدر: سكاي نيوز، "إفريقيا معبر المخدرات والسلاح"، 30 جوان 2021، في:

<<https://www.skynewsarabia.com/world/896595-%D8%BA%D8%B>>

ردا على انخفاض أسعار النفط منذ 2014، شددت السلطات الجزائرية رقابتها على حدود البلاد، الأمر الذي أثر سلباً على اقتصاديات المدن الحدودية التي تعتمد على التهريب. كانت هناك أيضاً حملة على التهريب في المدن الشمالية للمغرب منذ عام 2017 وأدى إدخال السلطات الإسبانية للرقابة الحدودية المتزايدة في مدينتي سبتة ومليلية إلى زيادة البطالة في هذه المنطقة بين الشباب والنساء الذين كانوا نشطين سابقاً في أنشطة التهريب. لم تنجح حكومات شمال إفريقيا بعد في إنشاء اقتصاديات مستدامة في المناطق الحدودية، وهناك إحباط متزايد بين الشباب العاطلين عن العمل. وقد لفتت الأحداث الإرهابية التي شهدتها المناطق الحدودية، خاصة بين قردان عام 2015، انتباه السلطات في هذه المناطق، مما أدى إلى تراجع حاد في أنشطة التهريب.¹

كما أشار والي ولاية تلمسان في عام 2013، أنه تم تهريب 265 مليون لتر من البنزين من الولاية سنوياً، واعتباراً من عام 2014، كانت تجارة البنزين لا تزال مزدهرة،² إذا كانت شبكات تهريب المنتجات الصالحة للأكل وحتى المخدرات الخفيفة معروفة بالفعل في العلاقات بين السكان عبر الحدود، فإنه يبدو أكثر فأكثر أن الاتجار بالأسلحة والبشر يرتبط أكثر فأكثر بالجماعات الإرهابية؛ وتهدد شبكات الاتجار بجميع أنواعها النظام العام في المناطق الحدودية الواقعة في الشرق (تونس وليبيا)، وفي الغرب (المغرب)، وعلى الحدود الصحراوية (موريتانيا ومالي والنيجر)، وتعطل الاقتصاد إلى حد أن المواد الغذائية الأساسية الخارجة من الأراضي الجزائرية (الحليب والدقيق والسميد والزيت والوقود) مدعومة من الدولة. على سبيل المثال،

¹ Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, Op.cit, pp. 11-12.

² Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, "Border Security Challenges In The Grand Maghreb", United States Institute Of Peace, Washington 2015, P. 11.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تمثل كميات الديزل التي ينقلها المتاجرون في المغرب وتونس عجزاً للخرينة العامة يقدر بأكثر من مليار دولار أمريكي عام 2015.¹

إنّ الفساد متوطن في شمال إفريقيا ويعتبر عامل تمكين للجريمة العابرة للحدود الوطنية، وهذا هو الحال بشكل خاص بين قوات أمن الحدود ومسؤولي الجمارك. وفي الوقت نفسه، كانت هناك أيضاً حالات تم فيها القبض على عمال المستشفيات في تونس وهم يقومون بتهريب الأدوية؛ هناك أيضاً مخاوف في بقية شمال إفريقيا، تتعلق بالاتجار غير المشروع بأنواع المحمية والنباتات والحيوانات والحياة البرية.²

منذ سقوط مبارك، شهدت مصر نمواً كبيراً في تجارة الآثار غير المشروعة، حيث يقدر المحللون أن القيمة الإجمالية للآثار المسروقة منذ عام 2011 تتراوح بين 3 مليارات دولار إلى 6 مليارات دولار سنغافوري. وتعتبر إسرائيل وسويسرا الوجهة الرئيسية للآثار المهربة من مصر. وفي أوائل عام 2015، قامت الشرطة الإسبانية، بالتعاون مع الإنتربول، بتعطيل شبكة أثرية كبيرة قامت بتهريب قطع أثرية مصرية بقيمة مئات الآلاف من الدولارات من الإسكندرية إلى أوروبا لبيعها في السوق السوداء. وأعربت السلطات الأمنية عن قلقها من أن عائدات مبيعات الآثار هذه ربما ذهبت إلى الجهاديين.³

كذلك خلق التراجع السياسي لجهة البوليزاريو وكذلك القرب بين الصحراء الغربية وموريتانيا فجوة يستغلها عناصر التنظيمات الإرهابية في المنطقة لإثراء أنفسهم من خلال ممارسة تهريب الأسلحة وعبور المهاجرين غير الشرعيين نحو ساحل المحيط الأطلسي، الصحراء الغربية ثم باتجاه المغرب، أو حتى تهريب السجائر، حيث يؤكد خبير سياسي مقيم في نواكشوط، أن الصحراويين، الذين لديهم معرفة جيدة بالمنطقة المتاخمة لموريتانيا والصحراء الغربية، قادرون على تمرير أي شخص عبر النقطة المسماة "PK55"، حقل الألغام الشهير الذي من المفترض أن يفصل بين هاتين المنطقتين.⁴

ثانياً: تهريب النفط والاتجار غير المشروع بالأدوية والسجائر

ذكرت في عام 2019 الجمارك التونسية أنّ قيمة البضائع المهربة التي تم ضبطها بلغت 244 مليون دينار، من هذه البضائع المهربة، يتسبب تهريب النفط بخسارة كبيرة في الإيرادات للدولة ولأصحاب الأعمال المحليين في آن واحد، تشير تقديرات سنة 2017 إلى أن حوالي 30% من مبيعات النفط في تونس مصدرها سوق النفط غير الشرعي (أي السوق السوداء) بمشاركة أكثر من 20 ألف شخص في عمليات التهريب. علاوة على ذلك، تم إغلاق ما يُقارب الأربعين محطة وقود نتيجة لهذا النشاط غير القانوني في عام 2016.

تتضح الروابط بين المنظمات الإرهابية والإجرامية بشكل متزايد، أين شارك الإرهابيون الذين ارتكبوا هجمات باريس وبروكسل في عامي 2015 و2016 سابقاً في أنشطة إجرامية مختلفة. كما أن التقاطعات بين الإرهاب والجماعات الإجرامية واضحة أيضاً في تونس، فقد حدثت طفرة في البضائع المزيفة بالتزامن مع زيادة في الأنشطة المتعلقة بالإرهاب، حيث كشفت دراسة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية أن المجرمين والجهاديين زادوا التعاون مع بعضهم البعض وخلقوا نوعاً من العصابات لزيادة سيطرتهم على مناطق استراتيجية مقابل الحدود التونسية والعمل بشكل أكثر فعالية خاصة فيما يتعلق بالبضائع.⁵ كانت هناك علاقة متنامية بين الجماعات الجهادية والشبكات الإجرامية في تونس، وتفيد التقارير أن الجماعات الجهادية المتمركزة في الجبال الغربية في تونس تسيطر على الطرق الحدودية غير الرسمية الرئيسية مع الجزائر والتي تعتبر بالغة الأهمية للمهربين، ويدفع المهربون للجهاديين، الذين ينتهي بعضهم إلى نفس قبيلة المهربين، للسماح لهم بالوصول إلى طرق التهريب وتوفير الحماية لهم أثناء عبورهم الحدود، حتى أن السكان المحليين أفادوا بأن الجهاديين المتمركزين في الجبال

¹ Belkacem Iratni, «Les défis sécuritaires dans l'espace Sahélo-Saharien: la perspective de l'Algérie», Op.cit, P. 07.

² Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, Op.cit,p. 12.

³ Daveed Gartenstein- Ross and al., «Op.cit, pp. 49- 50.

⁴ Laurence Aïda Ammour, «Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahel et en Afrique de l'ouest», Op.cit, p. 67.

⁵ معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، مرجع سابق الذكر، ص 11.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الغربية يشنون أحياناً هجمات لإلهاء قوات الأمن عن عمليات التهريب، ونفس الشيء بالنسبة لليبيا عرفت سيطرة الميليشيات والتنظيمات الإرهابية على سوق النفط وعمليات تهريبه، وتتم التجارة البحرية غير الرسمية في البضائع عبر موانئ المحيط الأطلسي، ونواكشوط تعتبر ميناء حراً في جميع أنحاء المنطقة نظراً لقلة الضرائب المحصلة هناك، وهي واحدة منها. ومن هناك، يتم بيع المنتجات إلى المغرب أو يتم مبادلتها مع الصحراويين بالإبل والماعز والسجائر أو السلع الزراعية. تصل السجائر المهربة إلى نواكشوط، ويتم تهريبها إلى المغرب عبر نواذيبو، ويُعاد بيعها في سوق غرب الصحراء الكبرى في الداخلة والعيون وطانطان، وفي السنغال، وفي الجزائر.

استغلت شبكات راغبة في تجاوز رأس جدير طرق التهريب التي كانت تستخدمها الكونترا،* وكانت السلع المنقولة عبر الحدود بهذه الطريقة تشمل التبغ والذهب والعملات الأجنبية وكميات كبيرة من المنتجات الاستهلاكية والبنزين المدعوم من ليبيا إلى تونس، فضلاً عن الكحول والمنتجات الصيدلانية من تونس إلى ليبيا؛ وكانت الكونترا مربحة ولكنها أكثر خطورة، فمن أجل تجنب الوقوع في مشاكل مع حرس الحدود، كان على المهربين إقامة علاقات قوية مع كبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية، وكان هذا يستغرق وقتاً طويلاً ومكلفاً، نظراً للرشاوى التي ينطوي عليها، وكان التجار ذوو الإمكانيات المحدودة يميلون إلى اختيار "الخط".¹

لقد مكن كل من الخط والكونترا تونس من الحفاظ على نموذج التنمية الذي تتبناه والذي يركز على الساحل، وقد تسامحت كلتا القناتين مع التحايل على السلطة، الأمر الذي خدم في تهدئة السكان المحليين المحرومين بشكل واضح. وبعبارة أخرى، بدلاً من إطلاق برامج التنمية في المناطق الحدودية الشرقية، اختار نظام بن علي السماح بالتهريب والتجارة غير الرسمية عبر الحدود في مقابل الهدوء، ومن منظور اجتماعي واقتصادي، تحول التهريب إلى نعمة لمجموعة مختارة من الشباب العاطلين عن العمل أو الذين يعملون بدوام جزئي سواء من المتسربين من المدارس الثانوية، أو خريجي الجامعات، أو موظفي القطاع العام الذين استفادوا بدورهم من المناطق الحدودية.

كما تلعب الصحراء الغربية دور مركز التوزيع الإقليمي لكل شمال إفريقيا، حيث يتم توفير وسائل النقل من قبل سائقين محليين، خبراء في الصحراء، مقابل أجر يتراوح بين 450 دولاراً و680 دولاراً لكل رحلة، وفي الواقع، تعد موريتانيا أحد المحاور الثلاثة لدخول السجائر المحظورة، مع موانئ لومي وكوتونو وغينيا، بالنسبة لعام 2007، يقدر الاستهلاك السنوي للسجائر المهربة بنحو 21 مليار دولار في شمال إفريقيا، فتوضح هذه الأمثلة وجود اقتصاد مقايضة واسع النطاق وقديم تنطبق مبادئه على أنواع أخرى من تبادل المنتجات المشروعة المبيعة بطريقة غير مشروعة. وهي تكشف أيضاً عن تعدد التوليفات الممكنة وسهولة كبيرة ليس فقط من الناحية الجغرافية ولكن أيضاً في طبيعة السلع المستخدمة في الاتجار وخطط المنتجات المشروعة وغير المشروعة.²

ظهرت سوق محلية للأدوية الصيدلانية في تونس، مما يعكس تطورات مماثلة في ليبيا. يُعتقد أن تدفقات تهريب المخدرات من تونس إلى أوروبا ضئيلة، على الرغم من أن المسؤولين التونسيين زعموا في جانفي 2015 أنهم تمكنوا من تعطيل شبكة تهريب دولية، حيث اعتقلت السلطات ثلاثة مهربين أوروبيين وصادرت خمسة أطنان من الحشيش، وهي أكبر عملية ضبط مخدرات في تاريخ تونس؛ كما كشف الربيع العربي عن حجم غسيل الأموال في هذه المنطقة، وقد شعرت عدة دول

* طريق تجاري شبه قانوني يُشار إليه باسم "الخط"، والذي استخدم معبراً حدودياً رسمياً للمعاملات التي أجريت بشكل غير رسمي، وطرق التهريب المعروفة في المنطقة باسم "الكونترا"، في إشارة إلى تجارة المخدرات.

¹ Hamza Meddeb, "The Volatile Tunisia-Libya Border: Between Tunisia's Security Policy and Libya's Militia Factions", CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER, December 2020, p.04.

² Laurence Aïda Ammour, «Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahel et en Afrique de l'ouest», Op.cit, p. 61.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

أوروبية، وأبرزها سويسرا، بآثار هذا الحدث؛ وفي عام 2011 سجل المكتب السويسري للإبلاغ عن غسيل الأموال 135 حالة اشتباه في غسيل أموال مصدرها مصر وتونس وليبيا وسوريا، وتمثل مبلغًا يقارب 600 مليون فرنك سويسري.¹

ثالثًا: مؤشرات الجرائم غير المشروعة في دول منطقة شمال إفريقيا

حسب تقرير المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية*، "مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023"، الصادر بجنيف عام 2023، أنه عند تقييم هذا النوع من الاقتصاد غير المشروع تبين أن له تأثيرًا شديدًا في جميع بلدان المنطقة الفرعية بدرجات تتراوح بين (8.0) و(9.50)، باستثناء المغرب الذي بلغت درجته (7.50)، أي في الوسط بين "التأثير الكبير" و"التأثير الشديد" وموريتانيا (6.0) مع ذلك، رفعت ليبيا المتوسط الإقليمي مع درجة (9.50) ويعزى ذلك إلى مستويات عالية جدا من الاحتيايل في القطاع العام؛ كما ظلت مناطق شمال إفريقيا وشرق إفريقيا ووسط إفريقيا في المرتبة الأولى ضمن أدنى ثلاث مناطق في العالم من حيث درجات القدرة على الصمود التي بلغت (3.67 و 3.46 و 3.23 على التوالي). ويأخذ تقييم المؤشر في الاعتبار وجود تدابير الصمود وفعاليتها، فضلا عن احترام حقوق الإنسان الأساسية في تنفيذها، ما يعني أن هذه المعدلات الإقليمية المنخفضة تشير إلى ضعف الأداء في جميع هذه المجالات.²

الجدول رقم (01): يمثل اتجاهات الإجرام في كل بلد بين الارتفاع والانخفاض من 2021 إلى 2023 بين 54 دولة إفريقية و193 دولة في

العالم

الدولة	معدل ارتفاع وانخفاض الإجرام / نقطة	المرتبة	المرتبة عالميا
ليبيا	بارتفاع +0.38	05	18
مصر	بانخفاض -0.11	29	92
الجزائر	ارتفاع +0.37	31	104
المغرب	بارتفاع +0.01	34	112
تونس	ارتفاع +0.66	41	128
موريتانيا	ارتفاع +0.01	44	135

المصدر: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مرجع سابق الذكر، ص 93. 210.

عليه، من خلال استقراء معطيات الجدول نلاحظ أنّ مستوى الإجرام بكل أشكاله مرتفع في ليبيا مما جعلها تحتل المراتب الأولى، نتيجة هشاشة الدولة، لكن ما لاحظناه أنّ الكيان الصهيوني يحتل المرتبة 109 عالميا بالنسبة لدرجات الإجرام، رغم أنه يرتكب كل أعمال الإرهاب، الإبادة، التجويع، التطويق والحصار لمدنيين عزّل وأطفال ونساء وشيوخ، واستعمال الأسلحة المحرّمة دوليا مخترقا المعاهدات والقانون الدولي الإنساني، رغم أنّ صدور هذا التقرير قبل أحداث السابع من أكتوبر 2023، ولكنها ترتكب تلك الأفعال منذ عام 1948.

الفرع الثاني: تجارة الأسلحة الخفيفة بعد الانفلات الأمني لعام 2011

أثّرت تجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في إفريقيا وبعض الدول العربية بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي وحتى الدولي، سواء كانت هذه التجارة قانونية أو غير قانونية، فإنها تساهم في زيادة المخاوف الأمنية بسبب خطر

¹ N. Vanel, «En suisse le blanchiment d'argent gonflé par le printemps arabe», **Métronews** [en ligne], 14 mai 2012, Consulté le 25 mars 2013, Disponible sur: <[http://www.metronews.fr/info/en-suisse-le-blanchiment-d-argent-gonfle-par-le-printemps-arabe/ml en:0ONJCvAQzgU](http://www.metronews.fr/info/en-suisse-le-blanchiment-d-argent-gonfle-par-le-printemps-arabe/ml%20en%20ONJCvAQzgU)>

*تقرير يصدر كل سنتين، بالتالي يعد آخر تقرير حول مؤشرات الجريمة المنظمة العالمي.

² المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مرجع سابق الذكر، ص 88. 92.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تحول مسارات الصراعات القائمة في المنطقة، وبخاصة منذ أحداث الحراك العربي 2011، - لذا ركزنا في هذا المطلب على هذه الفترة فقط - إلى جانب التطور في التكنولوجيا سمح بإنشاء سوق للسلاح عبر فضاء الإنترنت بعد انهيار النظام الليبي عام 2011.

أصبحت ليبيا ساحة ساخنة لبيع الأسلحة غير القانونية، خاصة عبر الإنترنت وتطبيقات الرسائل. في تقرير نشرته مؤسسة مسح الأسلحة الصغيرة بنجيف في أبريل 2017، تم تتبع أكثر من 1346 محاولة بيع عبر الإنترنت خلال سنوات 2014-2015، أقر التقرير بتنامي هذا النوع من النشاطات رغم سرية المعلومات وشح البيانات، كذلك تم العثور على أسلحة قادمة من 26 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بلجيكا وتركيا وفقاً للتقرير،¹ رغم أن معظم الأسلحة الصغيرة تُستخدم لأغراض الدفاع عن النفس أو لأغراض رياضية، إلا أن بعض الأشخاص المشاركين في عمليات النقل لهم صلات بالجماعات الميليشية في ليبيا، ولم يقتصر استخدام السلاح على الشأن الداخلي في ليبيا، بل تمكنت شبكات التهريب من تحقيق أرباح طائلة من وراء تهريب الأسلحة إلى دول المنطقة، أين ظهرت العديد من المراكز الداخلية لتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة.

عرضت صحيفة نيويورك تايمز عام 2016 بيانات مستمدة من تقرير مسح الأسلحة الصغيرة، تشير إلى أن الجماعات المسلحة والإرهابيين كانوا يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي لنقل الأسلحة، من أسلحة صغيرة إلى صواريخ مضادة للطائرات، في ليبيا، العراق، سوريا واليمن. رغم ذلك، لم تتغير سياسة الفيسبوك تجاه نقل الأسلحة، حيث تحظر وسائل التواصل الاجتماعي مبيعات الأسلحة، لكنها تطلب من المستخدمين تقديم تقارير ذاتية بشأن هذه العمليات، نظراً لكون العديد من المجموعات سرية أو مغلقة أمام الجمهور، وإخفاء بعضها لطبيعة نشاطها، فإن هذه الصفحات غالباً ما تجمع آلاف الأعضاء وتعمل لعدة شهور قبل أن يتم إيقافها. مثال على ذلك "سوق الأسلحة النارية الليبي"، الذي تم إزالته من موقع الفيسبوك، لكن هذا الإغلاق لا يعني نهاية العمل، بل يتم تجديده تحت اسم جديد وعضوية صفحة أخرى، وأكثر من 60% من بنادق الحمل الذاتي هي من طراز الكلاشنكوف، في حين تمثل البنادق البلجيكية الصنع حوالي 14% من طراز FAL، عرضت للبيع عبر الانترنت، بالإضافة إلى ظهور بنادق G36s صناعة Heckler و Koch الألمانية، تم إزالة الأرقام المتسلسلة الأصلية على البنادق واستبدالها بتسلسل رقمي لا يتطابق مع صبغة الشركة المصنعة، وتشير التقديرات الصادرة عن فريق الخبراء الدولي، المشكل بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011، إلى أنه تم نقل الأسلحة الليبية بصورة غير مشروعة إلى ما يقرب من 14 دولة، من بينها مالي، النيجر، السودان، إفريقيا الوسطى، تونس، مصر، الجزائر، ودول أخرى. هذا الانتشار غير المشروع للأسلحة يمثل تحدياً أمنياً كبيراً للمنطقة بأكملها.²

أولاً: وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية

إن انتشار عمليات نقل الأسلحة غير المشروع، والاختطاف، والأنشطة العنيفة التي تمارسها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تسهم في تعزيز الموارد المالية للمشتريين الذين يسعون للحصول على كميات كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك البنادق الهجومية، والمدافع الرشاشة، والمقذوفات الصاروخية (آر.بي.جي)، والمدافع الثقيلة المضادة للطائرات المحمولة على مركبات، والذخيرة، والقنابل اليدوية، والمتفجرات من نوع سمكس، مما يعزز قدرات الجماعات المسلحة ويزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة. يمكن لهذه الأسلحة أن تنتقل بسهولة بين الحدود، مما يزيد من انتشار الفوضى والعنف، ففي 4 جوان 2005 مثلاً، قامت مجموعة مختار بلمختار بهجوم ضد مركز حدودي للجيش الموريتاني قريب من "المغيطي" على الحدود مع الجزائر، وصرحت الجماعة إثر ذلك بحيازتها لعدد مهم من الأسلحة وتجب الإشارة إلى أن نوعية الأسلحة الصغيرة والخفيفة المنتشرة في المنطقة تعود صناعتها إلى دول؛ مثل: فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات

¹ See More: Thomas Gibbons-Neff, « Libya has become a hub for online arms trading, report says ». The Washington post, democracy dies in darkness, May 2, 2017, available at:

<https://www.washingtonpost.com/news/checkpoint/wp/2017/05/02/libya-has-become-a-hub-for-online-arms-trading-report-says/?utm_term=.bccef504efeb>

² Ibid.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

المتحدة الأمريكية، تشتريها دول المنطقة لتزويد جيوشها؛ ومن ثم يتم الحصول على بعضها بطرق مختلفة كالسرقة والسطو، كما أن قطعاً من الأسلحة وخاصة القديمة تباع في السوق السوداء، ومنها البنادق من مختلف الأصناف والرشاشات وبنادق الكلاشينكوف، وتتميز المنطقة الممتدة بين السودان والصومال مروراً بإفريقيا الوسطى وتشاد، بانتشار السلاح وتدفقه من مناطق مضطربة وقريبة.

عموماً، يمكن ذكر عاملين أساسيين يساعدان على انتشار السلاح: العامل الأول، يتمثل في دعم دول للجماعات المسلحة ضد دول أخرى؛ ويحقق هذا الدعم بتوفير السلاح والمال والعمق الترابي أحياناً. وقد شهدت المنطقة أشكالاً عدة، من هذه العلاقة؛ مثل: دعم تشاد للجماعات المسلحة في دارفور، ومنها حركة العدل والمساواة، ودعم السودان للجماعات السياسية المسلحة المعارضة لحكم إدريس ديبي في تشاد، إضافة إلى دعم ليبيا لأطراف هنا أو هناك، وهذه الوضعية تساعد على توافر السلاح وإمكانية وصوله عن طريق البيع أو بطرق أخرى إلى جماعات إجرامية، ولا يمكن استبعاد نشاط بلدان أجنبية ذات مصالح في تسليح أو تدريب أو دعم لبعض الجماعات في هذه المنطقة، عبر نشاطات إنسانية أو اقتصادية يمكن أن تحوّل إلى فوائد تسليحية؛ أما العامل الثاني، ويتمثل بانتهيار النظم السياسية وانشقاق الجيوش، وتجعل هذه الحالة السيطرة على مخابئ السلاح عملاً غير ممكن؛ ومن ثم يُتاح السلاح لكل الفئات؛ نظراً إلى التجنيد الذي يتم للجماعات، ومنه التجنيد على أسس قبلية وإثنية وإقليمية. وكان آخر الحالات من هذا النوع الحالة الليبية عام 2011، حيث انتشر السلاح في ليبيا بطريقة واسعة - كما أسلفنا ذكره آنفاً-¹ كما أشارت العديد من التقارير إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حصل في عام 2011 على عشرات الصواريخ المضادة للطائرات وتجهيزات حربية معقدة مثل سام 7 وستريلا، بالإضافة إلى كميات من قذائف الكاتيوشا التي استخدمت في طرد القوات المالية من إقليم أزواد؛ كما تم توثيق مجموعة كبيرة من العتاد العسكري من ليبيا التي نقلها مرتزقة من الطوارق أثناء فرارهم من ليبيا في عام 2011. تمكنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد من تخزين كميات كبيرة من هذه الأسلحة في منطقة غاو وضواحيها وفي جبال (أدرار إيفوغاس)، وتشارك في عمليات التهريب العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، تنظيم "المرابطون"، خلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار الدين.²

في عام 2012، صرح رئيس النيجير محمدو ايسوفو (Mohamadou Issoufou) بأنّ: "انتشار الأسلحة غير القانونية في المنطقة يزيد من المخاوف الأمنية، خاصة مع إمكانية بيع هذه الأسلحة للمنظمات الإرهابية مثل حركة بوكو حرام؛ هذا الوضع يعزز من قدرة الجماعات المسلحة على تنفيذ هجماتها، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في البلاد قائلاً: بأنّ الأزمة الليبية أدت إلى توسيع التهديدات التي تواجه بلدان المنطقة، نحن بالفعل عرضة للخطر الأصولي، نحن عرضة إلى خطر المنظمات الإرهابية، تجارة المخدرات والأسلحة... اليوم، كل هذه المشاكل تتفاقم، جميع مستودعات السلاح الليبية التي تم نهبها قد وزعت على كل أنحاء المنطقة، نعم أنا قلق جداً، نخشى أن نكون أمام انهيار الدولة الليبية مثلما حدث مع الصومال".³

يمثل البيع غير القانوني للأسلحة أيضاً تهديداً للنظام العام إلى حد استخدام هذه الأسلحة لتجهيز الجماعات الإرهابية والمتاجرين بها، وإذا كانت هذه الظاهرة عالمية لدرجة أن هناك 875 مليون قطعة سلاح صغير متداولة في العالم، منها 100 مليون في إفريقيا، فإن الحقيقة تظل أن هذه الظاهرة تزايدت بشكل كبير في منطقة الساحل والصحراء منذ الأزمة في ليبيا ترسانة هائلة من الأسلحة المفتوحة التي تستخدمها الميليشيات والجماعات الإرهابية الأخرى. وينتشر في منطقة الساحل ما لا يقل عن 20 مليون سلاح خفيف مثل الكلاشينكوف، ولكن هناك أيضاً رشاشات ثقيلة وقاذفات صواريخ

¹ كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 113.

² عبید إميغن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 21 أكتوبر 2014، ص 6، في:

<<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/10/21/2011734Libyan-arms.pdf>>

³ Kwesi Aning, frank Okyere and Mustapha Abdallah, **Addressing Emerging Security Threats in Post-Gaddafi Sahel and the ECOWAS Response to the Malian Crisis**, Koffi Annan in: international peacekeeping training centre policy brief, 1/May 2012, p4.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

وصواريخ أرض جو من نوع سام في ليبيا فقط؛ وتقع العديد من هذه الأسلحة من الترسانة العسكرية الليبية في أيدي الجماعات الإرهابية العاملة في منطقة المغرب العربي والساحل، وقد أفادت الصحافة الجزائرية عن مصادرة العديد من الأسلحة من قبل قوات الأمن خلال اكتشاف المخابئ التي يستخدمها الإرهابيون على الحدود الصحراوية خاصة.¹ أدى هذا الوضع إلى إغراق البلاد بعشرات الآلاف من الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك صواريخ أرض-جو المحمولة على الكتف، تزامن ذلك مع تزايد أعداد الأسواق السوداء لبيع الأسلحة عبر الإنترنت، مما أدى إلى تسرب هذه الأسلحة إلى مناطق الصراع في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فكان من السهل على المجموعات الإرهابية شراء هذه الأسلحة غير القانونية، مما زاد من تدهور الوضع الأمني في البلاد، وتراجع دور داعش مقابل تصاعد دور أنصار الشريعة، ومع ذلك، لا تزال هناك مجموعات من الخلايا النائمة التي لم يتم القضاء عليها بشكل نهائي، والتي تسعى للحصول على الأسلحة لإعادة إحياء نشاطها، مما سيؤدي إلى المزيد من الصعوبات في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك، رغم سهولة استخدام الأسلحة، فإن التعامل غير الصحيح معها قد يسبب أضرارًا خطيرة، ويمكن أن تكون هذه الأسلحة ضارة بالأطفال إذا لم يتم تخزينها بشكل مناسب في مخازن آمنة.²

ثانياً: ليبيا كسوق لتوفير السلاح في المنطقة

إذن تحولت ليبيا إلى معسكر تدريب واسع وسوق رئيسية لتوفير السلاح للجماعات الإرهابية في إفريقيا فأسلحتها تصل إلى نيجيريا في الغرب كما تصل إلى السودان ومصر في الشرق، هذا إلى جانب تحولها إلى مركز لبعض الجماعات الإرهابية فقد شهدت ليبيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين بروز هذه الجماعات وكانت أشهرها الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة (LIFG)، ومع الغزو الأمريكي للعراق 2003، اشترك الكثير من الليبيين في القتال ضد القوات الأمريكية، فوفقاً لبعض التقديرات خلال عامي 2006-2007 مثل الليبيون ثاني أكبر جنسية أجنبية قتلت بجانب الدولة الإسلامية في العراق.

مع الاحتجاجات لإسقاط القذافي عاد الكثير من هؤلاء المقاتلين وبمجرد اختفاء القذافي من المشهد بدأت الفصائل التي عملت على إسقاطه الصراع فيما بينها، وسيطر كل فصيلة على المدن التي يتواجد فيها، وفشل المؤتمر الوطني العام الذي تمّ انتخابه في جويلية 2012 في إعداد دستور جديد للبلاد، وهذا الوضع أدى لزيادة عدد النازحين إلى ما يقرب من نصف مليون، وبعد عمليتين انتخابيتين عامي 2012، 2014، أصبحت ليبيا مقسّمة إلى تحالفين سياسيين كبيرين في كل من الشرق والغرب، في حين تسيطر مجموعة من القبائل على كل الأجزاء الجنوبية الغربية من البلاد على الحدود مع الجزائر والنيجر، وهناك بعض التقديرات تشير إلى سيطرة ما يقرب من ألف ميليشيا مسلحة على مساحات واسعة من أراضي الدولة.³

قد أفاد انتشار الأسلحة في ليبيا في أعقاب سقوط نظام القذافي الشبكات الإجرامية القائمة وساعد في ظهور اقتصاديات جديدة غير مشروعة؛ لقد أصبح تهريب الأسلحة عملاً مربحاً على نحو متزايد: فقد ارتفع سعر بندقية AK-47 في الأسواق المحلية من (3000 دينار في عام 2012 إلى 12000 دينار) حوالي 8176 أورو بأسعار الصرف لسنة 2012، وتمتد طرق تهريب الأسلحة الناشئة في ليبيا إلى شبه جزيرة سيناء في مصر وقطاع غزة وسوريا ومناطق الصراع الأخرى، وبحسب ما ورد تلقت مجموعات المافيا الإيطالية والشبكات الإجرامية الأخرى في أوروبا شحنات أسلحة عبر الموانئ الليبية. ومع ذلك، هناك القليل من البيانات حول حجم تدفقات الأسلحة غير المشروعة من ليبيا إلى أوروبا، كما ساعد انتشار الأسلحة التي

¹ Belkacem Iratni, «Les défis sécuritaires dans l'espace Sahélo-Saharien: la perspective de l'Algérie», Op.cit, P. 7-8.

² Szilard Berta, « The Consequences of Illicit Weapons Trade Within Libya ». Student guide to intelligence analysis, 06/ 06/ 2017, available at: <http://comprehendv.cluster011.ovh.net/thinktank/index.php/2017/06/06/the-consequences-of-illicit-weapons-trade-within-libya/>

³ لوران غاييه، "لا حرب، لا سلام: حروب بلا نهاية أو فوضى منظمة؟"، في: برتران بادى ودومينيك فيدال، أوضاع العالم 2015: الحروب

الجديدة، تر: نصير مروّة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص 60.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

مصدرها ليبيا تجار المخدرات في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل على حمل أسلحة ثقيلة،¹ وسنرى في النقاط المقبلة أنّ كل دول المنطقة مرتبطة بهذا المخزن والسوق الليبي للسلاح، لذا ركزنا على هذه الفترة.

ثالثاً: تهريب الأسلحة نحو تونس

كما نمت تجارة الأسلحة غير المشروعة في تونس في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن المحللين يشيرون إلى أن السياسيين التونسيين غالباً ما يبالغون في حجم تهريب الأسلحة، و تأتي غالبية الأسلحة المهربة إلى تونس من الجزائر وليبيا، لكن بنادق الصيد وغيرها من الأسلحة يتم تهريبها أيضاً من إيطاليا ودول أخرى في أوروبا.

شهدت تونس التي تشترك مع ليبيا بحدود تصل إلى نحو 954 كلم أنواع عديدة من الأسلحة، كان حرس الحدود يعثر يومياً على سيارات محملة بالمسدسات أو البنادق الهجومية من نوع كلاشنكوف (AK-47)، وفيما يخص عمليات البحث تمكن الجيش التونسي في فيفري 2012 من مصادرة الكثير من مخابئ السلاح أين تم ضبط 156 بندقية هجومية، 59 مسدساً وأكثر من 500 طلقة ذخيرة، وفي نفس الشهر أيضاً تم إيقاف ثلاث مواطنين تونسيين كانوا يقومون بتهريب الأسلحة النارية من ليبيا باستخدام البغال، تمثلت في حوالي أقل من 10 رشاشات كلاشنكوف (AK-47s) وذخيرة، وفي 17 جانفي 2013 تم ضبط مخبئ يحوي على ألغام مضادة للدبابات وقنابل يدوية وفتائل قنابل يدوية ومادة TNT وصواعق وقاذفات RBJ وخرطيش ... وغيرها.²

ذكرت السلطات في تونس في عام 2015، أن: "معظم المواد العسكرية المستخدمة في الهجمات الإرهابية تأتي من ليبيا"، ويشير باحث في مسح الأسلحة الصغيرة الذي أجرى بحثاً ميدانياً في تونس إلى أن الحالات الأولية للاتجار حدثت خلال حرب 2011 عندما كان اللاجئين من ليبيا باعوا ممتلكاتهم الشخصية، بما في ذلك بنادق الكلاشينكوف، بعد وصولهم إلى تونس. على وجه الخصوص، تم تحديد القوات الموالية للقذافي الذين غادروا ليبيا مع عائلاتهم كمصدر رئيسي للأسلحة المهربة إلى تونس خلال الحرب الأهلية، وسلطت لجنة مجلس الأمن الضوء على مخبئين كبيرين عثرت عليهما السلطات التونسية في عام 2013، أحدهما يحتوي على ثمانية صواريخ كاملة محمولة مضادة للطائرات من طراز SA-7b، مصدرها ليبيا، ملخص التقارير الصحفية عن مصادرة 11 مخبأ في تونس في الفترة من 2011 إلى سبتمبر 2016 وكان اثنان من المخبئين مرتبطين بالمهربين، واثنان بجماعات المعارضة.³

حجزت أيضاً وحدات إدارتي مكافحة الإرهاب والوحدة المختصة للحرس التونسي بجهة بن قردان (جنوب) تحت إشراف النيابة العامة، كمية من الأسلحة الحربية والذخيرة ووفق بيان صادر عن الناطق الرسمي باسم الحرس التونسي حسام الجبالي بصفحته الرسمية على «فايسبوك» تم حجز 11 بندقية نوع كلاشينكوف و14 مخزن ذخيرة و4400 إطلاق عيار 7.62 وكان منطلق العملية نجاح الوحدة التونسية للأبحاث في جرائم الإرهاب بإدارة مكافحة الإرهاب للحرس الوطني في الكشف عن ارتباط نافرين بعمليات تهريب أسلحة لفائدة تنظيمات إرهابية، وفق المصدر ذاته.⁴

بحسب ما ورد أفاد المتطوعون التونسيون الذين ذهبوا لدعم الليبيين المناهضين للقذافي قاموا بتخزين بعض الأسلحة في تونس قبل أن يغادر البعض نحو الجبهة السورية. علاوة على ذلك، وفقاً للمتحدث السابق باسم وزارة الدفاع، فإن المساحة الصحراوية بين الذهبية-وازن و برج الخضراء-غدامس، على بعد 900 كيلومتر شمال عرق وكانت مرزوق - نقطة عبور الأسلحة الليبية نحو مالي - منطقة مهمة لاختراق المعدات العسكرية الليبية باتجاه الجزائر وتونس، ويضيف موظف جمارك بولاية تطاوين أن الأسلحة ستستمر في الدخول إلى تونس عبر مركز الذهبية-وازن الحدودي والطرق المحيطة به.⁵

¹ Daveed Gartenstein- Ross and al., Op.cit, p. 48.

² Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2013. Available at: <<http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/F-Working-papers/SAS-WP17-Tunisia-On-the-Edge-AR.pdf>>

³ Nicholas Marsh, "Brothers Came Back with Weapons: the Effects of Arms Proliferation from Libya", **PRISM**, Vol (06) N° (04), 2017, p. 87.

⁴ الأسبوع المغاربي، "حجز أسلحة حربية وذخيرة على الحدود التونسية. الليبية، الأسبوع المغاربي، ع (121)، 6 سبتمبر 2022.

⁵ International Crisis Group, Op.cit, p.17.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

من خلال استقراء كلّ هاته المعطيات لاحظنا تزايد مخاوف الدول المجاورة من الكم الهائل للأسلحة التي تم بيعها وتسريبها عبر تجار الأسلحة المتمرسين في خبايا الصحراء، هذا الوضع هو الذي يسهل وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية في المنطقة، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني ويشكل تحدياً كبيراً للاستقرار الإقليمي.

رابعا: تهريب السلاح إلى الجزائر

نظراً لأن الجزائر تشترك في حدود واسعة مع ليبيا، فقد استغلت شبكات التهريب المساحة الكبيرة للصحراء لتهريب الأسلحة بطرق متعددة، هذه الأسلحة تُباع للمافيا أو تُنقل إلى الجماعات الإرهابية التي وجدت في الفوضى الأمنية في ليبيا بيئة مناسبة لتكثيف نشاطاتها وتحركاتها، خاصة مع الأسعار المناسبة لتلك الأسلحة حيث تُباع بنادق كلاشينكوف المهربة بحوالي 10 ملايين دينار، بينما تُباع الصواريخ بحوالي 100 مليون دينار؛ لكن في ظل غياب التقارير الرسمية، سنعتمد في معلوماتنا على الأخبار التي تم رصدها من تحقيقات الأجهزة الأمنية، حيث تشير هذه التحقيقات إلى أن تهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية الليبية يتم بطرق معقدة ومتنوعة، مما يزيد من صعوبة مكافحتها، وانتشرت شبكات التهريب في ولايات إليزي، ورقلة والوادي، حيث يتم تهريب أنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة إلى عمق ولايات الوسط، ويعمل المهربون على تخزين كميات من الأسلحة في المناطق الصحراوية على الحدود، أو التسلل إلى النيجر ثم العودة إلى الجزائر من الجنوب، فبعد نجاح عمليات التهريب، يتم تجميع الأسلحة في شمال مالي ونقلها إلى معقل القاعدة في شمال الجزائر.

الأخطر من ذلك هو أن هذه الأسلحة تُنقل عبر دروب سرية، خاصة الأسلحة الفردية مثل المسدسات، تتم عمليات التهريب أحياناً باستخدام شاحنات نقل البضائع، السيارات السياحية، أو الحاويات؛ قد تُنقل الأسلحة أيضاً عبر الحمير عبر الحدود التونسية باستخدام الدروب والممرات السرية والطرق الصحراوية عبر ولايات الوادي. بعد ذلك، يتوجه المهربون بشحنات السلاح إلى الوديان والمناطق الجبلية الوعرة في تبسة والشرق، خاصة ولاية المسيلة، ليتم توزيعها على عصابات.¹ نشر تقرير لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام 2013 إحصائيات موجزة عن مصادرة الجزائر للأسلحة القادمة من ليبيا خلال أبريل 2011 إلى مارس 2012، والتي شملت 103 بنادق كلاشينكوف، و63 رشاشاً، و17 سلاحاً نارياً آخر، و510 صواريخ، و3 قذائف صاروخية. أبلغت السلطات الجزائرية لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن الاتجار بالبشر يتم من قبل مجرمين صغار وكذلك "شبكات إرهابية وإجرامية منظمة"، وتفيد تقارير صحفية من الجزائر حول مصادرة الأسلحة، وتم التعرف على ثلاثة مخابئ كانت في طريقها إلى مالي- اثنان في عام 2012 وآخر في عام 2014 وكانت ستة مخابئ مرتبطة بجماعات المعارضة المسلحة، وثلاثة مخابئ مع مهربين أو مجرمين، وكذلك على أنه تم الاستيلاء على أسلحة في الجزائر أكثر من تلك الموجودة في تونس، وأحد التفسيرات هو أن الجزائر تقع على طريق مباشر بين ليبيا ومالي.²

من جهتها، أفادت وزارة الدفاع الوطني كذلك في أول جانفي 2016 بأن مفرزة تابعة للقطاع العملياتي لأدرار بإقليم الناحية العسكرية الثالثة قامت بإحباط محاولة إدخال كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة التي كانت مخبأة بالقرب من الحدود. تم استرجاع قاذف صواريخ من نوع ستريلا ورشاش 14,5 ملم ورشاش 12,7 ملم وثلاثة مسدسات رشاشة من نوع كلاشينكوف ومسدسين رشاشين من نوع MAT 49 وبندقية نصف آلية وثلاث بنادق تكرارية، إضافة إلى ضبط 5 مقذفات هاون 82 ملم و380 قنبلة يدوية دفاعية وهجومية و18 قنبلة دخانية و7774 طلقة من مختلف العيارات، وكذا 3 مخازن ذخيرة عيار 7,62 ملم و3 أسرطة ذخيرة عيارات 14,5 ملم و12,7 ملم.³

¹ فاطمة الزهراء حاجي، "الأمن يترصد عصابات المتاجرة بالسلاح بمحور الوادي-بسكرة"، **يومية المجور**، 24 أكتوبر 2014، في:

<<http://elmihiwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/11080.html>>

² Nicholas Marsh, Op.cit, p. 8.

³ محمد بن أحمد، "مصدر التهديد الرئيسي للأمن الجزائري: الجيش يحجز 4 آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي"، **الخبر**، 24 جويلية 2016، في:

<<http://www.elkhabar.com/press/article/109513/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-.dpuf>>

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تشير التقارير الأمنية كذلك إلى أنه في 13 جانفي 2016، تمكنت مفرزة تابعة للقطاع العملياتي لبرج باجي مختار بإقليم الناحية العسكرية السادسة، خلال دورية استطلاعية قرب الحدود في إطار مكافحة الإرهاب وحماية الحدود، من إحباط محاولة إدخال كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة، وتم ضبط مسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف، خمس بنادق نصف آلية، قاذف صاروخي، ماسورة رشاش عيار 12.7 ملم، بالإضافة إلى 1096 طلقة من عيارات مختلفة، أربعة مخازن ذخيرة، وأربعين كيلوغراماً من الكيف المعالج.

كما أحبطت مفرزة تابعة لنفس القطاع، وفي نفس اليوم، محاولة أخرى لإدخال كمية من الأسلحة والذخيرة كانت مخبأة بالقرب من الحدود، وسمحت هذه العملية باسترجاع رشاش من نوع RPD وآخر من نوع PSH وبنديقية قناصة وبنديقية من نوع MAS36 وبنديقية نصف آلية، كما مكنت العملية أيضاً من ضبط 3205 طلقة من مختلف العيارات وستة قذائف لصاروخ RPG وتسع قنابل يدوية و11 صاعق و38 حشوة متفجرة ومخزنين للذخيرة، بالإضافة إلى 55 كغ من الكيف المعالج، بينما ضبطت مفرزة بالقطاع العملياتي لتمرناست، مسدس رشاشاً من نوع كلاشنيكوف وثلاثة مخازن ذخيرة و52 طلقة،¹ وأظهرت عملية فحص وجرد النشرات العسكرية الصادرة من 01 جانفي إلى 22 ديسمبر 2017 أن وحدات الجيش الجزائري نجحت في إفشال 25 محاولة لتريب أسلحة إلى الجزائر عبر الحدود مع مالي والنيجر وليبيا. تضمنت البيانات العسكرية تفاصيل عن 10 أنواع مختلفة من الأسلحة، بالإضافة إلى الذخائر المتنوعة؛ ومن بين هذه الأسلحة، الرشاشات الروسية الخفيفة من نوع كلاشنيكوف، الرشاشات الثقيلة من نوع "أم بيكا"، البنادق الحربية، المسدسات الخفيفة، مدافع الهاون، قذائف الكاتيوشا، والألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من نوع TNT، إضافة عن حجز كميات كبيرة من ذخائر مدافع الهاون، وبعض قذائف المدفعية وغيرها من الأسلحة والذخائر. هذا يعكس الجهود الكبيرة التي يبذلها الجيش الجزائري لحماية حدود البلاد ومنع تهريب الأسلحة الذي يهدد الأمن الوطني والإقليمي، فوفقاً للخبير الأمني الجزائري الدكتور محمد تاواتي، في تصريحات لوكالة الأناضول، "من المعروف أن شحنات السلاح التي يتم حجزها خلال العمليات العسكرية على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية للجزائر، كانت في الماضي تابعة للجيش الليبي قبل انهياره".²

خامساً: مصر وسيناء كمركز لتهريب السلاح

أصبحت سيناء باباً لتهريب السلاح، ودخلت في هذا المجال منظمات وجهات عدة، وحدث ترابط مصالح ما بين التنظيمات السلفية الجهادية المصرية في سيناء ومثيلتها الموجودة في قطاع غزة³، وقد تم منذ فترة طويلة الإبلاغ عن انتشار ملكية الأسلحة النارية وتهريبها من قبل البدو عبر سيناء نحو غزة والكيان الصهيوني؛ لكنها تكتفت مع الأسلحة الليبية بعد عام 2011 وفقاً لكاتب مصري، بين فيفري وأوت 2011 أصبح من الواضح أن الحدود الغربية لمصر أضحت صعبة التأمين فقد تحولت من سوق للهواة للمسدسات عيار 9 ملم إلى مركز كامل لتهريب الأسلحة، كذلك هناك معبران حدوديان كانا في السابق معروفين بعمليات تهريب المخدرات عبر شمال إفريقيا، أصبحا بوابات للأسلحة الثقيلة بما في ذلك المدافع المضادة للطائرات من العيار الثقيل، والقذائف الصاروخية، وصواريخ أرض جو، تجنب المهربون الكشف عن طريق نقل الأسلحة عبر المناطق الصحراوية غير المأهولة بالسكان، وفيما يتعلق بالعنف السياسي خارج سيناء، ذكرت لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام 2015 ذلك ليبيا هي مصدر بارز للأسلحة المستخدمة في الأنشطة الإجرامية والإرهابية في مصر، وتتلقى الجماعات، بما في ذلك أنصار بيت المقدس، الدعم من بعض الجهات الليبية، بما في ذلك المواد العسكرية.⁴

¹ جريدة صوت الأحرار، "إحباط محاولة إدخال كمية معتبرة من الأسلحة عبر الحدود الجنوبية"، جريدة صوت الأحرار، ع (5455)، 2 جانفي 2016، ص 3.

² أحمد عزيز، "الجيش الجزائري أفشل 25 محاولة لإدخال 10 أنواع من الأسلحة في 2017 (حصيلة): بيانات عسكرية للجيش الجزائري صادرة في 2017"، الجزائر/الأناضول، تاريخ الإطلاع: 27 جويلية 2017، من الموقع الإلكتروني:

<<https://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84B1%D8%A8%D9%8A%D8%7%89?am>>

³ محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق الذكر، ص 85.

⁴Nicholas Marsh, Op.cit, p. 86.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

فمنذ سقوط نظام العقيد القذافي تسرب السلاح الليبي إلى الداخل المصري، بكميات كبيرة، وقد صرح رئيس الأركان القطري خلال عملية إسقاط العقيد القذافي أن 15 طائرة قطرية حملت سلاحا للثوار الليبيين الذين أسقطوا مدينة بنغازي، كما أن الرئيس السوداني البشير قد أشار إلى أن السلاح الذي أسقط طرابلس كان سلاحا سودانيا، والمعنى هذا أن البلدين شاركا في إسقاط نظام العقيد القذافي، ووفرا سلاحا للميليشيات التي شاركت في عملية إسقاط القذافي وقد دعما في هذه العملية الميليشيات المقاتلة الليبية بأنواع متطورة من الأسلحة زادت على حاجة هذه الميليشيات، ووجدت مجالها التهريب إلى داخل مصر، والغريب على هذا المستوى، أن الميليشيات العسكرية الليبية ذات الارتباط بتنظيم القاعدة تم دمجها في وزارة الداخلية الليبية، وأصبحت هي المسؤولة عن مخازن السلاح، وتأمين الحدود.¹

سادسا: تهريب السلاح في الحدود المغربية

بحسب بعض التقارير، فإن الأسلحة المتداولة قرب الحدود المغربية هي بنادق كلاشينكوف وذخيرة حية أخرى، ومن شأن الوضع الأمني في ليبيا وشمال مالي أن يساهم في انتشار الأسلحة على حدود المغرب الجنوبية والشرقية، وكشف الوفد المغربي خلال اجتماع (DECT) المنعقد بنيويورك في الـ 30 سبتمبر 2014 عن ضبط ترسانة من الأسلحة تشمل بنادق كلاشينكوف ورشاشات ومسدسات آلية وشبه آلية و RBG وقذائف هاون وكواتم صوت والبنادق.

شدد المغرب الترسانة القانونية والعملياتية من أجل السيطرة على تهريب الأسلحة التي تدخل الأراضي المغربية، وتأتي التهديدات أيضاً من الشمال، من المدينتين الخاضعتين للسيطرة الإسبانية: سبتة ومليلية. وفي مارس 2015، أعلن المكتب المركزي للتحقيقات القضائية عن مصادرة ترسانة من الأسلحة، من خلال تفتيش مقر "خلية جهادية"، وشملت تلك المصادرة سبعة مسدسات آلية، و 400 طلقة من مختلف العيارات، وأجهزة إلكترونية.

كذلك في أبريل 2015، أحبطت عملية للشرطة محاولة نقل شحنة كبيرة من الأسلحة من ميناء روتردام إلى سبتة ومليلية، والشرطة المغربية تنشر ومن وقت لآخر بيانات صحفية حول تهريب الأسلحة، والتي غالباً ما ترتبط بأنشطة الجهاديين، كما أنّ كثافة تهريب الأسلحة في منطقة الساحل والصحراء تعتمد على الاستقرار السياسي في ليبيا ودور حكومة الوفاق الوطني الجديدة، وديناميكيات الخريطة الجهادية، واستراتيجية حل الصراعات الداخلية والتنمية الخارجية والبشرية.² عليه، نصل إلى نتيجة أولية في هذا المبحث إلى ارتباط الإرهاب الممزوج من خلال الاتصال بالجريمة المنظمة، هاته الأخيرة باتصال مع مختلف التهديدات التي تطرقنا إليها.

المبحث الثالث: الهجرة غير النظامية من التسييس إلى الأمنة

تطورت مسألة الهجرة غير النظامية* بشكل كبير في المنطقة على مر العقود. فالهجرة في تسعينات القرن العشرين كانت تعتبر مسألة اجتماعية مع مسار برشلونة، لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تمّ فرض إجراءات مشددة وربطها بمسألة الإرهاب فأصبحت مسألة أمنية سعى الغرب إلى أمنيتها.

مع الانتفاضات العربية في عام 2011، ازدادت تعقيدات الهجرة غير النظامية حيث أصبحت مرتبطة أكثر بمسألة اللجوء. تغيرت مسارات تدفقات الهجرة؛ فمن بعض البلدان المستقبلية للمهاجرين، أصبحت دولاً مصدرة أو مجرد مناطق عبور فقط.

هذا التطور يعكس تأثير العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أنماط الهجرة غير النظامية، مما يستدعي ضرورة التكيف المستمر والسياسات الفعالة للتعامل مع هذه التحديات المتغيرة، لكن تتفاقم المشكلة نتيجة عدم التنسيق بين السياسات الوطنية/ الإقليمية وفرض الإجراءات الأوروبية، مما أدى إلى تشجيع الهجرة بدلاً من الحد منها، في ظل تدفق أموال ضخمة تستفيد منها جماعات تهريب البشر، تظهر مشكلة عدم توافق الأنظمة القانونية وغياب

¹ محمد مجاهد الزيات، مرجع سابق الذكر، ص 86.

² El Moussaoui El Ajlaoui, Op.cit, p.10.

* حتى مسمياتها اختلفت من هجرة غير شرعية، إلى هجرة غير نظامية فهجرة غير قانونية.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تبادل المعلومات كعائق كبير، فأثر هذا الوضع على استجابة الدول للهجرة غير النظامية وتهريب البشر، حيث يستغل المهربون الفجوات في السياسات الوطنية والتناقضات بين الدول لتعزيز أنشطتهم غير المشروعة.

المطلب الأول: المفهوم الجديد للهجرة غير النظامية

في هذا الإطار، يسعى هذا المطلب نحو فهم الظاهرة وتفكيكها من خلال معرفة معدلاتها وأهم محدداتها، أما تعاطي الدول المعنية (سواء كانت دولة مصدرة أو دول عبور) مع هذه الظاهرة أو ما يطلق عليه أساليب المواجهة، ومدى نجاعة هذه الأساليب في مواجهة الظاهرة من عدمه، سنتركه للفصل الثاني من الدراسة، سنكتفي بتمحيص الواقع فقط.

الفرع الأول: تعريف الهجرة غير النظامية

يمكن تعريف الهجرة غير النظامية بشكل عام، على أنها: "تلك التي تتم بطرق غير قانونية بسبب تعقيد إجراءات السفر والهجرة". تعتبر المفوضية الأوروبية الهجرة غير النظامية ظاهرة متنوعة تشمل جنسيات دول مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطرق غير شرعية، سواء عبر البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات؛ غالباً ما يتم ذلك باستخدام وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك أيضاً عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة، لكنهم يبقون أو يغيبون غرض الزيارة دون موافقة السلطات. وأخيراً، هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلباتهم، لكنهم يظلون في البلاد.

هذه الظاهرة تعكس تعقيدات وتحديات متعددة تواجه الدول في ضبط الحدود وتطبيق قوانين الهجرة، وتستدعي تعاوناً دولياً لمعالجة الأسباب الجذرية والمظاهر المختلفة للهجرة غير النظامية.

هنا، يجب أن نميز بين مصطلحين: الهجرة الخارجية أو الهجرة إلى الخارج (Emigration) التي تعني مغادرة بلد ما للإقامة في بلد غير بلدك الأصلي. نحن نتحدث عن (d'émigrants) المغادرين أو (d'émigrés) المقيمين في بلد الوصول؛ والهجرة الداخلية أو الهجرة إلى الداخل (Immigration) هي الوصول إلى بلد ما للإقامة فيه. علاوة على ذلك، فنحن نتحدث هنا عن (Immigrant) هو من يصل إلى بلد ما؛ لكن (immigré) هو الذي يقيم هنا.¹

مع تزايد رغبة سكان الجنوب في الهجرة نحو دول الشمال، أدى ذلك إلى إغلاق الحدود؛ ففي 19 جوان 1995، ومع دخول اتفاقية "شنجن" حيز التنفيذ، والتي وقعتها كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا، سمحت بحرية تنقل الأشخاص داخل الفضاء الأوروبي. ومع انضمام إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء، أخذت قضية الهجرة أبعاداً غير متوقعة، حيث قامت السلطات الإسبانية بفرض مزيد من الإجراءات الاحترازية للحد من أي محاولات جديدة للهجرة، في محاولة لمنح مواطنيها فرصة أكبر للاندماج في الاتحاد الأوروبي، هذه الإجراءات شملت تعزيز الرقابة على الحدود واتخاذ تدابير أمنية صارمة لمنع تدفق المهاجرين غير النظاميين.²

نتيجة التسييس المبالغ فيه لهذه الظاهرة، تم التركيز على الهجرة الانتقائية مما جعل الاعتبارات العرقية والدينية تلعب وبشكل غير معلن دوراً هاماً في اختيار المهاجرين، رغم التحديات المرتبطة بالهجرة غير النظامية، إلا أن الهجرة تلعب دوراً هاماً في تعزيز اقتصاديات الدول الغربية وإعادة التوازن النسبي إلى التركيبة السكانية. تعاني دول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص من تراجع نسب النمو السكاني، وتتوقع المفوضية الأوروبية أن تصل نسبة المسنين في قوة العمل الأوروبية إلى 32% من إجمالي السكان بحلول عام 2050، في حين ستخفض نسبة الشباب بمقدار 18%، لهذا السبب، سوف تحتاج المجتمعات الأوروبية في المستقبل إلى مهاجرين لتلبية احتياجات سوق العمل وضمان استمرار الإنتاج الاقتصادي. بدون هؤلاء المهاجرين، سيكون من الصعب مواصلة العمل والإنتاج، فضلاً عن توفير مخصصات التقاعد والرعاية الاجتماعية لكبار السن. لذلك، اتخذت الدول الأوروبية خطوات لتشجيع الهجرات الانتقائية، ما أدى إلى تنامي ظاهرة جديدة تُعرف بـ

¹ UMA, « Les statistiques de la migration de main d'œuvre dans les pays de l'UMA », septembre 2022, p.22.

² خليل حسن، قضايا دولية معاصرة (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)، ص 423.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

"هجرة العقول"، حيث يهاجر الأفراد ذوو الكفاءات العالية والمهارات الرفيعة، وخاصة من الدول العربية، إلى أوروبا،¹ هذا التحول يسمح بتجاوز اللوائح والتعليمات المعتادة للدولة الديمقراطية، مبرراً بذلك استخدام إجراءات أكثر صرامة وتحمل طبيعة استثنائية بهدف التعامل مع هذه المشكلة، كذلك إنّ الإطار الأمني يُستخدم لتبرير التدخلات السريعة والشديدة التي قد تكون غير مقبولة في الظروف العادية، ولكنه يعتبر ضرورياً لاحتواء التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين ومنع المخاطر المحتملة المرتبطة بها في صنع السياسة.²

في هذا الصدد يقول باري بوزان: "الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر عبارة عن أساليب تسلطية"³؛ فنلاحظ أن أمنة الهجرة في أوروبا قد أصبحت واقعاً ملحوظاً. بفضل تأثير الخطاب السياسي والاجتماعي، استطاعت النخب الأوروبية أن ترفع قضية الهجرة من مجرد مسألة عادية إلى قضية تُعتبر مهددة لأمن أوروبا وهويتها.

ربط الهجرة بالأمن يُعد مسألة هامة يحللها "ديدي بيغو" بعمق؛ حيث يشير إلى أن "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست مجرد ملاحظة بسيطة، بل إن قوة صيغة مضمون هذا الخطاب هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة. باستخدام كلمات محددة، تتحول الهجرة إلى مسألة أمنية تُعالج بوسائل خاصة، وأنّ التعامل مع الهجرة كقضية أمنية يتيح اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً، ويبرر تجاوز اللوائح والتعليمات المعتادة للحكومات الديمقراطية، مما يعكس التحديات المعقدة التي تواجهها الدول الأوروبية في هذا السياق؛⁴ فتؤدي أمنة قضية الهجرة إلى ردود أفعال محتملة قد تكون عنيفة داخل المجتمع، مما يسهم في نشوء معضلات أمنية واجتماعية، والسياسة الاضطرارية التي تُطبق في هذه الحالة تحكمها أحكام الطوارئ والأحكام الاستثنائية، مما يترك المهاجرين في موقف ضعيف ومعرضين لتداعيات هذه السياسة الصارمة؛ وتطبيق هذه السياسات الطارئة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وزيادة الشعور بالعداء تجاه المهاجرين، مما يعقد المشهد الاجتماعي والأمني بشكل أكبر، فإنّ الحلول الأمنية الصارمة وحدها قد لا تكون كافية لمعالجة قضية الهجرة المتزايدة، وتستلزم نهجاً شاملاً يتضمن الجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لضمان حماية حقوق المهاجرين وتحقيق التوازن الأمني، وهو ما أكدته مدرسة كوبنهاغن بقولها أن البنية الخطابية لأي فعل أمن يحتاج إلى بناء ثلاث لبنات ضرورية:⁵

(1) التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع (تهديد الهجرة)، التي (2) تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد (بالفتح) (أمن الدول الأوروبية) الذي (3) يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية. فمن خلال أمنة قضية الهجرة، قامت الدول الأوروبية بنقلها إلى السياسة العليا معتبرة إياها تهديداً لأمنها مستعملة في ذلك التدابير الاستثنائية والأمنية لمواجهة.

إنّ ميل الساسة إلى أمنة المزيد من القضايا ليس شيئاً جيداً بالنسبة للمجتمع، كونه يهدد بتقليص الحريات ويشيع التمييز كما يعرقل الديمقراطية وهذا بسبب رفع هذه القضايا من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا، كما لاحظنا من خلال قضية أمنة الهجرة إلى أوروبا وهذا دفع أول وافر إلى انتقاد وبشدة صياغة القضايا من الناحية الأمنية أو التكلم عنها عبر تأطيرها أمنياً. فبالنسبة له' الأمنة يجب أن ينظر إليها على أنها شيء سلبي، كفشل في التعامل مع القضايا، ولهذا نجده

¹ مصطفى عبد العزيز مرسي، "متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم"، شؤون عربية، ع (141)، 2010، ص 101-102.

² سيد أحمد قوجيلي، "البناء الإيتيمولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية"، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 10.

³ Barry Buzan, **People, states and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd ed (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1991), pp.115-116.

⁴ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 35.

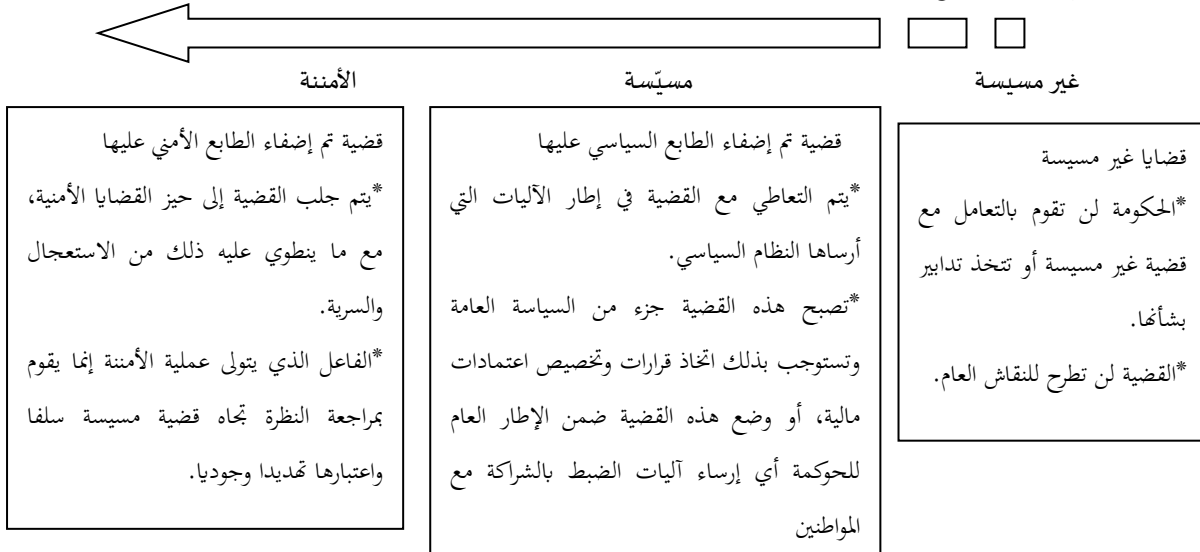
⁵ سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق الذكر، ص 14.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

يدعوا إلى إستراتيجية "نزع الأمانة" حيث تخرج القضايا المؤمنة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة "Unmaking security" العادية،¹ هذا ما أكده أول ويفر بقوله أن "نزع الأمانة سيكون أكثر فعالية من أمانة المشاكل"، لذلك فهو يحدد ثلاثة خيارات ممكنة بخصوص كيفية نزع الأمانة نذكر منها²:

الأول: هو ببساطة عدم الخوض في القضايا بطريقة أمنية؛ **الثاني:** هو أنه بمجرد أمانة القضية الأفضل إبقاء الردود في الأشكال التي لا تولد معضلات أمنية؛ وأخيراً تحريك القضايا الأمنية إلى الورا نحو السياسة العادية. أما في سياق الأمن المجتمعي فنزع الأمانة يتطلب ضرورة الحفاظ على الهوية دائما وهذا باسم الجماعة (الجمعة)، وبالتالي الأمانة داخل القطاع المجتمعي معنية بتعريف "نحن" و/أو "هم" أي هويتنا مقابل هويتهم، فنزع الأمانة في هذا القطاع يتطلب لغة الحفاظ على الهوية الجماعية بشكل إصدار أفعال كلام خالية من الاستثنائية.

الشكل رقم (03): يوضح مسار عملية الأمانة.



المصدر: عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، ع (01)، سبتمبر 2011، ص 69.
من خلال الشكل المذكور أعلاه، يمكن القول أن الهدف الأساسي من الأمانة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية؛ بمعنى أن القضية أو المشكلة المؤمنة تنتقل من نطاق "السياسة العادية" إلى نطاق "سياسة الطوارئ" أو "الاستعجالات"، حيث يتم التعامل معها بسرعة ويبرر تجاوز القواعد والتعليمات ولوائح النظام الديمقراطي العادي في صنع السياسة. وفي هذا السياق، يقول باري بوزان أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في الحقيقة أساليب تسلطية.

إنّ تهديد الأمن الأوروبي بمفهومه الحديث - ناتج عن عجز أنظمة ودول جنوب المتوسط بما فيها دول المغرب العربي ودول شمال إفريقيا على ضمان أمنها الداخلي، فيصبح بذلك التهديد الإسلاموي* يدرك من زاوية نقل هذه الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي نحو المجتمعات الأوروبية عبر قناة الهجرة أو بواسطة التنشئة الإسلامية المزروعة في أوروبا، أو وسائل الإعلام التي تسعى إلى نقل كل ما يتصل بعلاقة الجماعات الإسلامية بالأنظمة القائمة إلى أوساط الطبقات المهاجرة، لهذه الأسباب من كانت دول الاتحاد الأوروبي صارمة في مواجهة هذا التهديد، وهو ما نستشفه من خلال رفض الحجاب في المؤسسات التربوية الفرنسية، ثم رفض البرقع في الأماكن العمومية، وكذا رفض تأشيرة دخول حوالي ثلاثين (30) إماما من الجزائر ومصر سنة 1993 لغرض القيام بنشاطات التعبئة خلال رمضان.

¹ See More, Barry Buzan, Olé Waever & Jaap De Wilde, **Security: A New Framework for Analysis** (Boulder, Co: Lynnr Rienner, 1998).

² سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق الذكر، ص 14.

* كما أسلفنا ذكره ربط الإسلام بالإرهاب، وبالتالي تصوير المهاجرين المسلمين على أنهم إرهابيين.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

لذا يعتقد البروفسور (Alejandro V. Lorca) أنّ ما يخافه الغرب بما فيه الاتحاد الأوروبي، هو مزيج من الراديكالية الإسلامية والهجرة المكثفة، وهذه النظرة تعطي انطبعا بأن الجهة المتوسطة عموما والمغاربية خاصة أصبحت تدرك كتهديد شامل ومركب على المستوى الإقليمي ضد أمن الاتحاد الأوروبي، وهذا الإدراك لطبيعة التهديد المغاربي جعل الخبراء السياسيين في الاتحاد الأوروبي يلحون على ضرورة بناء مقاربات أمنية شاملة على المستوى الجهوي لاحتواء التهديدات الجديدة، وهذا ما تؤكدته جل وثائق مسار برشلونة والمؤتمرات اللاحقة.

كما أن الاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط ومن بينها المجتمعات المغاربية، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول، المجتمعات، النخب ودعّمته وسائل الإعلام، ففي أحد أعداد صحيفة «Le Figaro» الفرنسية ظهر مقال بعنوان: "هل سنكون فرنسيين في عام 2025" "Serons-nous français en 2025" عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب.

إذن لم تعد الإشكالية مرتبطة بالتهديدات لدول بل هي تهديدات جماعات الجريمة المنظمة أو الإرهابية والتي كثيرا ما تتقاطع مصالحها مع الجماعات المنظمة للهجرة السرية أو تجار المخدرات، ولكن الأمن والأمننة يقتضيان بالأساس وجود تقاطع نفعي - مصلحي بين الدول المتفاعلة و ليس فقط رغبة جعل دول الضفة الجنوبية مناهضة لسياسات أوروبية حول الهجرة أو المخدرات باعتبارها مسؤولية جماعية لأنه مصير مشترك ومحتوم.¹

نستنتج إذن أنّ حدة أمننة الهجرة في البلدان المستقبلية ازدادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر نتيجة الصخب الإعلامي الذي واكب هذا الموضوع ولغة الخطاب الأمني الأوروبي، ما أدّى الأمر إلى إضفاء الطابع الأمني عليه وذلك بربط مسألة الهجرة غير النظامية بحملة مكافحة الإرهاب الدولي، كذلك فإنّ صعود التيار اليميني المتطرف للسلطة ومعاداته للجالية الإسلامية والمهاجرين بصفة عامة قد زادت من تخوّف الدول الأوروبية (الإسلاموفوبيا).

الفرع الثاني: محددات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا

تجمع التقارير الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة فرونتكس المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أن الهجرة إلى أوروبا عبر المتوسط فيما يعرف برحلات الموت وارتفاع معدلاتها ترجع لعدد من المحددات، لعل أهمها:²

أ- المشكلات الاقتصادية والأزمات الأمنية لدول الإرسال

ب- الفقر وسوء العمل

ت- البحث عن ملاذ آمن: يعد البحث ومن ثم الزواج إلى "ملاذ آمن" أحد أهم محددات الهجرة غير النظامية - والتي تأخذ الشكل الجماعي في هذه الأحيان - حيث يتزايد عدد المهاجرين من الدول التي تندلع فيها الحروب أو الصراعات المسلحة أو ينعدم فيها الأمن لأي سبب كان، وفي هذا السياق تشير تقارير عديدة إلى أن الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقتا الشرق الأوسط والقرن الإفريقي منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2015، أدت بدورها إلى تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر المتوسط، حيث تصدرت دول مثل أفغانستان والعراق وسوريا وإريتريا والصومال وليبيا قائمة الدول المصدرة للهجرة غير النظامية، ويلاحظ هنا أمران: أولهما: تبدل دوافع المهاجرين النازحين من كل دولة من هذه الدول بعد اندلاع الاضطرابات في بلاده، فمثلا تبدلت دوافع الأفغان من البحث عن فرص أفضل للحياة إلى البحث عن الملاذ الآمن منذ 2001، في حين تبدلت دوافع العراقيين المهاجرين إلى أوروبا بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003، بينما تبدلت دوافع المهاجرين السوريين منذ اندلاع الحرب في 2011 وكذلك الأمر بالنسبة للمهاجرين الليبيين وغيرهم؛ ثانيهما: أنّ حدة الموجات المهاجرة إلى أوروبا أي أعداد المهاجرين في هذا الإطار

¹ محمد سمير عياد، العلاقات الأوروبية-المغاربية (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2016)، ص ص 279-289.

² مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص ص 115-118.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تخضع لحدّة الاضطرابات التي تتعرض لها الدول مصدر الهجرة، وعوامل الجغرافيا والتي يقصد بها مدى قرب أو بعد الدولة المصدر من أوروبا، فضلا عن درجة وعورة وخطورة الطريق المؤدي إلى منصات الانطلاق نحو الشواطئ الأوروبية.

د- المحفزات الداخلية لدول "العبور" والاستقبال: تؤكد بعض التقارير الدولية على أنّ الانفلاتات الأمنية - الاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد 2011 وبخاصة سوريا وبعض دول جنوب المتوسط (مصر وليبيا وتونس) كانت سببا رئيسيا وراء ارتفاع معدل المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر المتوسط، بعدما أصبحت هذه الدول منصات آمنة للانطلاق إلى أوروبا.

هـ- التضييقات القانونية واقتصاديات "الصراعات الداخلية": إذ يعد حلم الهجرة إلى أوروبا نتاجا للممنوع، أو بمعنى آخر أصبح ردة فعل لغلق الأبواب في وجه الهجرة النظامية (الشرعية)، وكذا استمرار السياسات التي تتبناها أوروبا في هذا المجال منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين والتي أنتجت بدورها آثارا عكسية، إذ أججت وتيرة الهجرة غير النظامية، لاسيما مع تعدد الدوافع والمحفزات للهجرة.

الفرع الثالث: الربط بين عمليات التهريب والهجرة غير النظامية

أمام جدلي "الرفض القانوني والتطلعات الاقتصادية" و"الرفض القانوني والبحث عن الأمان" انتعش اقتصاد تهريب البشر وتكونت شبكات منظمة للمهربين في كافة الدول المصدرة ودول العبور والتي تتولى نقل المهاجر من وطنه وحتى الشواطئ الأوروبية، وفي سياق متصل أصبحت هذه الشبكات أحد مصادر تمويل الجماعات الراديكالية في سوريا والشمال الإفريقي، حيث يقوم المهربون بدفع الأموال لقادة هذه الجماعات مقابل تسهيل مرور قوافل المهاجرين.¹

انتشرت شبكات التهريب بشكل ملحوظ فيما بعد الحراك العربي وبالتالي ارتفعت معدلات المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب المتوسط إلى دول الشمال، ووفقا للبيان الذي أعلنته منظمة الهجرة الدولية في أول أوت 2015، فإنّ أكثر من 323 ألف مهاجر عبروا البحر المتوسط منذ بداية عام 2015، منهم 210 آلاف وصلوا إلى اليونان، و112 ألفا إلى إيطاليا، ذاته وما يزيد عن ألفين إلى إسبانيا، وما يقرب من مائة مهاجر إلى مالطا، كما أعلنت المنظمة عن غرق 2432 شخصا في البحر خلال محاولتهم الوصول إلى أوروبا، ذلك في الوقت عن الذي بلغ فيه إجمالي عدد المهاجرين غير الشرعيين 219 ألف شخص خلال عام 2014؛ منهم 3500 شخص لقوا حتفهم وفقا للمفوضية العليا للاجئين.²

تتم عمليات التهريب من خلال الحدود وعبر الوديان والكثبان الرملية الوعرة بسيارات الدفع الرباعي، وتعتبر شحنات السلاح ليلا على مراكب صغيرة ما بين الخليج البردي الواقع تحت السيادة الليبية وخليج السلوم التابع لمصر منها على سبيل المثال محاولة تسلل أشخاص 103 أشخاص، بينهم سوداني إلى ليبيا عن طريق السلوم وتلعب الجغرافيا دورا كبيرا في تزايد تلك التهديدات.³

تمت العديد من المحاولات لضبط شبكات تهريب المهاجرين من السلطات الرسمية في الدول العربية لملاحقة الشبكات المتورطة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر المتوسط. وتجلى ذلك بوضوح في حالي المغرب وليبيا؛ حيث قام الحرس الملكي المغربي، في 2 ماي 2015 بإلقاء القبض على شبكة مكونة من أربعة أشخاص في مدينة الحسيمة شمال غرب البلاد لتورطهم في تهريب مهاجرين غير شرعيين إلى أوروبا خلال تلك الفترة، وفي ليبيا أيضا قامت قوات الأمن بالقبض على ثلاثة ليبيين، في 29 أوت 2015 في مدينة زوارة بتهمة تهريب مهاجرين غير شرعيين عبر السواحل الغربية لليبيا باتجاه أوروبا.

في ذات السياق أبدى حلف شمال الأطلسي "الناتو" استعداداته التام للمساعدة، ويأتي ذلك استكمالا لما كان قد أقره الاتحاد الأوروبي في القمة الطارئة التي عقدت في بروكسل في 23 أبريل 2015، وتضمنت تشديد الإجراءات الأمنية المكافحة

¹ نفس المرجع، ص 118.

² وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، "تهديدات عابرة للحدود: مخاطر شبكات "الهجرة غير الشرعية" في جنوب المتوسط"، حالة الإقليم، 2015، ص 22.

³ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص 627.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الهجرة وزيادة الميزانية المخصصة لعملية "تريتون" البحرية التي تهدف إلى الحد من المهاجرين إلى أوروبا بمقدار ثلاثة أضعاف لتبلغ 120 مليون أورو سنوياً؛ كذلك قررت دول الاتحاد الأوروبي مضاعفة ميزانية عمليات البحث والإنقاذ التي تستهدف الزوارق التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى ثلاثة أضعاف لتصل إلى 9 مليون أورو شهرياً لتقارب ميزانية عملية "ماري" نستروم" الإيطالية، كما تعهدت بريطانيا بإرسال المدمرة "بلوارك" بجانب ثلاث مروحيات وسفینتي دوريات حدودية كجزء من العملية الأوروبية لمواجهة الأزمة، إلا أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون قد شدد على أن: "أياً من المهاجرين الذين يتم إنقاذهم من قبل البحرية الملكية لن يكون لهم الحق في طلب اللجوء إلى المملكة المتحدة".¹

من ثمة تصاعدت حدة انتقادات المؤسسات الحقوقية لقرارات القمة الأوروبية نتيجة تركيزها على الإجراءات الأمنية وعدم التطرق لمراعاة الأبعاد الإنسانية للهجرة غير النظامية، وهو ما اتضح في بيان أصدرته مؤسسة "هيومان رايتس واتش" في 27 أبريل 2015 تضمن انتقادات لسياسات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الهجرة غير النظامية وعدم تركيز قرارات قمة الاتحاد على إنقاذ الضحايا ورعاية من يتم إنقاذهم من المهاجرين غير الشرعيين فضلاً عن عدم التفرقة بين اللاجئين والمهاجرين في هذه الإجراءات، كما انتقدت منظمات رعاية اللاجئين إحجام القمة عن التطرق لاستيعاب اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي وتسهيل انتقالهم عبر القنوات الشرعية لدول الاتحاد الأوروبي.

يبدو أن تزايد معدلات التداخل بين الهجرة غير النظامية وقضية اللاجئين، قد دفع بعض الشخصيات خاصة رجال الأعمال للبحث عن حلول غير تقليدية، منها الاقتراح الذي كان تقدم به رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس بشأن شراء إحدى الجزر القريبة من اليونان لتكون مأوى للاجئين السوريين؛ إذا حصل على موافقة دولية ويطلق عليها اسم "إيلان"، وهو اسم الطفل السوري الكردي الذي أُلقت الأمواج بجثته على الشواطئ التركية.²

كما أجريت دراسة حالة من طرف المنظمة الدولية للهجرة بين عامي 2017 و2019 حول مسارات المهاجرين الذين يغادرون ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي والتفاعلات مع ميسري رحلاتهم وحول أنشطة تهريب المهاجرين المحلية المرتبطة بليبيا. أسفرت هذه الدراسة عن مقابلات شخصية فردية شبه منظمة مع 25 مهاجراً وثلاث مجموعات تركيز مع 14 مهاجراً إضافياً عاشوا في ليبيا بين عامي 2011 و2017 وكان جميع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات رجالاً تتراوح أعمارهم بين 18 و45 عاماً واستعانوا بخدمات ميسر للعبور عبر ليبيا أو مغادرتها؛ وكانوا من غانا (4)، نيجيريا (4)، السنغال (2)، وبنغلاديش (29) وتم تنفيذ العمل الميداني في منطقة روما الكبرى (إيطاليا) وعلى طول الحدود بين تونس وليبيا في المجتمعات المعروفة بصلاتها بالاتجار غير المشروع بالمهاجرين من ليبيا (مدنين وبن قردان وجرجيس ونقطة تفتيش رأس أجدير).³

بحسب مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) في 2016، تم تيسير أكثر من 90 في المائة من التدفقات غير النظامية للبشر الذين يحاولون الوصول إلى الاتحاد الأوروبي من بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بمعظمها من قبل شبكات ومشاريع إجرامية، حيث تبقى نشاطات تهريب البشر والاتجار بهم جرائم جذابة جداً بالنظر إلى انخفاض خطر الكشف عنها والأرباح الهائلة الناتجة عنها، وعلى الرغم من تَوَقُّر عدد محدود من البيانات حول العائدات الإجرامية، يُقدر أن معدل الدوران المرتبط بتهريب البشر والاتجار بهم في العام 2015 وحده تراوح بين 3 و6 مليار أورو، وبالإجمال يرتبط أكثر من 90 في المائة من المعابر غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي بمجموعة محدودة من بلدان العالم الثالث، التي تمثل نقاط مصدر و/أو عبور، وبالتحديد سوريا والعراق وأفغانستان، وباكستان، ودول غرب البلقان، وليبيا، وتركيا، والمغرب، وبلدان القرن الإفريقي وغرب إفريقيا؛ وتشير مراجعة الدراسات السابقة إلى أن عمليات تهريب البشر والاتجار بهم تحصل بمعظمها عبر ثلاثة طرق تربط بلدان تقع على الشواطئ الجنوبية والجنوبية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ببلدان تقع على الشاطئ

¹ وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، مرجع سابق الذكر، ص 23 – 24.

² نفس المرجع السابق، ص 24.

³ Gabriella Sanchez, «Trafic illicite de migrants dans le contexte libyen : Réexamen des éléments factuel», en : Migration en Afrique de l'Ouest et du Nord et à travers la méditerranée : tendances migratoires, risques, développement et gouvernance, Rapport IOM, 2021, p. 245.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الشمالي وفي الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشنغن بشكل أوسع، وتعرف هذه الطرقات بتسميات طريق غرب وطريق وسط وطريق شرق البحر الأبيض المتوسط.

تتداخل أنشطة تهريب البشر والاتجار بهم عبر البحر الأبيض المتوسط تداخلاً عميقاً مع تدفقات المهاجرين واللاجئين عبر المنطقة، ومع الطرقات التي تتبعها هذه التدفقات، فطريق غرب البحر الأبيض المتوسط يأوي غرب البحر الأبيض المتوسط طرقات راسخة لتهريب البشر والاتجار بهم، على الرغم من أن حجم التدفقات التي تنتقل عبر هذه المنطقة هو أصغر بحسب ما تفيده التقارير من تلك التي تعبر طريقي وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط، ويُعد المغرب نقطة الانطلاق الأولى في هذه الطريق والمفضلة لدى المهاجرين الاقتصاديين الذين يأتون بالدرجة الأولى من المغرب والجزائر، تستفيد هنا طرقات التهريب من الطرقات البحرية التي تنطلق من منطقة طنجة عبر مضيق جبل طارق والمعابر البرية عبر نظام السياج الثلاثي حول الجيوب الخارجية الإسبانية (لسبته وميليلة)، وتعتبر الجزائر أيضاً نقطة انطلاق في طريق غرب البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن التدفقات القادمة من هناك نادرة بحسب ما تفيده التقارير، من المعلوم أن المهربين يشغلون مع ذلك قوارب تنطلق من المناطق الواقعة حول الغزوات ووهران وتتجه نحو سواحل الميريا في إسبانيا، طريق وسط البحر الأبيض المتوسط.

تؤدي مصر ضمن طريق وسط البحر الأبيض المتوسط دوراً مزدوجاً بصفتها بلد عبور وبلد مقصد على حد سواء، يصل اللاجئين السوريون بالإضافة إلى اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين من السودان وإريتريا والقرن الإفريقي إلى مصر بنية متتابعة رحلتهم باتجاه أوروبا، وعلى الرغم من ذلك، وبسبب المخاطر المرتبطة بالسفر الطويل عبر البحر من مصر إلى أوروبا، وجهود مصر لحفظ أمن الحدود واتفاقيات إعادة الترحيل مع بلدان الاتحاد الأوروبي، ينتهي الأمر ببقاء عدد كبير من المهاجرين واللاجئين في مصر لفترة غير محددة، وعلى الرغم من ذلك، تنشط شبكات التهريب في البلد بحسب ما يتضح من الذروة على مستوى المغادرات من الشواطئ المصرية باتجاه أوروبا، والتي تم تسجيلها في العام 2013 نتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن الوجود المتنامي للاجئين السوريين في مصر المهتمين بالانتقال نحو أوروبا.¹

يتوقف اختيار المهاجرين لمساراتهم على عدد من المحددات، وهي:²

- الموقع الجغرافي لدولة المهاجر؛

- سياقات الدول التي سيمر بها في طريقه لدولة العبور؛

- إمكاناته المادية والتي يتحدد عليها شبكة التهريب التي سيتعامل معها بهدف تسهيل وصوله إلى منصات الانطلاق

ومنها إلى الشواطئ الأوروبية. سنتناول هذه الطرق بأكثر تفصيل في المطلب التالي.

المطلب الثاني: التطور العام لتدفقات الهجرة غير النظامية

تعد أوروبا الغربية هي منطقة الوافدين من شمال إفريقيا (الجزائريون والمغاربة والتونسيون) بنسبة تعداد كبيرة، بينما المصريون يشكلون نسبة أقل بكثير؛ وأمّا الدول المنتجة للنفط الخليج وليبيا فهي وجهتهم الرئيسية مقارنة بأوروبا (الذين يبلغ عددهم مئات الآلاف من المهاجرين في البلدان الأربعة الرئيسية المستقبلية: شبه الجزيرة العربية وليبيا والأردن والكويت)، ليبيا على الرغم من أنها لم تكن الوجهة الرئيسية لدول شمال إفريقيا، إلا أنها فقدت أهميتها بالنسبة للمهاجرين من بلد المقصد الرئيسي لهذه المجموعات منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين (بسبب الصعوبات الاقتصادية والتوترات مع العالم الغربي)، ثم الحصار بينهما (1992 و2000)؛ فحلّت محلها إيطاليا، ولم تعد ليبيا الوجهة الثانية بالنسبة للتونسيين من التسعينيات، كما هاجر الجزائريون كثيراً إلى ليبيا خلال الحرب الأهلية في التسعينيات، لكنها تضاءلت بعدها فكانت أقل عدداً بكثير منذ نهاية التوترات؛ لذلك تظل الهجرة المغربية إلى ليبيا معتدلة نسبياً.

¹ جاكوبو بيلازتو «Jacopo Bellasto» وجياكومو بارسي باولي «Giacomo Persi Paoli»، مرجع سابق الذكر، ص 05 – 06.

² مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص 120.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

تشير تقديرات الهجرة غير النظامية حسب الاتحاد الأوروبي عام 2011 بأنه زاد ضغط الهجرة ومعه ازدادت حالات الدخول غير الشرعي للمهاجرين إلى أوروبا حيث كشفت عن زيادة بنسبة 48% عام 2013 مقارنة بعام 2012 وهي زيادة كبيرة جدا في عدد المهاجرين خصوصا من شمال إفريقيا (ليبيا خصوصا وحتى مصر أيضا) وكذلك من إريتريا، الصومال، نيجيريا ومالي والسنغال وحتى من دول الشرق الأوسط وخصوصا سوريا،¹ أيضا حسب وكالة رويترز وصل حوالي 20,000 مهاجر غير شرعي من شمال إفريقيا، جميعهم تقريبا من الشباب التونسيين الذين يأملون في العثور على عمل في أوروبا، إلى جزيرة لامبيدوزا جنوب إيطاليا هذا العام، مما أدى إلى إرباك البنية التحتية للميناء الصغير الذي يعيش عادة على صيد الأسماك والسياحة، وقد تعهدت إيطاليا بتقديم أكثر من 200 مليون أورو كمساعدات وخطوط ائتمان لتونس للمساعدة في منع المغادرين وخلق فرص عمل، الأمر الذي قد يثني المهاجرين المحتملين؛ كما كان هناك توتر متزايد مع فرنسا، الوجهة المفضلة لمعظم المهاجرين التونسيين، والتي أغلقت حدودها.²

الفرع الأول: طرق الهجرة غير النظامية في المنطقة

أولا: أنظمة الهجرة غير الشرعية بشمال إفريقيا

تتميز أنظمة الهجرة المختلفة بدول شمال إفريقيا بتنوعها فنجد:³

● نظام الهجرة لدول المغرب الأوسط (المغرب، الجزائر، تونس)؛

● نظام الهجرة الليبي؛

● نظام الهجرة المصري.

فكانت الغلبة من حيث تدفقات الهجرة لوجهات معينة: أوروبا شمال إفريقيا، ودول نفطية (دول الخليج وليبيا) للمصريين عن غيرها من الوجهات، ونشر تدفقات الهجرة العابرة على كافة دول المنطقة مع اختلافات حسب موقعها الجغرافي، إذا كانت مصر تأثرت قليلاً بهذا النوع من التدفق، ثلاث دول أخرى الآن على خط المواجهة (المغرب، الجزائر، تونس)؛ فليبيا ترى أن وظيفتها كدولة هجرة مضاعفة من خلال وظيفة العبور الجديدة خاصة بعد 2011.

تعد مصر هي بشكل رئيسي وجهة لطالبي اللجوء واللاجئين من أقطاب التوتر والحروب الرئيسية الواقعة جنوب حدودها: جنوب السودان، دارفور، الصومال، إريتريا، إثيوبيا، وكلاً من تونس والمغرب بمثابة محاور رئيسية لعبور المهاجرين والسبب واضح، هو الجوار مع أوروبا، هناك مضيقان يفصلان هذه الدول عن أوروبا، (مضيق جبل طارق بين المغرب وإسبانيا وصقلية بين تونس وإيطاليا)، مناطق وصول لعشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من تونس أو ليبيا (لامبيدوزا ومالطا) أو مرة أخرى من المغرب وموريتانيا ومؤخراً من السنغال وغامبيا. ومع ذلك، فإن الاختلافات بين هذه الأنظمة هي أكثر بكثير من النقاط المشتركة.⁴

يتعرض المهاجرون الذين يتم تهريبهم بشكل خاص للاستغلال أثناء الهجرة عند وصولهم إلى بلد المقصد، فلا نعرف بالضبط عدد المهاجرين الذين فقدوا حياتهم أثناء عبورهم الصحراء، لكننا نعرف من ناحية أخرى أن المئات يموتون كل عام عبر البحر الأبيض المتوسط أو قبالة السواحل السنغالية والموريتانية، وجميعهم يسعون إلى إخفاء أنفسهم، ويرفضون إبلاغ السلطات عن سوء المعاملة وجميع الانتهاكات التي يلحقها بهم المتاجرون فيفلتون من الإفلات من العقاب؛ وهذا يدفعنا للتساؤل كيف يتم المرور؟

¹ أنطونيو كوستا، "مسودة تقرير حول دور السلطات المحلية والإقليمية في مجال إدارة الهجرة بمنطقة البحر المتوسط"، إسبانيا: الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية، 2014، ص 06.

² Reuters, "Italy, Tunisia sign deal to ease migrant crisis", 5 April 2011, available at: <https://www.reuters.com/article/italy-tunisia-immigration-idAFLDE73427620110405/>

³ Hassan Boubakri, « Les migrations internationales en Afrique du Nord : Dimensions géographiques et politiques », Atelier sur les Migrations Africaines: Comprendre les dynamiques de migration sur le continent. Université de Sousse (Tunisie), 18 – 21 Septembre 2007, pp. 4- 5.

⁴ Ibid, p. 5.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

يستخدم المهربون للمهاجرين غير الشرعيين بين غرب إفريقيا وأوروبا طريقاً تقليدياً واحداً أو آخر من الطرق الرئيسية الخمسة التالية:¹

- الطريق البحري إلى جزر الكناري (إسبانيا)؛
 - الطريق البري إلى الجيوب الإسبانية بإفريقيا من الشمال (إسبانيا)؛
 - الطريق البري والبحري عبر مضيق جبل طارق (إسبانيا)؛
 - الطريق البري والبحري، عبر البحر الأبيض المتوسط إلى مالطا أو جزيرة لامبيدوزا (إيطاليا)؛
 - الطريق البري والبحري الذي يعبر البحر الأبيض المتوسط إلى الساحل اليوناني.
- سنحاول أن نفصل أكثر في هذه المسارات مع كل دولة على حدة.

ثانياً: طرق المهاجرين غير النظاميين إلى شرق ليبيا

بعد أحداث 2011 أصبح معبر "أمساعد" مع الحدود المصرية مفتوح على مصراعيه، وغاب عنه رجال الأمن والجمارك، حتى أن الوافدين كانوا يدخلون دون تفتيش وأحياناً دون ختم جواز السفر، بينما كانت مجموعات مسلحة تحرس المنفذ حتى أواخر 2012، الأمر الذي سهل دخول المهاجرين بالتنسيق مع مهربين منطقة "أمساعد" الحدودية، حيث يقطن الكثير من تجار تهريب السلع والبنزين والبشر، وخاصة قبيلة "أولاد علي"، وقد عجز النظام المصري والليبي عن منع صفقات التهريب، فبعد إدخال المهاجرين للحدود الليبية تكون أول نقطة تجمع هي منطقة "بئر الأشهب" في أقصى الشرق الليبي، على بعد 74 كم شرق مدينة طبرق، وفي شهر ماي 2014 أصبحت بئر الأشهب بلدية تضم الكثير من مخازن تجميع المهاجرين، وسنقسمها كالآتي:²

1- طريق الكفرة إجدابيا ثم بنغازي: كان هذا الخط منذ أكثر من 25 عاماً المفضل للمهربين، حيث يصل المهاجرون من الجنوب لبنغازي فيسلوكوا طريق الكفرة متجهين لمدينة إجدابيا، على بعد 160 كيلومتر من مدينة بنغازي، حيث يتم إيداعهم مخازن المنطقة الصناعية. ومن إجدابيا لمنطقة بني وليد، حيث يسهل الانتشار تجاه بنغازي أو المنطقة الوسطى وطرابلس. وقد استمر العمل بهذا المسار منذ 2011 وحتى أواخر 2014 حين انتقلت الحرب لمدينة إجدابيا، لكن ظلت منطقة بني وليد نقطة توزيع مهمة للمهاجرين القادمين من الجنوب من تجاه مصر.

2- الطريق الصحراوي طبرق: رحلة تهريب المهاجرين من مصر لليبيا تبدأ من منطقة "سيوة" في مصر، ثم لمنطقة الجغبوب جنوب غرب طبرق، ومنها إلى إجدابيا عبر الطريق الصحراوي شبه الخالي من نقاط التفتيش. يدفع المهاجر مقابل ذلك مبلغ 500 دولار أمريكي أو 1500 دينار ليبي، وبحسب شهادات مهاجرين مصريين، دفع بعضهم قرابة 7.000 جنية مصري مقابل القدوم لليبيا عبر هذا الخط؛ ولا زال هذا الخط يعمل، لكن بعد تكرار مراقبة الجيش المصري لرصد تحركات مقاتلين في سيناء أو مخاوفه من تهريب السلاح من ليبيا لمصر أصبح التهريب يحذر.

3- شبكة قبيلة "أولاد علي": قبيلة "أولاد علي" لها امتداد في الأراضي المصرية والليبية، وأغلب مهربها في منطقة "أمساعد" لهم علاقات قوية بضباط وجنود المنفذ البري ومطارات إسكندرية وبنغازي ومطار "الأبرق" ومنهم الشيخ "صالح" من مرسى مطروح، الذي تعامل معه الكثير من المصريين حتى أواخر 2016، وعبر العديد من المصريين من خلاله من مصر لطرابلس بالتنسيق مع ضباط مطار الأبرق أو من مطار الأبرق لطرابلس؛ وبشكل عام جميع خطوط التهريب تعمل من مصر إلى ليبيا عبر البر والجو، وتختلف من فترة لأخرى حسب الأوضاع الأمنية والأوضاع المناخية، فتتساق شبكات التهريب يزداد تطوراً وذكاء خاصة أنهم قادرين على اختراق المنظومة الأمنية واستغلال ضعفها، وشراء الذمم بدفع الأموال.

¹ Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest, P. 29, available at:

<https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANTS_FR.pdf>

² طارق الموم، "الهاربون من جحيم الحرب: الهجرة غير النظامية في ليبيا"، في: الزمراء لنقي وآخرون، ليبيا 2011 ديموقراطية ضلّت طريقها (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019)، ص ص 161-162.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

4- طريق المهاجرين إلى صبراتة وزوارة: يعتبر الوصول لمدينة صبراتة ومدينة زوارة حلم كل مهاجر أراد عبور البحر متجها لأوروبا، وتقع زوارة على شاطئ البحر، وتبعد عن العاصمة طرابلس حوالي 120 كم غرباً، وجميع الرحلات التي تأتي من الجنوب الليبي وتمر عبر مدينة بني وليد ثم طرابلس ومن طرابلس ينتقل المهاجرين حسب الظروف الأمنية - بشكل فردي أو عبر سيارات الأجرة العادية أو سيارة خاصة أو بشكل جماعي في شاحنات- عبر طرق مختلفة بعيدة عن أعين المجموعات المسلحة إلى صبراتة ومنها إلى زوارة، وبالمثل المهاجرين القادمين من الشرق في حال سلموا من نقاط التفتيش أثناء قدومهم، لن يصعب عليهم الوصول لصبراتة وزوارة.

الفرع الثاني: مسارات وإحصائيات حول الهجرة غير النظامية في منطقة شمال إفريقيا

مرت الهجرة غير النظامية بمراحل متعددة بدء كما أسلفنا الذكر من تسعينات القرن العشرين مرحلة تسييس الهجرة إلى غاية أحداث الحادي عشر من سبتمبر وعملية أمنيتها، لنصل إلى فترة 2011-2017 أين كانت فترة إرتفاع شديد للظاهرة وظاهرة طلب اللجوء أيضاً، لتعرف تراجعاً بعدها وسنرى أسبابه، كذلك مع فترة وباء كوفيد-19 خاصة بعد غلق الحدود البرية وكذا غلق المطارات والموانئ لتعرف تراجعاً كبيراً، لتعود بشدة في سنة 2023.

عليه بداية، ومنذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين، كان هناك نمو في الهجرة الدولية نحو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث شهد التوظيف الانتقائي للعمال، المؤقتين أو الدائمين، اهتماماً متجدداً. وفي عام 1970، تم تصنيف 39 دولة على أنها دول مستقبلية مقارنة بـ 29 دولة مرسلّة، وبعد مرور عشرين عاماً، أصبح هناك 67 دولة مستقبلية و55 دولة مغادرة، فكانت هجرة ذات أبعاد محدودة وغير ملحوظة تقريباً، سميت "الهجرة السرية"، ثم تبع ذلك تعزيز مراقبة الحدود، وتصفية الزوار الذين يستخدمون تأشيرات تم الحصول عليها بشق الأنفس، واتفاقيات إدارة الهجرة الثنائية والمتعددة الأطراف.¹

تكمن المفارقة هنا في تحول الدول المغاربية من دول مصدر للهجرة النظامية إلى دول مصدر وعبور للهجرة غير النظامية منذ بداية التسعينيات، لتعرف تزايداً كبيراً في بداية القرن الجديد، فبالنسبة لإسبانيا مثلاً تضاعف عدد المهاجرين والأجانب أكثر من 8 مرات بين عامي 1992م و2007م لينتقل من 500 ألف فرد إلى 4 ملايين و200 ألف فرد، بينما ارتفع عدد المهاجرين في إيطاليا 30 ضعفاً بين 1970م و2007م، وبما يقترب من 3 أضعاف بين عام 2000 و2007م (مليون و341 ألف مهاجر سنة 2000م إلى 3 ملايين و330 ألف مهاجر سنة 2007م).²

في بداية عام 2014، وصل حوالي 800 ألف شخص إلى حدود الاتحاد الأوروبي عبر القنوات غير النظامية، فراراً من الصراع والعنف في بلدانهم أو بحثاً عن حياة أفضل في الخارج، أصبحت هذه الزيادة الكبيرة في وتيرة الهجرة أحد أكبر التحديات التي واجهتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، كما أن عدم الاستقرار في شمال إفريقيا، بما في ذلك في ليبيا، والحرب الأهلية في سوريا وما صاحبها من تدفق للاجئين، زادت من تفاقم ظاهرة الهجرة عبر البحر المتوسط.

أصبحت قضية الهجرة غير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط قضية حساسة للغاية، وأثارت نقاشاً سياسياً شاملاً ومكثفاً، نظراً لتعقيد تدفقات الهجرة التي تجمع بين الهجرة الاقتصادية الهادفة إلى البحث عن فرص العمل، والأشخاص الفارين من انعدام الأمن والحرب الذين لديهم الحق في طلب اللجوء والحماية في الاتحاد الأوروبي.³

شهدت سنة 2015 تزايداً ملحوظاً في أعداد الغرقى والمفقودين، ففي شهر أفريل، أعلنت منظمة الأمم المتحدة عن وفاة 800 مهاجر غير شرعي بعد غرق سفينتهم قرب السواحل الليبية، حيث كانت السفينة تحمل أشخاصاً من جنسيات مختلفة وخاصة من سوريا والصومال وإريتريا، من بينهم أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 10 و12 عاماً؛ كما انتشلت قوات

¹ Ali Jaouani, Op.cit, pp. 03-07.

² مراد بن قيطه، "تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا"، دفاتر المتوسط، مج (02)، ع (01)، جوان 2015. ص ص 119-120.

³ Manuel Manrique Gil (Lead) and others, "Mediterranean flows into Europe: Migration and the EU's foreign policy", European Union: Brussels, Directorate General for External Policies of Union Policy Department, March 2014, pp. 4-5.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

حرس الحدود وفرق الإنقاذ المصرية، وفي 25 ماي، 5 جثث لمهاجرين غير شرعيين بالقرب من قرية العمارة التابعة لمركز الشرطة بكفر الشيخ. قامت قوات البحرية التونسية، في 23 أوت، بإنقاذ 124 مهاجرًا غير شرعي، من بينهم 109 من نيجيريا و7 من غانا و4 من إريتريا، بعد تعطل قاربهم بالقرب من الحدود مع ليبيا، فضلاً عن إعلان السلطات التركية، في 2 سبتمبر، عن مقتل 9 مهاجرين سوريين بعد غرق زورقين متجهين من مدينة بودروم الساحلية جنوب غرب البلاد إلى جزيرة كوس اليونانية. وعلى صعيد عمليات الإنقاذ.¹

في 18 ديسمبر 2015، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن العدد الإجمالي للوافدين من المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا عبر البر والبحر قد تجاوز المليون شخص مع نهاية العام. وأشارت المنظمة إلى أن 990,671 مهاجرًا ولاجئًا دخلوا أوروبا من إفريقيا والشرق الأوسط عبر طرق برية وبحرية غير نظامية خلال نفس الفترة.²

كما أعربت المنظمة عن قلقها البالغ إزاء العدد الكبير من الوفيات والمفقودين في البحر، حيث بلغ هذا العدد 3,695 شخص خلال نفس الفترة بسبب التدفق المستمر للمهاجرين واللاجئين.

وفقًا لتقرير الفرونتكس لعام 2016 بعنوان "تحليل المخاطر في عام 2016"، أبلغت الدول الأعضاء عن أكثر من 1,820,000 حالة كشف لعمليات عبور الحدود بطريقة غير قانونية على طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في عام 2015. هذا الرقم كان أكثر من ستة أضعاف عدد عمليات الكشف التي تم الإبلاغ عنها في عام 2014، والتي كانت في حد ذاتها سنة غير مسبوقة.³

في عام 2016، وصل حوالي 349,825 شخصًا إلى حدود الدول الأوروبية عبر البحر، وخاصة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، هذا الرقم مقارنة بـ 1,015,078 شخصًا وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر في عام 2015. معظم هؤلاء المهاجرين كانوا من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط، مع تصدر سوريا بنسبة 26% من العدد الإجمالي، وشكلت الجنسيات العشر الأعلى ما نسبته 77% من عدد الذين وصلوا إلى الشواطئ الأوروبية حتى 1 جانفي 2016؛ كما لوحظ ارتفاع في عدد المفقودين والوفيات في عام 2016، حيث بلغ العدد حوالي 4,966 شخصًا.⁴

أما في نهاية عام 2016، شهدت الهجرة غير النظامية من شمال إفريقيا إلى أوروبا زيادة ملحوظة، وفقًا لتقرير صادر عن الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية (فرونتكس)، بلغ عدد حالات الكشف عن عبور الحدود بطريقة غير قانونية على طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أكثر من 1,820,000 حالة، وتنوعت جنسيات المهاجرين بين بلدان مختلفة، أبرزها ليبيا ومصر والسودان وتشاد، إلى جانب مهاجرين من سوريا والعراق الذين عبروا من شمال إفريقيا.⁵

جدول رقم (02): يوضح عدد الوافدين والوفيات عبر المتوسط إلى دول أوروبا (من 01 جانفي-31 ديسمبر 2017)

¹ وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، مرجع سابق الذكر، ص 23.

² The Sofia Globe Staff, "Close To 30 000 Migrant And Refugee Arrivals in Bulgaria So Far in 2015 – IOM", Europe: The American College Of Sofia, 18 December 2015, Available at: <<http://sofiaglobe.com/2015/12/18/virtually-certain-migrant-and-refugee-arrivals-in-europe-will-pass-million-mark-by-end-2015-iom>>

³ Frontex, "Risk Analysis For 2016, "The Frontex Risk Analysis Unit", Warsaw, March 2016, p.6.

⁴ : UNHCR - Refugees/Migrants Emergency Response - Mediterranean (access 20 December 2017), Available at: <<http://www.europeanmigrationlaw.eu/en/articles/maps/mediterranean-sea-arrivals>>

⁵ : Mediterranean: Connecting the Dots," International Organization for Migration (IOM), 2016. Available at: <<https://publications.iom.int/books/migration-trends-across-mediterranean-connecting-dots>>

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية



Source: <https://www.iom.int/sites/default/files/press_release/media/pbn01052018-3.jpg>

عليه، فحسب المنظمة الدولية للهجرة ففي نهاية عام 2017 وصل عدد المهاجرين بطرق غير شرعية عبر البحر، في الفترة الممتدة من بداية جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 2017، إلى ما مجموعه 171,635 مقارنة بـ 363,504 مهاجرا ولاجئا دخلوا إلى أوروبا بطرق غير شرعية عبر البحر في نفس الفترة من عام 2016، أما عن عدد الوفيات والمفقودين في البحر المتوسط فلقد بلغ عددهم 3116 في نفس الفترة السابقة من عام 2017 مقارنة بما مجموعه 5143 في عام 2016.¹

لعل ما يؤكد هذا التزايد المضطرب والمستمر ما أعلنت عنه المنظمة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) من زيادة في نسبة المهاجرين الشرعيين إلى أراضيها، بنسبة 25٪ خلال شهري جانفي وفبري 2015 مقارنة بالفترة ذاتها خلال عام 2014.

2

واجهت منطقة شمال إفريقيا تحديات كبيرة في مجال الحماية بسبب تدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، ففي عام 2018، وصل حوالي 117,000 مهاجر إلى أوروبا عبر البحر، وهو انخفاض كبير مقارنة بعام 2017 (حوالي 172,000) و عام 2016 عندما بلغ العدد 364,000، فقد تم تسجيل تحول في الطرق التي يسلكها معظم المهاجرين غير النظاميين عبر البحر. في عامي 2016 و 2017، كان معظم القادمين من إفريقيا يدخلون أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط من ليبيا متجهين أساساً إلى إيطاليا. لكن في عام 2018، مر معظم الوافدين غير النظاميين عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط من المغرب متجهين إلى إسبانيا، وبلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسبانيا حوالي 59,000، مقارنةً بـ 23,000 وصلوا إلى إيطاليا، ويعود هذا التحول في الطرق إلى عدة عوامل، بما في ذلك تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الأصل والعبور، وجهود مكافحة التهريب، وزيادة الدوريات الأمنية البحرية قبالة الساحل الليبي.

شكل المهاجرون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غالبية المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى إسبانيا بحراً، يليهم المغاربة؛ أما الذين مروا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط نحو إيطاليا، فكان معظمهم من التونسيين، يليهم الإريتريون والعراقيون والسودانيون والباكستانيون، ففي الفترة من جانفي إلى نوفمبر 2018، يُقدر أن 15 في المائة من جميع المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى إيطاليا بحراً هم أطفال غير مصحوبين.³

عليه، استضافت شمال إفريقيا بصفتها منطقة عبور رئيسية للمهاجرين أعداداً كبيرة من المهاجرين الدوليين، بما فيهم اللاجئون. وفي عام 2019، كان السودان يحتضن أكبر عدد من المهاجرين الدوليين في المنطقة، بأكثر من 1.2 مليون شخص، تليها ليبيا بأكثر من 800,000 شخص، ولقد ازداد عدد المهاجرين الدوليين في مصر من 300,000 شخص في عام 2010 إلى أكثر من 500,000 شخص في عام 2019، وهم ينحدرون أساساً من سوريا، الصومال، السودان، والأراضي الفلسطينية، عادةً ما كان المغرب بلد هجرة خارجية، لكنه بدأ يتحول تدريجياً إلى بلد مقصد. يأتيه المهاجرون من مناطق

¹ (IOM) International Organization For Migration, "Mediterranean update1 January- 30 December", 01/05/2017. Available at: <https://www.iom.int/sites/default/files/press_release/media/pbn01052018-3.jpg>

² المنظمة الدولية للهجرة، "تقرير الهجرة في العالم لعام 2020"، جنيف 2019، ص 67.

³ نفس المرجع السابق، ص ص 67 - 68.

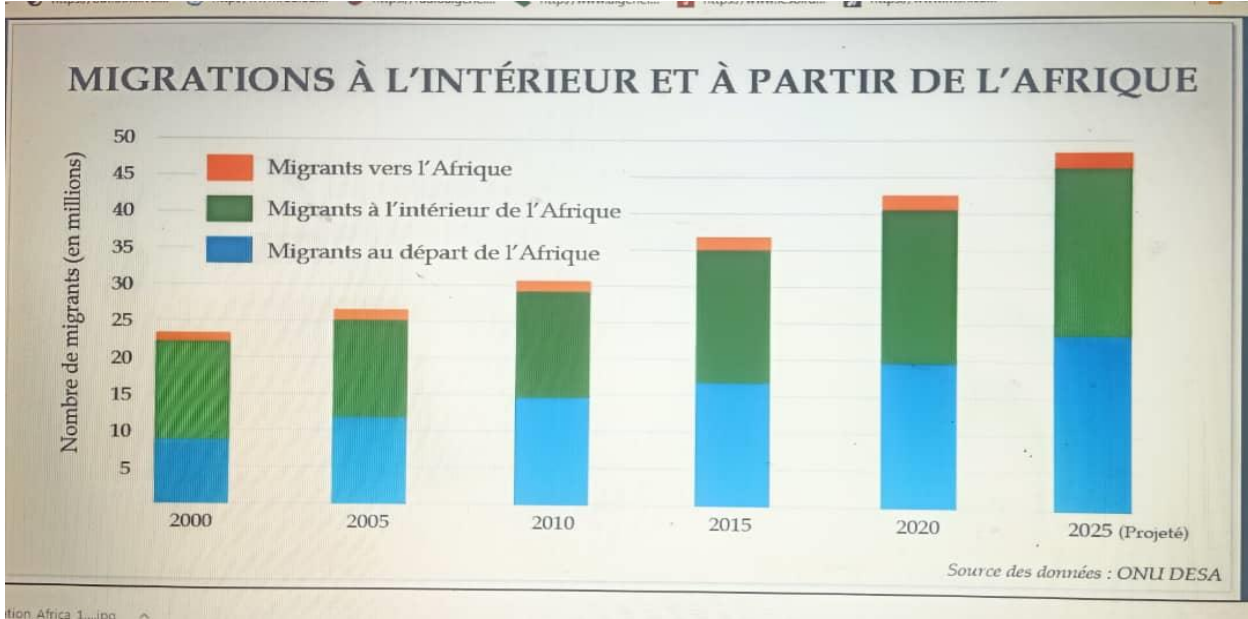
الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

مختلفة في إفريقيا، ويقومون فيه لفترات غير محددة وهم يسعون لإيجاد سبيل للعبور إلى أوروبا، أسهم النزاع والعنف داخل شمال إفريقيا وفي المناطق الفرعية المحيطة بها في تشريد الملايين من الناس، وفي نهاية عام 2018، كان السودان سادس أكبر بلد مصدر للاجئين على مستوى العالم، حيث بلغ عدد اللاجئين منه حوالي 700000 لاجئ استضافتهم بلدان مجاورة مثل تشاد وجنوب السودان وإثيوبيا. بالإضافة إلى ذلك، كان السودان يحتضن حوالي 2.1 مليون مشرد داخليًا نتيجة النزاع والعنف، فالسودان ليس فقط بلد مصدر للاجئين، بل يُعتبر أيضًا من أبرز الدول المضيفة لهم، حيث يستضيف أكثر من مليون لاجئ، وقد زاد هذا العدد بأكثر من الضعف منذ عام 2016، ومعظمهم من جنوب السودان وإريتريا وسوريا. أما الجزائر، فقد كانت تستضيف أكثر من 94000 لاجئ بحلول نهاية عام 2018، في حين أن مصر استضافت أكثر من 240,000 لاجئ، معظمهم من سوريا والأراضي الفلسطينية ودول إفريقية أخرى.

أدى الوضع الأمني والسياسي المتقلب في ليبيا إلى تراكم أكثر من 221,000 مشرد داخليًا بحلول نهاية 2018، وهو عدد أقل مما سُجِّل في 2016 عندما تجاوز عددهم 300,000 مشرد. بالإضافة إلى ذلك، تأثر أكثر من 56,000 لاجئ وملتمس لجوء مقيمين في ليبيا بهذا الوضع.

هذا الأمر يشير إلى التحديات الإنسانية الكبيرة التي تواجه هؤلاء الأطفال خلال رحلاتهم الخطيرة عبر البحر، ويبرز الحاجة الملحة لتعزيز حماية حقوق الأطفال وتوفير الدعم والمساعدة اللازمة لهم.

الشكل رقم (04): يوضح الهجرات الداخلية والهجرة من إفريقيا من سنة 2000 إلى 2025



Source: Williams Wendy, «Tendances migratoires à surveiller en Afrique en 2024», 23 janvier 2024, Available at: <<https://africacenter.org/fr/spotlight/tendances-migratoire-a-surveiller-en-afrique->>

إنَّ القصد من وضع هذا المنحنى البياني لتوضيح أنَّ الهجرة في إفريقيا تكون داخلية، ويمكن الاستقرار أيضا في دول العبور وبعدها يتم القرار نحو التوجه إلى دول المقصد في أوروبا، والآن سنقوم بتوضيح هذه المسارات أكثر.

أولا: الجزائر كمسار عبور ومقصد ومصدر للهجرات غير النظامية

أصبحت الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي، نقطة عبور ومقصد للمهاجرين من الدول الإفريقية والمغاربية، حيث يتسلل المهاجرون عبر الحدود باستخدام وسائل متنوعة، ووجدوا مجالا لتحركاتهم في ولايات الجنوب الكبير، مثل إليزي، تمنراست، وأدرار، بالإضافة إلى المناطق الغربية مثل مغنية وتلمسان. هذه التحركات تُعد مصدر قلق أمني كبير للبلاد، كذلك مصدر فقواري الموت تنتقل بالشباب الجزائري إلى أوروبا الحلم سنويا.

أفادت التقارير الوطنية أن الأفارقة الموجودين في أدرار أصبحوا يشكلون خطرا كبيرا، بما في ذلك انتشار الأمراض مثل الإيدز، بالإضافة إلى الشعوذة، التزوير، النصب والاحتيال، وفي ظل غياب الأرقام الرسمية، يبقى عدد هؤلاء المهاجرين مجهولا، لكن بعض التقديرات تشير إلى أن العدد يتجاوز 300 مهاجر من مختلف الجنسيات، يتسللون عبر بوابات مثل برج باجي مختار وتيمياوين، يأتي في مقدمة هؤلاء المهاجرين الأشخاص من مالي والنيجر؛ لقد اختار هؤلاء المهاجرون أدرار كوجهة لجمع المال الكافي لضمان مصاريف رحلتهم التالية نحو المغرب وإسبانيا. الكثير منهم يجازفون بحياتهم خلال عبورهم لصحراء تنزروفت*، التي تُعد من أخطر صحاري العالم والمعروفة بـ"الربع الخالي". للأسف، كثيرا ما يكون مصير هؤلاء المهاجرين التيه والموت جوعا وعطشا في صحراء رقان.

ما شجع المهاجرين على سلك هذا الطريق هو تسوية السلطات الإسبانية وضعية المهاجرين الجزائريين في فترة سابقة امتدت خلال التسعينات من القرن العشرين لدواعٍ إنسانية واجتماعية، ولكن عندما توقفت السلطات عن تسوية وضعية المهاجرين، اضطر "الحراقة" إلى اتخاذ تدابير أخرى، مثل استخدام القوارب للتنقل إلى الموانئ الإسبانية، مما تسبب في هلاك العديد من الأفراد؛ هذا الواقع في الحقيقة هو تعبير عن السخط على الوضع الذي يعيشه الشباب في بلدانهم. تتميز الدول المصدرة للمهاجرين في معظمها بالحرمان السياسي، والنظم الفردية، وفقدان حرية التعبير عن الرأي، وغياب الديمقراطية

* سهل تنزروفت جزء من الصحراء الكبرى في الجزائر يقع في غرب الهقار.

الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الشعبية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة. يشعر الأفراد في هذه الدول بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، مما يدفعهم للبحث عن ملجأ آمن يحقق كرامتهم الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات.¹

أكد أحد المطلعين على خبايا التهريب في تمنراست أن الهجرة غير النظامية خلفت عواقب وخيمة في تمنراست وغيرها من ولايات الجنوب الجزائري، وأوضح أنه تم تسجيل حالات عديدة وخطيرة في تجارة المخدرات وتزوير بطاقات الهوية، والتي يقف وراءها ماليون ونيجيريون وموريتانيون وغينيون، بالإضافة إلى تورط مصريين وصينيين، كما أشار إلى تسجيل حالات للاتجار بالأطفال الأفارقة، حيث يتم نقلهم عبر الشريط الحدودي من مالي والنيجر وموريتانيا إلى المناطق الصحراوية الجزائرية، ومن ثم تتولى شبكة مختصة عملية تحويلهم إلى المغرب وأوروبا وآسيا؛ واعترف المصدر كذلك بأن طريقة عمل هذه الشبكة غير معروفة إلا للعاملين فيها، مشيراً إلى أنها تعمل بحذر شديد وتضم عناصر إرهابية من السود يعرفون جيداً الطبيعة الجغرافية للمنطقة، كما أكد مصدر أمني هذه المعلومات، مشيراً إلى أن مصالح الدرك في تمنراست كثيراً ما توقف عصابات إفريقية تنقل أطفالاً صغاراً بأعداد تصل إلى 10 أطفال، حيث تتولى نساء نقلهم للتمويه بأنهم أولادهم، وكشف المصدر الأمني أن تحاليل الحمض النووي أثبتت أن هؤلاء الأطفال ليسوا أولاد النساء الناقلات، وأن بعض النساء اعترفن بوجود شبكات مختصة ومجهولة تتاجر بالأطفال نحو أوروبا وآسيا بسرية تامة. كما أشار إلى أن ولاية تمنراست تحتوي على أكثر من 45 جنسية، وأن العديد من المهاجرين الأفارقة أصبحوا يملكون جنسيات مزدوجة نتيجة اختلاطهم بعقد علاقات زواج بين الطرفين، وما ساعد عليه العادات والتقاليد المتشابهة التي يشتهر بها سكان الطوارق، بالإضافة إلى اللغة التي تجعلهم يشعرون بأنهم من جنس واحد.²

بحسب السلطات الجزائرية، سجلت الجزائر عام 2018 (3690) محاولة هجرة غير نظامية إلى أوروبا و(3384) محاولة هجرة غير نظامية إلى أوروبا عام 2019، وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من المهاجرين الذين يغادرون الجزائر بشكل غير قانوني هم مواطنون جزائريون حوالي 90٪، ويفضل المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى بشكل رئيسي الطريق عبر المغرب. وفقاً لمعلومات وكالة فرونتكس، في عام 2019، مرّ حوالي 50٪ من المهاجرين غير الشرعيين من جنوب الصحراء الكبرى الذين وصلوا إلى إسبانيا عبر المغرب وقبلها عبر الجزائر.

استقبلت الجزائر باعتبارها بلد عبور ووجهة في عامي 2018 و 2019 حوالي 400 ألف مهاجر في وضع غير قانوني، وفقاً للمعلومات المقدمة من وزارة الداخلية، في حين يتم رصد ما معدله 500 عبور حدودي غير قانوني يوميا. وفي عام 2020، وبالتحديد خلال أشهر أزمة كوفيد-19، تقدر معدلات العبور، بحسب السلطات الجزائرية، بـ 200 شخص يوميا.

استمر الحوار حول الهجرة والتنقل بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال اجتماعات عقدت في فيفري 2018 في بروكسل وفي فيفري 2019 في الجزائر العاصمة. وأعرب وزير الداخلية الجزائري عن استعداداته للتعاون لمكافحة تهريب المهاجرين، وذلك خلال لقاء يوم 13 جويلية 2020 مع نظرائه الفرنسيين والألمان والإيطاليين والإسبانيين والمالطيين والليبيين والموريتانيين والمغربيين والتونسيين المفوضون الأوروبيون المسؤولون عن الشؤون الداخلية والجوار والتوسع، انضمت الجزائر إلى الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ولكن لم تنضم إلى الميثاق العالمي بشأن الهجرة.³

ما هو مؤكد أنّ الظاهرة استفحلت رغم تجريمها في قانون العقوبات الجزائري وأعطى لها مصطلح "الحرقة"، كذلك تطوّر الوضع إلى قيام عائلات بأكملها بركوب قوارب الموت باتجاه مصير مجهول.

¹ فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، ع (04)، جوان 2010، ص ص 45، 46.

² صبيحة بخوش، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا "الجزائر نموذجا"، الدراسات الأفريقية وحوض النيل، مج (01)، ع (01)، مارس 2018، ص 303.

³ Commission Européenne, Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV renouvelée Avril 2018-Août 2020, Bruxelles, Novembre 2020, pp. 15-16.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

ثانياً: ليبيا دولة عبور للهجرة غير النظامية واللجوء

تسببت الحرب الأهلية الليبية في نزوح العديد من الأشخاص، بالإضافة إلى أن عدداً أكبر منهم يفرون من منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فكان هناك نزوح جماعي نحو البلدان الإفريقية، طوال فترة الحرب، وخاصة في الأشهر الأولى، أين شوه هروب السكان الأجانب الذين كانوا أكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى بسبب العنف، وفقدان وظائفهم وانعدام الأمن المحيط، وحتى 27 نوفمبر 2011 أي بعد الانتهاء الرسمي للنزاع، سجلت المنظمة الدولية للهجرة إجمالي 778.981 مهاجرًا (غير ليبيين) فروا من ليبيا منذ اندلاع الأعمال العدائية، أكثر من 96 % منهم عبروا الحدود البرية من ليبيا (معظمهم باتجاه تونس ومصر) وتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصليين.

إلى جانب زيادة عدد الوفيات في البحر الأبيض المتوسط، فقد حطم عام 2011 الرقم القياسي لعدد المهاجرين الذين ماتوا أو فقدوا في قناة صقلية، وتقدر المفوضية عدد المهاجرين الذين لقوا حتفهم بأكثر من 1500 في البحر الأبيض المتوسط في عام 2011، على الرغم من أن دوريات المراقبة لخفر السواحل وفرونتكس لم تكن موجودة في المنطقة فحسب، بل أيضاً السفن العسكرية التابعة للتحالف المشاركة في العمليات في ليبيا.¹

بالتالي، تعد ليبيا دولة عبور أكثر من كونها مصدراً أصلياً للمهاجرين. على سبيل المثال، عبر أغلب المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا في عام 2016 من ليبيا، وبلغ عددهم حوالي 180 ألف مهاجر، فالحعب البيروقراطي الناتج عن تدفق هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين أدى إلى شلل شبه كامل في خدمات الهجرة الأوروبية، كما أثار ردود فعل سياسية عنيفة مناهضة للهجرة في العديد من البلدان وفي الاتحاد الأوروبي بشكل عام، وازداد عدد المهاجرين بشكل كبير في الفترة 2014-2016 لأسباب متعددة، من بينها ضعف أنظمة الحدود والرقابة الداخلية في ليبيا خلال الحرب الأهلية المستمرة، والجفاف وعدم الاستقرار في البلدان المجاورة.

تعرضت حكومة الوفاق الوطني لضغوط لمنع المهاجرين من مغادرة ليبيا إلى أوروبا، وقد لعبت إيطاليا دوراً نشطاً في هذا الجهد، نظراً لقربها الجغرافي وتاريخها في التعاون مع ليبيا في مجال الهجرة. على سبيل المثال، في عام 2017، جدد البلدان اتفاقاً سابقاً (2008) أضفى طابعاً مؤسسياً على الاستعانة بمصادر خارجية لاحتواء المهاجرين في ليبيا، وهي مبادرة دعمها وممولها جزئياً الاتحاد الأوروبي أيضاً. ومع ذلك، وبالنظر إلى الفوضى السياسية في البلاد، ربما ليس من المستغرب أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تفاقم وضع المهاجرين داخل أو قبالة سواحل ليبيا. وقد أثار هذا الإجراء أيضاً انتقادات شديدة من وسائل الإعلام والجهات الفاعلة غير الحكومية، ودفع الأمم المتحدة إلى إغلاق بعض معسكرات الاعتقال ونقل المحتجزين إلى مواقع أكثر أمناً. ومع ذلك، لا يزال الآلاف معرضين للخطر، أصبح المهاجرون يدركون بشكل متزايد المخاطر التي يشكلها الاحتجاز في ليبيا، مع وجود أمثلة عديدة على اللاجئين المحتجزين الذين وقعوا في مرمى النيران المتبادلة، إن عرقلة جهود المهاجرين للوصول إلى أوروبا لها أيضاً آثار على البلدان المجاورة للليبيا. على سبيل المثال، أظهرت التقارير أن أعداداً أكبر تستقر في منطقة المغرب العربي، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنظمة الهجرة الأكثر صرامة في ليبيا، وهذا يشكل تحدياً للحكومات في بلدان مثل تونس والجزائر والمغرب، حيث يتدفق معظم المهاجرين من منطقة جنوب الصحراء الكبرى، ويتسبب الأفارقة في خلق ضغوط ديموغرافية وردود أفعال شعبية، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعتادة الناجمة عن الهجرة الجماعية، ورغم أن هذه القضايا قد تكون مدعاة للقلق، وربما بشكل خاص في ظل الديمقراطية الجديدة في تونس، فإنها قد تشكل أيضاً فرصة للتعاون مع كل من البلدين الجيران الأفارقة والأوروبيين، فضلاً عن سبب للمساعدات والدعم الدولي.²

¹Geneviève Jacques and al, «Libye : en finir avec la traque des migrants», FIDH, Paris, Octobre 2012, pp. 20-22.

²Sigvart Nordhov Fredriksen and Zenonas Tziarras, "The Libya Conflict and its Implications for the Broader Region", Re-Imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report 4/2020, PRIO Cyprus centre, Oslo 2020, p. 18.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

علاوة على ذلك، أعرب مارتن كوبلر، الرئيس السابق لهيئة الأمم المتحدة، في تصريح له عن قلقه إزاء التقارير التي تؤكد مشاركة أجنبى في القتال مع قوات الكرامة في الشرق الليبي. وفي جانفي 2017، أكد تقرير لجنة الخبراء المعنية بالسودان تورط نفس المجموعات في الصراع الدائر في ليبيا. عليه، نلاحظ أنّ هذه الحالة تعكس تعقيدات الصراع الليبي وتداخل المصالح الإقليمية والدولية، مما يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار في البلاد.

أما في 2018، كان عدد اللاجئين والمهاجرين الوافدين عن طريق البحر من ليبيا إلى أوروبا عند أدنى مستوى له على الإطلاق منذ بداية وصول اللاجئين والمهاجرين عن طريق البحر منذ عام 2011 فصاعداً، حيث وصل 15342 لاجئاً ومهاجراً فقط من ليبيا في عام 2018، وهو انخفاض بنسبة سبعة أضعاف مقارنة بالعام السابق، كما زادت عمليات الاعتراض والإعادة إلى ليبيا، التي يديرها خفر السواحل الليبي، بشكل كبير، حيث أعيد 47 في المائة من جميع الأفراد الذين غادروا ليبيا بالقوارب إلى البلاد، أي 15235 فرداً. وفي الوقت نفسه، تضاعف خطر الموت في البحر من 2 في المائة في عام 2017 إلى 4 في المائة في عام 2018، وتم الإبلاغ عن وفاة أو فقدان ثلاثة آلاف وثلاثمائة وأحد عشر شخصاً في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي في عام 2018.

تزامن انخفاض أعداد الوافدين إلى الشواطئ الإيطالية، وارتفاع أعداد الوفيات في البحر، مع ثلاثة اتجاهات رئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: أولاً، منذ أوائل عام 2017، تم تنفيذ عدد من تدابير الهجرة في ليبيا ومنطقة الساحل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لوقف تدفق الوافدين إلى إيطاليا، وكان أحدها زيادة دعم الاتحاد الأوروبي لخفر السواحل الليبي على طول الساحل الغربي للبلاد؛ ثانياً، في منتصف عام 2018، أعلنت السلطات الليبية منطقة بحث وإنقاذ ليبية قبالة الساحل الغربي للبلاد، في منطقة بحرية كانت في الغالب منسقة من قبل خفر السواحل الإيطالي، مما مكن السلطات الليبية من إعادة الأفراد المنكوبين إلى ليبيا، بدلاً من نقل الأفراد الذين تم إنقاذهم إلى الشواطئ الأوروبية؛ ثالثاً، منذ منتصف عام 2017، أدت الهجمات المتزايدة على سفن الإنقاذ الخيرية والقطاع الخاص إلى الاستيلاء شبه الكامل على جميع أنشطة الإنقاذ في البحر من قبل قوارب الإنقاذ الخيرية أو الخاصة. اعتباراً من جانفي 2019، كان هناك قارب بحث وإنقاذ واحد فقط يعمل بين ليبيا وإيطاليا.¹

في الوقت نفسه، لا يزال الوضع بالنسبة لنحو 670 ألف لاجئ ومهاجر في ليبيا في عام 2018 شديد الخطورة، كما وثقت ذلك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية، وتفيد التقارير بأن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضد اللاجئين والمهاجرين ترتكها "مجموعة من المسؤولين الحكوميين والجماعات المسلحة والمهربين والمتاجرين"، سواء داخل أو خارج مراكز الاحتجاز الرسمية. وفي أوت 2018، عادت الاشتباكات المسلحة إلى الظهور في غرب طرابلس، مما أدى إلى نزوح ما يقدر بنحو 3845 أسرة، وهو ما يوضح الوضع الأمني المتقلب للغاية في ليبيا. بما أن المخاطر الشديدة التي تهدد حماية اللاجئين والمهاجرين في ليبيا موثقة جيداً، وأن احتمالات مغادرة البلاد عن طريق البحر تتضاءل بشكل متزايد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو تأثير هذه التطورات على طرق الهجرة المختلطة إلى ليبيا وداخلها، ومدى تأثير التطورات على طول الساحل وفي البلاد على التدفقات إلى ليبيا ومن ليبيا إلى الدول المجاورة. لم يبلغ المخبرون الرئيسيون عن أي تغييرات كبيرة في نقاط الدخول الرئيسية إلى ليبيا منذ أفريل 2018 وأفادت التقارير أن معظم اللاجئين والمهاجرين دخلوا ليبيا إما عبر: (1) النيجر أو تشاد على طول الحدود الجنوبية لليبيا؛ (2) الجزائر على الحدود الشمالية الغربية أو الجنوبية الغربية مع ليبيا؛ و (3) الطريق الشرقي مع وصول اللاجئين والمهاجرين إلى المنطقة الجنوبية الشرقية من الكفر عبر كل من تشاد والسودان، وأفادت التقارير أن عدد اللاجئين والمهاجرين الذين استخدموا الطريق من مصر إلى ليبيا أقل من العام السابق ومعظمهم من المواطنين المصريين المنخرطين في الهجرة الدائرية.

¹ UNHCR, "Mixed Migration Routes and Dynamics in Libya, May – December 2018", Brief, January 2019, p. 01.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

وظراً لأن العبور بالقوارب في عام 2018 أصبح صعباً بشكل متزايد، وهو ما يتضح من الانخفاض الكبير في أعداد الوافدين من ليبيا إلى إيطاليا، فقد طُلب من اللاجئين والمهاجرين مناقشة مدى عبور الأفراد الذين يعرفونهم إلى البلدان المجاورة، ودورهم كوجهات مستقبلية محتملة من ليبيا، سواء للاجئين والمهاجرين الباحثين عن عمل في المنطقة، أو وجهات عبور جديدة للأفراد الذين يعتزمون الوصول إلى أوروبا؛ فتم تغيير المسار إلى إسبانيا من ليبيا عبر المغرب في حين انخفض عدد اللاجئين والمهاجرين الوافدين إلى شواطئ إيطاليا بشكل كبير في عام 2018، فقد شهد الوافدون إلى إسبانيا من المغرب زيادة جديدة، حيث وصل 58569 لاجئاً ومهاجراً إلى إسبانيا من المغرب في عام 2018، مما جعل إسبانيا أول ميناء دخول للاجئين والمهاجرين في منطقة البحر الأبيض المتوسط في ذلك العام؛ ونظراً لأن بعض بلدان المنشأ للوافدين من المغرب في إسبانيا تعكس الوافدين إلى إيطاليا، الذين وصلوا سابقاً من ليبيا، فقد نشأ السؤال حول مدى حدوث إعادة توجيه لتدفقات الهجرة المختلطة من ليبيا إلى المغرب، وما إذا كان هذا إعادة التوجيه يحدث مرة واحدة في ليبيا أو بالفعل في الجنوب في بلدان المنشأ، ومن بين اللاجئين والمهاجرين الذين تمت مقابلتهم، ورد أن أحد المستجيبين فقط كان يعرف شخصاً عبر مؤخراً من ليبيا إلى المغرب بهدف الوصول إلى أوروبا عبر إسبانيا. في هذه الحالة، خرج الفرد من الحدود الجنوبية لليبيا مع النيجر، حيث ورد أن عبور الحدود مع الجزائر كان صعباً للغاية من ليبيا. كذلك يشير المستوى المنخفض للإبلاغ عن اللاجئين والمهاجرين الذين يغيرون مسارهم من ليبيا إلى المغرب إلى أن اللاجئين والمهاجرين قرروا السفر إلى أوروبا عبر المغرب في وقت سابق من رحلتهم، حيث لديهم معلومات عن صعوبة العبور إلى أوروبا من ليبيا بالفعل قبل وصولهم إلى ليبيا.¹

ثالثاً: تونس مصدر ومعبّر للهجرة غير النظامية نتيجة سقوط نظام بن علي

من جانبها، تواجه تونس التي تمتد سواحلها على أكثر من 1300 كيلومتر، هذه الآفة وتحبط بانتظام محاولات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا؛ حيث أنّ 70% من المهاجرين غير الشرعيين هم أجانب عابرون جنسية، أفارقة جنوب الصحراء الكبرى - الشرق الأوسط. وتشير المصادر الرسمية إلى أنه منذ عام 1998، تم إحباط أكثر من 40 ألف محاولة.² يمكن أن يُعزى تحوّل تونس إلى بلد عبور للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى عوامل ثلاثة رئيسية، هي: (1)- غياب سياسة شاملة للهجرة؛ (2)- التشريعات غير المناسبة التي عفا عليها الزمن؛ (3)- النهج الأمني المتبع بهدف التعويض عن غياب رؤية متماسكة.³

على الرغم من عملية الانتقال الديمقراطي المؤقتة التي شهدتها تونس عقب إطاحة الرئيس زين العابدين بن علي في العام 2011، تردّدت النخب السياسية في الاعتراف بوضع تونس الجديد بوصفها وجهة للهجرة الإقليمية، وتجنّبت تحديث الإطار القانوني المتقادم الذي ينظّم الهجرة في البلاد. كذلك فشلت تونس في إقرار قانون يضمن الحقّ في طلب اللجوء، كما نصّ عليه دستورها للعام 2014، ومختلف الاتفاقيات التي صادقت عليها، مثل اتفاقية اللاجئين الإفريقية، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين؛ ففي عام 2011، شهد الممر الأوسط للبحر الأبيض المتوسط موجتين من الهجرة غير النظامية من تونس إلى ليبيا، في أعقاب سقوط النظام في تونس والحرب الأهلية في ليبيا، وتم تسجيل 60 ألف حالة إنزال، نصفهم من التونسيين، أما النصف الآخر فكان معظمهم من العمال واللاجئين من جنوب الصحراء الكبرى الذين فروا من الحرب في ليبيا، بينما الجزائر والمغرب، اللتان نجتا نسبياً من تأثيرات الثورات العربية، لم تسجلا رحيلاً جماعياً كما حدث في تونس أو ليبيا؛ وهكذا، ظل عدد عمليات الإنزال معتدلاً في غرب البحر الأبيض المتوسط 8448 في عام 2011 و 6400 في عام 2012.

وفقاً لفرونتكس، في غضون خمس سنوات (2015-2019)، تم اكتشاف 97127 مواطناً من دول المغرب العربي الثلاثة يدخلون الحدود الأوروبية بشكل غير قانوني (52.611 مغاربة) أي 54,1 ٪، (27.639 جزائريين أي 28.4 ٪

¹ Ibid, p. 05.

² Ali Jaouani, Op.cit, p.07.

³ حمزة المؤدّب وفخر الدين اللواتي، "تحوّل تونس إلى مركز عبور: الهجرة غير الشرعية ومعضلة السياسات"، مركز كارنيغي، جويلية 2024، في: <https://carnegieendowment.org/research/2024/03/tunisia-as-a-transit-hub-illegal-migration-and-policy-dilemmas?lang=ar>

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

و(16.877) تونسي أي 17.3 % منذ عام 2011، ولقد تأثر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به بموجات الهجرة هذه اجتمعت مع بلدان ثالثة في المنطقة لمراجعة النهج الخاص بإدارة تدفقات الهجرة وتجديد الاتفاقيات الموقعة ما بين 1990 و2000م. وصل خلال سنوات 2011 و2017 حوالي 38000 مهاجرا غير نظامي إلى السواحل الإيطالية، وبلغ عدد الذين تم اعتقالهم على السواحل التونسية قبل مغادرتهم حوالي 13000 خلال نفس الفترة، بحسب دراسة قدمها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (Ites) بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة.

شهدت سنة 2017 حالات المغادرة/ الهجرة غير النظامية ارتفاعا ملحوظا، حيث وصل أكثر من 6000 شخص إلى إيطاليا. وحسب دراسة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وصل 6006 تونسيين إلى إيطاليا بطريقة غير نظامية في عام 2018، بينهم 1028 قاصرا، وفشل 7048 تونسيا آخرين في محاولتهم للهجرة، وبلغ عدد التونسيين الذين أعادتهم السلطات الإيطالية 2125 شخصا، وهو عدد يفوق بكثير عدد الأشخاص الذين أعيدوا إلى بلدان أخرى حسب نفس التقرير. في تقرير نشرته وزارة الداخلية الإيطالية في سنة 2018، تبين أن التونسيين يحتلون المرتبة الأولى بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى إيطاليا عبر البحر.¹

هذا الوضع يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها كل من تونس وإيطاليا في التعامل مع تدفقات الهجرة غير النظامية وتأثيرها على المجتمعين.

أما خلال النصف الأول من سنة 2019، فقد انخفض من جديد عدد المهاجرين غير النظاميين، حيث بلغ عدد الواصلين للسواحل الإيطالية 594 فقط، وربطت عديد منظمات الهجرة هذا الانخفاض بتعزيز واضح للضوابط في البحر وبسياسة أكثر "صرامة" لردع المغادرين، وفي 09 جوان 2020 أسفرت عمليات البحث عن انتشار 60 جثة لمهاجرين غير نظاميين بعد غرق قاربهم قبالة جزيرة قرقنة في محافظة صفاقس، أما في جانفي 2021، تم إحصاء 14 ألف تونسي اجتاز البحر الأبيض المتوسط باتجاه الجزر الإيطالية (لامبيدوزا وصقلية)، أي ما نسبته 39 %، إجمالي عدد المهاجرين الواصلين إلى هذه الجزر، وبذلك يحتل التونسيون المرتبة الأولى بين جميع المهاجرين غير النظاميين.²

رابعا: العبور والهجرة غير النظامية بالمغرب

في البداية وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، لم يكن هناك أي رصد منهجي، وبالتالي لا توجد إحصاءات دقيقة، للهجرة من المغرب إلى أوروبا، التي كانت حتى ذلك الحين تشكل الوجهة الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة، للمهاجرين المغاربة. ومع ذلك، وفقا للتقديرات التي قدمها البنك الدولي، كان عدد المغاربة، الذين ولدوا في المغرب ويعيشون في الخارج، قد بلغ حوالي 650 ألفا في الستينيات، وكان سيرتفع إلى ما يقرب من 800 ألف شخص خلال العقد التالي، قبل أن يصل إلى ما يزيد قليلا 1.5 مليون شخص في عام 2000 و 3 ملايين شخص في عام 2010، أو ما يقرب من 9% من إجمالي سكان البلاد في ذلك العام. والملاحظة التي تنبثق من تطور هذه المعطيات هي أن هناك تسارعا قويا للغاية في هجرة المغاربة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث يقال إن 150 ألف مغربي غادروا المغرب سنويا بين عامي 2000 و2010.³

في حين حدثت التغييرات العددية والتنوعية المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالهجرة المغربية النظامية، فإن المغرب أصبح اعتبارا من منتصف التسعينيات على وجه التحديد بسبب الدخول الفعلي للاتفاقيات التي تنص على أن منطقة شنغن هي بلد عبور للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى والسعي للوصول غير النظامي إلى أوروبا؛ فوفقا للتقديرات التي أجرتها قبل

¹ هيثم بن زيد، "اتفاقيات التعاون التونسية الأوروبية في مجال الهجرة: عندما تتحول تونس إلى حارسة للحدود الجنوبية لأوروبا"، المفكرة القانونية، 25 جوان 2020، في:

<https://legal-agenda.com/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9% %A9/>>

² Hassen Boubakri and al., Op.cit, p. 08.

³ Mehdi Lahlou, «Le Maroc, pays de départ, de transit et d'installation de migrants: Contexte régional et retombées politique», en, Hassan Boubakri, **Les migrations en Afrique du Nord : une position peu confortable entre l'Afrique Subsaharienne et l'Europe ?** (Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, 2021), p. 17.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

عشر سنوات، منظمة غير حكومية إسبانية معنية بحقوق المهاجرين (APDHA) دخل ما يقرب من 220.000 مهاجر غير شرعي إلى إسبانيا من المغرب، بما في ذلك 86.840 مغربي و 132.550 جزائري ومختلف الجنسيات الجنوبية الأخرى من الصحراء.

اعتبارًا من عام 2008، فإن المزيد من البيانات العالمية- المقدمة من وكالة الحدود الأوروبية وخفر السواحل (فرونتكس) - حددت الطريق البحري غرب البحر الأبيض المتوسط والذي يشمل المعابر بين شمال المغرب وجنوب إسبانيا، وكذلك مدينتي سبتة ومليلية، بالإضافة إلى الطرق البحرية بين غرب الجزائر ومدينتي الجزائر (ألميريا أو أليكانتي)،¹ إضافة إلى العبور عبر مضيق جبل طارق.

في عام 2017 وحده، سلك أكثر من 23 ألف مهاجر غير نظامي طريق غرب البحر الأبيض المتوسط للعبور من المغرب إلى إسبانيا، مستخدمين الحدود البرية والبحرية. ويمثل هذا زيادة حادة مقارنة بالسنوات السابقة (1990 إلى عام 2016) ويجب وضعه في الاعتبار مع انخفاض التدفقات على طول طرق شرق ووسط البحر الأبيض المتوسط خلال نفس الفترة، والتي تظل مع ذلك الطريق الأكثر أهمية للهجرة غير النظامية إلى أوروبا، ومن بين هؤلاء الوافدين كان هناك 4809 مهاجرين مغاربة فقط، مما يشير إلى أن المغرب ليس بلد المنشأ بقدر ما هو بلد عبور للعديد من المهاجرين. وعلاوة على ذلك، فقد أشارت وزارة الداخلية المغربية إلى أنه تم اعتراض 65 ألف مهاجر وإنقاذ 5 آلاف مهاجر في البحر خلال عام 2017²

الفرع الثالث: عودة تصاعد تهديدات الهجرة غير النظامية من شمال إفريقيا إلى جنوب أوروبا

من أبريل إلى جوان 2020، أدى إغلاق الحدود وقيود الحركة وحظر التجول كجزء من تدابير التخفيف من انتشار كوفيد 19 إلى استمرار تقييد عملية التنقل وأفادت المنظمة الدولية للهجرة أن 6,948 لاجئًا ومهاجرًا دخلوا أوروبا عن طريق البحر من 1 أبريل إلى 30 جوان 2020. وبالمقارنة مع نفس الفترة من العام 2019، انخفض عدد القادمين من البحر المتوسط بنسبة 64%. وهذا يمثل تحولًا ملحوظًا من جانفي إلى مارس، والذي شهد زيادة بنسبة 50% في الواصلين مقارنة بالربع الأول من عام 2019، ومقارنة الأشهر السنة الأولى من 2020 بـ 2019 تكشف عن انخفاض بسبب وباء الكوفيد-19.³ في عام 2022 قطع 331 ألف مهاجر غير شرعي الحدود الأوروبية مسجلين ارتفاعًا قدره 66% عن عام 2021، في حين عبر نحو 148 ألف البحر في عام 2021 بزيادة قدرها 29% عن عام 2021، بينما بلغ عدد من قطع الحدود البرية الأوروبية نحو 183 ألفًا بزيادة قدرها 110% عن عام 2021.

ارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوروبا من وسط البحر الأبيض المتوسط في 2022 نحو 56% مقارنة عن عام 2021 بعدد 105 آلاف مهاجر، في حين ارتفع العدد من شرق البحر الأبيض المتوسط نحو 113% عن العام 2019 بعدد يقارب 44 ألف مهاجر، أما طرق غرب البلقان فقد ارتفعت نسبة المهاجرين منها نحو 134% مقارنة بعام 2021 بعدد يقارب 144 ألف مهاجر، فيما انخفض عدد المهاجرين القادمين من غرب البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك طريق المحيط الأطلسي من غرب إفريقيا إلى جزر الكناري نحو 25% بعدد مهاجرين يقدر بنحو 30 ألفًا، أما طرق الحدود الشرقية لأوروبا فقد انخفضت النسبة إلى نحو 22% بعدد مهاجرين يقدر بـ 6300 مهاجر مقارنة بعام 2021، وقد ارتفعت نسبة الوفيات في البحر المتوسط نحو 17% بالمقارنة مع 2021 حيث أبلغ عن غرق أو فقدان 2406 مهاجرين في عام 2022 مقارنة بـ 2062 في عام 2021.⁴

¹ Ibid., pp. 17 - 21.

² The European Union, "The European Union Emergency Trust Fund for Stability and Addressing the Root Causes of Irregular Migration and Displaced Persons in", Action Document for the implementation of the North Africa Window T05-EUTF-NOA-REG-07, p. 07.

³ مركز الهجرة المختلطة -شمال إفريقيا الربع الثاني 2020، "التقرير الربع سنوي للهجرة المختلطة: شمال إفريقيا"، 2020، ص 05.

⁴ شادي إبراهيم، "الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية"، 04 سبتمبر 2023، في:

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

عادت أزمة الهجرة غير النظامية إلى الواجهة بشكل كبير خلال العام 2023 ، إذ احتلت مساحة كبيرة من اهتمامات عدد من الدول الأوروبية، التي كثفت من تحركاتها نحو بلدان شمال إفريقيا وتحديداً إلى تونس التي عانت خلال الفترة الأخيرة من تفاقم موجات المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء ومتجهين نحو أوروبا، التي دفعت بمسؤوليهم لتكثيف تحركاتهم من أجل وضع حد لهذه الظاهرة التي تشكل هاجساً لهم، إذ تتخوف القارة الأوروبية من انتقال متطرفين إلى دوحهم عبر الهجرة غير النظامية ومن ثمة تهديد أمنها واستقرارها .

طوال العام 2022، ومع تزايد الطلب على المغادرة، بدأت ورش عمل سرّية لصناعة القوارب المعدنية بمزاولة نشاطها في المناطق النائية في صفاقس، وتكثفت هذه الأعمال خلال العام 2023، حين انخرط عددٌ كبير من المهاجرين المعوزين في صناعة هذه القوارب المعدنية مقابل الحصول على مأوى. وفي ظل ارتفاع الطلب وقمع سلطات إنفاذ القانون حالات المغادرة المتزايدة، برزت شبكات الإتجار بالمحرّكات المسروقة أو المهربة من ليبيا. وتبدّل استخدام أماكن العمل والحظائر الزراعية وباتت تُعنى بتعديل محرّكات الدراجات النارية وتكييفها لتُصبح محرّكات للقوارب، وعلى الرغم من أن هذه المحرّكات خطيرة وغير موثوقة، تم استخدامها بسبب ارتفاع الطلب في سوق الهجرة المزدهر.¹

كما شهدت موريتانيا زيادة في عمليات الهجرة غير النظامية حيث كشف المعهد الوطني للهجرة في دولة الهندوراس إلى ارتفاع سنوي في أعداد المهاجرين الموريتانيين غير النظاميين، من مهاجر واحد عام 2016 إلى حوالي 3703 مهاجر في النصف الأول من عام 2023 ، كما كشفت السفارة الأمريكية في نواكشوط مطلع نوفمبر 2023 ، أن حرس الحدود في إمرين التابعة لنابلس بليبيا أوقف نحو 14 ألف موريتاني عبر الحدود قادمين من المكسيك خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2023. وتجدر الإشارة أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدل الفقر والبطالة في موريتانيا هو السبب الرئيسي في تنامي عملية الهجرة.²

نتناول أيضا في نهاية هذا المطلب بعد أن تحدثنا عن إرهاب من نوع آخر في الصحراء الغربية؛ سوف نتحدث هنا عن تهجير غير نظامي وغير شرعي للفلسطينيين في قطاع غزة. باعتبار أن لهذه الأخيرة امتداد روعي وجغرافي لدول إقليم شمال إفريقيا.

هناك جملة من التحديات التي تفرضها حرب غزة على الصعيد المصري يتمثل أبرزها في تحديين رئيسيين: أولهما، خطر التهجير الذي أعلن عنه مسؤولون في الكيان الصهيوني وعن نيته عن القيام به، وهو الأمر الذي رفضته القيادة السياسية المصرية بشكل قاطع، ونال ما يشبه الإجماع الشعبي الذي رفض أي محاولة لتهجير الفلسطينيين قسريا إلى مصر وتصفية القضية الفلسطينية؛ ثانيهما، تحدي ربط البعض بين قضية الانحياز العربي لجرائم الاحتلال الصهيوني بجدوى أو جدارة النظام الديمقراطي ودولة القانون، نتيجة لما أثارته حرب غزة من تساؤلات كثيرة في مصر والعالم العربي حول قيمة احترام القانون والشرعية الدولية، وكيف أعطت هذه الحصانة للكيان الصهيوني لتكون فوق أي محاسبة من أي نوع، وقد بات أمام مصر وكثير من شعوب الدول النامية تحدي أن يفقد تيار واسع من شعوب هذه الدول الثقة في المؤسسات الدولية، وهو أمر شديد الخطورة أن تتراجع قيمة القانون الدولي والشرعية الدولية، وتفقد أغلب شعوب العالم الثقة في المنظمات الدولية لأن هناك دولة واحدة فوق القانون الدولي والشرعية الدولية بسبب حصانة أمريكية خاصة وتذليل غربي لها.

الحقيقة أن هذا الانحياز الصارخ للكيان الصهيوني والتبرير الفج لجرائمها دفع البعض إلى القول بأن هذا دليل على فشل النظم الديمقراطية وعدم جدواها لأنها باتت مجرد شعارات تتشدق بها الدول الغربية وعند التطبيق يتضح حجم الانحياز وسياسة الكيل بمكيالين وعدم احترام القوانين وقرارات الأمم المتحدة التي يفترض وفق بديهيات أي نظام ديمقراطي احترامها.

¹ حمزة المؤدّب وفخر الدين اللواتي، مرجع سابق الذكر.

² محمد عز العرب، "القضايا العشرة... اتجاهات تفاعلات دول الإقليم خلال 2023"، الملف المصري، ع (112)، ديسمبر 2023، ص ص 10-11.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

من المهم التأكيد على ضرورة ألا يربط البعض بين قضية الانحياز العربي لجرائم الاحتلال الصهيوني بجدوى النظام الديمقراطي لأن الإشكالية تعود بالأساس إلى سلبات النموذج العربي بكل ما يمثله من جانب استعماري وليس قيم الديمقراطية ومبادئ احترام حقوق الإنسان، كما إن رفض السياسات العربية يرجع لأنها خانت مبادئ الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان وليس لأن هذه القيم سيئة يجب التخلي عنها، بل إن وجودها لقاعدة للحكم هي التي ساعدت بلدان كثيرة على تحقيق التقدم وتحقيق العدالة لشعوبها، وذلك يعني أن العيب ليس في جدارة دولة القانون والنظم الديمقراطية ولا في كونها مبادئ عالمية، حتى لو اختلف تطبيقها وفق السياق الثقافي والاجتماعي لكل بلد.¹

من جانبها، أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" أن نحو 450 ألف شخص نزحوا من رفح في جنوب قطاع غزة منذ نشر الاحتلال أوامر بإخلاء المنطقة في السادس من ماي 2024.²

في الأخير نخلص إلى أنه على الرغم من أن المهاجرين أنفسهم لا يشكلون تهديدًا أمنيًا، فإن احتجازهم أو حرمانهم من المساعدة والقدرة على العودة إلى ديارهم أو مواصلة رحلاتهم يتيح للجهات الفاعلة عديمة المبادئ استغلالهم، بالمقابل تستفيد الجماعات المتطرفة العنيفة والشبكات الإجرامية ماليًا من السيطرة على طرق تهريب المهاجرين والاتجار بهم، وأنّ الهجرة غير النظامية ظاهرة هيكلية طويلة الأمد، وليس كمسألة أمنية فحسب، وأنّ الحدود القابلة للاختراق تساهم في عمليات تدفق هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل عملنا على محاولة تحديد التهديدات اللاتماثلية والأوزان النسبية لها، ونطاق تأثيراتها، وسماتها العامة التابعة منها، فدول شمال إفريقيا تعيش عصر الأمن غير الآمن، من حيث تعقيد وتزامن التهديدات، وهو ما تشير إليه

¹ عمر الشوبكي، "مصر في عام 2024، تحديات وسيناريوهات جديدة"، الملف المصري، ع (112)، ديسمبر 2023، ص 26.

² مرصد الأزهر، "تقديرات أممية حول الأوضاع في غزة"، 15 ماي 2024.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

الأدبيات بتعبير التهديدات الأمنية المركبة (Complex Security Threats)، والتي تتضمن أبعادا تقليدية وغير تقليدية معا، وما أهمنا في هذه الدراسة هي التهديدات المتصاعدة، وبخاصة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود.

إن تعريف الإرهاب يعد معضلة قانونية وسياسية فلا يوجد تعريف عالمي ومقبول على نطاق واسع للإرهاب، وأن جوهر المعضلة التعريفية للإرهاب يكمن في سياسات الأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية رداً على التهديد الإرهابي في عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، كذلك استفاد الإرهاب من استخدام التكنولوجيات الجديدة والتطورات غير المسبوقة في وسائل النقل والاتصالات مع ظهور العولمة، وذلك من أجل توسيع نطاق تدخله ونشر أعماله في مجالات أخرى مثل: الجرائم السيبرانية والإرهاب السيبراني، الجرائم المالية وغسل الأموال؛ ومن هنا جاءت الروابط المثبتة الآن بين الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة، الاتجار غير المشروع والمافيا المالية والتهريب، وما إلى ذلك.

رصدنا أن هناك علاقات متشابكة ميدانيا وعسكريا، وعقائديا تجمع مختلف هذه التنظيمات والتي تتم على أساس مجموعة من العوامل المشتركة، منها المشترك الأيديولوجي، الذي يتمثل في العقيدة الجهادية الواحدة، وفي هذا العامل، يشترك كل من: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم المرابطون الذي يتشكل من حركة التوحيد والجهاد والمثمين وأنصار الشريعة في تونس والمغرب، وليبيا، وكتيبة عقبة بن نافع. ويتمدد هذا المشترك الأيديولوجي بين تلك التنظيمات، وتنظيمات أخرى خارج نطاق المنطقة بالتحالف مع تنظيم القاعدة في دولة العراق، وبلاد الشام وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

كما أن التقييم العالمي للتهديد الإرهابي لعام 2024 قد أشار إلى أنه لا يوجد سبب قوي للاعتقاد بأن هذه الجماعات قد تخلت عن طموحاتها في شن هجمات. ومع ذلك، مزيج من ضغوط مكافحة الإرهاب والتركيز المتزايد للجماعات الجهادية الدولية على غرب إفريقيا أدى إلى تقليل قدرتها على تنفيذ هجمات كبيرة؛ ومع غياب انهيار مفاجئ لدولة أو أكثر في شمال إفريقيا، من المرجح أن تبقى هذه الجماعات في حالة خفية بعيداً عن الأنظار في المشهد الإرهابي العالمي.

إذن، فقد شهد مفهوم الإرهاب تحولاً هاماً؛ إذ انتقل من الإرهاب العقدي المرتبط بالدين (أيًا كان الدين)، رغم محاولات الغرب بربطه فقط بالإسلام؛ إلى إرهاب نفعي يرتبط بالجريمة المنظمة والإجرام؛ لكن لا ننسى أن الإرهاب لا يزال مستمراً في ليبيا رغم أنه لا يسيطر على جميع أراضيها، مما يعرض الأمن الحدودي لدول الجوار لخطر دائم، إضافة إلى ذلك، ما تشهده السودان منذ أبريل 2023 من نزاع بين القوات السودانية المسلحة وقوات الدعم السريع مما يؤدي إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وتهجير واسع النطاق، مشابهة للوضع القائم في قطاع غزة، مما ينجم عنه عمليات نزوح كبيرة إلى مصر ودول الجوار.

كما أن الهجرة غير النظامية أضحت قضية حاسمة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، وإن كانت قضية محفوفة بالتوترات والخلافات، وأظهرت وجود أجندات مختلفة وأولويات وتصورات متباينة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، فإن قرب سواحل شمال إفريقيا من جنوب أوروبا جعل من هذه البلدان مركزاً جذاباً للهجرة غير النظامية، وتمثل معظم البلدان في نفس الوقت نقاط المنشأ والعبور والمقصد، ما أدى للتأثير على الاستقرار نتيجة لهذه التدفقات وما لها من تأثير على التنمية والأمن في بلدان شمال إفريقيا، والأمر الأشد خطورة هو وجود روابط بين الشبكات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية التي تساهم في عدم تجفيف منابع تمويل الإرهاب.

كما أن مداخل التهريب التي تحيط بالمنطقة من مختلف الاتجاهات بحيث رصدنا هذه الخطوط في خرائط توضيحية بالمتن، وتبقى أحد أهم العقبات التي تحول دون إمكانية التخلص من تهديد التهريب البشري كون أن هذا النشاط أصبح كمورد اقتصادي للعديد من الأشخاص والقبائل التي رأت فيه مجالا لبسط الهيمنة والنفوذ إلى جانب إستثناء الفساد في مختلف القطاعات ونقاط المراقبة، فهذا النشاط ليس بالأمر السري، في الأخير تجدر الإشارة إلى أن أي دولة ليست وحدها المسؤولة عن مشكلة تهريب البشر، كون الدول المجاورة لها لا بد لها أن تتحمل عبء المراقبة ومنع المهاجرين من عبور الحدود، إلى جانب وصول الأسلحة غير المشروع إلى أطراف غير دولانية وهو ما يشكل تحديا كبيرا لأمن الدول ككل.

الفصل الاول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية

عليه، سنتناول في الفصل القادم مختلف المبادرات، الأحادية، كذا البينية لدول المنطقة والإقليمية لمواجهة هذه التهديدات اللاتماثلية المشتركة.

الفصل الثاني:

المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية
لمواجهة التهديدات الالتماثلية في إقليم شمال
إفريقيا

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

يُعد إقليم شمال إفريقيا، الممتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، واحدا من أكثر المناطق استراتيجية في العالم نظراً لموقعه الجغرافي الذي يربط بين قارات إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط؛ هذا الموقع جعله على مرّ التاريخ مسرحاً للتفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين القوى المحلية والإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن هذه الأهمية الاستراتيجية جاءت مصحوبة بتحديات أمنية معقدة، مثل انتشار الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية، والصراعات الإقليمية، مما جعل المنطقة عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، وهذا ما تناولناه بإسهاب في الفصل السابق من الدراسة. عليه، في مواجهة هذه التحديات والتهديدات، بذلت دول شمال إفريقيا جهوداً لتعزيز التعاون الأمني من خلال "مبادرات محلية، ومبادرات إقليمية الهدف منها تحقيق التكامل الأمني ومواجهة التهديدات المشتركة، ومن أبرز هذه المبادرات مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف: مثل التعاون الأمني بين الجزائر وتونس في مكافحة الإرهاب لاستيعاب السياسات التي يمكن أن تتبعها دول شمال إفريقيا، سواء بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي للتقليل من حدة هذه التهديدات، أو المشاركة في منصات مثل "الحوار المتوسطي" التابع لحلف الناتو"، بهدف وضع استراتيجيات للتخفيف أو الحد من التهديدات اللاتماثلية وتحليل التحديات التي تواجهها الحكومات وقوات الأمن في التصدي لهذه التهديدات؛ بجانب التعاون مع المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، واتحاد المغرب العربي في محاولة لتقديم إطار للتعاون الأمني في المنطقة.

في هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تحليل المبادرات الأمنية الأحادية الجانب والإقليمية في شمال إفريقيا واستراتيجيات المواجهة للتهديدات اللاتماثلية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لتحقيق الاستقرار في الإقليم.

المبحث الأول: المبادرات المحلية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

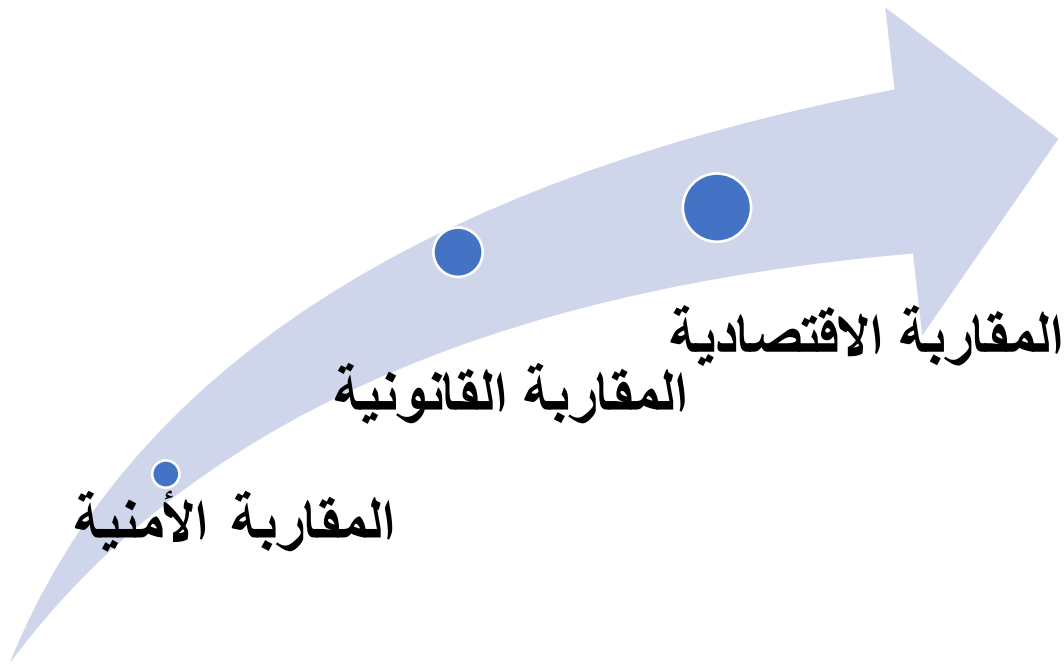
في إطار مواجهة التهديدات اللاتماثلية وحالة اللااستقرار على الحدود، بذلت دول شمال إفريقيا جهودًا محلية لتعزيز أمنها الداخلي وحماية حدودها من الاختراقات، تمثلت هذه الجهود في مبادرات أمنية محلية تهدف إلى مواجهة التهديدات اللاتماثلية من خلال تعزيز القدرات الأمنية، تحسين التنسيق بين الأجهزة الأمنية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، من أجل تعزيز الأمن الحدودي خاصة في المناطق الصحراوية، لمكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات، والحد من حركة الجماعات الإرهابية؛ إضافة إلى حملات أمنية مكثفة ضد الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش، مع تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية المحلية؛ ومحاولة إصلاح القطاع الأمني في دول مثل: تونس وليبيا، تم بذل جهود لإصلاح القطاع الأمني بعد الربيع العربي؛ إلى جانب تشجيع التعاون المحلي مع المجتمع المدني لتعزيز الثقة وتبادل المعلومات حول التهديدات الأمنية.

المطلب الأول: مكافحة الظاهرة الإرهابية والتطرف العنيف

تتطلب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في دول شمال إفريقيا استراتيجيات متعددة الأبعاد، تشمل الجوانب الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. فعلى المستوى الأمني، تعتمد الدول على تعزيز القدرات العسكرية والأمنية، تحسين التنسيق بين الأجهزة الأمنية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، أما على المستوى السياسي، فيتم التركيز على تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مما يساهم في تقليل بيئة التطرف. أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فتسعى الحكومات إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال التعليم، الإعلام، وبرامج إعادة تأهيل المتطرفين، إضافة تحسين المستوى المعيشي وإعمال التنمية.

سنقوم بتفصيل هاته الاستراتيجيات والمبادرات الأمنية لكل دولة من دول الإقليم على حدا

شكل رقم (05): يمثل مقاربات حل التهديدات اللاتماثلية



من تصميم الباحثة

الجدول رقم (03): يمثل أسلوب بناء الإستراتيجية الأمنية (النوعية) في مجال مكافحة الإرهاب

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

ركائز الإستراتيجية الأمنية - إن أعمال العنف المنظم التي تسبب رعباً أو فرعاً وتؤدي إلى خسائر وأضرار للمجتمع والمواطنين هي أعمال إرهابية يجب مكافحتها، أما الكفاح المسلح للشعوب ضد قوى الاحتلال هي حق مشروع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة؛ - إن المبادئ الدينية والأخلاقية للأديان السماوية تنبذ كل أشكال الجريمة وفي مقدمتها الإرهاب.	المحددات المؤثرة على صياغة الإستراتيجية - الاهتمام بتطوير أجهزة الأمن وتأهيل الكوادر الوطنية تدعم جهود مكافحة الإرهاب؛ - المبادرة بإحباط العمليات الإرهابية ومعاقبة عناصرها؛ - تنسيق الجهود الأمنية بين أجهزة الأمن وتبادل الخبرات والمعلومات من أجل اقتلاع جذور الإرهاب مع الدول الأخرى؛ - أهمية الفصل بين أعمال المقاومة المشروعة والأعمال الإرهابية الإجرامية؛ - ل- أن يتم التعامل مع الإرهاب من خلال محورين، إحداهما وقائي لوقاية المجتمع من هذه الأعمال، والآخر علاجي لمعالجة الأسباب والدوافع ورائها.
مضمون الإستراتيجية الأمنية وأهدافها - مكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه ودوافعه بالتعاون مع باقي أجهزة الدولة؛ - حماية الأمن الوطني الداخلي وتوفير المناخ المناسب لمسيرة التنمية الشاملة؛ - رسم سياسات المواجهة في إطار منظومة تنسيق وتعاون متكاملة؛ - تبادل الخبرات والمعلومات وتفعيل بروتوكولات التعاون الأمني مع الدول الأخرى	مقومات ومحاور الإستراتيجية الأمنية - ربط خطوات المصالحة بين الدول على مدى التعاون في هذا المجال؛ - ضرورة التشاور بين أجهزة الدولة حول أسلوب التعامل مع هذه الظاهرة ودرء دوافعها في المجالات المختلفة (التربوية - التعليمية - الاقتصادية - الدينية - الإعلامية -...) - د- تبني مبادرة للدعوة إلى مؤتمر دولي للإرهاب لبحث هذه الظاهرة وأسلوب التعامل معها والفصل بينها وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال.
سياسات مكافحة الإرهاب - تدابير الوقاية من الإرهاب؛ - أساليب منع ومكافحة الإرهاب؛ - سرعة كشف المخططات الإرهابية والقبض على عناصرها وتقديمهم للمحاكمة؛ - تشديد العقوبات على مرتكبي الأعمال الإرهابية وتجفيف مصادر تمويلهم؛ - موائمة التشريعات مع الاتفاقات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب؛ - تنظيم التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة بشأن تبادل المعلومات والخبرات وتفعيل بروتوكولات التعاون الأمني.	الاستراتيجيات الحكومية في مواجهة تنظيم "داعش" على الإنترنت - على الصعيد الإعلامي، خاصة على مستوى منصات التواصل الاجتماعي، التنسيق مع شركات مثل: "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب" لإغلاق حسابات تابعة للتنظيم أو مؤيدة له، والحذف الفيديوهات التي تروج لفكره، وتحرض على العنف والإرهاب؛ - مواصلة جهود محاصرة (داعش) على الشبكة اعتماداً على وسائط وتطبيقات إلكترونية متنوعة تسمح بمهاجمة أو اختراق أي حسابات للتنظيم. تحديد الفترات الزمنية اللازمة لتحقيق الاستراتيجية الأمنية وسياساتها يهدف تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى الزمني القريب والمتوسط والبعيد في إطار تحقيق الأهداف الأمنية للدولة.

المصدر: أسامة منصور السواح، التخطيط الاستراتيجي وأثره في صياغة الأمن القومي (دبي: معهد العلوم الأمنية والإدارية، 2007)،

ص ص 146-153.

في ظل هذه التحديات الأمنية المتزايدة التي تفرضها ظواهر الإرهاب والتطرف العنيف، تبرز أهمية دراسة النهج الأحادي كإطار لمواجهة هذه التهديدات. يعتمد هذا النهج على استراتيجيات فردية تقوم بها الدول بشكل مستقل، دون اعتماد

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

كلي على التنسيق الإقليمي أو الدولي. يُطرح هذا النهج كخيار لضمان سرعة الاستجابة ومرونة التعامل مع التهديدات، لكنه يثير تساؤلات حول فعاليته وتداعياته على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

في هذا المطلب، سيتم استكشاف مفهوم العمل الأحادي في سياق مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، مع تسليط الضوء على أبعاده المختلفة وتأثيراته المحتملة. من خلال هذا الطرح، نهدف إلى فتح الباب أمام نقاش أعمق حول مدى ملائمة هذا النهج في التعامل مع التحديات الأمنية المعاصرة.

أولاً: مكافحة الإرهاب وفق المقاربة الأمنية والتشريعية في الجزائر

1- الحل الأمني للأزمة

بدأ تاريخ بداية إرساء التدابير الأمنية بصفة رسمية وقانونية ضد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 5 جوان 1991، وهو تاريخ إقرار حالة الحصار بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91-196*، فتم إعلان حالة الحصار ودخول الجيش في حالة مواجهة أي مشاركته في مهام "حماية الأمن العمومي" خارج الحالات الاستثنائية.¹ بعدها تمّ الانتقال من حالة الحصار إلى حالة الطوارئ، أو عودة الجيش للتدخل تحت سلطة مدنية في ظل الحالة الاستثنائية أين أعلن عن حالة الطوارئ يوم 9 فيفري 1992 بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92-44*، اعتباراً للمساس الخطير والمستمر للنظام العام؛ واعتباراً للتهديدات التي تستهدف استقرار المؤسسات، والمساس الخطير والمتكرر بأمن المواطنين والسلم المدني.

لقد اتضح بعد سنوات من تطبيق السياسة الأمنية، ورغم تحقيق التفوق العسكري، أنه لا توجد حلول عسكرية صرفة في الجزائر؛ ورغم التصريحات الرسمية التي تبشر باقتراب زوال الخطر الإرهابي والجهد العسكري الميداني، لم يتمكن الجيش من استئصال الإرهاب وتحقيق الحل الأمني للأزمة، ونظراً لاستحالة المضي في سياسة الكل الأمني، وفشلها في تحقيق هدفها الأصلي، تأكدت ضرورة اللجوء إلى حل تفاوضي، يخرج الجميع من دوامة العنف المفروضة من الراديكاليين من الطرفين، وكما في كل الحروب يكمن الحل في المستوى السياسي.²

كانت سياسة رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف متجهة إلى مكافحة الإرهاب والتطرف، بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ أولاً، والفساد ثانياً، حاول أيضاً إعادة بعث التنمية عبر انفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي والبحث عن دعم الشباب، لكنه فشل في مشروع مكافحة الفساد، كما أن الإصلاح الاقتصادي لم يجد طريقه إلى التجسيد كل ذلك في الفترة القصيرة من حكمه (حوالي مائة يوم 29 جوان 1992).

لم تفلح حكومة بلعيد عبد السلام المشكلة من طرف المجلس الأعلى للدولة علي كافي خليفة الراحل بوضياف، والتي استمرت لثلاثة عشر شهراً، في تغيير الوضع الاقتصادي والقضاء على الخطر الإرهابي، لقد ضيعت تلك الحكومة غير الفعالة وقتاً ثميناً أضيف إلى عمر الأزمة، فيما أظهرت حكومة رضا مالك صرامة أكبر في التعامل المسلح مع الجبهة الإسلامية

* المرسوم التنظيمي المؤرخ في 4 جوان 1991، يتضمن تقرير الحصار، إضافة إلى المرسوم الرئاسي 91-197 المؤرخ في 5 جوان 1991 يلغي المرسوم الرئاسي 91-84 المؤرخ في 3 أفريل 1991، المتضمن استدعاء الهيئة الناجبة لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة، في ج. ر. ع (29)، المؤرخة في 12 جوان 1991.

¹ محمد سعيد بوسعيدية، احتواء الإسلام السياسي من قبل السلطة "التجربة الجزائرية": أسباب فشل الإسلام السياسي الجزائري وفق نظرية الاحتواء (الجزائر: دار البلاغة، 2022)، ص ص 93-110.

* المرسوم الرئاسي المؤرخ في 9 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، إضافة إلى المرسوم الرئاسي 91-197 المؤرخ في 5 جوان 1991 يلغي المرسوم الرئاسي 91-84 المؤرخ في 3 أفريل 1991، المتضمن استدعاء الهيئة الناجبة لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة، في ج. ر. ع (10)، المؤرخة في 09 فيفري 1992، ص 285.

² عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني (الجزائر: دار التنوير، 2013)، ص 200.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

والجماعات المسلحة، ووعدت بالقضاء على الإرهاب جذريا، في المقابل شهدت هذه الفترة تصعيدا من طرف الجماعات المسلحة متخذة إستراتيجية من شقين: اغتيال النخبة من مختلف التيارات الفكرية حتى الإسلامية منها واغتيال الأجانب؛ حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى دفع المتعاونين التقنيين الأجانب إلى مغادرة البلاد، لإضعاف الاقتصاد الوطني، أما الرئيس اليامين زروال فإنه تبنى في عهده إستراتيجية ثلاثية الأبعاد تتمثل في:

أ- فك الخناق الاقتصادي عن الجزائر بقبول شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بقبول إعادة جدولة الديون (26.4) مليار دولار سنة 1992 كحجم كلي للديون، و (5.4) مليار سنوياً لخدمة الديون، وهو ما تم في جوان - 1994 كان مقدار سيقي رئيس الحكومة يهدف إلى إعادة فتح القروض الأوروبية لما يزيد عن (مليار دولار) إلى ضمان استقرار الآلة الإنتاجية، المتضررة من عمليات التخريب التي استهدفها، ودفع الاقتصاد الجزائري بفتح المشاريع الكبرى؛

ب - استرجاع المبادرة العسكرية عبر إنشاء وحدات خاصة تكلف بالدخول في مواقع سيطرة الجماعات المسلحة على مستوى واسع، وتنظيم وحدات الدفاع الذاتي في القرى (180000) عنصراً مجندا سنة (1997)؛

ج -تنظيم الانتخابات الرئاسية لاستكمال الصرح المؤسساتي رغم أن الجماعات المسلحة كانت تعمل لإفشالها، عبر التهديد بالموت وتصعيد العمل المسلح والتخريب وحصل الرئيس زروال على 61.34 في المائة من الأصوات، في مقابل ممثل الإسلاميين محفوظ نحناح الذي حصل على 25,38 في المائة.

تعرض الجيش في هذه الفترة إلى حملة دولية لثنيه على مواصلة السياسة الأمنية المعتمدة في تصديه للإرهاب، لمواجهة هذا التطور الأمني، شكلت إلى جانب القوى النظامية (الجيش، الدرك وأجهزة الشرطة) تشكيلتان شبه عسكرية: الحرس البلدي وفرق الدفاع الذاتي¹

-الحرس البلدي: أنشئ جهاز الحرس البلدي سنة 1993 الذي ضم حوالي 80000 عنصراً، يكون نشاطه تحت سلطة رؤساء المجالس الشعبية البلدية. يستفيد أعضاؤه من تكوين مكثف لمدة شهرين لدى الدرك الوطني؛ وجدت هذه التشكيلات نفسها في وسط التسعينيات من القرن العشرين في الخط الأول للمواجهة.

-فرق الدفاع الذاتي: اتسم تكوين فرق الدفاع الذاتي عبر القرية أو العائلة وتسليحها بصفة بسيطة وتحول البعض منها إلى ما يشبه الجيش الصغير إلى غاية نهاية 2001، كان السلطات تستمر في تسليح المدنيين في مناطق الشلف، باتنة وعين الدفلى وقدر أفراد هذه التشكيلات (الحرس البلدي وقوات الدفاع الذاتي) حوالي 500 000 عنصر في كل التراب الوطني، وتفسر الحرب القريبة أو الجوية الفظاعة التي عرفتها تلك السنوات منذ سنة 1993 وخاصة مع بداية سنة 1994، وشاركت قوات الدفاع الذاتي في مواجهة الإرهاب باسم الدفاع الشرعي عن النفس من سنة 1993 إلى 1997، حيث عملت هذه القوات خارج أي إطار قانوني؛ بعدها تم سن قانون حول جماعات الدفاع الذاتي الذي ينظم عملها لتفادي الانحرافات التي لوحظت ميدانيا، لم تكتف هذه الجماعات بدورها الدفاعي فقط، فقد كانت تشارك بقوة في عمليات التمشيط والعمليات العسكرية الأخرى في مجال جغرافي يتجاوز عادة مناطقها الأصلية.

لكن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة من المستوى المرتفع من العنف لعدة أسباب، منها المزاوجة بين الحل الأمني والسياسي؛ وإنّ دور الجزائر في تحقيق الاستقرار في الحفاظ على الأمن داخل منطقة جيوسياسية مضطربة، وخاصة في منطقة الساحل، يحظى بالاعتراف والترحيب من قبل الاتحاد الأوروبي، واستمرت جهود الجزائر المستمرة لتحديث معادتها العسكرية في عامي 2018 و2019: وفيما يتعلق بالأمن الداخلي، لا تزال الجزائر تواجه تهديداً إرهابياً جدياً، حيث تجري عمليات مكافحة الإرهاب في جميع مناطق البلاد؛ وفي هذا السياق، قام الجيش الوطني الشعبي والدرك بتدمير العديد من الملاجئ وضبط كميات كبيرة من الأسلحة والعبوات الناسفة، واستسلم عشرات الإرهابيين للسلطات، وتم اعتقالهم أو

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 141-160.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

تحييدهم، كذلك ونظرا لتطور الأزمة اللبية والوضع المعقد في منطقة الساحل، تم تعزيز نظام حماية الساحل في الجنوب لمنع حركة الجهاديين عبر الحدود، وتواصل الجزائر جهودها لمنع التطرف ومكافحة التطرف العنيف¹.

كما تعكس القفزة التي حققها مستويات حملات مكافحة الإرهاب في الجزائر عام 2023، ووصولها إلى المرتبة السادسة بعدما حلت في المرتبة الخامسة عشرة عام 2022، أن التهديدات المنتقلة من مناطق الساحل الإفريقي اتخذت منحى أكثر حدة تجاه دول الجوار بصورة عامة، وتلك الواقعة في الشمال الإفريقي بصورة خاصة؛ ما يدفع تلك البلدان إلى تطوير حملاتها، وأنماط حضورها الأمني في المناطق الحدودية المتاخمة لمناطق نشاط تلك التنظيمات الساعية إلى التمدد².

2- الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب في الجزائر

في البدء، كان قانون مكافحة التخريب والإرهاب الذي صدر في 30 سبتمبر 1992 من قبل المجلس الأعلى للدولة، أي تقريبا بعد تسعة أشهر من إيقاف المسار الانتخابي في دوره الثاني³، حيث أنّ المرسوم التشريعي 92-03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، وما تلاه من تعديلات عزف الإرهاب بأنه:

"أي جريمة تستهدف أمن الدولة، وسلامة الإقليم، واستقرار المؤسسات وسير عملها الطبيعي عن طريق أي عمل يهدف إلى تحقيق ما يلي عملاً تخريبياً أو إرهابياً...."

جاءت قوانين المصالحة بعد تغير الوضع في صالح الحلول غير العسكرية، تحول مشروع المصالحة إلى المستوى التشريعي الذي يتيح التعامل مع آثار الأزمة.

✓ قانون الرحمة؛ الذي أصدره الرئيس اليمين زروال في 25 فيفري 1995،⁴

✓ قانون الوثام المدني؛ قانون اقترحه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد وصوله إلى السلطة في

أفريل 1999،⁵ وبعد انتهاء مفعوله أصدر بوتفليقة قانون "الميثاق من أجل السلم والمصالحة" الذي أقر باستفتاء شعبي يوم 29 سبتمبر 2005.

نتج عن هذه الجهود تحسّن ملحوظ في صورة الجزائر على المستوى الدولي، حيث استعادت البلاد مكانتها تدريجياً وأصبحت شريكاً سياسياً يؤخذ برأيه ويطلب مشورته، كما يعكس هذا التطور عودة الثقة في قدرة الجزائر على تجاوز التحديات والصعوبات التي واجهتها. وشهدت العلاقات الدولية للجزائر بعدها تعافياً كبيراً، حيث أعادت معظم السفارات الأوروبية، التي كانت قد غادرت خلال فترة الأزمات، فتح أبوابها وعادت للعمل بشكل طبيعي، مما يؤكد تحسّن الوضع وزيادة الاعتراف الدولي بدور الجزائر الفاعل على الساحة العالمية.

فيما يخص تدابير مكافحة الإرهاب بعد انتهاء العشرية السوداء فقد حدد القانون رقم 01-08 المؤرخ 26 جوان 2001 المعدل والمكمل للأمر 66-155 المؤرخ 8 جوان 1966 عدداً من الإجراءات لمكافحة الإرهاب، حيث تمنح المادة 125 منه المحاكم الجزائرية اختصاص النظر في أي جريمة عابرة للحدود، وبإمكان قاضي التحقيق أن يأمر باحتجاز المشتبه فيهم مؤقتاً مدة أربعة أشهر قابلة للتمديد ريثما تقوم الأطراف المعنية بتجميع الأدلة اللازمة لإثبات التهمة؛⁶ والقانون رقم 05-01

¹Commission Européenne, « Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV renouvelée Avril 2018-Août 2020 », Bruxelles, novembre 2020, p.13.

² مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية وآخرون، "مؤشر حالة الإرهاب في عام 2023: تقدير استراتيجي لمستويات النشاط الإرهابي وحملات مكافحته على مستوى العالم، والاتجاهات الرئيسية لتطور الظاهرة الإرهابية"، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي 2024، ص 18.

³محمد سعيد بوسعيدة، مرجع سابق الذكر، ص 148.

⁴ للمزيد أنظر، الأمر رقم 95 – 12 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فيفري سنة 1995 والمتضمن تدابير الرحمة.

⁵للمزيد أنظر، قانون رقم 99 – 08 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 جويلية سنة 1999، يتعلق باستعادة الوثام المدني.

⁶ أحمد أبو الحسن زرد، قوانين مكافحة الإرهاب: تطبيق لالتزام دولي (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، د.س.ن)، ص ص 183-187.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فيفري سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم.

إضافة إلى المراسيم التنفيذية الآتية:

✓ المرسوم التنفيذي رقم 23-428 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 29 نوفمبر سنة 2023 والمتعلق بإجراءات تجميد و/ أو حجز الأموال والممتلكات في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتهما؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 23-430 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 29 نوفمبر سنة 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة سلطات الضبط و/ أو الرقابة و/ أو الإشراف مهامها في مجال الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل اتجاه الخاضعين؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 24-242 المؤرخ في 17 محرم عام 1446 الموافق 23 جويلية سنة 2024 الذي يحدد شروط وكيفيات قيام الخاضعين بوضع وتنفيذ برامج الرقابة الداخلية في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛

✓ المرسوم التنفيذي رقم 24-243 المؤرخ في 17 محرم عام 1446 الموافق 23 جويلية سنة 2024 الذي يحدد كيفيات التسجيل في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية والشطب منها والآثار المترتبة على ذلك.

ثانيا: مواجهة الجهادية في المغرب

استمرت المغرب وحتى بعد وفاة الملك الحسن الثاني سنة 1999 في تطبيق سياسات التحول الاقتصادي التي يسعى الملك محمد السادس إلى تدعيمها،¹ وقد تأسست هيئة الإنصاف والمصالحة في 07 جانفي 2004 عقب وفاة الملك حسن الثاني مهمتها جمع إفادات ضحايا انتهاكات سنوات الرصاص.²

يمكن رؤية المقاربة الأمنية المغربية من خلال مجموعة من المؤسسات التكميلية؛ واستنادا إلى نهج متعدد الأبعاد، فهو يركز على تعزيز آليات الأمن والدين والتنمية البشرية. وتتمحور الاستراتيجية الوطنية الجديدة حول محاور تشريعية وتنظيمية ومؤسسية تركز على التنمية البشرية وإعادة هيكلة المجال الديني والمشاركة في التعاون الدولي متعدد الأبعاد، وفي مجال الوقاية من الإرهاب والتطرف، أطلق المغرب مشروعا لإعادة هيكلة المجال الديني يجمع بين التقاليد والانفتاح. إن وجود المجلس الأعلى للعلماء، وهو الهيئة الوحيدة المخولة بإصدار الفتاوى، يحد من التجاوزات الأصولية ويوحد السلطة الدينية. ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن النهج المغربي لم يترك مساحة للحوار حول قضايا مهمة مثل الأمن القومي بين ممارسي الأمن الوطني وفاعلي المجتمع المدني.³

كذلك ساهمت أحداث 16 ماي 2003، في التسريع بشكل كبير في إخراج القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب إلى حيز الوجود، إذ تم التصديق عليه في أجواء ما بعد الضربة الإرهابية في مدة وجيزة، ليتم نشره بعد ذلك في الجريدة الرسمية بسرعة قياسية، وكان مشروع هذا القانون، قد واجه معارضة قوية، سواء من طرف حزب العدالة والتنمية، أو من طرف الحركة الحقوقية، قبل أن يُسعفه سياق ما بعد 16 ماي، فتم التصديق عليه بما يشبه الإجماع البرلماني، في هذا القانون عمد المشرع المغربي إلى تبني سياسة جنائية جديدة لمواجهة الإرهاب، جاء هذا القانون لسد الفراغ التشريعي، وبذلك، تم تشديد المراقبة على عمليات تبييض الأموال ومنع استخدامها في تمويل أفعال إجرامية، إذ تضمن مواد مكملة

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق الذكر، ص 279.

² عبد النور منصوري، مرجع سابق الذكر، ص ص 89-164.

³ Isselmou Abdel Kader, « Rapport de synthèse des études-pays sur les défis et enjeux sécuritaires l'espace Sahélo-Saharien », Paix et Sécurité Centre de Compétence Afrique Subsaharienne, Dakar 2017, p19.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللائقائلية في إقليم شمال إفريقيا

للنصوص المتعلقة بجرائم الإرهاب، وذلك بإضافة مادتين فريدتين، تنص الأولى على اعتبار تمويل الإرهاب فعلاً إرهابياً سواء وقع الفعل الإرهابي أم لم يقع، بينما حددت المادة الثانية، ماهية عوائد الإرهاب والممتلكات المرتبطة بها، سواء كانت عقارية أو منقولة مملوكة لشخص واحد أو مشاعة، وكذا العقود أو الوثائق القانونية، التي تثبت ملكية هذه الممتلكات أو الحقوق المرتبطة بها، أيا كانت دعائها بما فيها الإلكترونية أو الرقمية، إلى جانب إنشاء المكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بقرار وزاري مشترك بين وزارتي الداخلية والعدل الحريات، إذ أوكل إليه مهمة مواجهة الجريمة المنظمة وكل الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي.¹

يستخدم المغرب مزيجاً من الأدوات الناعمة والصلبة لمكافحة التطرف العنيف، باعتباره واحداً من أكثر النهج شمولاً وشمولاً، واعتمد برنامجاً لإعادة تأهيل الجهاديين السابقين في السجون وإعدادهم لإعادة الاندماج في المجتمع،² ومن خلال تصريحات قادته السياسيين والأمنيين، يظهر المغرب التزاماً ضد الجهادية وقناعاته الراسخة بأن مكافحة هذه الآفة هي جهد جماعي لجميع أعضاء المجتمع الدولي، كان اجتماع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، يوم 30 سبتمبر 2014 بنيويورك، فرصة للمسؤولين المغاربة لعرض المقاربة المتعددة الأبعاد التي اتبعتها المغرب في مواجهة التطرف الديني، وبحسب وزارة الداخلية، فإن هذا النهج مكن، بين عامي 2002 و2015، من خنق عدد من التهديدات خلال:³

- تحييد 126 هيكلاً إرهابياً، منها 41 مرتبطة بمراكز توتر مختلفة، أبرزها العراق وسوريا ومنطقة الساحل، على خلفية اعتقال 2676 إرهابياً، من بينهم 266 مرتكباً للجرائم المتكررة؛

- تحييد 276 هجمة خبيثة، من بينها 119 هجمة متفجرة استهدفت على وجه الخصوص مقرات الأجهزة الأمنية، والمواقع السياحية، والمفاوضات الدبلوماسية، ودور العبادة المسيحية واليهودية، و 109 مخططات لاغتيال عناصر من الأجهزة الأمنية، ومغاربة من الديانة اليهودية، وموظفي الدولة وشخصيات سياسية وأجنبية وسياح، بالإضافة إلى 7 مشاريع اختطاف و 41 مخطط سطو وهجوم مسلح.

عرض الوفد المغربي كذلك أمام لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، التهديد الذي تمثله الجماعات الجهادية، التي تتبنى مقاتلين أجانب من أكثر من 80 جنسية، باعتباره تهديداً حقيقياً لزعزعة استقرار العالم بأسره؛ يحتل المغرب مكانة مهمة في حجم المقاتلين الأجانب في تنظيمي الدولة الإسلامية والنصرة؛ وطرحت المصادر الرسمية الأرقام التالية:⁴

- مع نهاية عام 2014، انضم 1203 مقاتلين مغاربة إلى صفوف "داعش" في سوريا والعراق، من بينهم 218 معتقلاً سابقاً، ومن هنا تبرز إشكالية دور السجون في إعادة إدماج المتطرفين. «وقتل أكثر من 254 شخصاً في القتال أو في التفجيرات الانتحارية، خاصة في سوريا. وفي الوقت نفسه، يبحث المئات حالياً عن فرصة الانضمام إلى داعش كما يستهدف النهج الأمني المغربي تمويل وتجنيد وإرسال المقاتلين. وفي الوقت نفسه، دخل 473 مواطناً مزدوج الجنسية إلى سوريا من أوروبا، ومن بين 473 مواطناً مزدوج الجنسية، وصل 360 من بلجيكا، و 52 من فرنسا، و 37 من هولندا، و 13 من إسبانيا، و 6 من ألمانيا، و 3 من بريطانيا العظمى، و 1 من إيطاليا، و 1 من اليونان؛

¹ حسن طارق وإحسان الحافظي، "الإرهاب والقانون: التشريع الأمني المغربي لمكافحة الإرهاب"، سياسات عربية، ع (20)، ماي 2016، ص ص 16-12.

²Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, Op.cit, p.6.

³El Moussaoui El Ajlaoui, Op.cit, p.6.

⁴Ibidem.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللائحة في إقليم شمال إفريقيا

- علاوة على ذلك، عاد 128 جهادياً إلى المغرب؛ وتم إلقاء القبض عليهما للاشتباه في رغبتهما في تنفيذ هجمات إرهابية في المملكة. ومن ثم، فإننا نلاحظ الغياب التام لإعادة إدماج "الجهاديين" المغاربة الذين عادوا إلى البلاد؛

- أفادت مصادر أخرى بوجود 2500 مقاتل مغربي في صفوف الميليشيات. وهكذا، في مارس 2015، أعلنت وزارة الداخلية كذلك أن هنالك حوالي 3000 جهادي مغربي يقاتلون في سوريا والعراق، منهم حوالي 2000 من مواطني الدول الأوروبية منذ ماي 2003 تاريخ هجمات الدار البيضاء، فقد اختار المغرب استراتيجية "استباقية" في الحرب ضد الإرهاب؛ وسمحت هذه السياسة الأمنية بين عامي 2003 و2015، باعتقال 2500 إسلامي متطرف وتفكيك أكثر من 140 خلية نائمة، وتسارعت وتيرة تفكيكها في عامي 2014 و2015، لتصل إلى 20 خلية يتم تفكيكها سنوياً، وقدم مدير المكتب الدولي للعدالة بدوره معطيات أخرى في جانفي 2016 أنه تم تفكيك 23 خلية إرهابية، تحسب لها مشاريع خبيثة تستهدف المصالح الوطنية والغربية، فضلاً عن تجنيد وتوجيه المقاتلين لصالح الجماعات المسلحة في سوريا والعراق، بما في ذلك داعش على وجه الخصوص، فقد سمح هذا النهج الأمني الاستباقي ضد التهديد الإرهابي بجمع أقصى قدر من المعلومات حول أهداف وطريقة عمل تنظيم داعش، بالنسبة للفترة من مارس 2015 إلى جانفي 2016.

ثالثاً: مصر ومكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء

في مصر، أصبحت مكافحة الإرهاب جزءاً لا يتجزأ من سياسات الدولة، ويشير إليها القادة السياسيون بانتظام، فكان التركيز الرئيسي لعمليات مكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة على شمال ووسط سيناء، حيث تعمل الجماعات الجهادية المحلية القائمة والتي لها صلات بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) منذ أواخر عام 2014، وتواصل قوات الأمن المصرية شن حملة واسعة النطاق لمكافحة التمرد في هذه المنطقة؛ وتضمنت الحملة تدمير المنازل والمباني الأخرى على طول الحدود مع قطاع غزة لإنشاء منطقة إطلاق نار حرة، مما أدى إلى تهجير آلاف الأشخاص، وعلى الرغم من هذا النهج المتشدد، لا يزال التمرد نشطاً، وقد أدى ذلك إلى تأخير التقدم في خطط الحكومة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية والإسكان والتنمية في المنطقة، كجزء من استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية، كما استخدمت مصر مبادرة "الممر الآمن" لعودة التائبين، هذا من جهة؛ في حين استفادت الجماعات الجهادية في مصر من خطوط الإمداد اللوجيستية من ليبيا، على الرغم من أنها كانت مفتوحة، تضررت بعد صعود الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا تحت قيادة الجنرال خليفة حفتر المدعوم من مصر، من جهة أخرى؛ فيقدم هذا النهج الذي يقوده الأمن نجاحات قصيرة المدى، لكنه لا يتجاوز ذلك إلا قليلاً. وقد تنجح عمليات مكافحة الإرهاب في تحييد التهديد وتدمير الخلايا الإرهابية، لكنها تفشل في معالجة الأسباب الجذرية للتطرف على المدى الطويل، وقد أدى النهج الحالي إلى رفع مكانة الأجهزة الأمنية في البلاد وعرقلة دور التدابير غير الأمنية.¹

تحدد النظام القانوني الذي يحكم العمليات الدائرة في سيناء في ضوء الأحكام القانونية المتوافرة، فقد عرفت المادة الأولى فقرة أ من القانون رقم 94 لسنة 2015 الجماعة الإرهابية بأنها:

" كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو جهة أو منظمة، أو عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل، أو غيرها من التجمعات أو الكيانات التي ثبت لها هذه الصفة، أيا كان شكلها القانوني أو الواقعي سواء كانت داخل البلاد أو خارجها، وأيا كانت جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها، تهدف إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من جرائم الإرهاب، أو كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أو تنفيذ أغراضها الإجرامية.²

¹Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, Op.cit; p.8.

² عادل ماجد، مرجع سابق الذكر، ص 6.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

في عهد عبد الفتاح السيسي، أصبح هذا هو الحال بشكل قاطع. وتُظهر رئاسته اعتماداً مستمراً على سياسات حسني مبارك في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة فيما يتصل بالتعاون الأميري؛ وفي الوقت نفسه، كان السيسي يكثف عمليات مكافحة الإرهاب، وخاصة على المستوى العسكري في شمال سيناء.

تم تعديل بعض مواد قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لعام 2015 بموافقة اللجنة التشريعية بالبرلمان، بما في ذلك زيادة العقوبة إلى عشر سنوات سجناً لمن يروجون "للأيدولوجية المتطرفة"، كما تعرضت العديد من مسودات القانون لانتقادات متكررة من قبل منظمات حقوق الإنسان بسبب انتهاكها للحريات الأساسية، إلى جانب 341 مرسوماً آخر، على مدى 15 يوماً في جانفي 2016 وهذا جعل البرلمان منظمة ختم مطاطي بحكم الأمر الواقع فيما يتعلق بالتشريعات المصرية لمكافحة الإرهاب.

شكل البرلمان المصري في أكتوبر 2019 لجنة جديدة لمكافحة الإرهاب لمراجعة التشريعات الوطنية والتمكين من "استراتيجية أكثر فعالية ضد أولئك الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية كما حددها القانون المصري"، والغرض من اللجنة هو تحديد الثغرات في التشريع واقتراح تعديلات إضافية تمنح وكالات إنفاذ القانون سلطات إضافية في حربها ضد الإرهاب؛ والهدف الثانوي هو تسريع محاكمات المشتبه بهم في الإرهاب.

يلعب الجيش دوراً محورياً في مكافحة الإرهاب في مصر، وخاصة فيما يتصل بشمال سيناء. ويرتبط هذا بشكل مباشر بحقيقة مفادها أن هذه المنطقة شهدت منذ سنوات عدة حالات طوارئ مترافقة مع عمليات عسكرية ثقيلة، وتتكون هذه العمليات بشكل أساسي من الجيش الوطني، ولكن أيضاً من جهاز الأمن الوطني وقوات العمليات الخاصة التي تقدم الدعم اللوجستي. وفي هذه المنطقة، تنتهج مصر سياسات مكافحة الإرهاب التي هي أقرب إلى الحرب التقليدية منها إلى أساليب الشرطة على الرغم من أن الاعتقالات كانت بارزة أيضاً، وحالة الطوارئ وعقوبة الإعدام بناءً على مؤسسات مكافحة الإرهاب الموصوفة سابقاً، فإن الدولة المصرية في عهد السيسي، أصبحت سيئة السمعة بسبب ملاحقتها الوحشية للإرهابيين المزعومين، وقد اشتدت حدة هذه اللهجة مرة أخرى بعد هجوم أفريل 2017 في الإسكندرية الذي نفذته تنظيم الدولة الإسلامية، والذي أسفر عن مقتل 45 وإصابة 125 شخص، بعد ذلك بوقت قصير أعلنت الحكومة المصرية حالة الطوارئ الوطنية، في الأصل لمدة ثلاثة أشهر، والتي تم تمديدتها كل مرة، وبما أن حالة الطوارئ يجب أن يوافق عليها البرلمان، فقد أثبت هذا المجلس مرة أخرى أنه يتماشى تماماً مع صلاحيات السلطة التنفيذية في مصر، ومن بين سياسات مكافحة الإرهاب المطبقة في مصر (سياسات لا ترحم) مثل عقوبة الإعدام، و(سياسات عدوانية)، بما في ذلك الاعتماد على السكان المحليين لجمع المعلومات الاستخباراتية، وخاصة في شمال سيناء.¹

على الرغم من أن الجيش المصري عزز إجراءات مكافحة الإرهاب في سيناء وأماكن أخرى لإدارة الوضع، إلا أن الحكومة أهتمت باستخدام غطاء مكافحة الإرهاب لقمع الصحفيين والمعارضة، ولا سيما أنصار جماعة الإخوان المسلمين، الحكومة ومن جانبها، تواصل الربط بين جماعة الإخوان المسلمين والتطرف العنيف والإرهاب، وقد صنفت جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

على الصعيد الخارجي، تشعر مصر بوطأة سقوط القذافي وما تلا ذلك من فراغ في السلطة في ليبيا، وفي حين أن الحفاظ على حدودها التي يزيد طولها عن 1000 كيلومتر مع ليبيا خالية من تعديات الجماعات المسلحة والمهربين والمهاجرين غير الشرعيين لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق، فقد ثبت أنه صعب بشكل خاص الآن مع انتشار الجماعات المسلحة وتنافس العديد من الجهات الفاعلة المنظمة للسيطرة في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن "تدويل" الصراع في ليبيا، مع قيام

¹Inga Kristina Trauthig, «Counterterrorism in North Africa: From Police State to Militia Rule and the Quagmire of "CVE"», ICSR, London 2021, pp. 7-10.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

العديد من الجهات الفاعلة الأوروبية والخليجية باستخدام وكلاء لتأمين مصالحهم، يمثل طبقة أخرى من التحديات لمصر، التي هي أكثر عرضة للتأثيرات غير المباشرة لزعة استقرار ليبيا، بسبب قرب موقعها الجغرافي. نتيجة لذلك، كان الدور الأكثر وضوحاً ومباشرة لمصر في السلام والأمن الإقليميين يدور حول العملية السياسية الليبية، بهدفين رئيسيين: تأمين حدودها الطويلة مع ليبيا من تهديدات الجهاديين والتجار غير المشروعين من ناحية، ومكافحة الإرهاب ونفوذ الإسلاميين السياسيين في المنطقة من جهة أخرى، واستناداً إلى هذين الهدفين، كان النهج الذي اتبعته مصر تجاه ليبيا منذ عام 2014 موجهاً نحو الأمن على الأقل تأمين المصالح الأمنية المصرية على طول الحدود، إن لم يكن تحقيق الاستقرار في ليبيا بالكامل.¹

رابعا: ليبيا بين برامج إعادة الإدماج في عهد القذافي والمقاربة الأمنية بعد الثورة

نتيجة لزيادة حجم التيارات الدينية في ليبيا، وعدم جدوى سياسة العنف والاعتقالات التي مارستها السلطات الليبية، والتي كان من بينها تلك الاعتقالات التي وقعت في العام 1998، عقب اكتشاف السلطات الليبية لتنظيم أخواني يعمل بالداخل شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق، تمكنت خلالها من القبض على عدد كبير من أعضاء وقيادات التنظيم، بدأت تظهر جهود من أطراف شخصيات دينية اعتبارية وشخصية، عملت على التقريب بين السلطات الليبية وعناصر الجماعات الدينية، من أجل إعادة تأهيل عناصر الجماعات الدينية ودمجها في المجتمع، ومن ثم إيجاد مخرج للمعضلة التي تفاقمت بين النظام وعناصر تلك التنظيمات منذ بداية السبعينيات حتى أواخر التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث لعبت مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية والتي كان يرأسها (سيف الإسلام القذافي) دوراً أساسياً في طرح برنامج إعادة تأهيل ودمج الجماعات المتطرفة في المجتمع، وهو المشروع الذي طرحه علي الصلابي على سبيل المثال: الوساطة التي تم على إثرها الإفراج عن جماعة الإخوان الذين تم اعتقالهم في عام 1998 حتى عام 2006، للإفراج عن المعتقلين، وبعد مفاوضات عدة وافق القذافي على الإفراج، شريطة عدم قيامهم بأي نشاط تنظيمي أو سياسي أو اجتماعي عام، وأن يعيشوا مواطنين عاديين ويمارسوا حياتهم العادية، وقد أعطيت لهم تعويضات مالية، وأرجع من رغب منهم لوظيفته السابقة، لقد كان الهدف من هذا البرنامج إلى التأكد من أن المعتقلين تخلوا عن العنف، وتخلي العناصر عن الأسلحة، وإدانة القتل وفي المقابل سيتم طرح مشروع حرية المعتقلين وإطلاق سراح كافة المساجين من عناصر الجماعة الليبية المقاتلة، وقد استعانت ليبيا في تنفيذ هذا البرنامج بمجموعة من المشايخ من العديد من البلدان العربية مثل: مصر والسعودية، الذين قاموا بإلقاء محاضرات أمام عناصر الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، لتعريفهم بوسطية الإسلام التي تنبذ العنف والتطرف، ولقد أسفر برنامج إعادة التأهيل عن إطلاق سراح ما يزيد عن 124 عنصر من عناصر التنظيمات الدينية، والتي شملت عناصر من الجماعة الليبية المقاتلة وعناصر من تنظيم القاعدة أبرزهم عبد الحكيم بلحاج، وسفيان بن قمو وهما سجينين سابقين في غوانتانامو.²

منذ ذلك التاريخ لم يكن هناك نشاط ملفت لأعضاء تلك التنظيمات في الداخل الليبي حتى مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، حيث باتت تظهر نشاطاتها بشكل جلي للشوارع الليبي، والمتمثلة في بناء تشكيلات مسلحة، وقد تزامن مع تواجدها انتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية للنشطاء الرافضين لفكرهم الذي يصفونه بالتطرف، إلى جانب انتشار ظاهرة اغتيالات الجنود والضباط من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والذين كانوا فيما سبق ضمن منظومة نظام القذافي التي تحارب التنظيمات المتطرفة، وتعتبر المنطقة الشرقية في ليبيا من أكثر المناطق التي جرت فيها عمليات الاغتيال منذ نهاية الصراع في ليبيا، وذلك نظراً لتمرکز معظم التنظيمات المتطرفة في تلك المنطقة، وقد تعددت وسائل الاغتيالات التي

¹Lidet Tadesse Shiferaw, "Peace and Security in Africa: Drivers and Implications of Africa's Southern Gaze", **Discussion Paper**, N° (262), October 2019, p.18.

²سعد محمد سعد زايد، مرجع سابق الذكر، ص 127-129.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

التنظيمات الإرهابية ضد عناصر الجيش والأمن، مثل الاستهداف المباشر للضحايا، أو استخدام السيارات المفخخة في تنفيذ الاغتيالات، لتشمل الأماكن المدنية ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين.

تم أيضا إنشاء جهاز المباحث العامة بموجب قرار مجلس الوزراء، رقم (325) لسنة 2013، يهدف الجهاز إلى حفظ كيان الدولة وحماية أمنها السياسي والاقتصادي ومكافحة الأخطار والتهديدات التي تستهدف قيمها الدينية والاجتماعية، أو تنال من مكانتها وعلاقاتها الدولية، ويمارس الجهاز نشاطه بمراعاة التقيد بمقتضيات حقوق الإنسان، ومكافحة الأخطار والتهديدات التي تستهدف قيمها الدينية والاجتماعية، أو تنال من مكانتها وعلاقاتها الدولية، من بين اختصاصات جهاز المباحث العامة إعداد الخطط الأمنية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالجريمة الماسة بأمن وسلامة الدولة، والأنشطة الهدامة والظواهر الإجرامية التي تشكل خطراً على أمن وسلامة المجتمع، وتحديد دوافعها وأسبابها وأبعادها، وطرق مكافحتها، واقتراح الوسائل الكفيلة بالوقاية منها؛ التصدي والمراقبة للنشاطات المشبوهة والمعادية التي تقوم بها الدول والمنظمات والمجموعات والأفراد والتي تستهدف الهوية الوطنية أو القيم الإسلامية للمجتمع الليبي أو بنيته السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ووضع الخطط للوقاية منها ومكافحتها،¹

مع صدر القانون رقم (3) لسنة 2014 بشأن مكافحة الإرهاب؛ تأسست بعد ذلك قوة مكافحة الإرهاب* بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في سرت، حيث كانت الجماعة الإرهابية قد أقامت أول خلافة لها خارج حدود العراق والشام، وفي عام 2016، استهدفت عملية أطلق عليها اسم "عملية البنيان المرصوص" استعادة سرت من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين كانوا قد بدأوا في توسيع نفوذهم غرب ليبيا. وبعد نجاح العملية المدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا، شكلت قوة مكافحة الإرهاب رسمياً، بموجب قرار صادر عن حكومة الوفاق الوطني، كجهة فاعلة مسلحة تابعة للدولة في نهاية عام 2016 بعد تحرير سرت، ومنحت تكليفاً واسعاً لمكافحة الإرهاب طبقاً لمرسوم رسمي صدر عن السراج، ومن ثم فإن حشد المقاتلين الذين شكلوا الجزء الأكبر من قواتها كانت نتيجة لتفعيل الروابط الاجتماعية الموجودة مسبقاً،²

تأسس أيضاً جهاز مكافحة الظواهر السلبية والهدامة في عام 2019، وهو تابع مباشرة للقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية بقيادة حفتر في شرق ليبيا، ويضم في الأساس أفراداً ينتمون إلى قبيلة العواقر، وبشكل أساسي من مقاتلين سابقين من قوة المهام الخاصة - جهاز مكافحة الإرهاب، وهي جماعة مسلحة ظهرت عام 2014 كإحدى أبرز الجماعات المتحالفة مع عملية الكرامة التي يقودها حفتر وانتشر أعضاؤها على محاور متعددة للقتال في بنغازي (بما فيها بوعطي والليبي وسوق الحوت والصابري)، كما تولت القوة تأمين نقطة الدخول إلى برسس إحدى البوابات الرئيسية المؤدية إلى وسط بنغازي، وقد تأسست قوة المهام الخاصة - جهاز مكافحة الإرهاب على يد قعيم، وفي عام 2015، كانت القوة قد

¹ قرار مجلس الوزراء، رقم (325) لسنة 2013 بإنشاء جهاز المباحث العامة، ع (02)، ص ص 214-215.

* في عام 2017، أنشأت قوة مكافحة الإرهاب بدعم مالي من حكومة الوفاق الوطني مركزاً لتدريب المجندين الجدد في مصراتة والخمس (وهي مدينة تقع شرق طرابلس ويتواجد فيها المقر الرئيسي لقوة مكافحة الإرهاب)، حيث قدمت القوة تدريباً لدفعتين من الخريجين عامي 2017 و2018 تضمن تدريباً رسمياً قدمه عسكريون إيطاليون. وقبل أن يصبح مركز تدريب الخمس جاهزاً بالكامل للعمل، قدمت القوة تدريباً أكاديمياً بمصراتة الجوية لمجموعة من الخريجين (القوات الخاصة) تدريباً على يد بريطانيين وإيطاليين. بالإضافة إلى مستشارين أمريكيين كانوا يشرفون على بناء قدراتهم، وفي أبريل 2019 بلغ العدد الإجمالي لمقاتلي قوة مكافحة الإرهاب حوالي 460 مقاتلاً منهم 150 مقاتلاً كقوة أساسية متفرغة فيما شكل الآخرون جزءاً من "قوة الاحتياطية" التابعة لها؛ إذن فتشكلت قوة مكافحة الإرهاب ككيان ضم الكتائب الثلاث التي اندمجت وشاركت في عملية البنيان المرصوص، وكانت بمثابة قوة مساندة طوال فترة العملية، وقائد قوة مكافحة الإرهاب اللواء محمد الزين، هو قائد نظامي اكتسب شهرة عام 2011 كواحد من ثلاث شخصيات عسكرية رئيسية من مصراتة انشقوا عن نظام القذافي، كما ضمت متطوعين يشار إليهم عادة باسم قوات الدعم أو الاحتياط من الخمس ومصراتة ومسلاتة وطرابلس وزليتن.

² ديكاف مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، "استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة"، جنيف 2020، ص 38.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

حظيت باعتراف وانتساب رسميين من وزارة الداخلية في شرق ليبيا. بينما حصل قعيم على رتبة ملازم من خلال وزارة الداخلية، وفي ذلك الوقت. أطلق على قوته رسمياً اسم "قوة المهام الخاصة ومكافحة الإرهاب"، بعد ذلك، أعاد رئيس الحكومة المؤقتة عبد الله الثني تسميتها "قوة المهام الخاصة".

كما تعتبر هذه الجماعة -إلى حد كبير- نتاجاً ثانوياً للعلاقات الاجتماعية لقائدها -فرج قعيم العبدلي- الذي ينحدر أيضاً من قبيلة العواقر في شرق ليبيا، ويستفيد قعيم من الدعم القبلي لزعماء العواقر ومجلسها الاجتماعي وشباب القبيلة، كما يستمد الكثير من نفوذه من الدعم القبلي لعشيرة العبدلي من قبيلة العواقر.

بيد أن تأسيس الجهاز في صورته الحالية خضع لانضمام مسلحين آخرين لا ينتمون إلى القبيلة، إذ أضافت القيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية مجندين جدد بهدف القضاء على التهديد الذي كان يشكله قعيم -والعواقر بصورة أعم - على حفر والقيادة المركزية للقوات المسلحة العربية الليبية، غير أن هذه الإضافات فشلت في تقويض النفوذ القبلي على القوة والتي تمثل اليوم أحد "الأجنحة المسلحة" للعواقر في بنغازي.¹ نفذت السلطات الليبية في صيف 2020، في الغرب والشرق والجنوب عمليات لمكافحة الإرهاب على مدى السنوات الأخيرة، واعتقلت أو قتلت ما زعمت أنهم عشرات من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على المستوى المؤسسي، تؤثر المشاكل الليبية المتمثلة في انقسام المؤسسات السياسية والمحسوبية الاقتصادية والخطاب المجتمعي المستقطب أيضاً على سياسات مكافحة الإرهاب في البلاد، والأمر الأكثر أهمية هو الانقسام السياسي الذي حدث في عامي 2013 و2014.²

كما أصدر وزير الداخلية المكلف بحكومة الوحدة الليبية قراراً بتشكيل غرفة مشتركة بالتنسيق مع رئاسة الأركان العامة ومكتب النائب العام، تتولى بسط الأمن والنظام في المنطقة الحدودية مع تونس، وحدد القرار "رقم 389" مقر الغرفة في منطقة العسة برئاسة اللواء عبد الحكيم محمد الخيتوني، ومعاونة المقدم علي عبد المولى الجابري، وتضم في عضويتها مندوباً عن جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية، ومندوباً عن جهاز دعم مديريات الأمن بالمناطق، ومندوباً عن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومندوباً عن جهاز مكافحة التهديدات الأمنية، ومندوباً عن جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، كما تضم أيضاً مندوباً عن الإدارة العامة للدعم المركزي، ومندوباً عن الإدارة العامة لأمن السواحل، ومندوباً عن مكتب المعلومات والمتابعة الأمنية، ومندوباً عن الإدارة العامة للعمليات الأمنية، ومندوباً عن جهاز دعم الاستقرار، ومندوباً عن جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومندوباً عن جهاز الطيران الإلكتروني، ومندوباً عن جهاز الأمن الداخلي. حسب المادة الثانية من القرار، فقد تحدد عتاد الغرفة في 20 دورية مجهزة من جهاز الأمن الداخلي، وعدد كاف من جهاز الردع، و50 دورية من جهاز دعم الاستقرار، وعدد كاف من جهاز الطيران الإلكتروني، و50 دورية من جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية، ومثلها من جهاز دعم المديريات وجهاز مكافحة الهجرة غير النظامية، و30 دورية من جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، فضلاً عن 50 دورية مجهزة من جهاز مكافحة التهديدات الأمنية، ومثلها من جهاز حرس الحدود والإدارة العامة للعمليات الأمنية والإدارة العامة للدعم المركزي والإدارة العامة، إلى جانب 120 عضواً و4 زوارق مجهزة من الإدارة العامة لأمن السواحل، و10 دوريات مجهزة من مكتب المعلومات والمتابعة،³ هذا كله من جهة.

من جهة أخرى، فقد تم إنشاء جهاز الأمن الداخلي بناء على القرار رقم 101 لسنة 2024، إذ يعتبر هذا الجهاز هو إحدى المؤسسات المدنية النظامية التابع إلى مكونات الدولة الليبية ويهدف إلى حفظ كيان الدولة وحماية أمنها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومكافحة الإرهاب والظواهر الهدامة والمخاطر والتهديدات التي تستهدف قيمها الدينية والاجتماعية وتنازل من مكانتها أو علاقاتها الدولية، يزاوّل الجهاز أعماله من مقر رئاسته بالعاصمة طرابلس انطلاقاً إلى باقي إدارته وفروعه

¹ نفس المرجع السابق، ص 61.

²Inga Kristina Trauthig, Op.cit, p. 12.

³ موقع السياسة، "ليبيا: الداخلية تصدر قراراً وزارياً لبسط الأمن والنظام في المنطقة الحدودية مع تونس 27 مارس 2024"، في:

< <https://alseyassah.com/article/402679/> >

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

ومكاتبه الموزعة على كافة ربوع البلاد لتحقيق أهدافه وبسط الأمن فيها، ويعمل على بذل كل الجهود لخلق الكوادر الأمنية الفعالة وتسخير كافة الإمكانيات للتصدي لكل ما من شأنه المساس بأمن واستقرار ليبيا ووحدتها، إلى جانب الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية النسيج الوطني من خلال العمل الاستخباراتي بالتعاون مع الأجهزة المختصة الأخرى، لمواجهة التهديدات الداخلية على أسس من المهنية والكفاءة والشفافية واحترام القانون،¹ ويستمد الجهاز قيمه ومبادئه من النظام الأساسي للدولة، والتي من أهمها حفظ كرامة المواطن وحقوقه الشرعية والقانونية ويمارس الجهاز مهامه في إطار منظومة التشريعات والقوانين النافذة في ليبيا، ويركز على انضباط منتسبيه وتمتعهم بالسلوك الحسن والحرص على الانضباط والالتزام بالسرية التامة.

قرر رئيس حكومة "الوحدة الوطنية المؤقتة" عبدالحميد الدبيبة تشكيل لجنة عليا للترتيبات الأمنية برئاسة وزير الداخلية المكلف عماد الطرابلسي، حيث تنص المادة الأولى من القرار رقم "379 لسنة 2024" على أن اللجنة تضم 16 عضواً، هم: رئيس جهاز الأمن الداخلي، ومعاون رئيس الأركان العامة بالجيش الليبي، ووكيل وزارة العدل لشؤون الشرطة القضائية، ووكيل وزارة الحكم المحلي، ومندوب عن مكتب النائب العام، ومندوب عن إدارة الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع، ومندوب عن إدارة الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع، وكذلك مندوبين عن جهاز الدعم والاستقرار، وجهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية، وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وجهاز المخابرات العامة، وجهاز مكافحة التهديدات الأمنية، وجهاز التدخل والسيطرة، وجهاز مكافحة الإرهاب، ومندوب عن اللواء "111" لا تقل رتبته عن رتبة عقيد، ومندوب عن اللواء "444" لا تقل رتبته عن رتبة عقيد، كما حددت المادة الثانية مهام اللجنة في:²

- 1- الإشراف على سحب وعودة جميع الأجهزة والألوية الأمنية والعسكرية إلى مقارها الرسمية؛
- 2- حصر جميع المباني والمقار العامة والمواقع الخدمية والإنتاجية والمقار التابعة للشركات العامة المسيطر عليها أو الواقعة تحت حماية جهات غير تابعة لوزارة الداخلية واستلامها بشكل فوري؛
- 3- حصر الممتلكات الخاصة التي جرت السيطرة عليها من قبل أفراد أو جهات غير تابعة لوزارة الداخلية والتعجيل بتسليمها لملاكها بالتنسيق مع الجهات المختصة؛
- 4- إخلاء جميع الشوارع والميادين ونقاط الاستيقاف والبوابات من أية تشكيلات أو مظاهر مسلحة غير تابعة لوزارة الداخلية؛

- 5- حصر السجون وإخضاعها للجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة؛
 - 6- وضع خطة أمنية عاجلة لدعم مديريات الأمن بالمناطق؛
 - 7- العمل على إخضاع المنافذ البرية والبحرية والجوية للجهات المختصة؛
 - 8- أية مهام أخرى تكلف بها من رئيس مجلس الوزراء.
- بالتالي، شمل برنامج إعادة التأهيل والإدماج في الجزائر مع "المصالحة الوطنية"، والمغرب أنشأ "هيئة الإنصاف والمصالحة"، في حين أن مصر اعتمدت برنامج "الممر الآمن"، أما ليبيا فاعتمدت برنامج "إعادة تأهيل ودمج الجماعات المتطرفة في المجتمع".

خامساً: المزوجة بين الحل الاقتصادي والتشريعي في تونس

¹ Available at :

<<https://isa.gov.ly/ar/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2>>

² بوابة الوسيط: صوت ليبيا الدولي، "الدبيبة يشكل لجنة عليا للترتيبات الأمنية ويحدد لها 8 مهام"، 24 أوت 2024، في:

<<https://alwasat.ly/news/libya/449330>>

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

أصدرت تونس الأمر رقم 1470 مؤرخ في 21 جوان 1999 يتعلّق بنشر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المبرمة بالقاهرة في 22 أفريل 1998 في إطار سياستها لمكافحة الإرهاب في تسعينيات القرن العشرين، أمّ بعد ثورة 2011 فتنتهج تونس نهجاً متعدد المستويات لمحاربة التطرف، بذلت الأجهزة الأمنية عدة جهود للإصلاح واستعادة ثقة الجمهور.¹ خاصة أن البلاد تعرضت لهجمات إرهابية مختلفة؛ كما أغلقت الحكومة العديد من المساجد والمدارس القرآنية المشتبه في كونها متطرفة، الأمر الذي أثار الجدل.

حاولت أيضا احتواء ظاهرة الإرهاب عن طريق إعطاء الأولوية للنمو والتطور الاقتصادي، فبالنسبة لتونس فقد ساعدتها سياساتها الاقتصادية التي تبناها الرئيس السابق زين العابدين بن علي أن تكون في منأى عن الإرهاب والتطرف ظرفياً.²

تسعى إلى انتهاج مقارنة استراتيجية مختلفة هدفها تحقيق السلم والاستقرار المستدامين، والموازنة بين الضرورات الأمنية على المدى القصير وزيادة التركيز على الانتقال السلمي على المدى الطويل.

ففي عام 2015، وفي أعقاب هجمات باردو وسوسة، أعلنت الحكومة الحرب على الإرهاب وخصصت 20 في المائة من ميزانيتها الوطنية للدفاع والأمن الداخلي غير أن العديد من هذه التدابير انطوت على أساليب أمنية صارمة وقمعية، مما أضعف الشرعية التي تعتمد عليها الحكومة في ممارسة سلطاتها، وأوجد بيئة استقطاب ملائمة للمنظمات العنيفة، حيث أنه منح لقوات الأمن سلطات مراقبة واسعة، لتكون نتيجته فرض حالة الطوارئ لمرة أخرى كما كانت بعد 2011م والتي تمّ رفعها بعد الثورة وهو ما يسمح للحكومة بفرض الرقابة على الصحافة وحظر التجمعات التي من شأنها «الإخلال بالنظام العام».

كما سعت الحكومة إلى تطوير خطاب يمنح الشباب شعوراً بالانتماء كبديل عن خطاب الجماعات العنيفة، لكن بسبب الإفراط في سياسة الايقاف التحفظي، والتي تعززت بعد اعتماد قانون عام 2015 بشأن مكافحة الإرهاب، عرفت السجون التونسية اكتظاظاً شديداً. مما سهل عمليات الاستقطاب التي تقوم بها الجماعات العنيفة، فالبعض يدخلون السجن بسبب ارتكابهم لمخالفات بسيطة ويخرجون منه إرهابيون.³

عليه، أكد البرلمان التونسي على الحاجة الملحة إلى اعتماد تشريعات لمكافحة الإرهاب بعد الهجمات المروعة في عام 2015، حيث أقر "قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال"، الذي يهدف إلى تحديث التشريعات الأمنية في تونس بشكل عام ولكن أيضاً تنفيذ الالتزامات التي التزمت بها البلاد بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 ونظام عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، وقبل إقرار هذا القانون اتخذت تونس خطوات تشريعية إضافية لمكافحة الإرهاب، ففي عام 2019 على سبيل المثال، كانت هناك مبادرتان تشريعتان تتعلقان بمكافحة الإرهاب: أولاً، صادق البرلمان على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال لعام 2015 وثانياً، حظرت تونس النقاب في الأماكن العامة بشكل مثير للجدل خوفاً من استخدامه لإخفاء الأسلحة أو المتفجرات؛ وقد أثارت هذه الخطوة اتهامات بالتمييز الديني من قبل جماعات حقوق الإنسان.

أعلنت الحكومة التونسية أنها دخلت "حرباً على الإرهاب" في أعقاب الهجمات المروعة على متحف باردو في مارس 2015، شاطئ سوسة في جوان 2015 ومحاولة الاستيلاء على بن قردان في مارس 2016، وتعهّدت أيضاً بتكثيف التدابير لمكافحة الإرهاب؛ وبعد فترة وجيزة، أنشأت الحكومة وكالة الاستخبارات والأمن الدفاعي، التي خدمت في إطار مكافحة الإرهاب،⁴ كما صدر أيضاً منشور رقم 08 لسنة 2017 المؤرخ في 19 سبتمبر 2017 الذي يتعلق بقواعد الرقابة الداخلية للتصرف في مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا الأمر الحكومي رقم 419 لسنة 2019 مؤرخ في 17 ماي 2019 يتعلق

¹Mohamed El Dahshan and Mohammed Masbah, Op.cit; p.7.

² محمد سمير عياد، مرجع سابق الذكر، ص 279.

³ منظمة سيفورلد Saferworld، "مكافحة الإرهاب في تونس: طريق مبهدة بالنوايا الحسنة"، 2017.

⁴Inga Kristina Trauthig, Op.cit; p. 23.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

بضبط إجراءات تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيكل الأمنية المختصة المرتبطة بمنع تمويل الإرهاب ومنع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بتونس.¹

سادسًا: إستراتيجية موريتانيا في مكافحة الإرهاب

بدأت التنظيمات الإجرامية عملياتها داخل موريتانيا مستهدفة الوحدات العسكرية على الحدود الوطنية، وتسببت هذه العمليات في خسائر فادحة، كذلك عمليات اختطاف السياح، بالتالي فإن النتائج الدموية والهجمات المتكررة تظهر أن تنظيم القاعدة ومقاتليه لم يتركوا لموريتانيا أي خيار وضايقوها وأجبروها على مواجهتهم وملاحقتهم في إطار مواجهة استراتيجية ذات محورين أساسيين: استراتيجية "القوة الناعمة" واستراتيجية "القوة الصلبة"، وتتمحور الاستراتيجية الموريتانية لمكافحة الإرهاب حول عدة محاور، وهي:²

(1) إنشاء إطار قانوني لمكافحة وقمع الأعمال الإرهابية، وتعزيز الخدمات القضائية المتخصصة في الوقاية من الإرهاب والجريمة العابرة للحدود ومكافحتها؛

(2) تعزيز وسائل التدخل العسكري على المستوى المادي والبشري والاستخباراتي؛

(3) تنفيذ ضربات وقائية ضد العدو في مناطق الحدود الشرقية للبلاد؛

(4) تنظيم حوار مع الجماعات الإرهابية الذين يقعون في السجون في موريتانيا؛

(5) فرض السيطرة على المدارس ومؤسسات التعليم الديني الأخرى.

واجهت تجربة موريتانيا في مجال المكافحة الأيديولوجية ضد الجماعات الجهادية صعوبات كبيرة، خاصة بسبب ازدواجية خطاب السلطات، الذي يعبر تارة عن الرغبة في مكافحة الإرهاب، وتارة أخرى عن الحوار مع الجماعات الإرهابية؛ واعتمدت الدولة أيضا قوانين رادعة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك القانون رقم 035-2010 المؤرخ 21 جويلية 2010 الذي ينص على إعادة النظر في الإجراءات وتشديد العقوبات على الأعمال الإرهابية، وقد لقي هذا القانون معارضة قوية في البرلمان بسبب احتوائه على مواد اعتبرها بعض المشرعين انتهاكا لخصوصيات المواطنين وتحد من حرياتهم التي كفلها الدستور،³ وصادقت موريتانيا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في 30 أبريل 2003؛ وعلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته في 3 مارس 2004.

المطلب الثاني: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأشكالها

تشهد منطقة شمال إفريقيا جهودًا مكثفة لمكافحة الجريمة المنظمة، حيث تعمل الدول على تعزيز التعاون الأمني لمواجهة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، مثل الاتجار بالمخدرات، تهريب السلاح، وتهريب البشر، حيث تُبذل هذه الجهود من خلال إنشاء آليات للمكافحة، وتدريب الكوادر الأمنية على أحدث الأساليب التكنولوجية لمكافحة الجريمة ولتفكيك الشبكات الإجرامية وكذا تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة إلى جانب النظام التشريعي والقانوني، إضافة إلى التنسيق وتبادل المعلومات بين دول الإقليم، لذا سنتناول المبادرات لكل دولة على حدة.

أولًا: الإطار التشريعي لمكافحة الجريمة المنظمة بالجزائر

¹ Available at :<<https://security-legislation.ly/ar/database-index-categories/%D8%A7%D9%84%D8%8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A>>

²Isselmou Abdel Kader, Op.cit; pp. 19-20.

³Izid Bih Ould Mohamed El Béchir, Op.cit; pp. 63-64.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

انخرطت الجزائر منذ عام 2004 في مكافحة غسل الأموال بإصدار القانون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004* الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية، حيث أدخل هذا القانون جريمة غسل الأموال في قانون الإجراءات الجزائية؛ وتم تعديل هذا الأمر لاحقاً وتتميمه بالقانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المنشور في ج. ر رقم (84) المؤرخة في 24 ديسمبر 2006.

أصدر المشرع أول قانون إداري لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة في 9 فيفري 2005، والقانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، الجريدة الرسمية رقم 71، الذي يعدل ويكمل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتعلق بقانون العقوبات، هذا الأمر تم تعديله بالقانون رقم 23-06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 هو النص الذي أنشأ أول تجريم لغسل الأموال في القانون الجزائري¹.

كما أصبحت حدودها البرية مع ليبيا كمناطق عسكرية تخضع للرقابة الدقيقة من طرف مركز المراقبة*، نتيجة عمليات التهريب.

ثانياً: برامج مكافحة المغرب

عزز المغرب نظامه الخاص بمكافحة غسل الأموال من خلال التنسيق وبناء القدرات، ولدى البلد أيضاً قوانين ولوائح تنظيمية رئيسية، بما في ذلك برامج الامتثال وإجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وفي عام 2019 جعل المغرب المقتضيات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً تماشى مع المعايير الدولية، وفي عام 2019 اعتمد تقييماً وطنياً للمخاطر وأضفى الطابع المؤسسي على لجنة وطنية لتنسيق استراتيجية البلد في مجال مكافحة غسل الأموال، كما زادت الوسائل المتاحة للسلطات إنفاذ القانون والمخصصة للتحقيق في غسل الأموال مما أدى إلى ارتفاع عدد القضايا الجنائية المتعلقة بغسل الأموال من 30 في عام 2019 إلى 193 في عام 2020، ولم تصدر سوى 8 إدانات بتهمة غسل الأموال في السنوات العشر التي سبقت عام 2018، مقارنة بما مجموعه 62 إدانة في عامي 2019 و2020 معاً، ويواصل المغرب العمل على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين، ونفذت الحكومة الاتفاقات المتعددة الأطراف السارية وشرعت طوعاً في التبادل مع شركاء من القطاع الخاص من أجل معالجة مواطن الضعف الرئيسية².

فيما يتعلق بالقتب، تعمل الحكومة المغربية على تطوير برامج اقتصادية تهدف إلى القضاء على زراعة القنب في شمال البلاد من خلال إنشاء برنامج للتنمية البديلة متكامل من خلال إدخال زراعة الزيتون؛ وفي مجال التعاون الدولي، يحافظ المغرب على شراكات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية والإفريقية تهدف إلى تعزيز التنسيق ومكافحة الشبكات الدولية لتهريب المخدرات، مع خلق آليات لتحسين مكافحة عبور المخدرات عبر حدود البلاد، لا يمكن لأي سياسة لمكافحة المخدرات أن تكون فعالة دون تعزيز دور الهيئة المركزية لمنع الفساد؛ ويعطي الدستور الذي تمت المصادقة عليه في عام 2011 لهذه الهيئة الأساس الدستوري.

يلتزم المغرب بجميع الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات ويشارك في أعمال وبرامج واستراتيجيات منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وفي الوقت نفسه، تتعاون مع كافة الهيئات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتتجلى الاستراتيجية المغربية لمكافحة المخدرات في مقاربتين³:

* الجريدة الرسمية رقم 17 المؤرخة في 10 نوفمبر 2004.

¹ للمزيد أنظر: الموقع الرسمي للجريدة الرسمية الجزائرية.

² الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، مرجع سابق الذكر، ص 10.

³ El Moussaoui El Ajlaoui, Op.cit ; pp.9-10.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

1- إحداث هيئة وطنية لتنسيق مكافحة المخدرات، وتعكف الحكومة على اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة زراعة المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بهدف تنمية المحاصيل البديلة. وأدى ذلك إلى محو المساحات المزروعة بالقنب بنسبة تزيد على 65%، إذ انتقلت من 134 ألف هكتار سنة 2003 إلى 47500 هكتار سنة 2010، وبحسب المعطيات التي نشرها المرصد الوطني للمخدرات والإدمان، فإن إنتاج الحشيش سيشهد تراجعاً كبيراً؛

2 -تعمل حكومة المغرب بتعاون وثيق مع الوكالات الدولية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة مكافحة المخدرات (DEA)، والإنتربول، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، كما تم اعتماد تدابير عملية أخرى لمكافحة عبور المخدرات، خاصة الكوكايين، عبر الأراضي المغربية:

-تعزيز القدرات التشغيلية لمختلف الأجهزة الأمنية؛

-وضع سياسة مراقبة الحدود؛

-تنظيم برامج التدريب المستمر للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون؛

- تقنيات الكشف الجديدة في الموانئ والمطارات؛ التعاون الدولي مع الدول الأخرى في إطار الأنتربول؛

-ويشكل غياب التعاون بين بلدان المغرب العربي عائقاً أمام وضع استراتيجية مغربية مشتركة لمحاربة هذه الآفة.

ثالثاً: الإخطار والقوانين المعززة للمكافحة في مصر

أصدرت مصر القانون المسعى بسرية الحسابات بالبنوك عام 1990 بموجب القانون رقم 205 حيث شدد هذا القانون على عدم الاطلاع على كافة العناصر الواقعة تحت غطاء السرية المصرفية، وأبقى هذا الحظر حتى ولو انتهت العلاقة كلية بين العميل والبنك لسبب من الأسباب، وترفع السرية المصرفية بإذن خطي من صاحب العلاقة أو من أحد ورثته أو الموصى لهم أو من النائب العام أو الوكيل المفوض أو حكم القاضي أو حكم محكمين، كما صدر قانون غسيل الأموال في مصر عام 2002، حيث نصت المادة (5) منه:¹

"على أنه تسري على جريمة غسيل الأموال أحكام الفقرة الأخيرة من القانون رقم 205 لسنة 1990، بخصوص

الحسابات البنكية المضافة في القانون رقم 97 لسنة 1992".

فيما يتعلّق بالقانون المصري رقم 64 لسنة 2010 بشأن الاتجار بالبشر، ففي المجال التشريعي تم إصدار قانون الأعضاء والأنسجة البشرية لسنة 1987م وقانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م، وحظر القانون للترويج أو تبادل المعلومات عبر أجهزة الحاسوب لتسهيل الاتجار بالأشخاص.²

تعمل الحكومة المصرية على زيادة قنوات الإبلاغ عن جرائم الهجرة غير النظامية لاسيما الاتجار في البشر، ومن بينها رفع كفاءة الخطوط الساخنة التابعة للمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، إلى جانب المجلس القومي لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تدريب القائمين على استقبال الاتصالات ورفع الإمكانيات الفنية للخطوط؛ فضلاً عن تفعيل آليات الملاحقة القضائية للمجرمين المدانين في هذه الجرائم، ومن بين أحدث التطورات في هذا السياق إصدار النائب العام في نهاية سبتمبر 2021 قراراً بإنشاء نيابات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية بمقر كل نيابة استئناف على مستوى الجمهورية؛ لتختص تلك النيابات بالتحقيق والتصرف في الجرائم المنصوص عليها في قوانين: تنظيم زراعة الأعضاء البشرية، ومكافحة الاتجار في البشر، ومكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين، وما يرتبط بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة من جرائم أخرى. وتضمن القرار إخطار إدارة التعاون الدولي وتنفيذ الأحكام ورعاية المسجونين بمكتب

¹ خالد حساني، "سلطات مجلس الأمن في محاربة الجريمة الدولية"، دراسات قانونية، ع (14)، ماي 2012، ص 34.

² أحمد حسن عبد العليم الخطيب، "جرائم الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا خطورتها وأثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها: مصر والسودان أنموذجاً"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، مج (01)، ع (02)، جوان 2018، ص 36.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

النائب العام بتلك التحقيقات عند بدئها لتتولى متابعتها والتوجيه لإنجازها وفق المعايير والآليات الدولية، على أن تختص الإدارة بالتحقيق والتصرف فيما يقع في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية من تلك الجرائم.

تم استحداث إدارات جديدة لمكافحة الجرائم المنظمة، يتم من خلالها تدريب الكوادر الإفريقية على مكافحة الجرائم في مركز بحوث الشرطة، وتمت إقامة ستة ورش تدريبية خلال العامين 2018/2019، كما تشارك مصر في مبادرتي الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي، والاتحاد الأوروبي والقرن الإفريقي المعروفين باسم عملية الخرطوم والمعنيتين بمسارات الهجرة ومكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين بالتعاون بين الدول الإفريقية المعنية.¹

رابعا: ليبيا ومسألة تأمين الحدود

لا تزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير، كما يشكّل تأمين الأطراف أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد حيث يتيح ضعف مراقبة الحدود توسع نشاط أسواق السلاح والبشر والمخدرات، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل، ولكي تتمكن ليبيا من وضع استراتيجية فعالة لأمن الحدود ينبغي عليها القيام بما لم تقم به أي حكومة ليبية من قبل، وهو تفكيك شبكة المصالح الاقتصادية والمحلية التي تغذي انعدام أمن الحدود، تتمثل الاستراتيجيات التي وضعت لمواجهة مشكلة تهريب البشر في إدارة الحدود وتأمينها؛ حيث يعتبر ضعف الرقابة على الحدود الليبية وانتشار الفساد السبب الرئيسي الذي يجعلها ملاذاً آمناً ومعقلاً للمتطرفين، فبعد انسحاب القوات الموالية للعقيد معمر القذافي من مواقعها في 2011، بدأت مجموعات متعددة من الميليشيات المحلية في إنشاء نقاط تفتيش على الحدود وغالباً ما كان لهؤلاء الحراس الجدد جذور قبلية وعرقية متصلة مع الجماعات المنتشرة عبر الحدود، وهو ما عزز أواصر التعاون مع المهربين الذين ينشطون في منطقة الصحراء الكبرى، ففي ظل الفراغ في السلطة نشبت عدة معارك في المناطق المحلية بين الجماعات القبلية والعرقية وجميعها كانت تسعى جاهدة للسيطرة على نقاط التفتيش هذه، أين شملت الجماعات التبو والطوارق وأولاد سليمان.

لمحاربة تهديد التهريب عبر الحدود كان لابد من تأمين الحدود الليبية وتغيير نظام السيطرة عليها، هذا النظام الذي ترسخ بعد عام 2011، وهو ما يعني تنظيم وتسهيل أعمال ضباط حراسة الحدود، الذين يعملون في ظل تسلسل إداري متباين وغير واضح بحيث يغلب على أدائهم اتخاذ القرارات العشوائية، ومع هذا تثبت التجارب أن إنشاء نظام متكامل لحراسة الحدود للسيطرة على مسافة 4300 كيلو متر من الحدود البرية النائية مهمة بالغة الصعوبة، بحيث لا يخفى على المهربين كيفية الالتفاف على نقاط حراسة الحدود والإفلات منها.²

مع مرور الوقت تأسست الكتيبة 301 مشاة عام 2015 في مصراتة من قبل هيئة الأركان العامة للجيش الليبي في طرابلس بعد قرار من حكومة الإنقاذ الوطني تشكلت في أعقاب الحرب التي دارت بين كتائب الزنتان وتحالف فجر ليبيا، وخلال الفترة من العام 2015 حتى العام 2018 تمكنت الكتيبة تدريجياً من فرض سيطرتها على جنوب غرب العاصمة الليبية طرابلس وتوفير الأمن هناك كان جنوب غرب طرابلس أحد الأهداف الرئيسية خلال معارك عام 2014، وبين عامي 2015 و2018، وكانت الكتيبة 301 من أنشط الجماعات المسلحة في مكافحة الجريمة وتهريب المخدرات والتهريب في الأحياء الجنوبية الغربية من طرابلس، وهي منطقة كانت تعاني من فراغ أمني قبل أن تجد الكتيبة 301 موطن قدم لها هناك.

كانت الكتيبة قبل تأسيسها ككيان رسمي تابع لهيئة الأركان العامة للجيش الليبي جزء مما يُعرف الآن باسم كتيبة الحلبوص- أحد أكبر كتائب مصراتة التي شاركت في حرب فجر ليبيا- التي شكلت رسمياً بعد عام 2011 على خلفية الصراع الجماعي الذي كانت تعيشه المجتمعات المحلية في مصراتة ضد القذافي، وكان اللواء المصري محمد الحداد قائدا لها، وقد

¹ مروة نظير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر: قراءة في آليات المواجهة"، المجلة الاجتماعية القومية، مج (29)، ع (03)، سبتمبر 2022، ص 22.

² - ساسيكا فان جنوجتن، "محاربة تنظيم داعش في ليبيا: نظرة تحليلية"، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2016، ص 7.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

عارض الحداد حشد مصراتة العملية فجر ليبيا 2014، إذ كان يفضل الوساطة بدلاً من ذلك، ولكن بسبب الضغط الاجتماعي المتزايد نتيجة مصرع مقاتلين مصراتيين من كتيبة الصمود بقيادة صلاح بادي في طرابلس، وكان بادي قد حاول السيطرة على مطار طرابلس الدولي من الجماعات المتحالفة مع الزنتان ولكنه فشل ما كان له تأثير غير مباشر على المشاعر الشعبية في المدينة التجارية ومناصريها، وقد قوبلت دعوات الحداد للوساطة مع جماعات الزنتان بالتجاهل، ثم أنشئت الكتيبة 301 في أعقاب عملية فجر ليبيا باعتبارها فرعاً من قوة الحداد وهذا مثال يوضح لنا كيف يمكن للروابط المجتمعية والاندماج الاجتماعي أن تحل محل القيادة شبه الرسمية للجهات الفاعلة المسلحة المندمجة اجتماعياً؛ وبعد عام 2015، عمد الزويبي الذي تولى قيادة الكتيبة 301 بشكل غير رسمي إلى إعادة هيكلة الكتيبة بشكل كبير، وهو تطور قلل من قدرة الجماعة على الاستفادة من العلاقات المجتمعية في مصراتة.¹

خامساً: تدابير مكافحة في تونس

بادرت الدولة التونسية بالمصادقة على أهم الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وعياً منها بخطورة هذه الجريمة كأحد الأشكال العنصرية للعبودية والاسترقاق، وخاصة على الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 والبروتوكول المكمل لها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، وتنفيذاً لالتزاماتها الدولية المترتبة عن المصادقة على الاتفاقيات والمواثيق المكرسة لحقوق الإنسان، وانطوى دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 وكافة التشريعات الوطنية على مبادئ احترام الحقوق الفردية والعامّة للمواطنين والمواطنات ولاسيما الحق في تكريس الذات البشرية والحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل وتوفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل وحماية حقوق المرأة الأساسية واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، كذلك وفي سبيل إرساء منظومة وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بادرت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بدعم في من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصياغة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للسنوات 2018-2023 وذلك تطبيقاً لأحكام الفصل 46 من القانون الأساسي العدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والذي أسند لها كأول مهمة وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته واقتراح الآليات الكفيلة بتنفيذها؛ حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى إرساء مقاربة شمولية في التعاطي مع ظاهرة الاتجار بالأشخاص من خلال تنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين على المستويين الوطني والدولي وإيجاد الآليات المناسبة لجمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، ولإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومنها تنسيق الجهود في مجال تطبيق إجراءات الحماية وآليات المساعدة للضحايا.

كرست الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص المجالات الاستراتيجية الأربعة المتفق عليها دولياً وهي: الوقاية والحماية والتباعد والتعاون، وبناء الشراكات وطنياً وإقليمياً ودولياً² وتتمحور أيضاً صياغة استراتيجية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حول عدة محاور، وهي:³

(1) تعديل المقاربات فيما يتعلق بالتنظيم العسكري للتكيف مع سياق صراع العصابات؛

(2) إعادة هيكلة مؤسسة الشرطة وقبل كل شيء إبقائها بعيدة عن الصراعات السياسية النزاعات؛

(3) تعزيز أجهزة الاستخبارات على المستويين البشري والفني؛

(4) تكييف التشريعات مع طبيعة الجرائم وسياقها؛

¹ ديكاف مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، مرجع سابق الذكر، ص 56.

² تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ماي 2018، ص ص 3-4.

³ Isselmou Abdel Kader, Op.cit; p22.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالتمائية في إقليم شمال إفريقيا

اعتمدت موريتانيا الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن البرنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتعمل كثيراً على التوصيات الصادرة عن الاجتماع وتتطلع لمشاركة فاعلة من جميع الدول الأعضاء والأطراف ذات الصلة، كما تدعو لتطوير مقترح برنامج زمالة الأمم المتحدة في سبيل بناء قدرات الدول النامية في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة عملاً بتوصيات الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن لبرنامج العمل.¹

كما صادقت الجمعية الوطنية خلال جلسة علنية برئاسة السيد الشيخ ولد بايه، رئيس الجمعية، على مشروع قانون يعدل ويكمل بعض أحكام القانون رقم 21-2010 الصادر بتاريخ 10 فيفري 2010 المتعلق بتهريب المهاجرين. اعتبر وزير العدل، الدكتور حيمود ولد رمضان، في عرضه أمام السادة النواب، أن إصدار القانون رقم 21-2010 بتاريخ 10 فيفري 2010 المتعلق بتهريب المهاجرين، جاء تكريساً لأحكام البروتوكول الإضافي، لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.²

المطلب الثالث: مواجهة الهجرة غير النظامية

تُعد قضية الهجرة غير النظامية من التحديات الكبرى التي تواجه منطقة شمال إفريقيا، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي كجسر بين إفريقيا وأوروبا، وباعتبار الدول المطلة على البحار كدول عبور ومقصد في آن واحد، لذا تبذل دول المنطقة جهوداً كبيرة ومضاعفة لمواجهة هذه الظاهرة، من خلال تعزيز الرقابة على الحدود، وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي، ومكافحة شبكات تهريب البشر التي تستغل أحلام المهاجرين في حياة أفضل، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الحكومات إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، مثل الفقر والبطالة، عبر تنفيذ برامج تنمية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص عمل للشباب، هذه الجهود المشتركة التي تهدف بالأساس إلى تحقيق التوازن بين ضمان حقوق الإنسان والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

المطلب الأول: استراتيجيات المواجهة على المستوى الأحادي

أولاً: تشديد التدابير القانونية والتشريعية في الجزائر

تُعرف الجزائر بتاريخها من تدفقات الهجرة المختلطة، فقد كانت التنقلات من وإلى فرنسا أمراً معتاداً طوال عقود نظراً لعلاقاتها التاريخية واللغوية معها. وأما الجزائر، الذي يعتبر كذلك بلد عبور، يصبح بشكل متزايد مقصداً للهجرة غير النظامية، وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين غير الموثقين، والمهاجرين القصر غير المصحوبين، والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضحايا الاتجار بالبشر، والذي يتنقلون ضمن تدفقات هجرة مختلطة، ويعلق غالبيتهم في الجزائر، وبالتالي يصبح غالبية المهاجرين الذي يسعون إلى الحصول على اللجوء و/أو الحصول على فرص التوظيف في الجزائر، فئات ضعيفة في مراحل مختلفة من عملية الهجرة. وقد أجرت الجزائر تعديلات كبيرة على أنظمتها القانونية المتعلقة بالهجرة، ففي 25 جوان صادقت الحكومة الجزائرية على القانون 11-08 الذي يضع شروطاً على دخول الأجانب وإقامتهم وحركتهم، وألغى الأمر رقم 11-66 الصادر في 21 جويلية 1966 وينظم حركة الأجانب. ويعاقب القانون الجديد على دخول وإقامة الأجانب في الجزائر ومغادرتها بشكل غير شرعي. وفي 2009 قامت الحكومة الجزائرية بإصلاح قانون العقوبات وأضافت الخروج غير الشرعي لمواطنيها والأجانب من أراضيها إلى القانون إضافة إلى جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر،

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "بيان الجمهورية الإسلامية الموريتانية أمام المناقشة العامة للجنة الأولى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة"، 5 سبتمبر 2023.

² وزارة العدل الموريتانية، "الجمعية الوطنية تصادق على مشروع قانون يعدل ويكمل بعض أحكام القانون المتعلق بتهريب المهاجرين"، 07 جويلية

2020، في: <https://www.justice.gov.mr/spip.php?article49>

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجية الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

وبموجب الاتفاقية التي أبرمتها الجزائر مع النيجر في 2014، يتم كل عام إعادة آلاف المهاجرين الذين غالبيتهم من النيجر، باتجاه ذلك البلد.¹

شددت الجزائر على التدابير القانونية والتشريعية لمواجهة المخالفات المرتبطة بالهجرة غير النظامية والأنشطة غير القانونية عبر الحدود، وفقاً للمادة 175 مكرر (1) من قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم، "يُعاقب كل شخص، سواء كان جزائرياً أو أجنبياً مقيماً، يغادر الإقليم الوطني بطريقة غير شرعية، بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و/أو بغرامة مالية تتراوح بين 20.000 إلى 60.000 دينار جزائري. تنطبق هذه العقوبة على من يستخدم هويات أو وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتجنب الإجراءات القانونية المطلوبة عند عبور الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، كما تُطبق نفس العقوبة على من يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير معتمدة كمراكز حدودية"، أما بالنسبة لجريمة "تهريب المهاجرين"، فقد نصت المادة 303 مكرر (30، 31) على عقوبات صارمة. يُعاقب كل من يسهل أو ينظم خروج أشخاص بشكل غير مشروع عبر الحدود الوطنية بهدف الحصول على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى، بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات وغرامة تتراوح بين 300.000 إلى 500.000 دينار جزائري. وتشدّد العقوبة في حالات معينة، حيث تصل إلى الحبس من خمس إلى عشر سنوات وغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دينار جزائري.²

هذه التدابير القانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير النظامية ومكافحة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، مع التأكيد على أهمية احترام القوانين والإجراءات الرسمية المعمول بها في الجزائر. كما أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتخطيط الجهوي السابق نور الدين بدوي، أنّ الجزائر لن تقبل بإنشاء مراكز للمهاجرين غير الشرعيين؛ وبدوره قال وزير الشؤون الخارجية الأسبق عبد القادر مساهل في جوان 2018 حول موضوع أزمة الهجرة:

"من المستحيل أن تفتح الجزائر أي منطقة احتجاز"،

مؤكدًا في هذا الصدد أن الجزائر تواجه نفس المشاكل في أوروبا، في مقابلة مع "إذاعة فرنسا الدولية".³

ثانياً: الإستراتيجية المغربية لمكافحة الهجرة غير النظامية

كانت الخطوة الكبرى الأولى التي اتخذها المغرب في وقت مبكر من الألفية الثانية تشريعية بطبيعتها، ففي بداية عام 2003، قدمت الرباط مشروع قانون بشأن "الهجرة غير الشرعية والهجرة غير الشرعية إلى المغرب". وبعد الهجمات الإرهابية التي شهدتها الدار البيضاء في 16 ماي 2003، تبني البرلمان المغربي هذا القانون بالإجماع. وبمجرد صدور القانون، المعروف منذ ذلك الحين باسم القانون 02-03، سنت السلطات المغربية مجموعة من التدابير المؤسسية والتشغيلية التي اعتبرت ضرورية في ذلك الوقت لدعم (النهج الهجري) الجديد للدولة ولتلبية مصالح البلاد على أفضل وجه في إطار سياسة المغرب الخارجية "الشراكة المميزة" مع الاتحاد الأوروبي وعلاقته الخاصة مع إسبانيا. تمّ على المستوى المؤسسي، منذ نوفمبر 2003 إنشاء "مديرية الهجرة ومراقبة الحدود" و"مركز رصد الهجرة" ووفقاً للسلطات العمومية المغربية، جاء هذا القرار لتبسيط أساليب العمل وضبط أدوات التحليل وتحسين نشر الوحدات العملياتية المكلفة بمراقبة نقاط الدخول غير الشرعي على طول حدود البلاد، فضلاً عن توحيد اعتبارات جميع الأطراف المعنية بقضية الهجرة.

¹ Available at : < <https://mena.iom.int/ar/aljzayr> >

² جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الثامن، الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، ص ص 76-119.

³ Algérie Presse Service, «L'Algérie n'acceptera pas l'implantation de centre pour les migrants clandestins», 16 juillet 2018.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

أظهرت أوروبا دعمها الكامل لهذه الخطوة التي كانت متوافقة مع أهداف الاتحاد الأوروبي، وبالتالي أرسلت إشارة واضحة بأن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً ويظل منتبهاً بشكل خاص لكل ما يحدث على الجانب المغربي فيما يتعلق بالهجرة، لقد جعل هذا النظام، الذي نفذته المغرب لمراقبة سواحل البلاد على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، إلى جانب "نظام المراقبة الخارجية المتكامل" الإسباني (SIVE) الذي أنشئ منذ عام 2002 في جنوب إسبانيا ثم قبالة سواحل جزر الكناري، وتدخل الوكالة الأوروبية لحماية الحدود الخارجية (FRONTEX)، عبور المياه الإقليمية بين البلدين محفوفاً بالمخاطر بشكل خاص.

منذ نهاية عام 2013، وفي وقت بدأت فيه المغرب تشهد "سلاماً هجريا" نسبياً، حيث لم تتجاوز نسبة الهجرات عبر البحر الأبيض المتوسط التي تمر عبر أراضيها ومياهها الإقليمية 0.40% في عام 2015، أين تبنت البلاد "سياسة هجرة جديدة" وُصفت آنذاك بأنها "أكثر إنسانية"، فكان من بين السياسات المتبعة تسوية أوضاع بعض فئات المهاجرين ووضع استراتيجية وطنية لدمج المهاجرين واللاجئين.

في الوقت نفسه، وعلى المستوى العملي، عززت "الاستراتيجية المغربية الجديدة لمكافحة الهجرة غير النظامية" نهج القرب والوقاية" القائم على الاستخبارات بهدف تفكيك شبكات الاتجار بالبشر؛ ولتحقيق هذه الغاية، تم تعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة من خلال نظام عام ودائم يتكون من أكثر من 7000 عضو، تم تجنيد 4000 منهم لمراقبة الساحل المغربي.¹

ثالثاً: التدابير القانونية والتشريعية في مصر

تقوم التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية بسن قوانين وعقوبات للحد من تلك الظاهرة ومحاربتها ومصر تتخذ نفس النحو والتي تتمثل فيما يلي:

1- في مجال الدستور: تلتزم مصر بأحكام الاتفاقية الدولية ذات الصلة وبمجرد التصديق على هذه الاتفاقية تعتبر بمثابة قانون من قوانينها عملاً بمقتضى المادة 151 من الدستور وفي هذا الإطار حرصت مصر على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو 2000) ومع ذلك فإن التصديق على الملحق بهذه الاتفاقية لم يكتمل بعد.

2- في مجال قانون العقوبات المصري: أوردت المادة الثانية من قانون العقوبات لأحوال الامتداد الإقليمي لقانون العقوبات وسريانه على من يرتكب ولو في الخارج الأفعال التي تجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في مصر، ويعاقب عليها سواء وقعت الجريمة في مصر أو خارج مصر طالما كانت الجريمة تخل بأمن الدولة؛ كما تضمن قانون العقوبات عدة نصوص لتجريم الطرق والوسائل التي تتم بها الهجرة غير النظامية المادة 341 النصب والاحتيايل؛

- شرعت قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم 11 لسنة 1983؛

- القانون رقم 10 لسنة 1991 الخاص بتنظيم هجرة العاملين المصريين إلى الخارج؛

- أقر رئيس الجمهورية قرار رقم 294 لسنة 2004 بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة؛

- قرار وزير العمل رقم 135 لسنة 2003 بإصدار اللائحة المنظمة لمزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل في الخارج

والداخل؛

- نظم قرار رئيس الجمهورية للتسلل عقوبة بالقرار رقم 413 لسنة 1988 بشأن تأمين المنطقة المتاخمة للحدود

الجنوبية لجمهورية مصر العربية العقوبات التي توقع على المتسللين.²

رابعا: الإطار القانوني والعملي لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا

¹ Hassen Boubakri and al., Op.cit; pp. 3-4.

² أحمد محمد هشام الرئيس، "الإعلام والهجرة غير المشروعة"، المؤتمر العلمي الرابع حول القانون والإعلام، يومي 23 و24 أبريل 2017، ص ص

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

تكمّن بداية المشكلة في ليبيا إلى صعوبة التمييز من الناحية القانونية بين اللاجئين والمهاجر غير القانوني أو الشرعي، فمعظم المسؤولين عن ملف الهجرة تعمدوا الجمع بينهما، كما أن القوانين المحلية الليبية تعاني من تخطيط شديد في تشخيص المهاجرين، على نحو يتعارض مع ما صادقت عليه ليبيا من اتفاقيات في هذا الصدد، الأمر الذي يستوجب سن قوانين جديدة تتماشى مع الوضع على الأرض، فعلى سبيل المثال لا الحصر يجرم قانون صدر في عام 1987 رقم (06) دخوله ليبيا والبقاء فيها بشكل غير نظامي، ولم يستثن القانون المهاجر الذي وقع عليه ضرر، أو الأطفال الفارين من الحروب والنزعات أو المجاعات.

في عام 2010 صدر قانون رقم (19) لمكافحة الهجرة غير النظامية، والذي نص على احترام المهاجرين وعدم الاعتداء عليهم والحفاظ على ممتلكاتهم، وإعطائهم مهلة 60 يوماً لتسوية أوضاعهم، وفي حال تجاوز المدة، يعاقب المهاجر بالحبس وغرامة مالية تصل لـ 1000 دينار، ثم تلاحق قرار رقم (386) لسنة 2014 بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير النظامية.

لم تصادق ليبيا على اتفاقية اللاجئين عام 1951، ولا على البروتوكول الملحق بها، الأمر الذي يستخدمه العديد من المسؤولين كحجة لعدم وجوب التفرقة بين المهاجرين، ومعاملتهم وفقاً للمعايير الدولية، وذلك رغم أن ليبيا طرف في اتفاقيات مماثلة، تلزمها أن تكون جادة في التعامل مع ملف الهجرة المختلطة، مثل اتفاقية الوحدة الإفريقية عام 1969 المنظمة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، وبروتوكول 1976 الملحق بها، والتي وقعت ليبيا عليها في أبريل 1981، وتم إيداعها في جويلية من العام نفسه، تخص البحث وإنقاذ البحريين عام 1979، والتي تقتضي من الدول الموقعة مساعدة أي شخص مهدد بالخطر في البحر بغض النظر على جنسيته ووضعه، وتوفير المساعدات الطبية الأولية له وإيصاله لمكان آمن.

منذ سقوط نظام القذافي في 2011 ونتيجة الانقسامات وتزايد وتيرة النزاع المسلح، وبسبب الخلط الواضح بين مفهوم المهاجر واللاجئ وعدم التمييز بين أنواعهم، ورغم أن ملف الهجرة كان محل اهتمام وزارة الداخلية - على الأقل ظاهرياً - إلا أن التشكيلات المسلحة كانت المسيطرة على ملف المهاجرين، دون قانون يمثل مرجعية أو حصانة، وذلك حتى أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (386) لسنة 2014 م - السالف الذكر - بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير النظامية، الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع وزارة الداخلية، ومقره في طرابلس، مع إمكانية إنشاء فروع له بالمناطق التي تتطلب ذلك.

تولى هذا الجهاز حسبما قرر له مكافحة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك إعداد وتنفيذ الخطط الأمنية الاستراتيجية التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا، ومكافحة جرائم تهريب الأشخاص والتسلل، وضبط المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا ووضعهم في مراكز الإيواء، إلا أن هذه الأهداف ظلت "حبر على ورق" خاصة بعدما رفض المسؤولون الاعتراف بحق اللاجئين الفارين من جحيم الحروب في دارفور وسوريا والصومال وإثيوبيا، واتهموهم بالهجرة غير النظامية.¹ علاوة على ذلك، الوضع المأساوي للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم طوال عملية الهجرة، فإن اكتشاف مقبرة جماعية في 22 مارس 2024 في جنوب ليبيا أين دُفنت جثث 65 مهاجراً لقوا حتفهم أثناء عبورهم الصحراء سراً، كما ظهرت تقارير من سبها تفيد بأن المهاجرين المحتجزين تعسفياً يتعرضون لمعاملة مروعة، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تحرك السلطات الليبية للتخفيف من هذه المعاناة الإنسانية.²

خامساً: جهود تونس في مواجهة الهجرة غير النظامية

¹ طارق الموم، مرجع سابق الذكر، ص ص 157-158.

² Nations Unies, Conseil de sécurité, Rapport du Secrétaire général sur la Mission d'appui des Nations Unies en Libye (S/2024/301)", 9605^e séance, New York, 16 avril 2024, p. 4.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

استعرض وزير الداخلية كمال الفقي بعض الإحصائيات التي تترجم المجهودات المبذولة في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية في تونس، باعتباره بلدا وسيطا بين إفريقيا وأوروبا، حيث تشير الإحصائيات المسجلة في الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى 18 سبتمبر 2023، إلى أن العدد الإجمالي لمحاولي اجتياز الحدود نحو الفضاء الأوروبي بلغ حوالي 72516 شخصا منهم 58057 أجنبيا أي بنسبة تناهز 80 بالمائة، وصرح بأن عدد المجتازين الذين تم إنقاذهم بلغ حوالي 19033 شخصا، منهم 17865 أجنبيا في ما بلغ عدد الوسطاء ومنظمي الهجرة الذين تم ضبطهم 909 شخصا كما تم حجز 824 زورقا، وأضاف أن عدد العمليات التي تم إحباطها بلغ 5609 عملية، وتم تسجيل تعرض 488 مركبا للغرق في نفس الفترة، وانتشال 1290 جثة منها 1239 جثة أجنبي.¹

سادسا: سياسة موريتانيا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية

تعتبر موريتانيا ممر لآلاف الأفارقة المتجهين إلى أوروبا عبر المغرب نظرا لقربها من جزر الكناري، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بعد بناء الطريق الذي يربط نواكشوط بنواذيبو والذي شهد منذ منتصف عام 2000 تدفقا متزايدا للمهاجرين غير الشرعيين، وقام هؤلاء المهاجرون، من جنسيات إفريقية مختلفة، في بعض الأحيان بغزو الأحياء السكنية في نواذيبو، فقط بمناسبة استراحة المقاتل قبل الإبحار على أو تحت القوارب الأوروبية العالقة في ميناء الصيد بالمدينة . انتقدت المنظمات الحقوقية، الظروف المحيطة بإنشاء سجن على الأراضي الموريتانية مخصص لإيواء المهاجرين الأفارقة، حيث يحمل هذا السجن الذي يتمتع بسمعة سيئة للغاية اسم "غوانتانامو المثير للذكريات". من المؤكد أن المخاوف الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، والتي سيطرت على المناقشات الأوروبية المغربية، خاصة في إطار حوار 5+5، أصبحت محورا أساسيا في الجوانب الداخلية والخارجية للسياسة الموريتانية، خاصة بعد تفاقم أزمة الساحل.²

المبحث الثاني: المبادرات الثنائية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

¹ وكالة تونس إفريقيا للأنباء، "وزير الداخلية في باليرمو: ظاهرة الهجرة غير النظامية تقتضي مقاربة واقعية شاملة للقضاء على أسبابها وليس معالجة النتائج"، 29 سبتمبر 2023، في:

<<https://www.tap.info.tn/ar/%D9%88%D9%1%D9%8A>>

² Abdel Kader Ould Mohamed, Op.cit; p. 104.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

تُعتبر الاتفاقيات ثنائية الأطراف أداةً مهمة لتعزيز التعاون بين الدول، وتسمح هذه الاتفاقيات بتنسيق الجهود الأمنية والقانونية بين طرفين، مما يُسهل تبادل المعلومات وتعزيز القدرات، وملاحقة العناصر الإرهابية عبر الحدود. على عكس النهج الأحادي، تقدم الاتفاقيات الثنائية إطارًا أكثر تنظيمًا ووضوحًا للتعامل مع التهديدات المشتركة، مما يعزز الثقة المتبادلة ويقلل من مخاطر التضارب في المصالح.

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار الاتفاقيات ثنائية الأطراف

في هذا المطلب، سيتم استكشاف دور الاتفاقيات ثنائية الأطراف في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مع التركيز على كيفية تأثيرها على تعزيز الأمن الإقليمي، كما نهدف إلى فهم مدى فعالية هذه الاتفاقيات في تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة.

أولاً: التعاون الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب

تعتبر الجزائر الشريك الأول في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب باعتبارها مرجع أساسي يتم الاعتراف واللجوء إليها سواء من دول الإقليم وحتى الدول الكبرى، حيث تعاونت الجزائر كثيراً مع تونس في هذا المجال وتم توقيع العديد من الاتفاقات الأمنية نذكر على سبيل المثال وليس الحصر، أن بموجب اتفاق في تبسة في 22 جويلية 2014، سلمت الجزائر لجارتها التونسية صواريخ أرض جو وطائرات روسية الصنع ووضعت تحت تصرفها طائرات بدون طيار ومروحيات لتعقب الجماعات الإرهابية؛ كما تم تشكيل دوريات مشتركة (إجمالي 14000 رجل) لتمشيط الحدود. وأخيراً، تخضع عناصر من القوات الجوية التونسية لتدريبات مكثفة في الجزائر على مروحيات روسية من طراز Mi-24 و Mi-28.¹

بموجب الاتفاقية الأمنية الجزائرية- التونسية لعام 2013، جرت عملية مشتركة شارك فيها 8000 فرد من الجانب الجزائري، بدعم من 6000 رجل من الجانب التونسي في جبال الشنابي، وعبرت القوات الجزائرية الحدود التونسية لتطويق الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة الواقعة بين (القصرين) تونس (وتبسة) الجزائر.²

في مارس 2016، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية السابق، نور الدين بدوي بالجزائر، وجود تنسيق أمني مستمر بين الجزائر وتونس في مجال مكافحة الإرهاب منوها بدور المؤسسات الأمنية التونسية في التصدي للاعتداء الإرهابي الذي استهدف في مارس 2016 مدينة بن قردان (ولاية مدين بأقصى جنوب تونس)،³ وفي سبتمبر 2017، سمح تبادل المعلومات الاستخباراتية أيضاً للسلطات الجزائرية بتنبيه أجهزة الأمن التونسية إلى وجود شبكة لتدريب الأسلحة مقرها تونس وتنظيمها ميليشيات ليبية على الحدود بين البلدين.⁴

كذلك بعد الفتور واستمرار غلق الحدود بعد تراجع وباء الكوفيد، تجدد مستوى التعاون والتنسيق الأمني المعهود بين البلدين، حين سارعت الجزائر لإرسال فرق إطفاء وحوّامتين عسكريتين من الحجم الكبيرة للمساعدة في إطفاء حرائق الغابات في تونس، بناء على طلب الرئيس قيس سعيد، وعلى الصعيد الأمني، أفادت وسائل إعلام تونسية، أن الجزائر سلمت مدير المخابرات التونسي السابق الأزهر اللونغو إلى سلطات بلاده بعد أن فرّ إلى الجزائر.⁵

¹ Laurence Aïda Ammour, «La stratégie Algérienne de lutte antiterroriste entre impératifs de sécurité intérieure et recherche de stabilité régionale », Op.cit ; p. 8.

² Ibid; p. 5.

³ النهار أون لاين، "بدوي أمن تونس وحدودها من أمن الجزائر وحدودها"، 16 مارس 2016، في:

<<https://www.ennaharonline.com/%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%8A> />

⁴ Laurence Aïda Ammour, «La stratégie Algérienne de lutte antiterroriste entre impératifs de sécurité intérieure et recherche de stabilité régionale », Op.cit ; p. 8.

⁵ عباس ميموني، "علاقات تونس والجزائر... انفراجة بعد فتور عابر"، صحيفة القدس العربي، 25 جويلية 2022، في:

<<https://www.alquds.co.uk/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%AA%D9%A7%D8%AC%D8%A9%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%B1/>>

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

تمّ تثبيت أجهزة الرادار على الحدود الجزائرية من أجل كشف كل ما يحدث في جبل الشعانبي الذي يظهر مباشرة من جهة جبل بودرياس والحويجبات، انطلاقاً من الأراضي الجزائرية، وهي المنطقة التي تشهد نشاطاً مكثفاً للجماعات الإرهابية، ونشرت الجزائر على حدودها الشرقية في إطار تعزيز عملية مراقبة الحدود قرابة 12000 جندي بين الجيش الوطني الشعبي ووحدات التدخل الخاص وكذا حرس الحدود الذين رفعوا من وتيرة عمليات الاستطلاع والكشف الجوي والبري بمساعدة طائرات عمودية.¹

في إطار مبادرة 5 + 5 دفاع، واجتماعات وزراء الداخلية والخارجية عملت السلطة الجزائرية على تدعيم التعاون في المجال الأمني على العموم، ومكافحة الإرهاب على الخصوص، مع البلدان المغاربية أي ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا وبلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وهي البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا. كذلك فعلت الجزائر مع دول الساحل في إطار لجنة الأركان العملية المشتركة، والتي تضم بالإضافة إلى الجزائر، كل من موريتانيا ومالي والنيجر، وعكس الحوار 5+5، فإن هذه اللجنة تختص فقط في التنسيق العملي وتبادل المعلومات في المجال الأمني ومحاربة التنظيمات الإرهابية المنتشرة بمنطقة الساحل.²

كان جليا أن الجزائر أرادت من خلال احتضانها لقمة إفريقيا - شمال أوروبا، في شهر أكتوبر 2023 مباشرة بعد طوفان الأقصى استغلال موقف الدول الإسكندنافية غير المتوافق مع موقف باقي القارة الأوروبية، لدعم الأصوات الداعمة للقضية الفلسطينية في المنطقة وفي إفريقيا، وذلك عبر بوابة الورشات الثلاث للقمة والتي تبحث مسارات السلم والأمن والحوار والتعاون والشراكة بين الطرفين.

تتزامن الدورة العشرون للقمة مع سلسلة من التوترات الإقليمية والدولية المتصاعدة، على غرار الأزمة السياسية التي تعصف بدول في منطقة الساحل والصحراء، حيث توسعت دائرة الانقلابات العسكرية في عدة دول، وقبلها الأزمة الأوكرانية التي دفعت إلى اصطفاقات أعادت سيناريو الحرب الباردة بين الروس والغرب. واحتضنت الجزائر هذه الدورة لأول مرة منذ إطلاق المبادرة العام 2001، بحضور حوالي 30 بلدا تشمل دول شمال أوروبا الخمس، المتمثلة في السويد والدنمارك والنرويج وفنلندا وأيسلندا، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الدول الإفريقية التي تمثل مختلف مناطق القارة، تضمّنت الدورة عدة محاور تتشكل من ثلاث ورشات: الأولى حول موضوع "السلم والأمن وترقية الحوار من أجل حلحلة النزاعات"، وخصصت الثانية لـ "الشراكة الاقتصادية بين إفريقيا ودول شمال أوروبا"، أما الثالثة فكانت حول "تعزيز التعاون متعدد الأطراف بين المجموعتين داخل الهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة".³

ثانيا: التعاون المغربي مع الغرب في مواجهة كافة التهديدات اللاتماثلية

وقّع الطرفان المغرب وإسبانيا اتفاقية تعاون حول مسائل الأمن والعدالة من أجل التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية، ورحبوا بالنتائج التي تم التوصل إليها في مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية، وفيما يتعلق بمكافحة تهريب المخدرات، اتفق الطرفان على تعزيز ومواصلة التعاون الفعال في مكافحة تهريب المخدرات، عن طريق البر والبحر والجو عبر مضيق جبل طارق، مع تسليط الضوء على فعالية خطة تيلوس، التي تشكل نموذجا لمكافحة تهريب المخدرات، وتندسق استراتيجيات مراقبة الحدود ومكافحة تهريب المخدرات الذي يتم جوا.⁴

¹ أمين شاوش، "كاميرات حرارية ورادارات على الحدود الجزائرية التونسية لكشف الإرهابيين"، النهار أون لاين، 15 جويلية 2014 في:

<<https://www.ennaharonline.com/%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA% %D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84/>>

² محمد سعيد بوسعدية، مرجع سابق الذكر، ص ص 202-203.

³ صحيفة العرب، "التوترات الإقليمية تشوش على قمة أفريقيا-شمال أوروبا في الجزائر"، 18 أكتوبر 2023، في:

<<https://www-alarab-comuk.cdn.ampproject.org/c/s/www.alarab.co.uk/%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D9%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%1?amp>>

⁴Déclaration conjointe, 11ème RHN Maroc - Espagne, Madrid, 5 juin 2015, p. 8.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

تجدد التعاون الاستخباراتي المغربي - الفرنسي في مطلع أبريل 2021، بعد أن قدم جهاز المخابرات المغربية معلومات دقيقة لفائدة مصالح الاستخبارات الفرنسية الداخلية والخارجية حول مواطنة فرنسية من أصل مغربي كانت بصدد التحضير لتنفيذ عمل إرهابي وشيك يستهدف مكاناً للعبادة بفرنسا، فباشرت السلطات الفرنسية المختصة في ليلة 3-4 أبريل 2021 عمليات توقيف وحجز مكنت من تحييد مخاطر هذا المشروع الإرهابي "حسب ما نقلت وكالة "المغرب العربي" للأنباء الرسمية في 7 أبريل 2021، ويتحد المغرب وهولندا في دفاعهما عن التعددية على سبيل المثال على تعاون ناجح للغاية في إطار رئاستهما المشتركة لـ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) بين عامي 2016 و2019، إلى جانب اتفاقية التعاون الموقعة بين بلجيكا والمغرب في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عام 2014، قدمت دولة المغرب العربية تعاوناً وثيقاً مع شركائه الأوروبيين لإحباط التهديدات الإرهابية المحتملة في أوروبا في بلجيكا وفرنسا وإسبانيا وفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول الإرهاب لعام 2021.¹

ثالثاً: التعاون الليبي - الجزائري في ظل الجهود المشتركة

وقعت ليبيا مع الجزائر اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة، وذلك في ظل استمرار التهديدات الناجمة عن التوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين؛ وفي أوت 2013، اتفق البلدان على تفعيل لجنة مشتركة، مع التركيز بشكل رئيسي على الجانب الأمني، حيث تعهدت الجزائر بدعمها في تطوير قدرات جيشها وشرطتها، وهو ما أكدته رئيس الوزراء الليبي آنذاك، علي زيدان، أن الشرطة الليبية أرسلت إلى الجزائر للمشاركة في دورات تدريبية لتعزيز مهاراتها الأمنية. هذه الاتفاقيات تعكس الجهود المشتركة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، خاصة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود التي تؤثر على كلا البلدين.²

رابعاً: مكافحة الإرهاب في مصر ضمن الأجندة الأمنية للمغرب

تسوّق مصر نفسها كجهة فاعلة متمرسة في مكافحة الإرهاب وتشارك بنشاط في الأمن الإقليمي، مثل مجموعة عمل شرق إفريقيا التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع الاتحاد الأوروبي، أو كرئيسة لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، مع إعطاء الأولوية لقضايا مكافحة الإرهاب، بما في ذلك خلال منتدى أسوان، كجزء من الجهود الإقليمية ضد التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية مع التركيز أيضاً على الحدود الطويلة المشتركة مع ليبيا الهشة. بالتالي فتعاونها الأمني ليس مع الدول المغاربية ولكن مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية بالخصوص، فتزعم وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ساعدت جهود مصر في مكافحة الإرهاب من خلال توفير التدريب والمعدات وغيرها من المساعدات لأجهزة الأمن التابعة لإنفاذ القانون، وكذلك لوزارة الدفاع المصرية في عام 2019. أيضاً صناع السياسات الأوروبيين يدركون أيضاً أهمية مصر لأجندتهم الأمنية. ففي عام 2015، شكلت صادرات الدفاع البريطانية إلى الشرق الأوسط أكثر من 60% من سوق صادرات الدفاع البريطانية البالغة 7.7 مليار جنيه إسترليني، كما أبرم نظام السيسبي اتفاقية أمنية خاصة مع ألمانيا سمحت له بشراء الأسلحة والطائرات العسكرية والغواصات ومركبات الطائرات من فرنسا، فضلاً عن إبرام صفقات دفاعية مع العديد من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.³

خامساً: الشراكة الأمنية التونسية - الجزائرية

¹ المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات - ألمانيا وهولندا، "ملفات المركز الأوروبي"، ع (17)، هولندا، جانفي 2022، ص 5 - 10.
² Shivit Bakrania, "Libya: Border Security and Regional Cooperation", GSDRC, University of Birmingham 2014, p.10.
³Inga Kristina Trauthig, Op.cit. p. 11.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

تطور مستوى التعاون الأمني التونسي- الجزائري مع مرور الوقت. ومنذ أواخر عام 2012، بدأ التعاون بتبادل مخصص للمعلومات بين قوات الأمن في كلا البلدين، وتطور مع توسيع مجالات التعاون الأمني، حيث وصف وزير الدفاع الوطني التونسي السابق غازي الجريبي تعاون بلاده مع الجزائر:¹

"يحظى التعاون العسكري التونسي الجزائري باهتمام كبير من الجانبين، وقد عملنا على دعم ذلك وتطويره والتوجه نحو الشراكة الحقيقية في مجالات التدريب وتبادل الخبرات، بما في ذلك الاستجابة لمتطلبات الجيشين الوطنيين وتعزيز قدراتهما العملية".

أضفت تونس والجزائر في ماي 2014 طابعاً رسمياً على تعاونهما الأمني من خلال التوقيع على اتفاقية تعاون أمني على الحدود لمكافحة الإرهاب عبر الحدود والجريمة المنظمة. وتهدف الاتفاقية إلى تسهيل تنسيق العمليات المشتركة لضمان أمن الحدود وتبادل المعلومات والاستخبارات وتبادل التجارب والخبرات من خلال التدريبات والتمارين المشتركة، وبعد توقيع هذا الاتفاق، تكثر اللقاءات بين كبار المسؤولين والضباط الجزائريين والتونسيين لتنسيق جهودهم وتبادل المعلومات ووجهات النظر.

حيث لم يكن دافع تونس نحو هذه الشراكة الأمنية مدفوعاً بالعوامل الجغرافية فحسب، تعد قوات الأمن الجزائرية من بين أفضل القوات تجهيزاً وتدريباً لمحاربة الجماعات المتطرفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وإفريقيا، وقد اكتسبت أجهزة الأمن الجزائرية من الخبرة في مكافحة الإرهاب داخلياً، إلى جانب تعزيز قدرة الجزائر على جمع المعلومات الاستخباراتية وملاحقة الإرهابيين بشكل فعال داخل الأراضي التونسية.²

في جوان 2013، أنشأ الجيشان الجزائري والتونسي لجنة تنسيق عسكرية مكلفة بمنع مرور العناصر الإرهابية والتهريب بجميع أنواعه، وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت القيادة العسكرية الجزائرية خطة أمنية للمناطق الحدودية مع تونس، على غرار تلك المطبقة على الحدود مع ليبيا ومالي؛ وكجزء من الاستراتيجية الأمنية التي تم تنفيذها من 2010 إلى 2013، تم نشر ما بين 7000 إلى 12000 من القوات المشتركة (الجيش والدرك وحرس الحدود والجمارك والشرطة) على طول الحدود، حتى المثلث الحدودي الجزائري الليبي التونسي.³

كما وقعتا في عام 2013 كجزء من استراتيجيتهما المشتركة لمكافحة الإرهاب، اتفاقية أمنية غير مسبقة تسمح للقوات الجزائرية بدخول أراضي جارتها إذا لزم الأمر، وتدعم إنشاء أنظمة حدودية عسكرية (80 نقطة تفتيش مثبتة على الحدود 956 كيلومتراً من الحدود المشتركة؛ إنشاء 20 منطقة عسكرية ونشر 60 ألف رجل)، إن التدخل العسكري الجزائري على الأراضي التونسية هو قانوني، وهو يتوافق مع بنود اتفاقية التعاون السري المتعلقة بتأمين الحدود بين تونس والجزائر، المبرمة في 27 ماي 2014، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق خلال اجتماع اللجنة المشتركة رفيعة المستوى المكلفة بقضايا الحدود الذي ينص على تبادل المعلومات وتنسيق العمليات لتأمين الحدود بين البلدين.⁴

سادساً: موريتانيا والتجمعات الأمنية الإقليمية

¹ عبد النور منصور، مرجع سابق الذكر، ص 17.

² نفس المرجع ص 18.

³ Abdenmour Benantar, «La Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne», **L'année du Maghreb**, 2016, en : <<https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712>>

⁴ Mohamed Faouzi Gaidi, «Maghreb : L'armée algérienne intervient en Tunisie», **Courrier International**, 4 août 2014, en : <<https://www.courrierinternational.com/article/2014/08/04/l-armee-algerienne-intervient-en-tunisie>>

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

تركزت أهداف الاستراتيجية الموريتانية العسكرية الأمنية على المستوى الإقليمي في مواجهة التنظيمات الإرهابية على النقاط التالية:¹

- 1- تكثيف التعاون بين دول الميدان لاسيما في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية؛
- 2- تعزيز وسائل مكافحة الإرهاب من خلال التكوين والتدريب المستمر والدعم اللوجستي؛
- 3- تبادل المعلومات بين الجهات الأمنية حول تطور نشاطات الإرهابيين؛
- 4- تطبيق الاتفاقيات الدولية بشأن المتورطين في الأعمال الإرهابية لاسيما ما يتعلق بدفع الفدية للإرهابيين؛
- 5- إعادة تنظيم الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة البحرية وتعزيز الأمن البحري؛
- 6- إقامة بنية مؤسسية للتنسيق بين الجهات المعنية بالرقابة البحرية؛
- 7- توفير الوسائل اللازمة لتعزيز قدرات الجهات المعنية للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والقرصنة في المياه الإقليمية الموريتانية.

تشارك موريتانيا في الكثير من الأنشطة العسكرية، وتسعى لإقامة العديد من التجمعات الإقليمية، ذات الأهداف الأمنية، والتي من أبرزها "مجموعة دول الميدان" والتي تضم: موريتانيا والجزائر ومالي والنيجر، بوصفها هي الدول الأكثر تضررا من أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المسلحة، بهدف تعزيز التنسيق المشترك في مكافحة الإرهاب وكل أنواع الجريمة المنظمة، من تهريب للسلاح والاتجار بالمخدرات وتسهيل عبور المهاجرين غير الشرعيين وخطف للسياح، عبر جمع المعلومات والتنسيق الاستخباراتي.

أعلنت موريتانيا والجزائر، في نوفمبر 2021 عن اتفاقهما على استحداث لجنة أمنية لحماية التبادلات التجارية عبر الحدود البرية بينهما، وذلك بعد أيام من إعلان عن مقتل ثلاثة جزائريين في المنطقة، وجاء القرار ضمن توصيات الدورة الأولى للجنة الثنائية الحدودية الجزائرية-الموريتانية، التي انعقدت في الجزائر العاصمة، برئاسة وزيري الداخلية الجزائري كمال بلجود والموريتاني محمد سالم مرزوك.²

كما تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني بين المديرية العامة للأمن الوطني في المغرب والمديرية العامة للأمن الوطني في موريتانيا، وتهدف هذه المذكرة التي وقعها مدير الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني، السيد محمد الدخيسي، ومدير الشرطة القضائية بالإدارة العامة للأمن الوطني في موريتانيا، السيد عبد الله ولد مبارك، إلى تطوير علاقات التعاون الأمني بين البلدين، وتهدف المذكرة إلى تطوير علاقات التعاون الأمني بين البلدين، خاصة في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها بشكل فعال، خاصة الجريمة المنظمة والعصابات الإجرامية الكبرى والإرهاب والجرائم المتعلقة بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتسهيل الدخول والعبور والإقامة غير المشروعة.³

المطلب الثاني: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الثنائي

¹ ديدي ولد السالك، "مركزات السياسة الرسمية في موريتانيا لمواجهة الإرهاب"، مرجع سابق الذكر، ص ص 266-267.

² صحيفة القدس العربي، "اتفاق جزائري موريتاني على استحداث لجنة مشتركة لتأمين الحدود البرية"، 09 نوفمبر 2021، في:

<<https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D9%84%D8%AC%D9%86/>>

³ Le site info، « Mauritanie/Maroc : les 13 accords signés », 12 mars 2022، en :

<<https://pointschauds.info/fr/mauritanie-maroc-les-13-accords-signes/>>

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

تلجأ دول شمال إفريقيا لتطبيق خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال إبرام المعاهدات الثنائية في مجال التعاون الدولي، خاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين الضالعين بارتكاب جرائم خطيرة، وعليه فإن المعاهدات تأخذ أهمية كبيرة تبعاً للطابع الإلزامي لأطرافها حيث تؤكد المعاهدات والاتفاقيات الموقعة على ضرورة تحقيق النتائج والأهداف المرجوة من ورائها ولضمان فعاليتها، لذا سيتم في هذا المطلب التطرق إلى العمل الثنائي سواء في إقليم شمال إفريقيا أو مع دول خارج الإقليم لاكتساب الخبرة للمواجهة.

أولاً: الجزائر- تونس

أفجرت الجزائر بشكل رسمي، عن النقاط التي تضمنتها الاتفاقية الأمنية الموقعة بينها وبين تونس في مارس 2017، وتشمل مجالات التعاون: "التحريب بكل أشكاله بما في ذلك التحريب الدولي للمركبات، والجرائم ذات الطابع الاقتصادي ومن ذلك الاتجار بالأشخاص والأعضاء، والعبور غير المشروع للحدود وتهريب المهاجرين، والاختطاف والفساد والاتجار بالممتلكات الثقافية والتحف الفنية المسروقة، وتزوير الوثائق والجريمة الالكترونية، واسترجاع الأموال والثروات المهربة وكذا مصادر العائدات الإجرامية"، كما يتعاون الطرفان في "الأمن والنظام العام والتكوين والتدريب المتخصص والشرطة العلمية والتقنية".

أوردت الاتفاقية، أن أشكال التعاون بين البلدين، يشمل "تبادل المعلومات المتعلقة بكافة أشكال الجريمة، وتبادل التقنيات والخبرات والتجارب المهنية، وتبادل نتائج البحوث والعينات والأدوات المستخدمة في مجال التحقيق الجنائي، وتبادل النصوص التشريعية والتنظيمية، وتبادل الزيارات بين إدارات وخبراء البلدين"؛ كما حددت الاتفاقية ضوابط تبادل المعلومات، حيث تم وضع عدد من الشروط في هذا الإطار، ومن ذلك:¹

"التزام كلا الطرفين بالمحافظة على سرية المعلومات الوثائق والعينات التي يتلقاها من الطرف المطلوب منه، وعدم تزويد أي طرف آخر بها من غير موافقة كتابية مسبقة من الطرف الذي صدرت عنه المعلومات أو الوثائق، كما أنه لا يجوز للطرف الطالب أن يستخدم المعلومات والبيانات إلا في إطار الأهداف والشروط المحددة من قبل الطرف المطلوب منه، وأن يضمن الطرف المطلوب منه دقة المعلومات المتبادلة ويتأكد من ضرورتها ومواءمتها للهدف المنشود، واحترام الملكية الفكرية المشتركة بين الطرفين".

تذكر الاتفاقية أيضاً، أن طلب التعاون يتم بناء على رغبة أحد طرفيها، ويكون طلب المساعدة كتابياً، ويجوز في الحالات الاستعجالية أن يتم بأي وسيلة آمنة يتم الاتفاق عليها، كما أنه يجوز لكل من الطرفين الامتناع جزئياً أو كلياً عن تنفيذ أي طلب يوجه إليه، إذا كان لا يخل بسيادة دولته أو أمنها أو نظامها العام أو مصالحها الوطنية، أو يتعارض مع تشريعاتها الوطنية أو التزاماتها الدولية.

ثانياً: المغرب- ليبيا

وقعت المغرب وليبيا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وجرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات وتعميق التعاون في المجال الأمني في مدينة الرباط المغربية بتاريخ 02 جويلية 1998 وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة عشرة مادة وتهدف هذه الاتفاقية إلى التعاون في المجال الأمني وتسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً ما لم يمنع أحد الأطراف ذلك.* تهدف هذه الاتفاقية الأمنية إلى منع الجرائم المنظمة بمختلف أشكالها والعمل على منع تسلل المجرمين أو إقامتهم بالبلدين، وتتخذ ليبيا والمغرب كافة الإجراءات الرادعة لمنع هؤلاء المجرمين من تصدير المنشورات والمطبوعات بكافة أنواعها

¹ جمال كربي، "اتفاقية أمنية بين الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة"، صحيفة الوطن الإلكترونية، 4 نوفمبر 2018 في:

<https://alwatannews.net/Arab/article/801872/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9>

* للمزيد حول هذا الموضوع انظر الاتفاقية الأمنية بين ليبيا والمملكة المغربية، إدارة التعاون، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، طرابلس.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

ضد سلامة البلدين، ويعمل البلدان على تبادل المعلومات والخبرات بهذا المجال، كذلك تبادل القوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بأنشطة أمانة الأمن العام بليبيا ووزارة الداخلية بالمغرب والعمل قدر الإمكان على توحيد القوانين والأنظمة ذات العلاقة؛ وأيضاً تتعاون الدولتان في تدريب العناصر الأمنية من خلال دورات تدريبية مشتركة.¹

ثالثاً: مصر وتفضيلاتها التعامل مع الغرب

أيضاً في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وجدنا أنّ التعاون بين مصر والدول المغاربية شبه منعدم، وتفضيلاتها للتوجه نحو الغرب، فتمّ إبرام اتفاق تعاون بين مملكة إسبانيا وجمهورية مصر العربية في مجال الأمن ومكافحة الجريمة بمديرد 30 أبريل 2015 تاريخ نفاذها 31 أوت 2017، رغبة في المساهمة في تطوير العلاقات الثنائية على أساس معاهدة الصداقة والتعاون بين مملكة إسبانيا وجمهورية مصر العربية الموقعة في القاهرة بتاريخ 5 فيفري 2008، وجاءت احتراماً لاتفاقية الأمم المتحدة حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تم إقرارها بتاريخ في 15 نوفمبر 2000.²

رابعاً: ليبيا والتعاون الأوروبي

بدورها أيضاً ليبيا خاصة في مجال مكافحة الاتجار أو التهريب للبشر وجدنا تعاملها الكبير مع الدول الأوروبية وبخاصة إيطاليا، فتمّ توقيع اتفاقية لسنة 2009 للتعاون بين الجماهيرية الليبية وحكومة الجمهورية الفرنسية في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة.

كما دعت حكومة السراج في جويلية 2017 السفن الحربية الإيطالية إلى مياهها الإقليمية بهدف مكافحة تهريب البشر وجاء هذا بعد أن رفض سراج سابقاً السماح لبعثة "صوفيا" من دخول المياه الليبية، وهو ما عطل جهودها منذ عام 2015، لكن فايز السراج غير رأيه بعد يوم من لقائه مع حفتر وعدم اتفاقه على وقف مشروط لإطلاق النار وإجراء انتخابات العام المقبل، وفي نفس الإطار كانت إيطاليا قد أعادت تفعيل معاهدة الصداقة التي جمعتها مع ليبيا والموقعة عام 2008، من خلال تجديدها في شهر فيفري 2017 من أجل إعادة القوارب السريعة التي منحت لطرابلس من طرف رئيس الوزراء آنذاك "برلسكوني" والتي أعيدت إلى إيطاليا في 2012؛ ومنه وافق الاتحاد الأوروبي على خطة إضافة 200 أورو إلى 1,8 مليار أورو لصندوق الاتحاد الأوروبي الإستئمائي لإفريقيا، كما قامت إيطاليا والاتحاد الأوروبي بتدريب أفراد من حرس السواحل التابعة لحكومة طرابلس، مع ذلك انتقدت العديد من المنظمات الإنسانية هذه المساعدات كون ليبيا تحوي على مراكز لاحتجاز المهاجرين دون أدنى شروط الإنسانية بحيث تفتقر للرعاية الصحية كما أن الإطعام غير كاف إضافة إلى ممارسة العنف وحتى القتل ضمن هذه المراكز.³

خامساً: تونس وتعزيز التعاون العربي

أصدرت تونس الأمر رقم 1400 لسنة 2004 مؤرخ في 22 جوان 2004 يتعلق بنشر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ كما أنجزت في إطار التعاون أعمال ورشة "مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة النارية" مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أيام 23-25 ماي 2023، بالتعاون مع وزارة العدل التونسية، والوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) وجامعة تونس المنار، والأمن العام البرتغالي، وبمشاركة خبراء ومختصين من 19 دولة عربية هي:

¹ يوسف خليفة يوسف ناعم، "السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية 2000-2020"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج (08)، ع (36)، جوان 2023، ص ص 374-375.

² اتفاق تعاون بين مملكة أسبانيا وجمهورية مصر العربية في مجال الأمن ومكافحة الجريمة بمديرد 30 أبريل 2015 تاريخ نفاذها 31 أوت 2017، ص 4.

³ - تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "محتجزون ومجردون من إنسانيتهم: تقرير حول انتهاكات حقوق إنسان ضد المهاجرين في ليبيا"، ديسمبر 2016، ص ص 6-8.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

الأردن، البحرين، تونس، السعودية، السودان، الجزائر جيبوتي، الصومال، العراق، عمان، قطر، جمهورية القمر، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر المغرب، موريتانيا، اليمن بالإضافة إلى المركز الدولي لدراسات التطرف العنيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وغيرها من المنظمات الدولية. أكدت وزيرة العدل التونسية ليلي جفال في كلمتها في افتتاح أعمال الورشة أهمية تعزيز التعاون العربي الدولي لمكافحة الإرهاب، منوهة بجهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لتحقيق الأمن العالمي من خلال أنشطتها وبرامجها العملية والتدريبية والبحثية، كما استعرضت خلال كلمتها الجهود التونسية لمكافحة الإرهاب والتطرف.¹

سادسا: موريتانيا والدعم الدولي في إطار مكافحة

أعادت شبكات التهريب تنظيم نفسها وتنوعت في موريتانيا، وبالتالي لم يعد هذا القانون يستجيب للواقع الذي يفرضه التعاطي مع هذه الظاهرة، مما حتم مراجعته لحماية المهاجرين وقمع شبكات التهريب بشكل أفضل، حيث أوضح أن المستجدات التي تضمنها مشروع القانون، تشمل توسيع نطاق القانون وتحديد عقوبات ومدى التزامات الناقل، إضافة إلى تكريس عقوبة المشاركة في تهريب المهاجرين وإقرار عدم إمكانية متابعة ضحايا جرائم التهريب مع تنظيم حماية محددة للأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة وتحديد وتنظيم صلاحيات وممارسات خفر السواحل.² انعقدت الورشة السادسة للتكوين المشترك لموريتانيا ومالي عام 2017 حول تسيير الحدود وكشف الوثائق المزورة ومحاربة المتاجرة بالبشر والتسيير الإنساني للحدود؛ حيث يقول العقيد محمد القاسم مدير الرقابة الترابية خلال حفل الافتتاح بحضور رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في موريتانيا السيدة أنك استروس: "استفاد 30 شرطيا موريتانيا و10 شرطيين ماليين من بينهم 7 نساء من المشاركة في دورة تكوينية مشتركة في نواكشوط بتمويل من الحكومة اليابانية، وذلك في الفترة ما بين 29 ماي و2 جويلية 2017".

شكّل هذا التكوين، المقدم من طرف 04 مكوّنين موريتانيين ومكوّن مالي وخبير دولي، فرصة سانحة للشرطيين الدعم وتقوية قدراتهم على تسيير الحدود والطرق العملية للمراقبة الميدانية وكشف الوثائق المزورة ومحاربة المتاجرة بالبشر وطرق التسيير الإنساني للحدود، كما أتيحت الفرصة للمشاركين من خلال هذا البرنامج، التعرف على كيفية التسيير الإنساني للآزمات التي تقع على الحدود وذلك بالتركيز على احترام حقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية للمهاجرين الذين يوجدون في وضعية هشاشة.³

استقبل وزير العدل محمد محمود ولد الشيخ عبد الله بن بيه في 17-10-2023 رئيسة مكتب الأمم المتحدة في موريتانيا لمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات (ONUDC) السيدة: هيلين فان، وبحث للقاء مختلف جوانب التعاون القائمة بين المكتب وقطاع العدالة، ومستوى تقدم المشاريع المشتركة، حضر اللقاء إلى جانب معالي الوزير كل من: الأمين العام للوزارة بالوكالة السيد سيد محمد ولد جدو، والقائد العام لأركان الدرك الوطني الجنرال عبد الله أحمد عيشة الملقب بلاهي وبعض أطر الوزارة؛⁴ كما أكد الأمين العام لوزارة العدل، محمد ولد أحمد عيده، أن موريتانيا صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبرتوكولها المتعلق بمكافحة صنع الأسلحة النارية ومكوناتها والذخيرة والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، كما صادقت أيضا على المعاهدة المتعلقة بالاتجار بالأسلحة ضمن جهودها في دعم التعاون الدولي

¹ جامعة نايف للعلوم الأمنية، "جامعة نايف العربية تفتتح في تونس ورشة عمل "مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة النارية"، في:

< <https://nauss.edu.sa/ar-sa/news/Pages/24-5-2023.aspx> >

² موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي الموريتانيين في الخارج، في: < <https://www.diplomatie.gov.mr/ar/node/51> >

³ منظمة الأمم المتحدة للهجرة، المنظمة الدولية للهجرة -موريتانيا، الرسالة الإخبارية رقم 7، جوان/ سبتمبر 2017، ص 12.

⁴ وزارة العدل الموريتانية، "استقبل وزير العدل رئيسة مكتب الأمم المتحدة في موريتانيا لمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات"، في:

< <https://justice.gov.mr/spip.php?article981> >

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

لمراقبة وتنظيم تدفق الأسلحة المشروعة ومنع تحويلها، أو استخدامها إجرامياً أو إرهابياً، ولتسهيل التحقيقات الجنائية والمتابعات القضائية للجرائم ذات الصلة.¹

المطلب الثالث: مكافحة الهجرة غير النظامية في الإطار الثنائي

سنتناول أيضاً كيفية مواجهة تهديد الهجرة غير النظامية على المستوى الثنائي، وبفعل تسييس الظاهرة وربطها بالإسلاموفوبيا كما رأيناه في الفصل الأول، فإنّ مجهودات التعاون تنصب أكثر مع الدول الغربية، بدل التعاون المغربي أو الإفريقي.

أولاً: التعاون الجزائري في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

ارتفع عدد الجزائريين المتواجدين بشكل غير قانوني في الاتحاد الأوروبي من 24 ألفاً في عام 2017 إلى 38 ألفاً في عام 2020، كما اكتشفت فرونتكس عدداً متزايداً من الجزائريين منذ عام 2015، مع ذروة جديدة في عام 2020 ويتبع الجزائريون عموماً الطريق إلى إسبانيا (غرب البحر الأبيض المتوسط) في حالة الهجرة غير النظامية، حيث تم اكتشاف 11457 وافداً على هذا الطريق في عام 2020، مع أرقام مماثلة في عام 2021.²

اعتمد الاتحاد الأوروبي والجزائر أولويات الشراكة خلال مجلس الشراكة في مارس 2017، للفترة 2017-2020، والتي شملت "البعد الإنساني، بما في ذلك الحوار الثقافي والديني، والهجرة والتنقل"، وفي المجلس التالي، في ماي 2018، تمت مناقشة قضايا الهجرة المحددة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى: القنوات القانونية والتعاون ضد الاتجار بالبشر.

فيما يتعلق بتمويل المساعدات، تتلقى الجزائر أموال التعاون الإنمائي من الاتحاد الأوروبي عبر آلية الجوار الأوروبية التي يتم من خلالها تمويل سياسة الجوار الأوروبية لأنها تشمل الهجرة والتنقل- على التعاون الفني والمالي، كانت هذه هي أداة التمويل الرئيسية للاتحاد الأوروبي للتعاون الثنائي مع الشركاء الجنوبيين للفترة 2014-2020 من أصل 1.54 مليار أورو المتاحة لهذه الأداة، تم تخصيص 241.3 مليون أورو للجزائر في تلك الفترة.³

ثانياً: تعزيز المغرب لاستراتيجيات المواجهة مع كل المبادرات الأوروبية والإفريقية

بما أن الهجرة كانت مجالاً ثابتاً للتعاون بين الشواطئ الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط، فقد تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للعمل المشترك في مجال إدارة الحدود وإعادة القبول بين بلدان من كلا الجانبين، ولم يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات الثنائية، وخاصة فيما يتعلق بإعادة المهاجرين غير النظاميين، بكفاءة دائماً.

ففي عام 1999، حصلت المفوضية الأوروبية على تفويض من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتعامل مع البعد الخارجي للهجرة، وإطلاق مفاوضات بشأن اتفاقيات إعادة القبول مع دول ثالثة، وكان الهدف معالجة قضايا تنفيذ الاتفاقيات الثنائية، مثل التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في تلقي التعاون في الوقت المناسب من المسؤولين القنصليين في بلدان المنشأ لتحديد هوية مواطنيها وإصدار وثائق سفرهم وكان الافتراض الأساسي هو أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتمتع بنفوذ أكبر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الفردية في المحادثات مع دول ثالثة، كانت المغرب من أوائل الدول القليلة التي حددها الاتحاد الأوروبي لإطلاق هذه المفاوضات نظراً لأهميتها كدولة منشأ وعبور وبسبب الصعوبات في ضمان تعاون المغرب بشأن عمليات الترحيل في التسعينيات من القرن العشرين على الرغم من وجود اتفاقيات ثنائية.⁴

¹ الفكر موقع إخباري ثقافي سياسي، "الأمن العام لوزارة العدل: استجابة للتحديات عززنا الإطار القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة"، 30 نوفمبر 2023، <<https://elfikr.net/?q=node/41898>>.

² Comisión Española d'Ayuda al Refugiado, p. 15.

³ Comisión Española d'Ayuda al Refugiado, Op Cit; pp.6- 7.

⁴ Tasnim Abderrahim, "A Tale of Two Agreements: EU Migration Cooperation with Morocco and Tunisia", European Institute of the Mediterranean, May 2019, p. 15.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجية الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

علاوة على ذلك، كجزء من منطق تعزيز الحدود الخارجية كشرط أساسي لحرية التنقل الداخلي والمشاركة في شنغن، أصبحت الحدود الإسبانية المغربية موضوعاً لمراقبة وتحكم متزايدين، وشمل ذلك اقتراح ما يسمى بالإسبانية، نظام المراقبة الخارجية المتكامل (SIVE) وتنفيذه منذ عام 2002 - كما ذكرناه آنفاً- حيث عززت الأحداث الإعلامية للهجرة غير النظامية في مضيق جبل طارق، وحول الجيبين الإسبانيتين سبتة ومليلية، ونحو جزر الكناري خاصة بين عامي 2000 و2002 الزخم للتعاون الإسباني المغربي في مراقبة الهجرة ومراقبتها، ووافق المغرب على توقيع اتفاقية إعادة القبول "الثنائية" مع إسبانيا في فيفري 1992 نتيجة لتوقيع ما يسمى بمعاهدة حسن الجوار والتعاون الودي في 4 جويلية 1991 بهدف الحصول على وضع خاص في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.¹

كما تم إطلاق عملية الرباط (processus de Rabat) في عام 2006، الذي يهدف من أجل تحديد إطار للحوار والتشاور بين بلدان الشمال والجنوب للاستجابة للتحديات التي تفرضها إدارة الهجرة وتأثيرها على التنمية،² وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن الشراكة في مجال التنقل، ومنذ ذلك الحين، أصبحت إعادة القبول موضوعاً ثابتاً في العلاقات المتعلقة بالهجرة بين الجانبين، وفي نهاية المطاف، تم تعليق هذه المحادثات في عام 2010 بعد فشلها في التوصل إلى نتائج بعد خمسة عشر جولة من المفاوضات على الرغم من التقدم المشترك في التعاون بشأن الهجرة في مجالات أخرى مثل مراقبة الحدود. سمح بروتوكول مونترال بإعادة فتح المفاوضات مع المغرب بالتوازي مع المفاوضات بشأن اتفاقية تسهيل التأشيرة، ومن المثير للاهتمام أن تسهيل التأشيرة ظهر كأداة لمواصلة المحادثات بشأن إعادة القبول مع الدول الشريكة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يقبل الاتحاد الأوروبي تخفيف بعض إجراءات التأشيرة مقابل التعاون في إعادة المهاجرين. ومع ذلك، تم استخدام هذا الحافز بشكل انتقائي ولم يتم تطبيقه في العلاقات مع الجوار الجنوبي وفي حالة المغرب، لم يتم استخدامه إلا بعد توقيع بروتوكول مونترال في عام 2013، وعقدت جولة جديدة من المفاوضات في عام 2015 ومع ذلك، وعلى الرغم من زيادة الحوافز المالية لم يكن هناك أي تقدم في المحادثات، كذلك، لم يمض وقت طويل قبل أن تتجمد المحادثات مرة أخرى بسبب حلقة جديدة من التوترات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، وفي عام 2016، تم تعليق الحوار السياسي بين الجانبين، في أعقاب حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي ضد اتفاقية الزراعة وصيد الأسماك الموقعة في عام 2012.³

تنظم علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية وخاصة بموجب اتفاقية شراكة التنقل، التي تم توقيعها في عام 2013 والتي تضمن الدعم الفني والمالي للمغرب بهدف معالجة الهجرة غير النظامية وتعزيز التنقل الدائري من خلال هجرة العمالة، وقد أدى إنشاء صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لإفريقيا في أعقاب قمة فاليتا في عام 2015 إلى تعزيز جهود التعاون مع المغرب حتى لو كانت هذه الأخيرة كبيرة بالفعل، وتبلغ محفظة برامج الهجرة الجارية في المغرب 70 مليون أورو تم تنفيذها من خلال 20 برنامجاً تعالج قضايا الهجرة المتنوع، وخاصة في مجال إدارة الحدود. ويهدف هذا التعزيز في المقام الأول إلى معالجة التحديات المتعلقة بالهجرة غير النظامية وتهريب البشر والاتجار بهم، فضلاً عن أنشطة الشبكات الإجرامية الدولية، التي تشكل تهديداً متزايداً، وهو يتماشى مع سياسات الاتحاد الأوروبي في معالجة تدفقات الهجرة غير النظامية عبر حدوده الخارجية، واقتراح التعاون وتقديم الدعم للدول المجاورة له وخارجه على طول طرق الهجرة الرئيسية. وقد جعل إدخال حرية التنقل داخل منطقة شنغن إطار التعاون هذا أمراً لا غنى عنه. وفي ضوء الحركة الإقليمية المتراكمة والموقع الاستراتيجي للبلاد على طرق الهجرة من الجنوب إلى الشمال، كثف المغرب جهوده لإدارة التدفقات غير النظامية، ليصبح بشكل متزايد بلد عبور، ليتم نشر ثلاثة عشر ألف موظف على طول حدود البلاد، ووفقاً لوزارة الداخلية،

¹Sergio Carrera and al., "EU-Morocco Cooperation on Readmission, Borders and Protection: A model to follow?", CEPS, N° (87), January 2016, p. 4.

² Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, «Stratégie régionale de lutte contre la traite des personnes et le trafic illicite de migrants 2015-2020», Bureau régional pour l'Afrique de l'Ouest et du centre, Dakar 2020, p.4.

³Tasnim Abderrahim, Op.cit; p. 15.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

يخصص المغرب حوالي 175 مليون أورو لإدارة الحدود سنوياً، لكن رغم ذلك تم تسجيل 57 محاولة عبور غير قانونية شملت ما مجموعه 11910 شخصاً في عام 2017.¹

مع ذلك، فإن هذه الجهود تتطلب المزيد من الدعم وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، حددت السلطات المغربية بالفعل خمسة ركائز للتعاون مع الاتحاد الأوروبي من حيث نهج إدارة الحدود المتكاملة، وهي: معالجة الهوية، ومراقبة الأراضي، ومراقبة السواحل/البحرية، والمراقبة الجوية، وشبكات الاتصالات والإدارة التشغيلية.²

كما رحبت إسبانيا بسياسة الهجرة الجديدة التي أطلقها المغرب في سبتمبر 2013، والتي تميزت بشكل خاص بالعملية الاستثنائية المتمثلة في تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وإدماجهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وستواصل إسبانيا دعم جهود المغرب الرامية إلى تنفيذ سياسته الجديدة المتعلقة بالهجرة، كما أعرب البلدان عن قلقهما البالغ إزاء تكرار الأحداث المأساوية التي وقعت في البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، أعربوا عن التزامهم بمواصلة تعزيز تعاونهم في مكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وشبكات الاتجار الإجرامية، وناقشا تعاونهما مع المنظمة الدولية للهجرة في برنامج العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية،³ وهذا كله في إطار تنفيذ معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين مملكة إسبانيا والمملكة المغربية، وبدعوة من السيد ماريانو راخوي، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، كما قام عبد الله بنكيران رئيس الحكومة للمملكة المغربية، بزيارة رسمية إلى مدريد يوم 05 جوان 2015، على رأس وفد وزاري كبير، للمشاركة في رئاسة أشغال الاجتماع الحادي عشر على المستوى الرفيع الإسباني - المغربي.⁴

يجدد المغرب وإسبانيا تعاونهما الأمني من خلال الربط بين الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، حيث أنّ اتفاقية التعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة، التي تم وضعها بين البلدين في فيفري 2019، تعد مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية المغربية الإسبانية على حساب المنفيين، بعد أشهر من القطيعة على خلفية الأزمة الدبلوماسية، بدأ البلدان في إعادة التواصل من خلال تعزيز علاقاتهما وسياساتهما الأمنية على الحدود، بما يتماشى مع سياسات الهجرة الأوروبية، التي تجرم عملية الهجرة على نحو متزايد، وتواصل إسبانيا، من جانبها، إضفاء الطابع الخارجي على حدودها الجنوبية بالتعاون الوثيق مع جارتها المغربية، مما يعزز منطقة انتهاك الحقوق؛ كما أنّه هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها ربط ما يسمى بالهجرة غير النظامية بالجريمة المنظمة، بسبب التأثير غير المتوقع للهجمات في جميع أنحاء العالم في السنوات (2001-2015-2016)، مما جعل من الممكن إضفاء الشرعية على تعزيز مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الحدود، وربطها بالضوابط على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

كما أكدت وزارة الداخلية المغربية على ضرورة تعزيز جهود التنسيق ووضع استراتيجية دولية شاملة لمواجهة التحديات المتعلقة بمعالجة تدفقات الهجرة غير النظامية، وفي جانفي 2018، وخلال اجتماع للاتحاد الإفريقي بهدف تحديد الأجندة الإفريقية بشأن الهجرة، أكد وزير الخارجية المغربي على أهمية تعزيز قضايا إدارة الحدود باعتبارها مكوناً رئيسياً من مكونات الأجندة الإفريقية بشأن الهجرة.⁵

تدين منظمة (Migreurop) ميغورروب والأورو متوسطية للحقوق محتوى الاتفاقية المبرمة بين إسبانيا والمغرب بشأن التعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة، والتي ترسخ الهجرة في منطق أمني، الأمر الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى انتهاكات لا تعد ولا تحصى للحقوق الحدودية.⁶

¹ The European Commission Decision, Op.cit; pp. 15-16.

² Ibid; p. 7.

³ Déclaration conjointe, Op.cit, p. 7.

⁴ Sergio Carrera and al., Op.cit; p. 4.

⁵ The European Commission Decision, Op.cit; p.7.

⁶ Migreurop, "L'Espagne et le Maroc renouvellent leur coopération en matière de sécurité en liant crime organisé et immigration << irrégulière >>", avril 2022.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

ثالثاً: مصر والتعاون مع الدائرتين الإقليمية والدولية

ترأست مصر في جوان 2016، واستضافت في شرم الشيخ الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فضلاً عن إطلاق مصر وإيطاليا مبادرة مشتركة لتدريب رجال الشرطة من 22 دولة إفريقية على مكافحة الهجرة غير النظامية في مارس 2017، كما استضافت مصر في نوفمبر من ذات العام بالأقصر المؤتمر الأول من نوعه الذي يضم كل العمليات التي تتناول مسار الهجرة بين إفريقيا وأوروبا. كما استضافت مصر المنتدى الإقليمي الأول لهيئات التنسيق الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في إفريقيا في نوفمبر 2019، بينما تم إطلاق المكون المصري من مشروع تفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك في جويلية 2020.

هناك التنسيق الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان للسيطرة على مراكب الهجرة غير النظامية في البحر المتوسط، كما وقعت الداخلية المصرية بروتوكولا مشتركا مع نظيرتها الإيطالية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، حيث يتم تنفيذ البروتوكول بتمويل إيطالي وأوروبي، لتدريب 360 من كبار كواد الشرطة الإفريقية من 22 جنسية على أحدث أساليب مكافحة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، وتم استحداث إدارات جديدة لمكافحة الجرائم المنظمة، تشارك مصر في مبادرتي الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي، والاتحاد الأوروبي والقرن الإفريقي المعروفين باسم "عملية الخرطوم" والمعنيتين بمسارات الهجرة ومكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين بالتعاون بين الدول الإفريقية المعنية.

تحرص الحكومة المصرية على التعاون مع الدائرتين الإقليمية والدولية لدعم جهود مناهضة الهجرة غير النظامية، ومن ثم قامت بالانضمام لعدد من الاتفاقيات والفعاليات المتعلقة بالهجرة غير النظامية، ففي أكتوبر 2018 وقعت مصر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، حيث تضمنت الاتفاقية 07 مشروعات في عدد 15 محافظة بقيمة 60 مليون أورو، لمعالجة الأسباب الرئيسة المسببة لظاهرة الهجرة غير النظامية. فضلاً عن التعاون مع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ المشروع الإقليمي المقترح نحو نهج شمولي الحوكمة هجرة الأيدي العاملة وتنقل العمالة في منطقة شمال إفريقيا لإنشاء مراكز للهجرة والتوظيف وإعادة الإدماج وفي جوان 2016، ترأست مصر واستضافت في شرم الشيخ الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فضلاً عن إطلاق مصر وإيطاليا مبادرة مشتركة لتدريب رجال الشرطة من 22 دولة إفريقية من أجل مكافحة الهجرة غير النظامية في مارس 2017، كما استضافت مصر في نوفمبر من ذات العام بالأقصر المؤتمر الأول من نوعه الذي يضم كل العمليات التي تتناول مسار الهجرة بين إفريقيا وأوروبا، كما استضافت المنتدى الإقليمي الأول لهيئات التنسيق الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في إفريقيا في نوفمبر 2019، بينما تم إطلاق المكون المصري من مشروع تفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك في جويلية 2020.¹

رابعا: انخراط ليبيا في مواجهة الظاهرة عن طريق الاتفاقيات المشتركة

استهلت مسألة مراقبة المهاجرين العابرين إلى أوروبا من الأراضي الليبية فقط منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من قبل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وتبدأ الحكومة الليبية بالتوجه إلى إيطاليا، وهي الدولة الأكثر اهتماما، حيث أنّ تاريخ تطور العلاقات بين ليبيا وإيطاليا يرمز إلى استغلال قضايا الهجرة على جانبي الحدود للبحر الأبيض المتوسط. بدأت العلاقات الإيطالية الليبية، بعد سنوات من التوترات القوية بسبب إرث الفترة الاستعمارية الدموية بشكل خاص، في الاسترخاء في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حول مسألة الهجرة، حيث عملت إيطاليا بالفعل على تهدئة علاقاتها مع القذافي، من أجل إقناعه بضممان مراقبة الهجرة على أراضيها لمنع المهاجرين من الوصول إلى الأراضي

¹ مروة نظير، مرجع سابق الذكر، ص 27.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

الإيطالية؛ بين عامي 2000 و2004، وتم التوقيع على سلسلة أولى من الاتفاقيات بشأن الهجرة من قبل إيطاليا في عهد برلسكوني وليبيا في عهد القذافي، كما تتعهد إيطاليا بتوفير المعدات اللوجستية إلى ليبيا لمراقبة الهجرة، بناء مراكز الاحتجاز، والتدريب، وبرنامج الميثاق، وإنشاء أنظمة المراقبة.

استمرت العلاقة الوثيقة بشأن الهجرة في ظل الحكومة اليسارية الإيطالية. وتم التوقيع على اتفاقية تعاون ثنائية لمكافحة الهجرة غير النظامية في 29 ديسمبر 2007 وفي اليوم نفسه، وقع البلدان أيضاً على بروتوكول إضافي يحدد آليات تنفيذ الاتفاقية التي تنص من بين بنودها على تسيير دورية بحرية مشتركة، ولم يتم نشر هذه النصوص من قبل السلطات. في الوقت نفسه، تتعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ففي أكتوبر 2007، وقعت شركة النفط الإيطالية إيني، التي قامت ببناء خط أنابيب الغاز الذي ينقل الغاز الليبي إلى أوروبا، اتفاقية مهمة مع المؤسسة الوطنية الليبية تسمح لها باستغلال النفط حتى عام 2042 والغاز حتى عام 2047، كما تتطور الاستثمارات الليبية في إيطاليا في مختلف القطاعات المصرفية والاتصالات.

لكن مع التوقيع على معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الإيطالية الليبية في 30 أوت 2008، ألزم القذافي نفسه حقاً بالتحكم في مغادرة المهاجرين إلى أوروبا، ومرة أخرى، لا يتم نشر النص ولا يخضع لرعاية البرلمان الوطني. كما يتعهد الطرفان بتكثيف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير النظامية، وذلك استمراراً للاتفاقيات الموقعة سابقاً، ولتعزيز الضوابط على الحدود البرية الليبية، يتعهد الطرفان بالتعاون في المبادرات الرامية إلى منع ظاهرة الهجرة غير النظامية في بلدان المهاجرين الأصلية، وكان قرار رقم (102) لسنة 2008 بشأن اعتماد الاتفاقان الموقعان بين الجماهيرية العظمى وجمهورية إيطاليا لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، ويقدر التعويض المالي لهذه الاتفاقية بـ 5 مليارات أورو تتعهد إيطاليا بدفعها بحدود 250 مليوناً سنوياً على مدى العشرين عاماً التي تلي الاتفاقية لتمويل برامج مختلفة: كبناء الطريق السيار الذي يربط الحدود التونسية بالحدود المصرية، و200 منزل، ودفع معاشات الحرب لليبيين الذين كانوا منخرطين في الجيش الإيطالي، ومنح دراسية للطلاب الليبيين، وتركيب نظام رادار للسيطرة على الحدود الجنوبية لليبيا، من إنتاج شركة (Finmeccanica) الإيطالية (SELEX Sistemi Integrati) في جوان 2009، فقد استقبل برلسكوني القذافي في روما مع كل التكريم المخصص لصديق وحليف عظيم.

كانت النتيجة المباشرة لهذه الاتفاقيات هي الانخفاض الكبير في عدد المهاجرين الوافدين من ليبيا إلى الساحل الإيطالي، من 20655 وافداً إلى لامبيدوسا بين 1 أوت 2008 و31 جويلية 2009، إلى خلال نفس الفترة من 2009/2010 ليس فقط بسبب الإجراءات التي اتخذها القذافي في ليبيا، ولكن أيضاً بسبب السياسة الإيطالية المتمثلة في الاعتراض المنهجي وترحيل المهاجرين إلى ليبيا، حيث تشير التقديرات إلى أنه في عام 2009، تم اعتراض ما لا يقل عن 1400 مهاجر في البحر وإعادتهم إلى ليبيا، ليتم احتجازهم هناك لعدة أشهر في كثير من الأحيان، ويتم تنفيذها في تجاهل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي العرفي والقانون الأوروبي، وقد هنأ وزير الداخلية الإيطالي، روبرتو ماروني، هذه النتائج، مشيراً إلى أن هذه الاستراتيجية لم تنجح فحسب، بل أتت بثمار لم يسبق لها مثيل، لكن في فيفري 2012، تمت إدانة هذه الممارسات في قرار تاريخي من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (هيرسي وآخرون في إيطاليا)*.

تم إعادة تأسيس التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا منذ سقوط القذافي، أعيدت الاتصالات بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة مراقبة الحدود، وأرسل الاتحاد الأوروبي مجموعة من الخبراء لإعداد تقرير حول هذا

* في ماي 2009، تم تقديم شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نيابة عن أربعة وعشرين ناجياً صومالياً وإريترياً، وكانوا جزءاً من مجموعة تضم نحو 200 شخص غادروا ليبيا على متن ثلاثة قوارب بهدف الوصول إلى الساحل الإيطالي قبالة جزيرة لامبيدوسا، اعترضتهم سفن تابعة لقوات الحرس المالي وخفر السواحل الإيطالي، الذين أخذوا ركاب هذه القوارب على متنها وأعادوهم على الفور إلى طرابلس حيث تم تسليمهم بعد ذلك إلى السلطات الليبية.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

الموضوع تم تسليمه في البداية، في جوان 2012 التقى الوفد برئيس هذه المجموعة السيد فينشينزو تاغليافيرم، وأكد مدير العلاقات الدولية بوزارة الداخلية العميد تونسي للوفد أنه تم عقد عدة اجتماعات في ليبيا مع وفود من الاتحاد الأوروبي، لمناقشة، من بين أمور أخرى، خطة تعاون مدتها ثلاث سنوات (2012-2014) لتمويل البرامج المتعلقة بالهجرة، وينبغي أن تكون هذه الخطة جزءاً من مشروع الهجرة الأورو متوسطية 3- الذي تم إطلاقه في بروكسل في 30 ماي 2012، خلال مؤتمر إقليمي، الذي يخلف مشاريع الهجرة الأورو متوسطية 1- (2004-2007)، 2 مليون أورو؛ والهجرة الأورو متوسطية 2- (2008-2011)، 5 ملايين أورو والتي لم تشمل ليبيا، والذي ينطبق على عشر دول في جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، الكيان الصهيوني، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين**، المغرب، سوريا، وتونس). وقد تم تطوير هذا المشروع بميزانية قدرها 05 ملايين أورو في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

يهدف المشروع الأورو متوسطي الثالث للهجرة إلى تعزيز التعاون في إدارة الهجرة من أجل تعزيز قدرة البلدان المتوسطية الشريكة على إيجاد حلول فعالة وموجهة وشاملة لمختلف أشكال الهجرة ومساعدتها في إنشاء آليات تمكنها من تعزيز فرص الهجرة القانونية، وتقديم الدعم للتدابير الرامية إلى تعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية وتكثيف الأنشطة الرامية إلى الحد من الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية، وزيادة قدراتها فيما يتعلق بإدارة الحدود، ولكن مسألة حماية حقوق الإنسان لا تظهر بوضوح في مشروع التعاون هذا.¹

في الحقيقة لا توجد مبادرة حقيقية، أوروبية أو دولية، تهدف إلى إيجاد حلول طويلة الأمد للاجئين في ليبيا، وخاصة أولئك القادمين من بلدان القرن الإفريقي (إريتريا والصومال وإثيوبيا)، الذين لا يزالون يفرون من الصراعات والأنظمة الديكتاتورية.

لقد إهتمت السلطات الليبية في السنوات التي تلت الحرب الأهلية بعدم تصديها بشكل كاف للهجرة غير النظامية عبر أراضيها، لكن الحكومات الجديدة ألقت اللوم على أوروبا في عدم تزويدها بالوسائل والمعدات اللازمة وكذا الموارد والتدريب لوقف هذا التهديد الذي تضاعف في ظل الحرب الأهلية والفوضى، أين قدر خفر السواحل الليبي العدد الإجمالي للمهاجرين الذين تم إنقاذهم عام 2016 بـ 18,557، مع ذلك وصل 181,436 مهاجراً إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبية في نفس العام، وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2017 وصل 84 ألفاً و830 مهاجراً عبر البحر المتوسط إلى إيطاليا، بزيادة 19% عن نفس الفترة من العام 2016، وفقاً لوكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف.

وقّع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار مذكرة تفاهم مع ليبيا بهدف تمكين الدوريات الليبية من القيام بمهمتها لمسافة تصل إلى 80 ميلاً قبالة الشواطئ، وقد مكنت هذه الاتفاقية التي وقعت بروما خفر السواحل من وقف تدفقات الهجرة ولكن الوضع السياسي في هذه الدولة حال دون نجاح الهدف فوجود ثلاث حكومات متنازعة على الولاية القضائية ينعكس سلباً على مهمة الحرس الليبي الساحلي، مع ذلك أطلقت بقيادة خفر السواحل جولات للتفاهم مع القطاع الشرقي في جوان 2016 بهدف التفاوض حول تعاونها في تسيير الدوريات في البحر على الرغم من استمرار الأزمة السياسية.

أطلق الاتحاد الأوروبي في جوان 2015 عملية "صوفيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط" أمام سواحل ليبيا، وتتمثل المهمة الأساسية "لعملية صوفيا" في تنفيذ إجراءات منظمة للتعرف على المراكب وأية ممتلكات تم استخدامها أو تم الاشتباه باستخدامها من قبل المهربين أو تجار البشر واحتجازها والتخلص منها وذلك من أجل المساهمة في توسيع جهود الاتحاد الأوروبي من أجل تعطيل الأشكال التجارية لشبكات المهربين وتجار البشر في المنطقة الجنوبية المركزية للبحر الأبيض المتوسط ومنع مزيد من الخسائر في الأرواح في البحر، وفي الفترة الممتدة من بداية انطلاق العملية إلى نوفمبر 2016 قامت السلطات الإيطالية بمقاضاة 101 مهرب وتاجر بشر مشتبه فيهم إضافة إلى إزالة 344 قارباً من أمام المنظمات الإجرامية،

* * تحت مسمى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

¹ Geneviève Jacques and al, Op.cit; pp. 37-40.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

وبحلول 27 أكتوبر 2016 قامت العملية أيضاً بإنقاذ ما يربو على 29,300 شخص خلال 200 عملية إنقاذ كما دعمت عملية صوفيا منظمات أخرى في إنقاذ ما يربو على 41,200 شخص بحيث يتم إنزال المهاجرين بعد إنقاذهم في إيطاليا.¹

خامساً: المشاريع التونسية لمواجهة الظاهرة

تقع تونس في منطقة جيوسياسية حساسة للغاية، وبالتالي تتأثر بشكل مباشر بعدد من العوامل الخارجية، وذلك بفضل حدودها البرية التي تمتد على طول 1194 كيلومتراً مع الجزائر، و490 كيلومتراً مع ليبيا، و1300 كيلومتراً من الحدود البحرية التي تبعد في بعض الأماكن 140 كيلومتراً فقط عن الشواطئ الأوروبية، وفي مواجهة وضع أمني متقلب في المنطقة، بما في ذلك في ليبيا المجاورة وفي منطقة الساحل القربية، تواجه السلطات الحدودية التونسية تحديات كبيرة.² في محاولة لردع عمليات عبور البحر الأبيض المتوسط، حاولت دول شمال إفريقيا، بناء على طلب من الاتحاد الأوروبي، نقل المهاجرين من المدن الساحلية. وفي بعض الأحيان، كانت هذه الإجراءات قاسية، مثل قيام السلطات التونسية بترحيل مئات المهاجرين وتركهم في الصحراء على الحدود الليبية؛ وفي ليبيا، تمت مدهمة منازل المهاجرين وأماكن عملهم، وتم ترحيل الآلاف قسراً إلى تشاد ومصر والنيجر والسودان وتونس دون مراجعة قانونية.³ أقامت تونس مشاريع ومبادرات أيضاً مع الدول الآتية:⁴

ألمانيا: مشروع تجريبي في مناطق جندوبة والكاف والقصرين مع الحرس الوطني، يركز على تجديد المراكز والثكنات وتطوير غرف التحكم المتصلة بغرفة التحكم العملياتية المركزية ونظامها الذي تم تطويره من خلال مشروع IBM تونس، بما في ذلك توفير المعدات؛ بناء القدرات والمعدات في مجال أمن الوثائق لشرطة الحدود ومقدمي الأمن الآخرين (إجراءات منسقة مع فرنسا وهولندا وإيطاليا وسويسرا)؛

الولايات المتحدة: مبادرة "حوكمة الأمن"؛

اليابان: تحسين المعدات لتعزيز الأمن "مع التركيز بشكل رئيسي على أمن المطارات؛

فرنسا: برنامج بناء القدرات في مجال الأنظمة البيومترية، التكلفة الإجمالية للبرنامج مقدرة بـ 55 مليون أورو؛

إيطاليا: مشروع إدارة غير مباشرة مع المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) بالتعاون مع وزارة الداخلية الإيطالية.

تذكر وثيقة العمل المشتركة بين خدمات المفوضية والممثل السامي لحالة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس في إطار سياسة الجوار الأوروبية، والتي نشرت في أبريل 2017، أن "الإستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمن لـ" الاتحاد " المعتمدة في جوان 2016 يعترف بدور تونس في المنطقة كدولة ديمقراطية مزدهرة وسلمية ومستقرة، ويظل نجاح التحول الديمقراطي في تونس أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.⁵

يشير البيان المشترك للمفوضية الأوروبية لعام 2016 تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس إلى أنه، يتماشى مع البعد الأمني المعزز لمراجعة سياسة الجوار الأوروبية، وينبغي للاتحاد الأوروبي مساعدة تونس في بناء القدرات الوطنية وتوفير الخبرة من خلال البرامج الإقليمية والموضوعية بشأن قضايا مثل إدارة الحدود من خلال الاستمرار في دعم قدرة تونس على منع الهجرة غير النظامية، مع التركيز على مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالبشر، ولا سيما من خلال تحسين إدارة الحدود، كما حدد البيان المشترك للمفوضية الأوروبية لعام 2017 بعنوان "الهجرة على طريق وسط البحر الأبيض

¹ - تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مرجع سابق الذكر، ص ص 6-8.

² "The European Union Emergency, Op.cit; p. 5.

³ ويندي ويليامز، "توجهات الهجرة الإفريقية الواجب مراقبتها في عام 2024"، المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، في :

<afriacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-202->

⁴ The European Commission Decision, "Op. cit; pp. 01-09.

⁵ Kamel Jendoubi, «Relations Tunisie-Européennes : vision, enjeux et perspectives», Euro Med Droits, septembre 2017, p.11.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

المتوسط: إدارة التدفقات وإنقاذ الأرواح" على أنّ هناك مجموعة من الأولويات الرئيسية من أجل تعزيز التعاون مع البلدان الشريكة كجزء من إستراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار السياق الإقليمي، للتعاون على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، وعلى وجه الخصوص، يشير البيان إلى تعميق الحوار والتعاون العملي مع تونس من بين أمور أخرى كإجراء رئيسي من أجل منع الهجرة غير النظامية.

سادسا: سعي موريتانيا لمكافحة الظاهرة في إطار المنظمة الدولية للهجرة

تحتضن الأراضي الموريتانية، على غرار دول الساحل الأخرى، الطرق التاريخية التي تستعملها الشبكات الإجرامية من أجل القيام بعمليات التهريب والمتاجرة بالبشر فضلا عن كونها طرقا سالكة للهجرة غير النظامية، فهذه النشاطات غير القانونية والمرددة للدخل، في منطقة صحراوية مهجورة وذات كثافة سكانية تكاد تكون معدومة، تأثر سلبا على السكينة والسلم في المنطقة وتشكل عائقا أمام جهود السلام كما تتسبب في نزوح العشرات من الآلاف من اللاجئين إلى موريتانيا. إضافة إلى ذلك، تخيم مخاطر إدماج الجماعات المتشددة لمجموعات الشباب اليافعين وغير المندمجين، فضلا عن الشباب المهاجرين الذين يعيشون في وضعية هشّة وظروف صعبة، الأمر الذي يشكل خطرا وشيكا على السلم العام، ومواجهة لهذه التحديات ودعمًا لجهود الحكومة الموريتانية، تقوم المنظمة الدولية للهجرة بوضع هذا المشروع، وذلك بدعم مالي من الحكومة اليابانية لدعم قدرات محاربة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة في موريتانيا في الفترة ما بين مارس 2016 – مارس 2017، وتقدر ميزانيته بـ 525 ألف دولار أمريكي، ويتألف هذا المشروع من جزأين أساسيين يهدفان إلى دعم القدرات الجماعية الوطنية على محاربة ومنع الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة في موريتانيا، هذا من جهة، ودعم قدرات الشرطة الوطنية الموريتانية من أجل تحديد مصادر وطرق الحصول على التمويلات التي تتلقاها المجموعات التي تمارس التطرف العنيف من جهة أخرى، سيتم تنظيم بعض اللقاءات والورشات والتكوينات المشتركة بهدف دعم وتصميم السكان المحليين وخاصة الشباب والأطفال في منطقة الحوض الغربي على تقبل اندماج اللاجئين الماليين في مخيم "امبره" وذلك دعما للسلم.¹

كما وقّعت موريتانيا وإسبانيا بنواكشوط في 28 أوت 2024 على مذكرة تفاهم تتعلق بالهجرة، وعلى إعلان نوايا مشترك حول مكافحة الجريمة المنظمة، وذلك بحضور الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني ورئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز" الذي يزور موريتانيا، وتهدف مذكرة التفاهم المتعلقة بالهجرة، وفقًا للوكالة الموريتانية للأنباء، إلى وضع إطار للتعاون بين البلدين لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال الهجرة، من خلال تنفيذ مشروع تجريبي لاختيار العمال الموريتانيين في بلد المصدر، ويهدف إعلان النوايا المشترك حول مكافحة الجريمة المنظمة إلى الحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين؛²

حيث تشير تلك التوافقات إلى:³

- سعي موريتانيا للاستفادة من "استراتيجية إسبانيا تجاه إفريقيا" والتعهدات التمويلية التي تتضمنها (تعهد "سانشيز" بنصف مليون أورو لدعم تدريب قوات الدفاع والأمن، ولتعزيز التعاون الثقافي)؛
- تنشيط الاستعداد لتنظيم قضايا الهجرة غير النظامية عبر آليات مؤسسية تنظم استعانة أوروبا بالعمالة من موريتانيا؛

¹ منظمة الأمم المتحدة للهجرة، المنظمة الدولية للهجرة -موريتانيا، مرجع سابق الذكر، ص 13.

² وكالة أنباء البحرين، "موريتانيا وإسبانيا توقعان اتفاقيتين للتعاون في مجال الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة"، 28 أوت 2024، في:

<https://www.bna.bh/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDGsfZHVuIgK5kar%2FNbfJMFU%3/>

³ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، "توافقات موريتانية-إسبانية لمواجهة تبعات الهجرة"، في:

<https://ecssr.ae/ar/products/1/198105>

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

- الدفع بصيغ مؤسسية تسمح بإدارة "الهجرة" بطريقة "إنسانية وأمنة ومنظمة" (وصول 22 ألف مهاجر لجزر الكناري الإسبانية منذ مطلع 2024).

المبحث الثالث: استراتيجيات المواجهة الإقليمية في المنطقة بوصفها استراتيجيات متقاطعة

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

سرعان ما أصبح واضحاً لقادة شمال إفريقيا أن التهديدات الأمنية عبر الحدود التي تواجه بلدانهم كانت مترابطة ولا يمكن حلها على المستوى الوطني، ولكنها تتطلب بدلاً من ذلك نهجاً إقليمياً، فأصبح هنا من الواضح أيضاً أن الافتقار إلى هيكل أمني إقليمي يشكل ضعفاً في المعالجة الفعالة للتهديدات العابرة للحدود، واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

المطلب الأول: جهود المواجهة على المستوى العربي-الشرق أوسطي

في ظل التطورات المتسارعة في طبيعة التهديدات الأمنية، أصبحت التهديدات اللاتماثلية تشكل تحدياً كبيراً لدول المنطقة العربية والشرق أوسطية. هذه التهديدات، التي تشمل الهجمات الإلكترونية، الإرهاب، انتشار الميليشيات المسلحة، والأنشطة التخريبية العابرة للحدود، تتطلب استجابات استراتيجية متكاملة. تبذل الدول العربية جهوداً كبيرة لمواجهة هذه التهديدات من خلال تعزيز التعاون الأمني والإقليمي، وإنشاء آليات مشتركة لتبادل المعلومات والاستخبارات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الدول على تطوير القدرات الدفاعية والإلكترونية، وتدريب الكوادر الأمنية على التعامل مع التحديات المعقدة. كما تسعى إلى تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية لتفعيل الجهود الجماعية في مواجهة هذه التهديدات غير التقليدية، بهدف تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

الفرع الأول: ملامح الإستراتيجية العربية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

تتضح معالم التعاون الأمني الإستراتيجي بين الدول العربية، وبينها وبين الدول الغربية في إطار تكامل الإمكانيات والقدرات، وبما يحقق قطع شبكات الاتصال بين عناصر المنظمات الإرهابية، وتجييف منابع التمويل الخاص بها، تمهيداً للقضاء عليها. ويكون التعاون الأمني إما على المستوى الثنائي أو على المستوى متعدد الأطراف، ويركز على مجال تأمين الحدود الدولية ضد المتسللين، ومجال تبادل البيانات والمعلومات والخبرات العملية والتكنولوجية بشأن التعامل الأمني مع العناصر الجماعات المنظمات الإرهابية المختلفة.

تم ترسيخ فكرة تدويل ظاهرة التطرف والإرهاب، وفي إطارها يتم مطالبة المجتمع الدولي بتقديم المساعدات المادية والاقتصادية والفنية للدول التي تعاني من الظاهرة، وذلك باستخدام صناديق التنمية العربية والدولية، وبما يساعدها على تنفيذ خطط القضاء على الإرهاب والتطرف؛ إضافة إلى العمل على إبرام الاتفاقيات ومعاهدات التعاون الإقليمي والدولي سواء الثنائية، أو متعددة الأطراف في المجالات الأمنية والقانونية والقضائية، وذلك في إطار تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة التطرف المصاحب بالإرهاب؛ فرض عقوبات سياسية واقتصادية دولية، بحيث تتدرج وتناسب مع حجم وطبيعة التورط في الأنشطة الإرهابية ضد الدول والأنظمة الحاكمة المتورطة في الأعمال الإرهابية.¹

أمّا في إطار البرنامج الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2011-2015، يجري وضع برامج للتعاون الوطني لمصر والمغرب والجزائر وتونس، وذلك بالتشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد الوطني والشركاء في التنمية. وفي ليبيا ومصر، سوف تستند تلك المشاورات إلى التعاون الجاري في مجال إنفاذ القوانين، وإصلاح السجون والصحة في السجون، والقضاء الخاص بالأطفال ومنع الإرهاب، وكذلك محاربة الفساد وغسل الأموال.²

الفرع الثاني: الجهود الرامية إلى مواجهة التهديدات اللاتماثلية: التي تتمثل في ماييلي تفصيله.

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 147.

² مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات"، 2013، ص 22.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

أولاً: الجهود العربية لمكافحة الإرهاب وظاهرة غسيل الأموال

كانت بداية التنسيق والعمل على مواجهة الظاهرة الإرهابية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالنسبة إلى الدول العربية فنجد مدونة قواعد السلوك لسنة 1996، الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1997، وإبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998.¹

ثانياً: الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب

كذلك عقد مؤتمر التعاون الأمني في تونس 1996 بحضور وزراء الداخلية العرب الأعضاء، بهدف تحقيق التنسيق الدولي والإقليمي لمنع الجريمة وتعقبها، ومصادرة الأموال المحققة منها ومكافحة جرائم غسيل الأموال، وتحقيق التعاون الدولي مع الأنتربول فيما يتعلق بتسليم المجرمين، وعدم استخدام الحسابات المصرفية السرية في إخفاء الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات.

كما حث هذا المؤتمر على ضرورة تعاون الدول العربية في مكافحة الجريمة المنظمة الإرهابية. المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، ومنع استخدام عوائدها في دعم الإرهاب أو تمويل المنظمات الإرهابية، حيث أجازت معظم التشريعات العربية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال الاطلاع على الحسابات لدى المصارف عند وجود عملية غسيل للأموال، كما تضافرت كل الجهود الدولية لرفع السرية المصرفية التي تعيق مكافحة عمليات غسيل الأموال، وذلك من خلال المعاهدات الدولية فكانت اتفاقية فيينا عام 1988، والتي ركزت على ضرورة عدم الاحتجاج بسرية العمليات المصرفية، وتوفير النسخ الأصلية أو الصور المصادقة عليها من السجلات والمستندات المصرفية، وعلى الرغم مما تحققه أجهزة الرقابة من إيجابيات، غير أنها لا زالت تعاني من العديد من النقائص التي تحد من فعاليتها بشكل كبير، ويعود ذلك إلى تعدد التشريعات المطبقة والغموض في المهام المطلوبة من تلك الأجهزة، بالإضافة إلى محدودية إنتاجية نظام المراقبة والمتابعة، وكذلك انعدام التنسيق بين أجهزة الرقابة المكلفة بالقيام بمكافحة غسيل الأموال؛ لذلك فإن الأمر يتطلب تعزيز نظام المراقبة والمتابعة، وكذلك تفعيل دور أجهزة الرقابة بحيث يتناسب مع المخاطر القائمة من جهة، وما يطرأ من مخاطر ومستجدات في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية من جهة ثانية.²

فيمكن القول أنه على المستوى العربي تم التوصل إلى صيغة تعريفية للإرهاب من خلال الجهود العربية الجماعية، عبر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في 22 أبريل 1998، حيث تنص المادة الأولى في فقرتها الأولى على تعريف الإرهاب أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".³

ثالثاً: المبادرة العربية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر

من أهم الخطوات التي تم اتخاذها على المستوى العربي، في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، إطلاق المبادرة العربية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر بالدول العربية بمنتدى الدوحة التأسيسي الأول، وذلك بالتعاون بين جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبدعم كامل من دولة قطر ممثلة بالمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، حيث تم عقد المنتدى خلال المدة من 22 إلى 23 مارس 2010 بالعاصمة القطرية الدوحة، واختتم المنتدى بإصدار عدة توصيات كان من أهمها: ضرورة تعزيز التعاون القضائي العربي في

¹ سمير الخطيب، مكافحة عمليات غسيل الأموال (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2008)، ص 20.

² نفس المرجع، ص ص 24-25.

³ محمد سمير عياد، مرجع سابق الذكر، ص ص 274-276.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وتعزيز القدرات الوطنية العاملة في هذا المجال، وضرورة وجود تشريعات وطنية تجرم أفعال الاتجار بالبشر؛ بالنظر إلى أهمية المبادرة العربية لمكافحة الاتجار بالبشر، فقد صدرت بشأنها عدة قرارات من أجهزة جامعة الدول العربية، نجلها فيما يلي: قرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب رقم ق-609 ج 42- 2009/5/24 بشأن إطلاق المبادرة العربية لمكافحة الاتجار بالأشخاص مع تكليف الأمانة الفنية بالاستعانة بخبير لإعداد دراسات وأوراق عمل حول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وموازة مع الجهود التشريعية التي تقوم بها الدول العربية ودعمها لها، وإيماننا من جامعة الدول العربية بأن مكافحة الاتجار بالبشر لا يمكن أن تكون فعالة إلا بوجود تشريعات وطنية قوية ومتكاملة لمواجهة هذه الظاهرة بجميع صورها، فقد اعتمد مجلس وزراء العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب سنة 2005 قانونا عربيا استرشاديا حول مكافحة الاتجار بالأشخاص ركز على تعريف الجريمة وعلى الأحكام الخاصة بالجريمة، ويجري النظر في تطوير هذا القانون للتوسع في الأحكام الخاصة بالحماية.

حرصت جامعة الدول العربية على الاهتمام بالبعد الخاص بحقوق الإنسان في مسألة الاتجار بالبشر حيث نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته القادة العرب في قمة تونس سنة 2004 ودخل حيز النفاذ في 15 مارس 2008 على حظر الرق والاتجار بالأشخاص في جميع صورهما، والمعاقبة على ذلك، كما نص على حظر السخرة والاتجار بالأشخاص من أجل الدعارة والاستغلال الجنسي.... إلخ¹

رابعا: مكافحة المخدرات ومواجهة التهريب عبر الحدود

شهد عام 2006م، عقد أول مؤتمر مشترك لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات ومسؤولي الإدارات الجمركية في الدول العربية، وقد استهدف تحقيق أقصى قدر من التعاون بين الطرفين من أجل مكافحة عمليات تهريب المخدرات؛ كما شهد العام 2021م، عقد اجتماع مشترك بين أجهزة مكافحة المخدرات وممثلي وزارات الصحة في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الجانبين في مجال مواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية.

تحرص الأمانة العامة على تعزيز جهود الهيئات الإقليمية والدولية ومتابعة نشاطاتها في مجالات مكافحة المخدرات والوقاية منها، وذلك من خلال المشاركة بأعمال المؤتمرات والاجتماعات والندوات التي تعقد لهذه الغاية وإعداد تقارير مفصلة عن أعمالها وتوصياتها، وتزويد وزارات الداخلية في الدول الأعضاء بنسخ منها، وعليه فقد حرصت الأمانة العامة على المشاركة الدائمة، والحضور الفاعل في مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة المخدرات، واجتماعات لجنة المخدرات الدولية واللجنة الفرعية لدول الشرقين الأدنى والأوسط، واللقاءات المتخصصة التي تعقد من قبل برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، والمؤتمرات الدولية السنوية التي يعقدها المجلس الدولي المعني بالكحول والإدمان، وأية مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو إقليمية أو عربية تعقدها الهيئات والأجهزة المتخصصة في هذا المجال².

تشير خبرة الأنظمة العربية الثلاث الجزائر، تونس وليبيا، سواء قبل أو بعد الثورات إلى "منهج عسكرية الحدود" في مواجهة اقتصاديات التهريب، أي تحويل الحدود إلى مناطق عسكرية عازلة لمنع تأثيراتها، ورغم أن ذلك الحل بات يتطلب تطويره تقنيا، حيث لم يعد ممكنا اللجوء إلى قوات كثيفة لمراقبة الحدود في ظل ارتفاع كلفتها نظرا لطول الحدود، يمكن القول أنّ التعامل مع الظاهرة يتطلب مداخل ذات طبيعة بنيوية طويلة الأجل، جنبا إلى جنب مع مدخل تطوير "عسكرية الحدود" إلكترونيا لمعالجة التأثيرات الآنية قصيرة الأجل.

¹ الأمم المتحدة، "أحوال الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم"، مرجع سابق الذكر، ص ص 115-130.

² محمد بن علي كومان، "جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مواجهة الإرهاب"، مجلس وزراء الداخلية العرب، في:

< <https://www.aim-council.org/efforts-and-achievements/In-the-fight-against-terrorism/961/> >

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

أما مدخل التعاون الإقليمي، فلا يقتصر على اتفاقيات حدودية، وإنما يمتد إلى تأسيس مناطق تجارية على الحدود، تساعد في إدماج الاقتصاد الموازي، وفتح الباب أمام تنمية مناطق الحدود، رغم أن الفكرة مطروحة إلا أن التردّي الأمني يعرقل تنفيذ هاته المشروعات.

يجب الإقرار بأنّه لا توجد دولة يمكنها المنع الكامل لاقتصاديات التهريب عبر الحدود، ولكن يمكن تخفيض آثارها، وتحويلها من تهديدات للأمن القومي إلى أخطار يمكن تحمّل أعبائها.¹

المطلب الثاني: جهود المواجهة على المستوى المغربي

تعمل على تعزيز التعاون الأمني والإقليمي من خلال آليات مثل: "اتحاد المغرب العربي" ومبادرات تهدف إلى تنسيق الجهود وتبادل المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه الدول إلى تحديث أنظمتها الأمنية والدفاعية، وبناء القدرات في عدة مجالات، كما يتم التركيز على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن عبر برامج تنمية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

الفرع الأول التعاون مع المغرب العربي في مجال أمن الحدود بالمنطقة

إنّ برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي، (BMP Maghreb)*، هو برنامج مصمم في إطار "صندوق الطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي للاستقرار ومكافحة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنازحين في إفريقيا ويستجيب البرنامج للأولويات الموضحة في الركيزة الأولى من "خطة عمل فالتيتا": معالجة عدم الاستقرار والأزمات من خلال دعم بناء الدولة وسيادة القانون والحكم الرشيد وتعزيز قدرة الدولة على ضمان الأمن ومكافحة التهديدات الإرهابية.

ارتكز الهدف العام للبرنامج، بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي الخامس من الإطار التشغيلي لصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لشمال إفريقيا (المشار إليه فيما يلي باسم "الإطار")، هو التخفيف من نقاط الضعف الناشئة عن الهجرة غير النظامية ومكافحتها، ويهدف هذا الإجراء إلى القيام بذلك من خلال تعزيز الإطار المؤسسي للدول المهتمة لحماية الحدود ومراقبتها والسيطرة عليها، بما يتماشى مع نهج قائم على الحقوق يحدد ويخفف من المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الحقوق على الحدود، مع ضمان حرية حركة المسافرين والسلع.²

لا تزال المواءمة بين أولويات الهجرة وتنفيذ القانون في المغرب والجزائر وتونس من ناحية، وأوروبا من ناحية أخرى، تشكل تحدياً، فإن حكومات المغرب والجزائر وتونس تعتبرها صمام ضغط مفيد في أوقات الاضطرابات المتصاعدة. وفي تعاونها مع المغرب العربي، ركزت الدول الأوروبية على الحد من الهجرة غير النظامية ووقف الإرهاب العابر للحدود الوطنية، على الرغم من أن التركيز يختلف من بلد إلى آخر على المستوى الثنائي، مع المملكة المتحدة وفرنسا، وبدرجة أقل ألمانيا - جميع البلدان التي واجهت أو فقدت مواطنيها في حوادث إرهابية مرتبطة بالمغرب العربي، ركزت دعمها على إصلاحات قطاع الأمن على مكافحة الإرهاب.

يتمثل محور هذا التعاون في الحد من الهجرة غير النظامية وهو هدف التنفيذ طويل الأمد للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكان أساسياً في دفع تواصل الكتلة مع تونس والمغرب بشأن قضايا أمن الحدود في التسعينيات من القرن العشرين، وكان من الأمور المركزية في ذلك التفاوض على اتفاقية شنغن والتنفيذ اللاحق للمعاهدة، وقد أثر تطوير سياسة تأشيرات مشتركة للكتلة على قدرة المغاربة على الحصول على تأشيرات للسفر إلى أوروبا، وأدت القيود المفروضة على التنقل القانوني بأعداد متزايدة من سكان شمال إفريقيا إلى الهجرة غير النظامية، ولأن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي كانت متجاوزة مع حدود الدول المغربية بعد انضمام إسبانيا إليه عام 1986، أصبحت قضية الهجرة المغربية مركزية بالنسبة

¹ خالد حنفي علي، "التنمية والعسكرة: مشاكل تأمين الحدود في دول شمال إفريقيا"، مرجع سابق الذكر، ص 12.

* The Border Management Programme for the Maghreb Region.

² "The European Union Emergency Trust Fund for Stability and Addressing The Root Causes of Irregular Migration and displaced Persons In Africa", Op.cit; p.1.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وظلت هذه القضية ذات أولوية منذ ذلك الحين، على الرغم من أن الاهتمام العام والسياسي قد أثارته أحداث محددة، بما في ذلك الارتفاع الحاد في عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى إسبانيا من المغرب في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي المهاجرين الذين انطلقوا من تونس إلى إيطاليا في عام 2011. سعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تحفيز الدول المغربية على فرض المزيد من السيطرة الأمنية على الحدود، للحد من عمليات الصعود وضمان السماح للمغرب والجزائر وتونس بإعادة مواطنيها الذين تم اعتقالهم أو احتجازهم لأسباب تتعلق بالهجرة إلى أوروبا؛ والأكثر إثارة للجدل هو محاولة الدول الأوروبية الفاشلة للحصول على اتفاقيات من المغرب وتونس بشأن إعادة قبول الرعايا الأجانب، أحد الحوافز الرئيسية هو المساعدات، فقد تم صرف كميات كبيرة من المساعدات، بما في ذلك التدريب والمعدات ومساعدات التنمية، على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، من خلال آليات مثل صندوق الاتحاد الأوروبي الانتمائي للطوارئ من أجل إفريقيا، وقد استخدم أصحاب المصلحة كميات كبيرة من المساعدات للحد من الهجرة غير النظامية من المنطقة، من خلال تعزيز أمن الحدود أو إدارة الهجرة القانونية، أو من خلال معالجة جذور الهجرة.¹

الفرع الثاني: إستراتيجية أمنية مغربية مشتركة لمواجهة التهديدات

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، شددت بلدان شمال إفريقيا تشريعاتها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، واعتمد المغرب في عام 2003 وتونس في عام 2004 قوانين تشديد العقوبات ضد شبكات التهريب وكذلك ضد المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم،² بعدها حدثت حالة عدم استقرار هيكلي ناجمة عن فوضى ما بعد ثورات الربيع العربي وأزمة الساحل، مما يتطلب تسييرا جديدا للمعادلة الأمنية، وقد أصبحت التحديات اليوم في البلدان المغربية مضاعفة، من أجل تحقيق استقرار في منطقة الساحل والتحكم في ملف الهجرة غير النظامية، وتنشد الدبلوماسية المغربية تدعيم التعاون الثنائي ورسم استراتيجية تقوم على التهدة لفرض نفسها في المنطقة؛ في هذا الاتجاه دعت دول اتحاد المغرب العربي إلى وضع استراتيجية أمنية مشتركة بالمنطقة المغربية لمواجهة التهديدات الإرهابية والاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير النظامية، وفي أشغال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا) الذي احتضنته مدينة الرباط بالمغرب شهر ماي 2015، أشار عبد القادر مساهل الوزير السابق الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية، إلى أن الأمن الجهوي يعتبر أهم القضايا المطروحة، وهو ما يقتضي تكثيف التشاور حيال هذه القضية، مشيرا إلى ارتفاع تحركات الجماعات الإرهابية في الساحل، وهو ما يهدد أمن واستقرار المنطقة، واعتبر أن العالم العربي يعيش في ظل أوضاع خطيرة ومتغيرات متسارعة تنطوي على تهديدات تستهدف كياناتها ووحدتها الوطنية وأمنهما واستقرارهما.

تتمسك السياسة الخارجية للجزائر على عدم التدخل العسكري في أي بلد من بلدان الجوار، وأكد هذا التوجه تصريح وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السابق رمطان لعمامرة مطلع شهر مارس 2016، بالقول أن الجزائر لن تجر إلى مغامرة عسكرية في ليبيا أو غيرها، مشددا على حتمية الحل السلمي للأزمة الليبية، وأكد أن الغارات العسكرية ليس لها أي حظ لحل هذا المشكل لا في القريب العاجل ولا حتى في الأمد البعيد، وأي تدخل عسكري آخر في ليبيا سينجر عنه المزيد من الخراب والخسائر البشرية، وجدد التأكيد على أن الجزائر مع احترام حق ليبيا في بناء النظام الذي تراه مناسبا لشعبها، وأن دور المجموعة الدولية ومسؤولياتها هو العمل بكل ثقلها من أجل أن تصل إلى حل سلمي وتوافقي بدءا من تنصيب حكومة التوافق الوطني التي طال انتظارها.

¹ Matt Herbert, "The Challenge of Coordinating Border Management Assistance between Europe and the Maghreb", Migration Policy Institute, Washington, March 2022, p.13.

² Mehdi Lahlou, Op.cit; p. 7.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

بينما أوضح ناصر بوريطة، كاتب عام وزارة الخارجية المغربية، أن تصاعد الهجمات الإرهابية يستدعي تعزيز الأمن المغربي من خلال الإسراع في بلورة استراتيجية أمنية للحد من ظاهرة الإرهاب، ودعا بدوره إلى المزيد من التنسيق المغربي الأجل الحد من الأخطار التي تهدد بلدان المنطقة، مشيراً إلى أن التحديات الأمنية تعرض التنسيق أيضاً مع الدول الإفريقية، وأن بلاده تتشبت بمواصلة العمل من أجل الوصول إلى اتحاد مغربي قوي، لا يبقى حبيس نظام متجاوز.¹

عليه، فالمجهود المغربي مستقبلاً يتجسد في النقاط الآتية:²

-المساهمة الجماعية في مراقبة الحدود وما يتطلب ذلك من تبني استراتيجية متطورة لأنظمة الأمن والمراقبة والتنسيق بين البلدان المغربية لمنع تسرب الجماعات المسلحة والمخاطر الأمنية المتعددة التي تهدد استقرار المنطقة؛

-إنشاء بنى إدارية قوية وفاعلة تدعم السلطة السياسية القائمة وتسهر على مصالح المواطنين.

عليه، يتضح أن المعالجة الأمنية والتدخل العسكري في ليبيا ومنطقة الساحل، لن يساهم في حل إشكالية الأمن ومحاربة الإرهاب والعنف دون المرور إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي الحقيقي والتعبير عن إرادة الشعوب في العيش الحر والكرام، كما أن التنمية المستدامة للبلدان المغربية والإفريقية تبقى من الرهانات الحقيقية، فالأمن والاقتصاد وجهان لعملة واحدة.

إن التحرك المستمر للقيادة السياسية، سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى كبار الضباط في الأجهزة الأمنية في ليبيا، جعل من المستحيل تحقيق أي من الاتفاقات الثلاثية، وقد أدى هذا التغيير المستمر في الموظفين إلى إعاقة أي مبادرات لبناء الثقة بين ضباط ومؤسسات الأمن في البلدان الثلاثة،³ [على غرار محاولة إعادة إحياء اتحاد المغرب العربي دون المغرب].

في ظل عجز مؤسسات اتحاد المغرب العربي عن إيجاد آليات للتحرك الجماعي خصوصاً اللجنة الأمنية المغربية العليا، ووسط طغيان لغة أرقام مخيبة لأمال الشعوب المغربية إذ لا تزال نسب التعاون المغربي - المغربي لا تتجاوز 3 بالمائة من حجم التبادلات التجاري، ومع مراعاة ما تعرفه المنطقة من تهديدات متعاضمة يمكن القول إن السيناريو التشاؤمي يبقى السائد في ظل عجز أممي عن حل مشكلة الصحراء الغربية ووسط أجواء يخيم على السواد بفعل إغلاق الحدود المغربية- الجزائرية، تحاول الجزائر تعزيز مناوراتها الدبلوماسية في العمق الإفريقي متجاوزة الفضاء المغربي إذ يعتبرها الكثير بمثابة بوابة إدراك التحرك الإفريقي الجماعي خصوصاً في ظل قياس عدد الزيارات الرسمية للزعماء الأفارقة للجزائر وقد سبق ذلك أن شطبت الجزائر ديون 14 دولة إفريقية بمقدار 902 مليون دولار وذلك سنة 2013.⁴

على الرغم من الرغبة في إنشاء هيكل أممي ثلاثي الأطراف - الجزائر وليبيا وتونس - للرد على التهديدات الأمنية المتزايدة، إلا أن العديد من العوامل السياسية والأمنية قد حدت من تحقيق هذا الهدف، وأدى مزيج من عدم الاستقرار السياسي المستمر والفوضى الأمنية في ليبيا إلى إعاقة أي تعاون فعال بين الدول الثلاث .

علاوة على ذلك، فإن تسييس المؤسسة العسكرية في ليبيا منذ وفاة القذافي يشكل عاملاً آخر أدى إلى تعقيد الصورة بالنسبة للضباط والمسؤولين الجزائريين والتونسيين، تريد الجزائر وتونس الحفاظ على موقف محايد تجاه المنافسة السياسية الداخلية في ليبيا. وليس لدى أي منهما أي مصلحة في أن يُنظر إليهما على أنهما يفضلان مجموعة سياسية أو أيديولوجية على أخرى، بالإضافة إلى ذلك، لم يكن الوضع أسهل بسبب الوضع والصلاحيات الغامضة للميليشيات المسلحة

¹ قوي بوحنية، "الدول المغربية هاجس الأمن والاستقرار وجيوبوليتيكا الفوضى والسلاح: أي دور للجزائر"، في: قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 174-175.

² نفس المرجع، ص 177.

³ عبد النور منصوري، مرجع سابق الذكر، ص 20.

⁴ قوي بوحنية، مرجع سابق الذكر، ص 155.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

داخل جهاز الأمن الليبي، وهذه الأسباب نفسها أعاقَت أي تعاون فعال على أساس ثنائي بين ليبيا من جهة، والجزائر وتونس من جهة أخرى.

كما أن الافتقار إلى التعاون الفعال عبر الحدود بين دول شمال إفريقيا الثلاثة كان سبباً أيضاً عدم التطابق بين القدرات التكنولوجية والعسكرية الأخرى.

الفرع الثالث: التعاون المغربي التنموي

تمثل التنمية العنصر الحاسم في لضمان استقرار المنطقة والقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛ وهي المسألة التي لا يمكن تأخيرها؛ إن إعادة بعث التنمية يتطلب مساعدات خارجية تكون موجهة بدقة مع تفادي أخطاء الماضي، يجب عدم إعادة الأخطاء التي ارتكبت في أفغانستان، أين تم تفضيل المقاربة الأمنية التي أسندت لقوى أجنبية بمساعدات غير كافية وغير منتظمة؛ فيبقى تنفيذ مشروع التنمية رهين بالمساعدات فعلى سبيل المثال، قدرت منظمة الأغذية العالمية الاحتياجات المالية الفورية لحماية الزراعة والرعي والزراعة الرعوية إلى جانب جماعات أخرى مهمشة بـ 80 مليون دولار أمريكي من أجل مساعدة 2,6 مليون شخص في منطقة الساحل، أي ما يعادل 39% من 16 مليون شخص يعيشون سوء التغذية، وبمساعدة الشركاء الماليين، فالاحتياجات المقدرة لتدخل الفاو من أجل الدعم الفوري تمثل 15 % فقط من المبلغ الإجمالي لاستراتيجية الاستجابة المعتمدة من طرف اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة التصحر في الساحل، والخاصة بالأمن الغذائي و10%، فقط من مجموع 723 مليون للأمن الغذائي والتغذية ولم تحصل الفاو إلا على 21 % فقط من احتياجاتها المالية.¹

يعتبر خيار اللجوء إلى التعاون مع الدول الأجنبية لتسريع تنميتها هو أحد خيارات السياسة الخارجية التي كان على دول المغرب العربي اتخاذها بعد استقلالها؛ فإن الأطروحات الأكثر قبولا اليوم تجعل التخلف نتيجة للاستعمار والتعاون، وهو الشكل الأكثر حداثة وخطورة للإمبريالية. عدد قليل جداً من المؤلفين، مثل مالك بن نبي قبل 20 عاماً، يجرؤ على القول بأنه لكي يتم استعمارك، يجب أن تكون قابلاً للاستعمار، مما يشير إلى أن عدم المساواة في التنمية يعود إلى فترة ما قبل الاستعمار.

إن المغرب العربي يقع على باب أوروبا، وهو امتداد لها في كثير من النواحي؛ فالبحر الأبيض المتوسط يمثل عائقاً أقل بكثير من المساحات الصحراوية التي تفصل شمال إفريقيا عن بقية القارة الإفريقية، لقد تم تشبيه المغرب العربي بالجزيرة؛ ولا تكون الصورة دقيقة إلا إذا حددنا الرابط الذي يشكله البحر شمالاً، والفاصل الذي تمثله الصحراء جنوباً، لقد كانت الاتصالات الأوروبية المغربية موجودة دائماً، ولا شك أن التداخل لم يكن فعالاً كما هو الحال اليوم، ويبدو أن هذا اللجوء المكثف إلى المستعمر السابق هو السمة الأساسية لنظام التعاون الذي تعتمده بلدان المغرب العربي، ومن الصعب حساب حصة فرنسا بالضبط من المساعدات التي تتلقاها كل دولة من الدول الثلاث من الخارج، لأنه لا يوجد تعريف للمعايير التي يجب الاحتفاظ بها ولا يوجد تنسيق في طرق الحساب.²

¹ شمس بوشنافة، "الأمن الإضطرابي والثورة الحديثة في العمل الإقليمي أولاً: إستراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل الساحل: الفرص والقيود"، في: نسيم بلهول وآخرون، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء (الجزائر: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 458-456.

² Maurice Flory, 'Etats maghrébins et coopération pour le développement', en : **Introduction : l'Afrique du Nord contemporaine** (Paris : Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 1975), pp. 242-244.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

المطلب الثالث: التنسيق الإقليمي وشبه الإقليمي على المستوى الإفريقي

يشهد المستوى الإفريقي تطوراً ملحوظاً في آليات التنسيق الإقليمي وشبه الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية والتنمية المشتركة، حيث تعمل المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية (مثل تجمع الساحل والصحراء، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس"، على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ووضع استراتيجيات أمنية متكاملة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه الآليات إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، ودعم جهود بناء السلام والتنمية المستدامة، مما يعكس التزاماً جماعياً بتحقيق الاستقرار والازدهار في القارة الإفريقية.

الفرع الأول: مضمون إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل

تعود بداية بلورة هذه الاستراتيجية إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في منطقة الساحل التي تحولت إلى بؤرة للإرهاب العابر للقارة وتجارة الأسلحة وكل أنواع التهريب، وهي استراتيجية تعتمد على تطوير ثلاثة مجالات أساسية لتحقيق الأمن والسلم في إفريقيا وتحقيق التنمية:¹

المجال الأول: الحكم الراشد؛ هو المجال الأول لهذه الاستراتيجية، والهدف منها إدماج الأفراد في إدارة الحياة السياسية والاقتصادية لدولهم. ومن ثم فإن دور الاتحاد الإفريقي يتمحور حول:

- تدعيم دولة القانون وتقوية المؤسسات الديمقراطية من خلال الورشات واللقاءات المشتركة واتفاقيات التعاون مع الجامعات والمعاهد التي لها نفس أهداف هذه المبادرة ودعم مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الجمعيات النسوية، البرلمان والأحزاب السياسية؛

- دعم مسار المصالحة الوطنية؛

- العمليات الانتخابية في المنطقة.

المجال الثاني: الأمن؛ وهو عملية تتحقق من خلال:²

- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن في جميع أنحاء منطقة الساحل عبر عملية نواكشوط التي انطلقت في العاصمة الموريتانية في 2013 والتي تجمع دورياً رؤساء الاستخبارات والقادة السياسيين لمنطقة الساحل، هدفها تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن وتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب في الساحل وتفعيل الهياكل الأمنية للسلم والأمن.
- إن المشاركة في برامج إصلاح قطاع الأمن (RSS) في منطقة الساحل والاتحاد الإفريقي يستطيع القيام بالمهام التالية: ضمان الإفراج عن سياسة الاتحاد الخاصة بإصلاح قطاع الأمن والعمل على تنفيذها في دول الساحل؛
- دعم برامج التسجيل الآلي لأفراد قوات الدفاع والأمن في دول المنطقة التي تفصح عن حاجاتها وذلك بتمويل إعداد ملف وبطاقات هوية عسكرية بيوميترية؛

- إرسال خبراء في مجال الأمن (RSS) للدول المحتاجة؛

- تقاسم خبرات الدول الإفريقية التي نفذت هذا النوع من البرامج مع الدول في منطقة الساحل؛

- التحسيس بالحكم الراشد العسكري، أحد عوامل الاستقرار والعلاقات المدنية العسكرية؛

- التحسيس بدور الحماية المدنية والعمل على خلق وحدات ومراكز التنسيق لإدارة الكوارث الطبيعية؛

- المساعدة على خلق مراكز الإنذار المبكر والتنسيق من أجل إدارة الكوارث الطبيعية.

في اتجاه آخر تقود مصر قوة عسكرية بالتزامن مع توصيات القمة العربية في 2016، إذ أن قيادة مصر لقوات عسكرية في شمال إفريقيا يأتي بالتزامن مع انتخابها عضواً في مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي عن إقليم شمال

¹ شمس بوشنافة، مرجع سابق الذكر، ص ص 442-444.

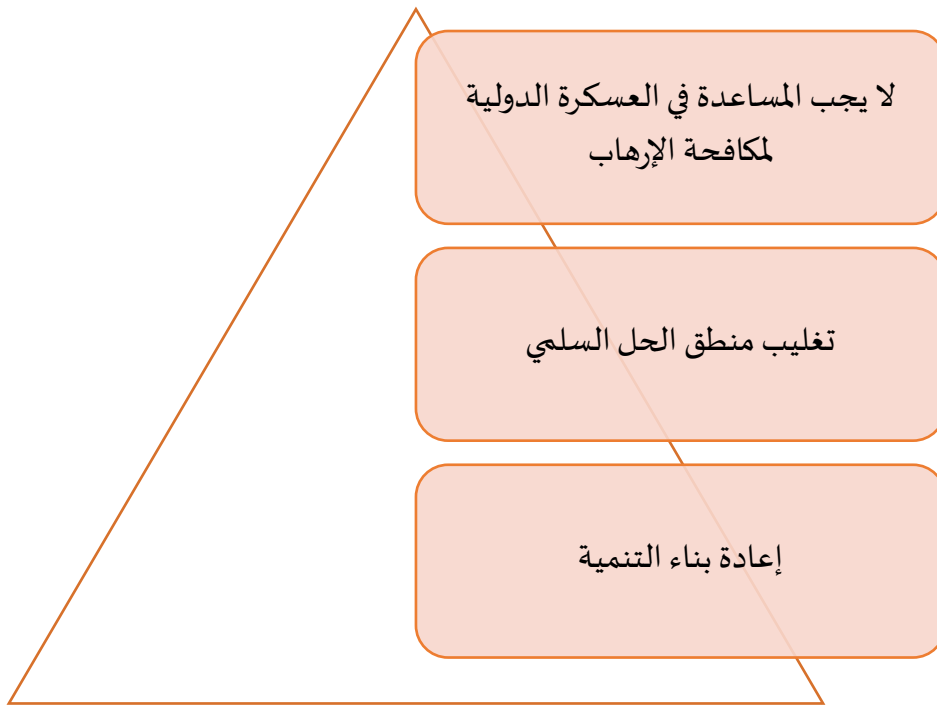
² قوي بوحنية، مرجع سابق الذكر، ص 158.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

إفريقيا، لسنوات ثلاث (2016-2019)؛ كما يتزامن أيضاً، مع عمليات الإعداد، التي تجري على قدم وساق بقيادة أمريكية لتوجيه ضربة عسكرية مستقبلاً إلى تنظيم "داعش" في ليبيا.

إن قيادة مصر للقوة العسكرية الإفريقية تأتي في إطار توجه مصري ظهر سابقاً، عندما اقترحت القاهرة أمام القمة العربية في مارس 2016 تشكيل قوة عربية مشتركة، وقد تم التصديق على الاقتراح حينئذ على الرغم من أن التنفيذ لا يزال مجمداً، وأضاف إلى تجميد تحقيقه إعلان السعودية عن تحالف عسكري إسلامي، وهو المسعى الذي لم تنخرط فيه الجزائر، وتحملت له المغرب.¹

شكل رقم (06): يمثل الحلول في مواجهة الإرهاب والتهديدات ذات الصلة



من تصميم الباحثة

الفرع الثاني: التعاون الإفريقي في مواجهة أهم التهديدات اللاتماثلية

أولاً: في مواجهة الظاهرة الإرهابية

بيد أن سياسات مواجهة الجماعات السلفية الجهادية لم تثبت فعاليتها حتى الآن في مواجهة تلك الحركات، بل إن العكس كان هو الصحيح. فاستخدام الآليات الأمنية من جانب الحكومات المحلية أدى إلى المزيد من التصعيد، وعدم الاستقرار الأمني، في ظل اعتماد الجماعات المستهدفة على المعسكرات المتنقلة، وهروبها بعيداً عن المواجهات، لإعادة ترتيب الأوراق، وتكوين التحالفات والإعداد لشن المزيد من الهجمات.

على ضوء ذلك، تبدو أهمية إتباع اقتراب تكاملي في مواجهة تلك الجماعات، لا يقتصر على المواجهة الأمنية فحسب، وإنما يركز بالأحرى على استئصال العوامل الداعمة لظهور تلك الجماعات، عبر إتباع حكومات دول الساحل الإفريقي سياسات تؤكد سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، والشفافية، وتنويع الشركاء

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

الدوليين، وعدم التبعية للقوى الغربية، مع تجديد الخطاب الديني لاحتواء الشباب المسلم، والحيلولة دون تجنيده في إطار تلك الجماعات.¹

تم إبرام اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته المسماة (باتفاقية الجزائر العاصمة) المتبنية في جويلية 1999 ودخلت حيز التطبيق في 6 ديسمبر 2002.

يجب عليهم على وجه الخصوص منع استخدام أراضيهم لأي شكل من أشكال الأعمال الإرهابية المادة 4 فقرة 2، وتعزيز نقاط التفتيش الحدودية والجمارك والهجرة لإحباط تسلل مرتكبي الأعمال الإرهابية المادة 4 فقرة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع إنشاء شبكات تدعم الإرهاب بأي شكل من الأشكال.

توجه الجزائر نحو هذه الاتفاقية جنبا إلى جنب مع تأطير الإرهاب باعتباره "ظاهرة عالمية"، والدعوة إلى التعاون عبر الحدود، والضغط ضد دفع فدية للإرهابيين، وإقامة الروابط بين الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية مثل انتشار الأسلحة غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار بالمخدرات. وقد تم ترسيخ هذه الروابط بنجاح في إعلان داكار الذي أصدره الاتحاد الأفريقي في عام 2004 ورغم أن هذه البنود قد تبدو عادية الآن، إلا أنه لم يكن من الممكن اعتبارها أمراً مسلماً به قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبعدها مباشرة. تعد اتفاقية الجزائر لعام 1999 وإعلان داكار لعام 2004 بمثابة وثائق معيارية رئيسية لموقف الاتحاد الإفريقي بشأن الإرهاب ومكافحة الإرهاب، وهما إلى حد كبير نتيجة لوضع جدول أعمال الجزائر حول هذا الموضوع.²

بعد تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي والذي أقر القانون التأسيسي له في 02 مارس 2001، حيث توسعت مهام الاتحاد الإفريقي بسبب تبنيهم المفهوم الموسع للأمن والتعامل مع مختلف التهديدات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الإنسانية، الاجتماعية والبيئية؛ إلى جانب التعاون مع القوى الكبرى في مجال محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأن الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام والحد بالمنطقة رغم نقص الثروة المالية تقدر بـ 77%³ وفي إطاره أيضاً تم وضع "مخطط إفريقي" بالجزائر حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في 11/09/2002 يحتوي استراتيجيات مناسبة للوقاية من الإرهاب ومراقبة الحدود إضافة للتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري وحتى العالمي، من خلال الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب (TSCTP)؛ وتتمثل الأهداف الأساسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في الحفاظ على المجتمعات الحرة والمفتوحة وتعزيزها وهزيمة التطرف الإرهابي، إلى جانب اعتماد مجموعة من برامج المساعدة الأمنية والتنمية العسكرية التي تهدف إلى تقليل دعم التطرف العنيف. في أبسط مستوياته، ويسعى برنامج (TSCTP) إلى الحد من تأثير الإرهاب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل وعلى زيادة قدرة البلدان المشاركة على تحديد التهديدات الأمنية الداخلية والاستجابة لها.

يعد برنامج (TSCTP) امتداداً لمبادرة عموم الساحل (PSI) السابقة، والتي بدأت في عام 2003 بميزانية مدتها سنتان تبلغ 7.75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية؛ في حين خصصت مبادرة (PSI) مبلغ 6.25 مليون دولار خلال عامها الأول لإجراء التدريب وبناء القدرات في النيجر ومالي وتشاد وموريتانيا، تلقت شركة عسكرية محلية تضم حوالي 100 رجل تدريباً من مشاة البحرية الأمريكية والقوات الخاصة التابعة للجيش في الرماية الأساسية والتخطيط والاتصالات والملاحة البرية والدوريات، كما تلقت دولة مشاركة معدات مثل نظارات الرؤية الليلية ومركبات رياضية متعددة الاستخدامات مجهزة خصيصاً،⁴ قد اعتبر كل من المسؤولين الأميركيين والمشاركين المحليين أن المبادرة ناجحة، وقادت القيادة الأوروبية الطريق في

¹ أيمن شبانة، "الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية"، مرجع سابق الذكر، ص 118.

² Lidet Tadesse Shiferaw, Op.cit, p.6.

³ Arsène Brice Bado, " L'union africaine et la sécurité collective, " **Programme paix et sécurité internationales** ", N°(58), septembre-octobre 2012, p. 02.

⁴ Lianne Kennedy Boudali, "The North Africa Project, the Trans-Sahara Counterterrorism Partnership", Combating Terrorism Center, April 2007, pp. 3-4.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

الدفع من أجل توسيع البرنامج، لتشمل الجزائر ونيجيريا والمغرب وتونس والسنغال، مع ترك المسؤولين الباب مفتوحًا لإمكانية إدراج ليبيا في تاريخ لاحق؛ وشملت برامج التدريب السابقة التي رعتها الولايات المتحدة قوة الاستجابة الإفريقية، ومبادرة الأزمات الإفريقية، وعملية التركيز على الإغاثة، والمساعدة التدريبية لعمليات الطوارئ الإفريقية، وبرنامج الأمن الساحلي، ومبادرة عمليات السلام العالمية، وقد ركزت معظمها على عمليات حفظ السلام بدلاً من القدرات الهجومية، وتبلغ ميزانية برنامج (TSCTP) ما يقرب من 100 مليون دولار سنوياً، بدءاً من عام 2007 وتستمر حتى عام 2013 وتتكون ميزانية البرنامج من مجموعة من الأموال التي طلبتها وزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الدفاع.¹

في سنة 2004 تمّ اعتماد مجلس السلم والأمن الإفريقي* كهيئة استشارية بشأن إيجاد الحلول للمسائل الأمنية بخاصة الإرهاب، وفي نفس السنة انعقد اجتماع حكومي بالجزائر تحت إشراف الاتحاد الإفريقي لتقديم حوصلة تقييمية حول التطورات التي خصت مسار التطوير "مخطط العمل" والالتزامات الدولية الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب، وقد تم على هامش هذا الاجتماع تدشين "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" (CAERT)* ومقره بعاصمة الجزائر، والذي يقدم مساهمة هامة في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته والظواهر ذات الصلة مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث نظم هذا المركز عدة اجتماعات وورش عمل حول مواضيع تتعلق بالاتجار بالأسلحة عبر الحدود والجريمة المنظمة والإرهاب، بمشاركة خبراء من عدة دول ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، وأسفرت هذه الاجتماعات عن توصيات تهدف إلى تعزيز قدرات البلدان المعنية في مجال المراقبة عبر الحدود ومكافحة تهريب الأسلحة؛² كما يعمل هذا المركز على تقديم دروس تكوينية في جميع المجالات التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب، التحقيقات، تحليل الاستغلال العملياتي للمعلومات، كيفية التدخلات المسلحة الخاصة لاكتشاف المتفجرات، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا تكوين القضاة ورجال القانون وتخصيصهم في مجال مكافحة الإرهاب.³

سعت الجزائر أيضاً لتطوير لائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر سيرت، ومن أجل إنتاج عقيدة عملياتية مشتركة وكان ذلك في اجتماع تمناست في أوت 2009 الذي جمع كل من قادة القوات للجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا.

العمل على تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، الذي تجسد في اللائحة رقم 1904 الصادرة عن مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2009، والنجاح في استصدار قرار من مجلس السلم والأمن الإفريقي بـ سبتمبر 2009، القاضي بتشكيل جيش نظامي قوامه 25 ألف جندي مشكل من الدول التالية: الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا.

أنشأت الجزائر لجنة أركان العمليات المشتركة ومقرها تمناست (CEMOC) بهدف تنسيق جهود أربع دول في الميدان (الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر) لمكافحة الإرهاب، في حين أن (CEMOC) أثبتت عدم فعاليته على الإطلاق، مما كشف عن الالتزام الخاطئ على المستوى الاستراتيجي للجزائر التي تجد نفسها معزولة على المستوى الإقليمي والدولي.⁴

أطلق الاتحاد الإفريقي "مسار نواكشوط" الذي في مارس 2013 يضم 11 دولة، هي موريتانيا والجزائر وتشاد وساحل العاج وبوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وغينيا وليبيا، ويهدف إلى توحيد جهود مواجهة الإرهاب ودمج البعدين

¹Ibid, p.4.

* كما قام هذا المجلس بتقديم حلول استشارية أيضاً في أحداث الربيع العربي التي شهدتها المنطقة.

* Le Centre africain d'études et de recherche sur le terrorisme.

²Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, "Navigating in a complex neighborhood: Algeria's responses to security challenges in Libya and the Sahel", report FOI, April 2020, p. 33.

³ مركز البحوث الإفريقية، "التقرير الإستراتيجي الإفريقي"، القاهرة 2001، ص ص 105-107.

⁴ Jacques Frémeaux, "L'instabilité saharienne dans la langue durée de l'Histoire", en : Jacques Frémeaux et al, **Menaces en Afrique du Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe**, Actes du Colloque tenue à La Maison de la Recherche, Université Paris-Sorbonne, Le 28 Février 2013, p. 26.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

الأمني والاقتصادي لتحقيق ذلك، وأعلنت مجموعة الدول الإفريقية الأعضاء في "مسار نواكشوط" عزمها على توسيع التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، طالب قادة تلك الدول في قمة بالعاصمة الموريتانية المجتمع الدولي المشاركة في هذه الجهود، ودعم البلدان الإفريقية أمنيا واقتصاديا.

قال الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز في ختام القمة إن:¹

"قادة الدول الـ 11 ناقشوا التعاون الأمني، وتفعيل الهيئة الإفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء واتفقوا على المراحل المقبلة التي من شأنها تعزيز "مسار نواكشوط".

كما يهدف مسار نواكشوط أيضا إلى التأكيد على تعزيز أمن الحدود، وإلى جانب ذلك فإن الاتحاد يناط به في هذا المجال الاضطلاع بالمهام التالية:

- ضمان تقاسم المعلومات وتنفيذ التوصيات من قبل دول المنطقة، في إطار استراتيجية الاتحاد الإفريقي من خلال الاجتماعات الدورية ضمن مسار أو عملية نواكشوط؛
- دعم إجراءات الثقة بين دول المنطقة والمساهمة في تدعيم التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات الأمنية ومكافحة الإرهاب والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة العابرة للقارة؛
- مواصلة مهام التقييم التقني والتحسيبي في الدول المعنية ومكاتب الاتصال لمناقشة أنماط الوحدات المشتركة والدوريات المشتركة في إطار رزنامة دقيقة للتنفيذ؛
- تسهيل تفعيل ودعم هياكل التعاون الإقليمي من خلال نشر الخبراء في مجال تقييم الهياكل والمهام وإجراءات العمل واقتراح حلول منسقة؛
- تقييم هياكل وإجراءات مكافحة انتقال الأسلحة في الساحل بما فيها الإطار القانوني وذلك بهدف اقتراح برنامج عمل منسق.

في التفكير قصد تعميق مسار نواكشوط وهو بدوره يرتكز على الإجراءات التالية:²

- أن مهمة الاتحاد الإفريقي في الساحل تقوم بالمشاركة في تطوير العمليات العامة وإطار قانوني لإقامة عمليات مشتركة بين دوريات الحدود وتأمين مخيمات المهاجرين؛
- تنفيذ استراتيجية (CEDEAO) لمكافحة الإرهاب وتفعيل عمل نظام الإنذار المبكر التابع لهذه المنظمة وأيضا نظام الإنذار التابع (CEEAC) والعمل على إنشاء نظام إنذار مبكر قاري تابع للاتحاد الإفريقي؛
- التفكير في القدرة الإفريقية للرد السريع على الأزمات؛
- دعم مشاريع نزع السلاح والتعبئة والإدماج الاجتماعي- الاقتصادي للجماعات المسلحة في شمال مالي.

شكل رقم (07): يمثل استراتيجيات المواجهة للتهديدات اللاتماثلية

مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة ذات الصلة، بدون تدخل أجنبي

الاكتفاء بالدعم اللوجستي والمالي

بناء الأمن الجماعي في المنطقة

من تصميم الباحثة

ثانيا: في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

¹ الجزيرة نت، قمة بنواكشوط لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، 18 ديسمبر 2014، في:

<<https://www.aljazeera.net/news/2014/12/18/%D9%82%D9%85%D8%A9D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8>>

² شمس بوشنافة، مرجع سابق الذكر، ص ص 445-447.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

يعمل برنامج الساحل التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل وثيق مع حكومات دول الساحل على المستوى السياسي والفني، مع إدماج الجزائر وليبيا والمغرب في الأنشطة والمبادرات المنفذة في المنطقة. يتم تنسيق تنفيذ الأنشطة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة، ولاسيما مع مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل (UNOWAS)، وإدارة عمليات حفظ السلام (DPKO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.¹

في سياق مفوضية الاتحاد الإفريقي، قدم مكتب المخدرات والجريمة الدعم في إعداد خطة عمل الاتحاد الإفريقي بشأن مكافحة المخدرات للفترة 2003-2017، والتي اعتمدت خلال الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء دول مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، التي عقدت في أكتوبر 2012 في أديس أبابا، إثيوبيا، غير أنه نظرا لحالة عدم الاستقرار، فقد أصبحت المنطقة على نحو متزايد مركز عبور لتجارة المخدرات غير المشروعة، ونظرا لموقعها الاستراتيجي والضعف النسبي لتدابير المراقبة الوطنية لديها، يشهد الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والبشر، وكذلك تهريب المهاجرين، توسعا في المنطقة بما يعود بأرباح متزايدة على المنظمات الإجرامية الدولية والمحلية، وسوف تتطلب التدخلات لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة ضوابط رقابية قوية وفعالة على امتداد الحدود الوطنية. ومن العقوبات الرئيسية في هذا المجال ضعف التعاون والتنسيق عبر الحدود بين البلدان والمناطق دون الإقليمية.²

تم عقد الاجتماع الرابع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، إفريقيا أديس أبابا، في 15 إلى 19 سبتمبر (2014 البند 3 من جدول الأعمال المؤقت)، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات في سياق خطة الاستجابة لأزمة منطقة الساحل للفترة 2013-2017، ويسعى المكتب إلى ترويج التعاون الأقليمي بغية التصدي للروابط بين الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب في بلدان غرب إفريقيا وشمالها، وخصوصا فيما يتعلق بتدفق الأسلحة النارية غير المشروعة من ليبيا في أعقاب التحول السياسي الذي حدث في البلد.

تستند تلك المشاورات في ليبيا ومصر، إلى التعاون الجاري في مجالات إنفاذ القوانين ومراقبة الحدود، وإصلاح السجون والصحة في السجون، وقضاء الأحداث، ومنع الإرهاب، فضلا عن مكافحة الفساد وغسل الأموال وتشكل هذه البرامج الوطنية الخاصة بالتعاون اللبنة المحورية لبناء التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك الأرضية لوضع استراتيجية طويلة الأجل في مجالات مكافحة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب، وعلى الرغم من التحديات التنفيذية في ليبيا واستمرار عدم الاستقرار السياسي في البلد، تمسك المكتب بوجوده في البلد وواصل بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تعامله مع السلطات الوطنية من أجل توفير الدعم واستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز التعاون وفقا للأولويات الوطنية في مجالات شتى من بينها تعاطي المخدرات والاتجار بالمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة ذات الصلة؛ ينفذ المكتب منذ عام 2007 المشروع الإقليمي المعنون بـ "ترويج الممارسات الجيدة للربط الشبكي من أجل خفض الطلب على المخدرات والحد من أضرارها"، مع التركيز على المغرب ومصر ولبنان والأردن.³

كما أصدر المندوبون إلى المؤتمر الإقليمي الإفريقي الـ 25 للأنتربول الذي عقد في كوتونو، سلسلة من التوصيات الرامية إلى زيادة تبادل المعلومات والأنشطة العملية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب. وفي إطار هذا المؤتمر الذي

¹UNODC, Programme Sahel 2013-2017, «Renforcer le Sahel contre le crime et le terrorisme», rapport d'activité, Dakar, janvier 2016, p. 23.

² مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات"، مرجع سابق الذكر، ص 2-19.

³ نفس المرجع، ص 20-21.

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا

ضم 120 من كبار ضباط الشرطة من 29 بلدا اطلع المشاركون أيضا على النتائج الممتازة التي حققها التعاون بين الأنتربول وهيئات إقليمية، ولاسيما الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الرؤساء الشرطة في كل من وسط وشرق وغرب إفريقيا.¹

¹ الأنتربول، "التقرير السنوي"، 2022، ص 29.

خلاصة الفصل

تُظهر الدراسة التحليلية لهذا الفصل أن الفهم الشامل لهذه التهديدات اللاتماثلية والسياسات الأمنية المختلفة هو المفتاح لفهم التغيرات والتحولات الجوهرية في الإقليم، فبينما يمكن للتحالفات الأمنية التكتيكية أن تمنع أعمال الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية، إلا أن القضاء على الأسباب الجذرية لهذه التهديدات يتطلب مقاربات أوسع تتجاوز الأدوات التكنولوجية والأمنية.

كما تُشير التحليلات إلى أن المعالجة الاقتصادية والاجتماعية للأسباب الكامنة وراء العنف، مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة، تستحق تحالفات سياسية كبيرة وحوارًا جوهريًا. على سبيل المثال، يمكن لدول شمال إفريقيا تعزيز التعاون الأمني الإقليمي، ودعم الإصلاحات الدينية، وتبني برامج مكافحة التطرف العنيف؛ كما أن تحقيق التوازن بين المبادرات التي يقودها المجتمع المدني وتلك التي تقودها الدولة يُعد عنصرًا حاسمًا في تصميم سياسات شاملة لمكافحة التطرف.

فيما يتعلق بالتحديات المعقدة مثل تهريب البشر والأسلحة، فإن التعاون الإقليمي والدولي يصبح ضرورة ملحة، تتطلب هذه التهديدات نهجًا شموليًا يتضمن زيادة الوعي في بلدان المصدر، ومعالجة الدوافع الجذرية للهجرة، بدلاً من الاكتفاء بإغلاق الحدود أو اعتقال المهاجرين. على سبيل المثال، تُظهر دول مثل الجزائر ومصر نهجًا متشددًا تجاه الإرهاب، أما ظاهرة الهجرة غير النظامية، فقد أصبحت قضية هيكلية تتطلب مقاربات متعددة الجوانب؛ لأنها تحولت إلى تهديد أمني في ظل ارتباطها بالجريمة المنظمة والإرهاب. لذلك، فإن الحل الأمثل يكمن في معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للهجرة، مع تعزيز التنمية الشاملة في دول الجنوب. كما أن إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يُعد عنصرًا أساسيًا في أي استراتيجية ناجحة.

من ناحية أخرى، يُلاحظ أن الفراغ الأمني في ليبيا يفرض تعاونًا أمنيًا مع دول الساحل لمواجهة التمرد وتهريب الأسلحة وتمويل الميليشيات، وقد دفع هذا الوضع إلى إنشاء آليات مثل "أفريبول" لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، مع ذلك نلاحظ مدى تعاون الدول الجوارية بهدف تعزيز أمنها الرقابي ومنع إمكانية ترك الثغرات أمام الجماعات الإرهابية والإرهابية معًا، خاصة أن أخطر مسلك لتهريب السلاح يربط بين النيجر، مالي وموريتانيا، وهو ما استدعى دول الميدان ودول جنوب الصحراء الكبرى ككل إلى وجوب ترتيب الأولويات الخاصة بالاستراتيجيات الإفريقية المشتركة، كحتمية التنسيق الأمني نظرًا لوجود مساحات شاسعة خارج سيطرة الحكومات في المنطقة.

تتطلب التهديدات اللاتماثلية المشتركة، تعاونًا إقليميًا قويًا وشاملاً. ولذلك، فإن غياب إطار عمل موحد لدول المغرب العربي يُضعف قدرتها على مواجهة هذه التهديدات بشكل جماعي، مما يفتح الباب أمام تدخلات خارجية، خاصة من أوروبا، قد لا تتناسب مع مصالح التكامل المغاربي. لذلك، يظل تعزيز التنسيق الإقليمي بين دول المغرب العربي ضرورة ملحة لضمان استجابة فعالة لهذه التحديات.

على الرغم من إدراك دول شمال إفريقيا لأهمية بناء بنية أمنية إقليمية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية المتشابهة، إلا أن النتائج بقيت دون المستوى المأمول وتُشكل عقبة كبرى أمام أي تنسيق إقليمي شامل

الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الالاماثلية في إقليم شمال إفريقيا

وُعيق الجهود الرامية إلى إنشاء إطار أمني إقليمي متكامل وفعال، لذا رأينا من خلال الفصل أنه تمّ تغليب العمل الثنائي مع الغرب بدل التعاون البيني بين دول شمال إفريقيا وممّا يصعب الوحدة ويسهم في التفكك الإقليمي الذي سنناولاه في الفصل المقبل.

الفصل الثالث:

النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل
الإقليمي في منطقة شمال إفريقيا

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي والمعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

في هذا الفصل، سنتناول بالتفصيل قضية التكامل الأمني الإقليمي في شمال إفريقيا، وهي قضية تشغل حيزا كبيرا من الاهتمام في ظل مجموعة معقدة من التهديدات الأمنية التي تتطلب تعاونا إقليميا فعّالا لمواجهتها. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التكامل الأمني يواجه العديد من المعوقات التي تعكس طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، بالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على استقرارها.

حيث سنبداً باستعراض تفاعلات النظام الإقليمي المغربي مع الدوائر الإقليمية المحيطة به العربية- الشرق أوسطية وكذا الإفريقية، ثم ننتقل إلى المعوقات الرئيسية التي تحول دون تحقيق التكامل الأمني الإقليمي، ومن بين هذه المعوقات، نجد الاختلافات السياسية والإيديولوجية بين دول المنطقة، حيث تتباين الأنظمة الحاكمة وتتفاوت أولوياتها الأمنية. كما أن الصراعات الداخلية، مثل الأزمة الليبية، والنزاعات الحدودية، مثل قضية الصحراء الغربية، التي تُعقد من جهود التعاون الأمني. بالإضافة إلى ذلك، دور تعزيز أمن الحدود في مواجهة التهديدات اللاتماثلية من جهة، وفي دفع المسار التكاملي من جهة أخرى.

المبحث الأول: التداخل ما بين الدوائر الأمنية الإقليمية والنظام الإقليمي المغربي

إنَّ التداخل بين الأقاليم القريبة من إقليم شمال إفريقيا (المغرب العربي) يشكل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث يتأثر هذا الإقليم بعلاقات وتفاعلات مع المناطق المجاورة مثل: غرب إفريقيا، الساحل الإفريقي، والشرق الأوسط؛ وهذا التداخل يتجلى في جوانب أمنية، اقتصادية، سياسية، وثقافية.

عليه، يشهد النظام الإقليمي المغربي تداخلاً كبيراً بين دوائره الأمنية الإقليمية، حيث تتقاطع التهديدات الأمنية وتتداخل المصالح بين دول المنطقة (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا) والمناطق المجاورة مثل الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا. هذا التداخل ناتج عن طبيعة التحديات الأمنية المشتركة، التي لا تعترف بالحدود السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الخلافات السياسية بين دول المغرب العربي، على قدرة هذه الدول على تحقيق تعاون أمني فعال. ومع ذلك، فإن تعزيز التنسيق الأمني يظل أمراً حيوياً لمواجهة هذه التهديدات المشتركة، حيث يمكن أن تسهم آليات التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح العلاقة ما بين النظام الإقليمي المغربي والأقاليم المحيطة ومختلف المشاريع الوحدوية.

المطلب الأول: خريطة المركب الأمني الإقليمي المغربي

إنَّ الهدف الرئيسي من هذا المطلب هو تحليل أمن المجمع الأمني الإقليمي الفرعي للمغرب العربي، بالاعتماد على نظرية المجموعات الأمنية الإقليمية، ويعتمد هذا التحليل على تأكيدين رئيسيين: الأول، هو أن المنطقة المختارة (المغرب العربي) تشكل مجعاً أمنياً إقليمياً فرعياً، والثاني، هو أن هذا المجمع الأمني يرتبط بشكل مباشر مع مجعين إقليميين آخرين، هما الشرق الأوسط والساحل الإفريقي، وبناء على البيانات المتاحة، نسعى إلى دراسة طبيعة العلاقات الأمنية المترابطة بين الدول داخل هذا المجمع الفرعي، وكيفية تفاعلها مع المجمع الأمني الأوسع.

الفرع الأول: تحديد المركب الأمني الإقليمي المغربي

يتميز المغرب العربي بكونه منطقة جغرافية محددة (في شمال إفريقيا) تضم دولاً مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، هذه الدول تشترك في تاريخ وجغرافيا وثقافة متشابهة، مما يجعلها تشكل مجعاً أمنياً فرعياً، والعنصر الجغرافي يلعب دوراً رئيسياً في تكوين هذا المجمع، حيث أن الجوار الجغرافي وكثافة التفاعلات بين هذه الدول تساهم في تشكيل ديناميكيات أمنية مشتركة.

لم يُعتبر المغرب العربي في أدبيات الدراسات الأمنية مركباً أمنياً مستقلاً، بل ظل يُنظر إليه كنظام أمني فرعي ضمن المركب الأمني الأوسع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، الذي يمتد من المغرب العربي إلى الخليج. خلال الحرب الباردة، تشكل هذا المركب وفقاً لنظرية "باري بوزان" من أربع إلى خمس أنظمة أمنية فرعية، وهي: نظام الخليج، المركب الفرعي المتمركز حول الصراع العربي - الصهيوني، القرن الإفريقي، الشمال الغربي لإفريقيا، ومركب متمركز حول ليبيا.

بالتالي، يعد المركب الفرعي للمغرب العربي بمثابة المركب الفرعي الثالث والأضعف في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُظهر التحليلات أن منطقة المغرب العربي، خلال الفترة المذكورة، كانت تعاني من ديناميكيات أمنية معقدة وغير مستقرة، حيث كانت العلاقات بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب والصحراء الغربية متغيرة وملينة بالتوترات. هذه الديناميكيات امتدت إلى مناطق أخرى مثل تشاد وموريتانيا، مع تدخلات من دول مثل ليبيا والمغرب وحتى الكيان الصهيوني في شؤون دول جنوب الصحراء الكبرى، أحد أبرز مصادر التوتر كان ضم المغرب للصحراء الغربية عام 1975، وامتد هذا التوتر إلى تشاد، حيث دعم المغرب خصوم ليبيا في حربها الأهلية، بينما كانت ليبيا منخرطة في نزاع إقليمي مع تشاد حول شريط أوزو.

ثم كان اتحاد المغرب العربي هو ما دعم التعريف الحالي (الموسع في حده الأقصى) لبلاد المغرب، وأدى إلى استقرار حدود المغرب العربي في مجموعه. علاوة على ذلك، تعد المنطقة المغربية اليوم واحدة من المجموعات الإقليمية النادرة التي لا تشكل فيها مسألة الهوية الإقليمية والانتماء موضعاً للخلاف بين الدول الأعضاء.¹

في السياق الأوسع، لعبت دول المغرب العربي دوراً في الصراع العربي - الصهيوني وفي صراعات الخليج، مما يؤكد عضويتها في المجتمع الأمني الإقليمي (RSC) للشرق الأوسط. ليبيا، على سبيل المثال، اتخذت مواقف قوية ضد الكيان الصهيوني ودعمت الأنظمة التقليدية المتطرفة، بينما لعبت الجزائر دوراً وسيطاً في السياسة العربية، واستضافت تونس مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، بينما قدم المغرب قوات لدعم الأنظمة العربية في الخليج. ومع ذلك، لم يكن العالم العربي منخرطاً بشكل كبير في نزاعات المغرب العربي، باستثناء دعم مصر للجزائر خلال حرب التحرير ضد فرنسا.

إنّ التيارات المتقاطعة للقومية العربية والإسلامية ومعاداة الصهيونية ومعاداة الغرب أثرت بشكل كبير على المواقف والرأي العام في الشرق الأوسط. خلال حرب الخليج الثانية، على سبيل المثال، نجح صدام حسين في تقديم نفسه كبطل عربي وإسلامي من خلال استغلال المشاعر المعادية للكيان الصهيوني والغرب، في المقابل فشلت دول الخليج في تحويل دعمها المالي للحركات الإسلامية إلى دعم شعبي، حيث ارتبطت بالاعتماد على القوة العسكرية الغربية.²

على المستوى الإقليمي، دعمت الحكومات الفصائل المحلية في دول أخرى مما أدى إلى تعقيد الديناميكيات الأمنية، ليبيا وإيران دعمتا الحركات المتطرفة، بينما دعمت السعودية الحركات المحافظة والإسلامية، إنّ المنظمات شبه الحكومية مثل حماس وحزب الله ومنظمة التحرير الفلسطينية أصبحت عناصر رئيسية في الصراعات الإقليمية، خاصة حول الكيان الصهيوني ولبنان. بالإضافة إلى ذلك، أدى عودة "الأفغان العرب" من الحرب ضد الاتحاد السوفيتي إلى تشكيل شبكة عابرة للحدود من المتشددین الإسلاميين، مما زاد من حدة التطرف في المنطقة.

إنّ انعدام الأمن الداخلي في العديد من أنظمة الشرق الأوسط انعكس على سياساتها الأمنية الإقليمية، فمجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، كان وسيلة لتعزيز الأمن الداخلي للأنظمة الملكية بقدر ما كان تحالفاً ضد التهديدات الخارجية، والصراع مع الكيان الصهيوني أصبح قضية مركزية لشرعية العديد من الأنظمة، حيث ولدت المشاعر القومية العربية والإسلامية مقاومة داخلية للصفقات العربية الصهيونية. هذه الديناميكيات ربطت بين المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، حيث أصبحت المنطقة جبهة رئيسية في الحرب الباردة، مع تدخلات قوية من القوى العظمى مثل بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي.

باختصار، كانت ديناميكيات الأمن في المغرب العربي والشرق الأوسط خلال هذه الفترة معقدة ومتشابكة، حيث لعبت العوامل المحلية والإقليمية والعالمية دوراً كبيراً في تشكيل الصراعات والتحالفات الداخلية، والتدخلات الخارجية، والخطابات القومية والدينية، كلها ساهمت في خلق بيئة أمنية متقلبة وملينة بالتحديات.³

الفرع الثاني: خصوصيات المركب الأمني الإقليمي المغربي

لفهم خصوصيات المستوى الإقليمي للأمن، لا بد من استيعاب العوامل الأساسية التي تجعل ظهوره ممكناً. ينبع منطق الأمن الإقليمي من حقيقة جوهرية تتمثل في الطبيعة التفاعلية للأمن، والتي تُفهم من خلال التفاعلات بين الفواعل الجغرافية والأنطولوجيا التواصلية، هذه الأخيرة تعكس الطبيعة التراكمية للعلاقات، سواء كانت صداقة أو عداوة أو تنافساً؛ بمعنى آخر، ينطلق منطق الأمن الإقليمي من الحقيقة البديهية القائلة إن الأمن ذو طابع علائقي.

¹ عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، تر: عومرية سلطاني (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2022)، ص 14.

² Barry Buzan and Ole Wæver, **Regions and Powers: the Structure of International Security**, (Cambridge: Cambridge university press, 2003), pp. 189-201.

³ Ibid; pp. 207-215.

إنّ الجوار الجغرافي وكثافة التفاعلات البينية يولدان تدريجيًا أنطولوجيا اجتماعية تنقل إما قوة إدماجية تعزز التعاون والترابط، أو قوة إقصائية تزيد من التوترات والانقسامات. بذلك، يصبح الأمن الإقليمي نتاجًا للتفاعلات المعقدة بين الفواعل في إطار جغرافي مشترك، حيث تشكل العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية نسيجًا ديناميكيًا يحدد طبيعة الأمن في المنطقة.¹

تتحكم عوامل رئيسية في ديناميكيات التفاعل داخل مركبات الأمن الإقليمية، وتتمثل هذه العوامل في علاقات "العداوة/الصدقة" التاريخية والتلاحم الجغرافي، الذي يخلق حالة من الاعتماد المتبادل الأمني، سواء نحو الاستقرار أو عدم الاستقرار، فإنّ العلاقات الأمنية الإقليمية تتأثر بشكل كبير بالعداوات أو الصداقات التاريخية، وتشكل هذه التفاعلات الأمنية الإقليمية مضمون مركب الأمن الإقليمي، الذي يُستخدم كإطار نظري لتحليل العلاقات الأمنية الدولية المعاصرة. هذه التفاعلات تتأثر بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وميزان القوى، والتقارب الجغرافي بين الأطراف الدولية، مما يعزز التأثير المتبادل للمظاهر الأمنية بين المناطق، سواء كانت مستقرة أو مضطربة، فيتم تحليل نمط علاقات العداوة/الصدقة بدءًا من المستوى الإقليمي، ثم يتم تتبع امتداداته على المستويين المحلي والدولي، ويفترض أن المستوى الإقليمي يحدد الخيارات الإستراتيجية والأهداف الأمنية للأطراف المعنية.²

من الناحية النظرية، يتشكل المركب الأمني الفرعي للمغرب العربي من أربع دول رئيسية: هي "المغرب" و"الجزائر" و"تونس" و"ليبيا"، في السابق، كانت نظرية المركب الأمني الإقليمي تعتبر "موريتانيا" جزءًا من مجال عازل يشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء، أي منطقة لا تؤثر بشكل حاسم في المعادلة الأمنية للمركب الإقليمي أو الفرعي؛ ومع ذلك، أدت التغيرات الإستراتيجية التي جعلت إفريقيا جنوب الصحراء في واجهة الأحداث الدولية، بالإضافة إلى عضوية موريتانيا في اتحاد المغرب العربي، إلى تفكيك هذه التميزات. نتيجة لذلك، أصبحت موريتانيا تؤثر في المعادلة الأمنية الإقليمية، مما شكل عاملاً إضافيًا لبروز مركب أمني إقليمي أكثر شمولاً.

كذلك تُشدد نظرية الأمن الإقليمي على أن "الارتباط الأمني" بين وحدات الإقليم هو العامل المحدد لتشكيل المركب الأمني الإقليمي، سواء كان هذا الارتباط إيجابيًا عبر علاقات الصداقة أو سلبياً عبر علاقات العداوة. في حالة المغرب العربي، وعلى الرغم من أن المكونات السياسية والثقافية والدينية والتاريخية متشابهة بين دوله، فإن العلاقات بين هذه الدول تتسم بالتنافس والشك وعدم الثقة، مما يعكس طبيعة معقدة للتفاعلات الأمنية الإقليمية.

إذن تُعتبر قدرة دول إقليم معين على خلق "ارتباطات أمنية" داخلية وخارجية معيارًا أساسيًا لتشكيل مركب أمني إقليمي، ففي دول المغرب العربي، وعلى الرغم من محدودية الاعتماد الأمني المتبادل، توجد بعض مظاهر التنسيق الأمني، خاصة في مجالات مثل أمن الحدود ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. على سبيل المثال، تم إنشاء "اللجنة المشتركة الجزائرية الليبية" في أوت 2013 لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، كما تم توقيع اتفاق تونس-ليبيا في مارس 2012 لتعزيز مراقبة الحدود بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت قمة غدامس في جانفي 2013 بين تونس وليبيا والجزائر بهدف تنسيق الإستراتيجية الأمنية بين هذه الدول، (وهذا ما تمّ دراسته في الفصل الثاني بالتحليل والتفصيل).

عليه، يمتد النفوذ الأمني لبعض دول المغرب العربي، خاصة المغرب والجزائر إلى خارج حدودهما، حيث تعتبر أن أمن "قوس الساحل والصحراء" داعم رئيسي لأمنهما الداخلي واستقرار المنطقة. هذا الدافع دفع المغرب، على سبيل المثال، إلى التدخل عسكريًا في مالي عام 2013، مما يعكس مدى تأثير التهديدات الأمنية الإقليمية على سياسات الدول المغربية.

¹ سمير البج، "المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع

(10)، جانفي 2017، ص 149.

²Barry Buzan and Ole Wæver, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, Op.cit; p. 51.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

باختصار، يُظهر المركب الأمني الفرعي للمغرب العربي تفاعلات معقدة بين دوله، حيث تلعب عوامل مثل الارتباط الأمني والتهديدات المشتركة دورًا محوريًا في تشكيل ديناميكياته. وعلى الرغم من وجود تناقضات تاريخية وعدم ثقة بين بعض الدول، فإن التنسيق الأمني في مجالات محددة يبقى ضروريًا لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية.¹ إن هذا المستوى من التفاعل الأمني ليس مهمًا فقط للقوى الإقليمية، بل أيضًا للقوى العظمى الخارجية، لكنه لا يعتمد على هذه الأخيرة لاستمراره، كما أنّ متغير "العداوة/الصدقة" يظل عاملاً حاسماً في تحديد المخرجات الأمنية الإقليمية حتى في غياب بعض القوى العظمى التي كانت تدعم ديناميكيات أمنية معينة. على سبيل المثال، استمرت العداوة العربية-الصهيونية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما زالت العلاقات التاريخية بين الجزائر والمغرب تتحكم في الديناميكيات الأمنية في شمال إفريقيا.

إذن النتيجة النظرية هي أن الجغرافيا والاختلافات القومية والسياسية داخل حدود جغرافية معينة أدت إلى ظهور تجمعات أمنية إقليمية متميزة حول العالم، تُعرف باسم مركبات الأمن الإقليمي، هذه المركبات تعكس التفاعلات المعقدة بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية في تشكيل الأمن الإقليمي.

كما تعتبر "التخومية" مبدأً أساسيًا في فهم الديناميكيات الأمنية الإقليمية، حيث تعمل على إنتاج تفاعلات أمنية عابرة للحدود، ويفترض هذا المبدأ أن التقارب الجغرافي بين الدول يؤدي إلى تقارب في التأثير المتبادل لمفهوم "الأمن"، الذي يشمل المكونات العسكرية والسياسية والاجتماعية والبيئية. بمعنى آخر، يُعتبر التقارب الجغرافي عاملاً محوريًا في تشكيل أجندة أمنية موسعة تعكس مفهوم الأمن في صيغته الجديدة، والتي تتجاوز الأبعاد التقليدية لتشمل قضايا أوسع وأكثر تعقيداً.²

من وجهة نظر بوزان فالمعايير المشتركة والقيم هي الشرط القبلي لتأسيس المنظمات، لكن يكون تأسيس هذه المنظمات سهلاً جداً وحتى معززا للتفاعلات إذا كانت المعايير المشتركة والقيم مساعدة على ذلك، كما أن الاتصال السياسي في النظام أو الوحدة الخالي من مثل هذه المعايير المشتركة أو المؤسسات سوف يكون مختلفاً تماماً في القياس والخاصية عن نظيره الذي هو ثري بمثل هذه العناصر، على اعتبار أن قدرة التفاعل هي مقيدة بكل من جوانب القدرة التقنية والاجتماعية في النظام الدولي أو الوحدة الكبيرة.³

إنّ الأمن أو انعدامه يرتبط بشكل وثيق بالتقارب الجغرافي، حيث أن هذا الأخير ينتج أنماطاً أمنية مختلفة، مثل التوازن، المنافسة الأمنية، المساعدة الذاتية، وسباق التسلح. وبالتالي، فإن وجود مجموعة من الأطراف المتقاربة جغرافياً يشكل مفهوم "المنطقة"، التي بدورها تُكوّن مركب الأمن الإقليمي، ويتميز هذا المركب بعلاقات أمنية أكثر كثافة مقارنة بالعلاقات بين الدول المتباعدة جغرافياً، وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية، تتعدد المناطق الأمنية في العالم، مما يؤدي إلى وجود عدة مركبات أمن إقليمية وليس مركباً واحداً في النظام الدولي. كل مركب أمني إقليمي يعكس تفاعلاته الخاصة، التي تتشكل بناءً على التقارب الجغرافي والعلاقات المكثفة بين الدول المجاورة، مما يجعل كل منطقة فريدة من حيث طبيعة التهديدات الأمنية وآليات التعامل معها، حيث أنّ التوحيد في مجمع أمني واحد يعني أن التفاعلات بين الدول تكون مكثفة، سواء في المجالات الاقتصادية (مثل التجارة والنقل عبر الطرق البحرية والبرية) أو في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، هذه الأخيرة، التي يمكن أن تكون غير متماثلة (مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية)، وتشكل خطراً على الأمن الإقليمي والدولي، كما تم تحليلها في الفصول السابقة، فإن هذه التهديدات تعزز الحاجة إلى التعاون الأمني بين دول المجمع.

¹ إدريس قسيم، "البعد الإقليمي للأمن القومي العربي المركب المغربي نموذجاً"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، مج (08)، ع (36)،

جوان 2023، ص ص 344-345.

² Barry Buzan and Ole Wæver, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, Op.cit; p. 51.

³ Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered", in Ken Booth and Steve Smith (eds) **International Political Theory Today**. (London: Polity Press, 1995), pp. 205-207.

إنّ الترابط الأمني بين دول المغرب العربي يؤدي إلى تعاون متبادل في مواجهة التهديدات المشتركة، هذا التعاون لا يقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل يمتد إلى مجالات أخرى مثل التجارة والاقتصاد، فالعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين دول المجمع تعزز من فرص التعاون الأمني، حيث أن الاستقرار الاقتصادي يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي.

يرتبط المجمع الأمني الفرعي للمغرب العربي بشكل مباشر مع مجمع الشرق الأوسط (من خلال الصراع العربي - الصهيوني والعلاقات مع دول الخليج) ومجمع الساحل الإفريقي (من خلال التهديدات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية)، هذه العلاقات تجعل من المغرب العربي جزءاً من شبكة أمنية إقليمية أوسع، حيث تتفاعل ديناميكياته الأمنية مع تلك الموجودة في المناطق المجاورة.

فمن خلال تحليل المجمع الأمني الإقليمي الفرعي للمغرب العربي، نجد أن التفاعلات الأمنية والاقتصادية بين دوله تساهم في تشكيل نظام أمني مترابط؛ هذا الترابط يؤدي إلى تعاون متبادل في مواجهة التهديدات المشتركة، ويعزز العلاقات الاقتصادية بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتباط المغرب العربي بمجمعات إقليمية أخرى (الشرق الأوسط والساحل الإفريقي) يجعله جزءاً من نظام أمني إقليمي أوسع، حيث تتفاعل ديناميكياته مع تلك الموجودة في المناطق المجاورة.

كما تشكل دول المغرب العربي وحدة جغرافية متجانسة تربطها حدود مشتركة، مما يعزز تقاربها الجغرافي ويرفع من أهمية القضايا والإشكالات الأمنية في المنطقة، هذا القرب الجغرافي يجعل التهديدات الأمنية في أي دولة من دول المغرب العربي ذات ارتدادات مباشرة على جيرانها، مما يزيد من حدة التفاعلات الأمنية الإقليمية. تاريخياً، واجهت هذه الدول نفس التحديات الأمنية، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو بيئية، مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية، والتغيرات البيئية كالصحراء ونقص المياه. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات السياسية، وأبرزها النزاع حول الصحراء الغربية، أثرت بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي، هذه العوامل المشتركة تجعل من المغرب العربي مركباً أمنياً إقليمياً متميزاً، حيث تتطلب التحديات الأمنية المترابطة تعاوناً إقليمياً لمواجهة بشكل فعال.

يُعد "الاختراق" أحد المتغيرات المستقلة المهمة في تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي للعلاقات الأمنية الدولية، فهو يشير إلى تدخل القوى العظمى في مركبات الأمن الإقليمية لدعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها الاستراتيجية، وذلك عبر إقامة ترتيبات أمنية بالتعاون مع القوى الإقليمية داخل المركب الأمني. ومع ذلك، فإن عملية الاختراق لا تحدث بشكل عشوائي، بل تكون مدفوعة بدوافع نابعة من داخل المنطقة نفسها، حيث يقوم طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص أو تقديم مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية،¹ هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، يُعتبر توازن القوى والمنافسة الأمنية الإقليمية عاملين محفزين للأطراف المحلية لطلب المساعدة من القوى الخارجية. على سبيل المثال، خلال الفترة ما بين عامي 1952 و1971، ارتبطت مصر بالاتحاد السوفياتي، بينما ارتبط الكيان الصهيوني بالولايات المتحدة، مما جعل مخرجات العلاقات الأمنية الإقليمية تعتمد بشكل كبير على سياسات وسلوك هاتين القوتين العظميين، ويرى "بوزان" وزميله "ويفر" أن هذا الارتباط الأمني بين البيئتين الإقليمية والدولية هو سمة طبيعية للبنية الفوضوية للنظام الدولي، كما أنه يعكس مظهرًا أساسيًا لمتغير الاختراق في نظرية مركب الأمن الإقليمي.

باختصار، يُظهر الاختراق كيف أن التفاعلات بين القوى الإقليمية والعظمى تشكل ديناميكيات أمنية معقدة، حيث تلعب القوى الخارجية دوراً محورياً في تشكيل التوازنات الأمنية داخل المركبات الإقليمية، هذا التفاعل يبرز بشكل واضح في حالات مثل الطوارق في دول ساحل الصحراء الإفريقية، حيث تتداخل المصالح الإقليمية والدولية لتشكيل بيئة أمنية ديناميكية ومتغيرة.

كما يُعتبر مبدأ "القوة" عاملاً أساسياً في إنتاج التفاعلات الأمنية بشكل مكثف ومتكرر، بل إنه يُعد أحد أكثر المتغيرات تأثيراً في تشكيل الديناميكيات الأمنية الإقليمية، عندما يتفاعل مفهوم القوة على المستوى الإقليمي، فإنه يولد

¹ Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Op.cit; p. 51.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

خاصية "توازن القوى"، التي بدورها تشكل النظام الأمني الإقليمي وتحدد كيفية تفاعل الأطراف بناءً على قواعد والزامات هذا النظام.

إذن تظهر أنماط القوة الأمنية في شكل مخاوف تدفع سلوك الفواعل الإقليمية باتجاهات مختلفة، حيث تتصاعد هذه المخاوف بشكل حاد كلما اشتد الصراع من أجل التفوق في امتلاك عناصر القوة، هذه التصاعدات ناتجة عن توقعات سلبية أو "مأساوية" حول نتائج حصول طرف معين على تفوق في القوة على حساب الأطراف الأخرى، مثل هذه المخاوف قد ترافقها تهديدات للاستقرار الإقليمي، مما يؤثر بشكل مباشر على المخرجات الأمنية لمركب الأمن الإقليمي.

عليه، تُشكل الديناميكيات الأمنية الناتجة عن متغير القوة مفهوم "مركب الأمن الإقليمي"، حيث تُحدد التفاعلات بين الفواعل الإقليمية بناءً على سعيهم لتحقيق التوازن أو التفوق في القوة، مما يؤثر بدوره على استقرار المنطقة ككل.¹

إن طموحات القوة لدى بعض الجهات الفاعلة الخارجية، مثل أوروبا والولايات المتحدة، لم تُعتبر قط بمثابة تهديد لأمن المغرب العربي، ومع ذلك لا توجد قوة إقليمية لديها القدرة على فرض إرادتها على بقية المنطقة المغربية. ومن المميز أن دول شمال إفريقيا كانت تنتمي إلى فئة من البلدان "الصغيرة" التي تفتقر إلى القدرة على التأثير على البلدان الأخرى أو تشكيل توازن القوى الإقليمي من خلال سياسة وطنية تنتهجها، عندما اتخذت دول جنوب شرق آسيا القرار في عام 1967 بإنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، فإنها فعلت ذلك لأنها شعرت بالتهديد من التوسع الصيني، واعتبرت إندونيسيا وماليزيا التهديد الصيني أكبر من أي تهديد من أي دولة أخرى، فقد اتفقت دول جنوب شرق آسيا بوضوح على أن احتواء الشيوعية الصينية كان في مصلحتها المشتركة، وهذا لا يعني أن التوترات الثنائية والمحلية لم تكن موجودة، بل يعني أن دول جنوب شرق آسيا كانت تنظر إلى الصين باعتبارها التهديد الرئيسي. أما في المغرب العربي فإن الوضع مختلف تماماً، ويظل تصور التهديد محلياً إلى حد كبير.²

كما لا تقتصر التفاعلات الأمنية داخل المركب الأمني الإقليمي على الديناميكيات الداخلية فحسب، بل تتأثر أيضاً بتدخل القوى الدولية الكبرى، التي قد تفوض بعض المسؤوليات الأمنية لدول الإقليم انطلاقاً من مصالحها الإستراتيجية وعلاقتها مع دول المنطقة، وقد ظل المغرب العربي، ككتلة إقليمية، يتأثر بشكل كبير بالتأثيرات الخارجية التي تعود جذورها إلى الحقبة الاستعمارية، والتي استمرت من خلال التدخل المستمر للقوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، هاتان القوتان لعبتا دوراً محورياً في تشكيل الأجندة الأمنية للمغرب العربي، حيث ساهمتا في تحويل المنطقة إلى جبهة رئيسية في محاربة الإرهاب والتطرف، بالإضافة إلى تأمين الوصول إلى موارد الطاقة والأسواق، هذا التدخل الخارجي لم يكن فقط لحماية المصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى، بل أيضاً لتوجيه السياسات الأمنية لدول المغرب العربي بما يتوافق مع هذه المصالح.

علاوة على ذلك، تُظهر التفاعلات الأمنية في المغرب العربي كيف أن الديناميكيات الداخلية والخارجية تتشابك لتشكيل بيئة أمنية معقدة، حيث تلعب القوى الدولية دوراً كبيراً في توجيه الأجندة الأمنية الإقليمية، مما يعكس تأثير المصالح الإستراتيجية العالمية على استقرار المنطقة.³

يُلاحظ في مجال العلاقات الدولية، أن الاعتماد المتبادل بين الدول له تأثير كبير على الأحداث الجارية بينها، ويمكن اعتبار هذا التأثير مشابهاً للتكامل، حيث يرى بري كارل دويتش أن الاعتماد المتبادل يشكل مقدمة لعلاقات التكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، يتزايد بشكل واضح مجال ومصادر الاعتماد المتبادل بين الدول.⁴

¹ Ibid, pp. 46-47.

² Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb: the Predominance of Security?", **Op.cit**; p. 259.

³ إدريس قسيم، مرجع سابق الذكر، ص 345.

⁴ Andrew Gamble and Anthony Payne, **Regionalism and World Order** (New York: Red Globe Press, 1996), p. 258.

إن الاستشراف الموضوعي والعلمي لظاهرة التكامل، مثل بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى، يقوم على فهم الماضي والحاضر، بمعنى فهم وتحديد مدى إمكانية تأثير العوامل التي شكلت معالم الماضي والحاضر معا على احتمالات التطور المستقبلية، فالاستشراف كمجهود علمي منظم يتطلب مراقبة متواصلة للأحداث والظواهر عبر محاولة الربط بين أبعادها الزمنية الثلاثة: الماضي، الحاضر والمستقبل.¹

لقد حدد كارل دويتش الشروط الاجتماعية والاقتصادية لبناء الجماعة الأمنية في اثنتي عشر شرطاً والتي تُعد ضرورية لنجاح الجماعة الأمنية المندمجة، وتشمل:²

- الانسجام المشترك للقيم السياسية الرئيسية، وهو شرط مشابه لما طرحه الموظفون الجدد عند بلورة هوية إقليمية أو مشتركة للكيان المتكامل الجديد، كما يُشترط توافر طريقة حياة مميزة وجذابة، تتجلى في نتائج التكامل الملموسة للتفاعلات الوظيفية، أو على الأقل في توفر توقعات قوية بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل أفضل مما كانت عليه خارج التكامل؛ أيضاً، يشترط وجود روابط اجتماعية غير قابلة للانقطاع من الاتصالات عبر الحدود المشتركة لمناطق التكامل الوظيفي، وكذلك روابط اجتماعية بين الطبقات الرئيسية داخل الدول المتكاملة، وتوسيع النخبة السياسية على الأقل داخل بعض الوحدات السياسية، لإنشاء جماعة كبيرة تضم مفكرين وأساتذة وطلبة وفنانين وأدباء ورجال أعمال وغيرهم ممن يؤيدون عملية التكامل الوظيفي؛

- إضافة إلى تعبئة اجتماعية للأشخاص على الأقل بين الطبقة السياسية المعنية بالتكامل تعكس الاتجاهات الإيجابية المؤيدة للتكامل الوظيفي بين شعوب منطقة التكامل المفترضة. كما يُشترط وجود مجال متعدد لتدفق الاتصالات المشتركة والتبادلات، يرتبط بوجود مجتمعات مفتوحة تسمح بحرية التنقل وممارسة الحياة بحرية، مما يخلق اتصالات مختلفة ويطور البنية التحتية لطرق المواصلات والاتصالات مثل السكك الحديدية والطرق السريعة والمطارات والموانئ البحرية والاتصالات البريدية والهاتفية والإنترنت والفضائيات؛

- أخيراً، يُشترط وجود قابلية كبيرة للتنبؤ بالسلوك بناءً على شروط موضوعية تعمل بها ديناميكيات التكامل الوظيفي في المنطقة المفترضة، والمناخ الطبيعي والصحي لعمل مؤسسات التكامل.

إن توفير هذه الشروط بشكل مجمع يُساهم في خلق بيئة اجتماعية واقتصادية ونفسية أساسية لتحقيق الشروط السياسية للجماعة الأمنية المندمجة، التي تتضمن قبول وتأييد المؤسسات الحكومية المشتركة من قبل صناع القرار في الأطراف المنخرطة في عملية التكامل، وتوسيع الولاء السياسي للمؤسسات الوظيفية لصيانة الجماعة المندمجة أثناء عملها، وتعامل المؤسسات المشتركة مع المصالح الحيوية للأطراف بشكل ملائم والاستجابة لحاجات الوحدات المشاركة في عملية التكامل، حيث يُعد أداء هذه المهمة مبرراً لوجود بنية التكامل.

إذن لو تحققت هاته الشروط الدويثشية لا تحقق المركب الأمن الإقليمي المغربي، فرضية أخرى توصلنا إليها وسنختبرها في الفصل القادم أيضاً.

الفرع الثالث: البنية الأساسية للمركب الأمني الإقليمي المغربي

إلى غاية سنة 2003 ظلت المقاربة الإقليمية للأمن القومي العربي التي أصلاً لها باري بوزان وأول ويفر تعتبر أن المركب الإقليمي الفرعي للمغرب العربي هو الأضعف في المجال الشرق أوسطي والشمال إفريقي، والسبب في ذلك أن الاعتماد الأمني المتبادل بين وحداته لا يسمح ببناء نموذج أمني متكامل، إلا أن دينامية التحول والتغيير في المنطقة باتت تسمح بمراجعة التصنيف الأمني للمغرب العربي، هذه الفكرة تتقاطع ومعطيات بنيوية في التشكيل الأمني للمنطقة، تجعله متفرداً من حيث مسار التشكل ونمط توزيع القوة وعلاقات التعاون والعداء.

¹ حسين بوقارة، ظاهرة التكامل: بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية (الجزائر: لمسة، 2017)، ص 140-151.

² Karl W. Deutsch, **Nationalism Social Communication: An Inquiry into the Foundation of Nationality** (Londres: The M.I.T, 1966), p. 27.

حيث ساهم خضوع كل دول المغرب العربي للاستعمار الأوروبي في تنمية الشعور الجماعي لدوله بضرورة تأسيس كيان مغربي موحد مثل هذا المطلب فكرة جامعة لكل التنظيمات والحركات السياسية في مواجهة دول الاستعمار، وقد استمرت هذه الرغبة في توجيه السياسة الخارجية لدول المغرب العربي خاصة في تونس والجزائر والمغرب، إذ شملت الدساتير المغربية الثلاث رؤية المغرب العربي الكبير لكن هذه الأفكار لم تشمل ليبيا وبقي المغرب يعتبر موريتانيا جزءاً مكملًا للمغرب الكبير. بدأ التعبير عن الانشغالات الأمنية من طرف دول المغرب العربي بنزعة سيادية سجلتها المطالب الترابية والتزاعات الحدودية، حيث رفض المغرب الاعتراف بموريتانيا التي انضمت للأمم المتحدة سنة 1960، وطالبت تونس باسترداد أراض جزائرية في جنوب شرق الصحراء، وأدى النزاع الحدودي المغربي الجزائري إلى مواجهة مسلحة سنة 1963. كما ساهمت أجواء الحرب الباردة في تعميق الخلافات بين دول المغرب العربي وكرست حالة الاستقطاب الاستراتيجي في المنطقة، وظهرت أحلاف وتحالفات مضادة وتموقعات جيوسياسية متباينة.

أسست كل من ليبيا والمغرب وعدد من الدول الإفريقية ما سمي بمجموعة "الدار البيضاء" التي كان هدفها تأسيس قيادة عسكرية مشتركة، بينما انضمت تونس لمشروع مضاد ضمن ما سمي بـ "مجموعة مونروفا" الرامية لإنشاء منظمة دفاع مشترك، أما الجزائر وبعد حصولها على الاستقلال اتجهت نحو تأسيس الدولة المهيمنة إقليمياً من خلال القيام بأدوار دبلوماسية متعددة الأبعاد كان لها صدى في الإقليم المغربي، ف وقعت مع تونس سنة 1983 معاهدة الإخاء والوفاق التي انضمت إليها موريتانيا التي اعترفت بدورها بجمهورية البوليساريو سنة 1984، بالمقابل قامت ليبيا والمغرب بتأسيس الاتحاد العربي- الإفريقي.

لم تنجح كل هذه المحاولات في بناء نموذج أمني منضبط للخصوصيات الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمغرب العربي، ولكنها أدت بالمقابل إلى خلق ثلاثة أقطاب مؤثرة وموجهة للترتيبات الأمنية الإقليمية وهي المغرب والجزائر وليبيا، بينما ظلت كل من تونس وموريتانيا تبحثان عن آليات للحفاظ على استقلالهما عن مصالح ونفوذ هاته الأقطاب، وضمان عدم هيمنة دولة واحدة في المنطقة. مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين دفعت عوامل جيوسياسية وجيواقتصادية هذه الأقطاب إلى البحث عن توافقات بينها، وذلك بعد أن سجلت أسعار البترول انخفاضات مهمة، وتوسع الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب العربي نحو إسبانيا والبرتغال، وباتت دول المنطقة تشعر بهشاشتها العسكرية والأمنية بعد أن هاجم الطيران الصهيوني مقرات منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنة 1985، وأغار الطائرات الأمريكية على بنغازي سنة 1986، وجاء تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 مع وجود إرادة ليبية لتقوية حضورها الإقليمي وتجاوز تداعيات العزلة الدولية بعد أزمة لوكربي.

إن سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء إيديولوجيات الحرب الباردة من توجيه السياسة الدولية، صاحبه تراجع كبير في الأدوار الأمنية لكل دول المغرب العربي، وفقدت مهام الوكالة التي اضطلعت بها، وهو وضع ألغى مؤهلات بروز مركب أمني إقليمي في المغرب العربي¹ ولم تبد الدول المغربية أي اهتمام بالانخراط في أي تعددية أطراف يمكن أن تعزى إلى التنافس بين القيادات الإقليمية الذي نظم العلاقات المغربية منذ السنوات الأولى للاستقلال، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الزعامة على طريق تحقيق عملية بناء الدولة والدور الذي ينبغي أن تلعبه كل دولة على الساحة الإقليمية.

وقعت الجزائر وموريتانيا من جهةهما معاهدة وتضمنت المعاهدة نفس البنود التي تضمنتها المعاهدة الموقعة مع تونس، واستبعدت التعاون العسكري، بالمقابل قام المغرب في 13 أوت 1984 بتوقيع معاهدة مماثلة مع ليبيا، وأقنع الملك الحسن الثاني بسهولة الزعيم الليبي بالانضمام إلى المغرب في جهوده لتأكيد سيادته على إقليم الصحراء الغربية، فلقد كان العقيد القذافي مهتماً جداً بالإستراتيجية المغربية لأنه كان يخشى أن يؤدي التقارب بين الجزائر وتونس وموريتانيا إلى تعزيز مكانة الجزائر كزعيم إقليمي. علاوة على ذلك، وبسبب مشروع التكامل المجهض مع تونس عام 1974، اعتقدت ليبيا أن تونس كانت أكثر حرصاً على إبرام اتحاد مع الجزائر، وبالتالي استجابت للاقتراح المغربي قبل القذافي الاقتراح لأنه اعتقد أن هذا يمكن أن

¹ إدريس قسيم، مرجع سابق الذكر، ص 346-347.

يكون السبيل الوحيد لتعزيز مصلحة ليبيا وكسر العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة، لكن هذه الأخيرة لم تقدر هذا التحول في السياسة الليبية المغربية، ولم توافق على القرار المغربي بتعزيز علاقاته مع ليبيا، وقد مهد الخلاف الذي أحدثته المصالحة المغربية الليبية الطريق لعلاقات تعاونية بين الجزائر والولايات المتحدة، كما يتضح من زيارة الشاذلي بن جديد إلى واشنطن في أبريل 1985.¹

غير أن بداية الألفية الثانية غيرت معطيات المعادلة الأمنية في المغرب العربي، فقد رفعت أحداث 11 سبتمبر 2001 من القيمة الأمنية للمغرب العربي، حيث تعاطت الجزائر مع الحرب الدولية على الإرهاب، ما اعتبر بمثابة بوابة لإعادة إحياء أدوارها الدولية بعد العشرية السوداء للعنف التي عرفت خلال التسعينات من القرن الماضي والتي عزلت الجزائر وفرملت طموحاتها إقليمياً ودولياً، ووفق السياقات الجديدة كثفت الدولة الجزائرية تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار تجربتها في محاربة التطرف، كما انخرط المغرب في إستراتيجية مكافحة الإرهاب واستطاع الحصول على صفة حليف رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج حلف الناتو سنة 2004، ورسخ من انخراطه في المنظومة الأمنية الغربية عبر مشاركته في مبادرات وعمليات خاصة بحلف الناتو مثل عملية (Active Endeavour)، والعملية العسكرية للحلف في البوسنة والهرسك، وفي ليبيا، راجع العقيد القذافي سياساته الراديكالية تجاه الغرب وسلم ترسانته من الأسلحة الكيماوية ابتداء من سنة 2003 وهو ما ضمن له التوقيع خارج التصنيف الأمريكي للدول المارقة أو محور الشر، وحجم من "المغامراتية" العسكرية للقذافي في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو عامل ساهم في تراجع الدور الإقليمي الليبي.

إن انحسار التأثيرين الليبي والتونسي، قابله بروز دور مغربي وآخر جزائري وبوادر اندماج موريتاني في السياسات الأمنية والإقليمية والدولية الموجهة للمغرب العربي والمعنية به، ووفق المعطيات الإقليمية الجديدة أصبح لدى المغرب والجزائر محفزات إستراتيجية مشتركة سمحت بتقوية نفوذهما ورسخت قطبيتهما الإقليمية خلال حقبة ما بعد الربيع العربي، فكلتا النظامين استطاعا احتواء الحراك الداخلي الذي لم ينزع شرعيتهما الداخلية ولم يؤثر على بنية النظام، ووجها تركيزهما نحو السعي لاستثمار الفراغ الاستراتيجي الناجم عن سقوط نظام القذافي وانحسار الدور الإقليمي الليبي؛ كما وجدت الدولتان نفسيهما أمام معادلة إستراتيجية جديدة في الساحل والصحراء، باعتبار هذه الأخيرة منطقة نفوذ وعمق حيوي تاريخي للجزائر، وبوابة مهمة لتقوية الحضور المغربي في إفريقيا، كما أن بروز نزاعات مسلحة ذات طابع إيديولوجي ضمن المجالات الحيوية للبلدين مثل العمليات التي قادتها ميليشيات تنظيم الدولة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، وجماعة أنصار الدين في شمال مالي، وجماعة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا، وتنامي نشاط لوبيات التهريب والجريمة المنظمة عوالم رفعت من القيمة الإستراتيجية للساحل والصحراء في حسابات المغرب والجزائر وأدخلت المغرب العربي في دورة جديدة من الاستقطاب.²

عليه، سنتناول في المطلب القادم مجال إدارة الحدود في النظام الإقليمي المغربي في ظل مواجهة التهديدات اللاتماثلية، ونقيّم السلبيات والإيجابيات لكي نصل في الأخير إلى سبل تجاوز العراقيل التي تؤدي إلى تحقيق المركب الأمني الحقيقي والفعال في المنطقة.

¹ Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb: the Predominance of Security?", *Op.cit*; pp. 248-249.

² إدريس قسيم، مرجع سابق الذكر، ص 348-349.

المطلب الثاني: تفاعلات النظام الإقليمي المغربي والمركب الأمني الفرعي للشرق الأوسط نحو فهم النظام الإقليمي العربي

يشهد النظام الإقليمي المغربي تفاعلات معقدة ومتعددة الأبعاد مع المركب الأمني الفرعي للشرق الأوسط، حيث تؤثر التطورات السياسية والأمنية في كل منهما على الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر. هذه التفاعلات تتجلى في قضايا مثل انتشار الجماعات الإرهابية، تدفقات الهجرة غير النظامية، والصراعات الجيوسياسية التي تمتد تأثيراتها عبر الحدود الإقليمية. في هذا الإطار، يلعب النظام المغربي، المكون من دول المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، دوراً محورياً في التأثير على الاستقرار الإقليمي، سواء من خلال علاقاته مع دول الشرق الأوسط أو عبر تفاعلاته مع القضايا الأمنية المشتركة. من ناحية أخرى، يعكس المركب الأمني الفرعي للشرق الأوسط، بتركيزه على الصراعات في المنطقة العربية، تأثيرات واسعة على المغرب العربي، خاصة في ظل التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والتدخلات الخارجية وكذا حالة عدم الثقة والتهديد المنتشر الذي يسود علاقات دولها. من خلال تحليل هذه التفاعلات، يمكن الوصول إلى فهم أعمق للنظام الإقليمي العربي ككل، بما يسهم في تحديد آليات تعزيز التعاون الإقليمي ومواجهة التهديدات المشتركة.

الفرع الأول: التكامل العربي ما بين الأدوار والتفاعل

يتكرر الحديث عن إمكانية تحقيق نهضة جديدة يكون التكامل العربي بؤرتها في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية، كما يتسابق المفكرون والمحللون في طرح أشكال النهضة القادمة، ورغم حسن توصيف الجميع لحالة التشرذم التي يجباها العالم العربي والاستباحة الخارجية وتعثر التنمية بكل جوانبها، ودقة تحديد معوقات ابتداء من عدم توافر الإرادة الحقيقية لدى النخب الحاكمة لتحقيق هذا التكامل، مروراً بضعف الحالة الشعبية وافتقارها لبوصلة المسار نحو الأهداف، وشرذمة الحالة الفكرية وتنازعها لدى النخب الفكرية، إلى غيرها من الأسباب والمعوقات البينية، مع ذلك تبقى حصيلة المحاولات.

فإن كان القرب الجغرافي أحد أهم مقومات التكامل الإقليمي - وليس شرطاً - فهو في الوطن العربي عامل قوي، إذ يمتد الوطن العربي على مساحة شاسعة تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، أي على امتداد قارتين تتخللها مسطحات مائية تتحكم بمفاصل التجارة والثروات والقدرة على قوة الفعل في العلاقات الدولية. وإن كان أبرز مقومات التكامل كذلك هي الموارد والاحتياجات المتباينة، فإن الدول العربية تتمتع كل منها بمزايا على حساب الأخرى، ما يجعل تكاملها لا يقف عند توافر الثروات الطبيعية والموارد الأولية، بل يشمل التنمية البشرية والتعليم وامتلاك التكنولوجيا ورؤوس الأموال والأسواق، كما يتمتع الوطن العربي - في حال التوافق على التكامل الإقليمي - بالقدرة على تحقيق البعد الأمني، ومنع العوامل الخارجية من التأثير السلبي وتعزيز الواقع الاقتصادي، أي التخلص من حالة الضعف الناجمة عن التقسيم؛ وخلاصة القول إن الوطن العربي يمتلك الكثير من الموارد الجغرافية والطبيعية والبشرية والمالية، ما يتيح المجال لتشكيل قوة عربية عظمى إن توافرت الإرادة.¹

لكن هناك مشكلة بناء الدولة الوطنية وفشلها نتيجة الاستعصاء الديمقراطي، والذي يولد بدوره مشكلة في الاندماج الإقليمي بسبب النماذج المختلفة التي تم إتباعها في كل دولة على حدة مثل مصر، ليبيا، الجزائر (النموذج الثوري القومي الناصري الأقرب لأمريكا اللاتينية، تونس وموريتانيا) (النموذج الغربي الحداثي مع تعطيل الحريات الأساسية)، أما المغرب (النموذج الملكي المبني على الولاءات التقليدية الدينية للمؤسسة الملكية الحاكمة وهي أقرب للملكيات في المشرق العربي وأقرب للمبادرات الإقليمية التي يطرحونها).

¹ بسمة خليل توم، "الهوض العربي في نظام الألفية الثالثة بين معوقات الوحدة ومقومات التكامل التدابير والأولويات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج (08)، ع (36)، جوان 2023، ص ص 427-428.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

فقبل عقود عديدة من ظهور حركة التوسيع في الدراسات الأمنية النقدية، كان مفهوم الأمن القومي كما تصوره النخب الحاكمة العربية مفهوماً واسعاً، كانت قائمة التهديدات التي واجهتها تلك النخب تضم ما لا يقل عن خمسة مهددات:¹

- 1- الأيديولوجيات المعادية "التي كانت تشكل تحدياً لشرعيتهم السياسية، وهناك أدبيات غزيرة وثقت مخاوف النخب الحاكمة من تعرض بلدانهم للأيديولوجيات المعادية لهم، مثل القومية الناصرية، البعثية، الإسلامية والشيوعية وغيرها، والتي كانت سبباً في استعار التنافسات الإستراتيجية بين الأنظمة الحاكمة وتغير أنماط التحالفات بينها؛
- 2- التخريب الإقليمي من الدول المجاورة (الأيادي الخارجية) والسعي إلى زعزعة استقرار الدولة أو تغيير نظام الحكم فيها مثل: دعم المعارضة أو تأليب الشعب أو جزء منه ضد السلطة؛
- 3- الانقلابات العسكرية التي كانت تشكل النمط البارز للتداول على السلطة في معظم الدول العربية، والتي بلغت 38 انقلاباً عسكرياً خلال عقد واحد فقط (1960-1970)؛
- 4- الانتفاضات الشعبية والثورات، بما في ذلك الاحتجاجات العنيفة، وأعمال الشغب والتمردات المسلحة، التي كانت تمثل نوعاً من التغذية الراجعة على أداء النخب الحاكمة وشرعيتها؛
- 5- أما التهديد فهو انهيار "التحالف الحاكم"، وهو المتغير الوسيط في نموذج الكفاءة الأمنية (هي القدرة على الاستثناء السلطوي في توزيع الأمن في المجتمع، فمن يتولى توزيع الأمن وكذلك الاستثناء منه، هو من يبيده السلطة أو صاحب السيادة أي النخبة الحاكمة) وعنصر مهم لفهم كيفية عملها.

أولاً: مقومات التكامل الوحدوي العربي

أدت مكونات الفضاء الحضاري القومية، من لغة وجغرافيا ووحدة الشعور والمصير، دوراً أساسياً في نشأة الوعي القومي في الدول العربية، على غرار ما شكلته هذه المكونات في تجسيد مشاريع الوحدة القومية في أوروبا بعد الثورة الفرنسية في كل من ألمانيا وبلغاريا ورومانيا. ولكن، لم يكن وجود هذه العناصر كافياً من أجل نجاح تجربة تكامل وحدوي على المستوى الإقليمي العربي، وذلك بسبب هيمنة الأنطولوجيا المادية، والمنطق الأناني عموماً، وغياب القراءة الاجتماعية للمصلحة أداة لزيادة زخم التعاون، وتعزيز عمليات التفاعل، إلى مستوى التدنيت داخل الجماعة والهوية الواحدة، كما يرتبط نجاح تجربة الوحدة العربية بالتشخيص الصحيح لظاهرة الدولة القومية القطرية بوصفها واقعة حقيقية، ثم بعد ذلك تفسير محددات السلوك للدولة العربية، ومعرفة محددات تعريف المصلحة القومية للدول العربية، الذي يقوم، في رأينا على أحد التصورين: إما الافتراض العقلاني النيو واقعي الذي يرى في الدول فواعل أنانية في تعريف مصلحتها القطرية، وإما أن يهيمن الافتراض البنائي الاجتماعي على منطق الدولة العربية، فيدفعها نحو تعريف المصلحة على أساس أنها تدنيت الآخر ضمن إطار قومي أوسع في جماعة أو مؤسسة دولية كجامعة الدول العربية.

يمكن الدفع بديناميكيات الوحدة العربية إلا عبر إدراك عميق المتغيرات النسق الدولي بقيوده وفرصه، وفهم أطر بناء الهوية والمصالح في العلاقات الدولية ضمن المنظور البنائي (الاجتماعي) الملائم لنجاح تجربة التكامل الوحدوي في الإطار العربي. وقد يعود سبب التعثر والتردد في أداء جامعة الدول العربية إلى غياب هذه التوجهات النظرية ضمن إبستمولوجيا التنظير للفكر القومي العربي، أيضاً يعد البحث عن تحديد القوى القائدة والفواعل الأساسية التي في إمكانها تحقيق الوحدة السؤال الجوهرية الذي يواجه المشروع الوحدوي العربي، فعلى الرغم من إقرارنا بضرورة تفعيل جامعة الدول العربية بوصفها حاملاً رئيساً لمشروع الوحدة، فإنه يبقى من المهم نقد الفكر القومي الكلاسيكي العربي الذي لم يواكب الحاجة الملحة إلى مداخل نظرية ونصوص تأسيسية جديدة، تأخذ في الحسبان مشكلات الاستعصاء الديمقراطي في المجتمعات

¹ سيد أحمد قوجيلي، "موسع نظرياً، وعقيم عملياً: تعريف الأمن القومي وتناقضاته في البلدان العربية"، في: مروان قبلان، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص ص 122-126.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

العربية والتغير السريع في بنى النظم السياسية العربية، بما يسمح بموضوعة مشروع الوحدة ضمن أجندة الشعوب والحكومات العربية على حد سواء.¹

لقد استمر العمل العربي ضمن هذا الحد الأدنى باعتباره شرطاً أساسياً لتطور الجماعة الأمنية، إلى مستوى بناء النظام الإقليمي أو نظام الأمن القومي ومنعه من الانتكاس والتداعي، كما اشترطه العديد من علماء السياسة. وفي هذا السياق تطورت الجهود والمبادرات العربية المتعددة في مسائل الأمن وتطوير العمل العربي المشترك كمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والمبادرة اليمنية من أجل إنشاء مجلس الدفاع والأمن، ومبادرات ليبيا والسودان، والمبادرة المصرية التي اقترحت مجموعة من البدائل لإنشاء "مجلس أمن عربي"، على غرار ما هو موجود في بعض المنظمات الدولية، أو إقامة منتدى للأمن القومي العربي باعتباره إطاراً مؤسسياً داخل جامعة الدول العربية، يشارك فيه ممثلو الدول من مسؤولي دفاع وأمن، وخبراء إستراتيجية من أجل تنسيق السياسات الأمنية بين الدول العربية.

كذلك ترتب على سعي عبد الناصر إلى تسلم زمام القيادة العربية تبعات بعيدة المدى، فقد أدى هذا الواقع إلى إطاحة الحكومات الموالية للغرب في سوريا والعراق واليمن وليبيا؛ وكان من الممكن أن تتكرر هذه التجربة في الأردن ولبنان أيضاً لولا التدخل الغربي. علاوة على ذلك، ساهمت حركة عبد الناصر في انتصار الفكر القومي العربي المعادي للغرب في الشارع العربي وانتشار نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة، كما كرست المكانة القيادية لعبد الناصر مبدأ القضية العربية المشتركة والعمل العربي المشترك، وأضفت نفحة عربية جديدة على أعمال جامعة الدول العربية التي كانت قد أسست في العام 1945 لتكون بمثابة الدرع الواقى ضد القومية العربية، وأوجدت أيضاً عُرف القرارات الجماعية في إطار اجتماعات قمم عربية ابتداء من العام 1964.

لكن سرعان ما اصطدمت طموحات الرئيس عبد الناصر بعوائق كبيرة. فبحلول الستينات من القرن العشرين، بدأت تظهر على الاقتصاد المصري علامات المعاناة من هذا المشروع الإقليمي الطموح. فالتدخل المصري في اليمن كان يتجه نحو الفشل مستنفداً موارد الدولة المصرية وكانت النخب الحاكمة في سوريا والعراق قد سحبت دعمها لما اعتبرته هيمنة مصرية، وفي سياق متصل، حشدت الولايات المتحدة أصدقاءها المحافظين في المنطقة ودعمت المملكة العربية السعودية وزودتها بالأسلحة للتصدي لعبد الناصر في اليمن، وقدمت دعماً حاسماً للمملكة الهاشمية، وأبقت لبنان بعيداً عن المشروع القومي العربي، وعززت قوة إيران في الخليج لكن مشروع عبد الناصر أصيب بنكسة فعلية سنة 1967 عندما ألحق الكيان الصهيوني الهزيمة بجيوش مصر وسوريا والأردن ونجحت في إحكام سيطرتها على شبه جزيرة سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية وغزة.²

في ضوء ذلك، شهدت المقاربة الناصرية تراجعاً لصالح المنظور الدولي الذي يرى أن فاعلية النظام العربي هي نتاج لتعزيز سيادة الدول الإقليمية ولذلك بدأت مقاربة الملك الحسين تأخذ زخماً أكبر، ولاسيما بعد الحرب العربية مع الكيان الصهيوني عام 1967 ومن ثمة هيمن المنظور الدولي للقومية العربية، الذي رافقه خوف من التداعي الكلي للنظام العربي، ما دفع نحو مزيد من المؤسسة داخل جامعة الدول العربية على مدار سبعين سنة، على الرغم من معضلة تداخل خيارات القومية والقطرية المتضمنة في ميثاق الجامعة، في كل ما يتعلق بالأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

تمسكت القيادات العربية في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته ببناء نظام أمن جماعي شبه إقليمي، تشترك فيه دول النظام على قاعدة أمن الفرد بهم الجميع، وتتفق دوله على ضرورة الرد المشترك ضد أي اعتداء خارجي. وبناء عليه، جرى إحياء فكرة الأمن الجماعي مرة أخرى من خلال المشاورات العربية الثنائية والمتعددة الأطراف في الأربعينيات بشأن الوحدة بين العراق ومصر، عبر الدبلوماسية النشطة التي قادها نوري السعيد حينها، لتعزيز أطر التعاون بين الدول العربية الراغبة

¹ محمد خميس، "جامعة الدول العربية وتأزم المؤسسة حول مفهوم القومية العربية"، في: مروان قبلان، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص ص 102-103.

² بول سالم، "الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي"، أوراق كارنيغي، ع (09)، جويلية 2008، ص 6.

في ذلك، مقترحا المسارات الآتية؛ وهي التعاون السياسي المتضمن مجالي الدفاع والشؤون الخارجية، والتعاون الاقتصادي، والتعاون الثقافي والاجتماعي.

بناء على ذلك، ذهب محمد عابد الجابري إلى الاستنتاج أن القومية العربية، كما عرفها ومارسها القوميون العرب، لم تؤد إلى خلق الكتلة التاريخية التي تتجاوز المشاريع الأيديولوجية الضيقة للجماعات أو الأحزاب أو التكتلات، لأن عبء بناء الكتلة التاريخية يقع على جميع فئات المجتمع على الصعيد القطري، وعلى جميع الدول العربية على الصعيد القومي، الأمر الذي لم تتوافر شروطه، في رأيه، حتى الآن.

لم تكن الجغرافيا هي وحدها ما يحدث القطيعة في بناء مشروع القومية العربية، فالأنصاري يعتقد بتعدد الأزمات التي تواجه هذا المشروع ويصفها ب تعددية الشرك المتمثلة في ناتج القطاعات التالية: تقطع مكاني + تقطع زمني - انقطاع حضاري + انقطاع سياسي¹.

ثانيا: حدود التفاعل بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي المغاربي

ظهر في الوطن العربي ثلاثة تجارب وحدوية هي مجلس التعاون الخليجي عام 1981 ومجلس التعاون العربي والمغاربي عام 1989، وقد أثارت هذه التجمعات الإقليمية جدلا فكريا حول تأثيرها في تدعيم الأمن القومي العربي، واختلط هذا الجدل أحيانا كثيرة بحلم الوحدة العربية وسوف نركز هنا على الأثر الايجابي قدر الإمكان في تدعيم مفهوم الأمن القومي العربي بعيدا عن السلبيات وما أكثرها.

اختارت هذه المجالس صيغة التعاون وليس الكتلة أو الحلف، كما أنها قامت على أساس الشرعية العربية، ولذلك فإن عملها يصب في مصلحة العرب إجمالا، كما أسهمت هذه المجالس في إحياء المشاعر الوحدوية العربية على أساس الممكن باعتبارها نماذج تقدم لأول مرة، إمكانية النجاح، فإذا كان لهذه المجالس دورا في تحقيق الوحدة العربية، فإن هذا الدور يتلخص في إعطاء أنموذج نحتذي به في الانتقال من عملية التمني والرغبة تجاه فكرة الوحدة، إلى مرحلة العمل الجاد وانتهاج أفضل السبل العملية لتحقيقها والاقتراب منها أكثر فأكثر، واستند هذا الاتجاه إلى وجود روابط مميزة بين بعض الأقطار العربية تتيح لها التعاون فيما بينها بمستوى أعلى مما هو متاح مع بقية الأقطار، ومع تواتر التعاون داخل كل مجموعة منها فيما بين المجموعات سيكون من السهل إقامة الوحدة العربية في نهاية الأمر.

وصف منهج مجالس التعاون بأنه مرحلة متوسطة إيجابية بين واقع التجزئة الشاملة وحلم الوحدة الشاملة، فإذا تنامت التجارب القائمة على هذا الأساس ستؤدي لخلق تيار وحدوي جديد في الوطن العربي كله، فالحلقات الإقليمية تبدو منفصلة في البداية وستكون مترابطة في النهاية، وليس أدل على ذلك من وقوف دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العراق في صراعه مع إيران من خلال الدعم المادي في إطار تمويل الأمن القومي، في هذا السياق طرحت فكرة أن الأسس التي قامت عليها المجالس متعددة، فالحكومات انطلقت من رغبتها في إيجاد كيانات أقوى من الكيانات الصغيرة، التي أصبحت مهددة نتيجة تصاعد حدة الصراع الدولي، على المنطقة وهشاشة التركيب السكاني، والبناء الاجتماعي لكل قطر، يلاحظ على هذه المجالس الثلاثة أن الهدف منها: تنسيق أمني داخلي؛ تنسيق اقتصادي وتعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية..... الخ؛ ليس هناك في ظروف نشأة هذه المجالس ولا في وثائقها ولا ممارستها ما يمكن أن يظهر منها أنها تنظيمات ضد المخاطر الخارجية وهذا ما يظهر بوضوح من خلال:²

- الحصار المفروض على ليبيا إحدى دول الاتحاد المغاربي من : قبل الولايات المتحدة وحلفائها ثم تطبيق دول المجلس المغاربي لهذا الحصار؛

- الحصار المفروض على العراق وقيام دول مجلس التعاون العربي التي يعتبر العراق واحدا منها بتنفيذ ذلك الحصار بل إن مصر هي إحدى دول المجلس هاجمت العراق عسكريا.

¹ محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص ص 84-92.

² يحيى الفرحان ونعيم الظاهر، الجغرافيا السياسية (عمان: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010)، ص ص 231-233.

إنّ هناك صراع بين دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة قطر والبحرين، وقطر والسعودية. في حين يعتمد الأمن القومي على القوة الذاتية العربية، ولا يعتمد على استيراد القوات الأجنبية، ويعتمد على العمل كوحدة واحدة من العالم الخارجي، وتفتقد المجالس الثلاث إلى التنسيق فيما بينها، ويعتمد الأمن على التعاون مع الوسط الدولي، وفاقد الشيء لا يعطيه فمن لا ينسق مع نفسه لا ينسق مع الآخرين.

في حين ظلت منطقة المغرب العربي بعيدة جغرافيا عن الشرق الأوسط والشرق العربي والخليج، وهذه المجالات الثلاث اختزلت مجمل الأحداث والتحولات العربية الكبرى، وتمركزت فيها النزاعات العربية البينية والصراع العربي-الصهيوني الذي وجه بشكل حاسم الأمن القومي العربي. وهذا البعد الجغرافي أثر في مستويات ودرجة ارتباط الدول المغربية الخمس بالقضايا العربية خاصة وأنها لم تكن في واجهة الصراعات والحروب التي خاضتها مثلا مصر وسوريا والأردن مع "الكيان الصهيوني"، وذلك على الرغم من أنه ظلت مهتمة ومعنية ومساهمة في القضايا العربية الكبرى وبقضايا الأمن الإقليمي العربي، وحتى على المستوى الداخلي، فإن شرعية الأنظمة السياسية المغربية لم تتأسس على "شرعية قومية" أو "حدودية عروبية"، ولم تعرف أحزابا أو تنظيمات تبنت بشكل مباشر الإيديولوجية القومية، وتعدد الأسباب التي تحكممت في تحديد درجة التفاعل بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي المغربي، والتي تجد أصلها في عوامل تاريخية وسياسية متعددة نجملها في ثلاث أبعاد:¹

1- البعد الهوياتي

لم يكن للهوية القومية في بلاد المغرب العربي نفس الصدى والتأثير في المشرق، وهو أمر تشترك فيه كل دول المغرب العربي، حيث إن الوعي القومي العربي بالنسبة لهذه الدول اتخذ أشكالا خاصة تختلف عن الأشكال التي اتخذها في المشرق والوعي الذي ساد في المغرب العربي المرتبط بمفهوم العروبة والإسلام كمكونين للهوية المغربية، ظل مختلفا عن نظيره لدى دول المشرق، حيث إن الانتماء العربي والاعتقاد في وحدة الأمة العربية لدى المغاربة لم يرتبط بالضرورة بتصور سياسي لهذه الوحدة على المستوى الشمولي.

2- البعد السياسي الخارجي

لم يشكل المجال الجيوسياسي العربي أولوية ضمن توجهات السياسة الخارجية للدول المغربية وهو معطى وجّهه الموقع الجغرافي للمغرب العربي القريب من أوروبا والمنتني للقارة الإفريقية، فغداة الاستقلال شكلت حركة عدم الانحياز منظمة الوحدة الإفريقية محور دبلوماسي (المغرب والجزائر)، وهما "منصتان" وظفتها الدولتان للتعبير عن خياراتهما الإيديولوجية وتوجهاتهما الخارجية ومواقفهما حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية؛ وبالنسبة لتونس فقد كانت علاقاتها مع مصر الناصرية متوترة باستمرار وظل نظام الرئيس بورقيبة يوجه الاتهام للنظام المصري بالسعي للهيمنة على العالم العربي وجامعة الدول العربية عبر بوابة القومية العربية؛ أما ليبيا فإن نظام القذافي أدخلها في سلسلة من الصراعات اللامتناهية مع دول قيادية في النظام العربي مثل مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وحول اهتمامه من الدائرة العربية إلى الدائرة الإفريقية؛ وفي موريتانيا تركز علاقاتها الخارجية مع دول الجوار خاصة دول الساحل والصحراء بالإضافة إلى الصين الشعبية والاتحاد الأوربي.

3- البعد الاثني

التركيبة الإثنية لدول المغرب العربي غير مشكلة فقط من العناصر العربية كما هو الشأن في أغلب دول المشرق العربي والشرق الأوسط، بل توجد مكونات أخرى وعلى رأسها المكون الأمازيغي الذي كان ولا يزال أحد أركان البنية الإثنية في المغرب والجزائر وبعض المناطق في تونس وليبيا، كما توجد في ليبيا إثنيات من الزنوج والأكاون والحسانيون الصحراويون والحراطين وغيرهم، وهذا التنوع الإثني والعرق لدول المغرب العربي لم يسهل على الأنظمة الانخراط أو التبنى التام لمقولات الوحدة والقومية العربيتين.

¹ إدريس قسيم، مرجع سابق الذكر، ص 352 - 353.

من الجدير بالذكر، أن سلوك الدول المغربية تجاه قضايا الأمن القومي العربي ظل محكوما بنظرة أحادية "قطرية" وغير خاضع لأي تصور جماعي إقليمي، وموجها إلى حد كبير بالطموحات والتطلعات الرامية إلى تحقيق مكاسب دبلوماسية، ونذكر في هذا السياق تحولات المواقف المغربية والجزائرية من القضية الفلسطينية مارس التفاعل بين المغرب والصراع العربي- الصهيوني تأثيرا خاصا على الدبلوماسية المغربية، إذ كان الملك الراحل الحسن الثاني يعتبر أن هذا الصراع يشكل الإطار الذي عمل من خلاله على التميز عن مواقف الدول العربية القومية، ونعتقد أن الحسن الثاني ساهم بشكل واضح في تحويل مسار الصراع العربي- الصهيوني من خلال رعاية واحتضان الاتصالات الأولى التي تمت بين مصر والكيان الصهيوني الممهدة لاتفاقية كامب ديفيد، كما أن ما سمي ب خطة السلام العربي" التي أعلن عنها الملك فهد سنة 1981 تم إقرارها في مؤتمر فاس بالمغرب سنة 1982 بدعم مغربي قوي، والتي اعتبرت اعترافا ضمينا بـ "الكيان". لم تخل المقاربة المغربية ملف الصراع العربي- الصهيوني من نزعة براغماتية أساسها ترسيخ التقارب مع الغرب وتقديم نفسه طرفا وفاعلا واقعيا وعقلانيا في المنطقة، بدورها الجزائر لم تعط أي بعد قومي وحدوي للقضية الفلسطينية أو الصراع العربي - الصهيوني رغم تقاربها الكبير مع مصر على عهد جمال عبد الناصر، واستند الخطاب الجزائري الرسمي الداعم للقضية الفلسطينية على تمجيد إيديولوجية الثورة ومناهضة الاستعمار والإمبريالية.¹

تتبني دول المغرب العربي رؤية مختلفة للمجالات الحيوية التي تحقق أمنها وللمسلكيات والآليات التي تعتمد عليها في سبيل ذلك خاصة بالنسبة للدول التي تلعب دور الأقطاب الرئيسية في المركب الأمني الإقليمي، وهي رؤية لا تتقاطع بأي حال من الأحوال مع ما يقتضيه الأمن القومي العربي، فمثلا يستمد المغرب رؤيته للأمن الإقليمي المغربي من الأولوية التي يولها لقضية الصحراء الغربية باعتبارها السبب الرئيسي لجمود اتحاد المغرب العربي وفشل كل محاولات التقارب والتعاون والتنسيق بين دوله، وفي سبيل حسم هذه القضية لصالحه يقوي ارتباطه الأمني بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ويوسع مهامه وطموحاته الأمنية في الساحل والصحراء، ويدعم أمن حلفائه التقليديين في الخليج عبر إرسال قوات أمنية وعسكرية للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية؛ وكذلك تعتبر الجزائر أن أمن الإقليم المغربي وأمن الساحل والصحراء "مجال محفوظ" لها بحكم أدوارها التاريخية في المنطقة وتجربتها في محاربة الإرهاب والتطرف وإمكاناتها الطاقية، لذلك فهي تظل مؤهلة أكثر من غيرها لمخاطبة الغرب والتنسيق معه في الترتيبات الأمنية في المغرب العربي وعمقه الحيوي في الساحل والصحراء، أما استراتيجيا واقتصاديا فهي تتجه نحو محور آخر يضم روسيا وإيران والصين.

هذا التباين في تصور القضايا الأمنية، والاختلاف الواضح في الخيارات الإستراتيجية الخارجية ينعكس من جهة على القيمة الأمنية للمغرب العربي باعتباره مركبا أمنيا إقليميا، فهو غير حاضر كوحدة أمنية مستقلة في حسابات القوى الخارجية والدول الكبرى، التي وإن كانت لديها سياسات واستراتيجيات موجهة للمغرب العربي سواء باعتباره ينتهي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، أو باعتباره من دول جنوب المتوسط، أو كونه يشكل الحزام الشمالي الذي يعزل منطقة الساحل والصحراء عن الحوض المتوسطي والاتحاد الأوروبي، فإنها تفضل مخاطبة دول المنطقة ضمن علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بعيدا عن اتحاد المغرب العربي أو الجامعة العربية باعتبارها الإطار العربي الجامع، ونذكر في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع كل من تونس (1995) والمغرب (1996) والجزائر (2001) بشكل منفرد، وإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 للبرنامج الاقتصادي لدول شمال إفريقيا مع كل من تونس والمغرب والجزائر وتجاهلت هذه المبادرة كلا من ليبيا وموريتانيا.

من جهة أخرى، فإن أعطاب الأمن الإقليمي المغربي وعدم قدرة دوله على تقديم إجابة جماعية للإشكالات الأمنية في المنطقة يعرضها لمزيد من التفكك، خاصة وأن التهديدات التي حفزت صناع القرار لتأسيس اتحاد المغرب العربي لا تزال قائمة، وهي ذاتها التهديدات التي تطل الأمن القومي العربي، فقد أثبتت ارتدادات الربيع العربي حالة الانكشاف الأمني

¹ إدريس قسيم، نفس المرجع السابق، ص 354-355.

والاستراتيجي للمغرب العربي، بالشكل الذي تحولت معه إلى "مجال حيوي بديل" لتنظيم الدولة الذي نقل عملياته إلى مناطق واسعة في قلب المغرب العربي في ليبيا وجنوب الجزائر وتونس بعد الهزائم التي لحقت في العراق وسوريا.¹ مع ذلك يعتقد الكثيرون من المتفائلين أن التنسيق العربي من خلال الجامعة العربية ومن خلال المجالس العربية الثلاثة أفضل من القطيعة بين الدول العربية في مجال الأمن الإقليمي والجماعي العربي، ولكنها ليست بديلا عن المشروع العربي النهضوي الذي دعا إليه الأردن من خلال العمل المتواصل للصمود أمام الصعوبات والتحديات التي يواجهها الوطن العربي، ومنها المشروع الصهيوني القائم على الادعاء بأن أرض الكيان الصهيوني من الفرات إلى النيل، والصمود بوجه المشروع الشرق أوسطي الجديد الذي تبناه شمعون بيرز وذلك بما يسمح لدخول قوميات جديدة إلى منطقتنا من جنسيات تركية وفارسية وحبشية وصهيونية وربما جنوب قارة أوروبا مما يعرض الوجود العربي إلى الذوبان والانحلال.²

ثالثا: التجمعات العربية وأثرها على الأمن القومي

تحتل مسألة الأمن العربي مكان الصدارة في الوطن العربي، ذلك أن المجتمع العربي مجتمع نام يهدده التخلف والجهل من الداخل والمطامع الأجنبية من الخارج، هذه الأهمية المسألة الأمن الجماعي العربي دعت القائمين على أمر الأمة العربية إلى محاولة الوصول إليه من خلال الجامعة العربية، والتجمعات الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي والعربي والمغربي.

ظهر هذا التجمع العربي عام 1945 بهدف الحفاظ على الهوية العربية ومحاولة الوصول إلى الأمن الجماعي للوطن العربي، فقد نصت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية على تحريم اللجوء إلى استخدام القوة بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة وتلزمهم يفض النزاعات بينهم بالطرق السلمية، وفي عام 1950 وقّعت الدول العربية معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية التي اعتبرت أن كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة اعتداء عليها جميعا، وتلتزم بأن تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد الاعتداء والإعادة الأمن والسلم إلى نصابهما عملا بحقها في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها وسلامتها. إن اتفاقية الدفاع العربي المشترك أكملت نواقص ميثاق الجامعة العربية فيما يخص علاقتها بالتنظيم الإقليمي وفق ميثاق الأمم المتحدة، فقد ألزمت الدول بغض منازعاتها بالطرق السلمية وعبرت عن تضامن الدول الأعضاء لرد العدوان الذي يقع على إحداها، وتطبيقها لأحكام المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة قضت المعاهدة بلزوم إخبار مجلس الأمن بما يقع من اعتداء والإجراءات المتخذة لوقفه، وهذا تطور مهم في المعاهدة قياسا على ميثاق الجامعة العربية، وهكذا نجد أن التنظيم الإقليمي العربي المتعلق بالأمن الجماعي العربي متفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقة معينة من العالم، حيث في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، دعا مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر آنذاك، القادة العرب إلى زيارة مصر لتبادل وجهات النظر حول فكرة إنشاء اتحاد عربي وفي المشاورات التي جرت عام 1939، ظهرت ثلاثة اتجاهات دول راغبة في تشكيل اتحاد قوامه سوريا الكبرى وأخرى راغبة في إقامة دولة الهلال الخصيب، ودول راغبة في تشكيل اتحاد أكبر يضم الدول العربية، ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية حين كان نصر قوات الحلفاء وشيكاً، أصبح من الواضح أن الدول العربية المنتصرة لن تفي بوعودها بمنح الدول العربية استقلالها. ورغم ذلك، فقد اعتمدت اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية النسخة النهائية من الميثاق، ووقع مندوبو الدول العربية الميثاق في 22 مارس من عام 1945، وأوضح الميثاق أهداف الجامعة العربية أنها تسعى إلى تعزيز العلاقات بين الدول العربية، والحفاظ على استقلالها، والحفاظ على أمن المنطقة العربية وسلامتها في جميع المجالات بما في ذلك السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع والرعاية الصحية. وتشمل أجهزة جامعة الدول العربية مجلس الجامعة، والأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس الوزارية العربية وتمول الجامعة بإسهامات الدول الأعضاء فيها، ويُعد الأمين العام مسودة الميزانية ويقدمها إلى المجلس

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 355-356.

² يحيى الفرحان ونعيم الظاهر، مرجع سابق الذكر، ص 233.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

للموافقة عليها قبل بداية كل سنة مالية، كما تحدد نسبة إسهام كل دولة من الدول الأعضاء في ميزانية الجامعة بتوافق الآراء داخل المجلس، وتُقاس النسبة المئوية لإسهام كل دولة من الدول الأعضاء بإسهاماتها في الأمم المتحدة.¹

إن تحليل معضلة تأزم المؤسسة على مفهوم القومية في تجربة جامعة الدول العربية إلى استخدام الهويات والمصالح بوصفهما مفهومين جوهريين تتوقف عندهما النظرية البنائية الاجتماعية في دراسة النسق الدولي، من خلال النظر إلى جامعة الدول العربية على أنها نسق سوسيولوجي فرعي بعناصر ثقافية خاصة داخل النسق الدولي الكلي؛ فالهويات والمصالح يمكن إدراكها بنائياً من خلال مركزية التغير لهذه البنى، أي عدم عدّ الهوية أو المصلحة معطى تحوُّل في تغيّر مستمر نتيجة عملية التفاعل والتذويت التي تحدث على مستوى الدول وداخل النسق الدولي في آن واحد.

فبالنسبة إلى الهوية، فإن الافتراض البنائي يقول إن الدول لا تسعى في النظام الدولي إلى الحصول على ما تريد وتحتاج إليه فحسب، بل تسعى كذلك إلى تعزيز مفاهيم الذات والآخر، وهي التي تخلق تلك الحاجات وتقوّيها. أما بالنسبة إلى المصالح، فيشير الافتراض البنائي إلى حدوث أحد الأمرين: الأول، هو أن تتمكن الدول من خلال ميكانيزم التفاعل ضمن مزيج من الحوافز والقيود من خلق التعاون لتحقيق مصالح معرفة مسبقاً، والثاني، هو أن تخلق الدول عبر التفاعل مصالح جديدة تجعل منها أقل منطقاً، أو أقل عرضة للاستغلال كهدف أقصى، وذلك يعني خلق هوية جديدة عبر تذويت الآخر.

يبدو على صعيد آخر أن جامعة الدول العربية بوصفها إطاراً مؤسسياً يحمل مشروع الوحدة العربية على عاتقه وحيداً، كانت عاجزة منذ الوهلة الأولى عن التعبير عن هذه الرغبة على صعيد الميثاق المؤسس لها، لأنه لم يصرح بهذا الهدف، بل على العكس من ذلك، كان الميثاق يترجم واقع القطرية العربية ويكرسها في أغلب أسسه ومبادئه مثل مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، والمحافظة على الوضع الراهن، ومبدأ المحافظة على سيادة الأقطار العربية، وأكثرها جدلاً كان بند الالتزام بالإجماع فيما يقرره مجلس الجامعة، الذي يعد المأزق الحقيقي في وجه أي إمكانية لتقدم المشروع الوحدوي، ولو على صعيد التكامل الاقتصادي البعيد عن حساسيات المجال السياسي.

لا تنحصر اختلالات البناء المؤسسي لجامعة الدول العربية في بنود الميثاق فحسب، بل تتجاوزها إلى وجود عجز هيكلي في آلية حل المنازعات بين الدول الأعضاء، مثل إدراج مبدأ التحكيم أو الوساطة من دون أي إحالة إلى الإلزام والإجبارية، في حين تشير التجربة التاريخية إلى أن المنازعات بين الدول العربية كانت في أغلبها بسبب المصالح القطرية الأثنية، والخلافات الحدودية والنزاعات الأيديولوجية تعريف ذواتهم، من خلال الشعور بالانتماء إلى هوية مشتركة أو "نحن مشترك" يجري تكريسه عبر سعي الفاعلين داخل هذه الجماعة إلى المحافظة على الثقافة التي تحمي مصالحهم، ما يسمح لهم بتجاوز معيقات العمل الجماعي كالأثنية والأنطولوجيا المادية. وذلك ما يحفز الفاعلين داخل الجماعة على حماية ثقافتهم فطرياً بما لا يتناقض ومبدأ العقلانية، ولا سيما حينما تتطابق المصلحة مع الهوية الجديدة للدولة داخل الجماعة، وتحدد هوية الجماعة عبر تعريف حدود الذات والآخر، ويحتاج الوصول إلى التذويت ضمن أفراد الجماعة في الهوية الجديدة إلى توافر العديد من العوامل، من بينها الزخم والديمومة في عمليات التعاون الدولي على مدى فترات زمنية طويلة نوعاً ما، كما تحتاج إلى إدراك الفاعلين بأهمية المنافع المشتركة في التأسيس لقواعد مستقرة وثابتة، فضلاً عن ضرورة القراءة الإيجابية، وحسن النيات بين الفاعلين في إطار التعاون الدولي.²

فبالرغم من وجود جامعة الدول العربية، كإطار جامع للدول العربية والتي تنص إحدى بنوده على أهمية -الدفاع المشترك إلا أن هذه النصوص لم يتم تنزيلها على أرض الواقع لكي تصبح بمثابة الأرضية، حيث يتم تحديد مصيرنا المشترك في ظل سيطرة النزاعات العربية-العربية والاستقطاعات الإقليمية والدولية، حيث يتحول الملعب العربي إلى مسرح تنافس عليه قوى إقليمية ودولية تحدد اللاعبين وقواعد اللعبة. فتركيا، على سبيل المثال، تتواجد في سوريا وتمتد إلى أكثر من 30 كيلومتراً

¹ محمد حسام حافظ، "جامعة الدول العربية: تأسيسها ودورها في الأمن الإقليمي العربي"، مجموعة عمل Task Force، منتدى الشرق، جانفي 2019، ص 2.

² محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص ص 84-96.

داخل الأراضي السورية، وتسعى إلى ترسيخ وجودها في المنطقة من خلال إنشاء "منطقة أمنة"، كما يمتد نفوذها إلى العراق. من جهة أخرى، تلعب إيران دورًا مؤثرًا في المجال العربي عبر وجودها في لبنان والعراق وسوريا واليمن، وقد صرح مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي بعد سقوط صنعاء في أيدي جماعة الحوثيين: "لقد سقطت العاصمة الرابعة في أيدينا"، وهو ما يعكس حجم الأطماع الإيرانية في المنطقة، والتي تُغلفها بالهوية الفارسية وتوظف البعد الشيعي في سياستها.

في ظل التحولات الجيوسياسية والجيو أمنية والجيو اقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، أصبح على العالم العربي أن يدرك حجم التحديات والفرص التي تواجهه، فالعالم يشهد استراتيجيات متشابكة ومعقدة، تتغذى من أيديولوجيات الهيمنة والاستقرار التي تتبناها قوى معينة وتواجهها قوى أخرى، هذه الديناميكيات تفرض على العالم العربي ضرورة إعادة النظر في مفهوم أمنه الإقليمي، وتعزيزه من خلال تعاون وتنسيق فعال بين دوله.

إذن، بات من الضروري أن يعمل العالم العربي على وضع إستراتيجية واقعية وعملية، تبدأ بالتعاون الاقتصادي، ثم تنتشر إلى المجالات السياسية والأمنية، في عالم يتبلور من خلال تحالفات وشراكات جديدة، وإعادة توزيع النفوذ والقوة، لا يمكن للعالم العربي أن يبقى متفرجًا. عليه أن يجلس على طاولة واحدة، بقرارة متأنية لحجم التحديات وواقع الرهانات، لتحديد ملامح مستقبله بسرعة وحسم.

إنّ الرهان اليوم هو رهان البقاء. ففي ظل عالم يتشكل من خلال محاور وتحالفات جديدة، يجب على العالم العربي أن يعزز وحدته الداخلية، ويبني إستراتيجية أمنية وإقليمية متكاملة، تمكنه من الحفاظ على مصالحه ومواجهة التحديات التي تفرضها التحولات العالمية، لأنّ الوقت ليس في صالح التردد، بل في صالح العمل الجماعي والفاعل لضمان مكانة العرب في عالم متحول.¹

لعبت جامعة الدول العربية لفترة قصيرة نسبيا (في عام 2011 وأوائل عام 2012 بشكل أساسي) دورا سياسيا مهما من خلال اتخاذ موقف بشأن الشؤون الداخلية لبعض أعضائها، وخاصة سوريا وليبيا. وفي القيام بذلك، سعت المنظمة إلى رفع مكانتها وتعزيز سمعتها وتعزيز نفوذها. ولكن مع تصاعد الصراعات وتدخل اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، بما في ذلك أعضاء الجامعة، بشكل متزايد في هذه الصراعات، اضطرت المنظمة إلى تقليص طموحاتها. وبالتالي، أعاقَت أوجه القصور التاريخية للجامعة مرة أخرى، الاستقلال المحدود، والشلل بسبب الافتقار إلى الاتفاق بين الدول الأعضاء، وبالتالي عدم أهميتها السياسية.

لا شك أن الانتفاضات العربية أعطت لجامعة الدول العربية فرصة جديدة للحياة، مما دفعها إلى الابتعاد جذريًا عن موقفها التقليدي غير التدخل. ففي ليبيا، دعت الجامعة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إنشاء منطقة حظر جوي، مما وفر الشرعية الإقليمية للقرار 1973، وقد سمح هذا القرار للمجتمع الدولي ليس فقط بإنشاء منطقة حظر جوي ولكن أيضًا باستخدام جميع الوسائل الضرورية (باستثناء الاحتلال الأجنبي) لحماية المدنيين. وبالتالي، منحت جامعة الدول العربية الشرعية لـ "التدخل الغربي"، أي الضربات الجوية لحلف شمال الأطلسي، في دولة عربية زميلة من شأنها أن تؤدي إلى انهيار النظام، وقد قارن دانييل واجنر وأري كاكوفيتش دور جامعة الدول العربية في إضفاء الشرعية على العمل في ليبيا والبحرين، وخلصا إلى أنّ جامعة الدول العربية أثبتت أنها المزود الرئيسي المحدد للإجماع خلال الانتفاضات المعنية وبالتالي إضفاء الشرعية على الأنظمة والمعارضة السياسية والتدخلات العسكرية الأجنبية.

في حالة سوريا، علقت الجامعة عضوية البلاد في نوفمبر 2011 على خلفية حملة القمع الوحشية التي شنها نظام الأسد على المتظاهرين، وفرضت عقوبات على النظام، كما أرسلت بعثة مراقبة ووساطة إلى سوريا (أجبر أعضاء البعثة البالغ

¹ فاتح خننو، "الفضاء المغاربي يشهد تجزئة التعامل مع التهديدات ومخترق أوروبا عبر الحوار المتوسطي"، آراء حول الخليج، ع (136)، 28 مارس 2019، في:

<https://araa.sa/index.php?view=article&id=4630%3A2019-03-28-12-0750&Itemid=172&option=com_content>

عدهم 145 على العودة إلى وطنهم في جانفي 2012؛ وفي الوقت نفسه، صاغت خطة انتقالية رفضها مجلس الأمن الدولي، وفي مارس 2013، خلال قمة الدوحة، ذهبت إلى أبعد من ذلك بدعوة ائتلاف المعارضة السورية إلى شغل مقعد في البلاد.

يكمن السبب الرئيسي وراء هذا التحول هو أن بعض الدول العربية كانت مهتمة بدعم الحلفاء المحتملين الناشئين في الدول المجاورة، ودفع ظهور تهديد إقليمي المتمثل في . داعش . بعض الدول العربية إلى توحيد قواها، ولا شك أن تصرفات الجامعة كانت مدفوعة بمصالح بعض الدول الأعضاء القوية فيها . المملكة العربية السعودية - في المقام الأول، ولكن قطر أيضا إلى حد ما . ومع ذلك، فإن تدخلها الجديد لا يزال يعكس "تغيرا في مفهومها الأولي وسلوكها العام"، ومن المهم هنا أن نلاحظ أن الدعم الانتقائي لتغيير النظام في ليبيا وسوريا كان بمثابة منحدر زلق للأنظمة الاستبدادية المتبقية، نظرا للاحتجاجات الشعبية في المنطقة وافتقارها إلى الشرعية؛ وبالتالي فإن الموقف الجديد للجامعة يمثل تغييرا جذريا إلى حد ما، وقد زعم مروان المعشر أن "الجامعة العربية لا تزال في حاجة إلى تغيير جذري في موقفها"، وكان عامل آخر هو التنافسات طويلة الأمد بين الدول العربية، والتي قوضت قدرة الجامعة على لعب دور أكبر، كما حدث مرات عديدة في السابق. وفي هذه الحالة، بدأت أشكال التعاون البديلة وغير المؤسسية، مثل عملية عاصفة الحزم التي تقودها السعودية والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب (IMCTC) والذي يشار إليه أحيانا باسم التحالف العسكري الإسلامي تكتسب أهمية كبيرة.¹

على هذا، وباختصار، وكما كانت الحال مع جامعة الدول العربية، فقد أتاحت الانتفاضات العربية الفرصة لمجلس التعاون الخليجي، المنظمة الأكثر تكاملاً وتماسكاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ذلك الوقت، لزيادة دوره السياسي. وكما كانت الحال مع جامعة الدول العربية، فإن هذا النشاط الجديد يعكس تفضيلات بعض الدول الأعضاء القوية، والتي كانت في هذه الحالة تتمثل في الحفاظ على الوضع الراهن. ولكن الشعور المتزايد بعدم الأمان بعد الانتفاضات العربية، إلى جانب التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران من ناحية، وبين المملكة العربية السعودية وقطر من ناحية أخرى، هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى نهاية مفاجئة لهذا التطور، ومن خلال إثارة مناقشة حول مخاطر تفكك مجلس التعاون الخليجي أو في أفضل الأحوال، تحوله إلى قوقعة فارغة.

عليه، أثبت نهج العمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية ومؤسساتها الفرعية، عجزا عن الوفاء بمقتضيات النجاح في مجالات العمل المرتبطة بالأمن غير التقليدي، لم يتحقق شيء من تلك الوحدة ولم تنشأ سوق مشتركة ولا حتى منطقة تجارة حرة بالمعنى الحقيقي، وهي المنطقة التي كان يفترض - بموجب اتفاقيتها في التسعينيات من القرن العشرين أن تنشأ وتكتمل في حدود عام 2006-؛ فمنذ عام 1957 وقّعت اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ولم يتحقق منها شيء، لأن الواقع كان ببساطة أبعد ما يكون عن الهدف المرجو.²

عليه، تُعتبر جامعة الدول العربية أكثر المؤسسات الإقليمية بروزاً في منطقة الشرق الأوسط وأطولها عمراً، حيث تأسست عام 1945 بهدف تعزيز التكامل بين الدول العربية. ومع ذلك، وعلى الرغم من مكانتها الرمزية والتاريخية، فإنها تفتقر إلى أي دور فعال أو أهمية فوق قومية في مجال التكامل الوظيفي، وأحد أهم الأسباب الرئيسية لهذا القصور هو "تعقيد نظام التصويت" داخل مؤسسات الجامعة، حيث يتمتع كل عضو بحق النقض (الفيتو)، مما يعيق عملية صناعة القرار ويحد من فاعلية الجامعة في تحقيق التكامل الإقليمي. هذا النظام يجعل من الصعب التوصل إلى قرارات جماعية، خاصة في القضايا الخلافية أو الحساسة، مما يؤدي إلى شلل في العمل المؤسسي، وهي بارزة على نحو لا لبس فيه في النصوص القانونية والميثاق المؤسس لها الذي يعبر عن تناقضات منهجية ونظرية متعددة، كالجمع بين القطرية والقومية والخلط بين دور الجامعة ودور الأمانة العامة، فضلا عن استمرار سياسات التكتلات والمحاور في صلب النظام العربي،³ بالإضافة إلى

¹ Raffaella A. Del Sarto and Eduard Soler i Lecha, "Interregnum: The Regional Order in the Middle East and North Africa after 2011", MENARA Final Reports N° (01), February 2019, pp. 8-9.

² مصطفى علوي، "الثورات العربية وإشكاليات التعاون في مجالات الأمن غير التقليدي"، السياسة الدولية، مج (46)، ع (186)، أكتوبر 2011، ص 38.

³ محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص ص 100-101.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

ذلك، "تغيب آليات مؤسساتية حقيقية" لصناعة القرار الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بمفاوضات التكامل الإقليمي. فبدلاً من وجود هياكل قادرة على تنفيذ سياسات مشتركة أو حل النزاعات بشكل فعال، تظل الجامعة محصورة في إطارها الشكلي، مما يحد من قدرتها على تحقيق التكامل الاقتصادي أو السياسي أو الأمني بين الدول الأعضاء.

نتيجة لذلك، وعلى الرغم من وجود جامعة الدول العربية كإطار مؤسسي يجمع الدول العربية، فإنها تظل بعيدة عن تحقيق التكامل الوظيفي الفعال، مما يعكس الحاجة الملحة إلى إصلاحات جذرية في هياكلها وآليات عملها لمواكبة التحديات الإقليمية والدولية المعاصرة.

كما كانت محاولات التوحيد بين ليبيا والدول المجاورة طريقاً لتأمين الأمن القومي والمجد الشخصي، وكانت أولى المحاولات إتحاد الجمهوريات العربية في 1970 بين ليبيا ومصر وسوريا ثم اتحاد ليبيا وتونس في 1974/1975 واتفاقية الصداقة مع الجزائر عام 1975 ثم إتحاد المغرب العربي والذي كان يشمل ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب، ومثل الأخير منظمة إقليمية للتنسيق أكثر منه إتحاد أو وحدة مقارنة بالمشاريع الأخرى، ثم كانت هناك محاولة للتوحيد بين ليبيا وتشاد أثناء الحرب الأهلية في تشاد.

كانت كل هذه المشاريع الوحدوية مشاريع سياسية أكثر منها رغبات شعبية مدروسة، فجميعها نشأت ونفذت في إطار شك عام بجداولها الاقتصادية أو السياسية، وكانت مدفوعة بظروف وقتية، ولكن في كل الأحوال كان هناك دافع ليبي إيديولوجي، وفي هذا السياق تدخلت ليبيا في سياسات ونزاعات محلية بغية اكتساب النفوذ أو تلافي التعرض إلى أخطار حقيقية أو متخيلة.

كما هي محاولات التوحيد والتنسيق العربي اندرجت اتفاقية إتحاد المغرب العربي في 1989 أساساً كمنطقة اقتصادية تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وأهداف سياسية في تنسيق العمل بين المؤسسات المتشابهة في الدول الأعضاء والحفاظ على مصالحها واستقلالها وتسهيل الحوار الدولي، غير أن هذا التجمع واجه منذ البداية اختلافات شديدة بين دول المنطقة عصفت به وحولته إلى مجرد شكل بدون فعالية تذكر وهو مجمد في الوقت الحاضر.

عليه، بعد فشل مشاريع الوحدة العربية أخذ القذافي بالدعوة للفضاء الإفريقي وتكوين الولايات المتحدة الإفريقية، وكما في محاولات الوحدة العربية، كان هدف هذا التوجه، ومن خلال الاستثمارات والإعانات الليبية لهذه الدول زيادة التضامن السياسي مع ليبيا، وإضافة للاتحاد الإفريقي هناك تجمع دول الساحل والصحراء (ليبيا، مالي، نشاد، النيجر، السودان و بوركينا فاسو)، وفي الحقيقة كان تأثير منظمة الإتحاد الإفريقي والتجمعات الإفريقية أقوى من تأثير جامعة الدول العربية والتجمعات العربية في تقليل فعالية وشأن العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا في 1992 إلى أن تم تعليقها في عام 1999 وأزالها بعد ذلك، ولكن بالرغم من المساعدات المالية التي قدمها القذافي لعدد من البلدان الإفريقية إضافة للاستثمارات والمنشآت الاجتماعية التي أقامها، لم يظهر دور مركزي لليبيا في منظمة الإتحاد الإفريقي كما كانت تأمل، فلقد حاول القذافي تحقيق موقع وسمعة تاريخية في تمهيد الطريق لإقامة الولايات المتحدة الإفريقية من خلال مؤسسات وهيكل تجميعية للدول الإفريقية.

كما حاول استضافة مقر منظمة الإتحاد الإفريقي، غير أنه كان يواجه بمعارضة خاصة من قبل جنوب إفريقيا، ومع ذلك فلقد ترك تعاطفاً عاماً مع نظامه من دول إفريقية عديدة، ففي أثناء قصف الناتو أثناء الانتفاضة وقفت أغلب الدول الإفريقية موقفاً معادياً للقصف والتدخل الأجنبي وحاولت المبادرة الإفريقية من تحقيق تفاوض بين النظام والثوار، غير أن جهودها فشلت نتيجة لرفض الثوار ودول الناتو، ولم تمنع جهودها من انهيار النظام في النهاية، وبالرغم من التردد بالاعتراف بالمجلس الانتقالي فإن كافة الدول الإفريقية اعترفت به في النهاية بعد مقتل القذافي.¹

الفرع الثاني: تشكيل المركب الإقليمي في الشرق الأوسط

¹ علي خضير مرزا، ليبيا: الفرص الضائعة والأمال المتجددة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص ص 62-67.

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 بداية لتشكيل مركب الشرق الأوسط الحديث كنتيجة لاستقلال عدد كبير من الدول العربية، هناك ثلاث مركبات أمنية فرعية تشكل المركب الأكبر للشرق الأوسط الذي يمتد من المحيط إلى الخليج، لكن هذه المركبات الفرعية ظهرت حديثاً بعد ضعف الجامعة العربية والانقسامات العميقة التي حدثت في نهاية السبعينيات من القرن العشرين عقب توقيع مصر مقر الجامعة العربية لاتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني عام 1978؛ التي قوبلت برفض عربي وتجميد عضوية مصر من الجامعة لأكثر من عشرين سنة تقريباً.

من منظور جغرافي، تمثل كل من مصر والكيان الصهيوني قلب مركب الشرق الأوسط بسبب أنهما يمثلان مركز العلاقات الأمنية عبر تاريخ العلاقات الإقليمية بالرغم من وجود معاهدة سلام بين الطرفين منذ عام 1979، هناك متغيرين أثرا في العلاقات الأمنية الإقليمية: الأول، تنامي الإسلام السياسي في مصر مع وصول الإخوان المسلمون للحكم في القاهرة في عام 2011، والذي يشكل تهديداً استراتيجياً لأمن الكيان الصهيوني من المنظور الصهيوني عبر إمكانية دعم القوى الإسلامية في المناطق الأخرى خاصة في الأراضي الفلسطينية والأردن ولبنان، وهي المناطق التي تشكل طوقاً على الكيان الصهيوني أو طريقة أخرى تقع في العمق الاستراتيجي للأمن الصهيوني؛ الثاني، هو تصاعد التهديدات الأمنية من قبل الجماعات المسلحة عبر صحراء سيناء باتجاه الكيان الصهيوني، سواء بواسطة تهريب الأسلحة إلى الأراضي الفلسطينية أو تنفيذ عمليات عسكرية ضد أنابيب الغاز المتجهة نحو الكيان الصهيوني، وهي العمليات التي أدت بالجيش المصري إلى دفع تعزيزات عسكرية للقيام بعمليات تمشيط في المنطقة وتعقب الجماعات المسلحة وتفكيك شبكات تهريب الأسلحة ودعم عمليات الشرطة في تثبيت الأمن.¹

كما كان لدى دول أوبك (منظمة البلدان المصدرة للبترول) ودول الشرق الأوسط ثلاث قضايا جيوسياسية كأسباب رئيسية:²

-السعي لتحقيق الاستقرار في المنطقة المتمحور حول الصراع الصهيوني-الفلسطيني؛

-بناء أسوار ضد صعود الإسلام السياسي؛

-تعزيز السيطرة على منطقة غنية بالمواد الهيدروكربونية.

لكن، وعلى الرغم من وجود العديد من المتغيرات والفاعليات التي غدت هذا الاستثناء العربي، فإن الثوران الذي يعيشه العالم العربي حالياً يدل على أن هناك أزمة شرعية السلطة في المنطقة.

إنّ مجمّع الشرق الأوسط وهو المجمع الفرعي الأول والمتمركز في بلاد الشام، يعتبر أحد أكثر المجمعات الفرعية تأثيراً وتعقيداً في المنطقة، أين يتمحور هذا المجمع حول الصراع بين الكيان الصهيوني والدول العربية المحيطة بها، والذي أدى إلى نشوب العديد من الحروب الإقليمية، مثل حروب 1948 و1967 و1973، هذا الصراع هو انعكاس مباشر للصراع المحلي بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين، والذي لم يقتصر تأثيره على المنطقة المباشرة فحسب، بل امتد ليشكل عداءً أوسع بين الكيان الصهيوني والعالم العربي ككل من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الصراع الصهيوني-الفلسطيني يظل المحور الرئيسي لهذا المجمع الفرعي، إلا أنه تأثر أيضاً بصراع أوسع بين الكيان الصهيوني والعالم الإسلامي، وإن كان هذا التأثير أقل حدة. ومع ذلك، فإن هذا المجمع الفرعي لا يقتصر على بلاد الشام فقط، بل يمكن اعتبار أن تأثيره يمتد ليشمل دول المغرب العربي، والتي تُشكل بدورها مجمّعاً فرعياً منفصلاً، وإن كان ضعيفاً نسبياً.

وفقاً لباري بوزان وأول وايفر، فإن المجمع الفرعي المغاربي يتمحور حول العلاقات المتغيرة وغير المستقرة بين دول مثل ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وحتى المملكة العربية السعودية في بعض الأحيان، هذه العلاقات تتسم بعدم الاستقرار بسبب الخلافات السياسية، الحدودية والأمنية، مما يجعل هذا المجمع الفرعي أقل تماسكاً مقارنة بمجمع بلاد الشام.

¹ عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص ص 182-210.

² محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص 58.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

باختصار، يُظهر المجمع الفرعي لبلاد الشام تأثيرًا قويًا ومستمرًا على ديناميكيات الصراع في الشرق الأوسط، بينما يظل المجمع الفرعي المغربي أقل تماسكًا وأكثر تأثرًا بالعلاقات المتغيرة بين دوله. ومع ذلك، فإن كلا المجمعين يعكسان تعقيدات الصراعات الإقليمية وتداخلاتها في الشرق الأوسط.¹

فإن مشكلة الأمن الإقليمي الرئيسية في المغرب العربي كانت تتمثل في ضم المغرب للصحراء الغربية في عام 1975، مما أدى إلى توترات مع ليبيا والجزائر، اللتين دعمتا حركة البوليساريو ضد المغرب، وإنّ الحجة القائلة بأن بلدان المغرب العربي تشكل حاليًا جزء من المجمع الفرعي للمشرق هي لسببين: أولاً، قضية الصحراء الغربية اليوم ليست قوية بما يكفي لتوفير الأساس لمركب فرعي مغربي واسع لا يمكن أن يأخذ في الاعتبار مكانة المغرب العربي؛ والثاني، وهو الأهم، أن بلدان المغرب العربي، إلى جانب بلدان المشرق العربي، لديها أشياء كثيرة مشتركة، على سبيل المثال، كان لدول المغرب العربي دور كبير في الصراع العربي - الصهيوني، فهي أعضاء في جامعة الدول العربية، وشركاء في سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وأعضاء في الشراكة الأورو متوسطية (EMP) والاتحاد من أجل المتوسط (UfM).²

إذا اتجهنا غرب الشرق الأوسط، نفس المشكلة حاضرة في المركب للمغرب العربي المتمثلة في النزاع على الأرض أو النزاعات الحدودية بين الوحدات السياسية التي لم تستطع بموجها هذه الأخيرة الالتفات إلى المشاكل الحقيقية التي تعاني منها شعوبها؛ مما يجعل وحدة التحليل العداوة / الصداقة ذات مصداقية تحليلية في فهم التفاعلات الإقليمية نشوء الصراعات الحدودية بين كل من المغرب والجزائر التي نشبت على إثرها ما يسمى "بحرب الرمال" عام 1963، استمرت في التأثير وصياغة مخرجات التفاعلات الأمنية الإقليمية إلى يومنا هذا، بالرغم من التحسن الطفيف الذي حدث عام 1989 بموجب تشكل اتحاد المغرب العربي في قمة مراكش.

أدى الانسحاب الإسباني من منطقة الصحراء الغربية إلى ظهور نزاع إقليمي على خلفية إقدام المغرب على ضم الأراضي الصحراوية وإدعاء السيادة عليها في عام 1975، وهي الخطوة التي أثارت القبائل التي تقطن المنطقة وشكلت مقاومة عسكرية للقوات المغربية، وهو الوضع الأمني الذي فجر التوتر في المنطقة - كما تحدثنا عنه آنفاً بالتفصيل - وأظهر محورية "الإقليم" في السياسة الخارجية للدولة بالرغم من الاتفاق الإقليمي ضمن منظمة الوحدة الإفريقية على الاحتفاظ بالحدود الجغرافية بين الدول الموروثة عن الاستعمار كطريقة لتجنب النزاعات على الأقاليم المتنازع عليها لأي اعتبار من الاعتبارات التاريخية، المحصلة النهائية أن وحدة "العداوة/الصداقة" كانت متحركة في العلاقات الأمنية المغربية إلى أبعد الحدود، خاصة فيما يتعلق بدور القوى الاستعمارية في ترك فجوات أمنية بين الوحدات السياسية في المركب الإقليمي الفرعي لشمال إفريقيا.

من وجهة نظر التحليل الإقليمي العلاقة التي تربط مركب الأمن الإقليمي للمغرب العربي بمركب الشرق الأوسط هو مشاركة فواعله في الصراع العربي- الصهيوني من جهة، وعضويتهم في جامعة الدول العربية كنظام إقليمي من جهة ثانية، فالملك المغربي هو رئيس لجنة الدفاع عن القدس الشريف واستضافت تونس قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1980 إلى غاية عام 1993 بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو وعودة ياسر عرفات إلى رام الله وقامت الجزائر وليبيا بتمويل منظمة التحرير الفلسطينية لفترة طويلة خلال صراعاها مع الكيان الصهيوني واستقبال اللاجئين الفلسطينيين.

تعتبر الحكومات الوطنية وشعوب منطقة المغرب العربي أنها جزء من الوطن العربي الكبير، بالرغم من أنها من الناحية الجغرافية هي أقرب لأوروبا منها إلى منطقة المشرق العربي، هذه الروابط ممتدة لبداية دخول الفتح الإسلامي إلى المنطقة في عهد الدولة الأموية في القرن الثاني الهجري خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي للمنطقة التي دامت أكثر من قرن،

¹ Barry Buzan, Ole Wæver, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, Op.cit; p. 293.

² Bettina Koch and Yannis A. Stivachtis, "Introducing Regional Security in the E-International Relations", Middle East, May 2019, p. 7.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

حاولت فرنسا ربط المنطقة بأوروبا، لكنها فشلت بسبب عمل الحركة الوطنية التي كان معظم أحزابها مقيمة في القاهرة، على ربط المنطقة بالعالم العربي بدل أوروبا من أجل تثبيت الهوية العربية الإسلامية.¹

على عكس مركبات الأمن الأخرى في النظام الدولي يتميز الشرق الأوسط بالنزاعات الأمنية العنيفة والمستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أكثر هذه النزاعات محورية هو الصراع العربي- الصهيوني كما ذكرناه الذي جمد خلال فترة مفاوضات الكيان الصهيوني وجماعات السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، هناك أيضا عدم الاستقرار الأمني الناتج عن الصراع العنيف بين الحكومات والجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر ومصر واليمن والسعودية، بالإضافة إلى مشاكل التنمية والتخلف الاجتماعي وغياب الديمقراطية وسيطرة أسلوب التسلط والقمع للمجتمع في معظم دول الشرق الأوسط.

إن قرار القيادة الأمريكية في جانفي 2021 بنقل الكيان الصهيوني من منطقة عمليات القيادة الأوروبية للقوات الأمريكية إلى منطقة عمليات القيادة المركزية (سينتكوم) التي يغطي عملها "الشرق الأوسط الكبير"، ومن الضروري التنبيه إلى أن تشكيل القيادة المركزية كان قد أعلن بعد قيام الثورة الإيرانية والتدخل السوفييتي في أفغانستان، أي أن إنشاء هذه القيادة هو استكمال لقرارات براغ، وهو ما يعني تلاقي المصلحة الأمريكية - الصهيونية لتحطيم إيران لأنها حليف لروسيا من منظور المصلحة الأمريكية ولأنها دعامة محور المقاومة من منظور الكيان الصهيوني طبقا لأولويات كل من أمريكا والكيان في ترتيب المصالح، وما يعزز ذلك هو قرار أمريكا عام 2004 (خلال عهدة الرئيس بوش الابن) باعتبار سوريا ولبنان ضمن منطقة عمليات القيادة المركزية التي تم لاحقا نقل الكيان الصهيوني لها.

إن استكمال اتفاقيات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني باتفاقات "أبرهام" من عام 2020، وبدء إجراء تدريبات عسكرية مشتركة وفتح أول مكاتب الاتصال للناطو في الأردن، وهو ما يعني استكمال بنية تحتية للناطو لتأدية وظائف ثلاث هي: تأسيس بنية تحتية للناطو لخلق ما يمكن اعتباره أقرب إلى التحالف الإيراني الروسي وحماية الكيان الصهيوني، وطي موضوع القضية الفلسطينية عبر تحويل العلاقات العربية من صفرية إلى غير صفرية، إذن أصبح المشهد الشرق أوسطي كالتالي:²

1- نااتو يتسع باتجاه منطقتنا لكنه قد يواجه مشكلات قد تؤدي به بخاصة إلى التقاطع بين أولويات أوروبا وأولويات أمريكا، ولعل مواقف هنغاريا وتركيا تشي ببعض التشقق؛

2- دأب روسي لمنع استقرار النااتو تحت إبطها في الشرق الأوسط الكبير.

بشكل عام، يمكن القول أن ارتباط الأمن الإقليمي المغربي بالأمن القومي العربي تتأثر بمستويين من الاختلاف الأول يتمثل في الرهانات والأولويات الأمنية، حيث تختلف الرؤية المغربية عن الرؤية السائدة في المشرق العربي والشرق الأوسط للتهديدات التي تطل الأمن القومي العربي، وهي بشكل عام أربع قضايا مركزية:³

1- استمرار التهديد الصهيوني لأمن الدول العربية والرغبة الأمريكية في الطي النهائي للقضية الفلسطينية عبر ما يسمى "صفقة القرن"؛

2- تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق وإضعاف الدور الإقليمي لهذا البلد وسحبه من المعادلة الأمنية الإقليمية؛

3- أمن الخليج العربي المهدد بالطموحات "غير المحسوبة" للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية؛

4- السلوك الإيراني وعدم وجود ضمانات حول الأهداف الحقيقية ملفها النووي وتوجهاته.

¹ عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 189-192.

² وليد عبد الحى، "تفكيك المشهد الاستراتيجي بين الدولي والإقليمي: الشرق الأوسط نموذجا"، 3 أوت 2024.

³ إدريس قسيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 355-356.

أما على المستوى المغربي، وعلى الرغم من أن دول المغرب العربي تلتقي مع دول المشرق والشرق الأوسط في بعض المواقف بخصوص هذه القضايا، فإنها غير ذات أولوية في أجندتها الأمنية؛ إنَّ النظام الإقليمي الناشئ في الشرق الأوسط ورغم أنه قد يبدو للوهلة الأولى وكأنه تناقض، فإن الاتجاه في مجال التعاون الإقليمي يشير إلى أن المنطقة أصبحت مجزأة ومتربطة بشكل متزايد في نفس الوقت. وتعكس هذه الملاحظة عدم التوافق بين الإقليمية الفاشلة واتجاهات الإقليمية المتنامية. وأيضاً فيما يتصل بالإقليمية، أصبحت معالم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير واضحة بشكل متزايد، وتشابك وتتوسع ديناميكيات إقليمية فرعية مختلفة مثل تلك الموجودة في المغرب العربي وتلك الموجودة في إفريقيا، في حين يرتبط المغرب العربي والمشرق أكثر بالخليج. وفي الوقت نفسه، تتحول بعض المناطق الفرعية على ما يبدو إلى مناطق حدودية لنواة إقليمية محددة، مع ظهور بعض اللاعبين في الخليج كنواة من هذا القبيل.¹

في حين قدمت الانتفاضات العربية فرصة كبيرة لتعزيز التعاون الإقليمي، فإن الزخم الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من عام 2011 إلى عام 2013 تبدد بسرعة كبيرة بعد ذلك. وسرعان ما خاب الأمل في التوقعات الأولية وأصبحت المنظمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رهينة لديناميكيات التفتت الإقليمي. وأعادت الانتفاضات والتحولات اللاحقة في القوة في المنطقة إشعال التنافسات القديمة وخلق تنافسات جديدة، كما أعاق مستوى انعدام الأمن المتزايد ظهور أي تكامل وتعاون إقليمي ذي معنى. وفي الوقت نفسه، ظلت العديد من السمات الرئيسية التي منعت التكامل الإقليمي قبل الانتفاضات العربية قائمة بل وأصبحت أقوى. وبالإضافة إلى المنافسة بين الدول، تشمل هذه السمات الطبيعة المغلقة وغير الليبرالية للعديد من الأنظمة وافتقارها إلى الشرعية. ومع ذلك، أظهرت الانتفاضات العربية أيضاً التناقضات الواضحة بين الأنظمة، بما في ذلك الأنظمة الديمقراطية.

لكن ما زال من غير الواضح ما إذا كانت جامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، وربما الاتحاد الإفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية سوف تتحول إلى ساحة معركة، حيث تدور المنافسة بين القوى الإقليمية، وإذا كان الأمر كذلك، فقد تكتسب المنظمات الإقليمية بعض الأهمية في عملية إعادة تنظيم المنطقة. أو قد تصبح هذه المنظمات أكثر هامشية، فتفقد قوتها لصالح تحالفات أيديولوجية أو قائمة على المصالح قد تتجاوز حدود المنطقة،² مثل السعودية التي تقود تحالفا عربيا لمعالجة الأزمة اليمنية التي تحمل مجموعة من العناوين الضاغطة، مما دفع بكثير من الدول العربية لإعلان مشاركتها في هذا التحالف، ودول مجلس التعاون الخليجي بكامله، فيما عدا سلطنة عمان، بالإضافة إلى مصر، والأردن والمغرب، والسودان، تلك الدول معنية جميعها بعناوين الخطر واعتبارات السياسة الخاصة بالمشكلة اليمنية، وتساهم في هذا التحالف بقدرات وجهود عسكري متفاوت لكنها موجودة بداخله.

هذا مع الأخذ في الحسبان أن هناك تنظيمات إرهابية مسلحة، مثل "القاعدة" فرع الجزيرة العربية، وفرع تابع لـ "تنظيم داعش" كلاهما متواجد على الأراضي اليمنية، وقد استثمر كلا التنظيمين حالة الاقتتال الداخلي ليعظم من قدراته على هامش تلك الفوضى المسلحة، ومن غير المتصور اختفاؤهما حتى مع وصول السلطة الشرعية لتواجدها المقبول في المدن الكبرى اليمنية، ومع إضافة تقديرات خاصة بعدم التسليم الإيراني بهزيمته أمام قوات تحالف تقوده المملكة السعودية في المنطقة الحيوية بالنسبة له.

كما تشكل أيضاً الحالة الليبية درجة تهديد أمني عالية منذ منتصف عام 2011، تتمدد وتيرتها بشكل تصاعدي لم تسجل له فترة انحسار واحدة طوال هذه المدة، مما ساهم في تعقيد المشكلة الأمنية، ليس في الداخل الليبي فحسب، بل سجلت له امتدادات لكافة دول الجوار الجغرافي وأيضاً لمجموعة دول شمال المتوسط، إذ أن النشاط الإرهابي المسلح للعديد من التنظيمات اتخذ أشكال متعددة وقد ساهم الامتداد الزمني لحالة السيولة والصراع السياسي في تطور المشهد الأمني سلباً، ليتلقى الوضع في نهاية عام 2015، ضربة إضافية بإعلان تنظيم "داعش" استقراره وسيطرة عناصر فرعه الليبي على

¹ Raffaella A. Del Sarto and Eduard Soler i Lecha, Op.cit; p. 13.

² Ibid; p.14.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

مدينة سرت وملحقاتها وسط الساحل الشمالي تماما، وهذا الإعلان يفاقم وضعية التعثر السياسي وينقل التهديد الأمني نقلة واسعة للأمام بالشكل الذي يضع الدول المعنية في مأزق عاجل ومتعدد الأطراف.

انبثقت إثر ذلك لجنة أمنية عن أول اجتماع تأسيسي لهذه المنظومة القائمة على الأزمة وتم إسناد رئاستها للجزائر، لكن الحصاد محدود للغاية، وبعض من التعارض السياسي فيها ألقى بظلاله على عمل تلك اللجنة فكاد أن يصيبها بشلل حقيقي، لذلك قد يكون من الأوفق استحداث آلية جديدة للعمل في تلك اللجنة، فهي في حد ذاتها لبنة جيدة يمكن البناء عليها، من خلال تكليفها بوضع تقديرات مواقف واقعية وتصورات حديثة للمهددات الآتية والمستقبلية القريبة.¹ إذن فالمنطقة العربية لم تصل بعد إلى مستوى الأقلمة من الإقليمية الناجحة (لا توجد أية بنية أمنية عربية) ومنطق العمل أو التحرك الفردي (كل لنفسه) هو السائد؛ بمعنى أمن قومي ... وليس أمني عربي إقليمي، ذلك في ظل الشرخ العميق للعالم العربي (خلافات سياسية، مشاكل اقتصادية واجتماعية، غياب قدرة على إنجاح مشروع الديمقراطية...)، ويبدو أن الضغوطات الخارجية، الأوروبية والأمريكية، قادرة على إنجاح مشروع تعاون بين دول عربية. لأنه حسب ما يبدو أن العرب لا يتعاونون فيما بينهم إلا تحت الضغط الأجنبي أو بإيعاز من قوى خارجية، ويمكن وصف هذه الضغوطات بـ "الإيجابية" لأنها قد تحث على تعاون عربي -عربي حتى وإن كانت أملت مصالح القوى التي تمارسها، ومن هنا فإن الدور الأوروبي والأمريكي سيكون محددا أساسيا لإحياء اتحاد المغرب العربي.

عليه، فتحليل مقومات نجاح العمل المغربي أو إخفاقه يجب أن يراعي هذه المتغيرات الخارجية التي قد تجبر العرب على الإقبال على ما يرفضون الشروع فيه بمحض إرادتهم، وتعطي بالتالي فرصة حقيقية لإمكانية إنجاح بنى إقليمية مثل الاتحاد المغربي، إذ لا ضغوطات تذكر على هذه الدول لتشكيل هوية أمنية دفاعية مشتركة فيما بينها، وهنا نتساءل، ألا تعمل القوى الغربية على إجهاض أي نواة لمنظومة أمنية عربية في المتوسط؟ يبدو وأنها تدأب على هيكلة وبناء العالم العربي اقتصاديا حتى يصير سوقاً واسعة لبضائعها، بينما تعمل على تفكيكه أمنياً بترتيبات أمنية غربية؟! على كل في ظل المشهد العالمي الراهن، فإن العالم العربي أمام بديلين: إما بناء كتلة اقتصادية استنادا لمنظور وظيفي، أو قبول التكيف لصالح إحدى الكتل المركزية (المشروع الشرق أوسطي أو المتوسطي). ويبدو أنه يسير باتجاه التأقلم مع المشروعين الإقليميين أكثر مما يتجه نحو إقامة كتلة ذاتية، وينطبق الأمر على الجانب الأمني أيضا خاصة وأن المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي يتضمنان ترتيبات أمنية.

لكن الانقسامات العربية لا تعني غياب شبه اتفاق فيما يخص تصور التهديدات في المنطقة، فمن وجهة نظر عربية، هناك عدم تماثل في المجال الأمني بين الضفتين، ذلك أن ميزان القوى هو دائما، وبشكل مربع لصالح الضفة الشمالية. كذلك أن كل المبادرات المتوسطية شمالية الفكرة والمنشأ باستثناء منتدى المتوسط الذي المجال اقترحته مصر.²

إن البداية يجب أن تتأتى من خلال محاولة التغلب على عقدة الارتهان للدولة القطرية، ورسم إستراتيجية جديدة لبناء منظومة عربية متكاملة، من خلال اتخاذ عدد من التدابير أهمها:³

-تحقيق مصالحة سياسية حقيقية بين الدول العربية على قاعدة الندية والمساواة دون تغول أو تعال، لأن الخلافات العربية - العربية هي مصدر ضعف المنطقة، ولا يمكن بحال إنجاز ذلك الأمر إلا من خلال الوصول إلى معرفة أسباب الخلافات والقضاء عليها؛

-الارتقاء بنمط المؤسسات المكونة للمنظومة العربية، وتحييد المؤسسات التي عجزت طيلة القرن العشرين عن تحقيق طموحات الشعوب العربية وحل قضاياها التي بقيت عالقة حتى القرن الحالي، وبناء مؤسسات تتماشى ومتطلبات

¹ خالد عكاشة، "صباغات ضرورية... مصر ومعادلات الأمن القومي"، شئون تركية، ع (03)، شتاء 2016، ص ص 168-173.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق الذكر، ص ص 236-238.

³ بسمة خليل توم، مرجع سابق الذكر، ص ص 429-430.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

المرحلة وتشكيلها على أسس صحيحة بعيدة عن المحاصصة أو التغول لتكون فاعلة قادرة على القيام بالدور المطلوب على مستوى الأمة؛

-إعادة صياغة العلاقات بين الحكومات وشعوبها على قاعدة إعادة السلطة للإرادة العامة، ولا يمكن إجراء المصالحة بين المجتمعات العربية وحكوماتها إلا من خلال العودة إلى عملية اختيار القادة من خلال انتخابات حرة نزيهة ومنظمة، وتكثيف الجهود للارتقاء بمنظمات المجتمع المدني في المنطقة، والعمل على إدماج الأقليات الدينية والعرقية، والاهتمام بحقوقها منعا لاستغلالها من أي قوى خارجية؛

-الاستفادة من المشروعات الإقليمية الشرق أوسطية والمتوسطة الأخرى والتي كانت ولا تزال جزءا أصيلا من المحيط الإقليمي، والتي أحرزت نجاحات متميزة على الأصعدة الداخلية والخارجية، وبناء علاقات تعاونية معها على اعتبارها جزء من الدائرة الأولى المحيطة بالفلك العربي، وتقديم المصالح المشتركة ونقاط الالتقاء على أسباب النزاع، على أن تقوم العلاقات على أساس الندية والاستقلالية لا التبعية؛

-إن فكرة التكامل العربي مع محيطه الإقليمي الإسلامي، وتدعيم روابطه ضمن دائرة التكامل الإسلامي تعد فكرة مهمة وأمرارئيسا في تقوية حلقة التكامل العربي في نظام الألفية الثالثة فشعوب المنطقة التي يجمعها ماض مشترك ومصير مشترك لا بد لها كما يقول داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" أن تتجاوز التراكمات السيكلوجية المتبادلة، وترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك، والحفاظ على العلاقات البيئية من مؤثرات التوازنات العالمية، وهو ما أكدده جاسم سلطان في كتابه "الجغرافيا والحلم العربي القادم" بأن مثلث العرب والفرس والترک يمثل نسيج المنطقة التاريخي، وهذا النسيج التاريخي حين يجد معادلة من التعاون والتنسيق تكتسب المنطقة حصانتها في وجه قوى ما وراء البحار، وحين لا يجد معادلته الصحيحة ينقلب على ذاته ويدمرها، غير أن هذا التطلع لا يزال تعيقه عوائق عديدة منها: التحيزات القومية المتبادلة، والنفوذ الدولي المعيق لأي توافق بين أقطاب المنطقة، والأناينة السياسية الناتجة عن إمساك المستبدين بزمام الأمور.

اتصالا بهذا النهج المتصور لبنیان أمن عربي غير تقليدي، لا يعقل أن تكون قوى إقليمية محيطة تطور قدراتها النووية التكنولوجية سواء لأغراض عسكرية أو سلمية، في حين أنّ الدول العربية تبقى في دور المتفرج، وإذا كان دخول هذا المجال صعبا لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية على البعض من الدول العربية فرادى، فهي فرصة لتبني برنامج إقليمي عربي يرفع من قدرات الدول العربية العلمية والتكنولوجية في هذا المجال.

في المقابل، كان التعاون العربي مع الاتحاد الأوروبي، ومع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومع أطراف المفاوضات المتعددة المنبثقة من عملية مدريد للسلام، يركز بالأساس على قضايا الأمن غير التقليدي الاقتصادي والاجتماعي والإنساني أكثر من تعامله مع الأمن العسكري- التقليدي.¹

تقدم الأطر النظرية للعلاقات الدولية، سواء أكانت نيو- واقعية أم بنائية اجتماعية أم حتى مؤسسية، من جهتها تشخيصا جيدا لاحتمالية نجاح أو فشل المشاريع الوحدوية أو مشاريع التكامل والاندماج بين الدول، وهو ما افتقدته المشاريع الوحدوية العربية، فعلى الرغم من اتفاق أغلب المنظرين القوميين على ضرورة أن تتجسد القومية العربية في النهاية في شكل الدولة - الأمة بوصفه تعبيراً سياسياً لمشروع الوحدة العربية، فإن التنظير القومي فشل في تقديم المداخل النظرية الملائمة لفهم القوى القائدة والفواعل الأساسية التي في إمكانها دفع مشروع الوحدة القومية- العربية نحو الأمام، ولذلك، يبدو جليا كم المشكلات النظرية البنيوية (التي تلقي بظلالها على مسار بناء الوحدة العربية).²

المطلب الثالث: التفاعل بين النظام الإقليمي المغربي والمركب الأمني الفرعي للساحل الإفريقي

¹ مصطفى علوي، مرجع سابق الذكر، ص 39.

² محمد خميس، مرجع سابق الذكر، ص 100-101.

يشهد النظام الإقليمي المغربي تفاعلاً متزايداً مع المركب الأمني الفرعي للساحل الإفريقي، حيث تُشكل التهديدات الأمنية المشتركة والتدخلات الجغرافية والسياسية رابطاً قوياً بين المنطقتين، يمتد هذا التفاعل من خلال انتشار الجماعات الإرهابية وجماعات أخرى مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والتي تنشط في منطقة الساحل وتؤثر بشكل مباشر على أمن دول المغرب العربي، خاصة الجزائر وموريتانيا، هذه الجماعات تستغل الحدود المفتوحة والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة لتنفيذ هجماتها وتهريب الأسلحة والمخدرات، مما يخلق بيئة أمنية غير مستقرة.

من ناحية أخرى، تؤثر الأزمات السياسية والاقتصادية في دول الساحل، مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو، على استقرار المنطقة ككل، حيث تدفع موجات النزوح والهجرة غير النظامية نحو دول المغرب العربي، مما يزيد من الضغوط الاجتماعية والأمنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات المناخية والتصحر في منطقة الساحل تؤدي إلى نزاعات على الموارد الطبيعية، مما يفاقم التوترات ويزيد من حدة التحديات الأمنية.

في هذا السياق، يبرز دور النظام الإقليمي المغربي في مواجهة هذه التهديدات من خلال تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع دول الساحل، بالإضافة إلى المشاركة في المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ومع ذلك، فإن نجاح هذا التفاعل يتطلب تعزيز التنسيق بين الدول المغربية ودول الساحل، ووضع استراتيجيات مشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل الفقر والبطالة وضعف الحوكمة.

لذا يُعتبر التفاعل بين النظام الإقليمي المغربي والمركب الأمني الفرعي للساحل الإفريقي تفاعلاً حيوياً ومعقداً، حيث تُشكل التهديدات الأمنية المشتركة والتدخلات الجغرافية تحديات كبيرة، ولكنها تفتح أيضاً أبواباً للتعاون الإقليمي الذي يمكن أن يُسهم في تحقيق الاستقرار والأمن المشترك.

الفرع الأول: المحاولات الإفريقية لبناء نظرية في التكامل

بعد محاولة تطبيق لبعض النظريات الأوروبية للتكامل في إفريقيا، عكف الأفارقة على صياغة نهج ينبغي أن يفضي إلى تكامل بين دول القارة وشعوبها، وذلك راجع لاتفاقهم على الفكرة التي مفادها أن توحيد القارة هو ما سوف يخرج شعوبها من البؤس والانغلاق والعزلة السياسية، ولا زال الحديث يتواصل منذ إنشاء الاتحاد الإفريقي، عن وضع حد لتهديم إفريقيا على المسرح الدولي.

ينبغي الاعتراف بأن الجانب الأساسي من الفكر لتكامل إفريقيا فإنه قد انصرف منذ نهاية القرن التاسع عشر، إلى أيامنا هذه، إلى مسألة وحدة إفريقيا، والحال أن الوحدة هي مرحلة ناجزة من مراحل البناء الإفريقي، في حين أن التكامل إنما هو سيرة، غير أن فهماً أفضل لفلسفة التكامل الإفريقي لا يمكن أن يتأتى إلا عبر التمكن من خطاب الوحدة الإفريقية، بل إن بالإمكان القول إن التكامل في إفريقيا كان أكثر تجسداً في المشروعات السياسية، في حين أن الوحدة تشكل القلب من فكر الفلسفة السياسية الإفريقية.¹

أدركت الدول الإفريقية أهمية مشروعات التكامل الاقتصادي منذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فأنشأت عدداً من التجمعات الاقتصادية الإقليمية. ففي ظل الظروف وواقع التفتت الذي واجهته الدول الإفريقية بعد الاستقلال، حيث سعت حكومات تلك الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية، مثل التكامل الاقتصادي الإقليمي إحدى الوسائل الأساسية فيها لتحقيق التنمية؛ انطلاقاً مما توفره العملية التكاملية من مزايا؛ كما تؤكد الاعتبارات السياسية الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية في القارة الإفريقية؛ كونها تجسد القوة القادرة على مواجهة محاولات العوامل والضغوط الخارجية من جهة، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي الدولي من جهة أخرى.

من هذا المنطلق، تؤكد الاعتبارات السياسية الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية بوصفها القوة القادرة على التعامل مع العوامل الخارجية ومواجهتها، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي الدولي، كما أن التكامل الإقليمي في

¹ غي مفيل، التكامل والتعاون في أفريقيا: صعوبة اللقاء الممكن بين النظريات والوقائع، تر: نصير مرّوة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص ص 151-153.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

إفريقيا يمكن أن يكون عاملا جوهريا للاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول، حيث يوفر إطارا لتسوية الصراعات المكلفة وحلها، والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية التي تزعزع وتقوض مستقبل البلاد الواقعة في نطاق الحرب.

مرت مسيرة التكامل الإقليمي في قارة إفريقيا خلال مراحل تطورها بمسارين؛ المسار الأول وتضمن مؤسسات التكامل التي نشأت في حقبة الحرب الباردة وقامت على مفهوم الإقليمية القديمة، أما المسار الثاني فتضمن مؤسسات التكامل الإقليمي التي نشأت في حقبة ما بعد الحرب الباردة وقامت على أساس مفهوم الإقليمية الجديدة.

إن محاولات التكامل بين الدول الإفريقية في إطار الإقليمية القديمة، والتي بدأت بمؤتمر لندن عام 1900 وانتهت بمؤتمر مانشستر عام 1945، كما شهد التكامل الإفريقي محاولات لإنشاء منظمات إقليمية بعد انتهاء فترة الاستعمار، منها على مستوى القارة مثل منظمات الدار البيضاء، ومجموعة برازافيل ومجموعة منروfia، وذلك قبل ولادة منظمة الوحدة الإفريقية، وقد سعت الدول الإفريقية في أعقاب الاستقلال إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي بوصفها استكمال المشروعات التحرر الوطني والاستقلال، وقد اتسمت التجمعات الإقليمية والقارية في إفريقيا في مرحلة الحرب الباردة بغلبة الطابع السياسي، الذي تجسد في رفض الدول المنضوية في الاتحادات الإقليمية التنازل عن جزء من سلطتها لصالح المنظمات الإقليمية، وكذلك في وجود اختلافات أيديولوجية واقتصادية بين دول منظمة الوحدة الإفريقية؛ بسبب التبعية لقوى كبرى متناقضة أيديولوجيا واقتصاديا. ومع بداية موجة الاستقلال، بدأت منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963 تظهر على الساحة الدولية كإطار تنظيمي وتعاون جماعي يمكن الأفارقة من إيجاد موطئ قدم لهم في مشهد السياسة الدولية، وقد اعتبرت تلك التجارب التكاملية على اختلاف أشكالها وأهدافها سبيلا لتعزيز الدور الذي تقوم به البلدان الإفريقية، ومدخلا للقضاء على جوانب ضعف الدولة ومشكلات عدم الاندماج الوطني، وكأداة لتسوية الصراعات في دول القارة.¹

إجمالا، يمكن تقسيم خبرات التكامل الإقليمي، التي نشأت في ظل الإقليمية القديمة والجديدة، في القارة الإفريقية إلى ثلاثة أنواع تشمل التالي:²

النوع الأول، وهي التجمعات الاقتصادية والنقدية والمالية

من أبرزها "الجماعة الاقتصادية" لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) التي أنشئت عام 1975، وتضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا. وكذلك الجماعة الاقتصادية الدول وسط إفريقيا التي تعرف اختصارا باللغة الإنجليزية (ECCAS) وباللغة الفرنسية (CEEAC)، وهي عبارة عن تجمع اقتصادي أنشأ في عام 1980، ويضم عشر دول من وسط وشرق إفريقيا. بالإضافة إلى السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها والمعروفة اختصارا بـ "الكوميسا" (COMESA) التي أنشئت عام 1982، وتضم معظم دول شرق وجنوب إفريقيا.

النوع الثاني، ويشمل التجمعات السياسية والأمنية التي تهدف لتحقيق حد أدنى من التشاور والتنسيق وحل النزاعات، ومن أمثلتها الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد" (IGAD) التي تأسست في عام 1982، وتضم كلا من السودان وإثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي.

التكامل بين دول المغرب العربي النوع الثالث، ويشمل التجمعات الإقليمية في مجال الأنهار، ومن أمثلتها لجنة حوض بحيرة تشاد (CBLT) التي أنشئت في عام 1964 وتضم في عضويتها دول حوض بحيرة تشاد، وكذلك تجمع دول حوض نهر النيل (UNDUGU) الذي أنشئ عام 1983 ويضم كلا من مصر، والسودان، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية،

¹ سعيد علي أحمد طه، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين - صاد)"، آفاق إفريقية، مج (13)، ع (44)، 2016، ص ص 15-18.

² نفس المرجع، ص 19.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

ورواندا، وبوروندي وإفريقيا الوسطى، فضلا عن إثيوبيا، وكينيا، وتشاد بوصف مراقب. وقد حلت محله لاحقا مبادرة دول حوض النيل، ثم "تكونيل".

الجدول رقم (04): يمثل مراحل التكامل الإقليمي حسب الاقتصادي (Béla Belassa*)

الأهداف	المراحل
حيث تقوم دول التكتل بتخفيض التعريفات الجمركية فيما بينها	منطقة التجارة التفضيلية
حيث تقوم دول التكتل بإزالة كافة أشكال القيود التعريفية وغير التعريفية فيما بينها	منطقة التجارة الحرة
حيث يتم توحيد التعريفات الجمركية التي تفرضها دول التكتل على العالم الخارجي	اتحاد جمركي
يتم من خلالها انتقال العمالة ورأس المال بحرية داخل التكتل، وتجانس في سياسات سعر الصرف والسياسات المالية والنقدية؛	السوق المشتركة
يتم إنشاء بنك مركزي موحد يُنَاط به إصدار العملة الموحدة للتكتل، ومن ثم يحدث توحيد في السياسات النقدية والاقتصادية عموما	اتحاد نقدي

المصدر: سماح المرسي، "التكامل الإقليمي في إفريقيا"، رؤى مصرية، ع (08)، سبتمبر 2015، ص 9.

أولا: الوحدة الإفريقية في فكر زعماء القارة الإفريقية

طرح كوامي نكروما (Kwame Nkrumah) رؤيته لهوية جامعة لإفريقيا من خلال إنشاء اتحاد الدول الإفريقية كدولة فيدرالية. وكان يؤكد أنّ القارة الإفريقية وجزرها ودولها تعبر عن كيان واحد لا ينقسم، ولذا يجب أن تقوم وحدة بينها على أساس سمات الشخصية الإفريقية والوحدة الثقافية، حيث أنّ:¹

"إفريقيا قارة واحدة، شعب واحد وأمة واحدة".

كان نكروما من أنصار النظرية الفيدرالية لتحقيق الوحدة الإفريقية، وهي النظرية التي ترى أن الوحدة والتكامل بين تلك الدول يمكن تحقيقهما من خلال ظهور دولة فوق القومية (Supranational) تتمتع بسلطات سياسية وتمتلك القدرات المادية والإكراهية التي تمكنها من توفير احتياجات وتطلعات الوحدات المكونة لها، وعلى رأس تلك التطلعات يكون دائما الدفاع الجماعي والأمن الداخلي والاحتياجات الاقتصادية، وتضع هذه النظرية الأولوية للأسس السياسية في تحقيق الوحدة الشاملة الجامعة، ويرى أن الوحدة الإفريقية هي السبيل الوحيد للقارة حتى تستطيع التخلص من حالة التبعية والقهر والاستعمار، لكنه يحذر من الصراعات التي ربما تنشأ بين الدول أو داخل أياً من المجتمعات الإفريقية، ولذا ومع أنه كان يؤمن أن الوحدة ستتحقق في ظل توجه اشتراكي، لكنه كان يرفض الصراعات الطبقية التي في هذه التوجهات الإيديولوجية، وحاول أن يستخدم الاقتراب الطبقي الذي في الاشتراكية في تقديم تحليل طبقي أممي، وربط بين الجامعة الإفريقية والتوجهات الاشتراكية بشكل جعله أكثر راديكالية وبراغمية من الماركسيين أنفسهم، حيث كان يرى:² "إن هدفنا هو اتحاد إفريقي الآن ليس هناك وقت لتضييعه، علينا أن نتحد الآن أو أن تفنى وتهلك، أنني على ثقة بأننا من خلال عزمنا وجهدنا واهتمامنا سوف نضع هذا الأسس للاتحاد قاري للدول الإفريقية".

* اقتصادي هنغاري (1928-1991).

¹ باسم رزق عدلي مرزوق، "الهوية الإفريقية في فكر المفكرين الأفارقة الأنجلوفون: دراسة لبعض الرؤى الفكرية"، مجلة الشؤون الإفريقية، مج (02)، ع (06)، أبريل 2014، ص ص 18-19.

² نفس المرجع، ص 19.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

يضع نكروما الأبعاد السياسية في مقدمة الأسس والأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق الوحدة الإفريقية، ويؤكد أهمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، لكنها تأتي تالية للأبعاد السياسية، ويرى أن الوحدة الإفريقية هي أولاً وقبل كل شيء مملكة سياسية التي يمكن الوصول لها فقط بالوسائل السياسية، وسوف تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا فقط في إطار هذه المملكة السياسية، وليس من خلال أي طريق آخر، وهذا ما يجعل رؤى نكروما نموذجاً فكرياً للنظرية الفيدرالية في تحقيق الوحدة الإفريقية، وأنه في ظل الوحدة السياسية التي سوف تتحقق بين الدول الإفريقية لن تكون هناك أهمية للاختلافات الإثنية أو الثقافية أو اللغوية القائمة بين الجماعات الإفريقية حيث تصبح المصلحة المشتركة والإرادة السياسية هي السبيل لتحقيق تلك الوحدة الجامعة وحاول نكروما الرد على المشككين في الوحدة ارتكناً إلى الفوارق الثقافية واللغوية، فقد كان يرى:¹

"تشير الانتقادات عادة إلى الاختلافات الواسعة في الثقافة واللغة والأفكار بين الأجزاء المختلفة لإفريقيا، هذا صحيح، لكن تبقى الحقيقة الأساسية هي أننا جميعاً أفارقة ولنا مصلحة مشتركة في استقلال إفريقيا ... إذا كانت الحاجة لاتحاد سياسي تمت الموافقة عليها منا جميعاً، تصبح الإرادة أن تؤهل هذه الوحدة أن تظهر للوجود، وعندما تكون هناك إرادة يصبح هناك سبيلاً".

هذا ما حاول نكروما تحقيقه من خلال "مجموعة الدار البيضاء"، وهو ما كانت تعارضه "مجموعة برازفيل" ومن بعدها مجموعة مونروfia، فإن الدعوة إلى الوحدة الإفريقية التي تأسست من أجل توحيد السود في الشتات في صراهم ضد ضروب المعاناة والألام المختلفة التي عايشوها، انتهت في القارة السوداء نفسها، إلى تحديد أهداف لنفسها، تحقق بعضها، في حين أن بعضاً آخر لا يزال في الأفق المنظور القابل للتحقق، ولكنه يشكل على الرغم من ذلك، عناصر موائمة وملائمة لتحليل التكامل وتناول وحدة إفريقيا، من أجل مايلي:

1. تصفية الاستعمار بكافة أشكاله في إفريقيا؛
2. النهوض بالشخصية الإفريقية التي تتصف بالتصميم على بناء مجتمع إفريقي أصيل وفق متطلبات العالم الحديث؛
3. إحلال القومية الإفريقية محل القبلية، عبر تلقين الأفارقة القيم التي تتيح لهم التسامي على الانتماءات القبلية والقومية؛
4. إحياء منظومة اقتصادية إفريقية من نمط جماعي، ولكن غير شيوعي، يحل محل النظام الاقتصادي الاستعماري؛
5. تبني مبدأ إنسان واحد صوت واحد لكي تصبح الديمقراطية حقيقة عينية في القارة؛
6. تأليف حكومة على مستوى القارة تكون مولجة بإدارة الولايات المتحدة الإفريقية.

تتدرج مقاربة التكامل على مراحل متتالية من أصل معروف هو أعمال المجموعة التي يُطلق عليها اسم مجموعة مونروfia (وخطابها، التي يعود أول لقاء لها إلى شهر ماي من العام 1961، في العاصمة الليبيرية)، وقد أدى هذا اللقاء إلى ظهور عدد من الأفكار المتعلقة بشكل توحيد أو بصورة تكامل تختلف عن تلك التي دعت إليها مجموعة الدار البيضاء، واستعادها العديد من القادة الأفارقة المعاصرين.

إذن، تعود فكرة التكامل الفوري بلا جدال إلى غداة الاستقلال في الدول الإفريقية، وبالتحديد إلى أول تجمع مؤسسي ذي طابع قاري شهدته أفريقيا تحت اسم "منظمة الوحدة الإفريقية"، وقد أعاد إليها بعض القادة والمفكرين الأفارقة المعاصرين، الذين ناضلوا من أجل إنشاء الاتحاد الإفريقي للولايات المتحدة الإفريقية فوراً، وهجها وبريقها.²

¹ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

² غي مفيل، مرجع سابق الذكر، ص ص 156-179.

على الرغم من أن العمل الجماعي الإفريقي من خلال منظمة الوحدة الإفريقية امتد إلى كافة المجالات، إلا أن قضايا التعاون الأمني والدفاعي كانت شبه غائبة عن أجندة العمل الإفريقي المشترك برغم أن المادة العشرين من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية نصت على إنشاء لجنة للدفاع كواحدة من اللجان المتخصصة ضمن أجهزة المنظمة، كما طرحت منذ الدورات الأولى المؤتمرات القمة الإفريقية أفكاراً طموحة بشأن إنشاء قيادة عسكرية عليا للجيش الإفريقية وإنشاء قوات إفريقية مشتركة، من جانب بعض الدول، وبالذات غانا، إلا أنّ المتغيرات السياسية التي كانت سائدة لم تكن ملائمة قط لمثل هذه الأفكار، سياسياً ومادياً.

من بين أبرز الأفكار التي كانت قد طرحت في هذا الصدد الاقتراح الذي تقدمت به غانا في عام 1964 بإنشاء قيادة عسكرية إفريقية عليا، وقرار المجلس الوزاري للمنظمة في 1978 بالدعوة إلى إعادة تنشيط لجنة الدفاع التابعة للمنظمة، ثم موافقة القمة الإفريقية لعام 1979 مبدئياً على إنشاء قوة دفاع إفريقية، وقد قدمت سيراليون اقتراحاً إلى القمة الإفريقية لعام 1980 بإنشاء مجلس سياسي لشئون الأمن ضمن أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية، بهدف ضمان التصدي بسرعة وفعالية للأزمات السياسية والأمنية... وغيرها.

الثابت أنّ جميع هذه الأفكار والمقترحات اعتبرت في حينها أفكاراً طموحة، ولم تلق الحماس الكافي من جانب بقية الدول الأعضاء في المنظمة، وهو ما كان يرتبط بالعديد من المتغيرات، بعضها كان يرتبط بأن المتغيرات الدولية والإقليمية لفترة الحرب الباردة كانت تخلق تعقيدات ضخمة أمام التعاون الأمني والدفاعي فيما بين الدول الإفريقية، لأن الكثير منها كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع واحدة من الكتلتين الدولية أو واحدة من القوى العظمى، مما كان يمنعها بالتالي من الدخول في علاقات تعاون أمنية ودفاعية على المستوى الإفريقي، لكن ربما يكون الأكثر أهمية من ذلك أن قضايا التعاون الدفاعي والأمني تعتبر عادة القضايا الأكثر تعقيداً وحساسية على أجندة المنظمات الدولية والإقليمية، بحكم أنها تتطلب توافر مجموعة معقدة من الشروط الصعبة، أبرزها الإرادة السياسية المشتركة.¹

أفضت الأمور في إفريقيا الغربية، حيث كان هناك العديد من القادة الذين يحملون أفكار مجموعة مونروفييا، إلى قيام الاتحاد الجمركي لدول غرب إفريقيا، ثم وبخاصة إلى قيام المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية (CEAO) في العام 1972 التي كانت تضم فضلاً عن شاطئ العاج والسنغال، البلدان الأخرى التي هي موريتانيا ومالي وفولتا العليا والنيجر والداهومي، مع أهداف أكثر طموحاً من الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا (UDEAO) والمجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية، وترمي إلى إنشاء سوق مشتركة موحدة في مواجهة الخارج، وعلى المستوى الإقليمي للنهوض بسياسة تعاون اقتصادي في مجال الصناعة والتجارة والنقل والجمارك، والمجموعة الاقتصادية لإفريقيا العربية، هي التي فتحت الطريق لإنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لاحقاً.²

إنّ "إنشاء برلمان إفريقيا كلها" هذه الفكرة التي استعادت معاهدة أبوجا لعام 1991 كانت تستند، وفقاً لمجموعة الدار البيضاء، إلى ناظمة ذات مجلسين: غرفة أو مجلس يمثل الأهالي ويناقش المشكلات التي تواجهها إفريقيا، وغرفة ثانية أو مجلس آخر، أو تكون الدول فيه على التساوي، من دون الالتفات إلى حجم البلد وتعدادده، بحيث ترسل كل دولة إلى هذا المجلس العدد نفسه من المندوبين، وكان يُفترض فيه أن يتولى صياغة سياسة مشتركة في المجالات التي تتعلق بالأمن والدفاع والتنمية الإفريقية، برلمان يستطيع في تقدير كوامي نكروما أن ينظر في الحلول الممكنة لمشكلات الاتحاد، وبلورة صورة نهائية للدستور قبلها الدول المستقلة كافة، يبدو برلمان إفريقيا كلها في تصور مجموعة الدار البيضاء، كمحرك التحول في إفريقيا بعامة، وأساس الإصلاحات الضرورية لقيام اتحاد يشجع على التكامل ويؤتي الوحدة الإفريقية ويساندها.³

¹ أحمد إبراهيم، "التغير في المنهج الإفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع"، أفاق إفريقية، مج (07)، ع (21)، صيف 2006، ص 107.

² غي مفيل، مرجع سابق الذكر، ص ص 186-187.

³ نفس المرجع، ص 164.

ثانياً: الاتحاد الإفريقي ونشوء مفهوم الأمن الجماعي الإفريقي

نظراً لفشل السياسة الأمنية الخاصة بمنظمة الوحدة الإفريقية، قرر الزعماء الأفارقة تبنى نظام أمني جديد يعمل من خلال الاتحاد الإفريقي، وقد أسندت إلى الاتحاد الإفريقي مهام ظهور بعد جد ووظائف جديدة، لعل من أبرزها، تعزيز الأمن والاستقرار في إفريقيا، والتنبؤ بالصراعات ومنعها، ودعم وتنفيذ بناء السلام في المساعدة في الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات الاستقلال، وتنسيق الجهود القارية من أجل منع ومحاربة الإرهاب الدولي، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة يمكن تنفيذها، ودعم وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد، وحكم القانون من خلال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحرمة الحياة الإنسانية، واحترام القانون الدولي.¹

في القارة الإفريقية، يمثل كل من الاتحاد الإفريقي واتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الهياكل المؤسسية الرئيسية الثلاثة المسؤولة عن القضايا الأمنية، ويتمتع الاتحاد الإفريقي بمهمة قارية تتعلق بمواضيع أوسع، في حين يركز اتحاد المغرب العربي والإيكواس بشكل أكبر على الجانب الاقتصادي الإقليمي، على التوالي، في منطقة المغرب العربي وغرب إفريقيا.²

كانت مسألة تحقيق الأمن والاستقرار تعد ركيزة أساسية من ركائز تأسيس الاتحاد الإفريقي، إذ جاء التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي في إطار رغبة العديد من الدول الإفريقية في تطوير التنظيم القاري الإفريقي بما يتلاءم مع الظروف والتحديات القائمة على كافة الأصعدة الدولية والقارية والإقليمية والوطنية، وكان من بين أبرز هذه التحديات ضرورة امتلاك الأفارقة قدرة أكبر على التعامل مع الأزمات التي تواجه القارة. ولذلك، فقد نصت ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على أن النزاعات في إفريقيا تمثل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الإفريقية، وأن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا يعتبر شرطاً أساسياً لتنفيذ البرنامج الخاص بالتنمية والتكامل في إفريقيا، وبشكل عام فإن بنية الاتحاد الإفريقي تضمنت تحويلين رئيسيين في منهج التعامل الإفريقي مع قضايا منع وإدارة وحل الصراعات، ويتمثل هذان التحوّلان في:

1- إقرار حق الاتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث تنص المادة الرابعة منه الخاصة بالمبادئ التي يعمل الاتحاد وفقاً لها على مبدأ حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو في ظروف خطيرة تتمثل في: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية؛

2- إنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية، تتمثل في مجلس السلم والأمن، وهذا المجلس لم يكن منصوصاً عليه في القانون التأسيسي للاتحاد كما لم يكن منصوصاً على إنشاء أي آليات لتسوية الصراعات الإفريقية في هذا القانون، وفي المداولات التي جرت بين القادة الأفارقة بشأن هذه المسألة، طرحت بعض الدول الإفريقية أفكاراً أكثر طموحاً للتعامل مع هذه القضايا من خلال الدعوة إلى إنشاء مجلس للسلم والأمن الإفريقي، كبديل عن آلية منع وإدارة وحل الصراعات، ولتحل محلها.

عليه، يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي بمثابة جهاز إقليمي لصنع القرار فيما يتعلق بمنع وإدارة وحل الصراعات في القارة الإفريقية، ويهدف المجلس إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، ومنع الصراعات، وصنع السلام، وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولي، وتطوير سياسة مشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد، ويعتبر مركز ثقلها في إفريقيا جنوب الصحراء، وتقع أهم تدخلاته في المجال السياسي حيث كان دائماً هدفه الأساسي هو "حل النزاعات بطريقة سلمية ضمن البلدان الأعضاء في الوحدة أو عبر السبل المناسبة التي يقررها المجلس" وذلك عبر مجلس السلم والأمن الإفريقي، الذي هو سلطة قرار مطلقة وقراراته ملزمة لكل الدول الأعضاء، ويقتصر البعد الاقتصادي على تشجيع

¹ حمدي عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، السياسة الدولية، مج (49)، ع (197)، جويلية 2014، ص ص 20-21.

² F.J.M. Ducotey, «Les défis sécuritaires entre l'Europe, le Maghreb et le Sahel : les Mirages de l'intégration», Collège des forces Canadiennes, Maîtrise en études de la défense, Canada, 2012/2013, p. 66.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مثل تلك التي في إفريقيا الغربية وإفريقيا الشرقية وإفريقيا الجنوبية، مما يدعم، منطقياً، التوجه نحو اندماج مغربي اندماج.¹

جرى الاتفاق أثناء الاجتماع الثالث لرؤساء الأركان الأفارقة في أديس أبابا يومي 15-16 ماي 2003، على إقرار الوثيقة الإطار الخاصة بإنشاء قوة طوارئ إفريقية ولجنة للأركان العسكرية، ثم جرى التأكيد بصورة إضافية على هذه الوثيقة في الاجتماع الأول لوزراء الدفاع والأمن الأفارقة يومي 20-21 جانفي 2004.

على أن أهم الجهود الإفريقية التي جرت في هذا السياق تتمثل في العمل على وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة، حيث كلفت قمة ديربان رئيس جمعية الاتحاد بتشكيل مجموعة خبراء لدراسة كافة أبعاد هذه السياسة، وتقديم التوصيات اللازمة لهذا الغرض. وكان إنشاء مجلس السلم والأمن تطبيقاً لهذا الهدف، حيث يعتبر تطوير "سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الإفريقي" من أبرز أهداف هذا المجلس، وعلى هذا الأساس، قامت مفوضية الاتحاد بإعداد ورقة سياسية حول هذه المسألة، ركزت على مواجهة التهديدات المختلفة التي تواجه الأمن الإفريقي، وتناولت بصفة خاصة أربعة أنواع من التهديدات الداخلية والخارجية في إفريقيا هي: الصراعات والتوترات بين الدول والصراعات والتوترات الداخلية، وحالات عدم الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء الصراعات والعوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن، مثل: تدفقات اللاجئين والنازحين، واستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات وانتشار وتوزيع وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة بطرق غير مشروعة...² بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تهديدات مشتركة تواجه الأمن القاري في إفريقيا ككل، وتتضمن: العدوان الخارجي، بما في ذلك تعرض دولة إفريقية للغزو، والصراعات والأزمات الدولية التي تترك أثراً معاكسة على الأمن الإقليمي الإفريقي، وظاهرة المرتزقة، والإرهاب الدولي والأنشطة الإرهابية، والأثر العكسي للعملة والسياسات والممارسات والنظم الدولية غير العادلة، سياسياً واقتصادياً امتلاك وتخزين وانتشار وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، وبالذات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ الباليستية والبعيدة المدى غير التقليدية والجريمة العابرة للحدود، مثل: تهريب المخدرات، والسياسات الأحادية الرامية إلى عزل دول إفريقية، ودفن النفايات الكيميائية والنووية في إفريقيا.

فلمواجهة هذه التهديدات، تحدد الوثيقة مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في شئون الدفاع والأمن في العديد من الأنشطة، وأبرزها ضمان الاستجابة الجماعية للتهديدات الداخلية والخارجية لإفريقيا، وتنفيذ أغراض الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وبالذات تلك المتعلقة بالأمور الدفاعية والأمنية، والعمل كأداة لتدعيم التعاون الدفاعي بين الدول الإفريقية وإزالة الشكوك والتنافس بين الدول الإفريقية، وتوفير إطار للتعاون في المجالات الدفاعية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وتوفير الشفافية والوضوح بشأن سياسات الدفاع والأمن على المستويات الوطنية، والسماح بإعادة التوظيف الفاعل للموارد لمواجهة التحديات الدفاعية والأمنية الأكثر تهديداً، مثل: الفقر والآثار العكسية للعملة، وتعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على تنسيق جهود العمل المبكر لمنع واحتواء وإدارة وحل الصراعات واستئصالها، بما في ذلك نشر مهام حفظ السلام وتشجيع المبادرات الرامية لصيانة جهود السلام والتنمية في إفريقيا؛ وفي الوقت نفسه، تركز الوثيقة على ضرورة التعاون بين الدول الإفريقية في مجالات الأمن والدفاع على نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي بين أعضاء الاتحاد الإفريقي، وتوفير أفضل الممارسات والجهود لتطوير القدرات الإستراتيجية من خلال التدريب وصياغة التوصيات لتقوية القطاعات الدفاعية والأمنية في إفريقيا.

كما قد وصل الحماس ببعض الدول الأعضاء، مثل ليبيا، إلى اقتراح فكرة تشكيل جيش إفريقي موحد، حيث طرح العقيد معمر القذافي فكرة الجيش الإفريقي الموحد في قمة مابوتو لعام 2003، وهي تقوم على تشكيل جيش مؤلف من مليون فرد على مستوى القارة الإفريقية، وبررت ليبيا هذه المبادرة بأنها سوف تساعد على منع النزاعات وخفض النفقات العسكرية في إفريقيا، وقد ووجهت هذه المبادرة الليبية منذ بداية طرحها بحالة من عدم الترحيب من جانب معظم الدول

¹ كمال الجندوبي، "العلاقات التونسية- الأوروبية: الرؤيا، الرهانات والآفاق"، الأورو-متوسطية للحقوق، سبتمبر 2017، ص 13.

² أحمد إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 109-110.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

الإفريقية، نظراً لمثالياتها وعدم ملاءمتها لظروف القارة الإفريقية، بالإضافة إلى التكاليف المالية الهائلة التي قد تترتب على تنفيذ مثل هذه المبادرة. ومع ذلك، فقد أثارت ليبيا هذه المسألة بقوة في الاجتماع الأول والثاني لوزراء الدفاع الأفارقة، وفي الاجتماع الثاني لوزراء الدفاع الأفارقة في سرت بليبيا في 23 فيفري 2004، طرح الزعيم الليبي معمر القذافي المبادرة الليبية لتشكيل جيش إفريقي موحد، وشدد على أن هذه الفكرة سوف تحقق وفرة في الموارد والتكاليف، إلا أن معظم القادة الأفارقة طالبوا بالمزيد من التريث لدى تطبيق هذه الفكرة، وجرى الوصول إلى حل وسط يقوم على إرجاء مناقشة موضوع الجيش المشترك والدفاع الإفريقي المشترك، مع دعوة خبراء حكوميين لدراسة هذه المسألة. وقد نجحت قمة سرت في الاتفاق على تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية، وصدر بموجب ذلك عن القمة "إعلان عن السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة"¹.

في الوقت نفسه، نشطت العديد من التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية في وضع أسس للتعاون الدفاعي والأمني، وتهدف أيضا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتفعيل التبادل التجاري، وكذا تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وتركز تلك التكتلات جهودها على الاهتمام بالبنية الأساسية، والنهوض بالقطاع الخاص وعمليات التمويل، والاهتمام بقضايا البيئة وغيرها من القضايا الإقليمية، وتتمثل في المحاور الخمسة التالية:²

1- الساحل والصحراء (سين - صاد): يضم هذا التكتل 29 دولة ممتدة من الساحل الشمالي للقارة حتى الصحراء الكبرى الإفريقية؛

2- السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (كوميسا): ويضم هذا التكتل 19 دولة تمتد ما بين الشرق والجنوب الإفريقي، بالإضافة إلى كل من مصر وليبيا من الشمال؛

3- جماعة شرق إفريقيا: تضم في عضويتها 5 دول من الشرق الإفريقي؛

4- الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (الايكاس): يضم هذا التكتل 10 دول تنتمي إلى إقليم وسط إفريقيا؛

5- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) ويضم هذا التكتل 15 دولة من دول غرب إفريقيا؛

6- السلطة الحكومية للتنمية (إيجاد): ويضم هذا التكتل 7 دول من دول القرن الإفريقي؛

7- الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (سادك): ويضم هذا التكتل 15 دولة من دول الجنوب الإفريقي.

8- اتحاد المغرب العربي: ويضم 5 دول من المغرب العربي.

الفرع الثاني: التجمعات الإقليمية في الساحل الإفريقي

إن إفريقيا تغيرت ومنطقة الساحل كثيراً ما بعد الحرب الباردة وتطورت وظهرت أطراف فاعلة جديدة وتحديات جديدة، إن الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجموعة الساحل الخمس لهم أيضاً دور مهم جداً في المنطقة، وتعمل جميع صناديق وبرامج وخطط العمل التنموية المختلفة على تعزيز التماسك بين دول المنطقة وبناء الروابط عبر الحدود والتفكير الإقليمي. ومع انتقال التركيز على التدخل الدولي شمالاً نحو منطقة الساحل، فإنه يحول معنى وتشكيل دول غرب إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا لأنه يربطها بالديناميات خارج المنطقة من "الساحل" و"شمال إفريقيا".

يمكن أن نجد دولاً في إفريقيا، في منطقة الساحل، أو بالقرب من منطقة الساحل، يمكنها تحقيق نمو اقتصادي كبير على سبيل المثال، تعد إثيوبيا وساحل العاج والسنغال جزءاً من أسرع 15 اقتصاداً نمواً في العالم، وتتمتع كل دولة بفرص وموارد وقدرات مختلفة، ولا يمكننا أن نتوقع نفس التطور من دول الساحل، لكن الدول الثلاث المذكورة يمكن أن تكون النموذج الجيد لدول المنطقة.

إن منطقة الساحل هي الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر المتوسط من جهة أخرى، ويمتد إقليم الساحل من المحيط الأطلسي إلى

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 110-114.

² سماح المرسي، مرجع سابق الذكر، ص 9.

البحر الأحمر ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغربي المطل على المتوسط، و"الساحل" منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات، مما أهلها لتكون جسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها، حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات، وأصبحت المنطقة ساحة حروب ونزاعات لا تنتهي؛ في ظل مزيج معقد من الأسباب والدوافع، يتمثل أبرزها في الإرث الاستعماري، وأزمة الهوية والاندماج الوطني، والكوارث الطبيعية، والتدخلات الأجنبية، وفشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة وفاعلية مع قضايا الهوية، واللغات والثقافات والتنمية والبناء ... إلخ. يضاف إلى هذا الكوارث الطبيعية التي ضربت المنطقة عدة مرات، وأدت الموجات من الهجرات الداخلية والدولية عبر دول المنطقة، من أسباب معضلة الأمن في المنطقة، ودور العامل الخارجي فيها والآليات التي تم الاعتماد عليها في مواجهة هذه المعضلة وتداعياتها.¹

تنتمي منطقة الساحل في النهج الجغرافي، على أساس المناطق والقوى، إلى مجمع غرب إفريقيا الأولي، ومجمع القرن الإفريقي ومعظم دول المنطقة هي عوازل، حيث يحدد التعريف الجغرافي منطقة كبيرة تضم عدداً كبيراً جداً من البلدان، هناك اختلافات كثيرة جداً بين هذه البلدان (الطموحات والأولويات والتحديات والفرص)، كما أن النظام الأمني في الجزء الغربي والشرقي والوسطى من منطقة الساحل مختلف تماماً بحيث لا يمكن تشكيل لجنة دعم إقليمية.

أولاً: الساحل كمركب أمني فرعي

إذا استبعدنا النظرة الجغرافية كأساس للمجمع الأمني في الساحل، فيمكننا فحص المنطقة المعروضة في خطة الدعم التابعة للأمم المتحدة. في هذه المنطقة، لا يمكننا العثور على روابط الأمان المنظمة المطلوبة لتشكيل (RSC) ولا تزال هذه المجموعة متنوعة للغاية، والخلفية الأمنية للبلدان مختلفة للغاية بحيث لا يمكنها استخدام المجمع الأمني في منطقة الساحل في هذه المنطقة. وبالمثل، على الرغم من أن مجمع غرب إفريقيا الأولي يضم جزء كبير من منطقة الساحل، يعني هذا المجمع تحديات أمنية وروابط أكثر بكثير من منطقة الساحل نفسها.

يتم طرح السؤال هو ما إذا كانت مجموعة دول الساحل الخمس تفي بالمتطلبات اللازمة لتصبح كياناً ما من خلال (RSCT) تتمتع دول مجموعة الساحل الخمس بخلفية تاريخية واقتصادية وسياسية وأمنية مماثلة، هذه المجموعة تعني وحدة أضيق بكثير من المجموعة الأخرى المذكورة. وفي مجموعة الخمس، يمكننا أن نجد بلداناً غير ساحلية، باستثناء موريتانيا، ولا يتم تحديد أراضيهم من خلال منطقة الساحل فحسب، بل من خلال الصحراء أيضاً، وهذه الطريقة، لديهم فرص اقتصادية وتجارية متشابهة للغاية، كما أن خلفيتهم التاريخية المشتركة، كمستعمرات فرنسية سابقة، تحدد أيضاً مجتمعاتهم، والعامل الإضافي الذي يربط هذه البلدان هو العدو المشترك عدو على مستوى الدولة وليس على المستوى المحلي بل على المستوى الإقليمي، العدو هو الجماعات الإرهابية الدولية، وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي لعب دوراً حاسماً في المنطقة، يمكن للجماعات المتطرفة والإرهابية في هذه المنطقة أن تشكل تحدياً قوياً للدول الواقعة في المناطق الطرفية. لقد تقاعست الدول عن القيام بواجباتها وخلقت الفرصة للمتطرفين للاندماج في المجتمع، وتعمل العناصر الأربعة الأساسية لـ (RSC) في منطقة الساحل كما يلي:²

1. الحدود التي تميز (RSC) عن جيرانها: التعريف الجغرافي يعطي الأساس، ويحدد تعاون مجموعة الساحل الخمس الحدود الدقيقة للوحدة الإقليمية؛

¹ عصام عبد الشافي، "معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء"، السياسة الدولية، مج (49)، ع (195)، جانفي 2014، ص 150.

²Márton Varga, "The Security Complex of the European Union, Hadtudomány", Évi Elektronikus Lapszam, 2022, pp. 58-60.

2. البنية الفوضوية: مما يعني أن مجلس الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين أو أكثر، في مجموعة الساحل الخمس، يمكننا أن نجد خمس دول ذات سيادة والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى تحت مستوى الدولة وفوقه؛

3. القطبية: والتي تشمل توزيع القوة بين الوحدات، المنافسة الرئيسية ليست بين الدول، بل بين الجهات الفاعلة على مستوى الدولة والمستوى غير الدولي؛

4. البناء الاجتماعي: والذي يشمل أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات، فبسبب التحديات المعقدة التي تواجهها المنطقة، فإن الدول محكوم عليها بالصداقات والتعاون، أما العداء فهو بين الدولة والجماعات المناهضة للدولة.

كما نرى، لا يمكن العثور على جميع العناصر المطلوبة في منطقة الساحل، وبالتالي، لا يمكن لمنطقة الساحل نفسها أن تكون مجمعا منفصلا في المناطق والقوى، لقد تم توقيع دول منطقة الساحل في الغالب كدول عازلة، كذلك شهدت المنطقة في العقود الماضية العديد من الأحداث الحاسمة، فقد حدثت تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت على الديناميكيات الأمنية في المنطقة؛ وكما عرضت، هناك العديد من التعريفات المختلفة لمنطقة الساحل، لكن التحديات الأمنية المشتركة بين أعضاء مجموعة الساحل الخمس جعلتهم كيانًا جديدًا في نظام المجمع الأمني الإقليمي، وبالتالي يجب تعريف منطقة (G5) الساحل على أنها مجمع فرعي في مجمع غرب إفريقيا ويتمتع المجمع الفرعي (G5) بديناميكياته الأمنية الخاصة التي تميزه عن مجمع غرب إفريقيا وعن المجموعات الأخرى، ولها منظماتها الخاصة التي توفر الإطار المؤسسي للمنطقة.¹

نلاحظ أنه على الرغم من أن إقحام عمليات إضفاء و/ أو نزاع الطابع الأمني في نظرية مركبات الأمن الإقليمي ينطوي في حد ذاته على ارتباط واعد للنظرية بالباراديم البنائي؛ إلا أن الواقعية الجديدة والمؤسسية الجديدة إلى حد ما يمكن أن تكون ملهمة جدا سواء تعلق الأمر بالفهم النظري أو بالاستعمال الإمبريقي للنظرية وذلك من خلال تركيزها على بنية مركبات الأمن الإقليمي وأنماط توزيع القوة داخلها؛ وهذا ما يضيف الشرعية، إلى حد ما، على الادعاء الرائج بين البعض بأن نظرية مركبات الأمن الإقليمي تمثل أرضية وسطى (middle-ground) لتجسير الهوة بين الواقعية الجديدة والبنائية.

ما نريد قوله هنا هو أنه مادامت التهديدات الأمنية مبنية حسب البنائين، فإن قطاعات الأمن المستهدفة تبقى غير ثابتة وغير منفصلة تماما عن بعضها البعض، ويبدو أن ديناميكيات الأمن لدى دول أخرى تلعب دورا في تأكيد حالة اللانظام التي أشرنا إليها، فليبيا مثلا في ظل حكم معمر القذافي اتجهت إلى تغذية نزعة التمرد لدى الطوارق الطامحين لبناء إمبراطورية عابرة للحدود من شأنها أن تضم جماعات الطوارق من دول مختلفة، ورغم ذلك فإن سقوط حكم القذافي في ليبيا لا يبدو أنه ستكون له عواقب مختلفة، ويرجع ذلك إلى الافتراض الذي مفاده أن انهيار الدولة في ليبيا سيؤدي إلى تفاقم خطورة هذه المطالب؛ كما يشكل المغرب مثلا آخر فعلى الرغم من أنها جغرافيا أقل ارتباطا بالمنطقة وأقل تأثرا بديناميكيات الأمن داخل المركب، إلا أنه مع ذلك تنزع نحو إنشاء ديناميكيات / عمليات أمنة خاصة بها من خلال - مثلا - توجيه الاتهام لمخيمات اللاجئين الصحراويين بتقديم مواقع تجنيد وتدريب للجماعات الإرهابية في المنطقة.

في ما يلي سيتم تعريف منطقة الساحل من خلال استعراض الخصائص الأساسية التي يتم من خلالها تعريف مركبات الأمن الإقليمي والبنية والعمليات، فمركب الأمن الإقليمي الخاضع للهيمنة يقوم على تفوق دولة من الدول التي يتشكل منها المركب من حيث القوة البنوية ما يجعلها قادرة على خلق وفي نفس الوقت المحافظة على القواعد المعايير الأساسية وأنماط العمليات التي تحدث في مختلف أبعاد النظام بين الدولي،² والسؤال هنا هل تمثل منطقة الساحل

¹Ibid; p. 61.

² محمد حمشي، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزاع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"، مداخلة خلال يوم دراسي حول: "دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI) باريس والمعهد الدانماركي للدراسات الدولية (DIIS)، كوبنهاغن 26 فيفري 2014.

الهيمنة مركبا أمنيا إقليميا خاضعا للهيمنة هيمنة دولة معينة في المنطقة؟ في الواقع، لا تظهر أي من دول الساحل مثل هذه المواقف.

إن مفهوم (unstructuredness) أو عدم انتظام منطقة ما في بنية معينة، والساحل كنموذج يشير إلى عدم وجود بنية إقليمية واضحة المعالم. من جهة أخرى، إن تحديد البنية الأمنية من خلال التركيز على الوحدات الرئيسية التي تتخذ الأدوار وعلاقات القوة بينها أنماطا محددة، من شأنه أن يؤدي بشكل كبير إلى تجاهل المنظور غير البنيوي، فالتفاعلات التي تؤدي إلى تشكيل العمليات ينبغي أن تحظى باهتمام وتركيز أكبر.

هناك صورة أخرى ينبغي استحضارها هنا تتعلق بالعوامل غير الأمنية لزعة الاستقرار في هذه الدول، مثل الفساد السياسي، عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي العنف الاجتماعي الجريمة المنظمة فشل أجهزة الدولة... ومن المهم جدا اعتبار أن هذه العوامل هي أكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة من العوام والانشغالات الأمنية، هذا الربط السببي بين العوامل الأمنية والعوامل غير الأمنية من شأنه أن يوضح بصورة كافية فقر المبادرات لمكافحة الإرهاب في المنطقة فبدلا من تقديم تنظيم غير متجذر بشكل كبير في المنطقة مثل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، على أنه أهم عامل لزعة الاستقرار، ينبغي الاهتمام أكثر بالظروف الفعلية التي توفر ملاذا لعناصر هذه المنظمات الإرهابية، إلى جانب ذلك ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للترابط المتزايد بين الإرهاب في المنطقة وشبكات الاتجار والتهريب النشطة من جميع الأشكال المخدرات الأسلحة، الذخيرة، وكذلك شبكات الهجرة غير النظامية، وكما لاحظ "أنيت لومان" فالحدود الفاصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب أصبحت على نحو متزايد غير واضحة تماما مثل هذه الشبكات في الواقع، لا تزال تكسب المزيد والمزيد من مساحة التواجد بسبب التزايد في حدة افتقار المنطقة للحكم.

من المثير للاهتمام أيضا أن تتم - وعلى نحو كاف - إعادة مشكلة الصلة / العلاقة بين بروز وصعود هذا التنظيم وأثر التهديدات الأمنية "الدولة" (internationalizing) في المنطقة، حيث يشكل مفهوم "التهديد الوجودي" جزءاً لا يتجزأ من نظرية الأمن، وهو أداة تحليلية يمكن أن تساعدنا أكثر في فهم هذه المسألة، يعرف كل من بوزان وويفر الأمنة بأنها عملية خطابية تعتمد على ما يسمى أثر / فعل الخطاب يتم من خلالها بناء فهم بين ذاتي (intersubjective) داخل جماعة سياسية من أجل التعامل مع ظاهرة ما على أنها تهديد وجودي الموضوع مرجعي ذي قيمة بالنسبة لتلك الجماعة، وهو ما يسمح بالتمكين للدعوة إلى اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد.¹

مع ذلك، ففي الوقت الذي تجري فيه أمنة المنطقة وجعلها جزء مما يسمى "الحرب العالمية على الإرهاب"، وهو خطاب يبدو أنه فقد جزء مهما من بريقه، فبعيدا عن المبالغة في تقديم منطقة الساحل باعتبارها تهديدا حادا للأمن الدولي؛ تبدو المنطقة مصدرا واعدة للموارد الحيوية التي تستحق هذا الاهتمام كبديل مستقبلي لروسيا بالنسبة لأوروبا، وللشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة أيضا، وتعمل دول عدة كالولايات المتحدة فرنسا الصين ودول آسيوية أخرى، فضلا عن الجزائر على محاولة السيطرة على الموارد الطبيعية في المنطقة دون إحداث الكثير من الضجيج حول هذا الموضوع، فالتعاون العسكري تحت مظلة مبادرات مكافحة الإرهاب في الساحل يبدو الفرصة الجيدة الوحيدة المتاحة حتى الآن للولايات المتحدة لتبقى "حليفا" في المنطقة؛ أما بالنسبة للمغرب، فرغم أنها غير معنية بشكل وثيق بالتهديدات الإرهابية القادمة من منطقة الساحل، فهي تنزع نحو الاستفادة من أمنة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال توظيف الخطاب الذي فحواه أن مخيمات اللاجئين الصحراويين تستخدم كمواقع لتجنيد وتدريب للمسلحين الإرهابيين.

ثانيا: الساحل ما بين الأقلمة والعسكرة

يمثل محور نجامينا/طرابلس أهم التحالفات الثنائية في منطقة الساحل والصحراء، ورغم ما شهده من فتور في العلاقة وتطبيع له، إلا أن الزعيم الراحل معمر القذافي ثبت تورطه في كل كبيرة وصغيرة في تشاد وكان الحاضر الأول تقريبا في

¹ نفس المرجع السابق.

كل المفاوضات الداخلية، ومعروف أن ليبيا اعتبرت تشاد معبراً للتوغل في المشاكل الإفريقية لما وراء الصحراء، لكن ذلك لم يمنع من وضع حدود للدور الليبي في تشاد خاصة فترة حكم الرئيس إدريس ديبي.¹

لقد أفضت أوضاع عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 إلى حشد القوات العسكرية الأجنبية في كثير من الأراضي الإفريقية، وذلك جراء الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية للحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى وجود مظاهر لانعدام الأمن والاستقرار الإقليمي، كما هو الحال في مناطق الساحل والصحراء والقرن الإفريقي الكبير، ولعل النظرة الفاحصة تبين أن مظاهر هذه العسكرة الغربية لا تستهدف فقط خطر الإرهاب وانعدام الأمن، وإنما ترتبط بالحرب الاقتصادية المستعرة بين القوى الدولية المتنافسة على الثروة والنفوذ في إفريقيا، ولعل حالة الثورة الليبية، والتدخل الغربي لإسقاط نظام حكم العقيد معمر القذافي يظهران هذه الحرب الخفية بين الغرب والصين على الموارد في إفريقيا، فلقد وجدت الصين نفسها - بعد سقوط القذافي - أمام متغير جديد، هو حكومة وطنية ليبية تدعم روابطها الاقتصادية مع الغرب كنوع من رد الجميل، كما قامت الدول الأوروبية بتقديم إسهامات مالية وصلت إلى 12 مليون دولار للقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد جيش الرب المعارض في أوغندا، وهو ما يشير إلى طبيعة الحرب الاقتصادية القادمة من أجل السيطرة على الموارد في شرق إفريقيا وحوض النيل؛ فإذا ما كان العدو في الحالة الليبية الراهنة بشكل عام، هو عدم الاستقرار والانفلات الأمني؛ فإن الفواعل الليبية على اختلاف أشكالها واتجاهاتها تشترك جميعها في تغذيته ونشره على امتداد الجغرافيا الليبية المترامية. أضف إلى ذلك، أنه لا توجد بؤرة محددة تشكل مصدراً لعدم الاستقرار، بما يجعل مواجهتها سبيلاً لاستعادة الأمن، بل إن ثمة انتشاراً لبؤرة عدة للاضطرابات، سواء في الغرب أو الشرق أو الجنوب الليبي.

هذا الغموض للعدو، وتشابك مصادر عدم الاستقرار في ليبيا؛ يجد تفسيره في المشهد الصراع المتداخل في هذا البلد، حيث كرست السلطة الانتقالية بعد إسقاط القذافي معادلة تشظي القوة، بأشكالها السياسية والمليشياوية والمناطقية، وأصبح هنالك توزيع للسيادة الجغرافية بين الفواعل المسلحة.

فعلى سبيل المثال ميليشيات الزنتان في غرب ليبيا "الققعاع والصواعق" تصطف سياسياً وليس ميدانياً مع التيارات الليبرالية والقومية والفيدرالية في شرق ليبيا، والتي استطاعت بدورها الهيمنة على مجلس النواب في انتخابات جوان 2014، وتقليص القوة التشريعية للإسلاميين في الوقت نفسه، فإن الزنتان وتيارات فيدرالية ومدنية أيدت عملية كرامة ليبيا التي تقودها قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر ضد الجماعات الجهادية المسلحة في بنغازي. في المقابل، فإن ميليشيات درع ليبيا التي خاضت عملية "فجر ليبيا" في مواجهة الزنتان حول مطار طرابلس تنتشر في غرب ووسط وشرق ليبيا، وتملك علاقات وثيقة مع قوتين أساسيتين هما: الإخوان المسلمون وقبائل مصراتة، كما أن ثمة مؤشرات على مساندتها للجماعات الجهادية في بنغازي ودرنة، خاصة جماعة أنصار الشريعة، إحدى أكبر التنظيمات الجهادية في شرق ليبيا، في مواجهتها لقوات حفتر. فعليه، تتعلق الإشكالية الأخرى بالبيئة الإقليمية، خاصة أن الاصطفافات الداخلية المتصارعة في ليبيا، تعكس حالة الاستقطاب والمحاور الإقليمية في المنطقة بعد الثورات، فضلاً عن عدم الاستقرار في ليبيا خلف تهديدات عابرة للحدود في الجوار الإقليمي، سواء فيما يتعلق بانتشار الجريمة المنظمة أو تشابكات الجماعات الجهادية.²

إذن، فقد شهد العقد الذي تلا سقوط الاتحاد السوفياتي زيادة مشاركة الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في إدارة الصراعات المسلحة، أو حالات التوتر والأزمات السياسية الإفريقية الحادة، ومع ذلك، فقد واجهت المنظومة الأمنية الإفريقية تحديات كبيرة على الصعيدين اله السياسي واللوجستي، مثلما حدث في دارفور، ولعل ذلك يطرح تساؤلات مهمة حول أوجه القصور الرئيسية، والإنجازات التي تحققت في هذا الشأن، وما هي الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من أجل تفعيل آليات النظام الأمني الجديد في إفريقيا؟ كما شهد واقع الصراع والسلام والأمن في إفريقيا تحولات مهمة

¹ جميلة علاق، "فسيفساء الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي"، *فكر ومجتمع*، ع (24)، أبريل 2015، ص 128.

² خالد حنفي علي، "الإشكاليات الأربع: احتمالات التدخل الدولي في الصراع بين خليفة حفتر والقوى الإسلامية في ليبيا"، *حالة الإقليم*، أوت 2014، ص ص 6-7.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

تظهر تحسناً في المقاربة الأمنية الإفريقية الجماعية، وهو ما يقلل من أهمية النزعة التشاؤمية التي سيطرت على الأدبيات المتعلقة بإفريقيا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم. ومع ذلك، فإن استمرار التدافع الدولي لهيب الثروات الإفريقية، والميل إلى عسكرة التدخل الدولي في الصراعات الإفريقية يطرح تهديدات وتحديات جديدة تؤثر في صياغة سيناريوهات المستقبل المعقدة في الواقع الإفريقي،¹ فبالنسبة إلى التدخل العسكري في مالي قبل صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2085) في 2012/12/20 وما تلاه من انطلاق عملية "القط البري"، كان هناك من يقرأ عملية التدخل، باعتبارها عملية "يمكن تجنبها.. بل يجب تجنبها"، وذلك انطلاقاً من عدد من الوقائع والأسانيد من بينها:²

1- أن القرار (2071)، والذي تبناه مجلس الأمن الدولي بشأن التدخل العسكري في مالي في الـ 12 من أكتوبر 2012، لم يغلق الطريق تماماً أمام فرصة الحل السلمي للأزمة، إذ في مقابل إعطائه مهلة 45 يوماً لأعضاء "إيكواس"، كي تحدد بدقة مخطط التدخل العسكري الذي تعترض القيام به بغطاء دولي في شمال مالي لطرد الجماعات المسلحة المسيطرة على الإقليم، دعا القرار أيضاً الحكومة المالية والمتمردين الطوارق في الشمال إلى الدخول في مفاوضات وحوار جاد من أجل "إيجاد حل سياسي للأزمة التي تعصف بالبلاد يأخذ بعين الاعتبار سيادة ووحدة وسلامة التراب المالي".

2- ظهرت التنظيمات والجماعات في شمال مالي، خاصة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، أكثر انفتاحاً على الحلول التفاوضية كخيارٍ أفضل للأزمة، فقد تراجعت هذه الحركة، الأكثر بروزاً بين الفصائل الأزوادية، عن دعواتها السابقة لانفصال إقليم أزواد، وأكدت تبرؤها من الإرهاب والجماعات المرتبطة به. كما أعلنت، كونها حركة علمانية، واستعدادها للتفاوض مع الحكومة المالية والتصدي للجماعات الإرهابية التي وصفها بأنها تعمل وفق أجندات خفية وغامضة، مؤكدة أنها ليست طرفاً في النزاع بين الطوارق ومالي، وقد قامت الحركة بزيارات متعددة إلى عواصم إفريقية، مثل الجزائر وواغادوغو، بالإضافة إلى باريس، لتأكيد قبولها بالحل السلمي وطلب الوساطة؛ من جهتها، أظهرت حركة أنصار الدين مرونة أكبر بعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2071)، حيث تراجعت عن مواقفها المتصلبة ورحبت بالحوار المبني على أسس موضوعية ومنصفة، كما قامت بزيارات إلى عواصم خارجية، بما فيها باريس، لتأكيد نيتها التفاوض ونفي أي علاقة لها بالجماعات الإرهابية؛ فإنّ هذا التحول في مواقف الحركتين جعل التدخل العسكري يفقد مبرراته، خاصة مع إمكانية استيعادهما من دائرة العداء وتركيز الجهود على مواجهة جماعات إرهابية محدودة العدد، مثل تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد. وقد رأت الدول الممانعة للتدخل أن تعزيز الجيش المالي أو تنفيذ ضربات نوعية ضد هذه الجماعات كان كافياً دون الحاجة إلى استنفار دولي واسع؛

3- اختلفت المواقف الدولية والإقليمية بشأن التدخل العسكري في مالي، حيث لم تكن متجانسة. كما انقسم الرأي العام المالي نفسه حول هذا التدخل؛ فبينما رأى غالبية الماليين فيه فرصة لتطهير أراضيهم من الإرهاب، اعتبره آخرون بوابة لعودة الاستعمار بأشكال جديدة، وخشي البعض من أن يؤدي التدخل العسكري، دون فرز دقيق بين الجماعات المسلحة، إلى دفع البلاد نحو المجهول، أو إلى توحيد صفوف هذه الجماعات تحت راية تنظيم القاعدة، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، أشار فريق ثالث إلى أن انتماء بعض هذه الجماعات إلى شمال مالي قد يثير استياء السكان المحليين، مما قد يحول الصراع من مواجهة الجماعات الإرهابية إلى حرب ضد سكان المنطقة أنفسهم. وقد تجلّى هذا التخوف في المظاهرات التي اندلعت في عدة مدن مالية، بالإضافة إلى "المبادرات المحلية" التي أطلقها زعماء القبائل ومشايخها لدعم الحلول التفاوضية كبديل عن التدخل العسكري، هذه التحركات تعكس رغبة قطاعات واسعة من المجتمع المالي في تجنب تصعيد قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة بدلاً من حلها.

من ناحية أخرى، تشهد المنطقة العربية عملية تحطيم ممنهجة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، حيث يتم تفتيت الدول الضعيفة وإعادة تشكيلها وفقاً لمصالح هذه القوى. فما حدث في ليبيا، التي تحولت إلى ما يشبه "صومال

¹ حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص 22.

² عادل عبد الصبور، "تفعيل الاتحاد المغاربي... محفزات جديدة ومعطلات قديمة"، آفاق إفريقية، مج (10)، ع (36)، 2012، ص ص 95-97.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

شمال إفريقيا"، هو نموذج لما تسعى الولايات المتحدة إلى تطبيقه في دول أخرى مثل: مالي وسوريا، هذه الإستراتيجية تعتمد على إضعاف الدول المركزية وتفكيكها لضمان عدم قيام أي قوة إقليمية تهدد الهيمنة الغربية.

في هذا السياق، يُلاحظ أن بروز الجماعات الإرهابية والإجرامية في منطقة الساحل تزامن مع اكتشاف ثروات طبيعية هائلة، مثل: الذهب، البترول، اليورانيوم، والحديد، في دول مثل الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، وموريتانيا، وعمليات اختطاف الرعايا الأوروبيين في الصحراء الكبرى ليست صدفة، بل هي جزء من مخطط أكبر يهدف إلى إدخال دول المنطقة في حروب افتراضية وإجبارها على شراء الأسلحة من الدول الغربية. وبعد ذلك، تُعرض على هذه الدول صفقات لاستخراج الموارد الطبيعية لتسديد ديون الأسلحة، مما يخلق دائرة من التبعية الاقتصادية والسياسية.

في مواجهة هذه التحديات، سعت الجزائر بالتعاون مع دول إفريقية مثل: جنوب إفريقيا، نيجيريا وليبيا، إلى تعزيز التعاون الإفريقي-الإفريقي لمواجهة المشاريع الغربية التي تهدف إلى إعادة استعمار القارة. ومن بين هذه الجهود، تبنت الجزائر "خطة تمناست" بالتعاون مع موريتانيا والنيجر ومالي، والتي تهدف إلى منع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء، وترفض الجزائر الوجود الأمريكي أو الأوروبي في المنطقة، وتؤمن بأن دول المنطقة لديها القدرة على تحمل مسؤولياتها الأمنية دون الحاجة إلى تدخل خارجي، من خلال إنشاء القيادة المشتركة، تسعى الجزائر إلى تقديم نموذج إفريقي لمواجهة التحديات الأمنية، مع التركيز على تعزيز السيادة الوطنية لدول المنطقة، هذه المقاربة تعكس رؤية الجزائر بأن الحلول الأمنية يجب أن تأتي من داخل القارة، دون الاعتماد على القوى الخارجية التي قد تستغل الأزمات لتحقيق أهدافها الخاصة.

من نتائج ذلك تتعرض الجزائر لتضييق خناق من قبل القوى الكبرى من جميع الجهات، حيث تُحاصر بتهديدات أمنية وسياسية على حدودها البرية والبحرية. هذه التهديدات تشمل:¹

1. **الجهة الغربية:** مع المغرب وقضية الصحراء الغربية منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث تُعتبر الحدود الغربية للجزائر (أكثر من 1600 كلم) غير آمنة بسبب الأطماع التوسعية للمغرب؛
2. **الجهة الشرقية:** مع تونس وليبيا منذ عام 2011، حيث أدت الثورات العربية إلى تغييرات جذرية في هاتين الدولتين، مما جعل الحدود الشرقية للجزائر (أكثر من 2000 كلم) مهددة بعد أن كانت آمنة. بالإضافة إلى ذلك، أدى سقوط نظام القذافي في ليبيا إلى تدفق الأسلحة غير المشروعة نحو الجزائر؛
3. **الجهة الجنوبية:** مع مالي، النيجر، وموريتانيا، حيث أصبحت الحدود الجنوبية (أكثر من 2700 كلم) معرضة للخطر بسبب انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة؛
4. **الجهة الشمالية:** حيث ينتشر الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط، مما يشكل تهديدًا للسواحل الجزائرية التي تمتد لـ 1200 كلم.

هذا التطويق يُشير إلى سياسة ممنهجة لتضييق الخناق على الجزائر، ربما بهدف تفتيتها أو إضعافها، وهو ما يتوافق مع مخططات استعمارية قديمة مثل مخطط "ألان بيريفيت" الذي طرح فكرة تقسيم الجزائر.

ثالثاً: محاولة تفعيل التجمع الإقليمي الفرعي سين-صاد

يعد تجمع سين - صاد واحداً من التجمعات الإقليمية الفرعية ذات الطابع الحكومي، التي نشأت في القارة الإفريقية نهاية التسعينيات من القرن العشرين، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء، فالتجمع بالأساس عبارة عن تنظيم أو اتحاد اقتصادي يسعى إلى تنفيذ مخططات تنمية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الأعضاء، من أجل التعامل الفعال مع المشكلات التي تواجهها، ولضمان وجود فعال في العلاقات الاقتصادية الدولية.

استفاد تجمع سين-صاد (CEN-SAD) من عوامل محلية ودولية ساهمت في تأسيسه وبروزه كواحد من أهم التجمعات الإقليمية في إفريقيا، ومن بين هذه العوامل، تشابه الخلفيات التاريخية والاقتصادية لدول التجمع، حيث

¹ محمد رزق، "الأزميتين الليبية والمالية وإمكانية تداعياتهما على الأمن القومي الجزائري: الیقظة واجبة!"، فكر ومجتمع، ع (15)، جانفي 2013، ص ص 263-264.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

خضعت معظمها للاستعمار الأوروبي وتواجه تحديات مشتركة مثل: الفقر، التخلف، تفشي الأمراض، الفساد وضعف الدولة. كما ساهمت التداعيات السلبية للعولمة في دفع هذه الدول نحو التكتل الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة. على الصعيد الدولي، استفاد التجمع من التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، والتي شهدت تقلص الحواجز بين الدول وزيادة الانفتاح الإقليمي، كما لعبت ليبيا بقيادة معمر القذافي دورًا محوريًا في دفع التجمع، حيث خرجت ليبيا من عزلتها الدولية والإقليمية وسعت لتعزيز نفوذها في إفريقيا.¹

كان التصور الأولي لتجمع سين-صاد يتمثل في إنشاء تكتل يمتد من شمال إفريقيا إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء، بهدف معالجة الصراعات المسلحة والمشكلات السياسية التي تعاني منها هذه الدول، مثل: النزاعات في تشاد، النيجر، مالي، إفريقيا الوسطى والسودان؛ هذه الصراعات تشمل نزاعات بين فاعلين من غير الدول (مثل مشكلة الطوارق في مالي) ونزاعات بين الدول.

إنَّ معاهدة إنشاء التجمع، التي تتكون من ديباجة وإحدى عشرة مادة، تؤكد على المصالح المشتركة والروابط الجغرافية والتاريخية بين شعوب الدول الأعضاء، كما تعترف بضرورة التصدي للتخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار من خلال العمل المشترك في إطار التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وفقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتنقسم أهداف التجمع إلى أهداف اقتصادية وأهداف سياسية وأمنية. فمن الناحية الاقتصادية، يهدف التجمع إلى إزالة العوائق أمام حركة الأشخاص ورؤوس الأموال، وتشجيع التجارة الخارجية، وتحسين وسائل النقل والاتصالات. أما من الناحية السياسية والأمنية، ومن حيث العضوية، تميزت شروط الانضمام للتجمع بالمرونة، حيث كانت العضوية مفتوحة أمام جميع الدول الإفريقية دون تقييد إقليمي، مما يعكس طموحات القذافي في توسيع نفوذ التجمع، وقد نجح التجمع في استقطاب العديد من الدول، ليصبح أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا من حيث عدد الأعضاء، فعلى المستوى الإقليمي، حصل التجمع على اعتراف رسمي من الاتحاد الإفريقي في قمة لومي عام 2000، حيث تم اعتماده كتجمع اقتصادي إقليمي، أما على المستوى الدولي، فقد حصل على عضوية مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2001، مما عزز مكانته على الساحة الدولية.

باختصار، يُعتبر تجمع سين-صاد نموذجًا للتكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث جمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية، وسعى لمواجهة التحديات المشتركة من خلال التعاون بين الدول الأعضاء، مع الانفتاح على المحيطين الإقليمي والدولي.²

ركز تجمع سين-صاد في محور القضايا السياسية على القضايا ذات الطابع الأمني، حيث تم إيلاء أهمية كبيرة للأمن والاستقرار في المنطقة. ففي القمة الثانية التي عُقدت في أنجمينا، تم التأكيد على ضرورة وضع ميثاق أمني يضمن السلام والاستقرار، مع الالتزام بمنع استخدام أراضي الدول الأعضاء لأنشطة تهدد سيادة أو وحدة دول أخرى، وفي القمة السادسة تم التركيز على مكافحة الإرهاب، وتم التوصل إلى بروتوكول أمني لإدارة النزاعات والوقاية منها؛ كما طغت القضايا الأمنية على القمة الثالثة عشرة الاستثنائية، حيث تم تأسيس مجلس دائم للسلام والأمن، وتم تكليف مصر بدراسة إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد سعى التجمع منذ المؤتمر الخامس لرؤساء الدول والحكومات الذي عُقد في نيامي عام 2003 إلى إنشاء منطقة تجارة حرة، لكنه لم ينجح في تحقيق هذا الهدف حتى الآن، وواجه التجمع عقبات سياسية واقتصادية ومؤسسية حالت دون تحقيق التكامل المنشود بين أعضائه؛ ومن أبرز هذه العقبات:³

¹ سعيد علي أحمد طه، مرجع سابق الذكر، ص ص 19-20.

² نفس المرجع السابق، ص ص 21-24.

³ نفس المرجع، ص ص 26-33.

1-الهيمنة الليبية بقيادة القذافي: حيث لعب القذافي دورًا محوريًا في تأسيس التجمع، حيث رأى فيه وسيلة لتعزيز نفوذه الإقليمي والدولي بعد فشل محاولاته الوحشية مع الدول العربية وخسارته في الحرب التشادية - الليبية، واستخدمه التجمع كأداة لتحقيق مصالحه الشخصية، مما أضعف العملية التكاملية، فقد سيطرت ليبيا على التجمع منذ تأسيسه وحتى رحيل القذافي، حيث ترأسه مرتين وعقدت معظم قممه في ليبيا، كما سعت من خلال التجمع إلى تحقيق الزعامة الإفريقية، لكنها مارست سياسة المعايير المزدوجة، حيث قبلت دولًا لها علاقات مع الكيان الصهيوني بينما عملت على إقصاء موريتانيا بسبب علاقتها معه؛

2-تحديات منطقة الساحل: تُعتبر منطقة الساحل، واحدة من أكثر المناطق توترًا في العالم، كما شهدت المنطقة صعود الجماعات الإسلامية المتشددة، انتشار الجريمة المنظمة، تجارة البشر والمخدرات، والهجرة غير النظامية، وتفاقمت الأزمة بسبب الفشل البنوي للدول في المنطقة، خاصة في مالي، مما جعلها بيئة خصبة للتهديدات الأمنية؛

3-تراجع الدور الليبي: حيث بعد رحيل القذافي، واجه التجمع فراغًا قياديًا كشف عن نقص في الرؤية العملية، مما دفع إلى الدعوة لإصلاح هيكلي، وبدأت محاولات إعادة هيكلة التجمع بقيادة المغرب وتشاد، حيث سعت المغرب إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، خاصة في مالي، وقامت المغرب بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الساحل، مثل فتح فروع لمصارفها في مالي والسنغال، وتطوير العلاقات مع تشاد؛

4-ضعف التكامل الاقتصادي: على الرغم من الجهود المبذولة، لم يتحقق أي إنجاز اقتصادي كبير، حيث لا تزال دول التجمع تفتقد إلى مقومات التكامل والاندماج، خاصة في مجال التجارة البينية والاستثمار، وأعطى الميثاق المعدل في قمة أنجيمينا أولوية للقضايا الأمنية على حساب القضايا الاقتصادية، مما يقلل من فرص تحقيق التكامل الاقتصادي في المستقبل القريب.

كما يواجه تجمع سين-صاد تحديات كبيرة تعيق تحقيق أهدافه، خاصة في ظل الهيمنة السابقة لليبيا وضعف التكامل الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الجهود الحالية لإعادة هيكلة التجمع بقيادة المغرب وتشاد قد تشكل فرصة لإعادة إحيائه، شرط أن يتم التركيز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية لضمان استقرار المنطقة وتنميتها، وإن تتبع مسيرته تكشف لنا أنه أسهم في الانتقال بدول الساحل والصحراء من العلاقات الجامدة والمتوترة إلى علاقات تميزت بالتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية. بيد أن التجمع لم يكن تنظيمًا فعالًا، وبات يعرف نوعًا من التعثر في مسيرته، فالتجمع لم ينجح في تحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة، عوضًا عن إخفاقه في تحقيق التبادل السياسي والثقافي. بل إنه أصبح كيانًا فاقدا للثقل الاقتصادي مقارنة مع باقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تنشط في القارة الإفريقية، كما أنه وبحلول أواخر عام 2011 بدا أن التجمع يتجه نحو الاضمحلال في ظل ما اجتاحت المنطقة العربية من تطورات نتيجة لثورات الربيع العربي التي أطاحت بنظام معمر القذافي، لكن بعدها، دفعت التحديات الأمنية المتزايدة التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي قادة التنظيم إلى إعادة إحيائه، ومراجعة وتعديل معاهدة إنشائه، لجعله منظمة فاعلة وقوية تركز على القضايا الاقتصادية، إلى جانب معالجة القضايا الجديدة المرتبطة بترتيبات الأمن الإقليمي¹، لذا ينبغي النظر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية باعتبارها فرصة لتعزيز المشاركة الاقتصادية المستمرة بالفعل بين اتحاد المغرب العربي ودول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، فهناك أسباب تجارية واقتصادية واضحة لزيادة المشاركة بين شمال إفريقيا وبقية القارة، إن تصرفات المغرب وتونس هي مثال على ذلك، وقد بدأت هذه الجهود حتى قبل بدء مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ويمكن تعزيز العلاقات الاقتصادية بشكل كبير من خلال قيام غرف الأعمال وجمعيات القطاع الخاص بدور أقوى في تعزيز العلاقات بين الغرف، وهذا من شأنه أن يعزز العلاقات التجارية من خلال الحوار المستمر، وتمكين التعاون على مستوى الصناعة، وتبادل أفضل الممارسات وتشجيع الاستثمار بين البلدان الإفريقية.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 11-12.

تأتي الجهود الاقتصادية أيضاً على خلفية الوجود الدبلوماسي المتزايد بالفعل والمشاركة الاستراتيجية لدول اتحاد المغرب العربي مع جيرانها، وهذا يشمل التركيز على التعاون الأمني، وقد دفع التهديد الإرهابي إلى المزيد من التعاون بين شمال وغرب إفريقيا للتخفيف من التهديدات الأمنية المحتملة. وتقود هذه الجهود الجزائر، التي لعبت تاريخياً دوراً كبيراً في المخاوف المتعلقة بالأمن في جميع أنحاء القارة، ويمكن لجهود القوة الناعمة التي يبذلها المغرب من خلال الدبلوماسية الدينية أن توفر دعماً طويل المدى لردع صعود التطرف الإسلامي في منطقة الساحل، و يمكن أن يساعد تعزيز التعاون في القضايا الأمنية الحساسة في تعزيز الثقة وبناء علاقات أعمق مع دول غرب إفريقيا، الأمر الذي يمكن أن يفتح أيضاً الأبواب أمام دبلوماسية اقتصادية وثقافية أكبر بين اتحاد المغرب العربي.¹

إن تحقيق المزيد من التكامل مع بقية إفريقيا يتطلب تغيير العقلية، والقدرة على تقدير الفوائد التي يمكن أن يقدمها التكامل المعزز لاقتصاديات المغرب العربي، والاستعداد للمساهمة في التنمية الشاملة للقارة، إن إهمال اتحاد المغرب العربي في تعميق التكامل الإقليمي يأتي بتكلفة كبيرة بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في المنطقة، و يمكن للتكامل بين دول المغرب العربي (باستثناء مصر) أن يولد سوقاً إقليمية تضم ما يقرب من 100 مليون شخص بمتوسط دخل يبلغ حوالي 4.000 دولار أمريكي للفرد بالقيمة الاسمية مقارنة بجنوب إفريقيا وحوالي 12.000 دولار أمريكي من حيث تعادل القوة الشرائية، ومن شأن تعزيز التكامل الإقليمي والقاري أن يوفر علاجاً طويل المدى نحو التخفيف من حدة الفقر ويمكن أن يساعد أيضاً في تخفيف الأثر الاقتصادي طويل المدى لجائحة كوفيد-19.

إن تعميق التكامل من شأنه أن يعزز جاذبية شمال إفريقيا ككتلة تجارية، وبالتالي زيادة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين تخصيص الموارد، وتعزيز تيسير التجارة، وزيادة فرص العمل من خلال حرية تنقل الأشخاص مع المنطقة، كما أنه من شأنه أن يعزز مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسات، و يتيح تحقيق قدر أكبر من النمو الاقتصادي، ويحسن الثقة في علاقاته مع صناعات السياسات، وكل هذه متطلبات أساسية حيوية لتحقيق قدر أكبر من التكامل الإقليمي الذي يعود بالنفع على نطاق واسع على الحكومات والمواطنين على حد سواء؛ ويعد إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سبباً مقنعاً آخر لدول المغرب العربي لكسر جمودها السياسي والانخراط بشكل استراتيجي مع بعضها البعض وتعزيز كتلتها في العلاقات التجارية مع شركائها الأفارقة والدوليين. وفي نهاية المطاف، هناك الكثير مما يتعين القيام به وقائمة واضحة لما يجب القيام به، ولكن إنجاز ذلك يعتمد على الرغبة السياسية في التعاون والتنسيق وتعزيز العلاقات داخل المغرب العربي.²

لقد تبادر سؤال لدى غي مفيل، بالتأكيد على خصوصية إفريقيا بالنسبة إلى العالم كله، فهل ثمة في الفكر الإفريقي محاولات تنظير للتكامل انطلاقاً من خطاب محض إفريقي؟ هل تتزوج النظرية بسهولة مع الوقائع؟ وهل إن الوقائع تتزوج مع النظرية هنا؟

فكانت إجابته كالتالي:³

"نستطيع إنجاح ترسيخ، جزئي على الأقل، لبعض من وجود النظريات العامة مثل الوظيفية والوظيفية الجديدة، والمما بين حكوماتية، ولا تزال في طور ملامسة الوجود في القارة الأفريقية من حيث إن التداعي القطاعي أو التشابك بين القطاعات لا يزال جينياً، فإننا نستطيع أن نؤكد أن ثمة حضوراً للسلطة السياسية في مبادرات التكامل كافة، بما في ذلك أكثرها تقنية."

إن تجذّر النزعة المما بين حكومية هو كذلك أمر ممكن فغالبية المفاوضات، إن لم نقل جميعها، هي نتيجة تعاون ما بين حكومي مثل نجاح سيرورة الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية "نيباد" وفي المقابل، فإن إدراج المطالب المجتمعية، أو

¹Asmita Parshotam, "Regional Integration for the Arab Maghreb Union: Looking Beyond the Horizon", **Med dialogue series** N° (30), November 2020, p. 10.

²Ibid, p.12.

³ غي مفيل، مرجع سابق الذكر، ص 200-201.

الأفضليات المجتمعية، في جدول أعمال التكامل، يظل موضع حوار وسجال، أما الخطابات الإفريقية الخالصة حول التكامل، فإنها خطابات كانت وما زالت وستظل موجودة، ولهذا فإن الفاعلين والمفكرين في إفريقيا، لا يزالون على الرغم من إجماعهم على ضرورة الوحدة وإلحاح الحاجة إليها، منقسمين في خطاباتهم بين التكامل السياسي الفوري وبين التكامل الاقتصادي المرحلي أو على مراحل متتالية، ولا ريب في أن أطروحات التكامل المرحلي والهجته الاقتصادية، هي التي ظفرت في هذا التضاد أو في هذا التعارض، وانتصرت على خيار التكامل السياسي الفوري، إلا أن التكامل في إفريقيا يتم انطلاقاً من تعزيز المجموعات الإقليمية والمادون الإقليمية وبخاصة في المجال الاقتصادي.

غير أننا لا نستطيع من الجهة الأخرى الزعم بوجود نظرية أو نظريات متماسكة جاهزة للتكامل الإفريقي، لكن هل يعني ذلك أنه ينبغي لنا أن نخلص إلى الاستنتاج باستحالة وجود أو تعذر قيام نظرية للتكامل الإقليمي الإفريقي، مثلما استنتج ريمون آرون، استحالة استحداث نظرية للعلاقات الدولية؟ فقد كان الرأي عند آرون أن وجود نظرية للعلاقات الدولية هو أمر غير ممكن، ذلك أنه لا يسع هذه العلاقات أن تعلن بقوانين وأن تجيب على مقتضيات الرضا أو الرد لنظرية علمية؛ لكن ريمون آرون خلص إلى استحالة قيام نظرية للعلاقات الدولية، وقصر جهده على دراسة سوسيولوجية لهذه العلاقات، أي على دراسة للعلاقات الدولية مبنية على الوقائع، باعتبار أنها وقائع اجتماعية. فإذا كان اللقاء بين النظريات والوقائع صعباً في إفريقيا، فقد يكون من الواجب التساؤل حول ملاءمة جميع هذه الأطر النظرية ومناسبتها، فالتساؤل حول الملاءمة والمناسبة يفترض منا المضي إلى ما وراء المسلمات النظرية التي بقيت متفقاً عليها زمناً طويلاً، ومثل هذا الأمر يفترض تجاوز الجذور النظرية الأوروبية والغربية التي تشكل المرجعية الحصرية للكتاب الأوروبيين والأمريكيين، ومنشأ تفكيرهم حول التكامل الإقليمي وأصله، فلا يمكن التنظير للتكامل أن يظل وقفاً على هؤلاء الكتاب والمؤلفين،¹ لأن تكوين الدول الإفريقية وتطورها يختلف كثيراً عن الأوروبيين، وفي المناطق التي تكون فيها الروابط القبلية أو الإقليمية أقوى من المواطنة، يفشل معنى الشرعية والسيادة والمفهوم الفيبري القائم على الدولة، ومن الواضح أنه يتعين علينا استخدام هذه النظريات بشكل أكثر مرونة أو أننا بحاجة إلى مفاهيم جديدة، مع زيادة عدد الجهات الفاعلة غير الحكومية، وزيادة وضوح عدد التحديات الداخلية والتحديات العابرة للحدود.²

في نقطة أخرى يمكن لأمن الطاقة أن يسهم في تقارب العلاقات بين أوروبا والمغرب العربي ومنطقة الساحل لأنه يوفر فرصة مربحة لكل من الطرفين، والحقيقة أنها تهدف في المقام الأول إلى تأمين وتنويع مصادر إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي، لكن تحقيق مثل هذا الهدف يظل متوافقاً تماماً مع رؤية البلدان المغربية المصدرة للنفط والغاز (الجزائر وليبيا) والتي ترى في هذه المواد الخام أداة للقوة مدعومة بمصدر ثمين من العملات الأجنبية. وفي منطقة الساحل، يمكن لدولة مثل النيجر الاعتماد على صادراتها من اليورانيوم إليها للحصول على قدر أكبر من الاستقلال فيما يتعلق بالجهات المانحة الدولية، فمن شأن إستراتيجية عالمية بشأن قضايا الطاقة تشمل جميع الدول المعنية في المنطقة أن تساهم بشكل فعال في تعزيز العلاقات بين الدول، ويمكن أن تشمل هذه الإستراتيجية جزء من المساعدات التي تمنحها الدول الأوروبية لتحديث وتطوير البنى التحتية الصناعية لدول المغرب العربي والساحل، مقابل ضمان الوصول إلى موارد الطاقة على المدى الطويل، إنَّ البحث عن إستراتيجية عادلة يبدو أفضل ضمان لتحسين العلاقات بدل الاستمرار على المسار الحالي المتمثل في تجزئة العلاقات التي تفضلها مجموعة من الآليات المؤسسية، والتي تكون في بعض الأحيان مجرد واجهات بسيطة مثل اتحاد المغرب العربي، أو البحث عن حلاً أكثر تعاوناً مدفوعاً بأدوات معيارية وتفاعلية، مستوحاة من نموذج "5+5"، والذي سيكون أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الرئيسية المستمرة أو التي قد تظهر.³

المبحث الثاني: المعوقات الإقليمية لمسألة التكامل في إقليم شمال إفريقيا

¹ غي مفيل، نفس المرجع، ص 197-201.

² Márton Varga, Op.cit; p. 62.

³ F.J.M. Ducotey, Op.cit; p. 86.

يُعتبر التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، إلا أن تحقيق هذا التكامل يواجه العديد من التحديات التي تعكس طبيعة العلاقات المعقدة بين دول الإقليم. في هذا السياق، يُعد ضعف الإرادة السياسية لتعزيز التكامل الإقليمي أحد أبرز المعوقات، حيث تُعيق الخلافات السياسية بين دول المنطقة أي جهود نحو التعاون. هذه الخلافات تتجلى في الصراع على الهيمنة والقيادة الإقليمية، مما يُضعف التضامن الإقليمي.

إلى جانب ذلك، تُلقى النزاعات الإقليمية بظلالها على أي محاولات لتحقيق التكامل. فالنزاع الطويل الأمد حول قضية الصحراء الغربية بين المغرب وجمهورية البوليساريو يعتبر أحد أبرز العوائق التي تعيق التعاون الإقليمي. كما أن انهيار ليبيا نتيجة الحرب الأهلية المستمرة منذ عام 2011 جعلها بؤرة لعدم الاستقرار، مما يؤثر سلباً على الأمن الإقليمي ككل.

أما على الصعيد الأمني، فإن انعدام الثقة الأمنية بين دول الإقليم يُشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق التكامل. فغياب رؤية موحدة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية، يُضعف من قدرة الدول على التنسيق الفعال. بالإضافة إلى ذلك، فإن التباين الاقتصادي بين دول المنطقة وانعدام التكامل الاقتصادي يُعيق أي جهود نحو بناء شراكات إقليمية قوية. فدول مثل الجزائر والمغرب تمتلك اقتصاديات أقوى نسبياً مقارنة بليبيا أو موريتانيا، مما يُعمق الفجوة الاقتصادية ويُضعف فرص التعاون.

إذا في هذا المبحث، سندعرض هذه المعوقات بالتفصيل، بدءاً من ضعف الإرادة السياسية والخلافات الإقليمية، مروراً بتأثير النزاعات الإقليمية، ووصولاً إلى انعدام الثقة الأمنية والتباين الاقتصادي، وذلك لفهم أعمق للتحديات التي تواجه التكامل الإقليمي داخل إقليم شمال إفريقيا، وخارجه الناجمة عن التدخل الأجنبي في الإقليم.

المطلب الأول: ضعف الإرادة السياسية كإعيق لتعزيز التكامل الإقليمي

يُعتبر ضعف الإرادة السياسية أحد أبرز العوائق التي تعيق تحقيق التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا، حيث تُعد الإرادة السياسية القوية والمشاركة بين دول المنطقة شرطاً أساسياً لأي تعاون إقليمي ناجح. ومع ذلك، فإن غيابها يُشكل عائقاً كبيراً أمام بناء شراكات إقليمية فعالة، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو السياسي. تظهر مظاهر هذا الضعف في الخلافات السياسية العميقة بين دول الإقليم، مثل التنافس على الهيمنة الإقليمية بين الجزائر والمغرب، وغياب الرؤية الموحدة لمواجهة التهديدات المشتركة، والسباق نحو التسلح التقليدي الذي يُفاقم التوترات. بالإضافة إلى ذلك، تُعزز التدخلات الخارجية من ضعف الإرادة السياسية، حيث تلجأ بعض الدول إلى التحالفات مع قوى خارجية بدلاً من تعزيز التعاون الإقليمي. في هذا السياق، يُصبح ضعف الإرادة السياسية كابحاً رئيسياً يعيق تحقيق التكامل الإقليمي، مما يتطلب جهوداً جادة لتعزيز الثقة المتبادلة وإعطاء الأولوية للمصالح الإقليمية المشتركة.

هذه الإرادة السياسية تعد شرطاً ضرورياً كذلك لتحقيق تعاون دولي تكاملي في مواجهة أي تهديد غير تقليدي، فبحسب اقتراب المؤسسة الجديدة الذي طوره إرنست هاس، فإن مثل هذا التعاون يجب أن ترى النخب السياسية أنه يصب في مصلحتها ومصلحة دولها والتباين في حسابات النخب السياسية للمصلحة والتكلفة، المتربتين على التعاون في أي قضية من قضايا التهديد غير التقليدي، يفسر بدرجة كبيرة التباين في إمكانية تحقيق هذا التعاون من قضية لأخرى أو من إقليم لآخر، لقد عانى العالم العربي تاريخياً، نقصاً كبيراً في درجة توافر الشرطين السابقين للاهتمام بقضايا الأمن غير التقليدي، وتفعيل مواجهتها، سواء داخليا أو على المستوى الإقليمي إلا أن الثورات العربية ضد الظلم والفساد المستشري والاستبداد والتي عبرت من هموم الإنسان العربي، يفترض أن يكون هذا الإنسان وتحريره من أي تهديدات لوجوده وكرامته ومستوى معيشته في المقام الأول هو رهانها الأول، والتحدي الرئيسي لها في مرحلة تاريخية تتعاظم فيها التهديدات غير التقليدية التي تهدد الشعوب العربية، وأعجز الدولة عن تحقيق هذا التكامل بين شقي الأمن التقليدي وغير التقليدي، مما أسهم بدرجة كبيرة في الانفجار الثوري الراهن.¹

الفرع الأول: الخلافات السياسية في الإقليم

¹ مالك عوني، "رهان الثورات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، ع (186)، جانفي 2012، ص 6.

تُعتبر الخلافات السياسية بين دول شمال إفريقيا أحد أبرز العوامل التي تعيق تحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة. هذه الخلافات، التي تتجذر في تاريخ طويل من التنافس والصراعات، تُضعف من قدرة الدول على التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، من أبرز مظاهر هذه الخلافات الصراع على الهيمنة والقيادة الإقليمية، حيث تسعى دول مثل: الجزائر والمغرب ومصر لتعزيز نفوذها في المنطقة، مما يُعمق الانقسامات ويُعيق أي جهود نحو التضامن الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر السباق نحو التسلح التقليدي بين هذه الدول انعكاسًا آخر للتوترات السياسية، حيث تُنفق مليارات الدولارات على شراء الأسلحة بدلاً من توجيه هذه الموارد نحو تعزيز التعاون الإقليمي، هذه الخلافات السياسية، إلى جانب تأثيراتها السلبية على الثقة المتبادلة، تُشكل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التكامل الإقليمي، مما يتطلب جهودًا دبلوماسية وسياسية جادة لبناء جسور الثقة وتعزيز التعاون بين دول المنطقة.

أولاً: العلاقات الصراعية في الإقليم

إنّ منطقة شمال إفريقيا واحدة من أكثر المناطق تعقيداً من الناحية الجيوسياسية، حيث تشهد تداخلاً بين عوامل داخلية وخارجية تُسهم في تشكيل علاقات صراعية متعددة الأبعاد. تمتد هذه المنطقة من مصر شرقاً إلى المغرب غرباً، وتشمل دولاً مثل ليبيا، تونس، الجزائر، وموريتانيا، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بمنطقة الساحل الإفريقي، في هذا السياق، تبرز أيضاً التدخلات الخارجية لدول مثل تركيا وروسيا وفرنسا والولايات المتحدة، والتي تسعى كل منها إلى تعزيز مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. هذه التدخلات تُضفي طابعاً إضافياً من التعقيد على العلاقات الصراعية، مما يجعل فهمها يتطلب تحليلاً متعدد المستويات يشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والأمنية، لكن سنكتفي فقط بتبيان الجانب الداخلي فقط في هذا الفرع.

1- العلاقات مع ليبيا

كان اتجاه السياسة الخارجية الليبية منذ قيام الثورة في ليبيا عام 1969، صوب مصر وهذا الاتجاه جاء نتيجة لعوامل التقارب الجغرافي ووحدة التاريخ والدين واللغة والتوافق الإيديولوجي بين القيادتين في كل من البلدين، وبالرغم من وفاة الزعيم جمال عبد الناصر في عام 1970 أي بعد فترة وجيزة من قيام الثورة في ليبيا حيث توالى المحاولات الودية التي تهدف إلى الاندماج الكامل بين ليبيا ومصر، ومن هنا كانت التجربة الأولى لتحقيق الوحدة العربية اتجاه مصر، وبدأت هذه التجربة بتوقيع ميثاق طرابلس ديسمبر 1969م وتضمن الميثاق المذكور إنشاء ما يسمى بالجمهورية العربية (مصر وليبيا والسودان)، وفي مرحلة لاحقة انضمت سوريا إلى الميثاق ونظراً لظروف السودان الخاصة انتهى الأمر بإعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وليبيا وسوريا في 17 أبريل 1971، وعلى الرغم من الاتجاه نحو قيام وحدة بين ليبيا ومصر بعد رحيل عبد الناصر، فقد كان هناك تباين في رؤى القيادات السياسية لكل من البلدين، بدأت ترتقي إلى درجة الخلافات خاصة في أعقاب حرب أكتوبر 1973م حيث بدا أن الرئيس السادات يتجه صوب الغرب، وبدأت طرابلس حينها حملة تهم فيها مصر آنذاك بالعمالة للغرب، وازدادت الفجوة بين مصر وليبيا اتساعاً، بزيارة السادات للكيان الصهيوني في نوفمبر 1977م وما أعقب ذلك من توقيع اتفاقات كامب ديفيد، ثم اتفاقية السلام بينهما عام 1979م، إذ نشأت جبهة عربية معارضة لمصر عرفت بجبهة الصمود والتصدي، ولعبت ليبيا دوراً رئيسياً في هذه الجبهة، حيث تم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية وانتهى الأمر بقطع العلاقات بين الدولتين عام 1979م؛ إلا أنّ الصورة الحقيقية للعلاقات المصرية - الليبية تمت بعد لقاء العقيد القذافي مع الرئيس مبارك عام 1989 أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في المغرب، حيث تحسنت العلاقات على إثره بينهما، وتم إلغاء تأشيرات الدخول وتم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات التعاون المختلفة وفتح حرية الحركة بين مواطني البلدين بما فيها حق التملك والإقامة.

مع ظهور مشكلة لوكربي حدث نوع من التنسيق المصري - الليبي في إدارة المشكلة ، وبذلت القاهرة جهوداً كبيرة لمساعدة ليبيا التي فرض عليها حظر جوي، حيث اعتبرت سنداً لها في اتصالاتها مع العالم الخارجي، ولم يمنع الحظر المفروض على ليبيا من استمرار العلاقات على المستوى التجاري والاقتصادي بين البلدين، تعد مصر حالياً الشريك العربي الثاني لليبيا

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

في المجال الاقتصادي بعد تونس، ويمكن القول إنه بعد انتهاء الحرب الباردة وتداعيات مشكلة لوكربي على ليبيا دفعها للنظر إلى مصر على أنها امتداد وحماية لها في الأزمات الدولية، بالإضافة إلى أن مصر تنظر إلى ليبيا على أنها البوابة الغربية لها وبالرغم من أن العلاقات بينهما مرت بفترات من التذبذب إلا أنه يمكن القول إنها تطورت بشكل كبير وشهدت نمواً واضحاً على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية.¹

في حين أنّ العلاقات الليبية التونسية يمكن القول بأنها كانت مقتضبة خلال معظم فترة السبعينات والجزء الأول من ثمانينات القرن الماضي وذلك بسبب العقائد السياسية المتضاربة لقيادتي البلدين آنذاك إلا أن العلاقات بدأت تشهد تحسناً ملحوظاً في أعقاب تولي الرئيس زين العابدين بن علي مقاليد الأمور في تونس عام 1987م، حيث سارعت ليبيا إلى اغتنام الفرصة لتأسيس علاقة طيبة مع القيادة الجديدة فعملت على تأسيس قاعدة صلبة تقوم عليها العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين تكون عماداً لمرحلة قادمة أساسها التعاون والتوحد في الرؤى والمصالح، فكان التنازل الليبي عن جزء من النفط الموجود في الجرف القاري لمصلحة تونس، وقامت بتحرير أصول الأموال للعمال التونسيين التي كانت قد جمعتها في السابق ودفع تعويضات مالية لهم وفتحت المجال أمام العمالة التونسية وأعيد تبادل السفراء في عام 1987م وألغي العمل بنظام التأشيرة على مواطني البلدين وساهمت ليبيا أيضاً في دعم الاقتصاد التونسي من خلال فتح الباب أمام العمالة التونسية وإقامة مشاريع استثمارية في تونس، وفي المقابل مثلت تونس منفذاً اقتصادياً لها طيلة فترة الحصار الذي فرض عليها عام 1992، وتزايدت معدلات التجارة البينية بين البلدين بشكل مضطرد، بحيث تعتبر تونس حالياً الشريك الاقتصادي العربي الأول مع ليبيا.

أما العلاقات الليبية الجزائرية فاتسمت منذ بداية سبعينيات القرن الماضي بالهدوء والاستقرار بسبب تقارب وجهات نظر قيادتي البلدان تجاه معظم القضايا، وقد شهدت في بداية القرن الواحد والعشرين نمواً وتطوراً واضحاً على جميع الأصعدة ففضلاً عن العلاقات الجيدة على المستوى السياسي متمثلة في التنسيق الكامل بين قيادتي البلدين في مختلف قضايا المنطقة، كما ارتبط البلدين باتفاقيات تعاون في المجال الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى بالإضافة إلى تعاون عسكري توج بمناورات عسكرية مشتركة ضخمة بين جيشي البلدين في نهاية عام 2009.

ملخص القول أن ليبيا سعت منذ بداية القرن الحالي إلى تحسين علاقاتها مع دول الجوار العربي الإفريقي، نظراً لما تشكله من أهمية بالغة سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ويمكننا الوقوف على عدة استنتاجات أهمها:

2

- إن الجوار العربي يخالطه شيء من الحساسية، الأمر الذي كان ينعكس على العلاقات بين دول الجوار يتمثل بتوتر العلاقات أحياناً وتصل إلى حد القطيعة، وأسباب ذلك تعود إلى اختلاف وجهات النظر حول القضايا المشتركة أو حول القضايا القومية أو الدولية ذات العلاقة المباشرة بأي من البلدين الجارين؛
- إن الجوار العربي كثيراً ما كان يأخذ من الجهد السياسي الليبي في حالة توتر العلاقات أو قطعها للعودة بالعلاقات إلى سابق عهدها؛

- إن العلاقات الليبية مع دول الجوار أحياناً تصل إلى درجة عالية من التقارب، وهذا يعتمد على حجم الأحداث التي تمر بالوطن العربي وعلى مدى تأثر وتأثير ليبيا بما يجري في المحيطين الإقليمي والدولي.
- بينما علاقاتها مع الجوار الإفريقي فكانت قوية نابعة من قوة الترابط الجغرافي الليبي الإفريقي، الذي يجعل من ليبيا الواجهة الرئيسية لإفريقيا، وقد شهدت العلاقات تطوراً كبيراً نوعياً وكماً بعد قيام الثورة في ليبيا مع مختلف دول القارة، وذلك انطلاقاً من إدراك القيادة للبعد الاستراتيجي والحقيقي والقوي للقارة الإفريقية إقليمياً وعربياً، الأمر الذي جعل

¹ جمعة عمر عامر المودي، "المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 68-69.

² نفس المرجع، ص 70-71.

مظاهر التعاون تشدد وتشمل جميع أوجه الحياة، وهو أمر تؤكد السلوكيات الليبية تجاه القارة الإفريقية والتي جاءت استجابة لتفاعلات سياسية حتمتها عوامل الجغرافيا السياسية من توافق في الجنس واللغة والدين والتي ألقت بظلالها على حركية التفاعل السياسي بين ليبيا والدول الإفريقية المجاورة وهي تشاد والنيجر التي ترتبط بحدود مباشرة مع ليبيا.

2- العلاقات مع مصر

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات مهمة فقد ظهرت قوى دولية جديدة، وتأسست جامعة الدول العربية، وظهرت مصر لتؤدي دوراً مهماً على الرغم من وجودها تحت الاستعمار البريطاني، فأصبحت ملاذاً للوطنيين المغاربة الذين قرروا عقد مؤتمر لهم في القاهرة في فيفري 1947م، ليحددوا خطة عملهم السياسي في المرحلة القادمة، كان الهدف إنشاء جبهة وطنية مغربية (تونسية- جزائرية- مغربية) لمواجهة الاستعمار الفرنسي والعمل من أجل الاستقلال ووحدة أقطار المغرب العربي، وضمت الجبهة الحزب الدستوري التونسي، وحزب الشعب الجزائري، وحزب الاستقلال المغربي، واتفق المؤتمر على إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة، وبعد وصول المناضل عبد الكريم الخطابي قائد المقاومة المغربية المسلحة إلى مصر من منفاه حافزاً على نشاط المكتب الذي تولى قيادته. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب المغربي بالقاهرة قد شارك في المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي عقدته الجامعة العربية في لبنان في سبتمبر 1947م، والذي ركز اهتمامه على إصلاح التعليم في الدول العربية. ومن أبرز نشاطات المكتب مواجهة سياسة الاستعمار لاضطهاد الفكر والثقافة في أقطار المغرب العربي من خلال مؤسسات جامعة الدول العربية، وبعض هيئات الأمم المتحدة، واهتم بالتعريف بقضية الشعب المغربي عن طريق النشر في الصحافة المصرية، وعمل المكتب على تقوية العلاقة مع المغاربة في الشام. وعلى الرغم من اهتمام مناضلي المغرب العربي بقضيتهم الوطنية إلا أنهم تفاعلوا مع القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين التي كانت تتعرض لهجمة صهيونية استعمارية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.¹

3- طبيعة العلاقات المغربية-الجزائرية

يرجع الخلاف المغربي-الجزائري يعود إلى حقبة ما بعد استقلال البلدين ومحركه الأساس آنذاك الخلافات الحدودية والترايبية التي امتدت إلى "معركة" للسيطرة والنفوذ الإقليميين بما في ذلك الاحتكاك المسلح المباشر في حرب الرمال سنة 1963 ومناوشات أمكالة سنة 1976 وقطع العلاقات الدبلوماسية من 1976 إلى 1988 وغلق الحدود منذ 1994، عقب أحداث فندق أطلس أسني بمراكش في أوت 1994، والتي تورط فيها فرنسيون من أصل جزائري قاموا بإدخال السلاح للمغرب بغية القيام بتفجيرات على أراضيه، حيث سارع المغرب في بيان رسمي (16/09/1996) إلى اتهام الأمن العسكري الجزائري بالوقوف وراء مخطط لزعزعة استقرار المغرب، ما أدى إلى فرض التأشيرة على الجزائريين بما فيهم حاملي الجنسية الفرنسية، وقاد في تطورات اللاحقة إلى إغلاق الحدود بين الدولتين.

عمقت أحداث الربيع العربي من التنافس المغربي-الجزائري وحولته إلى عملية استقطاب إقليمية مرتكزة على الأبعاد الأمنية والإستراتيجية، كما أن العوامل المحلية المتمثلة في الفوضى الأمنية في ليبيا وهشاشة الانتقال السياسي في تونس، ووجود بنية متجذرة للجماعات المسلحة في قوس الساحل والصحراء منح التنظيمات المتعارفة هامشاً ومساحات كبيرة للمناورة والتحرك ونقلت عملياتها إلى داخل حدود بعض دول المغرب العربي مواجهات جبل الشعانبي في تونس هجوم تمنراست وهجوم عين أميناس في الجزائر، جاعلة من منطقة الساحل والصحراء قاعدتها الخلفية، وهذا هو الإطار الذي أطلق دورة جديدة من الاستقطاب في المنطقة.²

في عام 2012، كانت هناك آمال كبيرة لدى بعض قادة شمال إفريقيا والمراقبين الدوليين في أن التغيرات السريعة التي تحدث في البيئات الاستراتيجية في شمال إفريقيا والساحل من شأنها أن توفر زخماً جديداً لإحياء إطار التعاون القائم، وهو

¹ عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي: رؤية عربية مشرقية (الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 199-200.

² إدريس قسيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 349-351.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

اتحاد المغرب العربي، وقد تجلّى ذلك في العديد من التصريحات السياسية التي أصدرها الرئيس التونسي المنصف المرزوقي، حيث وضع إحياء اتحاد المغرب العربي كهدف مهم في أجندة سياسته الخارجية قائلا:¹

"إفريقيا في فيفري 2012 سنعمل على استعادة الوحدة مع أشقائنا في الجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا، آملا أن يعمل

قادة المنطقة معا للتغلب على هذه المشكلة، العوائق التي أوقفت التعاون الإقليمي لأكثر من عقدين من الزمن".

في الأزمة المالية، ينظر إلى الجزائر على أنها الوسيط التاريخي والمقبول أيضا ووساطته الأقل عرضة للتشويش؛ لكن وضعها كوسيط في ليبيا يواجه، على العكس من ذلك، منافسات إقليمية (مصر والمغرب) ودولية تشوش على جهودها، هي وتحاول استبعادها، أو على الأقل، تهميش مقاربتها.²

أيدت المغرب إعادة تنشيط تجمع الساحل والصحراء، في الفرصة التي استغلها المغرب عام 2012، الذي انضمت إليه في عام 2001 في محاولة للتعويض عن غيابها عن المنتديات الإقليمية الإفريقية منذ أن قررت الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1984، وفي عام 2012، عرض المغرب مساعدة عسكرية للرئيس المالي، أمادو توماني توري، بعد سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الجزء الشمالي من ذلك البلد. بصفته عضواً غير دائم في مجلس الأمن، دعم المغرب التدخل الدولي في مالي في جانفي 2013، وفي سبتمبر من نفس العام، حضر محمد السادس حفل تنصيب الرئيس الجديد، إبراهيم بوكري كيتا، في باماكو؛ حيث وقع على عدة اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي وتكوين الأئمة، وفي وقت لاحق من شهر نوفمبر، استضاف المغرب المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود في الرباط، وتضمنت أنشطة المؤتمر إنشاء مركز إقليمي لتدريب مديري أمن الحدود، في محاولة لمواجهة المبادرات الجزائرية لقصر إدارة أزمة الساحل على "البلدان الميدانية" التي تحد منطقة الساحل مباشرة، وفي مارس 2014، شارك المغرب في مناورات فلينتلوك العسكرية التي نظمتها القيادة الأمريكية الإفريقية (أفريكوم) بالنيجر لتحسين القدرة العسكرية للقوات الإقليمية في الحرب ضد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وفي جويلية 2016، وعد المغرب بتسليم مواد عسكرية وأمنية إلى النيجر لمساعدة البلاد في الحرب ضد بوكو حرام، مع حرصه الدائم على رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي تهدد الاستقرار الإقليمي الكامنة في إنشاء كيانات حكومية ضعيفة في النيجر، في الصحراء الغربية ومنطقة الطوارق في شمال مالي، بدأ المغرب في تحدي الدور الذي تستخدمه الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز مكانة البلاد الإقليمية في نظر الاتحاد الأوروبي كميصر في حل النزاعات وقوة استقرار في الوضع الأمني الجديد للحدود.³

تهيمن عمليتان مغاربتان متوازيتان ومتنافستان لكنهما متكاملتان على الوساطة في الأزمة الليبية، وكلتاهما تجري تحت مظلة الأمم المتحدة؛ إحدهما برعاية الجزائر والأخرى برعاية المغرب. لم تثمر الأولى نتائج، في حين أسفرت الثانية عن اتفاق الصخيرات الذي وقع عليه في ديسمبر 2015، لكنه لم ينفذ على الرغم من تنصيب حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. من الواضح أن أن جهود الوساطة التي يبذلانها إنما هي متكاملة فالاتفاق الذي يريعه المغرب هو، بطريقة أو بأخرى، امتداد للمحادثات الليبية التي انعقدت في الجزائر حيث التقت الأطراف الليبية وشرعت لأول مرة في محادثات مباشرة، حتى وإن لم تتوج هذه باتفاق، وعلى الرغم من وجود تكامل بين عمليتي الوساطة هاتين إلا أن جهودهما تندرج في إطار دينامية تنافسية. ويميل هذا التنافس الظرفي، الذي يضاف إلى تنافس بنيوي، إلى أن يترسخ بمرور الزمن، ما يؤدي إلى تضخيم الأول. فقد عارضت الجزائر التدخل الأجنبي وحكم المجلس الوطني الانتقالي الذي اعتبر موقفها تأييدا لنظام القذافي، ما تسبب في توترات بين الطرفين. أما المغرب من جانبه، فقد اتخذ الخيار المعاكس بتأييده التدخل في ليبيا وإقامة اتصالات مع

¹ Mohammed El-Katiri, "The Quest for Military Cooperation in North Africa: Prospects and Challenges", The Letort Papers, Strategic Studies Institute U.S. Army War College, Carlisle, PA, October 2016, pp. 22-23.

² عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، مرجع سابق الذكر، ص ص 73-74.

³ Miguel Hernando de Larramendi, "Doomed regionalism in a redrawn Maghreb? The changing shape of the rivalry between Algeria and Morocco in the post-2011 era", The Journal of North African Studies, March 2018, pp. 6-9.

ممثلي المتمردين. لكن ذلك لم يسمح له، هو الآخر، بالتأثير في مجرى الأحداث، سواء أثناء التدخل العسكري الأجنبي أو بعده.

1

عليه، تلخص العوائق السياسية للتكامل في الإقليم إلى ما يلي:²

-الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية لا تزال بعض هذه الصراعات دون حل حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى حلول مثلى لهذه المشكلات، مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، حيث كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمها الحكومية وسياساتها الوطنية المتباينة، بينما تطبق كل دولة سياسة خاصة تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التي تخصها وحدها؛

-تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قوتها والقضاء على الصناعة بصفة عامة والصناعات الحربية بصفة خاصة إن وجدت، وهذا لحماية المصالح الغربية وأمن الكيان الصهيوني في المنطقة؛

-ضعف الإرادة السياسية وكان وراء ضعف الإرادة السياسية عوامل عديدة أهمها، عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها في أحسن الأحوال، مما أضعف الاقتناع لدى أصحاب القرار السياسي بجودها وجديتها. لقد كان الحرج السياسي لا الاقتناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقيات العربية؛

-حالة الانفصال بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية وبين الأغلبية الجماهيرية، لقد أدت هذه الحالة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلاً من الديمقراطية، وإلى تعميق حالة الإحباط لدى المواطنين بدلاً من المساهمة الإيجابية في بناء الأهداف المطروحة، مما أدى إلى خلق صعوبات فعلية في الطريق إلى اتخاذ قرارات مشتركة.

الفرع الثاني: انعدام الثقة الأمنية بين دول الإقليم والتباين الاقتصادي

يُشكل انعدام الثقة الأمنية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية تحدياً رئيساً يسهم في ضعف القدرة على التنسيق الأمني المشترك. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم التدخلات الخارجية في تعميق هذه الانقسامات، حيث تُفضل بعض القوى الدولية التعامل مع دول معينة بشكل منفرد، مما يُزيد من انعدام الثقة، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، يُفاقم التباين الاقتصادي هذه التحديات، حيث تُعاني بعض الدول من ضعف الموارد وارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما يجعلها أكثر عرضة للتهديدات اللاتماثلية مثل تجنيد الجماعات الإرهابية للأفراد أو انتشار الجريمة المنظمة. في المقابل، تتمتع دول أخرى بموارد اقتصادية أكبر، لكنها تفضل التركيز على أمنها الداخلي بدلاً من دعم جيرانها الأقل حظاً.

هذه الديناميكيات تُضعف القدرة الجماعية لدول شمال إفريقيا على مواجهة التهديدات المشتركة، مما يجعل المنطقة أكثر عرضة للاضطرابات ويُعيق تحقيق الاستقرار الإقليمي الشامل.

أولاً: غياب الرؤية الموحدة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

رغم القضايا الخلافية الثنائية البنيوية والآنية، لا توجد بين الجزائر والمغرب لا علاقة عداوة ولا علاقة صداقة، فالعلاقة بينهما لا تتوافق ومصاف العدو الاستراتيجي، وإنما هي بين المنزلتين بين الصداقة والعداوة، فهي غير مبنية على العدائية التي هي إنكار لوجود الآخر على حد تعبير كارل شميث. فضلاً عن ذلك، ورغم التسليح المتواصل لا يعمل البلدان على تلقين جنودهما عقائد في مجال بناء العدو تقدم الجار الأقرب على أنه العدو الاستراتيجي. أما فيما يتعلق بمدرجات التهديد،

¹ عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، مرجع سابق الذكر، ص ص 73-74.

² محمود خليل، "التكامل الاقتصادي العربي (مقومات ومعوقات)، الدفاعة، ع (359)، جوان 2016، ص 47.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

ففي موجودة لكنها تبقى محدودة، كما أن هناك جنوباً نحو التعايش وتفاذي المواجهة. ولدعم ما ذهبنا إليه نسوق حجتين أولاً، رغم نزاع الصحراء الغربية لا تعرف العلاقة الثنائية لحظات صعبة أو مخاوف من المواجهة على الأقل منذ ثلاثة عقود من الزمن. ثانياً، عرفا البلدان أزمات داخلية حادة كان بالإمكان أن تدفع بالنظامين إلى مغامرات عسكرية مع الجار الأقرب للتحليل على الرأي العام بتعبئته ضد عدو خارجي مما يحدد شرعية النظام المتأكلة، لكنهما لم يفعلا قط.

فضلا عن هذا كله فإن التهديدات والتحديات في المنطقة المغربية غير دولتية المصدر في جملها. فهي تأتي من جماعات إرهابية عابرة للأوطان، (حركات انفصالية كحالة الأزواد في شمالي مالي وتداعياتها مغاربية، ميليشيات تنمرد على الحكومة المركزية وحالة ليبيا- دولة الميليشيات)، الجريمة المنظمة تهريب المخدرات والأسلحة، شبكات تهريب الأشخاص شبكات تنظيم الهجرة السرية اختطاف الأجانب... إلخ؛ وعليه فمن المستبعد أن تدخل دول مغربية في حروب بسبب هذه الفواعل غير الدولية، لكن هذا لا يمنعها من توظيفها في صراعاتها السياسية وتحميلها أكثر مما تطيق.

نافلة القول، أن تزايد الأعباء الاقتصادية وغياب التهديد الاستراتيجي في المنطقة بيئة أمنية ناعمة وليست صلبة الطابع ستطرح بقوة شرعية التسلح بهذه الوتيرة وبهذا الحجم، في المغرب العربي، خاصة وأنه يدخل الدول المعنية في معضلة أمنية لا نهاية لها، غالباً بتواطؤ القوى المسلحة لها. لكن لا يجب تحميل الغير تبعات الأمور لأن المسؤولية مغربية بالأساس لا جدال في أن جزء من تسليح الجزائر والمغرب مرده التنافس على الزعامة الإقليمية ومدرجات التهديد والشواغل الأمنية الإقليمية، بيد أن الكواخ الحائلة دون تورطهما في راع مسلح متعددة بشقيها المحلي والخارجي. ومن ثم فإن السؤال الأهم هو كيف يمكن إحلال دينامية الجماعة الأمنية (المنشودة) محل دينامية الجماعة الصراعية (القائمة) إنها المهمة الإستراتيجية التي يجب على النخب المغربية الحاكمة التصدي لها.¹

ثانياً: انعدام التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم

تتقاسم دول شمال إفريقيا منطقة جغرافية واحدة ولهجات متقاربة وعرقيات وثقافات متشابهة، وأغلبية المغربية من المسلمين السنة المعربين، ومن شأن التكامل أن يسفر عن فوائد اقتصادية كبيرة للمنطقة، ويقدر تقرير لصندوق النقد الدولي أنه: "مع وجود سوق يبلغ عدد مستهلكيه نحو 100 مليون مستهلك، فإن: "الناتج المحلي الإجمالي المشترك في عام 2017 سوف يتجاوز 360 مليار دولار، وهو ما يمكن مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا أو الإمارات العربية المتحدة أو النرويج".²

كما أن المغرب العربي الموحد الذي يتمتع بقواعد تجارية واستثمارية منسجمة سوف يكون أكثر مرونة في مواجهة التوترات التجارية العالمية، والأهم من ذلك، أن شعوبه سوف تستفيد من قوى شرائية أقوى وبني تحتية أفضل ومجتمعات أقرب.³

جاء تحقيق التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المقام الأول من خلال اتفاقيات تجارية ركزت على خفض التدرجي للرسوم الجمركية على السلع المصنعة، وبدرجة أقل على السلع الزراعية والخدمات. إن التكامل مع الاتحاد الأوروبي يحقق مكاسب محدودة؛ كان الاتحاد الأوروبي شريكاً متميزاً لعدة بلدان في المنطقة، وفي السبعينيات من القرن العشرين، تم توقيع اتفاقيات للتعاون والشراكة مع الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس، ووفرت هذه الاتفاقيات في الأساس إمكانية نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق ووصول المنتجات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي على أساس تفضيلي ثم في عام 1995، تم إطلاق عملية برشلونة لإرساء الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن "والرخاء المشترك" و"التفاهم بين الثقافات وعمليات التبادل"، وانبطوت العملية على فصول سياسية واقتصادية واجتماعية

¹ عبد النور بن عنتر، "إشكالية التسليح في المغرب العربي"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، ع (03)، ديسمبر 2014، ص ص 57-59.

² Yasmine Akrimi, "Algeria-Morocco Tensions: a Costly Conflict", International Center, Brussels, December 2021, p. 9.

³ Ibidem.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

وشراكات (كان إعلان برشلونة يهدف إلى إتاحة المجال للرخاء المشترك في منطقة البحر المتوسط، من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية، وزيادة فرص العمل وتوثيق أواصر التعاون والتكامل الإقليميين)، وضمن إطار برشلونة تفاوضت بلدان شمال البحر المتوسط/ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتفاقيات شراكة أوروبية متوسطة جديدة مع شركائها في جنوب المتوسط.

لتحقيق غايات برشلونة، كان الهدف الرئيسي للسياسات هو إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وستة شركاء من جنوب المتوسط (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس)، بالإضافة إلى التجارة البينية بين بلدان جنوب المتوسط، ونظرا للتركيز على تحرير تجارة السلع، تم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكل من الشركاء الستة بين عامي 1995 و2002 ودخلت حيز التنفيذ بين عامي 1998 و2006 كان الهدف من عملية برشلونة هو إحداث نقلة في العلاقات الأورو متوسطة، وقد بنت إطارا جديدا متعدد الأطراف للشؤون الإقليمية وغرست الشعور بالهوية المشتركة لدى الجهات الإقليمية الفاعلة، لكن مجموعة من القيود حالت دون ذلك، أعاق التكمال التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي تراجع مستوى التكمال التجاري لبلدان المنطقة، والتي تتمثل في:¹

-انعدام الثقة: من وجهة نظر اقتصادية، لدى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوافز للاندماج على المستوى الإقليمي لأنها غالبا ما تتمتع بعوامل إنتاج متشابهة ومزايا نسبية على سبيل المثال بلدان اتحاد المغرب العربي، ولكن هناك حاجة إلى مستوى من "الثقة المتبادلة بين البلدان لكي ينجح التكمال التجاري الإقليمي"، وقد تبين أن التعاون السياسي بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يثير المشكلات ويحول الصراع بين الضفة الغربية وغزة وبين الكيان الصهيوني، والعلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر، والصراع في سوريا من بين أمور أخرى، دون تشكيل كتل أكثر وحدة وتماسكا بين بلدان المنطقة؛

-غياب الشفافية: توفر البيانات وشفافيتها مهمان للنمو وتحليل القدرة على تحمل الدين العام وإجراءات سوق العمل حيث يؤدي الافتقار إلى البيانات والشفافية في بلدان المنطقة إلى إضعاف المصدقية ويعرقل عملية وضع السياسات، وتعتمد مصداقية أي تحليلات للقدرة على تحمل الديون على شفافية البيانات لكن بلدان المنطقة تتباين بشكل كبير في إبلاغها عن الدين العام، وفي الوقت نفسه تخضع التحليلات الحالية لنواتج سوق العمل في المنطقة أيضا لعدم اتساق البيانات والتعريفات، ويجب أن يقوم أي تكامل تجاري في المستقبل على رسم سياسات حصيفة، الأمر الذي يتطلب في حد ذاته بيانات إقليمية موثوقة.

إضافة إلى معوقات أخرى تتمثل في:²

-تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن الاستفادة أكثر من التكمال هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع؛

-اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية؛

-ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي الاستراتيجية التنمية في الدول العربية وغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية؛

-التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دول عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم كل ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقه كل محاولة للتكامل بين الدول العربية؛

¹ مجموعة البنك الدولي، "تقرير حول أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكمال الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا"، أكتوبر 2020، ص ص 37-41.

² محمود خليل، مرجع سابق الذكر، ص ص 47-48.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

-ضعف وقلة النقل والمواصلات، حيث يعاني هذا القطاع من التخلف والانقطاع بين الدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية لفرض تنمية وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية مع توسيع وتوحيد هذه الخطوط وإنشاء الأساطيل البرية والبحرية والجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، وتوسيع التبادل التجاري لأن العبء ليس في تقرير حرية انتقال السلع والأشخاص، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك؛

-البنيان التنافسي لاقتصاديات لدول العربية، فهناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة (المتنافسة)، ذات الإنتاجية المنخفضة ونفقات الإنتاج المرتفعة التي لا تنتج إلا في ظل الحماية، الأمر الذي يعني أن قيام التكامل، يؤدي إلى القضاء على كثير من هذه الصناعات، وبالتالي تضرر أصحابها والعمال المشتغلين فيها، إلا أنه من الممكن التغلب على ذلك من خلال التنسيق الصناعي الذي يعامل هذه الصناعات معاملة خاصة؛

-اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية، ويتضح ذلك من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيث لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير واستمرار هذا الاختلال حتى بعد مرور نصف قرن من الحرب العالمية الثانية (1945-1995) وخفض هذا من معدلات النمو الاقتصادي بالدول غير البترولية ويتضمن ذلك افتقار الدول العربية للقدرة على التحول.

كذلك انخفضت حصة تجارة المنطقة مع الاتحاد الأوروبي، وقد مثلت 15.7 % من إجمالي تجارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2018، مقابل 28.7 % في عام 2002 وقد تراجعت الصادرات والواردات على حد سواء. في الوقت نفسه، على الرغم من أن التجارة البينية لا تزال منخفضة، فقد زادت من 8.6 % من إجمالي التجارة في 2002 إلى 12 % في 2018 وبين عامي 2002 و 2018، تضاعفت قيمة التجارة بين المنطقة والاتحاد الأوروبي ثلاث مرات تقريبا، في حين زادت قيمة التجارة البينية للمنطقة بمقدار عشرة أضعاف، وإن كان ذلك من مستوى منخفض.

تلقت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع حوالي 32 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، انخفاضا من 609 مليار دولار في 2018 وهي واحدة من أقل وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث تلقت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خمسة أضعاف هذه الاستثمارات، فيما حصلت إفريقيا جنوب الصحراء على 285 مليار دولار، وكانت الإمارات مرتفعة الدخل أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية في المنطقة حوالي 104 مليارات دولار في 2018، تليها مصر 9 مليارات في عام 2019.¹

استفاد الشركاء المباشرون للاتحاد الأوروبي الذين وقعوا اتفاقيات الشراكة (الجزائر ومصر والمغرب وتونس) من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء فزادت التجارة بين الاتحاد والدول الشريكة له بشكل مطرد في كلا الاتجاهين، وتركز واردات الاتحاد لجميع الشركاء التجاريين الستة في منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك لبنان والأردن في السلع الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل الوقود والمعادن وعمل الاتحاد الأوروبي ببطء على زيادة واردات الآلات من هذه البلدان، وهو الاتجاه الذي قد يشير إلى التكامل التدريجي للمنطقة مع سلاسل الإمداد في الاتحاد الأوروبي من خلال التجارة بين الصناعات .

تفضل بلدان المغرب العربي التجارة مع أوروبا أكثر من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقا لقاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة، وكانت إيطاليا أكبر وجهة لصادرات الجزائر عام 2017، بـ 5629.5 مليون دولار، ثم فرنسا 4431.3 مليون دولار وإسبانيا 4103.4 مليون دولار وجميعها أيضا من بين أكبر البلدان التي تستورد منها الجزائر؛ والبلدان الثلاثة من بين أكبر الشركاء التجاريين لبلدان في المنطقة، وتتمتع بقاعدة صناعات تحويلية محدودة مثل المغرب الذي صدر ما قيمته 922.6 مليون دولار إلى إسبانيا في 2018 واستورد منها 8105.8 مليون دولار، إلى جانب تونس التي تربطها علاقات تجارية كبيرة مع ألمانيا.²

¹ مجموعة البنك الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 43.

² نفس المرجع السابق، ص 45.

المطلب الثاني: تأثير النزاعات الإقليمية/ الحدودية وانهيار أطروحة الشراكة المغربية

تُعد النزاعات الإقليمية أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في انهيار أطروحة الشراكة المغربية، والتي كانت تهدف إلى تحقيق التكامل والتعاون بين دول شمال إفريقيا. منذ تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989، كانت الآمال معقودة على بناء كيان إقليمي قوي يُعزز التبادل الاقتصادي والأمني بين دول المنطقة. إلا أن هذه الطموحات اصطدمت بواقع النزاعات المستمرة، وقضية الصحراء الغربية وتجميد العديد من المبادرات المشتركة بين الجزائر والمغرب.

إضافة إلى ذلك، تُشكل الأزمة الليبية عاملاً آخر يُعزز انهيار هذه الأطروحة، حيث أدى الصراع الداخلي في ليبيا إلى تدخلات إقليمية ودولية متضاربة، مما زاد من انقسامات المنطقة، كما تُدعم دول مختلفة أطرافاً متعارضة في ليبيا، مما يُعقد المشهد السياسي ويُضعف أي جهود نحو التعاون الإقليمي.

هذه النزاعات لم تُضعف الثقة بين الدول فحسب، بل أدت أيضاً إلى تراجع التعاون في مجالات حيوية مثل الأمن والاقتصاد، مما جعل أطروحة الشراكة المغربية تتحول إلى مجرد فكرة بعيدة المنال في ظل التوترات المستمرة وتباين المصالح الإقليمية.

الفرع الأول: النزاع حول الصحراء الغربية

يُعتبر النزاع حول الصحراء الغربية أحد أطول وأعقد النزاعات في منطقة شمال إفريقيا، حيث يمتد لأكثر من أربعة عقود، تدور هذه القضية حول وضع الإقليم الذي يُطالب المغرب بسيادته الكاملة عليه، بينما تدعم جبهة البوليساريو*، حق تقرير المصير للشعب الصحراوي وإقامة دولة مستقلة.

هذا النزاع ليس مجرد خلاف حدودي، بل يُشكل عاملاً جيو سياسياً عميقاً يؤثر على العلاقات بين دول المنطقة، ويُعيق أي محاولات لتحقيق التكامل الإقليمي) كما أن القضية تحظى باهتمام دولي، حيث تُدير الأمم المتحدة جهوداً للتوصل إلى حل سياسي، إلا أن التعقيدات المحيطة بها تجعلها واحدة من أكثر الملفات إثارة للجدل في المنطقة. في هذا الفرع، سنستعرض لجذور النزاع، أطرافه، وتأثيراته على الاستقرار الإقليمي.

أولاً: جذور النزاع حول الصحراء الغربية

تقع الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية) على ساحل المحيط الأطلسي بمواجهة جزر الكناري (الجزر الخالدات)، وهي منطقة استراتيجية مهمة تشترك في حدودها مع الدول العربية في المغرب العربي، فيحدها المغرب الأقصى شمالاً، وموريتانيا جنوباً، والجزائر شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً، وتبلغ مساحتها حوالي 285 ألف كيلو متر مربع، ومما يميز الصحراء الغربية موقعها الجغرافي -الاستراتيجي فهي من ناحية نقطة تمال بري بين الجزائر والمغرب وموريتانيا، ومن ناحية ثانية تربط إفريقيا، ليس هناك في الصحراء خطة تنمية تستطيع على ضوءها معرفة عدد السكان بدقة مستخدمة الأساليب العصرية في تعداد السكان، هذه العوامل مجتمعة كانت العائق أمام الحصول على إحصاء دقيق لعدد سكان الصحراء، ولذا وجدنا أمامنا عدة إحصاءات متضاربة وغير متقاربة وبمعرفة ومصادرها يمكن الوصول إلى إحصاء تقريبي لسكان الصحراء الغربية.

حيث حددت الموسوعة الجغرافية الإيطالية (داغوستيني) عدد سكان مدينتي (العيون) و(الداخلة) بـ 42335 نقلاً عن مصدر إسباني في عام 1966، وهناك عدة إحصاءات إسبانية لسكان الصحراء، ففي عام 1972 قال مندوب إسبانيا في لجنة الوصاية للأمم المتحدة بأن عدد سكان الصحراء يقارب 60000، وفي عام 1973 أكدت وزارة الخارجية الإسبانية ذلك العدد، بينما صرح المدير العام لإنعاش الصحراء الإسباني في سبتمبر 1974 أن عدد سكان الصحراء 7000، وذكرت إحصائية إسبانية أخرى في العام نفسه أن عدد السكان المقيمين في الصحراء هو: 73797، وأشار إحصاء للأمم المتحدة بأن عدد المهاجرين الصحراويين هو 36400 نسمة.

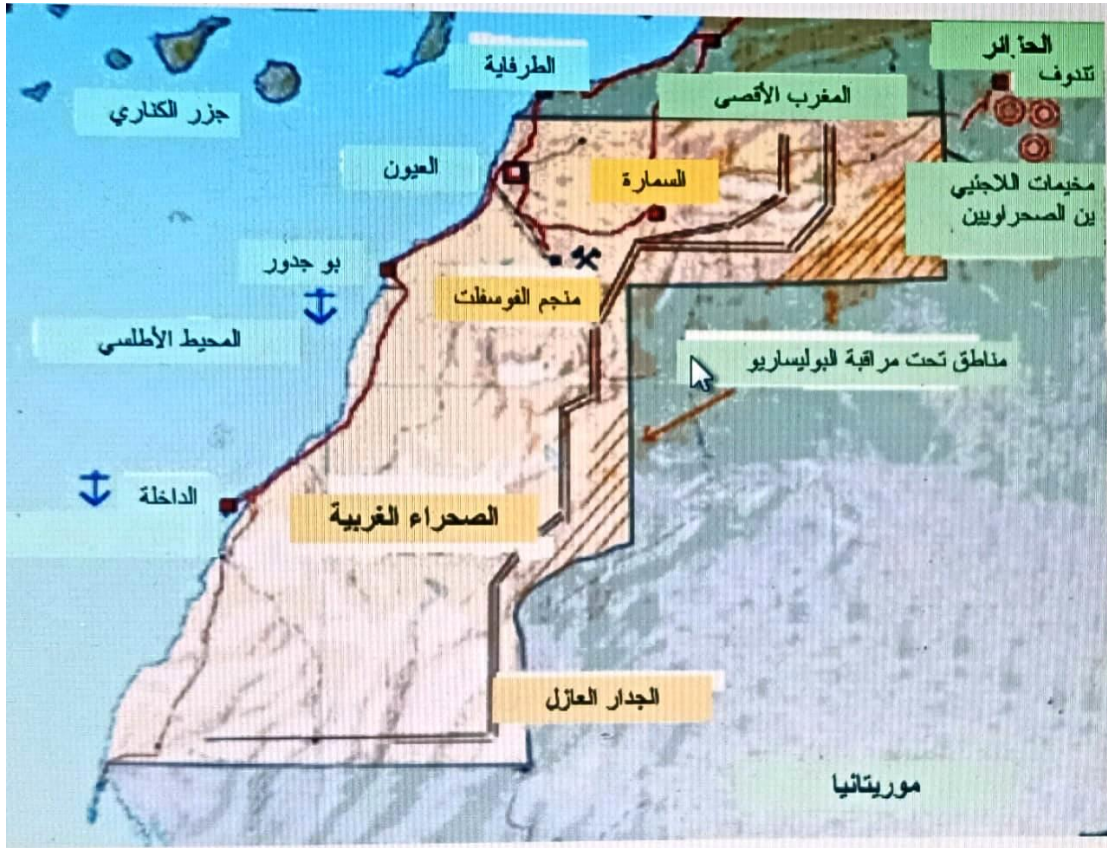
* هو الاسم المختصر للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، التي تقود الثورة في الصحراء الغربية، والتي أعلنت الجمهورية على بعض الأراضي المحررة.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

أما زاستمان (W. Zastman) فقد ذكر في مقالته: "نزاع في الصحراء" بأن عدد سكان الصحراء هو 75.000 نسمة، وهذه الإحصاءات التي أعطيت في منتصف السبعينات تقريبا قد تغيرت الآن.¹

حسب هيئة الأمم المتحدة وصل عدد السكان 612000 نسمة، وتبلغ مساحة اليابسة 226000 كيلومتر مربع.²

خريطة رقم (05): تمثل الصحراء الغربية وحدودها



Source: Available at: < magno.uab.es/fas/fas/map-sahara-det.gif>

لكن لم يكن هناك دمج ترابي بين المغرب والصحراء الغربية، ويتضح ذلك من الاتفاقية المغربية-الإسبانية التي وقعت بين الطرفين في عام 1767م، حيث يتضح من قراءة هذه الاتفاقية أن تبعية المنطقة لحكم السلطان في المغرب لم تكن دائمة، وأنه اعترف بأنها خارج إطار سلطته. والسلطة في الصحراء كانت مستقلة فالقبائل كونت مجلس الأربعين وهؤلاء ممثلو القبائل، فكل قبيلة تختار ممثله للمجلس، وهذا الوضع الذي ساد الصحراء يختلف عن طبيعة السلطة السلطانية الملكية في المغرب، أما في موريتانيا فإن أقوى القبائل هي التي تتولى السلطة في البلاد، هذا الوضع الذي كان سائداً في الصحراء الغربية لا يعني أن قبائل الصحراء منعزلة عن فروعها أو نظرائها في جنوبي المغرب وموريتانيا وجنوبي الجزائر، فقد كان هناك اتصال وتفاعل بحكم طبيعة الحياة القبلية وموارد الصحراء المحدودة.

بدأت قصة تحديد الحدود في المنطقة في عام 1845م، عندما عقدت فرنسا معاهدة الحدود الجزائرية- المغربية بينها وبين المغرب، وأثيرت في البند الرابع لهذه المعاهدة قضية الصحراء الغربية وكانت في حينها حدودا على السكان أكثر منها حدودا على الأرض.

بدأت المشكلة ما بين 1958 و1963، وبدأت مطالب المغرب، ثم مرحلة جديدة في العلاقات المغربية الإسبانية قد بدأت بعد إعلان استقلال المغرب، عام 1956، فرغم إعلان الاستقلال إلا أن بعض أجزاء المغرب حسب مطالب الحركة

¹ عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 244-245.

² بوابة بيانات الأمم المتحدة UN data.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

الوطنية المغربية كانت لا تزال بحوزة المستعمر الإسباني وهي: "مدينتا مليلة وسبتة والجزر الجغرافية في الشمال، ومدينتا طرفاية وأفني"، وقد سلمنا للمغرب عام 1958، ووادي الذهب (الصحراء الغربية).¹

بموجب المعاهدة الموقعة في باريس 1900 اعترفت بحقوق إسبانيا على منطقة صحراوية واسعة تقدر بـ 284.000 كلم² ووادي الذهب و الساقية الحمراء مع العلم بالنسبة لهذه المنطقة فقد عرفت عدة تسميات الصحراء الإسبانية كما كان يطلق عليها المستعمر الإسباني الصحراء المغتصبة أو المقاطعة الصحراوية المغربية بالنسبة للمغرب المجموعة الموريتانية حسب الاصطلاح الموريتاني المستعمل أمام محكمة العدل الدولية الصحراء الغربية حسب التسمية المتمسك بها من طرف الهيئات الإقليمية والدولية منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة الأمم المتحدة، الصليب الأحمر الدولي و أخيرا الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التسمية المختارة من طرف جبهة البوليزاريو التي تم الإعلان عنها رسميا في 1976/02/27.²

يستند المغرب في دعواه بالصحراء الغربية إلى الحقوق التاريخية، ويحدد مفهوم الحقوق التاريخية بأن هذه المنطقة كانت تحت إشراف سلاطين المغرب، وكانت قبائل الصحراء ترسل مندوبين عنها إلى البلاط المغربي لتقديم الولاء للسلطان، وإن التكامل الإقليمي يفوق حق تقرير المصير، لذا فإن الصحراء جزء من المغرب ويضيف المدافعون عن وجهة نظر المغرب إلى ذلك التركيب الجيولوجي للصحراء الغربية بأن طبيعتها وأرض جنوب المغرب واحدة، وأن كلمة "تطوان" اسم المدينة المغربية معناها باللهجة المغربية الريفية "العيون" التي هي عاصمة الصحراء.

مرة أخرى يثار هنا أن الحق التاريخي يستند إلى أن الصحراويين حملوا السلاح ضد الاستعمار الإسباني كمغاربة وتحت الراية المغربية، لقد حمل الموريتانيون السلاح كذلك ضد الاستعمار مع المغاربة، وكذلك الصحراويون والموريتانيون بزعماء الشيخ ماء العينين، واعترف المغرب بموريتانيا دولة مستقلة بعد أن ظل ولمدة طويلة يطالب بها استنادا إلى الحق التاريخي!³

إن مطالبة المغرب بالصحراء الغربية قد واجهت بمعارضة إقليمية وإفريقية ودولية، وموريتانيا انسحبت من الصحراء واعترفت بالشعب الصحراوي، ومنظمة الوحدة الإفريقية قبلت جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية عضواً فيها، والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية طالبتا باستفتاء في الصحراء التقرير المصير، وهناك من يؤيد المغرب في مطالبته بالصحراء لأسباب عديدة منها علاقات تلك الدول بالمغرب ومعاداتها للثورة وأي نظام يأتي عن طريقها، والقوى والدول التي لها مصالح استراتيجية في المنطقة من ضمنها المصالح الاقتصادية.

عليه، دونما اجترار للتطورات والظروف التاريخية التي قادت إلى أن تؤول مشكلة الصحراء الغربية، والتي عمرت لحوالي خمسين عاما، إلى وضعيتها الراهنة بما تجسده من سير طرفيها الرئيسيين (المغرب وجبهة البوليساريو) على قضيب واحد ولكن متقابلين، إذ لا يزال المغرب متشبثا بطرحه المؤسس على منح الإقليم حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية، بينما لا تزال جبهة البوليزاريو غير مستعدة لأن تترحز قيد أنملة عن المضي إلى نهاية المطاف في خيار تقرير المصير من خلال استفتاء أممي، فإن المشكلة ظلت حبيسة البعد الأمني، فالمغرب وبحكم وضعيته الجيو استراتيجية يخشى في حال تقرير مصير الإقليم ليس فقط خطر التعرية الاستراتيجية نتيجة قضم جزء يعتبره من أراضيه.⁴

ثانيا: مطالب الثورة الصحراوية بقيادة "البوليزاريو"

إن قيام جبهة البوليزاريو بثورة مسلحة من أجل استقلال الصحراء 1971 والانسحاب الإسباني من الصحراء عام 1976، والتحصيد السياسي والعسكري في المنطقة الذي أدى إلى نقل القضية إلى المستوى الإفريقي والدولي،⁵ وإن التطور

¹ عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 248-254.

² Paul Balta, *le grand Maghreb de l'indépendance à l'an 2000* (Alger : Ed Laphomic, 1990), p. 119.

³ عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 255-258.

⁴ عادل عبد الصبور، مرجع سابق الذكر، ص 102.

* هو الاسم المختصر للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، التي تقود الثورة في الصحراء الغربية، والتي أعلنت الجمهورية على بعض الأراضي المحررة.

الوطني الشعبي على مستوى الصحراء بدأ في بداية السبعينات على يد ولد محمد البصري، وأدى إلى ميلاد جبهة البوليزاريو، وهو من أبناء الصحراء الغربية عاش وتعلم في المغرب، ثم عاد إلى الصحراء يحمل رغبة قوية في تحرير بلاده، وكان الحس العام لديه قومياً عربياً. بدأت محاولته بتأسيس مجلة "الشهاب" عام 1967 طرح فيها أفكاره بحذر لكنه كان مقتنعاً بالكفاح المسلح، وكان يؤمن بتشكيل جبهة وطنية مغربية صحراوية ضد الإسبان، ولما كان المغرب قد بدأ بتشكيل جبهة تحرير الصحراء عام 1967 من اقتسام الصحراء الغربية بين المملكة المغربية وموريتانيا على أن تحتفظ إسبانيا بمصالحها فيها، ومن هنا انتقل النزاع في ما بين الجبهة والأطراف الثلاثة إسبانيا والمغرب وموريتانيا.

قال السيد عبيد الشيخ عضو المكتب السياسي لجبهة البوليزاريو أثناء زيارته للكويت في ديسمبر 1979: ¹ "إن الذين يتخذون موقفاً سلبياً من ثورتنا مبررين ذلك بالموقف القومي الوجودي العربي عليهم أن يفهموا أن النظام في المغرب ليس وحدوياً قومياً، وإن الوحدة العربية لا يمكن أن، تفرض بالقوة فهي إدارة شعب، ولا يمكن أن تقوم بين الأنظمة أو تفرضها الأنظمة، كما أنه من قال إن انتصار ثورتنا سيكون عائقاً في طريق الوحدة، إن ذلك سيكون خطوة أساسية على طريقها".

كان عام 1979 قمة التصعيد في حرب الصحراء عندما تمكنت جبهة البوليزاريو من القيام بعمليات عسكرية كبيرة ضد الجيش المغربي، خاصة الهجوم على مدينة "طان طان" في جنوبي المغرب.

في نهاية عام 1983 لجأ المغرب إلى أسلوب الهجوم بدلاً من الدفاع وبخاصة بعد إقامة الستار الترابي والأسمني في الصحراء ويبعد خمسة عشر كلم عن الحدود الجزائرية، وبلغت خمسة جدران الحماية مواقعه العسكرية من هجمات البوليساريو، وهذه الجدران الصحراوية، يبدو أن التصعيد في عمليات "البوليزاريو" هو الذي دفع بالمغرب إلى إقامة هذه المواتر والجدران الباهظة التكاليف والتي تستنزف جزءاً كبيراً من ميزانيته، أما الجبهة فتعبر عن نفسها في صحيفتها الصحراء الحرة التي تصدرها شعار "أرضنا لنا لا قواعد فيها، ثرواتنا لنا لا اقتسام فيها"، وتغطي أعداد صحيفة نشاطات الجبهة السياسية والعسكرية، وتركز نشاطها على تعبئة جماهير الصحراء للثورة من أجل التحرير والاستقلال وتنشر نشاطات مسؤولي الحركة، وبياناتها العسكرية، كما تشيد بمواقف الدول والقوى التي تقف إلى جانب تقرير مصير الشعب الصحراوي على المستوى العربي والدولي.²

ثالثاً: المفاوضات غير الرسمية

بدأت المفاوضات غير الرسمية في جوان 2007 وفي آخر محطاتها -انطلقت بشأن مشكلة الصحراء الغربية الجولة التاسعة من المحادثات غير الرسمية في مانهاست بالولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2012 تحت إشراف المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس -وبمشاركة ممثلين عن الأطراف المعنية (المغرب والجزائر وموريتانيا إلى جانب البوليساريو).

قد جاء انعقاد هذه الجولة الجديدة من المفاوضات غير الرسمية بعد مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 12 سبتمبر 2011 على قرار يجدد دعم المنظمة الأممية لسلسلة المفاوضات حول المشكلة، ودعوتها "كافة الأطراف وبلدان المنطقة إلى التعاون بشكل كامل مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وفي ما بينها".

غير أن الجولة انتهت كما سابقتها، دون تحقيق تقدم يذكر في جوهر المشكلة على أرضية أن كلا الطرفين قد رفض القبول بطرح الآخر كقاعدة وحيدة للمحادثات، على حد ما أعلن موفد الأمم المتحدة كريستوفر روس في حينه، فيما توزعت

⁵ عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 259-260.

¹ نفس المرجع، ص 262.

² نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

الالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية بالتسبب في إفشال الجولة، وبالتالي بقيت مشكلة الصحراء الغربية حجر عثرة أمام تفعيل الاتحاد المغربي.¹

بعد ست سنوات من غياب الحوار بين أطراف النزاع، نظمت جولة أولى، مغلقة، بإشراف هورست كولر الرئيس الألماني الأسبق، في ديسمبر 2018 في مقر الأمم المتحدة بجنيف. لكنها لم تأت بأي نتائج، حيث حدث ضغط كبير لمفاوضي جبهة البوليساريو كاثري الدوح من أجل إجراء الاستفتاء، في حين استبعد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إجراء تصويت واقترح بدلاً من ذلك التوصل لحل عبر المفاوضات؛ ثم نظمت الجولة الثانية الخميس والجمعة في مكان لم يكشف قرب جنيف بحضور وزراء خارجية الجزائر والمغرب وموريتانيا. وقال كولر: "هذه المرة كانت نيتي تتمثل في تعزيز التحرك الإيجابي الناجم عن الاجتماع الأول والبدء في التطرق لقضايا جوهرية أكثر". وأعلن أن الوفود "وافقت على مواصلة هذه العملية والاجتماع مجدداً على الهيئة ذاتها". وأكد كولر أن وفود المباحثات اتفقوا أن حل قضية الصحراء فيه مصلحة كبيرة للمنطقة المغربية كلها، وأوضح أن المباحثات سارت في أجواء مفتوحة وسط احترام متبادل. وقال الرئيس الألماني الأسبق في مؤتمر صحفي: "إن التقدم بطيء... ليس ولن يكون أمراً سهلاً، لازال هناك الكثير من العمل أمام الوفود"، مضيفاً: "لا يجب أن يتوقع أحد التوصل لنتيجة سريعاً، لأن العديد من المواقف لازالت مختلفة في العمق"، واتفق المشاركون في الجولة الثانية، ومن بينهم وزراء خارجية الجزائر رمطان لعمامرة وزميله الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد، على عقد جولة ثالثة من المحادثات في جنيف في موعد غير محدد.²

منذ محادثات جنيف الثانية في ديسمبر 2019، شهدت قضية الصحراء الغربية عدداً محدوداً من اللقاءات والجهود الدبلوماسية، لكنها لم تُسفر عن تقدم ملموس بسبب استمرار الخلافات الجوهرية بين الأطراف، فقبل محادثات جنيف، استقال المبعوث الأممي الخاص للصحراء الغربية، هورست كولر، في ماي 2019 لأسباب صحية، تركت هذه الاستقالة فراغاً دبلوماسياً مما أثر على وتيرة المفاوضات.

بعد أكثر من عامين من الفراغ الدبلوماسي، عين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الدبلوماسي ستيفان دي ميستورا كمبعوث خاص جديد للصحراء الغربية في أكتوبر 2021. جاء هذا التعيين كخطوة لإعادة إحياء الجهود الدولية لحل النزاع، الذي قام بعدة زيارات إلى المنطقة في عام 2022، حيث التقى ممثلين عن المغرب، جبهة البوليساريو، الجزائر وموريتانيا. هدفت هذه الزيارات إلى تقييم المواقف واستكشاف إمكانية استئناف المفاوضات، رغم ذلك، لم تُعلن أي نتائج ملموسة من هذه اللقاءات، حيث ظلت المواقف متصلبة، بخاصة المغرب..

إن تصاعد التوترات الميدانية (2020-2023) حيث شهدت المنطقة تصاعداً في التوترات العسكرية، خاصة بعد انتهاك جبهة البوليساريو لوقف إطلاق النار في نوفمبر 2020، عندما أغلقت معبر الكركرات الحدودي. رد المغرب بعملية عسكرية لفتح المعبر، مما أدى إلى تجدد الاشتباكات في المنطقة العازلة.

هذه التطورات أثرت سلباً على الجهود الدبلوماسية، حيث ركزت الأطراف أكثر على الجانب العسكري بدلاً من الحلول السياسية.

واصلت الأمم المتحدة، من خلال بعثة مينورسو، مراقبة الوضع في الصحراء الغربية ودعت إلى استئناف الحوار. ومع ذلك، لم تُعقد أي جولات تفاوضية رسمية منذ محادثات جنيف 2019 بسبب استمرار الخلافات وعدم وجود مبعوث أممي فعال لفترة طويلة.

منذ 2019، لم تشهد قضية الصحراء الغربية أي تقدم دبلوماسي كبير، حيث ظلت الأطراف متشبثة بمواقفها. في المقابل، شهدت المنطقة تصاعداً في التوترات الميدانية، مما يجعل الحل السياسي أكثر صعوبة في المستقبل القريب.

¹ عادل عبد الصبور، مرجع سابق الذكر، ص 93 – 107.

² موقع DW، "فشل الجولة الثانية من محادثات الصحراء الغربية وحديث عن ثلاثة"، 22 مارس 2019، في:

<<https://www.dw.com/ar/%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9/a-48031651>>

الفرع الثاني: انهيار ليبيا نتيجة الحرب الأهلية

يعد انهيار ليبيا نتيجة الحرب الأهلية أحد العوامل الرئيسية التي تُعيق التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا، حيث أدى تفكك الدولة الليبية إلى انتشار الفوضى الأمنية والتدخلات الخارجية، مما زاد من انعدام الثقة بين دول المنطقة. وتحولها إلى بؤرة للصراعات المسلحة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما فرض تحديات أمنية مشتركة على دول الجوار مثل تونس والجزائر ومصر، وجعلها تتبنى سياسات أمنية فردية بدلاً من التعاون الجماعي. بالإضافة إلى ذلك، أدت الفوضى في ليبيا إلى تعطيل حركة التجارة والاستثمار، وتدفق المهاجرين غير الشرعيين، مما زاد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على دول المنطقة. هذه العوامل مجتمعة تُضعف أي محاولات لتحقيق التكامل الإقليمي، حيث تُعزز الانقسامات وتجعل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية أمراً صعباً في ظل الوضع الحالي، هذا من جهة.

من جهة أخرى، أصبحت ليبيا ساحة للتدخلات الخارجية، حيث تدعم دول مثل تركيا وروسيا والإمارات وفرنسا أطرافاً متعارضة في الصراع الليبي. هذه التدخلات أدت إلى تعميق الانقسامات الإقليمية، خاصة بين دول مثل الجزائر والمغرب، اللتين تتبنيان مواقف مختلفة تجاه الأزمة الليبية.

أولاً: تحول ليبيا من دولة فاشلة إلى دولة منهارة

من الناحية التحليلية تعتبر ليبيا كدولة تعرف مظاهر الفوضى الناشئة في المنطقة فإن رحيل القذافي أدى فقط بهذه الحالة إلى مزيد من التفاقم، وذلك ما أكدته نظرية لوليام زارتمان والتي مفادها أن عدم فعالية المؤسسات الديمقراطية في الدول الإفريقية ليست بالضرورة هي السبب في انهيارها، طالما أن هذه المؤسسات أصلاً لا تعمل بفعالية أفضل في الدول التي ينظر إليها على أنها غير منهارة، إن الإعلان عن مقاطعة برقة في شرق ليبيا اتحاداً فيدراليا ينبغي أن يؤخذ بجديّة أكبر عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع فشل الدولة في ليبيا، فقد جاء الإعلان من قبل زعماء قبائل وقادة ميليشيات مما شكل تحدياً للمجلس الوطني الانتقالي، ويُفترض بالكيان الجديد/حديث الولادة، فما من حاجة هناك إلى محاجة أقوى لقبول فكرة أن ليبيا قد انتقلت من دولة سائرة في طريق الفشل (falling) في ظل حكم القذافي إلى دولة فاشلة (failed) مع اندلاع الانتفاضات، ثم وبسرعة إلى دولة منهارة مع التعقيدات المحلية والإقليمية التي تبعها والتي من أهمها زيادة انكشاف الأمن عبر حدود دول منطقة الساحل والانكشاف أمام مظاهر العنف السياسي، تدهور الأجهزة الأمنية والانكشافات أمام التدخل الخارجي وفقدان الدولة للشرعية، إلى جانب تطييف النخب تفاقم وتعمق الأحقاد والضغائن الجمعية، زيادة عدم التوازن في التنمية (التدهور الاقتصادي)، تفاقم وانتشار جميع أشكال الاتجار ... وتحولت بدلاً من ذلك إلى دولة منهارة.¹

مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كيانه عابراً لها، بل إنه أصبح نموذجاً للوعي السلبي.²

لا شك في أن تداعيات تشظي الهيئة الاجتماعية وتفكك الجغرافيا والمؤسسات وتصاعد التدخل الإقليمي في ليبيا تمثل تحديات جسيمة تلقي بظلالها على أمن الإقليم المغربي برمته، وإن كان بدرجات متفاوتة. وبالتوازي مع ذلك، تتشابك التحديات وتترابط داخل البلد الواحد وبين البلدان مجتمعة فنشاطات الجماعات العنيفة وحركتها لا تلتزم حدوداً ترابية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى التهريب والهجرة السرية وتجارة البشر ومقابل ذلك، تبدو استجابة الدول الإقليمية منفردة ومجتمعة، لهذه التحديات في مستويات دنيا، مقارنة بالجديّة التي تتعامل بها دول أخرى مع المشهد الليبي الملهب رغم بعدها الجغرافي عن بؤرة الصراع وتداعياته المباشرة.

في السياق ذاته، تحول وضعية الوهن التي يمر بها اتحاد المغرب العربي، منذ سنوات دون مأسسة أي تنسيق أو تكامل لصياغة مشروع إقليمي جاد للحفاظ على الوحدة الترابية والمؤسساتية ورأب الصدع بين الفرقاء وحماية الهيئة الاجتماعية

¹ محمد حمشي، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزاع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"، مرجع سابق الذكر.

² فاروق طيفور، مرجع سابق الذكر، ص 299.

في ليبيا من التفكك والتنازع، بما يحفظ الأمن الإقليمي بصفته رافعة للأمن القومي، ولا يبدو أن الحراك الدولي الذي دفع إلى عقد ملتقى الحوار واختيار حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي جديد، قد غير شيئاً يذكر من النسق البطيء الذي تتعامل به دول الإقليم المغاربي مع الشأن الليبي؛ إذ ظلت تونس والجزائر والمغرب على هامش الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد الجار.¹

مع بداية الأحداث في ليبيا تشكلت قوات المعارضة المسلحة التي أعلنت ولائها للمجلس الوطني الانتقالي من مجموع المناطق التي أيدت الثورة ضد النظام، ورغم التركيبة القبلية التي يتسم بها التوزيع المناطقي للسكان في ليبيا، إلا أنه لا التباعد الجغرافي بين المناطق الليبية، ولا الانتماء القبلي مثلاً أي عائق لتوحيد الصف والهدف نحو إسقاط النظام، ولم يكن هناك أية إشارة تدل على انقسام قبلي أو طائفي بين قوات المعارضة المسلحة، بل أظهرت القوات التابعة للمجلس روحاً من التعاون والمشاركة في المواجهة عبر الانتقال من منطقة إلى أخرى للمشاركة في مواجهة قوات النظام*؛ بدأت ظاهرة الانتماء القبلي تظهر بشكل جلي بين صفوف قوات المعارضة بعد سيطرتها على طرابلس بتاريخ 2011/8/22 بشكل مباشر، حيث بدأ التنافس ما بين القوات الأكثر تعداداً وعتاداً، وهي القوات التابعة لمنطقة مصراتة التي تقع شرق العاصمة طرابلس، ومنطقة الزنتان الواقعة جنوب غرب العاصمة، حيث بدأ التسابق على ما رأوا بأنه مغانم خاصة بهم، وأنهم الأحق بها من غيرهم، فبدأت هذه الظاهرة في التفشي بين باقي قوات المعارضة التي شعرت بهيمنة قوات المنطقتين، مما دفعها إلى أن تبحث لنفسها عن نصيب في تركة النظام السابق، وبالتالي فإن ما آل إليه حال قوات المعارضة التابعة للمجلس يمكن وصفه بقول إن ما جمعه هدف إسقاط النظام في ليبيا فرقه الغنائم.

الجدير بالذكر، إن من المظاهر الخطيرة التي أعقبت السيطرة على العاصمة طرابلس، هو تساقبها إلى الاستيلاء على مخازن الأسلحة، والتي تحوي على كم كبير من أنواع الأسلحة المختلفة ما بين أسلحة خفيفة وثقيلة، وقد أدى ذلك إلى فوضى عارمة في البلاد خلال مرحلة غابت فيها كل مؤسسات الدولة، خاصة في العاصمة طرابلس - كما أسلفنا ذكره في الفصل الأول - وبالتالي يمكن اعتبار فوضى انتشار السلاح نتيجة مباشرة للصراع المسلح وتعطل مؤسسات الدولة بشكل كامل، ما أدى إلى فقد السيطرة على العتاد العسكري، حيث تم الاستيلاء على محتويات مستودعات الذخيرة من قبل المدنيين والألوية، إضافة إلى ذلك فقد عرفت ليبيا تدفق كبير في العتاد العسكري خلال مرحلة الصراع المسلح التي تلقتها قوات المعارضة كدعم لمحاربة القوات الحكومية، وهذه الأسلحة والعتاد القادم من خارج الحدود لم يتم توزيعه بطريقة آمنة يتم فيها مراعاة الشروط اللازم توفرها في حامل السلاح، كل ذلك أدى إلى انتشار كميات كبيرة جداً من الأسلحة والذخائر بلا ضابط، إلى جانب غياب قيادة موحدة ونظام أمني يعمل بانتظام يمثلان التحديين الرئيسيين لتأمين العتاد العسكري ومنعه انتشاره، ومن هنا انتشرت ظاهرة المليشيات المسلحة في ليبيا وتكاثرت حتى وصلت في آخر إحصائية لها في العام 2013، إلى 1700 مليشيا مسلحة.²

كان الشعور بالخوف، في المنزل أو في الشوارع، وانعدام الثقة الواسع النطاق ما رافق نجاح الانتفاضة، حيث أثار الانهيار غير المتوقع لنظام القذافي دهشة ثم انقلبت إلى فرحة عارمة بتفكيك أجهزته الأمنية، وهي القدرة على التعبير عن

¹ خليفة حداد، "التشظي الاجتماعي في ليبيا: المسارات والتداعيات الأمنية الإقليمية"، في: مروان قبلان، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص ص 356-357.

* مثال ذلك تمكن أعداد من المنطقة الشرقية في ليبيا من الدخول إلى مدينة مصراتة، والمشاركة إلى جانب مسلحي المدينة لمواجهة قوات النظام، إلى جانب هذا، لجأت أعداد من جماعات الثوار من المناطق الساحلية إلى الالتحاق بمنطقة الزنتان الجبلية، حيث أقيمت معسكرات التدريب الثوار وتسليحهم والمشاركة ضد القوات التابعة للنظام التي تشن هجمات على المدن في منطقة الجبل الغربي، وظلت تلك الجماعات في منطقة الجبل حتى يوم الزحف على طرابلس، ومن بين الشخصيات التي لجأت إلى مدينة الزنتان المدعو عبد الحكيم بلحاج، وهو أحد أعضاء تنظيم القاعدة، الذي أفرج عنه من سجن غوانتانامو وتسليمه إلى ليبيا في العام 2004، والذي تولى منصب رئيس المجلس العسكري لثوار طرابلس.

² سعد محمد سعد زايد، "المليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا: ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار"، مرجع سابق الذكر، ص

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

الذات والتصرف بحرية، دون أي خوف، إن مهنة الميليشيات في ليبيا منتشرة على نطاق واسع: حيث يزعم أكثر من 250 ألف شخص أنهم شاركوا في الثورة ويطالبون بالفوائد الناجمة عنها، مثل الاندماج في الجيش أو الشرطة، ولكن في الواقع، لم يشارك عدد معين منهم على الإطلاق حملوا السلاح ضد النظام القديم، لكن المزايا المادية المرتبطة بوضع الميليشيات مهمة للغاية لدرجة أنها تجتذب الشباب بالآلاف، ومن الواضح أن الميليشيات الإسلامية هي التي تعرف نفسها على أنها "الثوار الحقيقيون"، وهم يسعون، في هذه الفترة الانتقالية، إلى تشكيل العمود الفقري لليبيا ما بعد القذافي. ومع ذلك، فإن عدداً كبيراً من أولئك الذين يدعمونهم، إما لأنهم قاتلوا إلى جانبهم، أو لأنهم يدركون جداتهم في العمل من أجل "صالح" ليبيا، يأملون في أن تتولى قوات أمن الدولة المسؤولية على المدى الطويل.¹

الخريطة رقم (06): تمثل المناطق الواقعة تحت السيطرة في الحرب الأهلية الليبية



Source: Tarek Megerisi, « Les enjeux stratégiques de la guerre civile », Bulletin de la sécurité africaine, Centre d'études stratégiques de l'Afrique, N° (37), p. 02.

ثانياً: مواجهة الإنهيار في الداخل الليبي

تعتبر "الصاعقة" واحدة من القوات القليلة للغاية التي صمدت بعد سقوط نظام القذافي، تأسست الصاعقة عام 1970 في مدينة بنغازي، بموجب مرسوم صدر عن الملازم آنذاك عبد الفتاح يونس، وتم استقدام مدربين من مصر إلى ليبيا للمساعدة في إنشاء هذه القوة وتدريبها. وفي 19 فيفري 2011 أعلن يونس انشقاقه عن نظام القذافي وسارت على دربه جميع قوات الصاعقة الخاصة في بنغازي. وبعد يوم واحد هاجمت الصاعقة كتيبة القوات الخاصة التابعة للفضيل بوعمر في بنغازي (قوة موالية للقذافي) وسيطرت على مقرها، وكانت هذه الحادثة من أولى العمليات العسكرية التي نفذتها كتيبة باسم ثورة فبراير.

اغتيال قائد الصاعقة عبد الفتاح يونس في جويلية 2011 في ظروف غامضة وأدى الاشتباه في تورط شخصيات من المجلس الوطني الانتقالي وشخصيات إسلامية في اغتياله إلى استفحال التوترات القائمة بين الكتائب الثورية المشكلة حديثاً والصاعقة، وتولى اللواء ونيس المبروك بوخمادة قيادة الصاعقة بعد يونس، وفي عام 2014 أعلن بوخمادة أن الصاعقة ستنضم إلى عملية الكرامة التي يقودها حفتر في بنغازي، وكان ذلك على خلفية التوترات بين أفراد الصاعقة إلى جانب جماعة أنصار الشريعة المتطرفة وكتيبة 17 فبراير ذات الميول الثورية وكلاهما سعى إلى توسيع نطاق تواجد العسكري في بنغازي بعد سقوط نظام القذافي.

كانت الصاعقة من أبرز الجماعات التي لعبت دوراً أساسياً في استيلاء حفتر على بنغازي وإبعاد خصومه، غير أنها لم تكن تتألف من العناصر النظامية فقط، بل كان قوامها الداخلي عرضة لتحولات تعكس التطورات السياسية التي أثرت على

¹ Luis Martinez, "Libye : violence, fédéralisme et démocratie", The Algerian Journal of Political Sciences and International Relation, Vol (07), N° (02), December 2014, pp. 26-28.

الدولة في العامين 2011 و2014، وفي عام 2013، ومع تزايد عمليات الاغتيال، دعا بوخمادة المدنيين للانضمام إلى صفوف الصاعقة ونتيجة لذلك انضم ما يقدر بنحو 800 فرد إلى صفوف الـ 300 فرد المدربين تدريباً احترافياً الذين بقوا في الخدمة بعد سقوط نظام القذافي، وقد أسهم المقاتلون غير النظاميين المدنيون السابقون الذين انضموا إلى الصاعقة عام 2013 في دعم نفوذ الصاعقة المتضائل وتفادي تفككها الكامل إذ كانت الجماعات الثورية والإسلامية الأخرى تكتسب نفوذاً متزايداً بسبب سياسات المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، اللذين لم يقدموا للصاعقة دعماً كبيراً.

احتفظت الصاعقة حتى عام 2013 بدور في نشر الوحدات الأمنية من خلال غرف العمليات التي شكلت العمود الفقري للترتيبات الأمنية المؤقتة الهجينة في بنغازي، حتى إن قائدها (بوخمادة) تعاون مع أنصار الشريعة، وانتقد جهراً من اتهموا الجماعة بالوقوف وراء موجة الاغتيالات في بنغازي بيد أن الانقسام بين الجماعات المسلحة ما قبل الثورة وما بعدها في شرق ليبيا زاد تدريجياً، ولم تعد شخصية بوخمادة مؤثرة بما يكفي لمنع هذا الانقسام من التأثير على الصاعقة، فكانت عملية الكرامة التي أطلقها حفتر - إلى جانب اصطفاة بوخمادة إلى جانبه بمثابة حافز لتجنيد مقاتلين غير نظاميين - ولاسيما السلفيين، وتزامنا مع سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية على بنغازي كان ما يقدر بنحو 1700 مجند جديد.¹ نظرت العديد من جماعات غرب ليبيا إلى "قوة الردع" الخاصة باعتبارها الأبرع في استخدام جهود العلاقات العامة هذه، وأنها استفادت أيضاً من خبرات مسؤولي الأمن والاستخبارات في عهد القذافي الذين أدرجتهم ضمن تسلسلها الهرمي لتحسين الكفاءة وبالتالي الإسهام في أدائها الفائق.

تأسست قوة الردع الخاصة عام 2013 على يد عبد الرؤوف كارة، أحد أعضاء المجلس العسكري في طرابلس الذي تأسس أثناء تحرير طرابلس في أوت (2011)، وهو كيان يقوده عبد الحكيم بلحاج وكان كارة - إلى جانب العديد من الأشخاص الآخرين - جزءاً من كتيبة شهداء سوق الجمعة، وهي جماعة مسلحة يتألف قوامها في الأساس من سكان حي سوق الجمعة في طرابلس وهي منطقة تشتهر بمعارضتها للقذافي، وتشكلت نتيجة انشقاق حدث داخل كتيبة شهداء سوق الجمعة بسبب خلاف على القيادة، وقاد كارة مجموعة من الرجال تحت لواء سرايا الإسناد كجزء من كتيبة شهداء سوق الجمعة، واضعاً أنظاره على معيتيقة، حيث أقام مقره في المنطقة وبالتالي أسس ما يعرف اليوم باسم قوة الردع الخاصة.

من المعتقد على نطاق واسع أن العلاقة الإيجابية أو المتأرجحة بين كتيبة النواصي وقوة الردع الخاصة، وغياب الصراع بين القوتين في السنوات اللاحقة ترجع في المقام الأول إلى حقيقة أن القوتين تضمان مقاتلين ينحدرون من حي سوق الجمعة في طرابلس؛ بدأت قوة الردع الخاصة وقت تأسيسها بحوالي 50 فرداً منشقاً عن كتيبة شهداء سوق الجمعة وخلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2020، زاد قوامها لتشمل ما بين 700 و900 فرداً، موزعين بين وحدات الشرطة والمقاتلين ويقدر عدد الموظفين الإداريين الذين يؤدون الأعمال الإدارية وغيرهم من الملحقين بوحدات التحقيق بـ 40 موظفاً والجماعة تابعة لوزارة الداخلية، ولا تزال تعمل تحت إدارتها.²

تأسست "الكتيبة 116" في سبها عام 2017 على يد مسعود جدي، وهو أحد ضباط عهد القذافي من قبيلة أولاد سليمان، والكتيبة عبارة عن فرع من كتبتين أخريين شكلهما جدي سابقاً (كتيبة الفاروق وقوة الردع الخاصة في سبها)، شارك جدي في تأسيس كتيبة الفاروق - وهي جماعة مسلحة - في الأشهر التي أعقبت سقوط نظام القذافي، والتي اشتهرت بعمليات الاعتقال المنفذة خارج نطاق القضاء - التي تمت في أغلب الأحيان لأسباب قبلية - وكثيراً ما اتهم أفرادها بتعذيب المحتجزين، ونتيجة لهذا السلوك فقدت الكتيبة شرعيتها الاجتماعية خلال العام الذي أعقب الثورة، ومن ثم تفككت مما يوضح لنا مدى قدرة الأعراف الاجتماعية على تقييد سلوك الجماعات المسلحة في فزان.

رغم ذلك، عمد جدي إلى تجنيد العديد من أعضاء كتيبة الفاروق المنحلة آنذاك للانضمام إلى قوة الردع الخاصة التي أسسها، وقد نجحت قوة الردع الخاصة في سبها التي تشكلت عام 2013 بالتنسيق مع عبد الرؤوف كارة من طرابلس -

¹ ديكاف مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، مرجع سابق الذكر، ص 24.

² نفس المرجع السابق، ص 28.

قائد جماعة مماثلة في طرابلس- في السيطرة على الشرطة داخل سبها، ما مكّنها من الانتساب لوزارة الداخلية في طرابلس، وقدمت الجماعة نفسها باعتبارها قوة لمكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب بصورة أساسية، حيث نفذت دوريات أمنية وعمليات مصادرة في سبها وضواحيها. وكان جُل مقاتليها مجندين من قبيلة أولاد سليمان التي هيمنت على المشهد السياسي والأمني متفخرة بدورها خلال الثورة واصطفافها ضد القذافي حسب الرواية التي روجتها، ومن ثم صوّرت قوة الردع الخاصة نفسها أيضاً على أنها قوة من شأنها أن تحول دون عودة الموالين للقذافي، وهو ما يفسر جزئياً سبب العداء المشترك بين القذافي والمقارحة وكلاهما من القبائل المتحالفة مع النظام تجاه قوة الردع الخاصة.

مع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لقوة الردع الخاصة في طرابلس، استخدم جدي الأيديولوجيا السلفية المدخلة من خلال الشبكات والخطب الدينية لأغراض التجنيد في عام 2013، مما سمح للكتيبة في البداية بتجاوز الانقسامات المجتمعية لتكون واحدة من الجماعات المسلحة الجنوبية القليلة للغاية التي تتسم بـ«التعددية» حتى أنها جندت قبائل التبو السلفيين في صفوفها. ولكن بحلول عام 2015، وعلى خلفية التوترات الاجتماعية المتزايدة بين كافة الانتماءات المجتمعية، أصبحت قوة الردع الخاصة في سبها بشكل رئيسي عبارة عن قوة ذات ميول سلفية تتألف حصراً من أفراد قبيلة أولاد سليمان، وحتى أوائل عام 2017، حافظ جدي على تحالفه مع القوة الثالثة مصراة بعد نشرها في الجنوب، وكانت القوة الثالثة قد انحازت إلى قبيلة أولاد سليمان - ومن ثم انحازت إلى قوة الردع الخاصة في سبها بقيادة جدي بسبب خلفيتها الثورية غير أن جدي انشق إلى جانب حفتر في عام 2017، متحالفاً مع محمد بن نايل، وهو شخصية من عهد القذافي وأمر اللواء 12 التابع للقوات المسلحة العربية الليبية في وادي الشاطئ، ثم تغير اسم قوة الردع الخاصة في سبها إلى الكتيبة 116 وهي القوة التي كان لها دور فعال في قتال حفتر ضد القوة.

كما سعى حفتر إلى الاستفادة من تدمير العديد من الجماعات المسلحة من المدن الغربية الأخرى - بما فيها مصراة وترهونة والزنتان - التي استاءت من الجماعات المتمركزة في طرابلس التي احتكرت تدريجياً آليات إدرار الدخل ونفذت إلى المؤسسات والواقع أنه في سبتمبر 2018 اندلعت اشتباكات بين الجماعات المسلحة المتمركزة في طرابلس من جهة، وكتيبة الصمود من مصراة وكذلك الكانبات من ترهونة من جهة أخرى. وكان الافتراض السائد أن هذه الانقسامات ستقضي على أي رغبة في الاحتشاد ضد حفتر ومد يد العون لهذه الفصائل.

في 04 أبريل 2019 أطلق حفتر عملياته «طوفان الكرامة» وحشد قواته من وسط ليبيا وشرقها باتجاه طرابلس للإطاحة بحكومة الوفاق الوطني وإجبار المجتمع الدولي على الاعتراف بمكسب آخر من مكاسبه العسكرية، كما حاول حفتر في هجومه الاستفادة من الانقسامات الاجتماعية القائمة في المنطقة الغربية، التي بدت أنها معرضة للتأثر بشكل خاص. فقد لعبت الجماعات المتدمرة التي سبق تهميشها بعد 2011 الموالية للقذافي وقادة الجماعات المسلحة الذين سبق تهميشهم من قبل سلطات طرابلس (عادل دعاب من غريان واللواء التاسع الكانبات) في ترهونة دوراً أساسياً في التوسط في التحالفات التي سمحت لحفتر باقتحام غريان وترهونة وحشد قواته باتجاه غرب طرابلس، وثمة تحالفات أخرى كانت قد حظيت بالدعم لسنوات قبل بدء الهجوم، كتلك التي توطدت مع الجماعات المسلحة من خلال الشبكات السلفية المدخلة في صبراتة وسرت والزنتان؛ وكانت غالبية القوات التي حشدت ضد حفتر عام 2019 تتقاسم نفس الدعامة الاجتماعية للقوات التي حشدت ضد القذافي عام 2011، كما أن المدن التي عانت من صراع محلي، فضلاً عن "حرب أهلية" عام 2011 كانت قد خرجت من الصراع بقوات شبه متماسكة ولم تتفكك رغم تقلص حجمها بصورة كبيرة في أوقات السلم، كذلك ورغم أن بعض "الثوار" كانوا قد عادوا إلى حياتهم المدنية، فإن الروابط الاجتماعية سواء روابط الدم أو غيرها من الروابط التي تربطهم بقادتهم أو زملائهم المقاتلين ظلت خاملة إلى أن أعيد تنشيطها بسبب التهديد الوجودي المتصور الذي مثله الهجوم الخاطف لحفتر بالنسبة لمجتمعاتهم المحلية.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص 34-36.

لا يمكن لأي كان مهما بلغت درجة تفاؤله حول الأحداث في ليبيا، أن يقول بأن الأوضاع في هذا البلد منذ سقوط نظام معمر القذافي تسير نحو الأفضل، فقد ظلت الأوضاع في ليبيا تسير من السيئ إلى الأسوأ خاصة في الجانب الأمني، ولعل أكبر دليل على التدهور الأمني يتمثل في اختطاف رئيس الحكومة (علي زيدان) بتاريخ 10 أكتوبر 2013، مما يشير بوضوح إلى الفوضى الأمنية التي أصبحت مصدراً أساسياً في شل عمل مؤسسات الدولة، ومما زاد من تعقيد هذه المعضلة أن المسببات للانفلات الأمني في الداخل الليبي بدأ تأثيرها يمتد خارج الحدود الليبية غرباً حتى مالي وشرقاً إلى سيناء في مصر.

كما أن تزايد التهديدات التي تسود الشارع الليبي من اغتيال لضباط الجيش واختطاف للمدنيين والحويلة دون تفعيل جهازي الشرطة والأمن وعرقلة بناء جيش ليبي تابع لسلطات الدولة، إلى جانب سيطرة الجماعات التكفيرية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تنظيم القاعدة على مفاصل الدولة في ليبيا تسبب في إفشال كافة الجهود لتأسيس الجيش وتفعيل جهاز الأمن في ليبيا، وهو ما ترتب عليه غياب الرقابة على كافة الحدود الليبية خاصة تلك الواقعة في المنطقة الجنوبية، وقد تسبب هذا الأمر في زيادة ضخمة لعدد المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا، إما للبحث عن لقمة العيش أو العبور إلى أوروبا، وقد شهدت أوروبا طيلة سنوات موجات ضخمة من الهجرة غير النظامية، في ظل تواجد جماعات القاعدة التي لا يستبعد رعايتها لهذا النشاط إلى جانب عصابات الاتجار بالبشر كمورد من موارد جني الأرباح.¹

يبدو أن هناك الكثير من الإرباك المتعمد فيما يتعلق بوضع حدود واضحة بين زعزعة الاستقرار الأمني وزعزعة الاستقرار المجتمعي الناجم عن انهيار الدولة في ليبيا على المستوى الإقليمي، إذ ينبغي على الدول المعنية إعادة النظر في التهديدات الناشئة في المنطقة بمعزل عما يجري في ليبيا، لأن هذه التهديدات كانت موجودة من قبل، ولا توجد هناك علاقة سببية بينهما واضحة، وكما تمت المجادلة به فيما سبق، فهذه التهديدات إنما تفاقمت فقط وينبغي على الدول المعنية أن تتوقف من أمننة هذه القضية، والتركيز بشكل أكبر على الديناميكيات المجتمعية الأكثر عمقا لزعزعة الاستقرار في المنطقة، كما ينبغي مقارنة ما تمت تسميته بعدم قابلية أمن المنطقة للحكم بطريقة شمولية من خلال إلقاء مزيد من الضوء على الأبعاد الاجتماعية، فعلى سبيل المثال العمال المهاجرون العائدون من ليبيا إلى الدول المجاورة ينبغي التعامل معهم باعتبارهم قوى عاملة ماطلة عن العمل يجب إدماجها في جهود التنمية أكثر من كونها مصادر تجنيد محتملة لأنشطة التنظيمات الإرهابية؛ ففي الواقع إن نزع طابع التهديد الأمني عن مثل هذه الظواهر، كمثال فقط من شأنه أن يدفع الدول المعنية لنزع الطابع العسكري عن المساعدات سواء التي تقدمها كدول مساهمة أو التي تتلقاها كدول متضررة من أجل محاربة الإرهاب في المنطقة.²

انتهت آخر جولة صراع كبيرة في ليبيا في عام 2020، ويخشى كثير من الليبيين أن تؤدي المواجهة السياسية إلى اندلاع حرب أهلية جديدة، فالباحث المختص في الشأن الليبي عبد الستار حتيبة يرى أن التصعيد العسكري والعودة إلى الحرب الأهلية؛ سيناريو صعب لكن «محتمل». وفي تصريحات لموقع «الحرّة»، يشير إلى أن «الكثير من بلدان المنطقة ومعها الولايات المتحدة» تسعى لتغليب «الحل السياسي عن أي حل عسكري محتمل». وفي تصريحات لـ«رويترز»:³

«ولن تقتصر المواجهات العسكرية على حرب بين الجيش الليبي بقيادة حفتر، وبين الجامعات المسلحة والمليشيات بغرب ليبيا... فهناك قوى دولية تقف وراء الحكومتين»، وفقا للزبيدي، فهو صراع السلطة والمال؛ ومنذ أبريل 2020 أغلقت جماعات في شرق ليبيا عدة منشآت نفطية للمطالبة بسيطرة باشاغا على السلطة في العاصمة، ما عرقل جانبا كبيرا من إنتاج الخام الليبي ووضع ضغوطا جديدة على أسعار «الطاقة العالمية»، حسب «رويترز». ووافق البرلمان الليبي على ميزانية قدرها 90 مليار دينار بما يعادل 18.6 مليار دولار، لحكومة باشاغا، لكن مصرف ليبيا المركزي يعمل حتى الآن مع «حكومة طرابلس»، لم يبد أي إشارة علنية على أنه سيسلم الأموال. ويتحدث الزبيدي، عن تسبب ذلك الانقسام في نهب ممنهج

¹ سعد محمد سعد زايد، مرجع سابق الذكر، ص 143.

² محمد حمشي، «أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا»، مرجع سابق الذكر.

³ ملفات العدد، «المعضلة الليبية... أزمة تاريخية ومسارات معقدة»، الأسبوع المغاربي، العدد (115)، 26 جويلية 2022.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

لثروات الليبيين، وتعطيل خطط التنمية المستقبلية، ما أدى لتدمير مقدرات البلاد، على حد تعبيره. أما المالكي، فيقول إن الأزمة تتمركز في صراع حول السلطة والمال، وتتعلق أيضا بـ «طبيعة الدولة وشكل النظام السياسي».

في مطلع 2021، كانت ليبيا سابع أكبر منتج للنفط الخام في أوبك وثالث أكبر منتج إجمالي للسوائل البترولية في إفريقيا وفقا لبيانات «إدارة معلومات الطاقة الأميركية»؛ وفي نهاية عام 2021، كانت ليبيا تمتلك 03 في المائة من احتياطي النفط المؤكدة في العالم، وتمتلك 39 في المائة من احتياطي النفط المؤكدة في إفريقيا، فوفقا لـ «فايننشال تايمز»، فإن إنتاج النفط الليبي متوقف عند حوالي 700 ألف برميل يوميا، وسط مخاوف من تسبب الصراع في خفض الإنتاج إلى نحو 100 ألف برميل يوميا، بما يعادل أقل من 10 في المائة من الطاقة الإنتاجية للبلاد.

هو ما يعلق عليه حتيته، قائلا: «السود الأعظم من الليبيين يعيشون في ظروف صعبة»، واصفا حياة الليبيين بـ «البائسة رغم الثروات النفطية الوفيرة». ويؤثر تنازع السلطة بالسلب على تدفقات الرواتب وعلى عمل محطات الكهرباء وعلى غيرها من المرافق اليومية اللازمة للحياة وفقا لرأي حتيته، كذلك، فإن مسارات الأزمة في ليبيا «متشابكة ومعقدة» لكنها «قابلة للحل» نتيجة بعض الضغوط الدولية، خاصة بعد تدخل الولايات المتحدة من أجل الإسراع في إنهاء الأزمة، في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة.¹

رغم أن الحوار أفضى مطلع فيفري 2021، إلى التوافق على مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية جديدين، فإن جسر الهوة بين الفرقاء الليبيين يبدو مطلباً متعاليا على الكثير من التفاصيل والأسباب الهيكلية والعميقة للتشطي الذي بسم المشهد السياسي والمشهد الاجتماعي والمشهد العسكري والمشهد المؤسسي في ليبيا.²

قال متحدث باسم مجلس النواب الليبي في أول فيفري 2022 إن: "المجلس أكد على إيلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بوقف التدخل الأجنبي في الشأن الليبي ... على وزارة الخارجية اتخاذ ما يلزم لاحترام سفراء الدول الأجنبية للقانون الليبي والأعراف الدبلوماسية".³

لذا بعد هذا التدخل الأجنبي في ليبيا الذي أعاق إعادة بناء الدولة، فإن ليبيا تبحث عن حل في سياق ليبي-ليبي بعيدا عن التدخل الأجنبي.

لقد أجرى ممثلون ليبيا عن مجلسي النواب والأعلى للدولة اجتماعا تشاوريا في بوزنيقة بالمغرب يستمر يومين أملا في إنهاء أزمة ازدواجية مؤسسات السلطة في البلاد، حيث توجد في ليبيا حكومتان، إحداها عيّنهما مجلس النواب مطلع 2022 برئاسة أسامة حماد ومقرها مدينة بنغازي (شرق)، وتدير منها كامل شرق البلاد ومعظم مدن الجنوب؛ والحكومة الأخرى معترف بها من الأمم المتحدة، وهي حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومقرها العاصمة طرابلس (غرب)، وتدير غرب البلاد كاملا.

حيث يأمل الليبيون أن تؤدي انتخابات طال انتظارها إلى وضع حد للصراعات السياسية والمسلحة، وإنهاء الفترات الانتقالية المتواصلة منذ الإطاحة بنظام حكم معمر القذافي، حيث قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إن:⁴ "لقاء بوزنيقة يهدف للوصول إلى انتخابات لإنهاء ازدواجية المؤسسات الليبية."

¹ نفس المرجع.

² خليفة حداد، مرجع سابق الذكر، ص 323.

³ العربية، "ليبيا: البرلمان يدعو لوقف التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي"، 1 فيفري 2022، في:

<<https://www.alarabiya.net/northafrica/2022/02/0184%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8/>>

⁴ العربي، "سعيًا لإنهاء أزمة ليبيا... مجلسا النواب والأعلى للدولة يجتمعان بالمغرب"، 18 ديسمبر 2024، في:

<<https://www.alaraby.com/news/%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D9%8B%D8%A7%D8%B1%D8%A8/>>

المبحث الثالث: دور التعاون عبر الحدود في دفع مسارات التكامل الإقليمي

في منطقة شمال إفريقيا، حيث تتداخل التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل معقد، تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في مفهوم الحدود التقليدية وتبني نموذج أكثر تطوراً يعكس متطلبات العصر الحديث، حيث تواجه دول المنطقة، من المغرب إلى مصر، تهديدات لاتماثلية متزايدة، بالإضافة إلى تدفقات الهجرة غير النظامية التي تضع ضغوطاً كبيرة على الموارد الأمنية والاقتصادية، ففي ظل الظروف الجديدة التي يشهدها العالم، برزت حركات غير قانونية معقدة ومتداخلة أصبحت تشكل تهديداً مباشراً للأمن الوطني والقومي، مما فرض على الحكومات إعادة النظر في أساليب إدارة حدودها السياسية، لم تعد الحدود التقليدية قادرة على مواجهة هذه التحديات بمفردها، فهذه التطورات تتطلب تبني استراتيجيات جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والتعاون الدولي لتعزيز الأمن دون عرقلة التدفقات الشرعية للأفراد والبضائع.

هنا تظهر أهمية الحدود الذكية، التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والأنظمة المتكاملة لتعزيز المراقبة والتحكم في الحركة العابرة للحدود، دون أن تعيق التدفقات الشرعية للأفراد والبضائع التي تعتبر ضرورية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

في هذا السياق، يمكن للحدود الذكية أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والأمن القومي، وهو ما تحتاجه دول شمال إفريقيا بشكل خاص في ظل سعيها لتعزيز التكامل الإقليمي؛ من هنا، أصبح من الضروري تطوير أشكال مبتكرة لإدارة الحدود تتلاءم مع طبيعة هذه التهديدات الأمنية الحديثة والمتعددة الأشكال، وذلك باعتماد استراتيجيات متكاملة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، مثل أنظمة المراقبة الذكية والذكاء الاصطناعي، مثل أنظمة التعرف البيومتري والذكاء الاصطناعي، يمكن للدول أن تحسن من قدرتها على التصدي للتهديدات الأمنية، وفي الوقت نفسه تسهيل حركة التجارة والاستثمار عبر الحدود. هذه النقاط، التي تشمل التهديدات اللاتماثلية، ودور الحدود الذكية في مواجهتها، وأهمية تحقيق التوازن بين الأمن والانفتاح الاقتصادي، إلى جانب تعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود الأمنية بما يضمن أن تظل الحدود نقاط اتصال آمنة وفعالة تسهل التبادل التجاري والثقافي، مما يعزز التكامل الإقليمي.

باختصار، إن إدارة الحدود في الوقت الحالي لم تعد مجرد مسألة أمنية تقليدية، بل تتطلب نهجًا شاملاً يتكيف مع التهديدات المستمرة والمتطورة، هذا النهج يجب أن يجمع بين التكنولوجيا الحديثة، والتعاون الدولي، والإجراءات الأمنية المحكمة لضمان أمن واستقرار الدول في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.

من ناحية أخرى، فإن إنشاء إطار للتعاون عبر الحدود يُعد نهجًا عمليًا قادرًا على تحقيق "صيغة الفوز للجميع"، حيث يساهم في تخليص المجتمعات الحدودية من العزلة والاستبعاد المركزي، ويعمل على تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. هذا التعاون لا يساعد فقط في مكافحة نقاط الضعف الأمنية، بل يفتح آفاقًا جديدة لتوليد الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز استقرارها وازدهارها على المدى الطويل، كل هذه النقاط ستكون محور التركيز في هذا المطلب، حيث سنناقش كيف يمكن لهذه الأدوات أن تساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة شمال إفريقيا.

المطلب الأول: ماهية التعاون عبر الحدود

يُعد التعاون عبر الحدود أحد الركائز الأساسية في تعزيز العلاقات الدولية والإقليمية في عالم يتسم بالتربط والتشابك المتزايد، حيث يُشير هذا المفهوم إلى الجهود المشتركة بين الدول أو الكيانات عبر الحدود الجغرافية لتحقيق أهداف مشتركة، سواء كانت اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو بيئية، ففي ظل التحديات العالمية المعاصرة مثل تغير المناخ، والأزمات الصحية، والهجرة غير النظامية، أصبح التعاون عبر الحدود ضرورة حتمية لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة. يهدف هذا الفرع إلى استكشاف آليات وأشكال التعاون عبر الحدود، وتحليل فوائده، والتحديات التي تواجهه، حيث من خلال فهم أعمق لهذا النوع من التعاون، يمكن تعزيز فرص بناء شراكات فعالة تساهم في تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز السلام العالمي.

الفرع الأول: نشأة التعاون عبر الحدود ومفهومه

انعقد أول مؤتمر عبر الحدود في عام 1958 بين ألمانيا والنمسا في إطار ما يسمى (Euregio) وهو أصل الاسم الذي تم تطبيقه لاحقًا على جميع التجمعات الأوروبية العابرة للحدود في أوروبا "المناطق الأوروبية"، وبعد فترة وجيزة، تم الإعلان عن إنشاء مساحة للتعاون عبر الحدود تسمى (Basiliensis) في منطقة حدودية مشتركة بين فرنسا وسويسرا وألمانيا الغربية في ذلك الوقت، وكان الغرض من هذه المساحة هو توحيد الجهود من أجل التنمية الاقتصادية والسياسية للمناطق، وكان هذا إيذانًا بإطلاق الطريق التعاوني الذي يشمل غالبية المناطق الحدودية في وسط وغرب أوروبا.

يعتبر النموذج الفرنسي الألماني المرجع الأول للتعاون عبر الحدود بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لقد أنهت حقبة طويلة من النزاعات الإقليمية، وقد ازدهرت بشكل مطرد لتشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المجالات البيئية وحتى العسكرية، وما ساعد على نجاح هذا النموذج هو اتساع الحدود الإقليمية المشتركة بين الدول، حيث يفصل بينها خط حدودي يبلغ طوله أكثر من 450 كيلومترًا؛ فضلًا عن الديناميكية الاقتصادية التي تميز المنطقة باعتبارها قطبًا تعدينياً وصناعياً محورياً في القارة الأوروبية.

كان لتجربة التعاون الفرنسي الألماني الفضل في إنشاء منظمات ومؤسسات مشتركة، مما انعكس إيجاباً على التكامل الاقتصادي الأوروبي. على سبيل المثال، في عام 1963، تم إنشاء المكتب الفرنسي الألماني للشباب (OFAJ)، وفي عام 1975، تم الإعلان عن اتفاق بين الحكومات الفرنسية الألمانية السويسرية بشأن توحيد السياسات والمواقف والسياسات، والأنشطة الحكومية في مختلف المجالات؛ وقد توج هذا المسار الاستثنائي للتعاون عبر الحدود بين فرنسا وألمانيا بتوقيع "معاهدة التعاون والتكامل (Franco- German Treaty of Aachen 2021)" معاهدة آخن الفرنسية الألمانية، (2021) بين البلدين، والمعروفة أيضاً باسم "معاهدة إيكس لا شابيل (Traité d'Aix-la-Chapelle sur la coopération et l'intégration franco-allemandes) يوم 22 جانفي 2019 بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون و"المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل".¹

بالتالي، يعرف التعاون عبر الحدود على أنه عملية تنسيق وتفاعل بين دولتين أو أكثر مجاورتين لمعالجة القضايا المشتركة التي تتجاوز الحدود السياسية، مثل الأمن، والبيئة، والتجارة، والتنمية الاقتصادية، ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال آليات مشتركة ومتفق عليها.²

في السياق الأمني، يشير التعاون عبر الحدود إلى الجهود المشتركة بين الدول لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتخريب، والهجرة غير النظامية، ويتم ذلك من خلال تبادل المعلومات، وتنسيق العمليات الأمنية، واعتماد تقنيات متقدمة لتعزيز المراقبة والتحكم.³

كذلك يُعتبر التعاون عبر الحدود أداة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية، حيث يعمل على تسهيل حركة البضائع والأفراد، وتعزيز الاستثمارات المشتركة، وتحسين البنية التحتية، إنَّ هذا النهج يساعد على تحويل المناطق الحدودية من نقاط توتر إلى مناطق تعاون وازدهار،⁴ ويُعد التعاون عبر الحدود أيضاً نهجاً لتعزيز العلاقات الدولية بين الدول المجاورة، حيث يعمل على بناء الثقة المتبادلة وتقليل التوترات السياسية من خلال إنشاء آليات للحوار والمشاركة، تمكّن الدول أن تعالج الخلافات وتعمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة.⁵

إنَّ التعاون إذن يهدف إلى تعزيز وتطوير العلاقات المتجاورة بين المجموعات الإقليمية أو السلطات المحلية التابعة لولايات أو أكثر، ومبدؤه الأساسي هو إقامة علاقات تعاقدية في المناطق الحدودية بحيث يمكن التوصل إلى حلول مشتركة.

من خلال التسمية أيضاً يتضح لنا أن التعاون عبر الحدود يشير إلى مسار العلاقات العابرة للحدود الوطنية، وهو يمثل شكل التنظيم الجماعي الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يشمل مجموع المعاملات التجارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية؛ عبر التفاعل، وهو قد يكون مساراً طبيعياً، لكنه غالباً ما يكون إطاراً منظماً من خلال شبكة تبادل إقليمية، أو من خلال هياكل تنظيمية تعمل وفقاً لمفهوم الاقتصاد التضامني بما يتوافق مع "المنطق السلوكي" أو يمكن أن تكون تفاهات ترجمها الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تحدد أطر التعاون ومجالاتها ونطاقها والفترات الزمنية وفقاً لمراحل تدريجية.

¹ Mohamed Mossadek Jadla and Djelloul Laggoune, "The role of the Cross-border co-operation mechanism in improving the performance of local groups and catalyzing regional economic integration", **The Journal of El-Ryvssala for studies research in humanities**, Vol (06), N° (03) July 2021, pp. 78-79.

² James Anderson and Liam O'Dowd, « Borders, Border Regions and Territoriality: Contradictory Meanings, Changing Significance », **Regional Studies**, vol. (33), N° (7), 1999, p. 594.

³ Peter Andreas, "Redrawing the Line: Borders and Security in the Twenty-first Century", **International Security**, vol. (28), N° (02), October 2003, p. 80.

⁴ Markus Perkmann, "Construction of New Territorial Scales: A Framework and Case Study of the EUREGIO Cross-Border Region", **Regional Studies**, N° (41), January 2007, p. 255.

⁵ James Wesley Scott, "European and North American Contexts for Cross-Border Regionalism", **Regional Studies**, N° (33), August 1999, p. 606.

كما تعمل مختلف الأطراف في إطار التعاون عبر الحدود لصالح المصلحة العامة والمنفعة المتبادلة، وهذا يتطلب مستويات عالية من "الشفافية والثقة والتفاهم" بين مختلف الأطراف، وميزة هذا المسار التعاوني هو الاتفاق المتبادل، مما يمنع المنافسة، ويسعى إلى تحقيق المنفعة المتبادلة لمختلف الأطراف المشاركة في هذه العملية.

من الجدير بالذكر أنّ التعاون عبر الحدود والمفاهيم الأخرى متشابهة ومتداخلة، "كالتعاون من أجل تنمية الحدود"، نجد أن هذا الأخير يشير إلى مجموع الجهود الوطنية التي تبذلها الدولة لتطوير مناطقها الحدودية (داخل أراضيها) وذلك يتوافق مع احتياجاتهم التي يرونها ووفقاً لـ "نهجها الأمني والاقتصادي"، وغالباً ما يعتمد على موازنتها، مما يقتصر عملها على تعزيز البنية التحتية من خلال خلق فرص العمل وتعزيز الاستقرار في هذه المناطق، والدافع وراء هذه العملية يركز على الأمن ويعكس تفاهات الدول المجاورة جغرافياً، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والتجارة الموازية والجريمة المنظمة على وجه الخصوص مع كون التهريب هو الهدف الأساسي¹.

عليه، شهدت نقاشات الأمن في العلاقات الدولية وبالتحديد أمن الحدود تحولاً كبيراً ولاسيما منذ سقوط جدار برلين (1989)، أين تحولت النقاشات حول المفاهيم من البعد الموحد إلى الأبعاد المعقدة والمتعددة الأوجه؛ فنجد على سبيل المثال أوروبا تنظر إلى أمن حدودها على أنه مجموعة معقدة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث يجب أن تعمل كل من الشرطة والمراقبة الحدودية بالشراكة مع الدول المجاورة في سبيل تأمين هذه الحدود، في حين في أمريكا الشمالية تتداخل القضايا الخاصة بالسيادة الوطنية مع بعض أهداف السياسة العامة الأمريكية ما ينعكس على علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا والمكسيك، ويجعل مفهوم أمن الحدود يختلف بالنظر إلى العديد من الاعتبارات، وعليه يمكن القول أن التصورات المتغيرة لماهية الأمن تنعكس بدورها على سياسات أمن الحدود.

كما لطالما كانت الحدود موضوعاً رئيسياً للأمننة (Securitization)، بحيث انتقلت وظائف أمن الحدود من الحدود الوطنية والإقليمية للدول إلى المواقع المتفرقة خارج إطار الجغرافيا السياسية، أين أدت العولمة إلى إعادة التفكير في دراسات الحدود، حيث برزت دعوات من أجل إقامة "عالم بلا حدود" (Borderless World) أين تتنازل فيه الدول عن بعض صلاحياتها للمنظمات الدولية والإقليمية والشركات الخاصة عبر الوطنية، غير أن التجارب الدولية أثبتت أنّ الدولة الوطنية لا تزال تعتبر الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية والفاعل الوحيد القادر على فرض السيادة وحماية الحدود الوطنية.

لقد قدم العالم السياسي الأمريكي كارل دويتش في هذا الصدد مفهوم أمن المجتمعات الإقليمية بحيث اعتبر كثافة التفاعلات العابرة للحدود كمؤشرات على عملية الاندماج، والتي يمكن أن تعتبر تهديداً لهوية المجتمع المحلي، من هذا المنظور، يُقصد بالحدود وسيلة وقف تدفق الأفراد والسلع غير المقبولة من الخارج، وكلما زادت سهولة التحكم في التدفقات عبر الحدود، قلّ عدد السكان في المناطق الحدودية وانخفض النشاط الاقتصادي فيها، لذلك يتم تحويل هذه المناطق إلى مناطق ركود اقتصادي ليس فقط بسبب وضعها الحدودي داخل الدولة والاختلالات الهيكلية الناجمة عن ذلك، ولكن أيضاً بسبب محاولات إخضاع احتياجات الحياة الاجتماعية للأهداف الأمنية².

عليه، باختصار، نصل إلى تعريف التعاون عبر الحدود في ظل التهديدات اللاتماثلية على أنه آلية تنسيق بين الدول لمواجهة التهديدات المعقدة والمتطورة التي تتجاوز الحدود الجغرافية، ويعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وتبادل المعلومات، والتدريب المشترك وإنشاء آليات مؤسسية لتعزيز الأمن القومي والإقليمي.

الفرع الثاني: استخدام التعاون عبر الحدود كآلية لتحقيق التكامل الإقليمي

منذ التسعينيات من القرن العشرين، اتسم مسار التكامل الإقليمي بنموه في بلدان نصف الكرة الجنوبي، وكان ظهور منصات التعاون الإقليمي مساهماً نشطاً في دفع البلدان إلى اعتماد نهج أكثر انفتاحاً تجاه التكامل.

¹ Mohamed Mossadek Jadla and Djelloul Lagoune, Op.cit; pp. 78-79.

² سمر سحقي، "الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجاً"، استراتيجية، ع (15)، السداسي الأول 2021، ص ص 64-65.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

إن مشكلة البنية التحتية الضعيفة، وضعف الخوادم العامة، والفقر وتزايد مظاهر الاقتصاد الموازي، دفع العديد من الدول إلى الانضمام إلى التكتلات الإقليمية وإطلاق مبادرات التعاون عبر الحدود حتى ولو كانت بأشكال محدودة، وكانت التجربة الأوروبية مصدر إلهام للعديد من دول الجنوب التي تمكنت من حل خلافاتها وصراعاتها الحدودية، وانطلقت في طريق التعاون عبر الحدود، الذي أرسى فيما بعد الأساس للتكامل الإقليمي الذي أثمر نجاحات عديدة؛ والأمثلة على هذا التقدم النوعي كثيرة في عالم الجنوب الذي عانى في السابق من أزمات وحروب كان سببها في المقام الأول الحدود، من هذه الأمثلة:

-نظام التكامل لأمريكا الوسطى (SICA)؛

-الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEOMA)؛

-الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO).

تعكس هذه التجارب في أمريكا الوسطى وغرب إفريقيا اتجاها جديدا مفاده تطبيع العلاقات الإيجابية بين الدول، ويعكس هذا النهج الاقتناع المتزايد بأن التعاون على أساس "معادلة الربح للجميع" ممكن، وهذا التعاون غير ممكن تتعارض مع سيادة هذه الدول ويجب أن يكون بدء هذا التعاون أيضاً عمودي وأفقي الدولة لها الأسبقية على العملية والمجموعات المحلية ومن أبرز العمليات التي لها دور مهم عندما يتعلق الأمر بالتعزيز هذا التعاون وغرسه.¹

إلى جانب تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي الفعّال من خلال تسهيل حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المجاورة، من خلال إنشاء مناطق تجارية حرة ومشاريع بنية تحتية مشتركة، مثل الطرق والسكك الحديدية، يمكن للدول أن تعزز التبادل التجاري وتخلق فرص عمل جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي الإقليمي،² وتطوير البنية التحتية المشتركة، مثل شبكات النقل والطاقة، التي تعتبر أساسية لتحقيق التكامل الإقليمي. هذه المشاريع لا تعزز فقط الكفاءة الاقتصادية، بل تعمل أيضاً على تقريب المسافات بين الدول، مما يسهل التفاعل بين المجتمعات المحلية.³

كما يعتبر تعزيز الهوية الإقليمية المشتركة من أهم الآليات عبر الحدودية لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال التعاون في المجالات الثقافية والتعليمية، مما يمكن للدول أن تعزز الشعور بالهوية الإقليمية المشتركة بين شعوبها، إن هذا الشعور بالانتماء المشترك يعزز التضامن الإقليمي ويسهل عملية التكامل السياسي والاقتصادي،⁴ خاصة عندما تلوح التوترات السياسية والاجتماعية الداخلية في الأفق؛ على سبيل المثال، في المغرب، أصبحت السياسة الداخلية والإقليمية والهوية واستقرار النظام متشابكة بشكل وثيق لصياغة شعور قومي بالوحدة بين "القوى المعادية سابقاً وراء النظام الملكي". أيضاً، في حين تم تقديم العسكرة المعززة لحدود الجزائر مع المغرب وليبيا على أنها محاولة لمواجهة تهريب الأسلحة وتهريب الأشخاص عبر الحدود، وتعزيز التحالفات الأجنبية الغامضة مع الدول الأوروبية الاستراتيجية، خاصة مع فرنسا وبلجيكا وإيطاليا ضد الحركات الجهادية باعتبارها مهددة للسلامة الإقليمية لمنطقة شمال إفريقيا بأكملها.⁵

لقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الإمكانات والتحديات المتعلقة بأمن الحدود في منطقة المغرب العربي، وشددت على أن المغرب والجزائر وتونس يمكن أن توقف عملياً قدرًا كبيراً من الحركة القانونية وغير النظامية عبر حدودها. مع ذلك، فقد سلط الوباء الضوء أيضاً على التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه الدول المغربية في فرض أمن الحدود المشدد، وفي جميع أنحاء المنطقة أدى إغلاق الحدود إلى الحرمان الاقتصادي للمجتمعات التي تعتمد على التجارة عبر الحدود، وتفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية، فقد ظهرت أدلة قليلة تشير إلى تراجع في الاضطراب الناجم عن كوفيد-19 وضوابط التنقل الصارمة التي تم حشدتها لإبطاء انتشار المرض.⁶

¹ Mohamed Mossadek Jadla and Djelloul Lagdoune, Op.cit; p. 80.

² Markus Perkmann, Op.cit; p. 258.

³ James Anderson and Liam O'Dowd, Op.cit; p. 599.

⁴ James Wesley Scott, Op.cit; p. 610.

⁵ Jean-Pierre Cassarino, "Approaching borders and frontiers in North Africa", *International Affairs*, Vol (92), N° (04), July 2017, pp. 893-894.

⁶ Matt Herbert, Op.cit, pp. 21-22.

باختصار، إنَّ التعاون عبر الحدود يُعد آلية فعالة لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال تعزيز الروابط الاقتصادية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار الأمني، وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الهوية الإقليمية، وإنشاء آليات مؤسسية دائمة للتعاون. هذه الجهود المشتركة تعمل على تقريب الدول من بعضها البعض وخلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي، ويتطلب تحقيق التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا إنشاء آليات مؤسسية دائمة، مثل الاتحاد المغاربي واللجان المشتركة، لتنسيق الجهود بين الدول، حيث أنَّ هذه الآليات تعمل على تعزيز التعاون المستدام وضمان تحقيق الأهداف المشتركة، مثل تعزيز التجارة البينية وتحقيق الأمن الإقليمي.

المطلب الثاني: المفهوم الجديد للحدود

شهد مفهوم الحدود تحولاً جذرياً في ظل التطورات العالمية المتسارعة، من كونه مجرد خطوط جغرافية تفصل بين الدول إلى مفهوم أكثر ديناميكية وتعقيداً، فلم تعد الحدود تُفهم فقط كحواجز سياسية أو عسكرية، بل أصبحت تُعتبر فضاءات تفاعلية تعكس التبادلات الاقتصادية والثقافية والأمنية بين الدول. في هذا السياق، ظهرت مفاهيم جديدة مثل "الحدود الذكية" التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز الأمن دون عرقلة حركة الأفراد والبضائع، و"الحدود الناعمة" التي تركز على التعاون عبر الحدود لتحقيق التكامل الإقليمي، هذا التحول في مفهوم الحدود يعكس التحديات المعاصرة، مثل التهديدات الأمنية العابرة للحدود والعملة الاقتصادية، مما يتطلب إعادة النظر في كيفية إدارة الحدود لتحقيق التوازن بين الأمن والانفتاح؛ خاصة مع مسألة إلغاء الحدود كيف يمكن حماية الحدود من التهديدات اللاتماثلية المشتركة، في هذا المطلب، سنستعرض هذا المفهوم الجديد للحدود ودوره في تعزيز التعاون الإقليمي ومواجهة التحديات الحديثة.

حيث أنَّه أصبح الآن مفهوماً جديداً للدفاع عن الحدود، أكثر ديناميكية وأفضل تكيّفاً يتضمن إمكانية التدخل في المساحات الرمادية مثل ليبيا وبدرجة أقل شمال مالي، على أساس استباقي أو وقائي، أمراً ضرورياً الآن، ولا بد من تجاوز المفهوم القديم للحدود، وتحديد خط واضح لترسيم عتبة السيادة، وتبني المفهوم الأميركي الجديد للحدود فبالنسبة للأميركيين إنَّ "الحدود" عبارة عن مساحة، وليست خطاً جامداً، بل هي مساحة متحركة ومرنة تحددها في المقام الأول طبيعة ودرجة حدوث التهديد الذي تم تحديده على هذا النحو.¹

الفرع الأول: تعريف الحدود الذكية

يقصد بالمفهوم الجديد للحدود بأنه:²

"فضاء ديناميكي يعكس التبادلات الاقتصادية والثقافية والأمنية بين الدول، مع التركيز على تحقيق التوازن بين الأمن والانفتاح".

إنَّ هذا المفهوم يشمل استخدام التكنولوجيا المتقدمة، مثل أنظمة المراقبة الذكية والذكاء الاصطناعي، لتعزيز الأمن دون عرقلة حركة الأفراد والبضائع. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التعاون عبر الحدود عنصراً أساسياً في هذا المفهوم، حيث يعمل على تحويل الحدود من نقاط فصل إلى مناطق تفاعل وتعاون.

عليه، تُعد الحدود الذكية أحد أهم الابتكارات الحديثة في إدارة الحدود، حيث تجمع بين التكنولوجيا المتقدمة والأنظمة الأمنية المتكاملة لتعزيز الأمن دون عرقلة حركة الأفراد والبضائع، وتعتمد الحدود الذكية على تقنيات مثل أنظمة التعرف البيومتري، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة لمراقبة الحدود بشكل فعال والكشف عن التهديدات الأمنية في الوقت الفعلي؛ هذه الأنظمة لا تعزز فقط الأمن القومي، بل تسهم أيضاً في تسهيل الحركة الشرعية للأفراد والبضائع، مما يعزز التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم الحدود الذكية في تقليل الاعتماد على العنصر

¹ Smail Djouhri, « La sécurisation des frontières terrestres algériennes : quel rôle pour l'Armée Nationale Populaire ? », Recherches Juridiques et Politiques, Vol (06), N° (01), Juin 2021, p. 655.

² James Wesley Scott, Op.cit; p. 610.

البشري في عمليات المراقبة، مما يقلل من الأخطاء ويزيد من الكفاءة، في ظل التهديدات الأمنية المعقدة والمتطورة، تُعتبر الحدود الذكية أداة أساسية لتحقيق التوازن بين الأمن والانفتاح، مما يجعلها عنصرًا حيويًا في إدارة الحدود الحديثة.¹ إذن أدت التطورات الحديثة إلى طمس الحدود التقليدية وجعلتها أكثر عرضة للاستهداف مقارنة بما كانت عليه في الماضي، خاصة بالنسبة للدول التي تمتلك حدودًا برية طويلة يصعب التحكم فيها، مثل الجزائر والسعودية وليبيا وغيرها. لذلك، أصبح من الضروري إعادة النظر في أساليب إدارة الحدود التقليدية واستبدالها بتقنيات "الحدود الذكية"، التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز الأمن والمراقبة وإدارة تدفق الأفراد والبضائع بشكل أكثر فعالية.

بالتالي، أصبح من واجب الدول حماية حدودها ليس فقط بالأساليب التقليدية التي لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الجديدة، بل يجب أيضًا استخدام التقنيات العلمية الحديثة التي تواكب العصر وتتعامل مع جميع تحولاته وتحدياته، فالطرق التقليدية اليوم أصبحت بمثابة استنزاف للدول، خاصة تلك التي تمتلك حدودًا طويلة وذات طبيعة قاسية، مثل الحدود الجنوبية للجزائرية.

فالحدود الجنوبية للجزائر، على سبيل المثال، تتميز بكونها طويلة وصعبة نظرًا لطبيعتها الصحراوية القاحلة، كما أنها تمثل نقطة تماس مع إقليم يشهد العديد من الصراعات الداخلية طويلة الأمد. بالإضافة إلى ذلك، فإن جوارها يتكون من دول هشة ذات حدود مكشوفة تعاني من ضعف وفشل مؤسسي على جميع الأصعدة، مما زاد من خطورة الوضع، وأصبحت الجزائر تواجه تحديات غير مسبوقة نتيجة هشاشة حدود جيرانها، مثل ليبيا ومالي والنيجر.

من هنا، بات من الأجدر التفكير في طرق جديدة لإدارة الحدود باستخدام تقنية الحدود الذكية، التي أثبتت فعاليتها في عدة مناطق من العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول الخليج العربي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. هذه التقنيات توفر حلولًا متكاملة لتعزيز الأمن والمراقبة، مع تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في إدارة الحدود الطويلة والمعقدة.

لكن كل هذا يتطلب في المقام الأول إرادة سياسية حقيقية وقوية، تتبنى رؤية واضحة لتعزيز الأمن الحدودي، ومن ثمة يجب التفكير في وضع خطط استراتيجية جديدة تتوافق مع ما وصل إليه العالم اليوم من تقنيات متطورة في مجال مراقبة الحدود وإدارتها، إنَّ الأهم من ذلك هو امتلاك هذه التقنيات عبر دعم الأبحاث العلمية والابتكار، والاهتمام بتطويرها محليًا لضمان الاستقلالية التكنولوجية وتعزيز القدرات الذاتية، فبدون هذه الركائز، تبقى الجهود غير كافية لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.²

الفرع الثاني: تقنيات إدارة الحدود الذكية

في ظل تعقيدات المشهد الحدودي، سواء على المستوى المادي أو الافتراضي، أصبحت الحكومات مطالبة بتحسين إدارة حدودها من خلال اعتماد تقنيات وبنى تحتية مبتكرة، وتعزيز التعاون الدولي، وإتباع إجراءات تنظيمية رشيقة وفعالة، ومن بين الابتكارات الرئيسية في إدارة الحدود:³

1. تحليل البيانات:

في الماضي، كانت البيانات تُجمع من مصادر تقليدية مثل طلبات التأشيرات ونقاط العبور الحدودية؛ أما اليوم فقد توسعت مصادر جمع البيانات لتشمل شركات السفر ووكلاء الشحن وغيرها من الجهات، مما يوفر رؤية أشمل وأكثر دقة لحركة الأفراد والبضائع عبر الحدود.

¹ Peter Andreas, Op.cit; p. 107.

² أحمد إيدابير، "استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود (الحدود الذكية نموذجًا)"، مجلة أفاق علمية، مج (12)، ع (04)، سبتمبر 2020، ص ص 574-575.

<<https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%D9%8A%D8%A9/ar>>

³ مستقبل إدارة الحدود، "الحفاظ على الأمن وتمكين الازدهار الاقتصادي"، ص 8، في:

<https://www.pwc.com/m1/en/publication/documents/the_future_of_border-management-arabic.pdf>

2. التحقق من الهوية:

كانت عملية التحقق من هويات الأفراد تعتمد بشكل رئيسي على المعلومات الشخصية مثل جوازات السفر، والتي كانت عرضة للتزوير. أما الآن، فقد أصبحت البيانات البيومترية مثل التعرف على الوجه وبصمات الأصابع والمسح الضوئي لقزحية العين أدوات أساسية لضمان هوية الأفراد بشكل أكثر أماناً وموثوقية.

إنّ هذه الابتكارات تسهم في تعزيز الأمن الحدودي وتحسين كفاءة عمليات العبور، ومواجهة التحديات الأمنية واللوجستية المعقدة في عالم يتسم بزيادة حركة الأفراد والبضائع عبر الحدود؛ وعلى تقنيات وحلول مبتكرة لتعزيز الحماية والمراقبة. من بين هذه التهديدات، تبرز الهجمات الانتحارية باستخدام شاحنات محملة بالمتفجرات، والتي تستهدف اختراق المنشآت، ولمكافحة هذه الظاهرة، تم تطوير حواجز مادية متقدمة، مثل الألواح الفولاذية المموجة، التي تعمل على إعاقة تقدم المركبات المشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم تقنيات مثل كابلات الاستشعار المتصلة بالسيارات، والتي توفر إنذاراً فورياً عند اكتشاف أي محاولة اختراق.¹

نظراً للعدد الكبير من المواقع المدنية التي تحتاج إلى حماية، مثل المباني الحكومية والمطارات، فأصبح من الضروري إيجاد حلول أمنية فعالة من حيث التكلفة، إنّ هذه الحلول لا تهدف بالضرورة إلى منع الدخول تماماً، بل إلى مراقبته بشكل دقيق، مع ضمان القدرة على كشف الأسلحة والمتفجرات وحتى مواد الدمار الشامل التي قد يحملها الأفراد، سواء عن قصد أو دون علم؛ ويتطلب ذلك نظام أمني فعال ذي القدرة على كشف التهديدات والتعرف عليها بسرعة، ثم تحييدها أو تدميرها قبل أن تسبب أضراراً، وفي حال فشل النظام في منع الهجوم، يجب أن يكون قادراً على تقليل الأضرار التي تلحق بالأشخاص والبنية التحتية، ولتحقيق ذلك، يتم اعتماد مفهوم دفاعي متعدد المستويات، يعتمد على شبكة من المستشعرات المتكاملة، مثل الرادار وأجهزة كشف الهزات الأرضية وأنظمة المراقبة التلفزيونية المغلقة (CCTV) وأنظمة التسجيل الفيديوي. هذه الأنظمة توفر تغطية شاملة للتهديدات البرية والجوية والبحرية، مع ضمان استجابة سريعة وفعالة، كما تعتمد القوات العسكرية المسؤولة عن حماية الطوق الخارجي على أنظمة متطورة لمراقبة ميدان المعركة، تشمل تقنيات الرصد الصوتي والاهتزازي والمغناطيسي والأشعة تحت الحمراء والكهرو بصرية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم شركات متخصصة مستشعرات متقدمة لنقاط التفتيش، وحماية من المتسللين، ومراقبة قصيرة ومتوسطة المدى، فضلاً عن أنظمة قادرة على كشف عوامل الدمار الشامل.²

أما في مجال الرصد والمراقبة عبر الحدود غير المفتوحة، تم تطوير أنظمة تقنية متقدمة لتعزيز الأمن والكشف عن أي تهديدات محتملة. نجد من بين هذه الأنظمة:³

1. المجسات بالأشعة تحت الحمراء: التي تعمل على كشف الأجسام والأفراد من خلال قياس الحرارة المنبعثة منهم، مما يوفر قدرة على الرصد في الظلام أو في الظروف الجوية الصعبة؛

2. الكاميرات المستشعرة للحرارة (كاميرات المراقبة الحرارية): طويلة المدى قادرة على رسم الأشياء والأجسام من مسافات بعيدة عن طريق قياس الحرارة المنبعثة منها، تعكس الصور الحرارية على شاشات المراقبة في مراكز التحكم، مما يتيح للفرق الأمنية تحديد التهديدات بدقة؛

3. الطائرات بدون طيار (الدرونز): تُستخدم لمراقبة المناطق الحدودية الواسعة والصعبة، حيث توفر رؤية شاملة وفورية للمناطق التي يصعب الوصول إليها؛

¹ علي محمد علي، "أنظمة مراقبة وحماية الحدود والطوق الخارجي والبنى التحتية"، مجلة درع الوطن، 1 جويلية 2014، في:

<<https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%D9%8A%D8%A9/ar>>

² نفس المرجع السابق.

³ أنظمة الحدود Olive Group، في: <<https://www.olivegroup.com/arabic/cap-details.php>>

4. الرادار والأقمار الصناعية: التي تعتمد على تكنولوجيا متطورة لتوفير مراقبة مستمرة وشاملة للحدود، خاصة في المناطق الواسعة والنائية.

5. السياج الأمني (Security Fence): وهو سياج إلكتروني يعتمد على خلايا ضوئية وأمواج ميكروويفية. يُستخدم في المناطق الحدودية المفتوحة وحول المراكز الحدودية. عند اختراق هذا السياج، يتم إرسال إشارات فورية إلى مراكز المراقبة، مما يمكن متخذي القرار من اتخاذ الإجراءات اللازمة وضبط أي عملية تسلل؛ عليه، فإنّ هذه التقنيات المتقدمة تسهم في تعزيز الأمن الحدودي، وتوفير مراقبة فعالة وشاملة، والكشف السريع عن أي تهديدات محتملة، مما يساعد في حماية الحدود والمنشآت الحيوية بشكل أفضل.

المطلب الثالث: إدارة الحدود في الفضاء الساحلي-المغربي

تُعتبر إدارة الحدود في الفضاء الساحلي-المغربي قضية بالغة الأهمية نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة، حيث تُشكل جسراً طبيعياً بين أوروبا وإفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يُعد أحد أكثر الممرات المائية ازدحاماً في العالم.

إدارة الحدود في هذا الفضاء تتطلب تعاوناً إقليمياً ودولياً لضمان مراقبة فعالة للحدود البرية والبحرية، مع مراعاة التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان.

يهدف هذا المطلب إلى تحليل آليات إدارة الحدود في الفضاء الساحلي-المغربي، مع التركيز على التحديات الأمنية والاقتصادية خاصة والتي تواجهها الدول المغربية، فمن خلال فهم هذه الجوانب، يمكن وضع استراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة التحديات المشتركة وضمان تنمية مستدامة للمنطقة، حيث تقع دول المغرب العربي بمناطق حدودية مشتركة تمتد عبر مساحات شاسعة، مما يجعلها فضاءات حيوية للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والأمني؛ هذه المناطق الحدودية ليست مجرد خطوط تفصل بين الدول، بل هي مناطق ديناميكية تعكس التحديات والفرص التي تواجهها، ففي الفضاء المغربي، تُعتبر إدارة الحدود تحدياً كبيراً نظراً للطبيعة المعقدة للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، مما يعكس الحاجة إلى تبني استراتيجيات حديثة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والتعاون الإقليمي. في هذا السياق، تُعد إدارة الحدود في الفضاء المغربي عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، من خلال تطوير أنظمة حدودية ذكية وتعزيز التعاون بين الدول المغربية، يمكن مواجهة التهديدات الأمنية بشكل فعال مع فتح آفاق جديدة للتنمية الإقليمية. لذا سنستعرض التحديات والفرص المتعلقة بإدارة الحدود في الفضاء المغربي، ودورها في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

الفرع الأول: طبيعة المناطق الحدودية في المغرب العربي

تقع المناطق الحدودية المشتركة بين دول المغرب العربي على هوامش الديناميات السياسية والاقتصادية فهي تعاني الحرمان من موارد التنمية ومنافعها، كما تعاني من أنماط الحرمان والإقصاء على طرفي الحدود، فهي التي تدفعها إلى الاعتماد على التهريب لضمان العيش اليومي؛ وبذلك يصير التهريب ممارسة يومية تعوّض الغياب الاقتصادي للدولة فيها، كما يصير التهريب مظهراً من مظاهر التمرد اليومي على الحضور السياسي للدولة، متمثلاً بالحدود والحواجز والجدران؛ إن مفردة "التهريب"، بالنسبة إلى هذه المجتمعات، تنطوي على انحياز معياري في لغة الخطاب السياسي إلى الحكومات، فهم يؤمنون بأنهم لا يهربون عبر الحدود، لأنها بالنسبة إليهم إمعان في حرمانهم والإبقاء عليهم على الهامش، وإنما يتبادلون بينهم فحسب، لأنه ما من مصدر آخر للعيش اليومي توفره لهم حكوماتهم، وهم في نهاية المطاف لا يقترفون سلوكاً "غير مشروع" لكنهم فقط يمارسون نشاطاً تصنفه المنظومة القانونية (الدولية) بأنه نشاط "غير شرعي".¹

¹ محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليماً بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)، "سياسات عربية"، ع (43)، مارس 2020، ص ص 147-163.

فضلاً عما سبق، تقع المناطق الحدودية على هوامش الحقل الوظيفي للدولة، اقتصادياً وسياسياً، وهو ما يؤثر على نحو مباشر في درجة ولاء المجتمعات المحلية القاطنة في هذه الفضاءات، اتجاه الهويات "الجامعة" المتشكلة وطنياً، كما يدفع ذلك هذه المجتمعات نحو تشكيل هويات محلية، لكنها عابرة للحدود، قائمة على علاقات تضامنية بين الأفراد وأساسها هو اقتسام الهم اليومي وظروف التهميش الناتج من غياب الدولة وهشاشة هويتها الوطنية الجامعة في هذه المساحات الجغرافية والاجتماعية والمجتمعية في الوقت نفسه.

إنّ هذا الاقتسام هو ما يمنح الهويات المتشكلة ميزة الانفكاك من الأبعاد السياسية القريبة من فكرة الاستقطاب والميزة لسياسات الهوية "الصلبة" على سبيل المثال ما يسمى ظروف التهميش يجمع التجمعات المتجاورة، والقاطنة على طرفي الحدود في ممارسات ذات طابع مجتمعي واقتصادي تخترق أشكال المعاناة المشتركة رغم اختلاف هذه الحدود، وانفكاك ذلك عن البعد السلطوي المتضمن في السياسة على هذا النحو هو ما يجعل البعد الاقتصادي الاجتماعي القائم على فكرة التبادل والتشارك والتواصل الأقرب إلى تحقيق الشعور بهذه "الهوية الناعمة" التي تعد عابرة للحدود و "إقليمية" بالمعنى الإيجابي للكلمة، ومن ثم نؤسس على قدرتها مستقبلاً على "تليين" الحدود السياسية الصلبة، وليس على إلغائها بالضرورة، ومن ورائها العلاقات السياسية المتأزمة.

بالعودة إلى ما تمت الإشارة إليه من ظروف، يبدو أن الديناميات الاقتصادية ضمن المناطق الحدودية المشتركة لا يتعلق الأمر بالشق الاقتصادي/التجاري فحسب، لكنه يتعلق أيضاً بالجانب الأمني إن العمل الثنائي المشترك بين دول المغرب العربي، من أجل إدارة التحديات التي تطرحها المناطق الحدودية المشتركة من شأنه أن يُشكل فضاء لتعلم الاندماج الإقليمي، وتتعامل الحكومات المغربية مع المناطق الحدودية بوصفها مصادر للتهديدات الأمنية العابرة للحدود مع أنها تتحمل المسؤولية حيال تنامي تلك التهديدات، إذ بدت في السابق كأنها تمارس "سياسة غرض البصر" عن نشاطات تهريب السلع الأساسية مثل الوقود والمواد الغذائية التي تشكل مورد العيش الرئيس لسكان تلك المناطق، والتي تحفظ الحد الأدنى من الاستقرار المجتمعي على تخوم حدودها؛ فلقد كانت تغض البصر "عن تلك النشاطات حتى لا تزيد عبنا إضافياً على أعباء جهدها التنموي الذي يعرف منذ السنوات الأولى للاستقلال، فشلاً مزمناً حتى في المراكز، فضلاً عن الأطراف".¹

لم يتم إنشاء اتحاد المغرب العربي نتيجة لانشغالات أمنية؛ ونظراً لعدم وجود أي تهديد خارجي يهدد الأمن الإقليمي، فقد ظهر التهديد الإرهابي بعد إنشاء هذا الهيكل، ولم تشعر الدول المغربية الخمس بالحاجة إلى وضع استراتيجية أمنية عابرة للحدود الوطنية من شأنها أن تفرض العديد من القيود الوطنية. ولذلك، لم يتم إدراج الأمن القومي المتعدد الأطراف في جدول أعمال اتحاد المغرب العربي، فلقد كان السبب وراء إنشاء اتحاد المغرب العربي هو الخوف المتبادل بين الدول المغربية من أن يؤدي توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً إلى تهميشها على نحو متزايد، وهكذا استجابت الدول المغربية لهذه التغيرات في النظام الدولي.²

عندما أطلقت الدول المغربية هذه المبادرة الإقليمية، كانت ملتزمة باحترام قواعد سلوك معينة لمنع زعزعة توازن القوى في منطقة المغرب العربي، وتتجسد هذه القواعد في المادتين 14 و15 من معاهدة اتحاد المغرب العربي³، فتنص المادة 14 على أن:

"أي عدوان يستهدف إحدى الدول الأعضاء يعتبر عدواناً على جميع الأعضاء." وتنص المادة 15 على أنه "لا يجوز لأي دولة عضو أن تنخرط في أي تحالف عسكري أو سياسي قد يهدد الاستقلال الإقليمي للدول الأعضاء الأخرى"، وكما يتضح

¹ نفس المرجع، ص 160.

² Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb: the Predominance of Security?", Op.cit; p. 255.

* تاريخ النص، 17 فيفري 1989، وبدء النفاذ 1 جويلية 1989.

³ نص معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، 17 فيفري 1989، ص 5، في: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/201320>

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

من هاتين المادتين، لا يمكن اعتبار اتحاد المغرب العربي كتلة أمنية أو تحالفًا عسكريًا، ولكن يبدو أن المادة 14 تشير أيضًا إلى العكس".

تحدث السيد سعيد مقدم سنة 2013 في الذكرى 24 لقيام اتحاد المغرب العربي الأمين العام لمجلس الشورى عن الهدف الأسسى من تأسيس الاتحاد وهو:¹

"الوصول إلى حلول منطق الإقليم تدريجيا، محل الدولة الأمة وعليه نصت معاهدة إنشاء المغرب العربي على أهداف أساسية تتعلق بالسعي نحو اعتماد سياسة مشتركة للتوجه نحو التكامل الاقتصادي المغربي؛ في المقابل هناك مقتضيات جديدة للعمل الحدودي تتطلب ضرورة مراجعة اتفاقية إنشاء الاتحاد وإعادة هيكلة كليا، لأن العلاقات المؤسسية القائمة تحتاج إلى مرونة في التعامل إلى ثقة متبادلة وفعالية أكبر، كما تحتاج إلى سلطة القرار على مستوى الأجهزة الوزارية والمؤسسات الاتحادية ككل؛ وعليه يجب إعادة تأسيس اتحاد مغربي على أسس براغماتية تخدم مصالح شعوب المنطقة فالواقع يرفع من أجل إعادة صياغة استراتيجية إقليمية متكاملة؛ وأن التعاون الإقليمي كإطار واستراتيجية للتكامل المغربي هو أكثر من ضرورة على المدى القصير وهو ما يتطلب مراجعة ومسح تام لكل الاتفاقيات الموقعة وتكييفها، قبل إعادة تفعيل عملية بعث الاتحاد في ثوب جديد".

أجبرت التحديات الداخلية والخارجية الأنظمة المغربية، القديمة والجديدة، على التعاون والسعي إلى التكامل والوحدة الإقليميين من أجل الحفاظ على مصالحها الوطنية،

لكن كما يبدو أن الجزائر والمغرب مصممان على عدم إثارة نزاعهما الحدودي مرة أخرى، كما أن ليبيا لم توافق بعد على رسم حدودها مع الجزائر، كما أنها لم تتمكن بعد من تطبيق شروط حكم محكمة العدل الدولية المتعلقة بتونس إلى حدود الجرف القاري لخليج قابس. ومن ناحية أخرى، تختلف هذه الدول في أساليب مقاربة وبناء التجمع المغربي. وهناك من يطرح الاقتصاد باعتباره أساساً حقيقياً وشرطاً أساسياً لأي بناء سياسي لاحق، وهناك من يدعو إلى وجهة نظر معاكسة، فإن أي تقارب يجب أن يكون في نظرهم قبل كل شيء سياسياً ومكرساً عن طريق السياسة،² فقد كان إجبار دول المغرب العربي على التعاون في الواقع بسبب تهديد الإسلام الراديكالي في أواخر الثمانينات من القرن العشرين في دول المغرب العربي الخمس مما مثل دافعاً رئيسياً للعملية التي أدت إلى إنشاء اتحاد المغرب العربي. ومع ذلك، وعلى الرغم من البداية الجيدة وإنشاء عدد من المؤسسات التي لا تزال قائمة، فقد تم تجميد اتحاد المغرب العربي منذ أوت 1994؛ ثم أصبح النمط الذي شهدناه في الثمانينات من القرن العشرين مرة أخرى ملموساً على نحو متزايد. والواقع أن الإطاحة بزين العابدين بن علي في تونس في جانفي 2011، وإعدام معمر القذافي في ليبيا على يد المتمردين المسلحين، كانت سبباً في خلق ديناميكيات جديدة يحتل في خضمها إحياء اتحاد المغرب العربي مركز الصدارة.³

يمكن للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المساهمة في هذا التطور الإيجابي من خلال دعم التحولات "الديمقراطية"، ولكن أيضاً من خلال إعادة تعريف شروط التعاون الأوروبي والولايات المتحدة والمغربي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مساعدة التكامل الإقليمي المغربي من خلال إزالة إحدى العقبات الرئيسية أمام العلاقات الجزائرية المغربية والمساعدة في إيجاد حل عادل للنزاع في الصحراء الغربية، ورغم أنه ليس من المؤكد أن حل النزاع في الصحراء الغربية سوف يزيل كل العقبات التي تعترض الوحدة المغربية، إلا أنه سيكون بالتأكيد خطوة أولى إيجابية.⁴

إنّ الفضاءات الحدودية المشتركة والتجارة الموازية عبرها هي فرصة ضائعة أخرى في الوقت الذي تتضاءل فيه مستويات التجارة البينية عبر حدود المغرب العربي لصالح التجارة الخارجية مع الشركاء الأجانب، تنشط عبر تلك الحدود،

¹ سعيد مقدم، "رهانات التكامل المغربي في ظل التحولات الإقليمية الراهنة"، أصداء، ع(00)، 2013، ص 1.

² Sylvie Belaouane-Gherari et Habib Gherari, **Les organisations régionales africaines** (Paris: la documentation française, 1988), p. 123.

³ Yahia H. Zoubir, "Tipping the Balance Towards Intra- Maghreb Unity in Light of the Arab Spring", **The International Spectator**, Vol (03), N° (47), p. 86.

⁴ Ibid; p. 98.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

وعلى نحو متنام، شبكات تهريب المواد والسلع مشكلة أنماطاً قائمة وراسخة لتجارة بينية موازية. يشير تنامي هذه الأنماط إلى مسألتين أساسيتين: تتمثل الأولى، بأن ثمة إمكانيات فعلية للتبادل البيني، لكنها تبقى مهدورة وتتمظهر في شكل شبكات موازية وغير شرعية، أما الثانية، فتتمثل بأن الفضاءات الحدودية المشتركة تبقى عرضة للتمهيش التنموي، ما يدفع سكانها إلى امتحان التهريب مصدراً للمعيشة وبديلاً من البنى الاقتصادية التي فشلت الدول في توفيرها لهم على تخوم الحدود المغربية. غير أن التحولات الأمنية التي شهدتها الإقليم خلال العقود الأخيرة بينت أن شبكات تجارة السلاح والجماعات الإرهابية وشبكات الإجرام المنظم في إمكانها أن تتحكم في الأساليب والأدوات والطرق والمعايير نفسها التي تستعملها شبكات تهريب السلع الأساسية المتسامح معها نسبياً. ومن هنا، شرعت الحكومات في أمننة الحدود وعسكرتها على نحو غير مسبوق، وصل إلى حد غلقها أو تعزيز كبح الحركة عبرها من خلال وضع مزيد من منظومات المراقبة الأمنية أو تشييد المزيد من الأسيجة والجدران العازلة.

لكن تظل الحلول الأمنية لمشكلات انعدام الأمن في المناطق الحدودية الطرفية، وانعكاسه على الأمن القومي للدولة، غير كافية؛ إذ تثبت التجربة أن الاستجابة ينبغي أن تكون مركبة على نحو يسمح لها بالتعامل مع السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسببة لانعدام الأمن في تلك المناطق، وبذلك يصير البعد الأمني جزءاً من الحل لا الحل في حد ذاته؛ ويتعلق الأمر هنا بالإقصاء السياسي والحرمان الاقتصادي والشعور بالحرمان والإحباط بوصفها دوافع أصيلة خلف جنوح سكان المناطق الحدودية نحو العنف والتمرد. وفي حالة الإرهاب على سبيل المثال، غالباً ما تُؤتي الاستجابات الأمنية العسكرية، وخاصة في ظل تنسيق استخباراتي بيني فعال، كما حدث على الحدود الجزائرية-التونسية؛ لكن جذور الإرهاب بوصفه مظهراً للحرمان والتمهيش والإقصاء، وستتطلب من الدولتين على طرفي الحدود ما هو أبعد من التنسيق الأمني لا بد من عمل مشترك من أجل تنمية المناطق الحدودية الطرفية، مع السهر على الاستثمار في الوسائل المادية والاجتماعية المتشكلة على طرفي الحدود بوصفها زخماً محتملاً للاندماج الإقليمي عبر الحدود، وينبغي عند هذه المرحلة نزع سمة التهديد الأمني عن شبكات التهريب السيئة السمعة، بوصفها رد فعل عارضاً حيال الحرمان والإهمال والنسيان من طرف الدولة، لا فعلاً ممنهجاً ضد سلطة الدولة في حد ذاتها.

فضلاً على ذلك، يدعو أنور بوخرص إلى إعادة الاعتراف بالخصوصية التاريخية والجغرافية للمناطق الحدودية الطرفية في المغرب العربي مشيراً إلى التلاعب الذي شمل السرديات التاريخية التي تصورها للمتلقين بوصفها مناطق نائية ومهجورة مليئة بالمنشقين والخارجين عن القانون، لذلك، فإن تضميد جراح الماضي يتطلب من الحكومات تطوير مبادرات تؤكد مساهمة مجتمعات هذه المناطق في كتب التاريخ والقوانين والنصب التذكارية والمعارض وغيرها، وإذا كان ذلك مصحوباً بنشاطات تنموية تلبى الاحتياجات الإقليمية في حالة تونس والجزائر، إن تحسين إدارة الموارد الطبيعية واستثمار جزء منصف من مكاسب الموارد المحلية في مشاريع محلية، فإنه يمكن لهذه المبادرات أن تساعد في التخفيف من حدة مشاعر الغضب والاستياء بين المجتمعات الطرفية.

إن الاندماج الإقليمي، بما ينطوي عليه من "إرخاء" للحدود البينية يؤدي إما إلى تعزيز، أم إلى تقويض أمن الدول الأطراف، وفي حالة المغرب العربي، وعند هذه المرحلة البعيدة تماماً عن أي مشروع جدي للاندماج، سيكون من سبيل الصدق مع الذات الاكتفاء بالحديث عن أمن وطنية حبيسة جغرافياً، وينبغي أن يتم العمل المشترك هنا على ثلاث خطوات على الأقل جذب الاستثمارات نحو المناطق الحدودية الطرفية، وتحرير حركة الاستثمارات عبر الحدود بما يسمح بالتكامل بين المشاريع الاقتصادية وتبادل وجهات النظر بشأن الأولويات التنموية، وإشراك المجتمعات المحلية وتمكينها¹.

مع ذلك، فإن المراجعة الدستورية التي تم التصديق عليها من خلال الاستفتاء الشعبي في عام 2020 أكدت بشكل قاطع صحة مبدأ التوظيف خارج الحدود الإقليمية، وجعلت من الممكن تحرير أنفسنا من أغلال عقيدة جامدة غير قادرة

¹ محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليماً بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)، مرجع سابق الذكر، ص 161.

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

على التكيف مع التحديات الأمنية الجديدة التي تنتظر الإقليم والشعب الجزائري، وهذا يشير بوضوح إلى الهجرة من عقيدة "رد الفعل" إلى عقيدة "وقائية"، وهي العقيدة الوحيدة القادرة على تشكيل استجابة حقيقية للتحديات الأمنية الجديدة الناجمة عن الطفرة الجيوسياسية في منطقة الساحل الفرعية.

على هذا النحو فقد صدر بلاغ صحفي لوزارة الدفاع الوطني نوفمبر 2020 ولأول مرة حدد التمييز بين الحدود الجغرافية والحدود الأمنية للجزائر وأكد على حق الجزائر في التدمير في كل مكان بما في ذلك خارج التراب الوطني، أي تهديد محدد بوضوح لأمنها. من الواضح أن الجزائر استخلصت العواقب، وإن كانت متأخرة، من الهجوم الإرهابي الذي استهدف موقع الغاز في تيفنتورين في عام 2013 وقد تسبب هذا الهجوم، الذي تم التخطيط له والتخطيط له في شمال مالي وتم تنفيذه من الأراضي الليبية، وغير مسارها.¹

تجدر الإشارة إلى أهمية مقارنة الحدود الذكية التي ينتهجها بالفعل الجيش الشعبي الوطني لحماية الحدود من التهديدات العادية والاستثنائية من خلال الاتجاه نحو رقمنة الحدود عن طريق الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة والمتمثلة في الكاميرات الحرارية والطائرات بدون طيار، أنظمة الرؤية الليلية، المستشعرات الرادارية السياج الأمني الإلكتروني والتي أدت إلى رفع كفاءة تأمين الحدود الجزائرية، لكن تبقى الحاجة إلى حشد المزيد من الإمكانيات التكنولوجية الحديثة التي يمكنها أن تحدث بالفعل قفزة نوعية بتكاليف أقل.

إن المراقبة التقليدية للحدود والتي تتضمن إرسال قوات لتأمين الحدود تتطلب الكثير من القوى العاملة، حيث تمتد الحدود الجزائرية عبر آلاف الكيلومترات ولها تضاريس قاسية بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة. ومن هنا، فإن تصميم نظام آلي لمراقبة الحدود يمكنه أداء مهمة المراقبة، كما يعتبر فعالا جدا، بحيث يمكن أن يساعد على تقليص عدد القوات البشرية في ظل الظروف الصعبة.

يمكن القول أن نقص الإمكانيات المالية والبشرية لدى دول الجوار الإقليمي للجزائر والتي تعتبر- حسب مؤشر الدول الهشة من بين العشرين دولة الأكثر هشاشة في العالم والتي نجد من بينها ليبيا، مالي والنيجر- يجعل الجزائر تتحمل وحدها جزءاً كبيراً من العبء الأمني لتأمين حدودها الكبيرة، ما يزيد من التكلفة الباهظة لهذه المهمة، وعليه فقد أثبتت تبني تقنية شبكة الاستشعار اللاسلكية فاعلية كبيرة في الميدان.²

خريطة رقم (07): تمثل أهمية مقارنة حدود الجزائر وانخراطها في قضايا الإقليم

¹Smail Djouhri, Op.cit ; pp. 655-656.

²سمر سحقي، مرجع سابق الذكر، ص 76.



المصدر: قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في قضايا إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2014، في:

<<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html>>

من بين أنظمة المراقبة المستخدمة في إدارة الحدود في العديد من دول العالم نجد نظام مراقبة الحدود الذكية عن طريق تقنية كشف التسلل عبر الحدود، باستخدام شبكة الاستشعار اللاسلكية، هذا النظام له دور كبير في تعزيز أمن المناطق الحدودية خاصة المناطق التي تواجه ظروفًا مناخية أو تضاريس قاسية حيث يمثل الانتشار البشري خطرًا كبيرًا على الرغم من أن النظام قد لا يكون قادرًا على توفير أمن حدود متقدم، إلا أنه يمكنه بالتأكيد توفير حلول لمراقبة أمن الحدود على نطاق مقبول، لا يساعد نظام مراقبة الحدود الذكي قوات الدفاع فقط على تعزيز أمن المناطق الحدودية، ولكن يمكن أن يساعد أيضًا في توفير قدر كبير من العمالة والتكاليف.

بالإضافة إلى ذلك، أقام المغرب جدارًا ثانيًا على شكل سياج مزود بمعدات إلكترونية على جزء من حدوده مع الجزائر، وتم الاعتراف رسميًا بوجود هذا الجدار في جويلية 2014، حيث أكد وزير الداخلية المغربي أن: "المغرب يقوم ببناء سياج مزود بأجهزة استشعار إلكترونية لحماية نفسه من التهديدات الإرهابية".¹

هذا يعني أنه في ضوء تزايد التهديدات اللاتماثلية التي تواجه الأمن القومي للدول، فإن إعادة تنشيط مفهوم التحصين القديم أمر مطلوب، وبالتالي فإن الجدران الحدودية ليست من بقايا الحرب الباردة (جدار برلين)، الذي يبلغ طوله 165 كيلومترًا، والذي أقيم عام 1961، وسقوطه عام 1989 يمثل نهاية الحرب الباردة، ولا خط ماجينو، ولا خط بارليف، ولا تلك التي تعود إلى العصور البعيدة؛ مثل سور الصين الشهير الذي يبلغ طوله أكثر من 6000 كلم، وهو مفهوم جديد لحماية المداخل الترابية التي يجب على الجزائر تنفيذها في أسرع وقت ممكن. وفي الواقع، لا يبدو أن الجزائر تلتزم بمفهوم الحماية هذا من خلال بناء الجدران في الوقت الحالي، مكثفية بحفر الخنادق على قطاعات من حدودها مع تونس والمغرب لعرقله نشاط المهربين.

إذن يصبح "تحصن" الحدود خيارًا استراتيجيًا لتقليل الأعباء والتكاليف، وتقليل تآكل الرجال والموارد، وجعل نظام حماية الحدود أكثر فعالية، وحظر الأنشطة الإرهابية والإجرامية وغيرها من أنشطة التهريب، وفي النهاية ردع أي خطة لذلك نقل عدم الاستقرار إلى الأراضي الجزائرية، وهذا أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى، لأن الجزائر، غير قادرة على تحقيق الاستقرار في محيطها من خلال التعاون الدبلوماسي الثنائي والمتعدد الأطراف، خاصة في ظل غياب دولة ذات مصداقية أو إفلاس مبادرة مجموعة دول الساحل الخمس (G5 الساحل) برعاية فرنسا.

¹ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

يرى الأستاذ اسماعيل جوهري أنّ القرار الذي تم اتخاذه خلال السنوات الأولى من الاستقلال، والذي تمثل في تدمير خطي موريس وشال، أثبت أنه خطأ استراتيجي يدل على الافتقار الصارخ إلى البصيرة الاستراتيجية من جانب المسؤولين في ذلك الوقت. لأنّ الحفاظ على "هذه الخطوط الأمنية"، التي كان لا بد من اعتبارها غنائم حرب، ما كان من شأنه أن يجعل من الممكن اليوم سد الحدود الشرقية والغربية بأقل تكلفة وتجنب نشاط التهريب الذي أدى إلى تفاقم المشكلة واستنزافها للاقتصاد الجزائري، إلى جانب تجار المخدرات والإرهاب العابر للحدود، وسيتم بعد ذلك تكليف الجزء الأكبر من القوات العسكرية بإغلاق الحدود الجنوبية فقط.¹

الفرع الثاني: الساحل الإفريقي ما بين الأفغنة وعسكرة الحدود

تظهر عسكرة الحدود بشكل بارز في المناطق التي تعاني من صراعات مستمرة، كرد فعل على المخاوف الأمنية المتزايدة، وتهدف هذه العسكرة إلى حماية المصالح الوطنية، والحفاظ على السلامة الإقليمية، وتنظيم حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود، وقد ترسخت هذه الممارسة، المتجذرة في إرث الحكم الاستعماري، في سياسات العديد من الدول الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال، ويكشف المسار السياسي لفترة ما بعد الاستعمار في إفريقيا عن شبكة معقدة من العلاقات المدنية-العسكرية، التي تشكلت من خلال مؤسساتها وهياكل السلطة والديناميكيات المجتمعية، وقد لعبت العلاقة بين الحكومات المدنية والجيش دورًا محوريًا في تحديد الاستقرار السياسي، وفعالية الحكم، وشرعية سلطة الدولة، والتي تتراوح بين الشراكة التعاونية والحكم العسكري المباشر.

لقد أدت إدارة الحدود إلى زيادة عسكرتها، خاصة عندما تتحول النزاعات من البحث عن حلول سياسية إلى تبني استراتيجيات عسكرية، هذا التحول يقلل من فرص التوصل إلى تسويات سلمية، ويعرض التسويات القائمة داخل الدول وفيما بينها للخطر، كما تمتد عواقب عسكرة الحدود إلى ما هو أبعد من الحدود الوطنية، حيث تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات وانعدام الأمن في البلدان المجاورة، وتتميز عسكرة الحدود بإنشاء الحواجز، وزيادة نشر القوات، والاستثمار في التكنولوجيات العسكرية والأمنية، بهدف احتواء انتشار الصراعات، والحد من نشاط الجماعات المسلحة، وتعزيز الدفاع ضد التهديدات الخارجية.

مع ذلك، يمكن أن تكون عسكرة الحدود بمثابة رادع للأشخاص الذين يسعون للعبور الآمن هربًا من الصراعات أو العنف، مما يزيد من صعوبة حصولهم على اللجوء أو الحماية في البلدان المجاورة، هذا الواقع يدفع الكثيرين إلى الاعتماد على طرق بديلة وخطيرة، مثل اللجوء إلى المهربين أو عبور التضاريس الصعبة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل الحدود مساحات محتملة لتعزيز التعاون والحوار والتفاهم المتبادل بين المجتمعات المجاورة، بدلاً من أن تكون حواجز تعيق التجارة والتنمية والسلام. ولتحقيق ذلك، يجب أن تعزز إدارة الحدود الحوار المفتوح بين المجتمعات وقوات الأمن، وهو أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة والتعاون في مناطق النزاع.

تسلط العلاقة المعقدة بين الصراع وعسكرة الحدود في مناطق مثل شمال وغرب إفريقيا الضوء على تحديات أمنية كبيرة، إلى جانب تداعيات اجتماعية واقتصادية عميقة، وإحدى النتائج الرئيسية هي تعزيز الشبكات الإجرامية، حيث يصبح الأفراد الذين يسافرون بدون وثائق قانونية عرضة للاستغلال والخوف من الترحيل يثنهم عن طلب المساعدة عند الحاجة، مما يجعلهم أهدافًا سهلة للانتهاكات، مثل طلب الرشاوى من السلطات أو استغلالهم من قبل مهربي البشر، ويؤدي تهريب السلع والأشخاص، بالإضافة إلى تدفق الأسلحة بشكل غير مشروع، إلى إعاقة جهود بناء الدولة وتعزيز الاستقرار.²

¹ Smail Djouhri, Op.cit ; pp. 658 -660.

² ميشلين مونجاي، "التفاعل بين الصراع وعسكرة الحدود والهجرة"، تر: أفرو بوليسي، 26 جويلية 2024، في:

<https://afropolicy.com/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b9%d9%84-%%af%d9%88%d8%af-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d9%88/>

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

عليه، بينما تهدف عسكرة الحدود إلى تعزيز الأمن الوطني، فإنها تفرض تحديات كبيرة على الحلول السياسية والاجتماعية، وتزيد من مخاطر استغلال الفئات الضعيفة. لذلك، من الضروري إيجاد توازن بين متطلبات الأمن وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق سلام مستدام.

كما تحولت مناطق في الساحل الإفريقي، التي كانت تُعد شرياناً تجارياً حيويًا يربط بين شمال القارة وباقي أجزائها، إلى ما يُشبه "مثلث الموت" يبتلع القوافل التجارية والمدنيين على حد سواء، هذه الحقيقة المروعة تأكدت مرة أخرى بعد اختفاء أربعة سائقين مغاربة في المنطقة المضطربة بين بوركينا فاسو والنيجر، حيث يتشابك التهديد الإرهابي المتصاعد مع هشاشة الأوضاع الأمنية والسياسية، التي تفاقمت بسبب موجة الانقلابات العسكرية الأخيرة، أين أصبح طريق العبور على محور "دوري - تيرا"، الذي يربط بين شمال شرق بوركينا فاسو وغرب النيجر، مسرحاً لهجمات متكررة تخلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، هذه الهجمات تأتي في إطار سعي تنظيم "داعش" في الساحل، إلى جانب جماعات إرهابية أخرى، إلى تعزيز سيطرتها على المنطقة، في ظل صراعها مع السلطات المحلية التي تعاني من ضعف كبير.

إذن تُعد منطقة الساحل، وخاصة "المثلث الحدودي" بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر*، مركزاً رئيسياً لنشاط تنظيم "داعش" في المنطقة، بالإضافة إلى وجود جماعات إرهابية أخرى مرتبطة بتنظيم القاعدة، فوفقاً لتقرير صادر عن مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة والأحداث (ACLED**)، فإن تنظيم "الدولة الإسلامية في الساحل" يخضع لإشراف ما يُعرف بـ"المديرية العامة للولايات" التابعة لـ"داعش المركزي"، وقد شهد تحولاً استراتيجياً في أسلوب عمله من خلال الانتقال من العنف العشوائي إلى محاولة إحكام السيطرة على مناطق حدودية في البلدان الثلاثة.

من جانبه، يرى محمد بنحمو، مدير المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية، أن منطقة الساحل والصحراء أصبحت منذ أكثر من عقد "ملاذاً آمناً للعناصر المتطرفة من داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى الجماعات المحلية الناشئة والمتوطنة في المنطقة"؛ ويُعزى هذا الوضع، وفقاً لبنحمو، إلى "هشاشة الدول في المنطقة، التي تقترب معظمها من حافة الفشل بسبب أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية متراكمة، وعدم قدرتها على ضبط مجالها الترابي".¹

بالتالي، تحولت منطقة الساحل من طريق تجاري حيوي إلى بؤرة للعنف وعدم الاستقرار، مما يستدعي تعاوناً إقليمياً ودولياً لمواجهة التهديدات الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات السياسية والاقتصادية التي تغذي هذه الظاهرة. تطرح كذلك حركة السكان، التي تُدفع بعوامل سياسية وهيكلية، تحديات أمنية متعددة الأوجه، تتراوح بين أزمات إنسانية فورية وتداعيات اجتماعية واقتصادية طويلة المدى، ويُعد النزوح القسري والهجرة غير النظامية من أبرز مظاهر هذه الحركة، خاصة في مناطق مثل غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، حيث تؤدي الصراعات المسلحة، وانعدام الأمن، والتدهور الاقتصادي إلى تفاقم هذه الظاهرة. يتجلى هذا بشكل واضح في التدفق المتزايد للمهاجرين الاقتصاديين والنازحين قسراً عبر طرق رئيسية مثل الطريق العابر للصحراء، الذي أصبح مساراً خطيراً للهجرة غير النظامية.

إن هذه الحركة السكانية الكبيرة تغذي سوقاً مربحة لتهريب البشر، حيث يتم تحويل الأرباح في كثير من الأحيان إلى الجماعات المتطرفة العنيفة والمنظمات الإجرامية، هذه الأموال تمكن هذه الجماعات من تعزيز قدراتها، وتقويض الحكومات، وزعزعة استقرار المناطق، مما يخلق حلقة مفرغة من العنف وانعدام الأمن. كما أن تدفق النازحين والمهاجرين يزيد من الضغوط على البنية التحتية والموارد في الدول المضيفة، مما يفاقم الأزمات الإنسانية والاجتماعية، ففي غرب إفريقيا، خاصة في دول مثل بوركينا فاسو وغينيا ومالي، فشلت الانقلابات العسكرية الأخيرة في تحسين الظروف الأمنية

* حيث تحكم الدول الثلاث حكومات عسكرية وصلت إلى السلطة عبر انقلابات متتالية بين عامي 2020 و2023 هذه الاضطرابات زادت من تعقيد المشهد الأمني، مما جعل المنطقة أكثر عرضة لانتشار الجماعات الإرهابية وتفاقم الأزمات الإنسانية.

** Armed Conflict Location and Event Data.

¹ هشام بوعلي، "بالساحل الإفريقي... شاحنات مغربية مختفية وسط (مثلث الموت)"، الحرة، 21 جانفي 2025، في:

<<https://www.alhurra.com/morocco/2025/01/21/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8AA> >

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

والاقتصادية، بل أدت إلى تفاقم أزمات النزوح القسري. على سبيل المثال، شهدت مالي زيادة كبيرة في عدد النازحين داخلياً، حيث وصل العدد إلى حوالي 380,000 شخص؛ أما بوركينا فاسو، فقد واجهت واحدة من أكبر أزمات النزوح القسري في منطقة الساحل، حيث يمثل نازحوها 64% من إجمالي النازحين في المنطقة، إذ أنّ هذه الأزمات تزيد من تعقيد المشهد الأمني، حيث تصبح الدول أكثر عرضة لانتشار الجماعات المسلحة وزيادة العنف.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني منطقة غرب ووسط إفريقيا من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، حيث يُقدّر أن حوالي 58 مليون شخص تضرروا من هذه الأزمة، ويُعد انعدام الأمن الغذائي أحد العوامل الرئيسية التي تدفع السكان إلى النزوح، مما يزيد من حدة التحديات الإنسانية والأمنية.¹

أعلن وزير الدفاع النيجيري الجنرال "ساليفو مودي" في 21 جانفي 2025، عن تشكيل "قوة موحدة" لمكافحة الإرهاب في الساحل تضم خمسة آلاف (5000) جندي من دول النيجر وبوركينا فاسو ومالي، وذلك في إطار تعاون عسكري جديد يهدف إلى مكافحة الإرهاب والجماعات الجهادية في منطقة الساحل الإفريقي، جاء هذا الإعلان في وقت تواجه فيه هذه الدول تهديدات متزايدة من جماعات جهادية مرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش، والتي تتخذ من المناطق الحدودية بين الدول الثلاث مركزاً لنشاطها، مما جعل التصدي لهذه الهجمات أولوية قصوى وخطوة نحو الاستقلالية الأمنية. وستكون هذه القوة الموحدة مدعومة بقوات برية وجوية وأنظمة تنسيق متقدمة، مما يعكس خطوة هامة نحو تعزيز التعاون العسكري بين دول الساحل لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، ويُعتبر هذا التحرك جزءاً من تحالف "دول الساحل" (AES)*، الذي تأسس بين هذه الدول بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة بين عامي 2020 و2023، والتي أدت إلى تغيير الأنظمة المدنية لصالح الحكومات العسكرية، ويأتي تشكيل هذه القوة في سياق متوتر مع القوى الغربية، وخاصة فرنسا، التي كانت تلعب دوراً رئيسياً في محاربة الإرهاب في المنطقة.

من المهم الإشارة إلى أن هذه المبادرة تأتي في وقت تشهد فيه العلاقات بين دول الساحل والقوى الغربية، وخاصة فرنسا، توترات متصاعدة. بعد الانقلاب في النيجر في جويلية 2023، أين سحبت الدول الثلاث دعمها من "مجموعة الدول الاقتصادية لغرب إفريقيا"، التي كانت تُعتبر الإطار الإقليمي الرئيسي للتعاون في المنطقة، وجاء هذا الموقف في إطار رفض التدخلات العسكرية الفرنسية، التي كانت حاضرة في المنطقة لمكافحة الإرهاب، ومع التغييرات السياسية في هذه الدول، أصبحت الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي أكثر إلحاحاً، مما دفع إلى إنشاء القوة الموحدة.

تعكس هذه الخطوة أيضاً رغبة الدول الثلاث في التصدي للجماعات الإرهابية بطريقة أكثر استقلالية، بعيداً عن التأثيرات الخارجية. وبذلك، فإن إنشاء القوة الموحدة يُعتبر خطوة سياسية وعسكرية مهمة في إطار تحالف "دول الساحل"، الذي يهدف إلى تعزيز التنسيق العسكري بين هذه البلدان وتحقيق أكبر قدر من الاستقلالية في التعامل مع الأزمات الأمنية المستمرة. إضافة إلى ذلك، تمثل هذه المبادرة بداية جديدة نحو تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، مع العمل على تعزيز القدرات العسكرية المشتركة لمواجهة التهديدات الإرهابية، كما يتضح أنها قد اختارت الاستقلالية في التعامل مع التهديدات الأمنية التي تواجهها، وهو خيار يعكس تطوراً في التفكير الاستراتيجي داخل القارة الإفريقية، بينما تظل التحديات اللوجستية والعملية أمام القوة الموحدة قائمة، فإن هذه الخطوة تعكس إرادة قوية في توحيد الصفوف لمواجهة الإرهاب والجماعات المسلحة بشكل مستقل. لكن على المدى الطويل، يظهر أن تعزيز التعاون العسكري الإقليمي بين دول إفريقيا يمكن أن يكون بديلاً أكثر استدامة وفاعلية من الاعتماد على التدخلات العسكرية الأجنبية، التي قد تؤدي إلى تعقيد الوضع الأمني أكثر مما تحلله.²

¹ ميشلين مونجاي، مرجع سابق الذكر.

* L'Alliance des États du Sahel.

² أفربوليسي، "ما الذي يعنيه تشكيل جيش موحد من النيجر ومالي وبوركينا فاسو لمستقبل الاستقرار في المنطقة؟"، 29 جانفي 2025، في:

<https://afropolicy.com/%d9%85%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%8a%88%d8%ad%d8%af-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%8a%d8%ac%d8%b1-%d9%88/>

الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغاربي ومعوقات التكامل الأمني الإقليمي في منطق شمال إفريقيا

تُعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة خصبة لانتشار التطرف العنيف وقيام كيانات جهادية، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية المتشابكة. من بين العوامل الرئيسية الدافعة لهذا السيناريو هي الانفجار السكاني، وفشل الحكم، والفقر المتفشى، وضعف البنية التحتية الأمنية، حيث يعيش ما يقرب من 80٪ من سكان منطقة الساحل على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم، مما يجعل الفقر أحد أكثر التحديات إلحاحًا في المنطقة. هذا الفقر المدقع، مقترنًا بعدم توفر فرص العمل والخدمات الأساسية، يخلق بيئة مثالية لتجنيد الشباب من قبل الجماعات الإرهابية التي تعدهم بتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

تتمتع منطقة الساحل بأحد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، حيث من المتوقع أن يستمر عدد سكانها في النمو بسرعة بعد عام 2025، ويشكل الشباب الغالبية العظمى من سكان المنطقة، مع متوسط أعمار يتراوح بين 15 و 19 عامًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسب الإعاقة مرتفعة بشكل كبير، حيث تصل إلى حوالي 100 معال لكل بالغ في سن العمل في دول مثل النيجر، وبوركينا فاسو ومالي. ومن المتوقع أن تستمر هذه المعدلات المرتفعة في تجاوز تلك الموجودة في بلدان أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء حتى عام 2070، هذا النمو السكاني السريع يفوق بكثير التقدم الاقتصادي، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة وزيادة قابلية الشباب للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية.

تظل الحدود المسامية عاملاً حاسماً في توسع الجماعات الجهادية، حيث تسهل حركة الأسلحة الصغيرة والذخائر عبر الحدود. الإمداد غير المشروع بالأسلحة يعزز من قوة هذه الجماعات، التي غالباً ما تكون مجهزة بأسلحة متطورة، إنَّ هذا الوضع يجعل من الصعب على الحكومات المحلية مواجهة التهديدات الأمنية بشكل فعال؛ فلقد استفادت الجماعات الإرهابية من الانقلابات العسكرية الأخيرة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، حيث أعاقَت هذه التغييرات السياسية الجهود الرامية إلى تنسيق مبادرات مكافحة الإرهاب، وأدى ضعف سلطة الدولة وتراجعها إلى زيادة وجود الجماعات المسلحة، مما وفر بيئة خصبة لتوسع أنشطتها، كما أن انسحاب القوات العسكرية الغربية، وخاصة الفرنسية، من المنطقة خلق فراغاً أمنياً استغلته الجماعات الإرهابية لتعزيز نفوذها.

يُعتقد أن جهود مكافحة الإرهاب الحالية التي تبذلها الحكومات العسكرية تركز بشكل أكبر على حماية الأنظمة في العواصم، بينما تترك المناطق الريفية عرضة لسيطرة الجماعات الإرهابية، هذا الوضع يسمح للإرهابيين بإنشاء قواعد عملياتية في المناطق النائية، حيث يصعب على القوات الحكومية الوصول إليها.

علاوة على ذلك، تتمتع بعض أجزاء منطقة الساحل بغطاء نباتي كثيف، مثل غابات سامبيسا في نيجيريا، وغابة ديدا على حدود شمال كوت ديفوار، ومجمع ديليو إيه بي (WAP*) الذي يمتد عبر النيجر وبوركينا فاسو وبنين، هذه المناطق توفر ملاذات آمنة للجماعات الجهادية، حيث يمكنها الاختباء وتنفيذ عملياتها بعيداً عن أعين السلطات، على سبيل المثال أصبح مجمع (WAP) ملاذاً للجماعات الإسلامية المتشددة منذ عام 2018.

تلعب الروابط مع الجماعات الإرهابية العالمية في سوريا والعراق واليمن وأفغانستان دوراً كبيراً في تعزيز التهديد في منطقة الساحل، ويعود المقاتلون المحليون الذين ذهبوا للقتال في هذه المناطق بتدريب متقدم وخبرات قتالية، مما يمكنهم من نشر الأيديولوجيات الإرهابية، وتجنيد المزيد من الأفراد، وإدارة العمليات السرية، ويُعتقد أن أكثر من 5000 من هؤلاء المقاتلين الإرهابيين يقاتلون حالياً في منطقة الساحل.¹

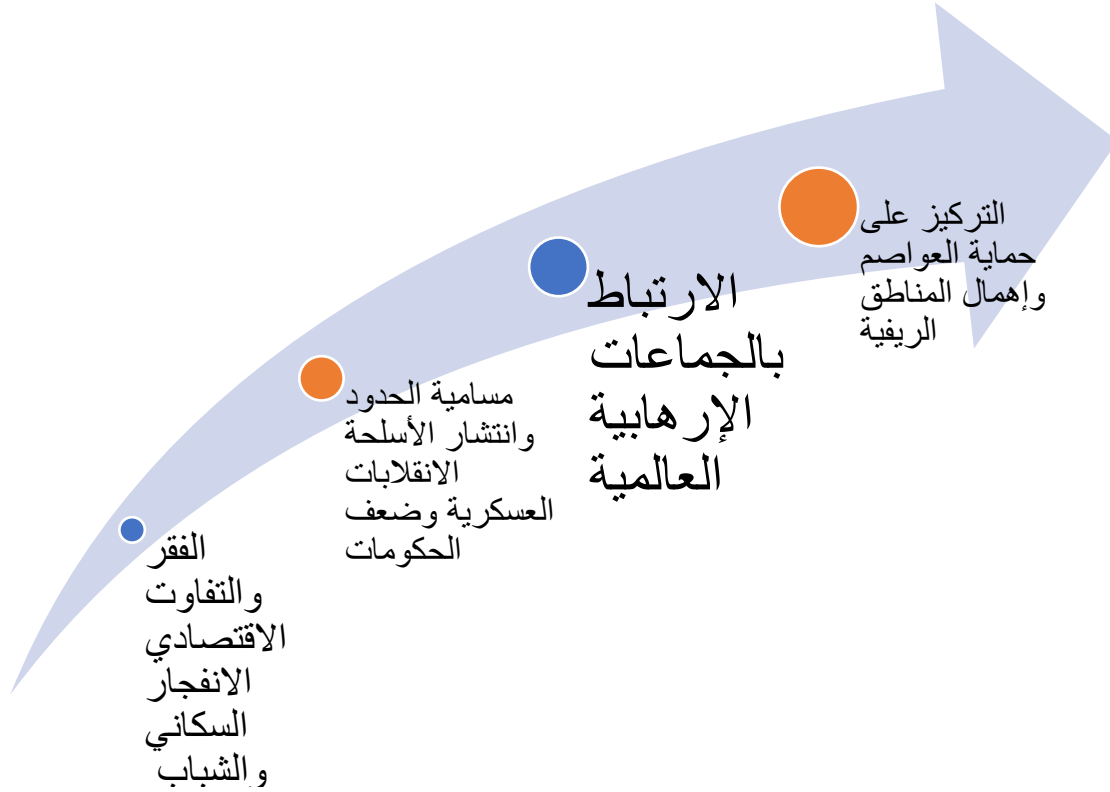
إذن تشكل العوامل المذكورة أعلاه تهديداً كبيراً لاستقرار منطقة الساحل، حيث تزيد من احتمالية قيام كيانات جهادية مستقلة، وستستمر المنطقة في مواجهة خطر تحولها إلى بؤرة للإرهاب وعدم الاستقرار.

* Le Complexe W-Arly-Pendjari.

¹ أولوولي أوجيوالي، "غرب أفريقيا قد تشهد قريباً ظهور دولة جهادية- لهذا السبب"، تر: أفروبوليسي، 12 جانفي 2025، في:

<<https://afropolicy.com/%d9%85%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%8aaf-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%8a%d8%ac%d8%b1-%d9%88//>>

شكل رقم (08): يمثل الأسباب الدافعة للإرهاب في الساحل الإفريقي



من تصميم الباحثة

إنَّ الحديث عن أمن إقليمي مغربي في ظل محاجة أن الحدود المفتوحة من شأنها أن تؤدي إلى تقويض الأمن الوطنية للدول على طرفي الحدود، وأن تدفق التهديدات الأمنية يتنامى أكثر عبر الحدود المفتوحة و /أو غير المراقبة؛ على نقيض ذلك، تذهب أدبيات مختصة عديدة إلى أن تدفق التهديدات الأمنية يعد شرطاً للحالة الإقليمية، أهم من القرب الجغرافي فالتهديدات المشتركة هي ما يجعل الدول تترابط ببعضها، ويعتمد بعضها على بعض بغض النظر عن مواقعها الجغرافية، وإذا كانت الجغرافيا مهمة، فهي تستمد أهميتها من مصدر التهديدات التي تجعل مجموعة من الدول تنخرط في حالة إقليمية أمنية، حتى إن كانت غير متجاورة جغرافياً. عليه، فإنَّ ضرورات الإدارة المشتركة للتحديات التي تطرحها "المناطق الحدودية الطرفية"، ووفقاً للمنطق نفسه، من الواضح أن تدفق التهديدات عبر الحدود البينية يمكنه أن يعلم الدول على طرفي الحدود الكثير للانتقال من المقاربة لأمونها وطنياً إلى المقاربة لأمنها المترابط والمتعلق إقليمياً؛ ولا يتجلى الإقليمي هنا، في التنسيق الأمني والاستخباراتي فحسب، لكنه يتبدى أيضاً في اقتسام الأعباء والتكاليف المادية والاجتماعية، التي تتطلبها الاستجابة لجذور انعدام الأمن ومصادره.¹

إذن إنَّ المناطق الحدودية المشتركة بين دول المغرب العربي تُعتبر فضاءات حيوية تعكس التحديات الأمنية والفرص الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز التعاون عبر الحدود، ويمكن لهذه الدول أن تحوّل هذه المناطق إلى نقاط قوة تدعم التكامل الإقليمي وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

¹ محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليماً بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)، مرجع سابق الذكر، ص ص-147 163.

خلاصة الفصل

نخلص في الأخير أنّ التكامل الأمني الإقليمي في شمال إفريقيا يواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيقه، ومن أبرزها: ضعف الإرادة السياسية بين دول الإقليم، كما تُعد الخلافات السياسية أحد العوامل الرئيسية التي تقف حاجزاً أمام تعزيز التعاون الأمني، حيث تسود علاقات صراعية بين بعض الدول بسبب اختلافات في الرؤى السياسية أو المصالح الإستراتيجية، هذه الخلافات تضعف الثقة المتبادلة وتحد من القدرة على بناء إطار مشترك لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة (الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية).

للتغلب على هذه المعوقات، يتطلب الأمر تعزيز الحوار السياسي وبناء آليات ثقة بين دول الإقليم، بالإضافة إلى إيجاد أطر مؤسسية تعزز التعاون الأمني وتسهل تبادل المعلومات والتنسيق في مواجهة التحديات المشتركة، كما أن تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة يمكن أن يكون حافزاً لتحقيق التكامل الأمني، حيث أن الاستقرار الأمني يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم؛ وتشكل الخصائص التي تتمتع بها قيادة القوى الإقليمية أهمية خاصة في ظل الأزمات عابرة الحدود التي تتطلب حلولاً إقليمية في منطقة المغرب العربي والساحل، حيث التهديدات متعددة الأبعاد، يتميز المنافسون الشرعيون على القيادة الإقليمية بقدرتهم على الجمع بين القوة العسكرية وأدوات القوة الناعمة هذا المزيج يسمح لهم بمواجهة التحديات المعقدة وتعزيز التعاون الإقليمي، مما يعزز دورهم كقوى فاعلة في تحقيق الاستقرار والأمن.

كما تعتبر الديناميات السياسية داخل اتحاد المغرب العربي أساساً للتكامل الإقليمي الذي يعاني من الضعف، فقد قمنا بتحليل الأمن في المجمع الأمني الإقليمي الفرعي للمغرب العربي من خلال استخدام نظرية المجموعات الأمنية الإقليمية، واعتمد هذا التحليل على فرضيتين رئيسيتين: الأولى هي أن المنطقة المعنية (المغرب العربي) تشكل مجعاً أمنياً إقليمياً فرعياً، والثانية هي أن هذا المجمع الأمني الفرعي يرتبط بشكل مباشر بمجمعين إقليميين آخرين، هما الشرق الأوسط والساحل الإفريقي، إلى جانب الأورو-متوسطي (مركب البحر الأبيض المتوسط)، إنّ التوحد في مجمع أمني واحد يعني أن التفاعلات بين الدول تكون مكثفة، سواء في المجالات الاقتصادية (مثل التجارة والنقل عبر الطرق البحرية والبرية) أو في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.

كذلك المجمع الأمني الفرعي للمغرب العربي يرتبط بشكل مباشر مع مجمع الشرق الأوسط (من خلال الصراع العربي - الصهيوني والعلاقات مع دول الخليج) ومجمع الساحل الإفريقي (من خلال التهديدات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية)، هذه العلاقات تجعل من المغرب العربي جزء من شبكة أمنية إقليمية أوسع، حيث تتفاعل ديناميكياته الأمنية مع تلك الموجودة في المناطق المجاورة؛ ومجمع الساحل الإفريقي مما يعد أحد المداخل الأساسية للتأسيس لنظام أمني مغربي قادر على مواجهة التهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر المحدقة بالدول المغربية فيعتبر التعاون العربي خياراً استراتيجياً للتكامل الإقليمي، ويُعد تفعيله أيضاً خياراً حيوياً لتشكيل كتلة سكانية واقتصادية قوي، قادر على مواجهة تحديات العولمة ومنافسة القوى الاقتصادية الكبرى، وهذا يستدعي من الدول المغربية أيضاً تعزيز التبادل التجاري فيما بينها وتجاوز الخلافات المفتعلة. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، يبرز التعاون الحدودي كأحد الآليات الأساسية لتعزيز العلاقات بين الدول المغربية والساحلية، حيث يمكن من خلاله تحقيق تنسيق أمني أكثر فاعلية، وتبادل المعلومات، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود. بالتالي، فإن تفعيل هذا التعاون يُعد خطوة أساسية نحو بناء مركب أمني متكامل يعزز الاستقرار الإقليمي ويحد من التكاليف الناجمة عن غياب التنسيق؛ إذا سَننتقل في الفصل الأخير إلى تكلفة عدم تفعيل المركب الأمني الإقليمي في الفضاءات المتجاورة، وسبل تجاوز المعوّقات.

الفصل الرابع:

إعادة تشكيل المشهد الأمني الإقليمي بمحاولة

تحديد مجامع الأمن الإقليمية في المنطقة

في إطار التحولات الجيوسياسية والأمنية التي يشهدها إقليم شمال إفريقيا، يبرز المبحث الثالث كإطار تحليلي لتجسير العلاقات بين الفضاء الأمني المغربي والساحلي، سعيًا لتحقيق مركب أمني متكامل في المنطقة؛ يُعتبر هذا الفصل محوريًا لفهم التفاعلات بين التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، حيث تتداخل التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، مع المصالح الجيو استراتيجية لدول الإقليمين.

في هذا السياق، يظهر اتحاد المغرب العربي كإطار مؤسسي كان من الممكن أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين دول المنطقة، إلا أن عدم تفعيله بشكل كامل أدى إلى تكلفة باهظة على المستوى الإقليمي، تمثلت في تفاقم التهديدات الأمنية وتراجع التكامل الاقتصادي، مما أضعف القدرة الجماعية على مواجهة التحديات المشتركة.

من خلال تحليل هذه العناصر، يمكن تحديد آليات تعزيز التعاون الأمني المغربي والساحلي، بما يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي ويعزز القدرة على مواجهة التهديدات المشتركة.

سنحدث بمنطق ما هو كائن مركب المغرب العربي أو اتحاد المغرب العربي إلى أن نصل إلى ما يجب أن يكون مركب شمال إفريقي-ساحلي.

المبحث الأول: دور اتحاد المغرب العربي في تفاعلات النظم التعاونية

يُعد اتحاد المغرب العربي كياناً إقليمياً ذا إمكانيات إستراتيجية كبيرة في مجال الأمن والتعاون الإقليمي، حيث يمثل إطاراً مؤسسياً يهدف إلى تعزيز التكامل بين دول شمال إفريقيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الأهداف الطموحة التي تأسس من أجلها، لا يزال الاتحاد يواجه تحديات جسيمة تعوق تفعيل دوره كبنية أمنية إقليمية فاعلة. في ظل التهديدات الأمنية المتزايدة، وبرز التساؤل حول مدى قدرة الاتحاد على لعب دور محوري في تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي، من خلال تحليل إمكانياته وتحدياته، يمكن فهم الدور الذي يمكن أن يلعبه اتحاد المغرب العربي في بناء منظومة أمنية متكاملة تعزز التعاون بين دول المنطقة وتواجه التحديات المشتركة.

إن الترابط بين المجتمعات العربية، والذي يعتمد عادة على لغة مشتركة والتهديدات المشتركة أيضاً من تداول الأشخاص والأسلحة، ووجود شبكات عابرة للحدود الوطنية من مختلف الأنواع (بما في ذلك الجماعات الجهادية، والعمالة من المهاجرين واللاجئين) هي مؤشرات مهمة؛ فضلاً على ذلك، خلال الانتفاضات العربية وبعدها، بدا أن الترابط المجتمعي والثقافي بين الشعوب، والترابط بين الأحداث في المنطقة أثناء الانتفاضات. ومع ذلك، ظل مستوى الإقليمية منخفضاً، على الرغم من الزيادة المؤقتة في المبادرات السياسية الإقليمية؛ والاقتراح الثاني الذي أثبتته الانتفاضات العربية وتداعياتها هو أن الهوية الإقليمية المشتركة؛ ومع ذلك، ربما مارست العمليات المتسارعة للإقليمية أثناء الانتفاضات العربية ضغوطاً إضافية على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للانخراط في التعاون الإقليمي، مؤقتاً على الأقل.¹

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي كبنية أمنية إقليمية

قبل الحديث عن نشأة اتحاد المغرب العربي، سنتطرق أولاً إلى المسار الكرونولوجي الذي أدى إلى انبثاقه لأنّ هذا المسار يعبر أكثر عن اللحمة التي كانت بين دول شمال إفريقيا خاصة في الفترة الاستعمارية وتوحيد الجهود من أجل نيل الاستقلال.

الفرع الأول: تصورات فكرة الوحدة المغاربية

انبثقت فكرة وحدة المغرب العربي في القرن التاسع عشر من خلال جهود شيخ المجاهدين عبد القادر الجزائري، الذي دعا جيرانه في المغرب الأدنى والمغرب الأقصى لدعم مقاومته ضد الاستعمار الفرنسي، حاثاً إياهم على التكاتف لتجنب المصير نفسه، وتطورت هذه الفكرة لاحقاً بوعي من نخب سياسية وإصلاحية وزعماء الحركات الوطنية في المغرب العربي، خاصة خلال الفترة من 1910 إلى 1964، حيث ركزت الجهود الوحدوية على الأقطار الثلاثة: تونس والجزائر والمغرب، باعتبارها النواة المركزية للمغرب العربي؛ أما ليبيا وموريتانيا، فقد تم استبعادهما نسبياً من هذه المساعي، حيث اعتُبرت ليبيا مرتبطة بالمشرق العربي، بينما نُظر إلى موريتانيا كجزء من إفريقيا السوداء، رغم إدراج ليبيا لاحقاً في الأفكار الوحدوية ضمن إطار الجامعة الإسلامية.

من بين الرواد الذين دافعوا عن فكرة الوحدة المغاربية، برز الجزائريان عمر راسم وعمر بن قنديل، اللذان كانا منتميين إلى تيار الإصلاح الإسلامي وحركة الجامعة الإسلامية، وقد تجاوزت رؤيتهما حدود المغرب العربي إلى العالم الإسلامي ككل، وأسّس ابن قنديل جريدة "الفاروق" عام 1913، التي اهتمت بقضايا المسلمين ودعت إلى الوحدة المغاربية، معبرة عن روح التضامن بين أبناء المنطقة في مواجهة الاستعمار، وقد لاقت دعوته تأييداً من شخصيات مثل حسين الجيزيري، الذي أشاد بمشروع الوحدة ووصفه بأنه ضماناً لسعادة مسلمي شمال إفريقيا.

غير أن ابن قنديل اضطر إلى مراجعة مشروعه خوفاً من ردود فعل المستعمر، مكثفياً التركيز على الجزائر، بينما ظلت جريدة "الفاروق" تحافظ على خطابها الوحدوي العام، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بقمع الحركات الوطنية، حيث سُجن ابن قنديل وراسم، وصودرت جريدتهما، كما تعرض زعماء تونسيون مثل الطيب بن

¹ Raffaella A. Del Sarto and Eduard Soler i Lecha, Op.cit;11.

عيسى وحسين الجزيري للاعتقال بتهمة التحريض عبر الصحافة؛ وهكذا، مثلت هذه الفترة مرحلة تأسيسية لفكرة الوحدة المغاربية، رغم التحديات التي واجهتها من الاستعمار والظروف السياسية الصعبة.¹

إذن انبثقت فكرة الوحدة في المهجر حيث بعد التوسع الاستعماري في المغرب العربي، أين هاجر العديد من المغاربة إلى المشرق العربي هرباً من القمع، واستقروا في مدن مثل دمشق وإسطنبول والقاهرة، فهناك، حملوا هموم بلادهم وعملوا على تحريرها تحت راية الجامعة الإسلامية العثمانية، ومع الحرب العالمية الأولى، انتقل بعضهم إلى أوروبا لدعم القضية المغاربية، هذا من جهة.

من جهة أخرى في المشرق، أسس المغاربة نشاطات صحفية وسياسية، مثل جريدة "المهاجر" (1912) في دمشق، التي انتقدت السياسة الاستعمارية الفرنسية، كما أسسوا منظمات مثل "لجنة استقلال الجزائر وتونس" (1916) في برلين، التي دعت إلى الاستقلال عبر منشورات ومؤتمرات دولية.

رغم هذه الجهود، بقي النضال الوحدوي محدوداً، مقتصرًا على نخبة مثقفة. ومع ذلك، ظلت الروابط الطبيعية والتاريخية والدينية تجمع شعوب المغرب العربي، مكونة أساساً لأمة مغاربية موحدة. لقد حدد الأمير أرسلان نهاية عام 1936 مراحل الوحدة العربية وفقاً للظروف السائدة، حيث قسم الوطن العربي إلى ثلاث كتل كبرى:

1. "الكتلة الأولى": مصر والعراق وسورية وفلسطين؛
 2. "الكتلة الثانية": شبه الجزيرة العربية (الحجاز، اليمن، مسقط، عمان، البحرين)؛
 3. "الكتلة الثالثة": المغرب العربي (طرابلس، تونس، الجزائر، المغرب).
- هدف هذه الكتل إلى التوحد تدريجياً حتى تتشكل كتلة واحدة هي "الوطن العربي". وفي نفس الفترة، بدأت استراتيجية العلماء السياسية لفكرة وحدة المغرب العربي تتجلى مطلع الثلاثينيات، وتمحورت حول:
1. "الاستقلال والوحدة": تحقيق الاستقلال وبناء الوحدة على نموذج دولة بني زيان الجزائرية؛
 2. "التكتل المغاربي": التكتل مع تونس والمغرب لإقامة إمبراطورية عربية بربرية؛
 3. "الالتحام بالوحدة العربية": الاندماج مع الإمبراطورية العربية التي تتشكل في القاهرة ومكة؛
 4. "الخلافة العالمية": أن يصبح المغرب العربي جزءاً من الخلافة الإسلامية العالمية.
- إنّ هذه الرؤية الوحدوية تماشت مع أفكار الأمير شكيب أرسلان، وساهمت الحركة الإصلاحية في خلق وعي جماعي مشترك في المغرب العربي، معززة جذور القومية العربية التي استمرت خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها.²

الفرع الثاني: وحدة المغرب العربي في نظر الحركات السياسية الاستقلالية

تعتبر "وحدة المغرب العربي" من الأفكار المركزية التي نادى بها الحركات السياسية الاستقلالية في شمال إفريقيا خلال فترة الكفاح ضد الاستعمار، ورأت هذه الحركات في الوحدة وسيلة لتعزيز التضامن بين شعوب المنطقة، وتحقيق التحرر الكامل من الهيمنة الاستعمارية، وبناء كيان إقليمي قوي يتجاوز الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار، كما اعتمدت هذه الرؤية على أسس الهوية المشتركة، مثل الإسلام واللغة العربية والتاريخ والثقافة، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. ومع ذلك، واجهت فكرة الوحدة تحديات كبيرة بعد الاستقلال، مثل الخلافات الحدودية والتركيز على بناء الدولة القطرية، مما أضعف الجهود نحو التكامل الإقليمي، لكن رغم هذه التحديات، تظل الوحدة المغاربية أملاً لشعوب المنطقة في بناء مستقبل مشترك قائم على التضامن والتعاون، من خلال "نجم شمال إفريقيا" خاصة وتبعها مبادرات أخرى سنفصل فيها.

¹ محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً؛ واقع فكرة الوحدة "1954-1975" (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 9-48.

² نفس المرجع، ص 49-82.

أولاً: نجم شمال إفريقيا وجمعية العلماء المسلمين والتأكيد على الهوية والانتماء

أولى الجماعات التي عبرت عن الهوية الجغرافية والثقافية لمنطقة شمال إفريقيا كانت "حزب نجم شمال إفريقيا*"، الذي يُعتبر من أكثر الجماعات تأثيراً وتمثيلاً في الأوساط الشعبية المغاربية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، الذي تأسس في باريس في 20 جوان 1926، وفقاً للقوانين الفرنسية، كجمعية خاصة بالمسلمين المنتمين إلى المغرب والجزائر وتونس والمصادق عليه من طرف المجلس الوطني يوم 28 ماي 1933، حيث كان نجم شمال إفريقيا من أبرز الأصوات المطالبة بحقوق المغاربة واستقلالهم عن فرنسا، أين ضم في عضويته أفراداً من مختلف مجتمعات المغرب العربي.

كما حدد القائمون على الجمعية برنامجاً سياسياً شمل مطالب سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، معبرين عن "الهوية المغاربية" المشتركة، ويعكس هذا البرنامج ظهور التماسك الإقليمي في وعي النخب السياسية والثقافية والنقابية في الحركة الوطنية آنذاك، وكانت خلفية الحزب الإيديولوجية قائمة على الإسلام واللغة العربية والحقوق المشتركة للمغاربة، مما جعله منصة لتوحيد المطالبات المغاربية.¹

عليه، جاء بمبادرة "نجم إفريقيا" الأمير خالد بعد نفيه من الجزائر إلى فرنسا عام 1923، حيث أعطى للحركة طابعاً مغاربياً واضحاً؛ باعتباره شخصية بارزة في الحركة الوطنية المغاربية، ووصفته إحدى الجرائد الإيطالية عام 1922 بأنه: "الرجل الأكثر أهمية في العالم الإسلامي الشمال إفريقي"، مقارنة بالمهاتما غاندي في الهند أو سعد زغلول في مصر.

من خلال محاضراته في فرنسا، لقن الأمير خالد العمال المهاجرين المغاربة فكرة استقلال شمال إفريقيا، والتي أصبحت شعاراً منتشرًا بينهم، فقد تأسس النجم كحركة وحدوية مغاربية، ويرمز شعاره (نجمة خماسية مع هلال) إلى وحدة شمال إفريقيا من المحيط الأطلسي إلى قناة السويس (خمسة بلدان)، وربما أيضاً إلى أركان الإسلام الخمسة. كما اعتبر النجم الأمير عبد القادر، الجد الأكبر للأمير خالد، رمزاً تاريخياً للمقاومة المغاربية ضد الاستعمار، ومن الناحية الإيديولوجية، أكد النجم بعد مؤتمر 1933 على التمسك بـ "مبادئ الوحدة الإسلامية"، والتي تضمنت:²

1. الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا؛

2. الدفاع عن الدين الإسلامي؛

3. وحدة مسلمي شمال إفريقيا.

بهذا، مثل النجم امتداداً لفكر الأمير خالد وإيديولوجيته الوحدوية، مستجيباً لطبيعة النظام الاستعماري في المنطقة وللحركات الوطنية المغاربية الناشئة.

إلى جانب نجم شمال إفريقيا، ساهمت "جمعية العلماء المسلمين" في بلورة فكرة الهوية الجغرافية والثقافية للمنطقة، وتأسست هذه الجمعية في 5 ماي 1931، بمناسبة مرور مائة عام على احتلال فرنسا للجزائر، أين تحدث الشيخ "البشير الإبراهيمي" عن محضر تأسيس الجمعية، مؤكداً فيه أن "الإسلام" هو العقد الاجتماعي الذي يجمع أبناء المنطقة؛ وفي هذا السياق، قال الشيخ "عبد الحميد بن باديس"، أحد أبرز قادة الجمعية:

* فخلال تجمع 5 أوت 1934 الذي حضره حوالي 800 مغاربي عرض لأول مرة علم المغرب العربي بألوانه الثلاثة : الأبيض والأخضر والنجمة والهلال بلون أحمر، و ترمز الألوان الثلاثة إلى:

• الأبيض: رمز الجزائر البيضاء؛

• الأخضر: رمز تونس الخضراء؛

• الأحمر: رمز مراكش الحمراء، وبذلك كان العلم وحدوياً شاملاً لأقطار المغرب العربي الثلاثة وعندما عرض العلم هتف الحاضرون: "بتحيا الجزائر، يحيا الاستقلال، عاش نجم شمال إفريقيا ... !

¹ عامر مصباح، تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص ص 168-171.

² نفس المرجع، ص ص 94-98.

"إن الإسلام عقد اجتماعي عام؛ فيه جميع ما يحتاج إليه الإنسان في جميع نواحي الحياة لسعادته ورفقه. وقد دلت تجارب الحياة كثيرًا من علماء الأمم المتمدنة على أن لا نجاة للعالم مما هو فيه إلا بإصلاح عام على مبادئ الإسلام؛ فالمسلم الفقيه في الإسلام غني به عن كل مذهب من مذاهب الحياة".

تظهر "جمعية العلماء المسلمين" كجزء من التيار الفكري الوحدوي السائد في شمال إفريقيا، خاصة في فترة ما قبل الثورة الجزائرية، وكانت متجهة نحو التمهيد لتحقيق "وحدة مغربية" مدمجة، تقوم على أساس "وحدة الهوية" و"الجغرافيا" و"المصالح الاقتصادية والاجتماعية"، من خلال تركيزها على الإسلام واللغة العربية كركائز للهوية المشتركة، وأيضًا ساهمت في تعزيز الوعي بالتماسك الإقليمي، مما مهد الطريق لفكرة الوحدة المغربية لاحقًا.¹

إذن كان للجمعيتين دور في تشكيل الهوية المغربية، حيث ساهمت كل من "نجم شمال إفريقيا" و"جمعية العلماء المسلمين" في تعزيز الوعي بالهوية المشتركة للمغرب العربي، من خلال التركيز على "الإسلام" و"اللغة العربية" كركائز أساسية لهذه الهوية؛ كما كانت هذه الجماعات بمثابة نواة للحركات الوطنية التي سعت لتحرير المنطقة من الاستعمار الفرنسي، معبرة عن التماسك الإقليمي والثقافي الذي مهد الطريق لاحقًا لفكرة "الوحدة المغربية"، إلى جانب تعزيز الهوية الثقافية الدينية حيث تم تعزيز الانتماء الإقليمي؛ وقد كان الشيخ "عبد الحميد بن باديس" مؤسسًا على تأكيد "وحدة شمال إفريقيا" من حيث: "الهوية" و"الجغرافيا" و"الثقافة" و"السياسة"، وفي إحدى محاضراته التي ألقاها بمدينة قسنطينة، تحدث عن الوحدة الجغرافية والإقليمية للمنطقة، مشددًا على الروابط الطبيعية التي تجمع شمال إفريقيا مع باقي الأمة العربية والإسلامية، أين قال في محاضراته:²

"وأقرب هذه الأوطان إلينا هو المغرب الأقصى والمغرب الأدنى (أي المغرب وتونس) اللذان هما والمغرب الأوسط

(الجزائر) إلا وطن واحد لغة وعقيدة وأدبًا وأخلاقًا وتاريخًا ومصالحة، ثم الوطن العربي - الإسلامي ثم وطن الإنسانية العام". فمن خلال تحليلنا لكلام بن باديس باعتماد أسلوب تحليل المحتوى والخطاب من خلال ما هو ظاهر ومخفي ما بين السطور؛ فإنه أكد على أن المغرب الأقصى (المغرب) والمغرب الأدنى (تونس) والمغرب الأوسط (الجزائر) يشكلون وطنًا واحدًا، متحدين في اللغة (العربية)، العقيدة (الإسلام)، الآداب، الأخلاق، التاريخ، والمصالح المشتركة؛ هذه الرؤية تعكس إدراكًا عميقًا للهوية المغربية المشتركة التي تتجاوز الحدود السياسية التي فرضها الاستعمار، وبالتالي يؤكد على الوحدة الجغرافية والثقافية؛ كذلك بعد الحديث عن الوحدة المغربية، توسع بن باديس ليشير إلى "الوطن العربي - الإسلامي"، مؤكدًا على الانتماء الأوسع للعالم العربي والإسلامي، ثم ذهب أبعد من ذلك ليتحدث عن "وطن الإنسانية العام"، مما يعكس رؤية إنسانية شاملة تتجاوز الحدود الإقليمية والدينية، هنا يؤكد على الانتماء الواسع لفضاء شمال إفريقيا.

أيضًا كلام بن باديس ليس مجرد حديث عن الهوية الثقافية، بل يحمل أيضًا بعدًا سياسيًا، حيث يدعو إلى تعزيز التضامن بين دول المغرب العربي والعالم العربي والإسلامي، كخطوة نحو تحقيق التحرر من الاستعمار وبناء مستقبل مشترك؛ وتتمثل أهمية هذا الخطاب في اعتباره جزءًا من الجهود المبكرة لتأسيس "الوعي بالهوية المغربية" وتعزيز التضامن بين شعوب المنطقة، فكان يؤمن بأن الوحدة الثقافية والجغرافية هي الأساس لتحقيق التحرر السياسي والاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، هذه الرؤية كانت بمثابة إلهام للحركات الوطنية في المغرب العربي، وساهمت في تشكيل الأسس الفكرية لفكرة "الوحدة المغربية" التي تبلورت لاحقًا في القرن العشرين.

بعد حل "نجم شمال إفريقيا" من قبل سلطات الاستعمار في 26 جانفي 1937، تأسس "حزب الشعب الجزائري" في الفاتح من مارس من نفس العام؛ ومع تأسيسه، بدأ الحزب في التحول من العمل القومي المغربي إلى التركيز على النضال الوطني الجزائري، كما أشار إلى ذلك "مصالي الحاج" زعيم الحزب، الذي أوضح أن هدف النجم كان الدفاع عن كل شمال إفريقيا، بينما أراد "حزب الشعب" تحديد نشاطه في الجزائر مع الحفاظ على العلاقات مع تونس والمغرب.

¹ نفس المرجع السابق، ص 177-184.

² محمد الميلي، "مكاسب جبهة التحرير في طنجة"، الشروق اليومي، 16 فيفري 2006 الموافق ل 17 محرم 1427 هـ، ص 8.

هذا التحول لم يكن يعني التخلي الكامل عن الفكرة المغربية، بل كان تراجعاً استراتيجياً مؤقتاً، فقد احتفظ حزب الشعب بعلاقاته مع الوطنيين في تونس والمغرب، واستمر في مساعيهِ الوحدوية قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. وبالتالي، بقيت مبادئ وفلسفة النجم حية لدى مناضلي حزب الشعب، حيث تغيرت التسمية فقط، لكن الروح الوحدوية ظلت قائمة كجزء من الاستراتيجية طويلة المدى.¹

ثانياً: مؤتمر المغرب العربي ومكتب المغرب العربي

عُقد "مؤتمر المغرب العربي" بين 15 و24 فيفري 1947 في القاهرة، بحضور ممثلي الحركات الوطنية المغربية، ونجح المؤتمر في توحيد جهود الوطنيين وإقناع شخصيات عربية وإسلامية بارزة، مثل: عبد الرحمن عزام (الأمين العام لجامعة الدول العربية)، بدعم القضية المغربية، ومن أبرز إنجازات المؤتمر إعادة إحياء "مكتب المغرب العربي"، الذي تأسس أصلاً في أوروبا عام 1943، وناقش المؤتمر عدة قضايا من خلال لجان متخصصة، شملت:

1. الاستعمار الفرنسي والإسباني في المغرب العربي؛

2. تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب؛

3. علاقة المغرب العربي بجامعة الدول العربية؛

4. عرض قضية المغرب العربي على الهيئات الدولية؛

5. توحيد جهود المكاتب المغربية في مصر.

كما تم تأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" في 05 جانفي 1948، برئاسة "الأمير عبد الكريم الخطابي"، ونُشر ميثاقها في الصحف المصرية يوم 06 جانفي ونص الميثاق على أن المغرب العربي:

- جزء لا يتجزأ من العالم العربي؛

- يعتمد على الإسلام في ماضيه وحاضره ومستقبله؛

- يتعاون مع جامعة الدول العربية على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى.

أكد الميثاق على أن "الاستقلال التام" لتونس والجزائر ومراكش (المغرب) هو الهدف الرئيسي للجنة، مما يعكس التزاماً قوياً بوحدة المغرب العربي ونضاله المشترك ضد الاستعمار.²

كما كشفت المخابرات الفرنسية عام في عام 1940 عن تأسيس أعضاء من حزب الشعب الجزائري "مكتباً مركزياً للعمل الشمال الإفريقي"، وهو مكتب سري مقره الجزائر العاصمة، مع فروع في تونس والمغرب، وشكلت شبكة تنسيق على مستوى المغرب العربي، حيث أفاد السيد مهري أنه تواصل في ماي 1953 مع شابين مغربيين (الهاشي الطود وحمادي الريفي) كانا على اتصال بالأمير عبد الكريم والمخابرات المصرية وحزب الشعب، وهدف الشبان كان تنسيق حركة مسلحة مشتركة في المنطقة.

لقد تم إنشاء مراكز سرية في المغرب وليبيا وإسبانيا وأوروبا، حيث نشط ثوريون بارزون مثل أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد وغيرهم خلال 1953-1954، وركزت الشبكة على تجنيد السلاح وتنسيق جهود الكفاح المسلح؛ وفي صيف 1953، بدأت في القاهرة دعوات لعقد ميثاق جديد للجنة تحرير المغرب العربي، حيث انتقد محمد حسن الوزاني فشل الميثاق الأول بسبب "الأنانيات وحب الزعامة"، وحاول مع ممثلي أحزاب مغربية إعادة توحيد الصفوف دون تمثيل حزبي أو زعامات فردية.

إن الفرق بين الميثاقين واضح: الأول (1948) دعا لكفاح موحد ورفض التفاوض المنفرد مع المستعمر، بينما عزز الميثاق الجديد العمل القطري المنفصل، مما يعكس تحولاً استراتيجياً.³

¹ عامر مصباح، تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات، مرجع سابق الذكر، ص ص 101-102.

² محمد بلقاسم، مرجع سابق الذكر، ص ص 103-107.

³ نفس المرجع، ص ص 149-172.

ثالثًا: الجبهة المغربية (المغربية)

أضافت "الجبهة المغربية" بعدًا مهمًا لبناء أرضية التكامل والعمل الوجدوي في شمال إفريقيا، حيث قامت على أساس الانتماء الجهوي للمنطقة وتعزيز الوعي بالهوية الجغرافية والمصالح المشتركة لشعوبها، فقد كانت الجبهة تخاطب العالم باسم شعوب شمال إفريقيا، كما جاء في ديباجة ميثاقها:

"بما أن شمال إفريقيا تلعب دورًا أساسيًا في الظروف الدولية، وبما أن شعوبها تسعى قبل كل شيء لتحريرها القومي، فإنها تعتبر نفسها صديقة وحليفة لكل من يعترف بحقها في الحرية. كما أن تونس والجزائر والمغرب موحدة بروابط روحية وتاريخية وجغرافية وثقافية، ولها أمان قومية ومصالح عليا مشتركة".

اجتمعت في باريس مجموعة من الأحزاب السياسية والمنظمات والحركات والشخصيات من شمال إفريقيا في 2 فيفري 1952 لتعزيز التضامن والوحدة في المنطقة، ومثلت هذه الخطوة محاولة جادة لتوحيد الجهود نحو التحرر القومي والوحدة المغربية، وتتمثل بالنسبة إلى الجزائر في: حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب البيان؛ أما عن تونس: حزب الدستور الجديد وحزب الدستور؛ وبالنسبة إلى المغرب نجد: حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال، حزب الوحدة المغربية وحزب الإصلاح المغربي؛ وتم خلال الاجتماع مناقشة الوضع في منطقة شمال إفريقيا، مع تحديد مواطن الخلل في عمل الأطراف المغربية سواء في الداخل أو الخارج، وبعد مداوات ونقاشات مكثفة، تم الاتفاق على إنشاء هيئة جديدة تحت مسمى "الجبهة المغربية"، تهدف إلى تنظيم عمل الأطراف المغربية وتكون إطارًا تنسيقيًا بينها، لتتحدث بصوت واحد أمام الاستعمار والعالم، ووضع الأعضاء الحاضرون أفكارًا شكلت أرضية عمل مشتركة، تمثلت في صياغة "ميثاق للجبهة" يحدد غاياتها وأهدافها، ويوضح مواقفها تجاه القضايا المطروحة آنذاك، سواء كانت "قضايا يومية" تهم المواطنين، أو "قضايا سياسية وأمنية"، أو "قضايا ثقافية"، أو حتى "قضايا عالمية"، ومثل هذا الميثاق الأساس الذي التقت عليه الأطراف المغربية لتعزيز التضامن والوحدة في مواجهة التحديات المشتركة.¹

رابعًا: جيش تحرير المغرب العربي في تونس

1- المقاومة الأولى (1952 – 1954):

وقف الشعب التونسي والمغربي خلال المواجهة مع المستعمر في خندق واحد، إذ فتحا حدودهما وقدمتا تسهيلات فيما يتعلق بمرور الأسلحة والذخيرة أو تنقل الجرحى والمجاهدين.

2- المقاومة الثانية (1954-1956) تكامل وحدة كفاح المغرب العربي:

اكتملت الوحدة النضالية وحركة التحرير في المغرب العربي خلال سنة 1954، فقد كانت قد انطلقت المقاومة في المغرب متزامنة مع المقاومة في تونس واشتعلت الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 فاستبشر لها أحرار المغرب العربي خيرا، في وقت كان منديس فرانس يتفاوض في جنيف لإنهاء حرب الهند الصينية بعد كارثة بيان بيان فو.

اختارت فرنسا الحبيب بورقيبة كشريك في التفاوض وحماية لمصالحها، حيث أدركت أنه لا يمكن إجراء أي مفاوضات دون مشاركته، نظرًا لكونه زعيم أهم حزب وطني في تونس وقادر على إقناع جماهير حزبه وقيادته بقبول القرارات المصرية، ففرنسا، التي كانت على دراية كاملة ببناء شخصية بورقيبة، رأت فيه الخيار الأمثل لتحقيق أهدافها، وقد وصفه الدبلوماسي الأمريكي روبرت مورفي (R. Murphy) بقوله:²

"لم ألتقي خارج فرنسا برجل أكثر فرنسية من بورقيبة في العالم العربي، ولم أجد أحدًا عربيًا أقل عروبة منه".

هذا الوصف يعكس الصورة التي كانت فرنسا ترغب في تعزيزها لبورقيبة كشخصية قريبة من مصالحها وقادرة على التعامل معها بشكل وثيق، وقد أثبت بورقيبة قدرته على ذلك عندما أقنع قادة المقاومة بتسليم أسلحتهم أواخر نوفمبر 1954، وفي نطاق التكافل مع فرنسا منحتة الاستقلال التام أسوة بالمغرب في 20 مارس 1956.

¹ عامر مصباح، تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات، مرجع سابق الذكر، ص ص 201-203.

² محمد بلقاسم، مرجع سابق الذكر، ص ص 179-191.

3- من جيش التحرير "الوطني" إلى "المغاربي":

في خضم الصراع السياسي بين بورقيبة وصالح بن يوسف، تشكل في تونس جيش التحرير بقيادة الطاهر الأسود، وذلك في ظل تطورات إقليمية مهمة مثل ثورة 23 يوليو 1952 في مصر التي تبنت قضية تحرير المغرب العربي ووحدته، واندلاع الثورة الجزائرية عام 1954، كما اتجه ابن يوسف إلى الدعوة للاستقلال التام وتوحيد الكفاح المسلح مع الثورة الجزائرية وجيش التحرير المغربي، في مقابل موقف بورقيبة الذي ركز على التقارب مع الغرب، وخاصة فرنسا، حيث صرح بأن "مرسليلا أقرب إلينا من بغداد أو دمشق أو القاهرة"، مؤكداً أن "اجتياز البحر الأبيض أسهل من اجتياز الصحراء الليبية". هذا التوجه الاستراتيجي لبورقيبة لم يكن خافياً على فرنسا، التي رأت في تحويل تونس إلى دولة "مستقلة" وقادرة على خدمة مصالحها، فقد كان الهدف الفرنسي ثلاثياً: الحفاظ على مصالحها في تونس، وضرب التلاحم الثوري في المغرب العربي، وتحجيم المعارضة اليوسيفية وإبطال خطتها التحرري الذي كان يتلقى دعماً من نظام جمال عبد الناصر في مصر، الذي اعتبرته فرنسا عدواً رئيسياً؛ وحتى أن الدعاية الفرنسية كانت تطلق على مقاومي الجزائر لقب "مرتزقة القاهرة"، مما يعكس مدى التأثير المصري على الحركات التحررية في المنطقة.

يذكر حمادي الريفي أنّ العلاقات تعززت بينه وبين أحمد بن بلة ومجموعة من الضباط المغاربة، بما في ذلك الضابط التونسي عزوز، الذي تولى مهمة الإعداد للثورة في تونس انطلاقاً من ليبيا. بعد سلسلة من الاجتماعات في شقة عزوز في القاهرة، واتفق هؤلاء الضباط بحضور بن بلة على تأسيس جيوش تحرير المغرب العربي وفقاً للخطة التالية:¹

- جيش تحرير تونس؛ تحت قيادة عزوز، مهمته إشعال الثورة في تونس انطلاقاً من ليبيا، مع تنسيق الجهود مع الثورة الجزائرية؛
- جيش تحرير الجزائر ليكون القوة الرئيسية في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مع التركيز على تنظيم الكفاح المسلح وتوفير الدعم اللوجستي والعسكري؛
- جيش تحرير المغرب لتعزيز الكفاح المسلح في المغرب الأقصى، بالتنسيق مع الجهود المشتركة في الجزائر وتونس؛
- تأسيس قيادة موحدة في الخارج ريثما يتم نقلها داخل أي قطر من أقطار المغرب العربي، وتشكلت مجموعات المقاومة إيدانا بتشكيل جيش التحرير المغربي، لقد كان الهدف من هذه الجيوش هو خلق جبهة موحدة للكفاح المسلح في المغرب العربي، مع تعزيز التنسيق بين الحركات التحررية في المنطقة لدحر الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال.

لقد تشكلت "لجنة التنسيق" في 15 جويلية 1955، في الناظور بمشاركة أربعة أعضاء، منهم محمد بوضياف والعربي بن مهيدي، كممثلين للقيادة العسكرية الميدانية، وتشير روايات أخرى إلى أن الكفاح المشترك بدأ بين 15 و30 أوت 1955، مع تأسيس "القيادة العسكرية العليا لشمال إفريقيا"، التي ضمت مندوباً عن كل جيش تحرير في الجزائر وتونس والمغرب، وتقرر استمرار الكفاح المسلح حتى تحقيق مطالب شعوب المنطقة، وربما تولى الطاهر الأسود قيادة هذه الهيئة. كما مثلت الثورة الجزائرية تهديداً لمشاريع الدولة القطرية في المغرب وتونس، رغم تشابه مواقف البلدين، وتعززت العلاقات الثنائية بينهما مع انضمام وفد جبهة التحرير الوطني، حيث تم التأكيد على أهمية الوحدة المغربية وبناء "دولة شمال إفريقيا"؛ وفي جويلية 1956، عُقد مؤتمر نقابي مغاربي ضم ممثلي المركزيات النقابية التونسية والجزائرية والمغربية، في إطار التنسيق لدعم الوحدة المغربية، هذا التوجه تم تعزيزه لاحقاً في مؤتمر تونس بين بورقيبة والملك محمد الخامس وقادة جبهة التحرير الوطني، لدعم العمل المشترك وتحقيق التكامل الإقليمي.

4- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

¹ محمد بلقاسم، نفس المرجع السابق، ص 191-323.

جاء مؤتمر الصومام كمنعرج حاسم في الثورة الجزائرية وكذا في بلورة فكرة اتحاد المغرب العربي، حيث كرّس مؤتمر الصومام فكرة الانتماء لشمال إفريقيا، إنّ إفريقيا الشمالية هي مجموعة كلية تؤلفها الجغرافية والتاريخ واللغة والحضارة والمصير، ومن ثم يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس "اتحاد لدول شمال إفريقيا".

5- مؤتمر طنجة:

هناك من يعتبر مؤتمر طنجة هو الميلاد الحقيقي لاتحاد المغرب العربي، والتجسيد الفعلي للأفكار السابقة، والتنويع العملي للمحاولات التنسيقية والوحدوية السابقة إلى موقف منظم وعملي، فقد احتضن قصر "مرشان" بمدينة طنجة المغربية المؤتمر الذي سمي باسمها، ودام ثلاثة أيام، من 27 إلى 30 أفريل 1958، وقد ترأس المؤتمر النقل المغربي الكبير السيد علال الفاسي -رئيس الوفد المغربي في المؤتمر، أما عن الهيئات الحاضرة، فقد حضر عن الجزائر: جبهة التحرير الوطني؛ وعن تونس: حزب الدستور الجديد؛ وعن المغرب: حزب الاستقلال.

مثل مؤتمر طنجة محاولة للالتفاف على التيار الوحدوي، حيث جاء توقيتته ومحتواه ليعكس الديناميكية الخلافية التي كانت تشق النظام العربي في إطار سياسة المحاور المتناحرة، وجاء المؤتمر بعد قيام الوحدة المصرية-السورية في فيفري 1958، والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في فيفري من نفس العام، ثم فيدرالية الدول العربية المتحدة بعد انضمام اليمن إلى الوحدة المصرية السورية في مارس 1958، ورغم أن هذه التجمعات الإقليمية بدت كخطوات نحو الوحدة الشاملة، إلا أنها كانت في الواقع نتاج ديناميكية تحالفية تناحرية، وليست وليدة حركة وحدوية حقيقية.

عُقد مؤتمر طنجة ظاهرياً لتكريس وحدة المغرب العربي، لكنه في الحقيقة جاء متأثراً بالكفاح التحرري الجزائري في عامه الرابع، ودعم شعوب المنطقة لهذا الكفاح. ومع ذلك، لم يحظ مشروع الوحدة المغربية إلا باهتمام محدود في المؤتمر، رغم التوصيات بإنشاء نظام فيدرالي مغربي وهيئة تنفيذية مؤقتة، والتي لاقت صدى واسعاً في الإعلام المحلي والأجنبي. إضافة إلى ذلك، كانت هناك خلافات إقليمية عرقلت الوحدة المغربية، مثل الخلاف التونسي الليبي حول الجرف القاري والحدود البحرية، والذي أفشل مشروع الوحدة الليبية التونسية عام 1974، كما كانت هناك خلافات بين تونس والمغرب، خاصة بعد اعتراف بورقيبة باستقلال موريتانيا عام 1960، مما أدى إلى سحب المغرب لسفيره من تونس.

أما مصطلح "المغرب الكبير"، الذي ظهر في الخريطة الجغرافية عام 1947 وأعدّه عبد الكبير الفاسي، فقد حل محل مصطلح "مراكش" و"بلاد مراكش" بعد استقلال المغرب. هذا المصطلح، الذي يحمل دلالات سياسية توسعية، أصبح عائقاً أمام وحدة المغرب العربي بعد مؤتمر طنجة، حيث استمر استخدامه بدلاً من مصطلح "المغرب العربي" الذي يحمل دلالات حضارية وتاريخية أعمق؛ وبعد تهميش وتصفية المناصرين بوحدة المغرب العربي في إطاره الحضاري، وسقوط مشروع شمال إفريقيا الفيدرالي المرتبط بفرنسا ظاهرياً إثر حادثة ساقية سيدي يوسف وتصاعد التوتر بين تونس وفرنسا، أشار ديغول إلى فكرة "الإدماج والفيدرالية" قبيل مؤتمر طنجة وكان دافعه أن بورقيبة والملك محمد الخامس يرغبان في الحفاظ على التعاون مع فرنسا وشركائها، واتخاذ إجراءات وقائية ضد "جمهورية جزائرية" قد تكون أكثر تقدماً اجتماعياً وعسكرياً. لذلك، سعياً إلى إحاطة الجمهورية الجزائرية المقبلة بتحالف قوي مع فرنسا.

لكن هذا المشروع تبخر بعد انتصارات عبد الناصر الدبلوماسية وحادثة ساقية سيدي يوسف، التي أظهرت صعود قوة الجمهورية العربية المتحدة. ففي 02 مارس 1958، أصدر حزب الاستقلال بلاغاً بعد اجتماع لجنته التنفيذية في منزل "علال الفاسي" بطنجة، تناول الوضع في المغرب العربي إثر فشل جيش تحرير المغرب في استعادة المناطق الصحراوية، وحادثة ساقية سيدي يوسف، واستمرار الحرب في الجزائر، مؤكداً أن التطورات الدولية والظروف الراهنة ستحدد مصير شمال إفريقيا وعلاقتها بفرنسا وأوروبا الغربية.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 333-372.

6- مؤتمر تونس الضغط المضاد:

يظهر من خلال "مؤتمر تونس" (17-20 جوان 1958) الدور السليبي للبيئة الخارجية، خاصة الاستعمار الفرنسي، في عرقلة عملية التكامل المغربي، فقد عملت فرنسا على الضغط على أطراف التكامل لتثبيت مقررات "مؤتمر طنجة" (1958)، وإيجاد بدائل تعزل القضية الرئيسية في المنطقة، وهي "الثورة الجزائرية"، مما أدى إلى خلق حالة من "عدم الانسجام" و"تفتيت الإجماع" حول الوحدة المغربية.

كان الهدف المعلن لمؤتمر تونس هو مناقشة تنفيذ مقررات مؤتمر طنجة، بحضور ممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية وتونس والمغرب؛ ومع ذلك، كان المؤتمر يفتقر إلى التمثيل الواسع، حيث استبعدت "الهيئات الجماهيرية" مثل الأحزاب والجماعات الأهلية والهيئات الثقافية، مما جعله ذا طابع حكومي أكثر منه شعبياً، أما المشكلات التي واجهت المؤتمر فتمثلت في:

- التمثيل الضيق: حيث اقتصر الحضور على الهيئات التنفيذية، مما قلل من مشاركة القوى الشعبية والجماهيرية في عملية التكامل؛

- موقف الحكومة التونسية: أبرمت تونس اتفاقية مع فرنسا لمدا أنبوب "إيجلي البترولي" عبر أراضيها، لنقل النفط الجزائري إلى فرنسا، واعتبرت جبهة التحرير الوطني هذا الإجراء "انقلاباً أبيضاً" على مقررات مؤتمر طنجة، حيث قدمت مذكرة احتجاج في جانفي 1958، معبرة عن رفضها لهذا الموقف التونسي الذي يناقض التضامن المغربي، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، استخدمت فرنسا ذكاءها كاستراتيجية في إفشال نجاح مؤتمر طنجة من خلال: -"مشروع إيجلي" مع تونس، الذي عزز الاعتماد الاقتصادي التونسي على فرنسا وأضعف التضامن مع الثورة الجزائرية؛

- "مشروع ترسيم الحدود" مع المغرب، الذي أثار خلافات حدودية وعزز الانقسامات بين الأطراف المغربية.¹ أدت هذه الإجراءات إلى تلغيم العلاقات بين الأطراف المغربية، ونشر الشك وتبديد الثقة، مما أعاق تحقيق الوحدة المغربية. وهكذا، نجحت فرنسا في تحويل التحديات الداخلية والخارجية إلى عقبات أمام التكامل الإقليمي، مما أضعف الجهود الرامية إلى تحقيق التضامن المغربي.

الفرع الثالث: المشاريع الوحدوية المغربية بعد الاستقلال وقبيل إنشاء اتحاد المغرب العربي

بعد حصول دول المغرب العربي على استقلالها، ظهرت عدة "مشاريع وحدوية" تهدف إلى تعزيز التضامن الإقليمي وبناء كيان مغربي موحد. من أبرز هذه المشاريع تأسست "اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب (لدام)" في جوان 1964، كمحاولة لتنسيق الجهود الاقتصادية والتنموية بين تونس والجزائر والمغرب. بالإضافة إلى ذلك، "معاهدة الأخوة والوفاء"، التي مثلت محاولة لتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية بين الدول المغربية، ورغم هذه الجهود، واجهت المشاريع الوحدوية تحديات كبيرة، مثل الخلافات السياسية والحدودية، مما أضعف تحقيق التكامل المنشود.

أولاً: اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب (لدام) في جوان 1964

بعد الاستقلال تمّ إنشاؤها لتسهيل إنشاء اتحاد المغرب العربي، وتم وضع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بين قوسين في انتظار تقرير المصير الذي سيحدد مستقبلها، وفيما يتعلق بالمحتوى التنظيمي للمغرب العربي، فإن مفهوم "الاندماج الكامل" كما طرحه الفكر القومي العربي في المشرق لم يكن مطروحاً في الفكر القومي للمغرب العربي، بدلاً من ذلك، كان التركيز منصباً على إقامة "مغرب الأقطار" أو إنشاء "فيدرالية" أو "كنفيدرالية" تتجاوز الحدود القطرية.

طرح الرئيس هواري بومدين عام 1975 فكرة "مغرب الشعوب" بدلاً من "مغرب الدول"، مما أثار تساؤلات حول ما إذا كان التعاون السياسي أو الاقتصادي يجب أن يكون البداية لبناء المغرب العربي، وما إذا كانت التنمية الوطنية يجب أن تسبق الاندماج الإقليمي؛ وفي 29 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 1964، عُقد في تونس أول اجتماع لوزراء اقتصاد المغرب

¹ عامر مصباح، تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات، مرجع سابق الذكر، ص ص 212-222.

العربي، حيث تم التوقيع على "بروتوكول تونس" الذي نص على إنشاء (لدام) في 11 أكتوبر 1964. وحضر الاجتماع ممثلون من ليبيا (عبد الله سكتة)، تونس (أحمد بن صالح)، الجزائر (علي محساس)، والمغرب (محمد الشرقاوي)، لقد كانت هذه اللجنة محاولة لتجسيد التعاون الاقتصادي في المغرب العربي بعد الاستقلال، مع أصولها في مؤتمر طنجة (1958) واجتماع وزراء خارجية المغرب العربي بالرباط عام 1963، وحددت "لدام" مهامها الرئيسية في:¹

1. إقامة تبادل تجاري مميز وتنسيق السياسة الجمركية؛

2. تطبيق مبدأ الأفضلية المغربية في المبادلات التجارية؛

3. وضع أطر للتعامل مع السوق الأوروبية المشتركة.

كان الهدف من إنشاء "لدام" تجاوز الخلافات السياسية وإيجاد مجالات للتعاون الاقتصادي بناء على مصالح مشتركة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تقارب سياسي بين الأقطار المغربية. ومع ذلك، كانت اللجنة ضعيفة الهيكلية، حيث لم تحدد مقرًا دائمًا لها إلا في دورتها الثالثة، وكان أمينها العام التونسي "مصطفى الفيلاي" يعمل دون ميثاق أو قانون داخلي، وكانت توصياتها استشارية وغير ملزمة، وتعتمد على إرادة سياسية غائبة. بالإضافة إلى ذلك، كانت الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول المغربية مختلفة ومنقسمة بين منطقتي بناء الدولة-الأمة والتكامل الإقليمي، مما جعل مهمة اللجنة صعبة في ظل غياب الوسائل الكافية لتحقيق أهدافها؛ كما أنّ رئيس لجنة "لدام" يشغل منصب وزير، وتتمتع اللجنة بسلطة وصاية على اللجان والمنظمات المتخصصة، حيث تقوم بتنسيق وتوجيه الأنشطة المختلفة، و تملك "لدام" سلطة قانونية تمكنها من التفاوض مع منظمات دولية مثل لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED*)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI*)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD*)، بالإضافة إلى منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية؛ ومع ذلك، لم تحصل "لدام" على قوانينها النهائية، وبقيت هيئة استشارية، حيث أن أعضائها موظفون منتدبون من دوائهم الوطنية وليسوا موظفين دوليين، هذا جعلها أداة غير مرنة، تعتمد على قاعدة الإجماع التي لم تُنص عليها في أي من نصوصها، مما حدّ من فعاليتها، وقد عُقد اجتماع في الجزائر في عام 1975، حيث ظهرت خلافات بين الأعضاء بسبب قضية الصحراء المغربية، وحضرت هذه الدورة تونس والمغرب وموريتانيا، حاولت الجزائر إطلاق "صيغة تعاون شاملة"، لكن المشروع لم يحظَ بالقبول، وتفاقت الخلافات مع بروز قضية الصحراء الغربية حيث سعت المغرب إلى ضم الإقليم بعد انسحاب إسبانيا في 1975، بدعم من موريتانيا. في المقابل، وقفت الجزائر إلى جانب حق تقرير مصير الصحراويين، مما أدى إلى جفوة وقطيعة بين الدول المغربية. كما أن خريطة المغرب الكبير التي شملت موريتانيا والصحراء الغربية وأجزاء من الجزائر ومالي والسنغال، زادت من حدة التوترات.

أشار الأستاذ محمد بلقاسم مستعينا بأفكار باحث آخر إلى أنّ أفكار وحدة المغرب العربي بقيت حبرًا على ورق، قائلًا: "إنها كانت تعني في أذهان النخبة السياسية أثناء فترة الاستعمار وحدة العمل وليس وحدة الهوية"، مشيرًا إلى أن هذا ينطبق أيضًا على قرار توحيد المغرب العربي الصادر عن مؤتمر طنجة، كما أضاف أن الأنظمة في المغرب العربي لم تحقق أي تقدم ملموس في تحقيق الوحدة التي تطمح إليها شعوب المنطقة، فالمجهودات التي بُذلت بعد الاستقلال كانت تركز على بناء الدولة الوطنية في كل قطر، رغم أن دساتير الأقطار المغربية تنص على الوحدة.²

ثانياً: معاهدة الأخوة والوفاق

بدأت ديناميكية التعاون المغربي الداخلي مع ظهور هذه المعاهدة الموقعة في 18 مارس 1983 والتي ربطت الجزائر وموريتانيا وتونس؛ في الحقيقة، إنها ليست اتفاقية تتعلق بالتعاون الاقتصادي بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي ميثاق حسن

¹ محمد بلقاسم، مرجع سابق الذكر، ص ص 388-392.

* La Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement.

* Organisation des Nations unies pour le développement industriel.

* Le Programme des Nations Unies pour le Développement.

² محمد بلقاسم، مرجع سابق الذكر، ص ص 399-413.

جوار وعدم اعتداء، وهو شرط أساسي لأي إنشاء وتكثيف شبكة من الروابط الاقتصادية والتجارية، ومن جانبيهما وقعت ليبيا والمغرب على اتفاق وجدة في 13 أوت 1984، الذي أدى إلى تقسيم المغرب العربي إلى كتلتين، لكن هذا الوضع لم يستمر منذ أن أعلن المغرب تنديده بالاتفاق المذكور في 29 أوت 1986 فهذه الحقيقة الأخيرة المضافة إلى المصالحة التونسية- الليبية كان الأمل كبيرا في أن تلتزم ليبيا بمعاهدة 18 مارس 1983 التي ستصبح حينها محور البناء المغاربي، ولم يتحقق هذا المنظور بسبب مطالبة ليبيا بعضويتها، مما أثار تساؤلات حول الحدود التي ورثها فرنسا وفتح المعاهدة أمام جميع الدول العربية، ولذلك تلاشى الأمل الناشئ على الفور، ليتم بعدها في 10 جوان 1988، اجتماع رؤساء دول المغرب العربي الخمس في الجزائر العاصمة، عقب القمة غير العادية لجامعة الدول العربية، وقد سبق هذا الحدث وأعلن عنه في الواقع، استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في 16 ماي 1988، ولقد تقرر إنشاء لجنة للتفكير والتنشيط والتنسيق تكون مهمتها توفير الوسائل اللازمة لبناء المغرب الكبير، فشرعت هذه اللجنة في تنفيذ المهمة بشكل فعال وفوري من خلال اجتماعها في الجزائر العاصمة يومي 13 و 14 جويلية 1988، وهو اجتماع تم خلاله إنشاء خمس لجان فرعية برئاسة كل من الوفدين، التنظيم والهيكل الحالي (ليبيا): التعليم والتدريس والثقافة (موريتانيا): المالية (المغرب)، الأمن الإقليمي والقضايا الإنسانية والاجتماعية (تونس)؛ الاقتصاد (الجزائر).¹

المطلب الثاني: نشأة اتحاد المغرب العربي وبدايات التكامل الاقتصادي

بناء على أحكام القمة العربية غير العادية المسماة "قمة الانتفاضة"، التي انعقدت في الجزائر العاصمة وبمبادرة من رئيس الجمهورية الجزائرية في 10 جوان 1988، اجتمع خمسة رؤساء دول مغربية في زرادة، وكان هذا الاجتماع، الأول من نوعه منذ انضمام الدول الخمس إلى الاستقلال، يهدف إلى تمكين زعماء الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا وليبيا من اتخاذ تدابير ملموسة لبدء ديناميكية الوحدة المغاربية، حيث تقرر على وجه الخصوص في الجزائر العاصمة عقد لجنة كبيرة في 14 جويلية 1988 تكون مسؤولة عن وضع أسس بناء المغرب العربي، كما ذكرناه أعلاه.

منذ هذه الخطوة الأولى التي اتخذت في زرادة، عقدت اجتماعات لا حصر لها للجان المغاربية المتخصصة، وكان تتويج هذا النشاط المكثف، بدون سياق، القمة المغاربية التي انعقدت في مراكش في 17 فيفري 1989 والتي أسفرت عن الولادة السياسية لاتحاد المغرب العربي، وتحدد المعاهدة التي وقعها رؤساء دول المغرب العربي الخمس الطرق والوسائل والأدوات الأساسية لبناء اتحاد المغرب العربي، وبالتالي يشكل الميلاد القانوني، حيث تحتوي هذه المعاهدة على تسعة عشر (19) مادة؛ ويتشكل اتحاد المغرب العربي من:²

- مجلس رئاسي: يتكون من رؤساء دول المغرب العربي برئاسة دورية كل ستة أشهر وإمكانية جمعه في دورة استثنائية، وتجدر الإشارة إلى أن سلطة اتخاذ القرار تعود إلى الهيئة العليا الوحيدة ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع من قبل أعضائها؛

- مجلس وزراء الخارجية: يجتمع في الفترة ما بين مجلسين رئاسيين ويحضر هذا المجلس جلسات المجلس الرئاسي؛

- لجنة المراقبة: ويتكون من أحد أعضاء حكومة كل دولة، ويكون مسؤولاً عن مراقبة وتنفيذ قرارات المجلس الرئاسي، وترفع هذه اللجنة نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية؛

- الأمانة العامة: يتكون من ممثل واحد عن كل دولة، وسيمارس أنشطته في الدولة التي ترأس مجلس رؤساء الدول، إلا أنه تقرر منح اتحاد المغرب العربي مقراً دائماً بالرباط وتعيين أمين عام له.

- مجلس الشورى (الشورى): يعقد هذا المجلس اجتماعاً واحداً في السنة وكان عند إنشائه يتكون من عشرة نواب عن كل دولة مغربية، إلا أن القمة المغاربية التي عقدت في تونس في فيفري 1990 قررت زيادة العدد إلى

¹ Sylvie Belaouane-Gherari et Habib Gherari, Op.cit: pp. 136-138.

² Ghaouti Mekamcha, "L'union du Maghreb Arabe : une naissance institutionnelle et un échec d'intégration", Revue Maghrébine de Droit, N° (5), 1997, pp. 135-142.

مائة، ويتكون هذا المجلس أيضا من مكتب مكون من خمسة أعضاء يتناوبون على رئاسة المجلس لمدة سنة، حسب الترتيب الأبجدي للدول الأعضاء المعتمد من جامعة الدول العربية؛ بالإضافة إلى المكتب، يضم المجلس الاستشاري المغربي خمس لجان تضم كل منها تسعة أعضاء، هي:

- لجنة الشؤون السياسية؛
- لجنة التخطيط والمالية والاقتصاد؛
- لجنة الثقافة والتعليم والإعلام؛
- لجنة الشباب والشؤون الاجتماعية.

يتولى هذا المجلس الاستشاري المغربي دور استشاري فيما يتعلق بالقرارات والمشاريع المقدمة إليه من قبل رئاسة اتحاد المغرب العربي، كما أنه مخول أن يقدم إلى مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي توصيات تهدف إلى تعزيز عمل اتحاد المغرب العربي ومقترحات لتعزيز التكامل المغربي

- هيئة قضائية أو محكمة مغربية: تتكون من قاضيين من كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم انتخاب هذه الهيئة مرة كل ثلاث سنوات، ويتولى رئيسها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، تختص هذه الهيئة بالنظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتنفيذ الاتفاقية والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي تعرضها على المجلس الرئاسي أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا للنظام الأساسي للاتحاد، الاتحاد والمحكمة وأحكام هذه الهيئة ملزمة ونهائية، وتختص هذه الهيئة القضائية أيضا بإصدار آراء استشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها المجلس الرئاسي؛ عليه، هذه هي باختصار أولى الهيئات التي اكتسبها الاتحاد في بداياته.

إذن تم إنشاء اتحاد المغرب العربي لتعزيز التكامل الاقتصادي، وتعزيز السلام والتعاون، وتعميق التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيه، تشترك مع مجموعة (SADC) في أهداف مماثلة، فحرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص كلها أهداف نهائية في إعلان ومعااهدة (SADC) التأسيسية، ومن المؤسف أن اتحاد المغرب العربي ومجموعة تنمية جنوب إفريقيا يواجهان تحديات تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وصعوبات في تعميق التجارة البينية الإقليمية والتكامل، وإن الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي طرف في مجموعة متنوعة من عمليات التكامل الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأوروبي والتي تركز على نطاق واسع على:¹

1. تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي؛
 2. معالجة المخاوف الأمنية الإقليمية؛
 3. بناء علاقات اقتصادية أوثق بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ وتشمل هذه المبادرات سياسة الجوار الأوروبية، والاتحاد من أجل المتوسط، ومنطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط، ونتيجة لذلك قام الاتحاد الأوروبي بتشكيل جهود التكامل الإقليمي في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال مشاركته المباشرة كلاعب مهم بمصالحه الذاتية في المنطقة؛
 4. دول المغرب العربي هي أيضا أعضاء في المبادرات العربية مثل مجلس الوحدة العربية الكبرى ومنطقة التجارة الحرة العربية المصاحبة له واتفاقية أغادير، ونتيجة لذلك تم تقسيم المنطقة إلى مجموعة متنوعة من مشاريع التكامل الإقليمي العربية والأورو متوسطة والإفريقية والمغربية التي تطورت في ظل المنافسة في ظل غياب التشاور الهادف مع بعضها البعض .
- حتى الآن كانت الجهود التي يبذلها اتحاد المغرب العربي في مجال التكامل باهتة في أفضل تقدير، أحد الأسباب المهمة لذلك التوترات الدائمة بشأن الصحراء الغربية.

¹Asmita Parshotam, Op.cit; p. 02.

إن إنشاء اتحاد المغرب العربي يعتبر أكثر من مجرد استراتيجية، فهو يستجيب لحاجة حيوية لبلدان المغرب العربي لتوحيد جهودها للتغلب على التخلف وحل المشاكل الحاسمة التي تجد نفسها تواجهها، فهو يجسد رغبتها في التغلب على النزاعات التي عارضتها، لا سيما في المنطقة مجال الأمور الموروثة من الاستعمار، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. -الداخلية: مشاكل الاعتماد على الغذاء، ارتفاع معدل النمو السكاني، البطالة، صعود الأصولية التي تهدد شرعية السلطات القائمة؛

-الخارجية: بالمقارنة مع المجموعات ذات البنية الاقتصادية، فإن وزن كل دولة مغربية معزولة يعتبر منخفضاً، واعتماداً على الخارج في إمدادها وبيع منتجاتها، يجب على اقتصاديات المنطقة أن تعمل معاً من أجل تنمية متوازنة لتجارها مع بقية العالم، ومن أجل تحقيق الهدف النهائي، تم تحديد برنامج من أربع خطوات:

-إنشاء سوق مشتركة؛

-إنشاء اتحاد جمركي؛

-مواءمة السياسات الاقتصادية؛

-إنشاء منطقة تجارة حرة.

لم تدخل اتفاقية إنشاء اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ، ومنذ ذلك الحين تم تصميم وصياغة وتوقيع ما لا يقل عن عشرين اتفاقية تغطي مجالات مختلفة (اقتصادية، ثقافية، جمركية ... إلخ)، لكن لا تزال حبراً على ورق، في انتظار التنفيذ، ويبدو أنها محكوم عليها بالتقادم قبل أن تدخل حيز التنفيذ،¹ تُظهر بلدان المغرب العربي تردداً عاماً في نقل السلطات إلى المؤسسات الإقليمية التي من شأنها تنظيم التجارة البينية الإقليمية والمساعدة في حل المأزق السياسية في المنطقة. ونتيجة لذلك، انعقدت قمة اتحاد المغرب العربي الأخيرة التي ضمت جميع الدول الأعضاء في عام 1994 وإلى غاية سنة 2020، تم التصديق على ستة اتفاقيات فقط من بين أكثر من 30 اتفاقية من قبل جميع الدول الأعضاء الخمس، وتتمحور هذه الاتفاقيات الست حول: إنشاء البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية، وتبادل المنتجات الفلاحية، وتشجيع وضمان الاستثمارات، والنقل البري للمسافرين والبضائع، والحجر الزراعي، وقواعد تجنب الازدواج الضريبي والضرائب على الدخل،² فهل يمكننا أن نعتبر هذا الوضع مؤشراً على الفشل في تحقيق اتحاد المغرب العربي؟!

بغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء "اتحاد المغرب العربي"، فقد أثار المشروع آمالاً كبيرة لدى شعوب المنطقة، التي تتشارك في عناصر الهوية مثل اللغة العربية، والإسلام، والتاريخ المشترك تحت الاستعمار الفرنسي، فقد سعى الاتحاد إلى تعزيز الأخوة بين المغاربة، وتحقيق التقدم والازدهار، وبناء سياسة مشتركة في مختلف المجالات فتم إنشاء عدد من المؤسسات، أهمها المجلس الرئاسي، وهو الهيئة الوحيدة التي يمكنها اتخاذ القرارات، والتي يجب أن يوافق عليها رؤساء الدول الخمس بالإجماع (المادة 06 من المعاهدة)، ولم يجتمع المجلس الرئاسي منذ قمة تونس في فيفري 1994 لعدة أسباب تتمثل في الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب؛ والعشرية السوداء في الجزائر طوال معظم فترة التسعينيات من القرن الماضي؛ وقرار موريتانيا إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني، والانحدار السياسي في تونس عام 2000، وامتنال دول المغرب العربي الأربعة للعقوبات الأمريكية والأممية ضد ليبيا، مما أدى إلى تجميد أنشطة الاتحاد.

على الصعيد الاقتصادي، فشلت دول المغرب العربي في تحقيق التكامل المنشود، حيث لم تتجاوز التجارة البينية 3% من إجمالي تجارتها مما يجعل التجارة البينية بين بلدان المغرب العربي واحدة من أدنى المعدلات في العالم وفقاً لغاري هوفباور وكليبر برونيل، وبالتالي هي من أدنى النسب عالمياً، رغم الاتفاقيات التي وُقعت في 1991 لإنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة، لم تتحقق هذه الأهداف بسبب التركيز على العلاقات الثنائية مع الشركاء الخارجيين، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

¹ Ghaouti Mekamcha, Op.cit; pp. 138-139.

² Asmita Parshotam, Op, cit; p. 03.

بينما استمر بلدان المغرب العربي في الإشارة إلى ضرورة إحياء اتحاد المغرب العربي، فإنهم رغم ذلك انخرطوا في سباق تسلح مكلف، لقد خصصت الجزائر وليبيا والمغرب مبالغ كبيرة للدفاع الوطني وشراء الأسلحة يعتمد على ثلاثة اعتبارات: الصحراء الغربية (للمغرب)، وتحديث القوات المسلحة (للجزائر) والتكافؤ الاستراتيجي (لكلاهما)، ورغم أنه من المشكوك فيه ما إذا كان أي تهديد خارجي يبرر مثل هذا الإنفاق العسكري الباهظ، فإن انعدام الثقة القائم بين الجيران يفسر ذلك إلى حد كبير.¹

إذن على الرغم من المحاولات العديدة لإضفاء الطابع المؤسسي على التكامل المغاربي، والتي سبقت تأسيس اتحاد المغرب العربي، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل، ورغم أن الدساتير المغربية تضمنت مبادئ التعاون والتكامل، إلا أن التحديات السياسية والاقتصادية حالت دون تحقيق هذه الأهداف، كانت الفوائد الاقتصادية المحتملة لسوق مغربية مشتركة كبيرة، إذ أن سوقاً موحدة ستكون أكثر جاذبية للمستثمرين مقارنة بأسواق صغيرة ومنفصلة. ومع ذلك، فإن إغلاق الحدود المغربية - الجزائرية عام 1994، واستمرار نزاع الصحراء الغربية، والعقوبات الدولية على ليبيا عام 1992، كلها عوامل ساهمت في إبقاء اتحاد المغرب العربي مؤسسة خاملة.²

ظلت تونس تدعم فكرة اتحاد المغرب العربي، معتبرة إياه وسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، ورغم سقوط نظام بن علي، لم تؤثر الأحداث التونسية بشكل كبير على العلاقات المغربية، نظراً لطبيعة المجتمع التونسي المتجانس ومؤسساته القوية. في المقابل، أدت الأزمة الليبية إلى توترات إقليمية، فبعد استقالة محمد الغنوشي في فيفري 2011، تولى "الباجي قائد السبسي" منصب رئيس الوزراء التونسي، واختار "الجزائر" كأول وجهة له خارج تونس خلال زيارته في مارس 2011، وأعلنت الجزائر تقديم 100 مليون أورو كمساعدات مالية للحكومة الانتقالية التونسية، وتميزت العلاقات بين البلدين بالسلاسة، حيث اتفق الطرفان على موقف مشترك تجاه الأزمة الليبية، ودعوا إلى حل سياسي سلمي وفقاً لخريطة طريق الاتحاد الإفريقي، وفي جويلية 2011، وقّع البلدان اتفاقية لترسيم الحدود البحرية، مما عزز علاقتهما الثنائية وأضاف بعداً استراتيجياً لها، خاصة في ظل الأزمة الليبية التي يتشاركان في الحدود معها.

في المقابل، لم تسمح السلطات المغربية بتنظيم مظاهرات مؤيدة للثورة التونسية في الرباط، كما شهد المغرب احتجاجات بقيادة "حركة 20 فبراير"، التي طالبت بتحويل النظام إلى ملكية دستورية ذات صلاحيات محدودة، وانتقدت الفساد في دوائر السلطة، وردت الحكومة المغربية بزيادة أصول "صندوق التعويضات" بمقدار (1.7 مليار دولار) لدعم السلع الأساسية.³

كما حاول الرئيس التونسي محمد المرزوقي في عام 2012 إنعاش الاتحاد، لكن خططه لم تلقَ الدعم الكافي من الدول الأخرى، يرجع الفشل في تحقيق التكامل المغاربي إلى التنافس التاريخي بين المغرب والجزائر، وبينما أدت الأزمة الليبية إلى تقارب مؤقت بين بعض الدول المغربية، إلا أنها لم تحل الخلافات العميقة وفي الوقت نفسه، تحول تركيز المغرب والجزائر نحو إفريقيا، حيث حاول المغرب تعزيز وجوده في القارة من خلال الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي ومحاولة الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، رغم المقاومة الداخلية.

بشكل عام، كان تأثير الانتفاضات العربية على التعاون الإقليمي في المغرب العربي محدوداً، ولم يلعب اتحاد المغرب العربي دوراً مهماً في الصراعات الإقليمية. وبدلاً من ذلك، أصبحت ديناميكيات التعاون الإقليمي أكثر ارتباطاً بالشؤون الإفريقية، مما يعكس تحولاً في الأولويات بعيداً عن التكامل المغاربي.⁴

من خلال تحليل نشأة فكرة المغرب العربي ومحاولات تأسيسها، يتضح أن الدافع الرئيسي كان مقاومة الاستعمار الذي استهدف الأرض والموارد والبشر في المنطقة، هذا الوضع خلق حاجة ملحة لدى النخب السياسية والشعوب نحو

¹Yahia H. Zoubir, "Tipping the Balance Towards Intra- Maghreb Unity in Light of the Arab Spring", Op.cit; p. 88.

² Raffaella A. Del Sarto and Eduard Soler i Lecha, Op.cit; pp. 11-12.

³ Ibid; p.91 .

⁴ Ibid; pp. 11-12.

التحرر، حيث كانت شعوب شمال إفريقيا تعاني من الفقر الاقتصادي وفقدان السيادة، مما دفعها إلى السعي لتحقيق الذات القومية بتطبيق هرمية حاجات أبراهام ماسلو، فنجد أن هذه الحاجات كانت مركزة ومُلحة في ظل الاستعمار، مما أدى إلى إلغاء التدرج الطبيعي للحاجات وتحولها إلى قوة دافعة نحو التحرر والإنجاز، كما تجسد ذلك في النضال الجزائري. مع ذلك، فإن اتحاد المغرب العربي واجه تحديات كبيرة بعد الاستقلال، حيث أن الحكومات في الدول المغربية غالبًا ما تكون غير منتخبة بشكل ديمقراطي، مما أدى إلى تبني قرارات لا تعكس حاجات الشعوب الحقيقية. على سبيل المثال، قرار المغرب بتجميد عمل الاتحاد عام 1994 لم يأخذ في الاعتبار تأثيراته السلبية على العمال والمواطنين، مما يطرح تساؤلات حول مدى استجابة هذه القرارات لحاجات الأفراد.

لتحقيق التكامل الإقليمي الفعلي، يجب أن تكون حاجات المواطنين في صلب العملية، مثل توفير الوظائف والسكن والتعليم والخدمات الصحية والأمن، هذه الحاجات المشتركة يمكن أن تشكل أرضية صلبة لتعزيز التكامل إذا تم تصعيدها إلى المستوى الإقليمي؛ ومع ذلك، فإن غياب الديمقراطية في دول المغرب العربي يعيق هذه العملية، حيث أن التكامل الوظيفي يتطلب تحويل الولاء الشعبي من المستوى الوطني إلى المستوى فوق القومي، وهو ما يتعذر تحقيقه دون مشاركة شعبية حقيقية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على الأمن القومي من قبل الحكومات المغربية غالبًا ما يأتي على حساب الأمن الإنساني، حيث يتم تخصيص موارد كبيرة للجيش والأمن بدلًا من الاستثمار في الإنسان وتحسين ظروفه المعيشية، هذا الخلل البنيوي يظهر جليًا في انتشار العنف والإرهاب في العديد من الدول العربية، مما يدل على أن العدو الحقيقي هو الفقر وغياب العدالة الاجتماعية وليس التهديدات الخارجية.

في السياق الأمني، شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط تعاونًا بين دول الضفتين لمواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية، ومع أن الدول الأوروبية هي المستفيد الأكبر من هذا التعاون، إلا أن مشاركة دول المغرب العربي تهدف إلى عدم التهميش والاستفادة من الامتيازات العسكرية المحدودة، إنَّ هذا التعاون الأمني يعكس الحاجة الملحة للأمن، ولكنه لا يعالج الأسباب الجذرية للمشاكل الأمنية التي تكمن في غياب التنمية والعدالة الاجتماعية.

باختصار، تحقيق التكامل الإقليمي في المغرب العربي يتطلب تحولًا جذريًا نحو الديمقراطية ووضع حاجات المواطنين في صلب السياسات الإقليمية؛ وبدون ذلك، سيظل اتحاد المغرب العربي مؤسسة خاملة وغير قادرة على تحقيق التكامل الحقيقي الذي يلبي تطلعات شعوب المنطقة.¹

سنفصل أكثر في محاولات إحياء اتحاد المغرب العربي والربط بين أسباب فشله والعلاقات بين دول شمال إفريقيا في المطلب المقبل.

¹ عامر مصباح، تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات، مرجع سابق الذكر، ص ص 270-287.

المبحث الثاني: تكلفة عدم تجسيد المنتظم التكاملي / الاندماجي المغربي

تواجه الدول المغربية إشكالية كبيرة تتمثل في عجزها عن تبني مقاربة جماعية لحل الأزمات الداخلية التي تقوّض أي جهود لتعزيز التعاون المشترك بينها، لقد مرّت أكثر من 35 عاما على إعلان اتحاد المغرب العربي في مدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989، ومع ذلك لا تزال هياكل الاتحاد تعاني من الاضطراب، مما انعكس سلبا على بنيته التنظيمية والسياسية، ليصبح هذا الفضاء الجيو سياسي شبه مُهمَل.

مع تفاقم أزمات الإقليم بعد سقوط نظام العقيد القذافي في ليبيا، وتصاعد التهديدات الإرهابية، وانتشار التطرف، وتفاقم قضايا مثل الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، أصبحت الحاجة إلى مقاربة جماعية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. هذا الوضع يتفاقم مع التدخلات العسكرية والاقتصادية للقوى العظمى مثل الصين وروسيا، بالإضافة إلى التدخلات التقليدية للقوى الاستعمارية السابقة، خاصة فرنسا، التي تلعب دورا واضحا في تعقيد الوضع السياسي والأمني، خاصة بعد سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة على أجزاء من شمال مالي.

إن إنشاء آلية جماعية يُعتبر خطوة إستراتيجية حاسمة لتعزيز التعاون المغربي، إلا أن التحدي الرئيسي الذي يعيق تحقيق هذه الآلية هو التباين الكبير في الرؤى والتوجهات بين الأنظمة السياسية في المنطقة، هذا التباين ينعكس في اختلاف الأولويات والأجندات السياسية والاقتصادية لكل دولة، مما يُصعّب التوصل إلى إجماع أو رؤية موحدة لطبيعة عمل هذه الآلية. وبالتالي، فإن التحدي الأكبر يكمن في التوفيق بين هذه الاختلافات وبناء إطار عمل مشترك يتجاوز الحدود الضيقة للمصالح الوطنية الضيقة، حيث تُعد تكلفة عدم تجسيد المركب الأمني في الإقليم المغربي باهظة على جميع المستويات، أين يؤدي غياب التعاون الأمني المشترك إلى تفاقم تلك التهديدات، كما يُضعف هذا الغياب القدرة على مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، ويجعل الدول أكثر عرضة للتدخلات الخارجية التي قد تستغل الفراغ الأمني لتحقيق مصالحها. وبالتالي، فإن عدم تجسيد هذا المركب الأمني لا يهدد الأمن الداخلي للدول المغربية فحسب، بل يُعيق أيضًا أي مساعي لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي في المنطقة، هذا ما سنتناوله في هذا المطلب أي تحليل إمكانية إقامة نظام أمن مغربي كمخرج من المعضلة الأمنية في ظل غياب المقاربة الجماعية.

المطلب الأول: معطلات تفعيل الاتحاد المغربي

يُعتبر الاتحاد المغربي أحد أهم المشاريع الإقليمية التي تسعى إلى تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي ومع ذلك، فإن تفعيل هذا الاتحاد يواجه عدداً من المعوقات التي تعيق تحقيق الاندماج الإقليمي، من بين هذه المعوقات، يبرز "الخلاف الجزائري-المغربي" كواحد من أبرز التحديات، حيث يؤثر سلباً على التقدم نحو التكامل، ومع أن هذا الخلاف يشكل عائقاً كبيراً، إلا أنه ليس بالضرورة معطلاً كلياً للاندماج الإقليمي، إذ يمكن تجاوزه من خلال إرادة سياسية قوية وحلول دبلوماسية، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، يُعد "اتحاد المغرب العربي" نفسه، في شكله الحالي، معطلاً للاندماج المغربي بسبب جموده وعدم قدرته على تحقيق أهدافه، فمنذ تأسيسه في عام 1989، لم يتمكن الاتحاد من تحقيق تقدم ملموس في تعزيز التعاون الاقتصادي أو السياسي بين دوله الأعضاء، مما جعله يتحول إلى كيان شكلي أكثر منه فاعلاً، هذا الجمود يعكس غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى النخب الحاكمة في الدول المغربية، بالإضافة إلى عدم وجود آليات تنفيذية قادرة على تحويل الأهداف النظرية إلى إنجازات عملية.

الفرع الأول: الخلاف الجزائري- المغربي بوصفه عقبة في مسار الاندماج المغربي

في هذا السياق، نسعى إلى فهم منطق الفشل في الاندماج المغربي بعيداً عن الاندماج الاقتصادي، حيث أنّ منطق اللاندماج المغربي يقوم على الأقل، على أسطورتين مؤسستين، وتكمن المشكلة مع هذه الأساطير المؤسسة في أنها متجذرة،

ليس فقط في الخطاب السياسي، لكنها تمتد إلى الوعي الأكاديمي والمزاج المجتمعي على حد سواء: الأسطورة الأولى هي مركزية الخلاف الجزائري-المغربي، أما الأسطورة الثانية فهي تباين الأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي.¹

يشكل غياب بنية أمنية إقليمية في شمال إفريقيا عائقاً أمام استعادة الاستقرار في ليبيا، واحتواء أي تهديدات أخرى لأمن المنطقة، ولا يزال التعاون العسكري الثنائي القائم الذي ميّز المشهد الجيو سياسي في شمال إفريقيا منذ اندلاع الاضطرابات الشعبية في عام 2011 يمثل تحوّلًا إيجابيًا؛ ومع ذلك، هناك احتمال محدود حاليًا في أن تؤدي هذه الترتيبات الأمنية الثنائية إلى أي نتيجة جوهرية في القضاء على التهديدات عبر الحدود، أو أن تتطور لتصبح آلية على مستوى المنطقة. يظل التنافس بين الجزائر والمغرب على النفوذ الإقليمي هو التحدي الرئيسي أمام توسيع التعاون الأمني ليشمل جميع دول شمال إفريقيا، وقد ساهمت عقود من التنافس في زيادة العداء وانعدام الثقة بين البلدين؛ ومن المؤكد أن استمرار الفوضى الأمنية والسياسية الليبية التي تزيد من تفاقم الاستقرار الهش في الدول المجاورة لها هو عامل مهم آخر أعاق التعاون الإقليمي الفعال.²

يمكن القول أنّ إنشاء جامعة الدول العربية أعطت دفعا قويا لمسار العمل الوحدوي العربي حيث ساهمت في دعم الحركات الوطنية في الأقطار العربية التي كانت تحت الاستعمار؛ ومع ذلك، فإنّ الظروف التاريخية التي كانت مواتية لدعم النزعة الوجدية والتكاملية بين الحركات الوطنية في تونس والجزائر والمغرب اصطدمت بتباين المشارب الإيديولوجية واختلاف التصورات حول كيفية التعامل مع السلطة الاستعمارية، فبينما اعتمدت الحركتان الوطنيتان المغربية والتونسية على أسلوب دبلوماسي وتفاوضي، مع اللجوء إلى العمل المسلح كوسيلة ضغط عند الضرورة، كانت الحركة الوطنية الجزائرية، ذات التوجهات التحررية والراديكالية، قد اقتنعت منذ مجازر 08 ماي 1945 بأن الكفاح المسلح هو الطريق الأمثل لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، هذا الاختلاف في المنهجية كان منطقيًا نظرًا لتباين وضع وأهداف الاستعمار الفرنسي في دول المغرب العربي.

رغم هذه الاختلافات، لم تمنع الاعتبارات الإيديولوجية ممثلي الأحزاب الرئيسية في المغرب والجزائر وتونس من عقد اجتماع في طنجة من 27 إلى 30 أبريل 1958، حيث تحولت فكرة التنسيق بين الحركات الوطنية إلى مطلب إقامة دولة فيدرالية في شمال إفريقيا، وقد بدأ هذا الهدف يتبلور في الوثائق الرسمية لبعض هذه الأحزاب قبل هذا اللقاء، حيث نصت وثيقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية الصادرة عن مؤتمر الصومام عام 1956 على أن التضامن بين شعوب المغرب العربي يجب أن يتجسد في تكوين فيدرالية تجمع الدول الثلاث.

بناءً على هذه الحقائق، يمكن القول إن الظروف الإقليمية شجعت زعماء الحركات الوطنية في المغرب العربي على إرساء دعائم اتحاد المغرب العربي. ومع ذلك، عارض المعسكر الرأسمالي الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هذه المبادرة التكاملية بسبب تأثيراتها السلبية على مكانة فرنسا في شمال إفريقيا، وما قد يترتب على ذلك من إضرار بالمصالح الغربية في المنطقة، خاصة في ظل الحرب الباردة التي بلغت ذروتها آنذاك. منذ ذلك الحين، أصبح المغرب العربي ساحة للاستقطاب بين طرفي الحرب الباردة، مما أدى إلى تحويل العلاقات بين دوله إلى حرب باردة مصغرة. وساهم في تجميد مسار التكامل بحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين.³

ظهرت متغيرات داخلية وإقليمية ودولية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، أعادت إحياء فكرة التكامل المغاربي. على المستوى الداخلي، شهدت دول المغرب العربي إصلاحات سياسية واقتصادية قللت من الفوارق الإيديولوجية والبنوية التي كانت تعيق التطور الطبيعي للتكامل؛ وعلى المستوى الإقليمي، تحسنت العلاقات بين الجزائر والمغرب، وكذلك

¹ محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليمًا بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغاربي (2018)، مرجع سابق الذكر، ص 155-156.

² Belkacem Iratni, "The strategic interests of the Maghreb states, Research Division", Research Division, NATO Defense College, 2008, p. 24.

³ حسين بوقارة، ظاهرة التكامل: بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 88-89.

بين تونس وليبيا بعد انقلاب نوفمبر 1987 في تونس. بالإضافة إلى ذلك، أدت التحولات العميقة في العلاقات بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية، وفي طبيعة النظام الدولي، إلى دفع دول المغرب العربي لتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية لمواجهة التحديات الجديدة. كما أبدت أطراف فاعلة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة رغبتها في التعامل مع دول المغرب العربي كمجموعة تفاوضية واحدة. في هذا السياق، أبرمت معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989، والتي أعادت إطلاق اتحاد المغرب العربي في ظل ظروف تاريخية وإقليمية ودولية مشجعة، إنَّ اتحاد المغرب العربي بالرغم من قدم التجربة التكاملية في المنطقة، التي ترجع بدايتها الرسمية إلى نهاية أفريل من سنة 1958، فإنَّ ما حققته من إنجازات لا يرقى بتاتا إلى توفير متطلبات وشروط التطور الطبيعي لهذه التجربة، بغض النظر عن التقلبات السياسية، التي يمكن أن تعرفها البيئتين الداخلية والخارجية، وينطبق هذا الأمر على الصيغتين الأساسيتين لتطور العمل التكاملي في المغرب العربي صيغة مؤتمر طنجة 1958 وصيغة معاهدة مراكش 1989.

إنَّ المقاربة الشاملة التي تم الاتفاق عليها في بداية مسار بناء المغرب العربي لم تعد فعالة أو موضوعية بسبب التناقضات الكثيرة بين الأنظمة السياسية في المنطقة؛ وعلى هذا الأساس، بدأ التركيز منذ عام 1964 على التكامل القطاعي من خلال الاجتماعات الدورية بين وزراء الاقتصاد للدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي. ومع ذلك، لم تكن هذه الاجتماعات كافية لإفراز نشاطات اقتصادية وظيفية قادرة على تعزيز السلوكيات التكاملية التي تضمن التطور المستمر لمسار التكامل في المغرب العربي، بغض النظر عن التحولات في البيئتين الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت معظم مشاريع وصيغ التعاون والتنسيق الاقتصادي طابعا ثنائيا، وهو ما لا يكفي في غالب الأحيان لتدعيم بناء جماعة سياسية إقليمية جديدة في المغرب العربي، ولا يؤدي إلى الانتشار الوظيفي لعملية التكامل.

تشير نصوص مؤتمر طنجة ومعاهدة مراكش إلى أنَّ قادة الدول المغاربية اعتمدوا على مقاربة تكوين الأجهزة المشتركة قبل بروز الحاجة أو الوظيفة التي تدفع إلى ذلك؛ ومع ذلك، فإنَّ الإخفاق في إيجاد الوظائف والأدوار الحقيقية لهذه الأجهزة حولها إلى هياكل بدون روح، مما يجعلها خارج دائرة الإنجازات التي يمكن أن تُنسب إلى التجارب التكاملية الناجحة، فقد اتفق الموقعون على نصوص مؤتمر طنجة ومعاهدة مراكش قبل دخولها حيز التنفيذ على إنشاء مجموعة من المؤسسات في مجالات متعددة، وهو ما يمثل أكثر من ضعف الأجهزة التي بدأت بها السوق الأوروبية المشتركة. ومع ذلك، فإنَّ الغموض اكتنف تجربة التكامل في المغرب العربي منذ البداية، حيث لم تتضح مسألة المدخل الوحدوي أمام زعماء المنطقة، ففي الوقت الذي أكدت فيه المادة الأولى من وثيقة مؤتمر طنجة عام 1958 على اختيار الشكل الفيدرالي كإطار قانوني لوحدة المغرب العربي، نجد أن أجزاء أخرى من الوثيقة تؤكد على إنشاء مؤسسات واعتماد سياسات تعكس المقاربة الوظيفية المحلية للتكامل المغاربي.

هذا التناقض والغموض انعكس على التطور الميداني لمسار التكامل في المغرب العربي، ففي منتصف سبعينيات القرن العشرين، برزت مجموعة من المشاكل السياسية بين دول المغرب العربي، كانت كافية لإدخال مسار التكامل في حالة جمود وشلل شبه كلي. بعد ذلك، سيطرت مظاهر الصراع والتنافس على مظاهر التعاون والتكامل بين دول المنطقة، وتسارعت وتيرة بناء التحالفات وتفكيكها كآلية لإحداث التوازن بين الكتل المتنافسة. نتيجة لذلك، دخلت دول المغرب العربي في حرب باردة مصغرة استمرت لأكثر من خمسة عشر عامًا، مما تسبب في تآكل جل صيغ ونشاطات التكامل، وفي اندثار أغلب الأجهزة والآليات التي أنشئت لتأطير مسار التكامل المغاربي.¹

اتحدت دول المغرب العربي في جامعة الدول العربية خلف القضية الفلسطينية ووضعت سياسات خارجية لعدم الانحياز، وشكلت تونس وليبيا الأجزاء المهمة الأخرى من مجلس الأمن الإقليمي، وكانتا تميلان إلى أن تكونا قوى للتعاون والوحدة الإقليميين، لم تكن مصر منخرطة بشكل كبير في مجلس التعاون الإقليمي في شمال إفريقيا، بسبب تنافسها مع الكيان الصهيوني وتركيزها على الشرق الأوسط. خلال السبعينيات من القرن العشرين، قام الرئيس التونسي الحبيب

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 90-101.

بورقيبة بعدة حملات لتوحيد دول المغرب العربي، وفي عام 1974، اتفق العقيد الثوري معمر القذافي وبورقيبة على توحيد ليبيا وتونس، لكن الخطة انهارت بسبب نقص الدعم الشعبي في تونس؛ وبعد ذلك، شكلت ليبيا تحالفاً دفاعياً ضد المغرب، وبدأ القذافي بتزويد حملة حرب العصابات التابعة للبوليساريو في الصحراء الغربية. بالإضافة إلى ذلك، قام القذافي برعاية المتمردين في جميع أنحاء إفريقيا والعالم الإسلامي وعزز القومية العربية والوحدة الإفريقية بهدف زيادة نفوذ نظامه.

في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، مع تراجع الدعم السوفياتي للجزائر وليبيا ومع المفاوضات لحل نزاع الصحراء الغربية، تحسنت العلاقات بين دول المغرب العربي، وأدت الوساطة الدولية إلى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (مينورسو) التي انتشرت في عام 1992، وبعد نشر بعثة المينورسو، تعثر الاستفتاء الذي كان مخططاً له برعاية الأمم المتحدة بشأن مسألة من هو الصحراوي.¹

بدأت تلوح في الأفق مجموعة من المتغيرات والمؤشرات منذ عام 1985 التي مهدت الطريق لإعادة إحياء مسار التكامل في المغرب العربي، وتجسدت أهم هذه المؤشرات في التحسن الذي طرأ على العلاقات بين دول المنطقة، خاصة التطور في العلاقة بين الركيزتين الأساسيتين، المغرب والجزائر، وكذلك التقارب الليبي التونسي بعد الإطاحة بنظام الرئيس بورقيبة في تونس. هذه التطورات الإيجابية أفرزت سلسلة من اللقاءات الرسمية على كافة المستويات، مما مهد لاتفاق زعماء المغرب العربي في 17 فيفري 1989 على التوقيع على معاهدة مراكش الخاصة بإنشاء اتحاد المغرب العربي في صيغته الجديدة. ومع ذلك، تعرض هذا المسار مرة أخرى للشلل والتجميد بعد خمس سنوات فقط من بدايته بسبب تدهور جديد في العلاقات المغربية-الجزائرية.

في ضوء هذه الاعتبارات، يبدو أن المتابع للشأن المغربي لن يجد صعوبة في الحكم على فشل مسار التكامل في المغرب العربي في تحقيق أدنى حد من الإنجازات الضرورية لقيامه بدور بناء جماعة سياسية جديدة في المنطقة، كما تبقى المؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية التي أنشأتها معاهدة مراكش قائمة، تنتظر حدوث تحول إيجابي في العلاقات بين القيادات السياسية المغربية لتعود إلى القيام بوظيفتها التكاملية، وهو ما يؤكد على أهمية عامل الإرادة السياسية في هذه التجربة التكاملية.

إذن تواجه التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي مجموعة واسعة ومتنوعة من المشاكل والتحديات التي تساهم في إطالة أمد الجمود الذي أصابها منذ عام 1995، وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين هذه العقبات، مما يجعل من الصعب وضع حدود فاصلة بينها، فإن طبيعة ومحتوى العلاقات بين الأنظمة السياسية في المغرب العربي تُعتبر العامل الأكثر تأثيراً في مستقبل مسار التكامل في المنطقة، بل إن بعض الخبراء والمهتمين بشؤون المغرب العربي يرون أن حدوث تحول إيجابي في نمط إدراك الركيزتين الأساسيتين في المنطقة (المغرب والجزائر) لبعضهما البعض يشكل الشرط الأولي والضروري لإعادة إحياء اتحاد المغرب العربي. ومع ذلك، يبدو تحقيق هذا التحول صعباً نظراً للتراكمات السلبية، التي تتراوح بين النزاعات وأحياناً العداء، في تطور العلاقات الجزائرية-المغربية منذ استقلالهما. هذه التراكمات ساهمت في خلق حالة من عدم الثقة بين الطرفين، مما يشكل حاجزاً حقيقياً أمام التعاون في القضايا السياسية العليا والمصيرية.

على هذا الأساس، يُعد الانفراج في العلاقات بين أطراف النظام الإقليمي المغربي أحد أبرز المتطلبات اللازمة لعودة العمل التكاملي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة في إطار ما يُعرف بالربيع العربي في بروز حالات من عدم الاستقرار، وأحياناً أشكال من الفوضى والتناحر الداخلي، مما أفرز تحديات أمنية معقدة. كما أن أوضاع الدول المغربية التي لم تشملها هذه الأحداث، مثل تونس وليبيا، تبدو هشة وقابلة للاختراق في أي لحظة. لذلك، يبدو أن منطقة المغرب العربي مقبلة على مواجهة تحديات أمنية واستراتيجية يصعب التعامل معها باستخدام أساليب وإمكانيات الدولة القطرية التقليدية.

¹Stephen Burgess, "Regional Security Complexes and African Foreign Policies", *Journal of Indo- Pacific Affairs*, (Special Issue), November 2021, p. 79.

في هذا السياق، قد تدفع المزايا الاستراتيجية التي يمكن أن يحققها مشروع اتحاد المغرب العربي جميع الأطراف إلى مراجعة سياساتها ومواقفها تجاه هذا المشروع، وإعادة النظر في نمط ومحتوى التفاعلات والعلاقات بينها، فالاتحاد المغاربي يمكن أن يكون أداة فعالة لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي في ظل الظروف المتغيرة.¹

إن إعادة النظر في الأمن المغاربي على غرار الحد من ثقل الثنائية والبدء في نهج أمني جديد للتعددية يشكل مسعى صعباً؛ تظل السياسات الأمنية المغاربية محددة حسب المصلحة الوطنية الذاتية وثقل بعض تصورات الماضي التي تمنعهم من تطوير رؤية جديدة ومشاركة للمستقبل، وهذه السمة الثابتة هي العامل الرئيسي الذي يفسر التنافس على القيادة، والذي بدوره يلقي الضوء على سبب بقاء اتحاد المغرب العربي في طريق مسدود، وتعتمد تعددية الأمن المغاربي على المتطلبات الأساسية (التي سنناقشها بتفصيل أكثر في المطلب القادم)، وهي غير موجودة حالياً، ولم تكن القيم المشتركة كافية لتوليد هوية أمنية إقليمية لأن كل دولة مغاربية لا تزال ترى تهديداً وطنياً لأمنها ومصالحها الاستراتيجية بالمعنى الجغرافي الضيق.² عليه، ما هو أكيد فإنه ثمة تركيز مبالغ فيه على الخلاف الجزائري- المغربي بوصفه سبباً لتعطل الاندماج في المغرب العربي، ولكن يمكن بسهولة، دحض ذلك من خلال حجتين أساسيتين:³

الحجة الأولى، هي أنه رغم الامتداد الزمني للخلاف بين الجزائر والمغرب واستعصائه وانزلاق التوتر في العلاقة بينهما إلى اشتباك مسلح محدود في عام 1963 حرب الرمال، فإن العلاقة بين الدولتين لم لا توصف بأي حال من الأحوال بأنها علاقة صراع أو عداوة؛ وحتى في الخطاب السياسي الرسمي، لا توجد دلالات على أن أحد الطرفين يتصور الآخر بوصفه عدواً استراتيجياً أو على الأقل بوصفه تهديداً "وجودياً" بالمفهوم الاستراتيجي الذي يمكن أن يمثل مدخلاً لصراع ثنائي مسلح، ما من شك في أن منطق التجاذب بين الدولتين يبقى محكوماً بحتمية التعايش والحرص على تجنب الانزلاق نحو الصدام العنيف. وفي هذا السياق، يسجل عبد النور بن عنتر أن البلدين عرفا أزمات سياسية داخلية حادة كان في الإمكان أن تدفع بالنظامين إلى مغامرات عسكرية لتعبئة الرأي العام الداخلي ضد عدو خارجي لكنهما لم يفعل ذلك قط؛

الحجة الثانية، هي أنه رغم محورية النزاع حول الصحراء الغربية في الخلاف الجزائري- المغربي، فإنه لم يؤد قط إلى بروز حالة استقطاب إقليمي دائم يعمق حدة الانقسام بين دول المغرب العربي حول الاندماج الإقليمي فتونس التي تقتسم مع الجزائر حدوداً منكشفة أمنياً، تبني سياسة حياد إيجابي، وإن كان "قلقاً" باستمرار، حيال الخلاف الجزائري- المغربي حول مسألة الصحراء الغربية، فهي من جهة، في حاجة إلى التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ليس فقط لأهمها يقتسمان أكثر من 950 كيلومتراً من الحدود المشتركة، لكن أيضاً، لأن الجزائر تتمتع بتجربة ناجحة في مجال مكافحة الإرهاب، كما تبقى تونس من جهة أخرى، في حاجة ماسة إلى الاستثمارات المغربية المتزايدة خلال السنوات الأخيرة، ولا تعترف تونس بجمهورية البوليساريو، لأنها تخشى أن يعتبر المغرب ذلك موقفاً عدائياً ضده، ولا يقوم مسؤولوه بزيارات رسمية إلى الإقليم، لكنها في الوقت نفسه تؤمن بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حتى لو كان ذلك في شكل وضع قانوني في صالح المغرب؛ إلى جانب ذلك تسعى موريتانيا إلى تحقيق نمط مختلف من الحياد، وذلك عبر المحافظة على علاقات متوازنة مع المغرب وجمهورية البوليساريو على حد سواء، ومن ثم مع الجزائر فهي تستخدم رسمياً جملة "الجمهورية العربية الصحراوية" لكنها لا تستضيف ممثلين الجمهورية البوليساريو، ويأتي هذا الاعتراف في سياق السعي لاسترضاء الجبهة بعد تاريخ طويل من الاحتراب مع مقاتليها، عانته موريتانيا خلال حرب الصحراء الغربية (في سنوات السبعينيات) وانتهى بتوقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار عام 1979 غير أن هناك عاملاً حاسماً آخر يتمثل بمخاوف موريتانية معلنة من اتساع بؤرة اللااستقرار في إقليم

¹ حسين بوقارة، ظاهرة التكامل: بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 101-112.

² Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb: the Predominance of Security?", **Op.cit**; p. 263.

³ محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليماً بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغاربي (2018)، مرجع سابق الذكر، ص 155-157.

الصحراء الغربية نحو الداخل الموريتاني، وخاصة مع التقاطعات القبلية المجتمعية على حدود موريتانيا الشمالية مع الإقليم فضلا عن مخاوف أخرى غير معلنة، من ألا تكتفي مطالب المغرب التوسعية بالصحراء الغربية، وخاصة أن ثمة سجلاً تاريخياً للمطالب الإلحاقية (Irredentist) لدى المغرب، ينسحب منطق الحياد نفسه على موقف ليبيا؛ فنظام القذافي السابق في ليبيا رفض الاعتراف رسمياً بالجمهورية العربية الصحراوية، لكنه تاريخياً قدم دعماً بارزاً لجهة البوليساريو، تمويلاً وتسليحاً وتدريباً عسكرياً، بينما يبقى الموقف الليبي، في فترة ما بعد القذافي الذي سقط نظامه في عام 2011، غير واضح تحت وطأة الصراع المستمر بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر.

أبعد من كل ذلك، يمكن العودة إلى التجربة الأوروبية بوصفها شاهداً تاريخياً على تهاافت فرضية الخلاف الجزائري - المغربي بوصفها معطلاً جوهرياً للاندماج الإقليمي، فقد تمكنت الدول الأوروبية، رغم ما يجمعها من تاريخ طويل ودام من الاحتراب وما يفرقها من عوامل حادة نحو الأديان والثقافات والأعراق وحتى أنظمة الحكم القائمة على عكس ما تعرفه دول المغرب العربي من بلوغ درجات متقدمة جداً من الاندماج إقليمياً، وإذا كان الخطاب السائد يشدد على محور الجزائر - المغرب في أي مسار اندماجي في المغرب العربي، فإنّ تصدع هذا المحور، بكل تأكيد لا يضاهي التصدع الذي عرفه محور فرنسا - ألمانيا الذي نجح في التعافي من حرب عالمية مأساوية، وتمكن من قيادة مسار الاندماج الإقليمي في أوروبا.¹

من الأهمية بمكان الدعوة إلى حوار جزائر - مغربي يساهم فيه صناع القرار، الجامعون والباحثون ورجال الإعلام حتى تجسر الهوة بين الجارين ليمكننا من التقارب على أساس صحيح، نحو تحسن نوعي في العلاقات بين الجزائر والمغرب. أما قضية الصحراء الغربية فبالرغم من مركزيتها فإنّ تسويتها لن تقود حتماً إلى تنشيط الاتحاد المغربي ذلك أن معوقات هذا الأخيرة وديناميته السلبية مستقلة عن هذه القضية، كما أنه لا يمكن تفسير ضعف التجارة البينية المغربية بأزمة الصحراء الغربية، فماذا يمنع تطوير المبادلات بين تونس والجزائر، بين الجزائر وليبيا؟!

إن من مستلزمات عالم اليوم أن تعمل كل الأطراف من أجل إقامة كيان إقليمي في المغرب العربي؛ إنها مسألة قناعة سياسية، لأن التحديات (وما أكثرها) لا تؤدي حتماً ولا دوماً إلى استجابة في المستوى المطلوب. إذا كان البناء المغربي خياراً استراتيجياً بالنسبة لدول المنطقة فيتعين تجسيد ذلك عملياً.²

إذن، حسب الأستاذ محمد حمشي فإنّ الخلاف الجزائري - المغربي قد يكون معيقاً للاندماج المغربي، لكنه ليس معطلاً له بالضرورة، وأنّ اتحاد المغرب العربي ببنائه المؤسسية الحالية التي ترهن اشتغاله بالسيادات المطلقة للدول الأعضاء، ومن ثمّ بالخلاف الجزائري - المغربي، هو ما يُشكل مُعطلاً، سواء لإصلاحه من الداخل أو لبروز أي مسارات بديلة كالمسارات الثنائية الأطراف وأن الديمقراطية يمكن أن تمثل مدخلاً نحو الاندماج، غير أن الأمر لا يتعلق فقط بشكل نظام الحكم السياسي، لكنه يتعلق أكثر بمدى انفتاح الحقل السياسي وأثر ذلك في الحقل الاقتصادي، وأن الإدارة المشتركة للتهديدات الأمنية والتحديات التنموية التي تطرحها المناطق الحدودية الطرفية "المشاركة" تمثل فضاء ملائماً لتمكين الدول على طرفي الحدود من "تعلم" ممارسة الاندماج الإقليمي.³

الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي بوصفه معطل للاندماج المغربي

أنشئ الاتحاد المغربي في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ولم تفعل مؤسساته البتة، ولم يحقق تقدماً يذكر في مسار العملية المزدوجة التكاملية /الاندماجية ويعود هذا الاستعصاء/ الفشل إلى عوامل بعضها متعلق بالأوضاع المغربية وأخرى متصلة بإرادة الضفة الشمالية في الاستمرار في التعامل مع المنطقة من منطلق الرؤية الاستعمارية البائدة بمضمون "فرّق تسد"، وتفعيل الرؤى القطرية الضيقة، وتتفق نظريات تفسير تطور العلاقات الدولية على أنّ المستقبل هو للكيانات

¹ نفس المرجع السابق، ص 157.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق الذكر، ص 55.

³ محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليماً بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)، مرجع سابق الذكر، ص 162.

الكبرى بحسبان اتجاه العالم نحو العولمة، وهو المشاهد في فضاءات متقدمة اختارت أن تسير هذا الاتجاه على غرار "نافتا (NAFTA) في شمال القارة الأمريكية بين عملاقي الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة وكندا)، إلى جانب دولة صاعدة (المكسيك) أو المركوسور (MERCUSOR) في جنوب القارة نفسها بين اقتصاديات صاعدة (البرازيل والأرجنتين على وجه الخصوص).

بالرغم من اقتناع النخب الحاكمة في دول الجنوب بنجاعة هذا الحل في مواجهة تباري العولمة والتكامل الجارفين، فإنَّ الإرادة السياسية القطرية تغلّبت على تلك الحقائق مفضلة الخسائر الكبيرة على خيار التنازل عن جزء من السيادة بفوائد مرتجاة تغيّر من شكل التفاعلات في العلاقات الدولية، إذ تصبح بين كيانات متوازنة نوعاً ما عوض أن تتم بين أقطاب كبيرة جداً، ودول قطرية لا تملك إلا الرضوخ أمام التيارين المذكورين أعلاه.

بالعودة إلى اتحاد المغرب العربي، فإنَّ البنك الدولي كشف عن خسائر عدم تجسيد المنتظم المغربي، خاصة أنَّ ذلك التاريخ تزامن مع تحليلين بارزين: الأول، له صلة ببدء العمل باتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والآخر، له علاقة ب بروز النتائج السلبية لاتفاقي الشراكة الموقعين بين جاري الجزائر الشرقي (تونس)، والغربي (المغرب)، وتحذّر البنك الدولي أيضاً عن خسائر كبيرة للمنتظم المغربي غير المجسّد بالنسبة لاقتصاديات المنطقة برمتها، خاصة لاقتصادي "الفاطرة"، وهما المغرب والجزائر، تتمثل تلك الخسائر بالأرقام في نسب نمو قد تصل إلى 03% ومداخيل للاقتصاديات القومية تناهز الـ 15 مليار دولار، أي ما يمكن من إيجاد 100 ألف فرصة عمل لسوق تعاني أصلاً من غياب إمكانية الاستيعاب لها في مجتمعات 70% من أعمار سكانها تقلّ عن 30 سنة.¹

لا تزال منطقة المغرب العربي، منذ اعتماد معاهدة مراكش، في مراحلها الأولى بينما تتقدم أوروبا بخطوات كبيرة نحو اكتمال وحدتها بفضل معاهدة ماستريخت، هنا تساءل يطرح هل حقيقة أوروبا تتقدم نحو الاندماج واستكمال خطواتها؟ الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تحليل مختلف المعطيات والتواريخ المفصلية التي حتما أثرت على العملية الاندماجية، ولكن من خلال تحليلها واستقرائها وجدنا أنّه رغم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في جانفي 2020 كان صدمة كبيرة للاتحاد، حيث فقد أحد أهم أعضائه اقتصادياً وسياسياً، وهذا الخروج أثار مخاوف من احتمال انسحاب دول أخرى، مما يهدد تماسك الاتحاد، وأزمة الديون السيادية، خاصة في اليونان وإسبانيا والبرتغال، كشفت عن نقاط ضعف في الهيكل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بتباين الاقتصاديات بين الدول الأعضاء.

كذلك مسألة تدفق اللاجئين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2015 أدى إلى توترات بين الدول الأعضاء، حيث اختلفت وجهات النظر حول كيفية التعامل مع هذه الأزمة، وكشفت جائحة كوفيد-19 عن اختلافات في قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع الأزمات الصحية والاقتصادية، مما أثار تساؤلات حول التضامن الأوروبي، وعلى الرغم من التحديات، أظهر الاتحاد الأوروبي مرونة في التعامل مع الأزمات. على سبيل المثال، تم إنشاء صندوق التعافي الأوروبي بقيمة 750 مليار أورو لمساعدة الدول الأعضاء على التعافي من آثار الجائحة، وعلى الرغم من الخلافات، تعززت فكرة أن التضامن مما يعزز فكرة الاندماج، التوترات مع روسيا، خاصة بعد الغزو الأوكراني في فيفري 2022، تفرض على الاتحاد الأوروبي تحديات أمنية وسياسية كبيرة، ولا يزال الاتحاد الأوروبي يجذب دولاً جديدة ترغب في الانضمام، مثل دول البلقان الغربية (صربيا، الجبل الأسود، ألبانيا... إلخ)، مما يشير إلى أن فكرة الاندماج الأوروبي لا تزال جذابة؛ وبالتالي، لا تزال أوروبا تتقدم نحو الاندماج، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ وبشكل أكثر حذراً، والاتحاد الأوروبي أثبت مرونته في مواجهة الأزمات، لكنه يحتاج إلى معالجة التباينات الاقتصادية والسياسية بين أعضائه لضمان استمرارية التكامل، ومستقبل الاندماج الأوروبي يعتمد على قدرة الاتحاد على تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية بشكل فعال.

إذا بالمقارنة عملية التكامل التي التزمت بها الدول المغاربية بعيدة كل البعد عن أن تكون غير قابلة للتراجع، والتقدم الضئيل الذي تم تحقيقه، خاصة على المستوى المؤسسي، معرض للانحيار تدريجياً تحت وطأة التقلبات التاريخية التي لا تزال

¹ محمد سي بشير، "إشكالية الأمن والقوة: المبادرات الأمنية في غرب المتوسط"، السياسة الدولية، مج (51)، ع (206)، ص ص 18-20.

تؤثر على المنطقة، بعد النشوة والحماسة التي رافقت ولادة اتحاد المغرب العربي، بدأ الاتجاه يتجه نحو التهدة وعودة التركيز على الذات الوطنية، وهو ما تفاقم بسبب بيئة إقليمية ودولية معادية بشكل صريح لبلدان الجنوب.

يبدو المغرب أكثر اهتمامًا بإنشاء منطقة تجارة حرة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي يعتبرها أكثر أهمية من الدول المغاربية الأخرى (اتفاقيات الصيد مع إسبانيا، والقرب الجغرافي، ومشاكل الهجرة المغربية إلى هذا البلد)، تعطي طابعًا خاصًا للعلاقات بين المغرب والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والتي يرغب الطرفان في تعزيزها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في إطار ما يُعرف بـ"إقليمية المغرب"، بعد فشل أوروبا في الاستجابة بشكل إيجابي لطلب المغرب المفاجئ للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في 20 جويلية 1987، اقترحت أوروبا تعزيز التعاون الحالي للوصول إلى اتفاقيات مماثلة لتلك المبرمة مع دول أوروبا الشرقية. هذا يطرح تساؤلًا آخر حول ما إذا كان تعزيز الروابط العمودية مع أوروبا يهدد بتجفيف التكامل المغاربي من مضمونه، مما قد يؤدي إلى إنشاء مناطق تجارة حرة مغلقة بدلاً من تكامل إقليمي حقيقي؟¹

من جانبها، تبدو ليبيا أقل اهتمامًا ببناء التكامل في شمال إفريقيا فقد هدد العقيد القذافي بالانسحاب من اتحاد المغرب العربي إذا لم تتحد الدول الأعضاء معه لكسر الحظر المفروض عليه، فليبيا، التي انخرطت دائمًا في لعبة التحالفات المتغيرة منذ استقلال دول المغرب العربي، وقعت معاهدات اتحاد مع مصر والسودان وسوريا في السبعينيات من القرن العشرين، ومع تونس في عام 1974، ومع المغرب في عام 1984، لكن هذه المحاولات لم تثمر عن نتائج ملموسة، بل أدت إلى خيبات أمل ومحاولات زعزعة الاستقرار؛ أما موريتانيا، من ناحية أخرى، تشغل وضعا غامضًا كعضو في مجموعة دول إفريقيا وبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) واتحاد المغرب العربي. تبدو موريتانيا راضية عن النظام التفضيلي غير المتبادل الذي تستفيد منه بموجب اتفاقية لومي، حيث أن المزايا التجارية والاقتصادية التي تحصل عليها من هذه الاتفاقية تفوق تلك الممنوحة بموجب الاتفاقيات المغربية. بالإضافة إلى ذلك، لعبت موريتانيا دائمًا دورًا ثانويًا في مشاريع التكامل المغاربي، حيث ارتبطت بهذه المشاريع لأسباب سياسية أكثر من اقتصادية؛ كذلك تونس، مثل المغرب، أعربت دائمًا عن رغبتها في تعزيز علاقاتها مع أوروبا مع الحفاظ على علاقات مميزة مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، عانت تونس من عواقب توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتشمل إسبانيا والبرتغال، حيث أدت المنافسة معهما إلى تراجع صادراتها من زيت الزيتون، مما أثر سلبيًا على قطاعها الزراعي، ولتخفيف هذه الصدمة، طلبت تونس من الاتحاد الأوروبي ضمانات، خاصة لمزارعي الزيتون، إما من خلال تطبيق السياسة الزراعية المشتركة (CAP) أو نظام (STABEX) الذي يضمن استقرار دخل المصدرين؛ بالنسبة للجزائر، أولويتها الرئيسية الجانب الأمني ومحاربة الإرهاب. أما على المستوى الاقتصادي، تنظر الجزائر إلى التكامل المغاربي كوسيلة لتجنب التبعية للشمال من خلال تعزيز التعاون بين دول الجنوب، ويجب أن يكون التكامل قائمًا على الإنتاج، بينما ترى تونس والمغرب أن السوق هو المحرك الرئيسي للتكامل المغاربي. ومع ذلك، فإن العلاقات الثنائية بين الدول المغربية، خاصة بين الجزائر والمغرب، لم تكن دائمًا في أفضل حالاتها، مما يعكس التحديات التي تواجه التكامل الإقليمي.²

في النهاية، يمكن القول إن دراسة الوضع في بلدان المغرب العربي تكشف عن فجوة كبيرة بين إعلانات النوايا والواقع على الأرض؛ على الرغم من الجهود المبذولة، فإن المعوقات التي أدت إلى فشل محاولات الاندماج في الماضي لا تزال قائمة، مما يجعل مستقبل التكامل المغاربي غير مؤكد.

في الوقت نفسه، كانت مصر هي الدولة التي شهدت تحولات كبيرة في سياساتها الخارجية والأمنية أكثر من غيرها، منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، بدأت مصر تركز بشكل أكبر على الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقربت من أوروبا والمغرب العربي، بل وطلبت عضوية اتحاد المغرب العربي؛ وفي عام 1994، أطلقت مصر منتدى البحر الأبيض المتوسط، مما يعكس اهتمامها المتزايد بهذه المنطقة. ومع ذلك، تظل قضايا الشرق الأوسط، مثل العلاقات مع الكيان

¹ Ghaouti Mekamcha, Op.cit ; pp. 139-141.

² Ibid; pp. 141-142.

الصهيوني والولايات المتحدة ودول الخليج، ذات أهمية كبيرة لاستقرارها الداخلي والإقليمي. ومع ذلك، تحتل أوروبا موقعاً أكثر أهمية في السياسة الخارجية المصرية، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين:

العامل الأول: هو أن موقف الحكومات الأوروبية، خاصة في الجنوب، من الإسلامية أقرب إلى موقف مصر مقارنة بموقف الولايات المتحدة، التي تميل إلى دمج الإسلاميين في الساحة السياسية؛

العامل الثاني: هو أن مصر تسعى إلى موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي حرمها من أي بديل استراتيجي.

نتيجة لذلك، تميل مصر إلى التخفيف من التمييز بين الأجزاء الشرقية والغربية من حوض البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على تعزيز علاقاتها مع المغرب العربي. ومع ذلك، فإن العواقب المحتملة لاهتمامها بالمغرب العربي تعتمد على عدة عوامل، منها إمكانية إعادة إطلاق التعاون الاقتصادي داخل اتحاد المغرب العربي، وتطور سياسة الكيان الصهيوني اتجاه عملية السلام، وبالتالي تقدم التعاون والتكامل في الشرق الأوسط، وما تحاول مصر تحقيقه هو التوفيق بين سياستها الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورغبتها في تعزيز نوع من القومية العربية التي يمكن أن تزيد من نفوذها الإقليمي، مما يجعلها محركاً رئيسياً للعلاقات مع الكيان الصهيوني.¹

من جهتها تواجه ليبيا، في ظل الوضع الراهن أي بعد ثورات الربيع العربي، حاجة ماسة إلى الاستقرار الأمني والإصلاحات السياسية والدستورية العاجلة. ومع ذلك، لا تزال الجهود المبذولة لبناء المؤسسات ضعيفة سياسياً وإدارياً، حيث تأخرت لجنة إعداد الدستور في بدء عملها لمدة سنتين بعد مقتل القذافي، وتفاقمت الأوضاع مع سيطرة الجماعات المسلحة على مناطق الشرق وآبار النفط، وتطبيق قانون العزل السياسي الذي استبعد العديد من الوجوه من المشاركة السياسية؛ هذه التطورات أدت إلى تراجع ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية، وساهمت في اندلاع حرب أهلية مع تحول منطقة الساحل إلى تهديد أمني حقيقي؛ أما في المغرب، يمكن وصف الإصلاحات التي أعقبت الحراك الاجتماعي عام 2011 بأنها "إصلاحات الحد الأدنى"، فلا تزال الدولة تمارس قيوداً على الفاعلين السياسيين وتحاول تكييفهم وفق رؤيتها، مما يعيق الإصلاح الحقيقي رغم التغييرات الحكومية المتتالية، فلم تكن الإصلاحات أولوية للشركاء في الحكومة، مما أدى إلى تشتت المسار الإصلاحي وعرقلة المبادرات السياسية والاقتصادية، فهذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وفقاً للباحث المغربي الحسن عاشي، لا ترقى إلى مستوى المطالب الشعبية التي طالبت بإصلاحات دستورية وقضائية ومكافحة الفساد؛ بينما تونس، استمرت في مسارها الانتقالي نحو الديمقراطية بعد إطاحة نظام بن علي، حيث أقر دستور جديد عام 2014 وأنشئت مؤسسات دستورية مثل المحكمة الدستورية والهيئة العليا للانتخابات. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، خاصة فيما يتعلق بهشاشة النظام السياسي وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعب.

هذه التحديات تعكس صعوبة تحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي في ظل هيمنة النخب الحاكمة ومقاومتها للتغيير الجذري،² يجمع المهتمون بالتكامل المغربي على أن التباين في السياسات والبنى الاقتصادية والاهتمامات بين دول المغرب العربي يشكل عائقاً رئيسياً أمام تطور ونجاح اتحاد المغرب العربي، هذا التباين أدى إلى ضعف المبادلات التجارية بين دوله ويعزى هذا الأداء المتواضع إلى ثلاثة عوامل رئيسية:³

1. الاعتماد المفرط على الأسواق الأوروبية بدلاً من تعزيز التجارة البينية؛
2. ضعف البنية التحتية الإقليمية التي تعيق تدفق التجارة عبر الحدود؛
3. البحث عن أسواق جديدة من قبل الاقتصاديات الأكثر تنوعاً في الاتحاد، مثل تونس والمغرب.

¹ Fernanda Faria and Alvaro Vasconcelos, "Security in Northern Africa: ambiguity and reality", **Chaillot Papers**, N° (25), Institute for Security Studies of WEU, September 1996.

² قوي بوحنية، "الدول المغربية هاجس الأمن والاستقرار وجيوبوليتيكا الفوضى والسلاح: أي دور للجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص 169-172.

³ Asmita Parshotam, Op.cit; pp.03-05.

كما تعد الرسوم الجمركية المرتفعة أحد العوائق الرئيسية، حيث تبلغ متوسطات التعريفات في الجزائر 19%، بينما تصل إلى 28% في تونس و31% في المغرب في قطاعات مثل الزراعة، هذا الفشل في إنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة يعيق التكامل الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه دول الاتحاد صعوبات في تنويع الصادرات، حيث تعتمد ليبيا والجزائر بشكل كبير على النفط، بينما تعتمد موريتانيا على المعادن والذهب. بالمقابل، يبرز المغرب وتونس في التصنيع والصناعات التحويلية، لكنهما لا يزالان يعتمدان على التكنولوجيات المنخفضة والمتوسطة، على الرغم من إنتاج سلع ذات إمكانات تجارية عالية داخل المنطقة، مثل الأسمدة والملابس والأجهزة الكهربائية، إلا أن هذه السلع لا يتم تداولها بشكل كافٍ بين الدول الأعضاء؛ كما أن التكامل الخلفي لسلاسل القيمة العالمية يظل ضعيفاً، مع تحسن طفيف في المغرب وموريتانيا، وركود في ليبيا والجزائر. بدلاً من ذلك، يركز الاتحاد على استيراد السلع، مما يزيد من تعرضه لتقلبات العملة وسلاسل التوريد الدولية، وتتفاقم هذه التحديات بسبب الاتفاقيات الثنائية بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، والتي تعزز التكامل الرأسي مع أوروبا بدلاً من التكامل الأفقي داخل المنطقة، فهذه الاتفاقيات، رغم فوائدها الفردية، تعيق إنشاء سلاسل قيمة إقليمية وتخلق اختلالات تجارية لصالح الصادرات الأوروبية. على سبيل المثال، تطبق الجزائر تعريفات جمركية أقل على الواردات من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالسلع القادمة من دول المغرب العربي، مما يعيق التكامل الإقليمي.

قد أدى تطوير قاعدة تصدير تلي احتياجات هذه الاتفاقيات التجارية الثنائية إلى دفع بلدان اتحاد المغرب العربي نحو التكامل الرأسي* (وليس الأفقي*) وقد تطور هذا التخصص الخارجي في تصدير السلع استجابة لطلبات الصناعات الأوروبية بدلاً من إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية التي تبني القدرة التنافسية والتخصص وتعزز اقتصاديات المغرب العربي كمجموعة، مما يخلق فعلياً تمييزاً إيجابياً لصالح الصادرات الأوروبية.

علاوة على ذلك، كان للوباء تأثير مدمر على الاقتصاديات والمجتمع ككل، ولم تسلم منطقة شمال إفريقيا من هذه التداعيات الاجتماعية والاقتصادية، ومن المتوقع أن تشهد المنطقة نمواً بنسبة 0.8% مقارنة بالتوقعات الأصلية البالغة 4.4% قبل كوفيد-19 مثل العديد من نظيراتها الإفريقية، فقد شهدت بلدان المغرب العربي زيادات حادة في نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وتفاقم العجز في الميزانية، ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات الدين وانخفاض الإنفاق المالي إلى إعاقة جهود التكامل الإقليمي، ومشاريع البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاجتماعية. ويجب أن تؤخذ هذه القيود في الاعتبار في نمو المنطقة على المدى الطويل ويجب أن تسترشد بها الاستراتيجيات الرامية إلى بناء المرونة والقدرة التنافسية في مكافحة الصدمات الخارجية مثل وباء كوفيد 19.

من المرجح أيضاً أن يستغرق تعافي الاقتصاد العالمي عدة سنوات حتى يعود إلى حالته الطبيعية، وهذا يدعو إلى إتباع نهج جديد تجاه النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ويتيح لاتحاد المغرب العربي فرصة لمواجهة التحديات المستمرة؛ ويعتمد تعزيز التكامل الإقليمي على قيام المغرب والجزائر بحل نزاعهما السياسي، أو على الأقل السماح بتجارة السلع عبر الحدود وحرية حركة الأشخاص، ويعتمد التكامل الإقليمي الشامل أيضاً على استقرار ليبيا على الرغم من أن القضايا

***التكامل الرأسي (Vertical Integration):** هو إستراتيجية تنموية تعتمد على تعزيز الروابط بين مراحل الإنتاج المختلفة ضمن سلسلة القيمة لسلعة أو خدمة معينة. بمعنى آخر، هو عملية توسع الشركة أو الدولة في مراحل الإنتاج التي تسبق أو تلي نشاطها الرئيسي. ينقسم التكامل الرأسي إلى نوعين:

- التكامل الرأسي الأمامي (Forward Integration):	- التكامل الرأسي الخلفي (Backward Integration):
عندما تتحكم الشركة أو الدولة في مراحل لاحقة للإنتاج، مثل التوزيع أو البيع بالتجزئة. على سبيل المثال، شركة تصنيع سيارات تشتري وكالة توزيع سيارات.	عندما تتحكم الشركة أو الدولة في مراحل سابقة للإنتاج، مثل توريد المواد الخام. على سبيل المثال، شركة تصنيع أثاث تشتري غابة لتأمين الخشب.

في سياق المغرب العربي: يعتمد على تصدير المواد الخام (مثل النفط من الجزائر وليبيا) إلى أوروبا لمعالجتها، بدلاً من تطوير صناعات تحويلية داخل المنطقة.

***التكامل الأفقي (Horizontal Integration):** هو إستراتيجية تعتمد على توسيع النشاط الاقتصادي داخل نفس المرحلة من سلسلة القيمة. بمعنى آخر، هو عملية دمج أو تعاون بين شركات أو دول تعمل في نفس المجال أو الصناعة لتعزيز الكفاءة وزيادة الحصة السوقية

الأمنية ليست محور هذا التحليل، إلا أنه لا تزال هناك طرق يمكن للدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من خلالها التحرك نحو تعاون أكبر وتحسين العلاقات الاقتصادية فيما بينها، ويمكن القيام بذلك بثلاث طرق رئيسية:¹

1. استكشاف فرص تجارية جديدة وتعميق التكامل الإقليمي؛

2. التطلع إلى الجنوب وبناء علاقات جديدة؛

3. خلق فرص لنمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل والاستثمار في التعليم.

تشكل العوامل والتفاعلات في البيئة الخارجية تحديًا إضافيًا لاتحاد المغرب العربي، حيث تؤثر التحولات الدولية بشكل كبير على العلاقات بين دول المنطقة، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ظل منطق الحرب الباردة يسيطر على إدراك القوى الدولية لمصالحها في المغرب العربي، ولا تزال الدول الغربية تفضل التعامل مع الدول المغربية ذات التوجهات اليمينية، مما يخلق منافسة شرسة بين دول المنطقة لكسب دعم هذه القوى، خاصة في القضايا الأمنية والعسكرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس الأمريكي-الأوروبي حول منطقة المغرب العربي، من خلال مشاريع الشراكة المختلفة، قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية على عملية إحياء الاتحاد، حيث يمكن أن يتم استيعاب اتحاد المغرب العربي في مسارات إقليمية أوسع وأكثر صلابة.

أخيرًا، يؤكد واقع دول المغرب العربي على توجه كل دولة نحو قوة اقتصادية غربية، مما يعزز روابط التبعية لدول الشمال ويخلق قطيعة مع دول الجوار، هذا الواقع يزيد من صعوبة تحقيق التكامل الإقليمي ويعكس الحاجة إلى استراتيجيات جديدة لتعزيز التعاون الداخلي وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية.²

كذلك تواجه تجارب التكامل الإقليمي، مجموعة من التحديات مرتبطة بالجوانب التقنية والفنية والهيكلية والمعارية التي تعيق تطور هذه المسارات، فمن الناحية التقنية والفنية، تبرز تجربة السوق الأوروبية المشتركة كنموذج أكثر توافقًا مع المسلمات النظرية التي أكدت عليها الوظيفة الجديدة فالتعددية، والتجانس، والعقلانية، وقابلية اقتصاديات الدول الأعضاء للتكامل، كانت بمثابة القوة الدافعة التي ساهمت في تسريع تطور هذه التجربة وتراكم الإنجازات، مما جعل جميع شرائح مجتمعات دول التكامل مستعدة للدفاع عن هذا النسق الإقليمي الجديد.

في المقابل، لا تزال تجربة التكامل العربي بحاجة إلى آليات ومناهج وسياسات قادرة على إخراجها من حالة الشلل التي تعاني منها منذ فترة طويلة. ومع ذلك، فإن التطور الكبير والإنجازات التي حققتها تجربة التكامل في أوروبا الغربية لم تفرز بعد التحول المعياري المطلوب، أي بروز جماعة سياسية جديدة، فما يُعرف بـ"الأيدولوجية الأوروبية فوق القومية"، التي كان من المفترض أن تنصهر فيها الأنساق الفكرية الوطنية، لم تبلور بعد، مما يجعل هذه التجربة التكاملية بعيدة عن تحقيق أهدافها النهائية؛ من ناحية أخرى، يمكن أن يساهم التقارب والتجانس المعياري بين المجتمعات العربية في التخفيف من حدة الإخفاقات التقنية والفنية؛ وهذا قد يمكن اتحاد المغرب العربي من تحقيق أهدافه بمجرد حدوث تغييرات بسيطة في إدراكات النخب السياسية الحاكمة لأهمية وعمق وظاهرة التكامل الإقليمي؛ باختصار، يحتاج التكامل العربي إلى إصلاحات تقنية وفنية، ولكن التغييرات المعيارية في إدراك النخب السياسية يمكن أن تكون المفتاح لتجاوز التحديات وتحقيق التقدم.³

وقعت عام 2019 الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي على 37 اتفاقية حاولت من خلالها دول الاتحاد البناء التدريجي لمنطقة التبادل الحر ووحدة جمركية وتقليص الحواجز التجارية التمييزية، لدفع النشاط التكامل للجان الأربع المتخصصة في ميادين الأمن الغذائي، الاقتصاد والمالية، البنية الأساسية وميدان الموارد البشرية.

¹ Asmita Parshotam, Op.cit; pp.05-08.

² حسين بوقارة، ظاهرة التكامل: بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 112-114.

³ نفس المرجع، ص ص 120-121.

اصطدم إذن هذا الحلم المغربي بمجموعة من المعوقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية. على المستوى السياسي، لم تجتمع الدول المغربية على مستوى مجلس الرئاسة منذ سنة 1994م، وهو أعلى سلطة لاتخاذ كل القرارات التكاملية الإستراتيجية، بالرغم من أن المعاهدة تنص على أن الاجتماعات على مستوى القمة تكون بصفة دورية كل سنة، وكان أحد الأسباب المباشرة لهذا الجمود، عودة النزاع بين الجزائر والمغرب حول قضية الإرهاب فيما عرف بقضية الهجوم الإرهابي على فندق بمراكش واتهام المغرب للمخابرات الجزائرية بأنها كانت وراء الحدث، ومحاولة استخدام المغرب الجماعات الإسلامية المسلحة كورقة ضغط في دعم الجزائر لجهة البوليساريو، ومنذ تلك الفترة بقيت الحدود البرية مغلقة بين البلدين، مما أثر سلباً على بناء الثقة المغربية، ولم تستطع دول الاتحاد الأخرى لعب أي وزن استراتيجي أو دبلوماسي لإعادة العلاقات بين دولتي القاطرة المغربية لسكة المشروع المغربي، وتستمر معها حالة الانتكاسة الديمقراطية في البلدان المغربية بين حالة انهيار الدولة في ليبيا واستمرار النزاع الداخلي حول السلطة على الأقل في المدى الزمني المتوسط وحالة الإحباط الاجتماعي من التفاؤل المفرط في رهانات ثورة الياسمين في تونس، وهشاشة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، ونفس الاتجاه في المغرب وموريتانيا حيث الاحتجاجات السياسية والاجتماعية المناهضة للسياسات الحكومية التي عجزت عن إيجاد البدائل المغربية لحالات الفقر، البطالة، الديون الخارجية.¹

توجد أطروحة حول الإصرار على التمسك باتحاد المغرب العربي بوصفه المسار الإقليمي المرجعي في المنطقة، الذي يبقى دائماً موضوعاً للبحث وإعادة الإحياء، هو ما يؤدي دور المعطل الفعلي للاندماج المغربي، وتحت عنوان "ما لا يُدرك كله لا ينبغي أن يترك بعضه"، هناك اقتراح نحو التفكير في مسارات على ذلك بديلة ومتاحة كالمسارات ثنائية الأطراف، ويمكن أن تمثل مقدمة قوية وعامل جذب نحو اندماج إقليمي أوسع وأعمق، بدلا من انتظار حل للخلافات الجزائرية - المغربية من أجل بعث اتحاد المغرب العربي ومن ثم بعث مسار الاندماج المغربي .

لكونها تشل الإرادة، فقد قادت الانصياعية المطلقة للمخاوف الأمنية، جنبا إلى جنب الإذعان المطلق للمصالح الأنانية القطرية، بعض الأطراف المغربية ليس إلى السعي لتفعيل الاتحاد المغربي كما تستلزم ذلك تعقيدات المرحلة الراهنة. وبما يعزز من قدرتها وقدرة غيرها من الأطراف المغربية على مجابهة ناجزة للمشاكل الأمنية (وغيرها) وإنما إلى إسقاط هذه المشاكل الأمنية على المشاكل المعطلة أساسا لتفعيل الاتحاد المغربي من الخلف فزادته عطلا على عطل، ما يمكن رصده على صعيد المشكلتين الرئيسيتين المعطلتين لإحراز أي تقدم يذكر في سبيل إعادة إحياء الاتحاد المغربي مجددا.

2

في المقابل ثمة أطروحة تقول بوجود حاجة أنية وملحة إلى التخلي عن اتحاد المغرب العربي بوصفه الإطار الأمثل للاندماج الإقليمي في المنطقة؛ بتعبير آخر، يبدو أن اتحاد المغرب العربي من خلال ربطه بخلاف مزمن ومستعص بين الجزائر والمغرب صار يمثل في حد ذاته سبباً لتعطل مسار الاندماج الإقليمي؛ في هذه الحالة، من غير المجدي، بأي حال من الأحوال الافتراض أن حل النزاع بين الجزائر والمغرب شرط مسبق لإحياء اتحاد المغرب العربي، ومن ثم للاندماج المغربي، وينبغي الانتباه إلى وجود منطق عكسي يمكن المحاججة من خلاله بأن الاندماج في حد ذاته هو الذي سيوفر الآليات الملائمة والفعالة لحل النزاعات بين الدول المندمجة، وليس العكس، وما يبرر الدعوة إلى التخلي عن اتحاد المغرب العربي هو أن فشله المزمن يرتبط جوهريا وبنويا، بخلاف جزائري - مغربي مزمن لا يلوح في الأفق أي مقدمات لتسويته، فيمكن ملاحظة أن الوضع الراهن سيبقى قائما على المدى القريب، والمتوسط على الأرجح، لأسباب ثلاثة على الأقل:³

¹مصطفى صايح، "تجربة اتحاد المغرب العربي: تصادم الإرادات والحلم والمحصلة والافاق"، آراء الخليج، ع (143)، نوفمبر 2019.

² عادل عبد الصبور، مرجع سابق الذكر، ص 93 - 107.

³محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليما بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)، مرجع سابق الذكر، ص-ص 147-163.

- المغرب غير مستعد للقبول بحل استفتاء تقرير المصير، ليس فقط بسبب تزايد احتمالات تعارض نتائج الاستفتاء مع مطالبه الإلحاقية، لكن لأسباب عقلانية محضة، تتعلق بعقود من الإنفاق العسكري والإنفاق على البنى التحتية في الإقليم، وبعيداً عن سرديات السيادة وتصفية الاستعمار وما إلى ذلك ينبغي دائماً استحضار الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لإقليم الصحراء الغربية، سواء بالنسبة إلى المغرب الطامح إلى بسط سيادته عليه ولو عبر منح وضع قانوني خاصاً من قبيل الحكم الذاتي؛

- يبدو أن استعصاء المسألة الصحراوية، مرتبط أساساً بغياب إرادة دولية مشتركة لحل المسألة، سواء عبر الأمم المتحدة أو عبر الضغط على المغرب للذهاب إلى حل نهائي وحاسم. لذلك، يبدو أن الحل إما أن يكون دولياً، وهو مسار يخضع لمنطق عرضي لا يمكن توقعه وتحكمه موازين القوى الدولية، وإما أن يكون إقليمياً عبر ترتيبات إقليمية فوق وطنية قادرة على إعادة تشكيل سلوك دول المنطقة، وهذه الترتيبات بطبيعة الحال، ليست مؤسسات اتحاد المغرب العربي، لأن اشتغال هذا الأخير مشروط أصلاً بحل الخلاف الجزائري- المغربي.

فيما يخص مسألة الصحراء الغربية حتى وإن كانت جوهرًا للخلاف الجزائري- المغربي، فهي لا تنسم بالخاصية نفسها عندما يتعلق الأمر بعمل اتحاد المغرب العربي، بدليل أن المسألة موجودة قبل تأسيس هذا الأخير، ولم تمثل حائلاً دون ذلك، وفي اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الذي استضافته الجزائر في ربيع 2001، اقترحت الجزائر تحييد ملف الصحراء الغربية والعمل على ملف إحياء الاتحاد، إلا أن المغرب رفض ذلك.

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا ينتظر حل الخلافات الجزائرية- المغربية المستعصية أصلاً على الحل الآن من أجل بعث اتحاد المغرب العربي ومن ثم بعث مسار الاندماج المغاربي؟ ما الجدوى من انتظار ميلاد جنين معلوم مسبقاً أنه أصلاً ميت داخل الرحم؟ ينبغي بدلاً من ذلك التفكير في مسارات بديلة متاحة أكثر وفعالة أشد، نحو المسارات الثنائية الثلاثية ما دون الإقليمية التي يمكن أن تمثل مقدمة وعامل جذب نحو الاندماج الإقليمي.

يُعد المسار الجزائري- التونسي نموذجاً مثالياً في هذا السياق، إذ يمكن للجزائر وتونس الشروع في مسار اندماجي ثنائي الأطراف، فلهذا المسار تتوافر جملة من الشروط الابتدائية الحاسمة، وهي: الجوار الجغرافي عكس المسار التونسي - المغربي مثلاً (والسجل التاريخي للتعاون والتقارب وحسن الجوار لمواطني الدولتين يتنقلون عبر الحدود من دون تأشيرات، وتهديدات تحديات أمنية مشتركة الإرهاب وحركة التهريب عبر الحدود، وثمة درجة متقدمة من المشترك في التنسيق الثنائي لمعالجة تلك التهديدات التحديات واستحضاراً لتجربة معاهدة "الأخوة والوفاء" لعام 1983)، يمكن إلحاق التحاق موريتانيا لتوافر الشروط نفسها تقريباً، إذا استثنينا نسبياً الشرط الأول، ليتحول هذا المسار إلى مسار ثلاثي الأطراف، يجدر التفكير جدياً طبقاً لهذا المنطق المتاح سياسياً، على الأقل في انتظار التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة الصحراء الغربية، ومن ثم تسوية الخلاف الجزائري - المغربي ويمكن حينها التحاق المغرب، والاجتهاد، على نحو مشترك، في تطوير الترتيبات القائمة لتصير ملائمة للوضع الجديد.¹

لم تنجح مجموعة المغرب العربي في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى واقع ملموس قادر على تعزيز التنمية في دول المنطقة. فشلت المجموعة في وضع برامج عمل مشتركة قادرة على ترجمة بنود ميثاق الاتحاد إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق، مما جعل المشروع يظل حبيس الأوراق بعيداً عن الواقع، رغم العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية التي كانت دافعاً لإنشاء الاتحاد، إلا أن ضغوط الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي كرسست حالة الجمود بين دول المغرب العربي. يكشف تعثر مشروع الاتحاد عن القيود السياسية التي تعيق تنفيذ بنوده، وأبرز هذه القيود هو النزاع حول قضية الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، والذي لا يزال يشكل عائقاً رئيسياً رغم المبادرات العربية والدولية العديدة لحل هذه القضية. بالإضافة إلى ذلك، يعد بطء الإصلاح السياسي الديمقراطي داخل دول الاتحاد عاملاً آخر يعيق تحويل الاتحاد إلى فاعل حقيقي في تعزيز التنمية والنهوض بالمنطقة، فالإصلاح الديمقراطي يعد شرطاً أساسياً لبلورة الحلول السياسية

¹ نفس المرجع السابق، ص ص-147 163.

المطلوبة لمواجهة التحديات التي تعترض تحقيق أهداف الاتحاد؛ ولا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي دون إصلاحات دستورية، ولا يمكن تنفيذ الإصلاحات الدستورية في غياب الآليات الضرورية لفرضها.¹

إذن فشل اتحاد المغرب العربي في تحقيق أهدافه يعود إلى قيود سياسية مثل نزاع الصحراء الغربية، وبطء الإصلاح الديمقراطي، وغياب الآليات الدستورية الفاعلة، فتحقيق التقدم يتطلب إصلاحات سياسية ودستورية جذرية، وإشراك قوى الإصلاح في العملية التشريعية، وضمان شفافية الأنظمة الانتخابية.

لتحقيق التكامل في المغرب العربي، يجب حل نزاع الصحراء الغربية عبر مقترحات تعتمد على الربح الجماعي وعدم إقصاء أي طرف، وهذا يتطلب دعمًا دوليًا ومراعاة المصالح المشتركة وبدون حل هذه المعضلة، سيظل اتحاد المغرب العربي عاجزًا عن الانطلاق، حيث أن التكامل الاقتصادي يحتاج إلى أمن وقوة عسكرية تحميه، إضافة إلى متطلبات أخرى سنفصلها في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل التكامل الإقليمي المغربي

نتيجة عدم توافق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية وعدم وجود آليات فعالة لتنفيذ الاتفاقيات لدفع مسار التكامل، فهناك حاجة ملحة هذه التحديات لتفعيل التكامل الإقليمي المغربي، هناك حاجة إلى معالجة لتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء، وتبني سياسات اقتصادية مشتركة، وإصلاحات سياسية ودستورية تعزز الديمقراطية والحكم الرشاد، مما يساهم في بناء بيئة مواتية للتعاون الإقليمي. في هذا السياق، يهدف هذا الفرع إلى استكشاف المتطلبات الأساسية لتفعيل التكامل الإقليمي في المغرب العربي مع تقديم مقترحات لتعزيز فرص النجاح.

في هذا السياق، سنستعرض عددا من العوامل الأساسية اللازمة لاستكمال مقومات نجاح مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية، مع الأخذ في الاعتبار الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب الاندماج العربي السابقة، والمتغيرات المحيطة بالدول العربية على المستويات المختلفة، فالهدف هو الوصول إلى صيغة ناجحة لهذا المشروع.

كما أنّ الحديث عن الاندماج الاقتصادي يعني الحديث عن علاقات القوة اللينة، فبالرغم من جاذبية تجارب التكامل في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم، إلا أن مسائل الأمن تطرح دائما بحدة في العلاقات البينية أو حتى العلاقات الدولية داخل النظام الدولي ككل، والشيء الذي يؤكد حدة القضايا الأمنية في أي ترتيبات دولية بين القوى الكبرى أو الصغرى هو تقدم حجم الميزانيات العسكرية على القطاعات الأخرى في معظم وحدات النظام الدولي، واستمرار حفاظ تجارة الأسلحة على مراتبها الأولى ضمن قائمة السلع الأكثر رواجاً عبر العالم.²

الفرع الأول: توحيد الإرادة السياسية بين أنظمة سياسية متباينة شكلا لكن متشابهة جوهرًا

يملك المغرب العربي إمكانات هائلة لتحقيق التكامل الإقليمي؛ ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التكامل يتطلب توفير مجموعة من الشروط والمتطلبات التي تسهل عملية التعاون بين هذه الدول، وتعتبر الإرادة السياسية للدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي العامل الأهم لنجاح إقامة منطقة تجارة حرة وعند مراجعة تجارب الاندماج العربي السابقة، نجد أنها غالبًا ما تبدأ باتفاق يعكس إرادة سياسية مشتركة، ولكنها تفشل بسبب غياب الالتزام الحقيقي من قبل الدول الأعضاء. لذلك، يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية ومستمرة لضمان تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه.³

يشكل اللاتكامل في منطقة المغرب العربي تحديًا جوهريًا لبناء مركب أمني إقليمي في المنطقة فلا يمكن تحقيق استقرار أمني في المنطقة المغربية على وجه الخصوص، دون رغبة وقدرات دول المنطقة المغربية بصفة خاصة في ظل

¹قوي بوحنية، "الدول المغربية هاجس الأمن والاستقرار وجيوبوليتيكا الفوضى والسلاح: أي دور للجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص 158.

²عامر مصباح، تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات، مرجع سابق الذكر، ص 290.

³معصم سليمان، "نحو إستراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية"، شؤون عربية، ع (79)، 1994، ص 157.

التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي، كما يلعب الاتحاد الأوروبي دورا فعالا في إعادة تفعيل مؤسسات الاتحاد المغربي من أجل النهوض باقتصاديات دول المنطقة مما يؤثر بالإيجاب على أمنها.

تفسر العلاقة الوطيدة والطردية بين الأمن والاقتصاد أثر التكامل اللاتكامل المغربي على بناء مركب أمني في المنطقة، حيث يعتبر الاقتصاد عصب التفاعلات الأمنية فالارتياح الاقتصادي يجعل الدول تبحث عن مزيد من التعاون وتوسيعه إلى مجالات أخرى كالتعاون الأمني بين دول الإقليم التي تتطور في مراحل أخرى إلى علاقات فيما بين الأقاليم.

تفسر مقارنة مركب الأمن الإقليمي التي طورها باري بوزان أثر اللاتكامل المغربي على بناء مركب أمني إقليمي متوسطي حيث تعتبر متغيرات الصداقة العداوة والتخومية من أهم العوامل المتحركة في إنتاج ديناميكيات أمنية عابرة للحدود، فالعلاقات المغربية - المغربية قائمة في مجملها على متغير الصداقة/ العداوة وهي معادلة يصعب تغييرها أو تطوير التعاون وفقها، ونفس الأمر يتعلق بالعلاقات المغربية الأوروبية حيث يلعب التاريخ عاملا سلبيا في العلاقات بين الطرفين اللذين يعتبر العداء سمة أساسية لعلاقتهم نتيجة للاستعمار الأوروبي للضفة الجنوبية، حيث يلعب الشك وعدم الثقة دورا مهما في العلاقات العمودية.

في مقابل ذلك تعتبر (التخومية) القرب الجغرافي عاملا محفزا على التكامل سواء تعلق الأمر بالعلاقات الأفقية أو حتى في علاقة الشمال بالجنوب، إذ يحتم التقارب الجغرافي على الدول المعنية ضرورة التعاون خاصة في المجالات الاقتصادية والأمنية.¹

أدى الوعي بأهمية العمل الجماعي إلى ترسيخ العلاقة بين الاستقرار الداخلي والإقليمي، حيث أصبحت الدول تدرك أن مشاكلها الداخلية لا يمكن حلها بمعزل عن دول الجوار. وبالتالي، أصبح التكامل الإقليمي عاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في القارة، وبالتالي دافع من دوافع الاندماج السياسي.

إن الاعتبارات السياسية تؤكد الحاجة إلى إنشاء تجمعات إقليمية قوية قادرة على مواجهة محاولات التدخل الخارجي في شؤون القارة، وتحقيق الاستقلال السياسي على المستويين الداخلي والدولي، كما يمكن أن يكون التكامل الإقليمي عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث يوفر إطاراً لتسوية الصراعات وحل النزاعات المتعلقة بالهوية والطائفية، والتي تهدد استقرار العديد من الدول الإفريقية.²

لطالما ركزت الأدبيات السائدة ذات العلاقة بإشكالية استعصاء الاندماج المغربي، على مشكلة التباين في الأنظمة السياسية الحاكمة في دول المغرب العربي، تراوح بين الملكية في المغرب (والجمهورية) في تونس والجزائر وموريتانيا والجمهورية في ليبيا قبل عام 2011، وبعد الربيع العربي أصبح الأمر يتعلق بأنظمة انتقالية في تونس وليبيا، والجزائر إلى حد ما، طبعاً من شأن تجربة الاندماج الأوروبي أن تفند هذا الافتراض، إذ تشكل الديمقراطية الليبرالية في أوروبا قاسماً مشتركاً بين أنظمة حكم أكثر تنوعاً من حيث الشكل مما هي عليه أنظمة الحكم في دول المغرب العربي. لذلك، يمكن المحاجة بأن النقاش ينبغي أن يلتفت نحو التركيز على جوهر أنظمة الحكم، ما إذا كانت تسلطية أم تعددية، بدلاً من الانشغال بشكلها؛ حينها، يمكن الانتهاء إلى استنتاج مفاده أن سبب الاندماج الإقليمي في المغرب العربي يرجع أساساً إلى الطبيعة غير الديمقراطية لأنظمة الحكم في دول الإقليم، وينطلق هذا الاستنتاج من افتراضين أساسيين: الأول، مفاده أن الدول الديمقراطية غالباً ما تجنح نحو الاندماج، بينما غالباً ما تجنح الدول التسلطية نحو ممانعة تيارات الاندماج الإقليمي أما الثاني، فمفاده أن الأنظمة غير المنفتحة محلياً نادراً ما تكون لها استعدادات للانفتاح إقليمياً.

¹ أحلام علوان وعتيقة كواشي، "بناء مركب أمني إقليمي مغربي في ظل الصراعات الداخلية والتحديات الخارجية وانعكاساته على أمن المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج (10)، ع (01)، جانفي 2021، ص 610.

² نوال الزجاري وخديجة البوتخيلي، "الاندماج الإقليمي في إفريقيا بين دوافع التكامل وصعوبات الاندماج"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، (عدد خاص)، أبريل 2019، في:

<<https://revuealmanara.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%A7%D9%81/>>

شدّد الرئيس التونسي السابق، منصف المرزوقي فترة ولايته، في شتاء 2012 مردّدًا صدى مقولة أنصار نظرية السلام الديمقراطي في حقل العلاقات الدولية القائلة إنّ: "الديمقراطيات لا يحارب بعضها بعضاً"، على أنّ التسليطات لا تتحد بعضها مع بعض؛ ويأتي تشديد المرزوقي على التسليطة بوصفها عائقاً أمام الاندماج المغربي في سياق الزخم الذي عرفته الثورتان التونسية والليبية آنذاك، إذ قصد بالتسليطات استعمال مفردة الدكتاتوريات نظام زين العابدين بن علي ونظام معمر القذافي.

صحيح أن الديمقراطية تمثل مدخلاً نحو الاندماج، وهو ما تثبته التجربة الأوروبية، غير أن الأمر بالتأكيد لا يتعلق، فقط بشكل نظام الحكم السياسي، لكنه يتعلق أكثر بمدى انفتاح الحقل السياسي وأثر ذلك في الحقل الاقتصادي (اعتماد مقارنة من منظور الاقتصاد السياسي الدولي)، حيث يجري البحث في الكيفية التي يتأثر بها السياسي والاقتصادي، محلياً وإقليمياً.

فضلاً عن ذلك، يعرض الأستاذ عبد النور بن عنتر رؤية متكاملة لكيفية تمثيل الديمقراطية مدخلاً للاندماج الإقليمي، من خلال الجمع بين مقاربتين رئيسيتين (المقاربة الليبرالية المؤسساتية والمقاربة البنائية) فمن جهة، تستند المقاربة الليبرالية المؤسساتية إلى أفكار إيمانويل كانط، حيث تُعتبر الحوكمة الديمقراطية والاعتماد المتبادل والمنظمات ما بين الحكوماتية أدوات فعّالة لتخفيف حدة المعضلة الأمنية في النظام الدولي، وبالتالي تبقى الدول التي تفتقر إلى هذه الأدوات عرضة للشعور بالأمن؛ ومن جهة أخرى، تركز المقاربة البنائية على العمليات السياسية الداخلية، مثل التفاعلات البيّناتية والتعلم والإقناع والتنشئة الاجتماعية، والتي تسهم في تشكيل الثقة المتبادلة والهويات المشتركة، هذه الآليات تتطلب فضاءً سياسياً منفتحاً محلياً لتعمل بشكل فعّال، مما يمهّد الطريق للانفتاح الإقليمي.¹

كما يجادل عبد النور بن عنتر بأن هويات الدول ومصالحها ليست ثابتة، بل يمكن أن تتغير عبر عوامل تصورية مثل القيم والمعايير والإدراكات، مما يؤدي إلى تحويل الهويات المحلية المغلقة إلى هويات إقليمية منفتحة، ويشير إلى أن تشكيل ثقافة اندماجية مغربية، إلى جانب الضغوطات الاقتصادية والسياسية الخارجية ودور دولة قاندة كمشيد إقليمي، يمكن أن يعزز مشروع الاندماج المغربي، ويؤكد على أهمية الأفكار والمعايير، سواء كانت محلية أو مستوحاة من تجارب خارجية مثل الاتحاد الأوروبي، في تشكيل هوية إقليمية مغربية.

بعيداً عن الخطاب الشعبوي الذي يعزو فشل الاندماج المغربي إلى أنظمة الحكم غير الديمقراطية، يلفت بن عنتر الانتباه إلى أن الاندماج لا يتحقق تلقائياً مع وصول نخب سياسية شرعية إلى الحكم بل يبدأ غالباً عبر مسارات تقنية غير سياسية، تركز على مجالات السياسات الدنيا مثل الاقتصاد والتجارة، والتي تكون أقل استقطاباً من السياسات العليا كالأمن والدفاع، ويشير إلى أن التركيز على السياسات الدنيا المرتبطة باحتياجات الناس الأساسية، يسهل نقل الولاء من المستوى المحلي إلى الإقليمي، مما يمهّد لتحقيق اندماج أعمق في السياسات العليا لاحقاً.

كما يُبرز بن عنتر أهمية التمييز بين الجوانب السياسية والاقتصادية في عملية الاندماج، حيث يمكن للنخب البيروقراطية والتكنوقراطية أن تلعب دوراً أكثر فاعلية من النخب السياسية في المراحل الأولى، ومع تقدم عملية الاندماج، يمكن أن تبرز نخب سياسية واقتصادية ذات تطلعات إقليمية، تدعم برامج انتخابية تهدف إلى تحقيق الاندماج الإقليمي على المدى البعيد، ويشدد على أن نجاح هذه النخب يتطلب بيئات محلية منفتحة تشجع مشاركة المجتمع المدني غير المسيس وتطوير قطاع اقتصادي خاص فعّال، قادر على خلق شبكات وشراكات عابرة للحدود، مما يعزز التكامل الإقليمي.²

¹ محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليماً بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)، مرجع سابق الذكر، مارس 2020، ص ص 147-163.

² نفس المرجع، ص ص 147-163.

كذلك الاستقرار السياسي يعدّ أحد الشروط الأساسية لتحقيق التكامل الإقليمي، فيجب على دول شمال إفريقيا العمل على حل النزاعات الداخلية والخارجية، مثل النزاع حول الصحراء الغربية وتعزيز الحوار السياسي لبناء الثقة المتبادلة بدون استقرار سياسي، يصعب تحقيق أي شكل من أشكال التكامل.¹

إنّ التعاون الأمني والسياسي بين المغرب العربي والبلدان الإفريقية يؤدي لنحوّل إفريقيا ككل إلى منطقة مستقرة وأمنة وخالية من النزاعات

عليه، يتطلب التكامل الإقليمي إنشاء مؤسسات قوية ومستقلة تعمل على تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء، ويمكن إنشاء برلمان إقليمي أو مجلس وزاري يعمل على تنسيق السياسات المشتركة، هذه المؤسسات يجب أن تكون قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة لجميع الأطراف، ويجب إلغاء القيود على حركة الأفراد بين دول المنطقة أي ضمان حرية تنقل الأشخاص في المغرب العربي وإفريقيا بوجه عام، حيث أن حرية التنقل تعزز التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، هذا الأمر يتطلب تنسيقاً بين سياسات الهجرة والحدود وتعزيز التعاون في مجال الدفاع من خلال إنشاء قوة عسكرية مشتركة تعمل على حماية الحدود وتعزيز الأمن الإقليمي، فهذا التعاون سيزيد من قدرة الدول على مواجهة التهديدات الخارجية.²

أما فيما يتعلق بالمتطلبات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة فإنه يجب على دول شمال إفريقيا تعزيز التعاون الأمني من خلال تبادل المعلومات وتنسيق العمليات الأمنية.³

فيما يتعلق بالمتطلبات البيئية فيجب على دول المنطقة التعاون في مجال الطاقة المتجددة، مثل: الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، لأنّ هذا الأمر سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة،⁴ مع وجوب إنشاء برامج مشتركة لحماية البيئة ومكافحة التصحر والتغيّر المناخي، لأنّ التعاون البيئي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أي إستراتيجية للتكامل الإقليمي.⁵

إذن، من أهم المتطلبات هو التنسيق فيما بين الدول المغاربية لمواجهة المشاكل والتهديدات الداخلية، ومشكلة الحدود، إلى جانب تجاوز الخلافات حول رئاسة الاتحاد، وإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية والتأكيد على أنّ هناك أطراف مباشرة (المغرب والصحراء الغربية)، وأطراف مهتمة: (كالجزائر)، إلى جانب القضاء على ظاهرة استفحال الفساد الاقتصادي في الأجهزة البيروقراطية ممّا أدّى إلى غياب كلي لمشروع حضاري تكاملي مستقبلي.

الفرع الثاني: دوافع الاندماج الاقتصادي المغاربي وآليات تفعيله

تتنوع دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا وتشابك، حيث ترتبط معظمها بقضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار والأمن، إنّ إقامة تجمعات اقتصادية في إفريقيا يمكن أن يكون عاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف دول القارة، بغض النظر عن مواردها الطبيعية والبشرية، وأن تدير سياساتها الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية بمعزل عن الدول الأخرى، خاصة تلك المتجاورة جغرافياً.

هذا الواقع يفرض على الدول الانضمام إلى تكتلات إقليمية لتحقيق الاندماج وتعزيز التعاون، كما سعت دول المنطقة إلى الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية، وتجنب إهدار الموارد النادرة مثل رؤوس الأموال، حيث يتم توظيفها في أفضل الفرص الاقتصادية ضمن نطاق التكامل الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت إجراءات لتحسين تصنيفها الاقتصادي على الصعيد الدولي، وخلق فرص تفاوضية تعزز من قدرتها على تحسين شروط التبادل الاقتصادي، والتي تتطلب قدرات تفوق الإمكانيات الفردية لكل دولة على حدة، ولكي تتمكن من تعزيز مركزها التفاوضي في عالم التكتلات الاقتصادية

¹ خالد بنعلي، "التعاون الاقتصادي في شمال إفريقيا: الواقع والمستقبل"، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2020.

² الاتحاد الإفريقي، "إستراتيجية التكامل الإقليمي في إفريقيا"، 2020.

³ خالد بنعلي، مرجع سابق الذكر.

⁴ البنك الدولي، "تقرير التنمية في شمال إفريقيا"، 2021،

⁵ منظمة الأمم المتحدة، "التقرير السنوي حول التكامل الإقليمي في إفريقيا"، 2019،

ومواجهة التحديات السلبية للعولمة، عليها أن تتخطى العقبات التي تعترض تفعيل التجمعات الإقليمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة إجراءات:¹

1. تعزيز الاقتصاديات المحلية: تحتاج الدول الإفريقية إلى تقوية اقتصادياتها المحلية من خلال إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية، وتقليل الإنفاق العام، وإنشاء إطار قانوني واضح ينظم الأنشطة الاقتصادية. كما يجب تعزيز الشفافية، وإصلاح الهياكل المالية، وفتح الأسواق، وزيادة مرونة السياسات المالية، وتحسين الأداء الحكومي، وتفعيل دور المجتمع المدني؛

2. زيادة التبادل التجاري بين الدول الإفريقية: يجب رفع معدلات التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، خاصة بعد انخفاضها إلى 9.1% في عام 1998، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إستراتيجية مشتركة للتجمعات الإقليمية تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت 01%، وتخفيض معدلات التضخم والعجز في الموازنات العامة، كما يجب العمل على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي وصل إلى 2.4% في عام 1998.

3. دعم الحكومات للمنظمات القارية والإقليمية: يجب على الحكومات الإفريقية دعم المنظمات القارية والإقليمية بشكل فعال، واختيار أفضل البدائل لتفعيل العمل الإقليمي، وهذا الدعم يمكن أن يشمل توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتعزيز أداء هذه المنظمات؛

4. التفاوض مع التكتلات العالمية بإستراتيجية موحدة: يجب أن يتم التفاوض مع التكتلات الاقتصادية العالمية، مثل الاتحاد الأوروبي، من خلال إستراتيجية موحدة تمثل التجمعات الإقليمية الإفريقية، وليس من قبل كل دولة على حدة، وهذا النهج سيعزز من القدرة التفاوضية للدول الإفريقية ويضمن تحقيق مصالحها بشكل أفضل.

5. التركيز على القطاعات التنموية: يجب التركيز على تطوير قطاعات تنموية تربط بين الدول الإفريقية، مثل الاتصالات، الطرق، الطاقة والمياه، لأنّ هذه القطاعات تعتبر أساسية لتعزيز التكامل الإقليمي وخلق بنية تحتية مشتركة تدعم النمو الاقتصادي؛

6. التوازن بين الالتزامات والمزايا: يجب أن تتلاءم التزامات الدول الأعضاء في التجمعات الإقليمية مع مستوى نمو اقتصاد كل دولة، كما ينبغي أن تكون هناك عدالة في توزيع المزايا والتكاليف بين الدول الأعضاء، لضمان استفادة جميع الأطراف من عملية التكامل.

بتطبيق هذه الإجراءات، يمكن للدول الإفريقية أن تعزز من فعاليتها تجمعاتها الإقليمية، مما يمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها، وتحقيق نمو مستدام يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء، فإنّ تحقيق إستراتيجية لتنمية التجارة البينية يتطلب إرادة سياسية قوية والتزامًا، لأنّ التكامل الاقتصادي ليس عملية اقتصادية فحسب، بل هو أيضًا عملية سياسية، حيث يعتبر الدعم السياسي عنصرًا أساسيًا لنجاح هذه الإستراتيجية، حيث تمثل هذه الأخيرة الأداة الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي في عصر تهيمن عليه التكتلات الاقتصادية العملاقة.

كما يعد تحرير التجارة من جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية المدخل الرئيسي لإقامة منطقة تجارة حرة من خلال وضع جدول زمني محدد لتحرير التجارة بشكل تدريجي أو دفعة واحدة. يمكن البدء بإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية أو بين عدد محدود من الدول، مثل:²

- "منطقة شمال إفريقيا": تضم مصر، تونس، المغرب، والجزائر؛

- "منطقة الخليج العربي": تضم دول مجلس التعاون الخليجي؛

- "منطقة المشرق العربي": تضم سوريا، الأردن، والعراق؛ ثم يتم لاحقًا دمج هذه المناطق في وحدة واحدة، مع وضع

خطة عمل محددة تشمل تدابير مساندة لضمان حرية المنافسة، مثل منع الاحتكار والإغراق والدعم، وتوحيد النماذج

¹ نوال الزجاري وخديجة البوتخيلي، مرجع سابق الذكر.

² عبد العي برهامي، "أبعاد الاندماج العربي واحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، مارس 1986، ص 293.

والإجراءات الجمركية، ومعالجة القيود الفنية والمواصفات ومعايير الجودة، إضافة إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء من أحد شروط زيادة التبادلات التجارية داخل المنطقة الحرة، خاصة السياسات الجمركية، التجارية، النقدية والضريبية. كما يجب تنسيق سياسات الاستثمار لضمان تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية،¹ مع التركيز على تحرير التجارة فهذه الخطوات ستسهم في تعزيز التجارة البينية وبناء اقتصاد إقليمي قوي ومتكامل.

بالتالي فتفادي ضعف التنسيق يؤدي إلى ازدواجية الجهود من أبرز التحديات التي تواجه معظم تجارب التكامل الإفريقي، سواء على المستوى القاري أو الإقليمي، ولمواجهة هذه المشكلة، عقد الاتحاد الإفريقي منذ عام 2006 سلسلة من المؤتمرات للوزراء المسؤولين عن التكامل الإقليمي، حيث أقر بأهمية التجمعات الاقتصادية الإقليمية كركائز أساسية لتحقيق التكامل القاري، كما شدد على ضرورة ترشيد وتنسيق سياساتها وبرامجها وأنشطتها لتسريع عملية التكامل، وفي هذا الإطار، تبنى الاتحاد الإفريقي خلال دورته العادية التاسعة التي عُقدت في أكرا من 01 إلى 03 جويلية 2007 بروتوكولاً ينظم العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، حيث نصت المادة الرابعة من هذا البروتوكول على التزام الأطراف بتنسيق سياساتها وإجراءاتها وبرامجها وأنشطتها لتجنب ازدواجية الجهود؛ ولتحقيق ذلك، اتفقت الأطراف على عدة إجراءات، منها:²

(أ) التنسيق والتعاون بين سياسات وبرامج التجمعات الإقليمية وتلك الخاصة بالاتحاد الإفريقي؛ (ب) تبادل المعلومات والخبرات على جميع المستويات في مجال الأنشطة والبرامج؛ (ج) تعزيز المشروعات بين الأقاليم في مختلف المجالات؛ (د) دعم كل طرف لمساعي الطرف الآخر في مجال التكامل، مع الالتزام بالحضور والمشاركة الفاعلة في اجتماعات بعضهم البعض. إلى جانب:³

-الصناعة الإقليمية: تقوم هذه السياسة على تحقيق تكامل صناعي وإنتاجي بين الدول من خلال إنشاء صناعات متكاملة تعتمد على مبدأ التخصص القائم على المزايا النسبية، فإذا تشابهت أكثر من دولة في المزايا النسبية لنفس الصناعة، يتم اختيار الدولة الأقل تكلفة في تنفيذ المشروع، على أن تساهم الدول الأخرى في المشروع لاحقاً، إنَّ هذا النهج يعزز التعاون الاقتصادي ويوفر فرصاً لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة؛

-تعزيز المؤسسات المالية: تلعب المؤسسات المالية، وخاصة البنوك، دوراً محورياً في ربط الاقتصاديات، حيث تعتبر بمثابة شرايين الاقتصاد من خلال شبكات مراسلها المنتشرة، ويمكن تعزيز هذا الدور من خلال توجيه المدخرات المودعة في هذه البنوك نحو الاستثمار المباشر في المشاريع التنموية، أو عبر صناديق الاستثمار المتداولة في أسواق المال، مما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي ودعم النمو المستدام في المنطقة.

تعتمد العديد من دول شمال إفريقيا على قطاعات محدودة مثل النفط والغاز، فيجب تنويع الاقتصاديات لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة، فهذا التنويع سيجعل الاقتصاديات أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، إضافة إلى:⁴

- 1- العمل على تنويع هياكل الإنتاج داخل القارة بحيث يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، ويبدأ التكامل بين دول القارة من مرحلة الإنتاج، حيث تخصص كل دولة في إنتاج مجموعة من السلع تختلف عن باقي دول التكتل المنضمة إليه؛
- 2- العمل على خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات سواء المحلية، أو الأجنبية إلى داخل القارة، وأولى خطوات تهيئة المناخ الاستثماري هي تحقيق الاستقرار السياسي، والتسوية السلمية للحروب الأهلية والصراعات السياسية؛

¹ محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، مج (19)، ع (210) أوت 1996، ص 13.

² سامي السيد أحمد، "خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الأفريقي: خبرة الماضي وآفاق المستقبل"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 30 جويلية 2015، في: <<https://acrseg.org/39227>>

³ محمد الأطرش، مرجع سابق الذكر، ص 13.

⁴ سماح المرسي، مرجع سابق الذكر، ص 11.

3- العمل على إقرار سياسات تعويضية في الأجل القصير يتم من خلالها تحويل جزء من المكاسب التي تحققها بعض الدول داخل أي تكتل إلى الأطراف الأقل استفادة، أو الخاسرة بما يمكن تلك الدول من الاستمرار في العملية التكاملية والالتزام بها؛

4- ضرورة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل عملية التكامل الإقليمي داخل القارة حتى تكون آليات التكامل شعبية وليست نخوية؛

5- العمل على تطوير مشروعات البنية التحتية داخل القارة من خلال إقامة مشروعات مشتركة لتطوير شبكات النقل والمواصلات، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات، والتعاون في مجال نظم المعلومات، وذلك بهدف تقليل نفقات النقل وتوفير معلومات عن الأسواق داخل القارة وخارجها.

كما تجدر الإشارة إلى عدد من المسائل الأخرى لتعجيل بالتكامل المغربي، تتمثل في:¹

- التعجيل بالتصديق على الاتفاقات والاتفاقيات على الصعيد الإقليمي؛

- تنفيذ البرامج المعتمدة بالفعل؛

- مواومة السياسات الوطنية نظرا لانضمام بعض البلدان الأعضاء إلى عدة تجمعات إقليمية.

- التكامل الإنتاجي:

1. دعم الأمن الغذائي في منتجات الحبوب؛

2. تنمية التجارة في المنتجات الزراعية بين بلدان المغرب العربي؛

3. حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام.

- التكامل التجاري:

1. التكامل التجاري والضريبي؛

2. إعطاء الأولوية لوصول الإفريقيين إلى الأسواق الإفريقية.

- تكامل البنية التحتية:

تواجه منطقة اتحاد المغرب العربي تحديات تتعلق بغياب الاستقرار السياسي والإجراءات المهرقة لصنع القرار والربط بين البنى التحتية.

مع أنّ تعداد سكان منطقة شمال إفريقيا يقترب من تعداد سكان الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تظل واحدة من أقل مناطق العالم من حيث التكامل الاقتصادي، ومع سعي دول المنطقة لخلق فرص عمل جديدة، وجذب الاستثمارات، وتعزيز النمو الاقتصادي، والتعافي من آثار جائحة كورونا، أصبحت هناك حاجة ملحة لتسريع جهود التكامل الاقتصادي، وعلى الرغم من تاريخ المنطقة الغني كمركز لتجارة إقليمية وعقدها للعديد من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، إلا أن النتائج الملموسة كانت محدودة، وتشمل فوائد التكامل الإقليمي توسيع الأسواق، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي غير المباشر، وهي فوائد يدركها خبراء الاقتصاد والتجار والمزارعون في المنطقة. ومع ذلك، فإن ما ينقص المنطقة ليس المبررات أو القدرات لتحقيق التكامل، بل الإحساس بالضرورة الملحة لإعطاء الأولوية لهذه الجهود.

تتوفر فرص كبيرة لتعزيز التكامل الإقليمي في مجالات مثل الطاقة والمياه، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين المناطق الجغرافية الفرعية داخل المنطقة، ويمكن تحقيق هذه الفرص من خلال الحوار المتقدم والأعمال التقنية الأساسية، مما سيؤدي إلى آثار اقتصادية إيجابية في المستقبل القريب. وعلى سبيل المثال، يعاني قطاع الطاقة في المنطقة، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، من نقص في التكامل على الرغم من ترابط شبكات الكهرباء، حيث لا يتم تبادل سوى 02% من الكهرباء المنتجة بين الدول سنوياً، ومن أجل معالجة هذا القصور، أعطى المجلس الوزاري العربي للكهرباء، تحت إشراف جامعة الدول العربية، أولوية لإنشاء سوق الكهرباء العربية، بدعم في واستشاري من البنك الدولي، وتهدف هذه المبادرة

¹ الاتحاد الإفريقي، "التقرير عن التكامل الإفريقي 2023: وضع التكامل الإقليمي والقاري في إفريقيا"، نيروبي: 16 جويلية 2023، ص 50.

الطموحة إلى زيادة تجارة الكهرباء عبر الحدود من 02% حاليًا إلى 40% بحلول عام 2035، مما سيوفر للمنطقة واحدة من أكبر شبكات الطاقة المتكاملة في العالم، بقدرة توليد تزيد على 600 جيغا وات بحلول ذلك التاريخ.

بالإضافة إلى ذلك، يجب توسيع البرامج القائمة للتعاون الإقليمي في مجالات مثل الزراعة والتحول الرقمي، حيث تشتد الحاجة إلى إحراز تقدم في هذه القطاعات، كما ينبغي استكشاف فرص إضافية للتكامل بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وتعزيز روابط الطاقة الإقليمية مع دول أوروبا المطلة على البحر المتوسط، وقد أكدت خلال اجتماع مع المحافظين العرب في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي على ضرورة تسريع هذه المبادرات الحيوية، مع إعطاء أولوية للإجراءات التي تعالج الاختلالات بين العرض والطلب في العديد من دول المنطقة.¹

كجزء من مهمته المتمثلة في تعزيز وتسهيل عملية التكامل بين الدول الأعضاء، لدى اتحاد المغرب العربي آفاق متوسطة وطويلة الأمد لمجالات التكامل المتنوعة والمتكاملة، حيث يقوم البنك الإفريقي للتنمية (AfDB*) بإعداد نشط لورقة إستراتيجية التكامل الإقليمي لشمال إفريقيا (NA-RISP)، وهي الأداة الرئيسية لدعم التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا خلال الفترة من 2016 إلى 2020، التي اعتبرت الأولى من نوعها في شمال إفريقيا بعد عدة محاولات غير ناجحة، وخاصة بسبب الأحداث الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011، وتم تطويرها في إطار جولة (RISP) في "سياسة وإستراتيجية التكامل الإقليمي" (RISP) الجديدة تمامًا للبنك للفترة 2014-2023، والتي تم اعتمادها في نوفمبر 2014، إن تحقيق النمو الشامل ضمن الدول الست في منطقة شمال إفريقيا، والتي تشمل بالنسبة للبنك كل من الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، وتونس يجب أن تكون هذه الإستراتيجية متوافقة مع إستراتيجية البنك القارية (RISP2014) إلى (2023)، مع مراعاة الخصائص الفريدة للمنطقة في مجال التكامل الإقليمي.

من منظور التكامل الإقليمي، تُقدم منطقة شمال إفريقيا سياقًا خاصًا يتميز بتحديات وفرص يمكن استغلالها، ففي الواقع تُعتبر المنطقة محركًا اقتصاديًا للقارة الإفريقية (حيث أن 5 من أصل 6 دول في المنطقة هي دول ذات دخل متوسط، وتساهم المنطقة بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للقارة). ومع ذلك، فإن دول المنطقة تتاجر بشكل أقل مع بعضها البعض، حيث أن معظم الشركاء التجاريين يقعون خارج المنطقة. كما أن التحديات في المنطقة عديدة، بما في ذلك نقص الدعم السياسي غالبًا لمبادرات التكامل، والتي تكون نفسها مجزأة وغير منسقة، فضلًا عن عدم وجود منظمة اقتصادية إقليمية (RECs) تغطي الدول الست. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات مشتركة تتعلق بالطبيعة (مثل ندرة الموارد المائية، وتدهور السواحل، وزحف التصحر، وغيرها)، إلى جانب قضايا الأمن.

بالنظر إلى هذه الخصائص، يقدم البنك نهجًا للتكامل يركز على تعاون متعدد الأوجه، مع هندسة متغيرة، وإقليمية أكثر انفتاحًا تهدف، بالإضافة إلى منطقة شمال أفريقيا، إلى تعزيز الروابط مع إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا والشرق الأوسط والعالم، هذا النهج يتماشى جيدًا مع إستراتيجية (RISP) الجديدة للفترة 2014-2023، وبشكل أكثر تحديدًا، تقترح إستراتيجية (NA-RISP) نهجًا للتكامل:

(1) من خلال التعاون؛

(2) يركز على موضوعات ذات اهتمام مشترك؛

(3) يعتمد على نهج "من القاعدة إلى القمة"؛

(4) يقوم على تدخلات عملية؛

(5) مع تركيز على منتجات المعرفة.

¹ ديفيد ملباس، "التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دعوة للعمل"، البنك الدولي، 29 أكتوبر 2021، في:

<<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/altkaml-alaglymy-fy-mntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya-dwt-llml>>

* La Banque africaine de développement

* Document de la stratégie d'intégration régionale pour l'Afrique du Nord / North Africa Regional Integration Strategy Paper.

الأركان المقترحة لإستراتيجية (RISP 2016-2020) هي:

(1) تعزيز البنية التحتية الإقليمية للربط؛

(2) تعزيز تنمية القطاع الخاص والصناعة والتجارة؛ مع تعزيز موضوع رئيسي مشترك: بناء القدرات من خلال نشر المعرفة وتقديم الاستشارات حول التكامل الإقليمي.¹

كما لا تزال هناك فجوات تشريعية ومؤسسية في بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية، مثل عدم وجود آليات فعالة لتسوية المنازعات التجارية، وهي آليات تزداد أهميتها مع تعميق التكامل الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التجمعات الاقتصادية الإقليمية، التي تُعتبر اللبنة الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية، ليست أطرافاً موقعة على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية. هذا الوضع يثير العديد من التساؤلات، منها: ما الأساس القانوني الذي يضمن اندماج هذه التجمعات، التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة، لتشكيل الجماعة الاقتصادية الإفريقية؟ وهل سيكون هذا الاندماج طوعاً أم إلزامياً؟ وهل سيتم بشكل متزامن أم تدريجي بمجرد وصول كل تجمع إلى المستوى المطلوب من التكامل؟ وما هو الوضع القانوني الذي ستكون عليه التجمعات الإقليمية بعد عملية الاندماج؟ كما يطرح تساؤل آخر حول وضع التجمعات الإقليمية النشطة التي لم يتم الاعتراف بها كلبنة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، مثل الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (SACU)؟!

في محاولة لحل بعض هذه الإشكالات، اقترح البعض توقيع التجمعات الاقتصادية الإقليمية على معاهدة أبوجا لتصبح أطرافاً مباشرة فيها. ومع ذلك، فإن التحديات لا تقتصر على هذه الإشكالات فقط، بل تشمل أيضاً أموراً أخرى لا تزال غامضة، مثل طبيعة العلاقة بين الجماعة الاقتصادية الإفريقية والاتحاد الإفريقي، وكيفية تنسيق الأدوار بينهما لتحقيق التكامل القاري بشكل فعال.

هناك أيضاً عدة عوامل مرتبطة بالدول الوطنية تعيق عملية التكامل الإقليمي في إفريقيا، منها تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل خوفاً من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية، وإتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة، وعدم وجود آليات وطنية فعالة لتنفيذ وتنسيق ومتابعة برامج التكامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم قدرة الدول على إدراج التكامل في أطرها التنموية الوطنية، ونقص البنية التحتية في العديد من الدول الإفريقية، وغياب الإرادة السياسية الكافية لدعم التكامل، كلها عوامل تساهم في إعاقة التقدم. نتيجة لذلك، غالباً ما تظل الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي حبراً على ورق دون تنفيذ فعلي من قبل الدول الأعضاء.

إن تفاوت الأحجام الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية يشكل تحدياً آخر. على سبيل المثال، في تجمعات مثل "السادك" و"الساكو"، تميل الدول الكبيرة مثل جنوب إفريقيا إلى مقاومة القرارات التي لا تعود عليها بفوائد كبيرة، بينما تخشى الدول الصغيرة من تهميشها في عملية صنع القرار ومن هيمنة الدول الأكبر، إن هذا التفاوت يخلق توترات ويعيق تحقيق التكامل المتوازن.

في ضوء هذه التحديات، يتضح أن تجربة التكامل الإقليمي في المنطقة لم تحقق سوى تقدم محدود لا يتناسب مع الزمن الطويل الذي استغرقته ولا مع الطموحات الكبيرة التي عُقدت عليها، ولإعادة إحياء هذه الجهود، فقد أثبتت التجربة الوجودية الإفريقية المغاربية أنّ التقدم في التكامل الاقتصادي دون التكامل السياسي غير مجدٍ، بل تحتاج إلى إرادة سياسية قوية من قادتها للتخلي عن المصالح الضيقة وإعلاء مصالح الشعوب، وغياب الإرادة السياسية كان عاملاً رئيسياً في إعاقة التقدم كما ذكرناه آنفاً، مما جعل المنطقة تسير في اتجاه معاكس لبقية العالم الذي يتجه نحو التكتل والاندماج، فيجب وضع إطار زمني محدد لتحقيق الوحدة السياسية واتخاذ خطوات جادة لتذليل العقبات، من خلال:²

¹ مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، "ورقة إستراتيجية التكامل الإقليمي لشمال أفريقيا"، 2015، في:

<<https://www.afdb.org/ar/lbldn-shml-fryqy/wrq-strtyjy-ltkml-lqlmy-lshml-fryqy>>

* L'Union douanière d'Afrique australe.

² سامي السيد أحمد، مرجع سابق الذكر.

1. إعادة هيكلة التنظيمات الإقليمية: يجب إعادة هيكلة التنظيمات الإقليمية من خلال دمج بعضها في بعض، بحيث يصبح هناك تجمع واحد فقط في كل إقليم من أقاليم إفريقيا الخمسة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق مبدأ "دولة واحدة، تجمع واحد" لضمان عدم انضمام دولة واحدة إلى أكثر من تجمع إقليمي، مما يؤثر سلبًا على عملية التكامل؛
 2. إدارة التكامل وفق "اقترب الريح للجميع": لضمان نجاح التكامل، يجب أن تكون هناك عدالة في توزيع المكاسب، مع وجود حزمة تعويضية للدول التي قد تتكبد خسائر، هذا النهج يشجع الدول على الالتزام ببرامج التكامل وتنفيذها بشكل كامل؛
 3. تطوير الأداء ومنع ازدواجية الجهود: يجب مواصلة الإجراءات الرامية إلى تحسين الأداء ومنع ازدواجية الجهود، فقرار الاتحاد الإفريقي بدمج "النيباد" في مؤسساته يعد خطوة إيجابية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الخطوات لجعل الاتحاد الإفريقي الجهاز الأعلى الذي يدير عملية التكامل على جميع المستويات؛
 4. زيادة الاعتماد على الذات: يجب على إفريقيا زيادة اعتمادها على الذات وتقليل الاعتماد على الخارج، والاتحاد الإفريقي يجب أن يكون الجهة الوحيدة المخولة بالتعامل مع الأطراف الخارجية لضمان تعظيم الفوائد وحماية مصالح القارة؛
 5. تعزيز التعاون العربي-الإفريقي: زيادة مستوى التعاون والتنسيق بين الدول العربية والإفريقية يمكن أن يعزز القدرات المشتركة ويساعد في مواجهة التحديات المشتركة مثل التطرف والإرهاب، ودول المحور العربي-الإفريقي يمكن أن تكون قوة دافعة لهذا التعاون.
- رغم أن بعض هذه النقاط تبدو صعبة التحقيق، إلا أنها ليست مستحيلة، إنَّ التكامل الإقليمي يظل الطريق الوحيد لإفريقيا لتجاوز تحدياتها وتحقيق التنمية المستدامة، فيجب أن تكون الخطوات جادة ومستمرة لضمان نجاح هذه المسيرة.
- إذن من خلال التحليل أعلاه توصلنا إلى أنه تتفاعل المتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية بشكل متكامل لتحقيق التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي دون استقرار سياسي، حيث أن النزاعات الداخلية أو الخارجية تعيق تدفق الاستثمارات وتعطل مشاريع البنية التحتية المشتركة؛ بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المتطلبات الاجتماعية والثقافية، مثل تعزيز التبادل الثقافي وحرية تنقل الأفراد، عوامل محفزة لتعزيز الثقة بين الشعوب، مما يدعم بدوره التعاون السياسي والاقتصادي؛ من ناحية أخرى، تلعب المتطلبات الأمنية دورًا حاسمًا في حماية المكاسب الاقتصادية والسياسية، حيث أن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تعزز بيئة آمنة للاستثمار والنمو؛ وأخيرًا، تعتبر المتطلبات البيئية، مثل التعاون في مجال الطاقة المتجددة وحماية البيئة، جزءًا لا يتجزأ من أي إستراتيجية تنموية مستدامة، حيث أن الموارد الطبيعية المشتركة تتطلب إدارة تعاونية لضمان استدامتها؛ باختصار، تحقيق التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا يتطلب نهجًا شموليًا يربط بين هذه المتطلبات بشكل متوازن وفعال.
- إذن تحقيق التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة يتطلب جهودًا مشتركة من جميع الدول الأعضاء ويجب تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة، فإنَّ التكامل الإقليمي ليس خيارًا بل ضرورة لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز المصالح المشتركة.

المبحث الثالث: تجسير العلاقات بين الفضاء الأمني المغاربي والساحلي لتحقيق المركب الأمني في

إقليم شمال إفريقيا

يشهد إقليم شمال إفريقيا تحولات جذرية في مشهده الأمني، حيث تتفاعل عوامل داخلية وخارجية تعيد تشكيل ديناميات الأمن والاستقرار في المنطقة، ففي ظل التحديات الأمنية المتزايدة، بالإضافة إلى التنافسات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، تبرز الحاجة إلى تحديد "مجامع الأمن الإقليمية" التي يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين دول الإقليم، إن هذه المجامع، سواء كانت تحالفات أمنية أو آليات تعاون مشتركة، تهدف إلى مواجهة التهديدات المشتركة وبناء ثقة متبادلة تمهد الطريق نحو تكامل أوسع.

في هذا السياق، يُطرح سؤال مركزي حول كيفية إعادة تشكيل المشهد الأمني الإقليمي من خلال تحديد هذه المجامع، وكيف يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار وتعزيز مشاريع الوحدة الإقليمية، أين تُعتبر هذه العملية خطوة أساسية لفهم التفاعلات الأمنية المعقدة في شمال إفريقيا، واستشراف آفاق التعاون الإقليمي في ظل بيئة متغيرة تحكمها مصالح متضاربة وتحديات متشابكة.

المطلب الأول: مجامع الأمن الإقليمية كمحفّز لتحقيق مشروع الوحدة في إقليم شمال إفريقيا

لفهم البنية والتفاعلات في النظام الإقليمي المغربي من قياس لكثافة التفاعلات من خلال الصراعات وبؤر التوتر في المنطقة وكذا مظاهر التعاون الأمني والتحالف، فإنّ وجود نظام إقليمي متجانس يؤدي بالضرورة إلى تشكيل مركب أمني إقليمي في أي منطقة.

فيعرف "باري بوزان" مجمع الأمن الإقليمي في كتابه المشترك مع أول ويفر "أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي" بأنه: مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الرئيسية ببعضها البعض بصورة لا تجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمراً ممكناً.¹

تتكوّن مجامع الأمن الإقليمية من سلسلة من أنماط التنافس، والتوازنات، وسلسلة من التحالفات والعداوات بين القوى الفاعلة داخل الإقليم، كما شرحناها في المبحث الأول من هذا الفصل.

لتحليل إمكانية التأسيس للنظام الإقليمي المغربي كمركب أمني، نشير إلى أربعة مستويات وهي:²

- 1- على المستوى الوطني الخاص بدول النظام الإقليمي، فإنها تقوم بعملية مراقبة التهديدات على المستوى الداخلي) إذا كانت الدولة قوية / ضعيفة بسبب استقرار نظامها الداخلي و التوافق الدولة و الأمة، فالتهديد بصفة خاصة بالنسبة للدولة غالباً ما يتم تعريفه حسب طبيعة الأمن المتوفر لديها؛
- 2- العلاقات بين دولة وأخرى تساهم في تشكيل المنطقة؛
- 3- منطقة التفاعل مع المناطق المجاورة (هي محصورة نسبياً)، وهو ما يجعل المركب معرّفاً بالنظر إلى حجم التفاعل الداخلي كأهم العوامل، لكن يجب عدم إغفال أن التغييرات الهامة في هندسة الأمن المتبادل ساهم في تشكيل المركبات الأمنية؛
- 4- دور القوى العظمى داخل النظام الإقليمي، التفاعل بين هندسة الأمن الدولي والإقليمي.

فمن الناحية الأمنية: كلّ اعتداء على دولة يعدّ اعتداء على الدول الأخرى، ولكن بالنسبة لدول المنطقة لا يزال البناء المغربي مقصوراً في ممارساته على التعاون الثنائي في مجالات محدودة فقط.

في الميدان السياسي لا تزال مشاريع الوحدة بين الدول المغربية تعتبر كتجارب فاشلة بين تونس وليبيا، وبين ليبيا والمغرب وبينها وبين الجزائر، غرار مشاريع الوحدة بين مصر وسوريا، وبين ليبيا ومصر، وبينها وبين السودان؛ وأما المشاريع الاقتصادية فلا زالت معطلة كمشروع الاستغلال المشترك لحوض الحديد في قرعة جيبالات بين الجزائر والمغرب وكذا إنشاء خط سكة حديد عبر القطر المغربي على ساحل الأطلس لتصدير المنتج وغيرها من المشاريع المتعلقة خاصة بتصدير الغاز.³

¹ Barry Buzan and Ole Waever, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, Op.cit; p. 44.

² راجع زاوي، "التأسيس للنظام الإقليمي المغربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج (05)، ع (01)، جوان 2018، ص 67.

³ مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص 158-159.

الملاحظ طبيعة الفرص المحدودة للتعاون الإقليمي في شمال إفريقيا، إذ تغلب العلاقات الثنائية على التكامل الإقليمي، مما أضعف فرص بناء علاقات تعاون أمنية قائمة على الثقة، نتيجة لعوامل التنافس والنزاع، وقد أظهر وضع الاتحاد المغربي هذه الأزمة العميقة، فهو من أضعف التجمعات الإفريقية.¹

إن تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة، ففي ظل التهديدات الأمنية المتزايدة، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها دول المنطقة، أصبح من الضروري أن تتعاون الدول المغربية في إطار إقليمي موحد لمواجهة هذه التحديات.

ففي ليبيا، أدى انهيار النظام السابق إلى تفكك الدولة وانتشار الفوضى والعنف، حيث أصبحت البلاد ساحة لصراعات قبلية وجبهوية، بالإضافة إلى نشاط الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، مما جعل ليبيا مصدراً لتهديدات أمنية تتجاوز حدودها إلى دول الجوار؛ وفي تونس، رغم نجاح الثورة في إسقاط النظام الاستبدادي، إلا أن البلاد تواجه تحديات داخلية خطيرة، مثل الانقسامات السياسية بين الإسلاميين والعلمانيين، وانتشار التيارات المتطرفة، مما يهدد استقرارها. أما الجزائر، فبالرغم من محاولات السلطات احتواء التهديدات الأمنية من خلال الحملات الأمنية ضد الجماعات الإرهابية، إلا أن البلاد لا تزال تعاني من هشاشة أمنية، خاصة في مناطق الحدود مع مالي، حيث تنتشر الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات، وفي المغرب، نجحت السلطات في احتواء التيارات الإسلامية المتطرفة إلى حد ما، إلا أن البلاد لا تزال تواجه تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية، مثل الاحتجاجات المطالبة بانتشار البطالة، بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية التي تستهدف السياحة والاقتصاد. وفي هذا السياق، يُعتبر تفعيل الاتحاد المغربي خطوة ضرورية لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين دول المنطقة، حيث يمكن أن يشكل إطاراً فعالاً لمواجهة التهديدات المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

نخلص إذن بناء على تقييم لمختلف الاستراتيجيات والمبادرات الأمنية لمواجهة انعكاسات الوضع المتأزم على الحدود، وكذا مختلف التهديدات اللاتماثلية وترابطها إلى أنه على جميع المستويات لازالت محدودة رغم فعاليتها نوعاً ما في مضاعفة الجهود، ولكن هذا لا يكفي، فلابد من تعزيز التعاون على المستوى الأمني الإقليمي والسعي إلى إنشاء تجمعات إقليمية فرعية على غرار تجمع دول الساحل والصحراء وتفعيل مركب اتحاد المغرب العربي لأنها تهديدات عابرة للحدود ووجب التعامل معها في إطار الإقليم الواحد لتحقيق نتائج على مستوى التعاون الأمني والتبادل الاستخباراتي والمراقبة الحدودية.

في ظل التحولات التي أفرزها الربيع العربي، سعى الرئيس التونسي المنصف المرزوقي إلى تفعيل الاتحاد المغربي، معتبراً أن اللحظة التاريخية الراهنة تُعد فرصة لا تُعوّض لإعادة إحياء هذا المشروع، خاصة بعد أن كانت تونس مسرحاً لأولى شرارته. رغم إدراكه لتعقيدات الواقع المغربي، الذي يتجاوز بكثير لحظة التحول الراهنة، حاول المرزوقي البدء بخطوات دنيا مثل تعزيز التنسيق بين الدول المغربية وتحرير المبادلات التجارية، على أمل أن تقود التطورات اللاحقة إلى تجاوز الاختناقات التي أعاقَت الاتحاد لعقود. كان هدفه ليس فقط تعزيز مصالح الأطراف الفردية أو الجماعية، بل أيضاً جعل تونس، بوصفها صاحبة الضربة الأولى في الربيع العربي، محوراً فاعلاً في تطوير الاتحاد المغربي، بدلاً من سكونيتها التقليدية في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

مع ذلك، جاءت دعوة المرزوقي لإعادة إحياء الاتحاد المغربي، معتبراً أن تلك اللحظة التي أعقبت الحراك العربي فرصة تاريخية، في وقت تشهد فيه المنطقة المغربية تحولات مصيرية غير مسبوقة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، تحمل في طياتها مفارقات وتناقضات وتأثيرات كارثية قد تطال جميع دول الإقليم، في هذا السياق، لم يعد من الممكن تأجيل أو تجاهل تفعيل الاتحاد المغربي، خاصة في ظل المتغيرات العاتية التي تشهدها المنطقة، سواء على مستوى الواقع الجماعي أو الأوضاع الداخلية للدول المغربية. فمن الناحية السياسية، لم تحل مشكلات مزمنة مثل قضية الصحراء الغربية أو إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر، بينما استمر سباق التسلح بين الدول الكبرى في الإقليم، مما أدى إلى استنزاف الموارد.

¹ كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص ص 119-120.

ومن الناحية الاقتصادية، ظل الاندماج المغربي في أدنى مستوياته، حيث لم تتجاوز التجارة البينية 03%، في حين عانت المجتمعات من مشكلات اجتماعية خطيرة مثل البطالة والهجرة غير النظامية وهجرة الأدمغة.

لذلك، بات من الضروري أن تتجه الدول المغربية نحو الاندماج في منظومة موحدة، ترفع الحواجز وتسهل حركة التنقل والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، وإلا فإن المنطقة قد تتحول إلى طاقة تدمير ذاتي تتفجر فيها ظواهر العنف والصراع؛ إن تفعيل الاتحاد المغربي لم يعد خياراً فحسب، بل أصبح ضرورة ملحة لمواجهة التحديات المشتركة وبناء مستقبل أكثر استقراراً وتكاملاً للإقليم.¹

يتبادر لدينا هنا سؤال عن إمكانية انضمام مصر إلى اتحاد المغرب العربي موازاة بالمغرب الذي انضم إلى تجمع إقليمي إفريقي، فالانضمام ليس على اعتبار التقارب الجغرافي، ولكن على أساس العروبة أو على أساس الجغرافيا باعتبارها جزء من إقليم شمال إفريقيا.

في الحقيقة مصر قدمت طلباً رسمياً للحصول على عضوية اتحاد المغرب العربي خلال الدورة السادسة عشرة لوزراء خارجية الاتحاد التي عُقدت في الجزائر، مع توقعات بمناقشة هذا الطلب في قمة رؤساء دول الاتحاد المقررة في أبريل 1995. وقد لاقى الطلب ترحيباً من جميع الدول الأعضاء، حيث رأت فيه فرصة لتحقيق مصالح متبادلة. فليبيا، على سبيل المثال، كانت تسعى دائماً لتعزيز العلاقات مع مصر في إطار مشروع "المثلث الذهبي" مع السودان، كما اعتمدت على مصر كوسيط لتحسين علاقاتها مع الغرب بعد أزمة لوكيري، أما باقي الدول المغربية (عدا المغرب)، فقد رحبت بالطلب كوسيلة لتقليل النفوذ المغربي المتزايد داخل الاتحاد، خاصة في ظل الدور البارز الذي يلعبه المغرب كصانع للسلام في إفريقيا والعالم العربي. أما المغرب نفسه، فقد رحب بانضمام مصر لأسباب اقتصادية وسياسية، حيث يرى في ذلك فرصة لتعزيز التعاون والتنسيق مع مصر في قيادة العالم العربي والإسلامي وإفريقيا، بدلاً من التنافس على هذه الأدوار؛ وبالنسبة لمصر، فإن طلب الانضمام يأتي لتحقيق عدة أهداف على مستويات مختلفة:²

1. على المستوى الأمني: تسعى مصر إلى تعزيز التعاون الأمني مع دول المغرب العربي، خاصة بعد عقدها اتفاقيات أمنية مع تونس والجزائر تهدف إلى مكافحة ما تصفه بالجماعات الإرهابية، ويُعتبر انضمام مصر إلى الاتحاد خطوة لتعزيز هذا التعاون على بقية الدول المغربية، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية داخلياً وخارجياً؛

2. على المستوى الاقتصادي: يُمثل المغرب العربي سوقاً واعداً لمصر، حيث يصل عدد المستهلكين إلى حوالي 70 مليون نسمة، مع وجود فوارق في مستوى الدخل بين مصر ودول مثل ليبيا وتونس والمغرب، مما يفتح آفاقاً لتوسيع الصادرات المصرية التي بلغت 700 مليون دولار، مع توقعات بتضاعف هذا الرقم بعد الانضمام. بالإضافة إلى ذلك، تسعى مصر إلى تأمين وجود العمالة المصرية في ليبيا وجذب الاستثمارات المغربية، والاستفادة من العلاقات الوثيقة بين دول الاتحاد والاتحاد الأوروبي؛

3. على المستوى السياسي: بعد تراجع دورها القيادي في الجامعة العربية بسبب موقفها من حرب الخليج الثانية، تسعى مصر لتعويض هذا التراجع من خلال الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، وترى في ذلك فرصة للمحافظة على موقعها القيادي، وتجنب الوحدة مع جنوب الوادي (السودان)، ومحاصرة السودان عبر التنسيق مع ليبيا، بالإضافة إلى تعزيز اهتمام الغرب والكيان الصهيوني بها كجسر طبيعي يربط المغرب العربي بمشروع السوق الشرق أوسطية.

باختصار، يُعتبر انضمام مصر إلى اتحاد المغرب العربي خطوة استراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف أمنية واقتصادية وسياسية، مع تعزيز موقعها الإقليمي والدولي في ظل تحولات جيوسياسية كبيرة.

¹ عادل عبد الصبور، مرجع سابق الذكر، ص 93 – 99.

² أحمد الفيالي، "ماذا وراء الطلب المصري للانضمام إلى اتحاد المغرب العربي"، الموقع الرسمي لمجلة المحجة، ع (21)، جانفي 1995، في:

<<http://almahajjafes.net/1995/01/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%89%D8%A7%D8%AA/>>

كذلك نقلت صحيفة "الخليج" الإماراتية خبراً عن أنّ المرزوقي أثار مسألة توسيع الاتحاد المغربي الذي يضم "تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا"، وانضمام مصر لهذا الاتحاد، وهو أمر يعيد إحياء فكرة الوحدة العربية على أسس اقتصادية.¹

لكن يبقى أنّ مصر، على الرغم من أنها ليست عضواً في اتحاد المغرب العربي لديها تاريخ طويل من العلاقات الوثيقة مع دول المغرب العربي، حيث تركز مصر بشكل أكبر على تعزيز التعاون الثنائي مع دول المغرب العربي، وكذلك من خلال منصات إقليمية أخرى مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، كما تعتبر جزءاً من منطقة شمال إفريقيا، ولكنها ترتبط بشكل أكبر بمنطقة الشرق الأوسط من الناحية الجيوسياسية والثقافية، هذا ما يجعل تركيزها منصباً على التعاون مع دول الشرق الأوسط أكثر من دول المغرب العربي، ومصر عضو فاعل في جامعة الدول العربية، حيث تحاول أن تلعب دوراً قيادياً في العديد من القضايا الإقليمية، كما أنها تعطي أولوية للتعاون مع دول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال الاتحاد الإفريقي، خاصة في إطار سياستها الإفريقية التي أعادت تفعيلها في السنوات الأخيرة، هذا من جهة،

لكن من جهة أخرى، بسبب أنّ اتحاد المغرب العربي يعاني من تحديات كبيرة، بما في ذلك الخلافات السياسية بين أعضائه (خاصة بين المغرب والجزائر)، مما يحد من فعاليته، هذا يجعل الانضمام إليه أقل جاذبية لمصر أو أية دولة أخرى؛ فمصر لديها علاقات ثنائية قوية مع دول المغرب العربي، خاصة في مجالات التجارة والأمن والثقافة، فهذه العلاقات قد تكون أكثر فعالية من الانضمام إلى اتحاد يعاني من الجمود.

إذا في الاجتماع المذكور أعلاه لوزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي، الذي عُقد بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الاتحاد، كان يُفترض أن يكون خطوة أولية نحو تفعيل الاتحاد وتجاوز الإكراهات الجيوسياسية والتاريخية التي أعاقَت تقدمه. ومع ذلك، بدا الاجتماع أكثر كرد فعل على الأوضاع الأمنية الخطيرة في المنطقة، بدلاً من أن يكون مبنياً على وعي عميق بهذه التحديات وخطة استباقية لمواجهتها، وذلك لأنه:²

- لم يحدد الاجتماع موعداً واضحاً لقمة رؤساء دول الاتحاد، مما أثار شكوكاً حول جدية الخطوات المقترحة؛

- ركز الاجتماع على تفعيل اتفاقية التبادل التجاري الحر، لكنه تجاهل المشكلة الأساسية المتمثلة في إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ عام 1994، مما يجعل الحديث عن تنفيذ الاتفاقية غير واقعي؛

- فشل الاجتماع في تنسيق المواقف المغربية تجاه الأزمة السورية، حيث ظهرت خلافات واضحة بين الدول الأعضاء، مما يعكس الفجوة بين المواقف الرسمية المعلنة والمصالح الفعلية لكل دولة؛

- أخيراً، بدلاً من أن تكون القضايا الأمنية محفزاً لتعزيز التعاون الإقليمي، بدت وكأنها تُستخدم كعقبة تعيق تفعيل الاتحاد، فبدلاً من أن تكون هذه القضايا دافعاً لتعزيز الاستقلالية والفاعلية الجماعية للاتحاد في مواجهة التهديدات المشتركة، بدت وكأنها تُستغل لتعزيز المخاوف المتبادلة بين الدول الأعضاء. وبالتالي، فإن الاجتماع لم يحقق التقدم المأمول، بل أكد على الحاجة إلى إعادة النظر في آليات العمل الجماعي لضمان أن يكون الاتحاد المغربي قادراً على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية بشكل فعال.

يشرح الكاتب التونسي مندر بن ضيا في أسباب جهود الاتحاد المغربي لما عاشته المنطقة إبان الربيع العربي فيقول: " ... بعد ثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس في جانفي 2011 حاولت الدول المغربية ما حصل في تونس وبالتالي تراجع التنسيق، ضمن هياكل ما يسمى باتحاد المغرب العربي الذي تعيش مؤسساته شللاً، يضيف أن الحديث عن وجود ما يشبه الانسجام السوسولوجي الثقافي بين دول المنطقة وحتى بين الدول العربية أمر هلامي وغير دقيق في الواقع"، ويعود

¹ هسبريس، "المرزوقي يدعو لانضمام مصر إلى الاتحاد المغربي"، 23 سبتمبر 2012، في:

<<https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B2%D9%88%D9%82%D9D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-101721.html>>

² عادل عبد الصبور، مرجع سابق الذكر، ص 100 – 101.

ليشدد على ضرورة تصور آخر للتنسيق بين الدول المغاربية بالتركيز على الجانب الاقتصادي دون غيره وضرورة الدفع بالتبادل التجاري بين دول المغاربية وتسهيل حركة الأفراد، ويرى أن الاقتصاد أهم وأنفع من أشكال الوحدة السياسية، في حين يرى المحلل السياسي الأستاذ عبد العالي رزاق أن الرسالة التي بعث بها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" بمناسبة حلول الذكرى 29 لتأسيس الاتحاد المغاربي أنها أعادت الاعتبار للقنوات الدبلوماسية، وأن الشعوب تحلم بتقارب واندماج بين الدول وفتح الحدود بين المغرب وتونس واعتقد أن هذا يتحقق عن طريق فتح التواصل عبر قنوات دبلوماسية للدول المغاربية، وهو الأمر نفسه مع الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" عندما عزز الحوار مع تونس وليبيا.¹

إن مسارات التفاعل على المستويين الأمني (المركب الأمني) والتكاملي (إتحاد المغرب العربي)، لا يمكن إلا أن تتولد عنها سيناريوهات تشاؤمية على المدى القصير والمتوسط (حدود 2030-2035)، بسبب انتشار على طول المنطقة وعرضها جماعات إرهابية عابرة للحدود، متحالفة مع جماعات إجرامية واسعة النشاط (سلاح، مخدرات، تهريب...) مما يعزز من توسيع بؤرة الفشل لتزامن وجود عاملي الإرهاب والإجرام مع وجود ما يعرف بالمناطق الرمادية، فبالنسبة للجماعات الإرهابية العابرة للأوطان والمتعددة الجنسيات يمكن الإشارة إلى "قاعدة المغرب الإسلامي" و"داعش" في جنوب ليبيا، إضافة إلى جماعة بوكو حرام* في نيجيريا ولكن المتحالفة مع "داعش".²

كما أن تعرض الدولة لإقليمية متداخلة يزيد من احتمالية انتهاكها للمعايير والقواعد بسبب عمل دول المنطقة على الانضمام إلى مركبات أمنية مختلفة في جوارها الإقليمي من أجل مصالحها الخاصة وليس بهدف خلف تكامل واندماج أمني واقتصادي إقليمي.

هنا نطرح تساءلا آخر هل يؤدي الاندماج الإقليمي بما ينطوي عليه من "إرخاء" الحدود البيئية، إلى تعزيز، أم إلى تقويض أمن الدول الأطراف؟ طبعاً، في حالة المغرب العربي، وعند هذه المرحلة البعيدة تماماً عن أي مشروع جدّي للاندماج، سيكون من سبيل الصدق مع الذات الاكتفاء بالحديث على أنها حبيسة جغرافياً، بدلاً من الحديث عن أمن إقليمي مغاربي.

تذهب أدبيات مختصة عديدة إلى أن تدفق التهديدات الأمنية يعد شرطاً للحالة الإقليمية، أهم من القرب الجغرافي؛ فالتهديدات المشتركة هي ما يجعل الدول تترابط ببعضها، ويعتمد بعضها على بعض، بغض النظر عن مواقعها الجغرافية؛ وإذا كانت الجغرافيا مهمة، فهي تستمد أهميتها من مصدر التهديدات التي تجعل مجموعة من الدول تنخرط في حالة إقليمية أمنية، حتى وإن كانت غير متجاورة جغرافياً فضرورات الإدارة "المشتركة" للتحديات التي تطرحها المناطق الحدودية الطرفية "المشتركة"، لأن تدفق التهديدات عبر الحدود البيئية يمكن الانتقال من المقاربة للمؤمن وطنياً إلى المقاربة لأنمها المترابط إقليمياً، ولا يتجلى الإقليمي، هنا، في التنسيق الأمني والاستخباراتي فحسب، لكنه يتبدى أيضاً في اقتسام الأعباء والتكاليف.

3

تحاول الجزائر تعزيز مناوئتها الدبلوماسية في العمق الإفريقي متجاوزة الفضاء المغاربي إذ يعتبرها الكثير بمثابة بوابة إدراك التحرك الإفريقي الجماعي خصوصاً في ظل قياس عدد الزيارات الرسمية للزعماء الأفارقة للجزائر وقد سبق ذلك أن شطبت الجزائر ديون 14 دولة إفريقية بمقدار 902 مليون دولار وذلك سنة 2013.⁴

¹ محمد سي بشير، مرجع سابق الذكر، ص 18.

* أعلنت لها الميابة لتنظيم داعش في مارس 2015 مع كل من جماعة "التوحيد والجهاد" و"حركة الشباب المجاهدين" في الصومال.

² محمد سي بشير، مرجع سابق الذكر، ص 18.

³ محمد حمشي، المغرب العربي بوصفه إقليماً بلا إقليمية " قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغاربي (2018)، مرجع سابق الذكر، ص ص 161-162.

⁴ قوي بوحنية، "الدول المغاربية هاجس الأمن والاستقرار وجيوبوليتيكا الفوضى والسلاح: أي دور للجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص 155.

تفرّق دول المغرب العربي وعدم اجتماعها على آليّة مُوحّدة لمواجهة التهديد الأمني الجديد، لحد وصول بعض دول الاتحاد إلى الارتقاء في مشاريع مُعاكسة لمشروع التكامل المغاربي، رغم وجود بوادر تنسيق ثنائي بين دول المغرب العربي ذات علاقات الجوار الجغرافي من أجل التصديّ للمخاطر الأمنيّة، مع العمل على تنسيق مغاربي شامل لمواجهة التهديدات الأمنيّة الجديدة، كما فصلناه في الفصل الثاني.¹

إن فكرة تعزيز التعاون بين المغرب والجزائر كقاطرة لتفعيل اتحاد المغرب العربي ليست مجرد حلم طوباوي، بل هي ضرورة إستراتيجية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها دول المنطقة؛ فالمغرب والجزائر، بمواردهما البشرية والطبيعية الهائلة، وإمكاناتهما الاقتصادية والعسكرية، يمكن أن يشكلتا معاً قوة إقليمية كبرى قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات مثل الفلاحة والصناعة، وبناء اقتصاد حديث ومستدام، فمن خلال إبرام اتفاقية تجارة حرة وإنشاء عملة موحدة وتعزيز حرية حركة الأشخاص، يمكن للبلدين أن يخلقا فضاءً اقتصادياً متكاملًا يعود بالنفع على جميع دول المنطقة؛ كما أن إنشاء دستور فيدرالي، على غرار النموذج الألماني، يمكن أن يكون خطوة نحو تحقيق وحدة سياسية حقيقية، حيث تتعايش الأنظمة المختلفة في إطار نظام حكم فيدرالي يعزز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء.

في النهاية، فإن المغرب والجزائر، إذا ما اتحدا، يمكن أن يشكلتا أكبر مجموعة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، بمساحة تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع وعدد سكان يبلغ ثمانين مليون نسمة، هذه المجموعة ستكون قادرة على لعب دور مهم على الساحة العالمية، سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي أو العسكري، ومن خلال وضع العلاقات الثنائية في هذا الإطار المستقبلي في إطار اتحاد مغاربي قوي وموحد.²

من خلال توسيع المشروع ليشمل تونس وليبيا وموريتانيا، يمكن تعزيز التكامل الإقليمي، مما يجعل المغرب العربي قوة اقتصادية وسياسية كبرى قادرة على لعب دور استراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي، وتحقيق هذا الهدف يتطلب إرادة سياسية قوية ودعمًا شعبيًا، مع تجاوز الخلافات التاريخية وتبني رؤية مشتركة للمستقبل تعتمد على الديمقراطية والحرية والوحدة.³

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وضمحلل مكانة روسيا في العلاقات الدولية، شهدت منطقة المغرب العربي تنافسا مقتّعا بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من خلال ميكانيزمات ومبادرات الاتحاد الأوروبي، ولكن يبدو أن أمريكا كانت تسعى إلى ابتلاع اتحاد المغرب العربي من خلال مبادراتها الشاملة في المنطقة العربية مثل السوق الشرق أوسطية والشرق الأوسط الكبير، أما فرنسا فقد كان دورها أشد وطأة على مسار التكامل المغاربي، حيث يعتقد أحد مفكرها (ايف لاكوست) أنها عملت على إجهاض مختلف المساعي الرامية إلى تأسيس وحدة مغربية. فقد وظفت مختلف مبادرات الشراكة الأورو متوسطية ومنها الاتحاد من أجل المتوسط لكسب الأسواق المغربية وإحكام ميكانيزمات تبعية الدول المغربية لدول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وإذا كان القرن الواحد والعشرين هو عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، فمن مصلحة الجميع عدم بروز تكتل اقتصادي آخر في المنطقة العربية يمكن أن يهدد المصالح الحيوية للقوى الفاعلة في النظام الدولي⁴، والعملة تلقي بظلالها من خلال نظام رأسمالي متوحش، فمثلا قال الأستاذ منصور بن لرنب:

"إنّ إشكاليتنا تتمثل في السؤال القديم: كيف تقدم الغرب وتراجعنا نحن؟ ..."، ثم يضيف قائلا: "... لكن المشكلة

تعيش حال من التغير الهائل، هناك مشكلات جديدة لم تكن قائمة في حينه، على الأقل نستطيع أن نقول بأن النظام العالمي أصبح نظاما عولميا جديدا ... إن الشعار الأساسي هو إعادة بناء العالم، وإزالة هذا النظام العولمي الجديد وخلق عالم فيه عوالم متعددة، مما يعني بالخصوصيات ضمن عولمة جديدة بنمط جديد قادر على الإجابة عن المشكلات المطروحة ... وها هو الفيلسوف العربي، طيب تيزيتي» (1938م) يعرف النظام العولمي بأنه: "هو نظام سياسي واقتصادي وثقافي وعسكري

¹ عبد الحليم بن بادة وعبد الكريم بن رمضان، مرجع سابق الذكر.

² Taieb Dekkar, **Maroc-Algérie: La méfiance Réciproque** (Paris: L'Harmattan, 2013), pp.247-254.

³ **Ibid**; pp.255-270.

⁴ حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، مرجع سابق الذكر، ص ص 89-90.

يسعى لاقتلاع الطبيعة والبشر وإلى تمثيلهم وهضمهم ومن ثم تقيؤهم سلعا ... إنها الكونية السلعية الجديدة، أي الكزمو السوقية -السلعية أي الهوية التي عليها أن تقتلع كل الهويات التاريخية التي شكّلت وأنجزت تاريخيا.¹

في الواقع، وبعيداً عن هذه القضية المركزية التي جعلت اتحاد المغرب العربي عاجزاً، فإن الصعوبات هيكلية، ومن الصعب تصوّر وجهات نظر مغربية مشتركة، فلا الأنظمة السياسية القائمة، ولا مسارات التنمية الاقتصادية المختارة، ولا مبادرات السياسة الخارجية، ولا التحالفات التي يفضلها كل طرف من الأطراف تتلاقى، ورغم أنه من الواضح أن القرار النهائي يقع على عاتق زعماء بلدان المغرب العربي، إلا أن فرنسا قادرة على الاضطلاع بدور حاسم في عملية تكامل اتحاد المغرب العربي بشكل مستقل أو داخل الاتحاد الأوروبي.

مع ذلك، وعلى الرغم من هذه العلاقات العميقة والقديمة، فإن فرنسا تخسر نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي في المنطقة لصالح القوى الأخرى، الولايات المتحدة وروسيا والصين وتركيا، وترتبط هذه الخسارة، من بين عوامل أخرى، برغبة بلدان المغرب العربي في تنويع شركائها وبتطور سياسة فرنسا في المنطقة، والتي تميزت بشكل رئيسي بمواقفها من الأزمة السورية وتدخلها العسكري في ليبيا. وأخيراً، هناك بالتأكيد تعاون فني واقتصادي قوي بين فرنسا والمغرب العربي، لكنه يقوم على المفاوضات الثنائية، التي تولد تعاوناً غير متجانس بين البلدان الثلاثة.²

أحد أسباب وعواقب التكامل المحدود هو الطبيعة المجزأة للمبادرات الإقليمية وغياب البنية المؤسسية التي توحد بلدان شمال إفريقيا، يضم اتحاد المغرب العربي جميع دول هذه المنطقة، باستثناء مصر، التي هي عضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، جميع دول هذه المنطقة، باستثناء الجزائر، هي جزء من تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) وقد قامت هاتان المنظمتان بتطوير برامج تدريبية وطويلة الأمد لتحقيق التكامل الاقتصادي الكامل، ومع ذلك، نادراً ما تؤخذ هذه البرامج في الاعتبار في السياسات الوطنية ولم يتم إحراز تقدم يذكر في التصديق على الاتفاقيات الإقليمية.

من ناحية أخرى، تتمتع بعلاقات أوثق مع تجمعات في مناطق أخرى، وقد ركزت خمس دول (باستثناء موريتانيا) على تحقيق التكامل داخل الجامعة العربية من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GZALE)، وبذلت بلدان شمال إفريقيا جهوداً مكثفة للاندماج في السوق الأوروبية، أولاً وقبل كل شيء، من خلال منطقة التجارة الأوروبية-الأوروبية، (الشراكة المتوسطية) التي كانت تسعى سابقاً لعملية برشلونة، على الرغم من أن اتفاقيات كورك ميرسيو المتداخلة لها فوائدها، إلا أنها تمثل عائقاً كبيراً أمام تنمية التجارة داخل المنطقة، حيث تؤدي قواعد المنشأ المعقدة التي تنشأ عن هذه الاتفاقيات إلى ارتفاع تكاليف المعاملات؛ بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الروابط الوثيقة القائمة بين هذه الدول والسوق الأوروبية في إنشاء منظمة صناعية مدفوعة بالصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، وصرفت انتباه دول شمال إفريقيا عن المبادرات الإقليمية.³

كان من المقرر أن تنظم قمم الاتحاد بصفة دورية كل سنة، لكن لم تعقد أي قمة منذ قمة تونس عام 1994، والحقيقة أن شلل الاتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في جانفي 1995 تسلم رئاسة الاتحاد احتجاجاً على تقييد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر، وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام 1995/1994 لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلاً عندما جمد المغرب رسمياً عضويته

¹ منصور بن لرنب، "الإنسانية بين واقع عولة صدام الهمجيات وآفاق التطلع إلى عالمية الحوار الحضاري الحي"، في: أعمال الملتقى الدولي الأول حول "الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة"، بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر -3-، (الجزائر: دار هومة، 2004)، 369 - 370.

² Younes Belfellah, "Le Statut avancé Maroc-UE : bilan, Enjeux et perspectives ", Actes du séminaire : les relations Arabo-Européenne, LE CAREP-Paris, 28 Novembre 2018, pp. 7-9.

³ Jacob Kolster, Nono Matondo-Fundani et Emanuele Santi, «Intégration régionale en Afrique du nord», In: Emanuele Santi, Saoussen Ben Romdhane et William Shaw, **Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale: défis et opportunités** (Tunis: La banque africaine de développement, 2012), p. 22.

احتجاجاً على ما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية)، وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد.¹

عليه، في غياب أي شكل من أشكال الاندماج المغاربي مع كل الهواجس والاحتياجات المتنامية لشعوب المنطقة للأمن والاستقرار وفرص العيش الكريم، يظل السؤال يطرح دائماً عن إحياء اتحاد المغرب العربي كمسألة حتمية تفرض على الأنظمة السياسية التعاون لتحقيق الاستقرار والأمن؛ أولاً، وعن مواكبة التحولات القيمية والمجتمعية التي تطالب بالتغيير والإصلاح وتفرغ السياسات الفوقية الجاهزة؛ ثانياً، إن الاندماج المغاربي يبدأ بضرورة تجسير الهوة بين المغرب والجزائر واستغلال الفرص السانحة لتعزيز التعاون عوضاً عن صيغة الصراع، كما ينبغي على المنطقة ككل أن تعمل على إدارة الحراك السياسي في الجزائر بكثير من الاتزان والتعقل، كما يجب العمل أيضاً على إيجاد تسوية سياسية في ليبيا، بعدما أنهكتها الحرب الأهلية لعدة سنوات.

هذا بالطبع يستدعي تضافر جهود حكومات هذه الدول لتبني استراتيجية موحدة ومنسقة لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، وتفادي سياسة الانغلاق والتفوق التي لا تخدم بشكل فعال نظام الأمن الجماعي الذي كان الاتحاد المغاربي يستهدف تقويته، وإذا ما توافرت الإرادة السياسية، يمكن للاتحاد المغاربي أن يعمل على توفير الأمن الشمولي والمجتمعي بدل الاقتصاد على المفهوم الضيق للأمن والانتقال إلى دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل للشباب وفتح آفاق للاستثمار وإنعاش المبادلات التجارية البينية داخل منظومة السوق المغربية المشتركة. ومن ثم، يجب معالجة تلك القضايا في جميع أنحاء المنطقة المغربية، ويمكن لنموذج الاتحاد، إذا ما تم دعمه، أن يوفر حلولاً أكثر فعالية من أي حكومة بمفردها.²

المطلب الثاني: العناصر المتلازمة لبوادر تشكيل مركب أمني مغاربي- ساحلي

تشهد منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تحولات أمنية وسياسية عميقة، أدت إلى ظهور بوادر تشكيل "مركب أمني مغاربي-ساحلي" متلازم العناصر، هذا المركب الأمني الناشئ يُعتبر نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية، وتزايد أنشطة الجريمة المنظمة، والتهديدات الأمنية العابرة للحدود، بالإضافة إلى التنافسات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، فهناك تشابه في العديد من السمات إضافة إلى نفس التهديدات وعلى نفس الحدود، بالتالي العمل على بناء الجسور مع الأنظمة الإقليمية التعاونية؛ في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الأمني بين دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، من خلال إنشاء آليات مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية/ العابرة للحدود، كما يتطلب الأمر تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل الفقر والبطالة والهشاشة المؤسسية.

هذا المركب الأمني المغاربي-الساحلي، إذا ما تم تفعيله بشكل فعال، يمكن أن يشكل إطاراً استراتيجياً لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، مع إمكانية تحويل التحديات إلى فرص للتعاون الإقليمي والتنمية المستدامة.

في هذا التحول للمنطقة المغربية والساحل إلى مجمع أمني إقليمي جديد، لم تسد ظواهر مثل التوترات العرقية والتنافس على الموارد فحسب، بل تم تعزيزها أيضاً، حقيقة أن جميع الشركاء مسلمون وجميعهم لديهم ماض استعماري، ينتج عنه فضاء سياسي متشابه ثقافياً، وسياق تعاوني لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وصعود الجماعات الجهادية وتهريب البشر والهجرة غير النظامية، وكذلك الصراعات الإقليمية في المنطقة الحدودية بين مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر وليبيا، من خلال ترابطه مع جميع الأطراف (الشمال) الاتحاد الأوروبي (والجنوب) جنوب إفريقيا/

¹ عبد النور بن عتر، "الاتحاد المغاربي ... بين الافتراض والواقع"، الجزيرة، 03 أكتوبر 2004، في:

<<https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6>>

² محمد عصام لعروسي، "اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا"، معهد واشنطن، 3 أبريل 2019، في:

<<https://www.washingtoninstitute.org/ar/experts/mhmd-sam-lrwsy>>

جنوب الصحراء (والشرق) مصر والسودان، فإن المجمع الأمني الجديد الناشئ للمنطقة المغاربية والساحل ليس هو الهدف فحسب، بل هو أيضاً المنبع للجميع مثل هذه التهديدات.¹

إن انتشار التهديدات ذات المنشأ غير الدولي وغيرها، والتي هي أيضاً تعبير عن أزمة الدولة في المنطقة. بالنتيجة، ثمة علاقة متبادلة بين حالات اللاأمن والتهديدات غير الدولية المتزايدة من جهة، وزيادة مبادرات التعاون الأمني الإقليمي من جهة أخرى، فقد شرع في العديد من المبادرات في خضم الأزميتين الليبية والمالية، بما في ذلك عملية مجموعة دول الساحل الخمس، وهذا التجمع هو أحد الترتيبات النادرة، إن لم يكن الوحيد الذي حظي بدعم قوي من قوة دولية، هي فرنسا في هذه الحالة، ويتكسر بعده العملياتي مع إنشاء القوة المشتركة التابعة له، والتي أطلقت أولى مهامها لمكافحة الإرهاب في أكتوبر 2017.

كذلك المشهد الإقليمي المعقد، سواء في ما يتصل بالمخاطر والتهديدات أو بديناميات التعاون الإقليمي الجارية حيث الافتقار إلى التنسيق، هذا مع افتراض إمكانية مثل هذا التنسيق بالنظر إلى تعددية العروض، كيف يمكن العمليات والترتيبات المختلفة/ المتنافسة على إدارة الأزمات وتسويتها (المحتملة) أن تساهم في الأمن الإقليمي؟ وعلى ما يقوم انتشار العمليات الإقليمية في فضاء المغرب العربي-الساحل؟ كيف تؤثر تعددية العروض الإقليمية سلباً على الأمن الإقليمي، وما هي أهم عقباته؟ كيف يمكن أن تساهم مجموعة دول الساحل الخمس في الأمن الإقليمي داخل منطقة تتطور فيها أصلاً عدة ترتيبات تتنافس على نطاق المهمات نفسها؟ وماذا عن التحام المجموعة في المشهد الإقليمي، خاصة في ما يتصل بعلاقاتها مع الدولتين الكبيرتين في المغرب العربي الجزائر والمغرب، وتنافسهما يؤثر عليهما لا محالة؟ وما هي بالضبط حدود قوتها المشتركة ومعضلاتها؟

إن أقلمة أو إضفاء الطابع الإقليمي على تولي الفواعل المحلية زمام أمنها لا يمكن أن ينجح من دون توافق استراتيجي، والذي يغيب بسبب التوظيف الذي يخضع له وكذا التفضيلات الإستراتيجية لهذه الفواعل.²

الفرع الأول: بلدان المغرب العربي في حالة من الفوضى في مواجهة أزمة الساحل

في حين كان من الممكن أن تشكل أزمة الساحل عنصراً موحداً لدول المغرب العربي أو على الأقل عائقاً خارجياً مشتركاً يبرر المزيد من التشاور فيما بينها، إلا أنها على العكس من ذلك غدت الخصومات المغاربية الداخلية وزادت من تأخير إعادة إطلاق ديناميكيات الصراع الإقليمي، التكامل معطل منذ عام 1994 لقد طورت دول المغرب العربي، في صفوف متفرقة، سياساتها الأمنية الوطنية تجاه منطقة الساحل على الرغم من بعض المحاولات الخجولة لتطوير إستراتيجية مشتركة ومتكاملة؛ فيما يتعلق بمسألة الساحل بشكل عام ومالي بشكل خاص، فإن الجزائر والمغرب لم يديرا ظهرهما لبعضهما البعض فحسب، بل اتخذوا أيضاً مبادرات موازية تنافسية.³

كما أعاقَت النزاعات الإقليمية التعاون الإقليمي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الإفريقي (والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي)، والمسألة الليبية كانت دائماً تقريباً إشكالية في كل من السياق الإقليمي والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أصبحت مناطق الصراع الإقليمي في ليبيا، وفي المنطقة الحدودية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وفي حوض بحيرة تشاد من بين الأسباب الرئيسية الدافعة والمنظمة للمجمع الفرعي الأمني الإقليمي في المنطقة المغاربية والساحل أصبحت هذه النزاعات مصدراً لمثل هذه المشاكل التي يتقاسمها الجميع، مثل اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين والمنظمات المتطرفة العنيفة والشبكات الإجرامية، وبالتالي زادت بشكل كبير من الترابط داخل المناطق وفيما بينها، جميع دول المنطقة المغاربية والساحل

¹ إريزييت ن. روزا وفيكتور مارساي، "تعاون مجزأ إلى نهج متكامل- ظهور المنطقة المغاربية والساحل وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي"، أوراق بحثية يوروميسكو، رقم (53)، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، أبريل 2022، ص 14.

² عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، مرجع سابق الذكر، ص ص 23-25.

³ Aomar Baghzouz, "La nouvelle géopolitique du Sahel, une opportunité pour refonder le partenariat euromaghrebien ?", Cahier de la Méditerranée, N° (89), 2014, p. 04.

مهدة من قبل وتشارك في واحدة على الأقل من هذه الصراعات التي تغذي عدم الاستقرار للأزمة الليبية وآثارها الكبيرة في المغرب والجزائر وتونس والنيجر، وتشاد، ومالي، والسودان، وأدت حرب مالي إلى زعزعة الاستقرار و/أو إشراك جهات فاعلة من الجزائر وليبيا والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا وخليج غينيا بينما أدى التمرد أو التمردات في حوض بحيرة تشاد إلى زعزعة استقرار أجزاء من نيجيريا، والنيجر، وتشاد، والكاميرون.

عندما كانت الإستراتيجية العالمية تهدف إلى دعم "الأنظمة الإقليمية التعاونية" فقد فهمت ضرورة بناء الجسور بين مختلف المناطق الجغرافية والتاريخية من أجل تعزيز استقرارها؛ ومع ذلك، فقد فشلت في إدراك أنّ حدود المناطق والمجموعات الأمنية في الاعتراف قد تتغير تحت ضغط التهديدات والتحديات الناشئة حديثاً، أين كان الفشل في التغيير أكثر صعوبة في الفهم حيث إن الاتحاد الأوروبي نفسه رسم منطقة جديدة عندما أنشأ الفضاء الأورو متوسطي، ويمكن أيضاً القول إن الجوار الشرقي كان أيضاً حالة من هذا القبيل.

لذلك، فإنه لم يعد من الممكن الحفاظ على الانقسام بين الساحل والمنطقة المغربية، ووجب اقتراح صياغة مجمع الأمن الإقليمي الفرعي للمنطقة المغربية والساحل جزئياً لأن أمن الجزائر أو ليبيا لا يمكن فهمه دون فهم العمليات الأمنية والسياسية لمالي أو النيجر، والعكس صحيح، وجزئياً لأن التهديدات التي تستهدف المناطق الواقعة إلى الجنوب من الاتحاد الأوروبي هي نفسها التي تنطلق من و/أو تمر بنفس المناطق باتجاه أوروبا.

هناك إدراك منذ فترة طويلة أن أي سياسة تهدف إلى القضاء على هذه التهديدات أو احتوائها يجب أن يتم تنسيقها مع الشركاء المحليين، لكن مبدأ الملكية المشتركة الذي أدخلته سياسة الجوار الأوروبية، لا يجب الحفاظ عليه فقط ومراعاته بعناية بسبب الحساسيات التي لا تزال تحيط بالماضي الاستعماري للقوى المحلية وتصور أوروبا "المعيارية" (ولكن يجب توسيعه بشكل أكبر على وجه الخصوص)، حيث ثبت أن الإجراءات الأمنية الصارمة والإجراءات المشتركة ستكون ضرورية في أراضي أكثر من دولة شريكة في بعض الأحيان، علاوة على ذلك، في جميع الاحتمالات ستحتاج مثل هذه العمليات والأعمال المشتركة إلى عمل مشترك لعدد أكبر من الجهات الفاعلة وقوات عسكرية أكبر، ويجب أيضاً التوضيح أنّ أي برنامج سواء أكان سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً أم عسكرياً، سيحتاج إلى وقت وقد يحتاج إلى مشاركة الجهات الفاعلة المشاركة لفترات طويلة من من أجل تحقيق نتائج دائمة¹.

كذلك لم يصل الجانب الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط بعد إلى مستوى الأقلية الأمنية الناجحة التي نراها في الجانب الشمالي، حيث لا تزال هياكل التعاون الأمني العربي غائبة، ويسود منطق "المساعدة الذاتية" في المنطقة، بينما يمارس الأمريكيون والأوروبيون ضغوطاً اقتصادية على الدول المغربية لإنشاء منطقة تجارة حرة محلية قبل التطلع إلى اتفاقيات مماثلة معهم، إلا أن هذه الضغوط لا تُترجم إلى دعم مماثل في المجال الأمني، فبينما يشدد الأوروبيون على أهمية التعاون المغربي واتفاقيات مثل "أغادير" لتعزيز التجارة الحرة، فإنهم يتجنبون تطبيق "المشروطة الأمنية"، مثل اتفاقيات بناء الثقة بين الدول المغربية؛ بدلاً من ذلك، تعمل القوى الغربية على إعادة هيكلة العالم العربي اقتصادياً ليكون سوقاً مفتوحاً لبضائعها، بينما تعمل بشكل غير مباشر ضد التكامل الأمني الإقليمي، مما يعزز الترتيبات الأمنية المنفصلة التي تخدم مصالحها.

على الرغم من ذلك، بدأت تظهر مبادرات لتعزيز التعاون الأمني في الجنوب، كما يتضح من اقتراح نظام أمني مغربي قدمه الدبلوماسي الإسباني ميغيل أنخيل موراتينوس في مايو 2005، هذا الاقتراح تضمن إنشاء آلية للحوار والتنسيق بين القوات المسلحة المغربية لصياغة سياسة دفاعية مشتركة، وتعزيز التعاون مع أنظمة مثل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ومع ذلك، يبقى هذا الاقتراح سابقاً لأوانه في ظل المشهد الأمني المجزأ في المنطقة، حيث تسود الشكوك وعدم الثقة بين الدول المغربية. ففي حين أن هذه الدول تتحدث مع التنظيمات الشمالية، فإنها تجد صعوبة في التوصل إلى اتفاقيات أمنية فيما بينها، كما يتضح من التأجيلات المتكررة لقمة اتحاد المغرب العربي.

¹ إريزيبت ن. روزا وفكتور مارساي، مرجع سابق الذكر، ص 16-20.

فشل اتحاد المغرب العربي، المؤسسة الإقليمية الوحيدة في المنطقة، يعود إلى أسباب متجذرة في طبيعة تأسيسه. فقد أنشئ في سياق مصالحه سطحية بين الدول الأعضاء، دون وجود دافع استراتيجي حقيقي لتعزيز التكامل الاقتصادي أو الأمني. وبالتالي، لا توجد رغبة حقيقية لدى الأعضاء لتفعيل الاتحاد، خاصة في المجال الأمني، حيث لم تكن الدول الأعضاء مستعدة أبداً لمناقشة القضايا الأمنية بشكل جماعي؛ بدلاً من ذلك، تظل سياسات الأمن الوطني هي السائدة، بعيداً عن أي مفهوم للأمن الجماعي.

ترتبط هذه المشكلة أيضاً بالثقافة الأمنية السائدة في المنطقة، التي تتمسك بمفاهيم السيادة الكلاسيكية، مما يعيق أي تقدم كبير في مجال التعاون الأمني، هذا النهج التقليدي له تأثير عميق على السلوك الإقليمي، حتى في إطار مبادرات مثل مجموعة (5+5)، التي شهدت جموداً منذ تأسيسها في 1991 وحتى 2001 لأسباب مختلفة. وبالتالي، يبقى التكامل الأمني في منطقة المغرب العربي بعيد المنال في ظل غياب الثقة والرغبة الحقيقية في التعاون.¹

يؤكد باري بوزان وأول ويفر أنّ إفريقيا، وبسبب مشكلاتها مثل الحروب والمجاعات، والنزوح الجماعي للسكان...، "شكلت وعلى الدوام تحدياً في نظرية العلاقات الدولية"؛ إفريقيا هي مثلما يقولان: "جنة المتشائمين، والمكان الذي يبدو أن فرضيات توماس هوبز تصير فيه حقيقة"، ضمن الأفكار نفسها، يمكن القول إلى حد ما إنّ منطقة الساحل والمغرب العربي وشريط الساحل والصحراء، على وجه خاص هي محل تتكثف فيه عوامل اللااستقرار والأمن في القارة الإفريقية، وهي عوامل ناتجة عن التفاعل والتداخل بين الديناميات البنوية التي تعتمل في عمق بلدان المنطقة منذ عقود، وبين الديناميات الراهنة، وخاصة على خلفية الأزميتين في ليبيا ومالي، اللتين تميل كلتاهما إلى الترسخ بمرور الزمن لتصير بنوية هي الأخرى، يضيف كل ذلك طبقات جديدة من المشكلات التي تواجهها دول المنطقة لتتراكم وتنضم إلى تلك الموجودة سلفاً لتخترق هذا الوضع كذلك رهانات ومصالح دولية، لكن الاضطرابات الحالية الحاصلة في المنطقة إنما تشكل قطيعة مع النموذج الأمني السياسي الذي ساد في الماضي، وهاهنا يكمن مصدر الصعوبات التي تواجه الفواعل من الدول وهي تحاول حلها، والحال أنها قطيعة إستراتيجية تتصل بالتهديدات التي ترتبط بظهور فواعل من أصل غير دولتي، في إحدى أكثر مناطق العالم تعرضاً لضغوط قوية ومتعددة الأبعاد سوسيو-اقتصادية، وأمنية، ومتعلقة بالهجرة، وبيئية، وغيرها.

لا تواجه منطقة الساحل والمغرب العربي تهديدات إستراتيجية ووجودية طالما أنه ما من دولة ترى وجودها في المنطقة مهدداً من قبل دولة مجاورة، لكن هذه المنطقة المفككة تختلف عن الجماعات الأمنية التي تعد المنطقة الأورو-أطلسية أنجح نموذج لها. في المقابل، تتطور في المنطقة تهديدات من أصل غير دولتي، خاصة في البلدان التي تطرح فيها بحدة مشكلة بناء الدولة (ليبيا ومالي)، وقد تزايدت هذه التهديدات، لاسيما الإرهابية منها، على خلفية الأزمات القائمة في هذين البلدين اللذين تتكثف فيهما حصراً المصادر الرئيسة للاستقرار والأمن في منطقة الساحل والمغرب العربي، وإذا كان "الربيع العربي" قد أحدث قطيعة، فإن الأزمة الليبية بلا شك، بعسكرتها المبكرة والتدخل العسكري الأجنبي فيها، هي التي أسهمت، وإلى حد كبير، في إحداث أشكال من القطيعة في توازنات هشّة أصلاً تميز هذه المنطقة، وفي مالي بصورة أكثر تحديداً.²

الفرع الثاني: التداخل والتمازج ما بين المركبات الإقليمية

اليوم، هناك تنافس وتداخل وليس تكامل بين المبادرات الإقليمية المختلفة، ومن الملح أن نعيد النظر في هذه الجهود من أجل خلق تآزر حقيقي، لأن مجرد مضاعفة الشراكات التي تكرر الجهود الإقليمية لا يمكن أن يضع حداً للافتقار إلى التكامل الإقليمي، وعلى الرغم من الطبيعة التكاملية النسبية لمبادرات التعاون القائمة، فإنه لا يمكن التوصل إلى بنية إقليمية حقيقية إلا من خلال نهج متعدد الأطراف (بما في ذلك المغاربي) ومن الضروري تحويل مجموعة الأساليب المتعددة/الثنائية إلى نموذج عالمي ملموس، إن الاقتراح الإيطالي الإسباني بعقد مؤتمر حول الأمن والتعاون في منطقة البحر

¹Abdenmour Benantar, "NATO, Maghreb and Europe", Op.cit; pp. 181-183.

² عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، مرجع سابق الذكر، ص ص 11-12.

الأبيض المتوسط، على غرار "هلسنكي البحر الأبيض المتوسط" قد يشكل وسيلة مناسبة للمضي قدماً في بناء الأمن، وخاصة إذا ما تم أيضاً إطلاق عملية السلام، ونظراً للحقائق الجيوسياسية المتعددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فمن الحكمة أن نبدأ تفكيراً استراتيجياً حقيقياً بشأن آلية أمنية إقليمية حقيقية، إنّ المنطقة تحتاج إلى هوية استراتيجية عالمية متوسطة، تعترف بخصوصيات مناطقها الفرعية. في الوقت الحاضر، تتألف هذه الجهود المختلفة من الأمن بالإضافة إلى أمن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البحر الأبيض المتوسط، ولكنها لا ترقى بعد إلى مستوى الأمن في البحر الأبيض المتوسط، إنّ المنطقة بعيدة كل البعد عن تطوير منظور الفضاء الأمني المتكامل، ومن المؤكد أن التوجهات السائدة تتجه نحو رؤية مشتركة للقضايا الأمنية، لكن هذه الرؤية تقتصر على قضايا معينة مثل الإرهاب. وبالتالي، لا تزال فكرة وجود أجندة أمنية مشتركة مستبعدة، وبالتالي، لم يكن للعديد من المبادرات أي تأثير حقيقي على الصراعات التي لم يتم حلها. وبدلاً من ذلك، يتم تقويضها من خلال التوترات والصراعات المتبقية التي على رأسها القضية الفلسطينية. وأخيراً، من الصعب أن نرى كيف يمكن لدول المغرب العربي الاستفادة من علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي من أجل تحسين أمنها (المغاربي) نظراً لأن عملية إضفاء الطابع الأمني بين الشمال والجنوب وكذلك العملية العربية-الصهيونية لا تزال قائمة لا تصاحبها بعملية أمنية مغربية.

علاوة على ذلك، أصبح التعاون القائم واضحاً في الأساس فيما يتصل بمكافحة الإرهاب، وهو يتسم بالإفراط في إضفاء الطابع الأمني وتجريم الهجرة في أوروبا، ولهذه العملية آثار على المستوى المحلي، من خلال استهداف الأقليات المرئية (العرب والمسلمين في أوروبا)، وعلى المستوى الإقليمي من خلال الحفاظ على/تحفيز التوتر حول مفاهيم الهوية، إذا نظرنا إلى المبادرات الإقليمية من خلال منظور مكافحة الإرهاب، وخاصة منذ 11 سبتمبر، فإنها أصبحت أيضاً موضوعاً للأمن، ويتم حجب جوانب أخرى من التعاون، وفوق كل شيء يتم إهمال الأدوات غير العسكرية في التعامل مع الظواهر الإرهابية.¹ إنّ المغرب العربي ومنطقة الساحل منطقتان مترابطتان إلى حد كبير، تشترك بلدانهم في روابط إنسانية وثقافية ودينية واقتصادية متعددة، مما يمنح دول المغرب العربي موقعاً متميزاً في حل النزاعات في منطقة الساحل، وبناءً على هذه الروابط الإقليمية، نشطت الجزائر وليبيا في عمليات الوساطة منذ ثورات الطوارق المبكرة، وحتى سقوط القذافي، كانتا الفاعلين الأمنيين الرئيسيين في منطقة الساحل حتى عندما أدت مصالحهما الخاصة في بعض الأحيان إلى عدم الاستقرار. مع ذلك، فإن مشاركة دول المغرب العربي تحمل حتماً آثار الديناميكيات الجيوسياسية الفريدة في المنطقة، وتجلب إلى منطقة الساحل المنافسات بين دول المغرب العربي ومصالحها الوطنية المتباينة، وكان على دور الجزائر ونفوذها في منطقة الساحل بشكل عام أن يتنافس مع المنافسة من ليبيا في عهد القذافي. ومع ذلك، مع وجود إطار مناسب-والذي من المرجح أن يوفره الاتحاد الإفريقي- لا يزال من الممكن توظيف رأس المال الدبلوماسي والكفاءة لدول المغرب العربي في خدمة حل الصراع.

هناك العديد من الروابط متعددة المستويات بين المنطقتين ويصف مشاركة بلدان المغرب العربي في صراعات الساحل في الماضي، تُظهر هذه العلاقات الإقليمية أهمية دول المغرب العربي للأمن والاستقرار في منطقة الساحل وتكشف عن الدور الذي يجب أن تلعبه الجهات المغربية في أي مبادرة لبناء السلام في منطقة الساحل.² لا يربط الساحل بالصحراء "تراث تاريخي" فحسب، بل نشاط إرهابي تشهدها المنطقة، وتنشط الجماعات الإرهابية في هاتين "الدائرتين" بالفعل، فموطنو الدول الغربية المختطفون غالباً من ينقلون إلى صحراء مالي، التي تشكل "ملاذاً" حقيقياً للخطافين، ويقترح روتاييه ووالتر اعتبار الساحل والصحراء فضاءين مترابطين بفعل حركات العبور، ومن هنا تبرز الحاجة إلى مراعاة ظاهرة "العبور بين الساحل والصحراء".

¹Abdenmour Benantar, "NATO, Maghreb and Europe", Op.cit; pp. 185-186.

²Virginie Baudais, Amal Bourhous and Dylan O'driscoll, "Conflict Mediation and Peace building in the Sahel: the Role of Maghreb Countries in an African Framework", SIPRI Policy paper, Stockholm international peace research institute, January 2021, P. 11.

يستخدم تعبير "فضاء الساحل/المغرب العربي" أو "فضاء المغرب العربي-الساحل"، إذا التزمنا الترتيب الأبجدي، لتأكيد التداخل والاعتماد الأمني المتبادل بين المغرب العربي والساحل، كما يظهر بوضوح في الاضطرابات التي تشهدها المنطقة، خاصة منذ اندلاع أزمتي ليبيا ومالي، ومع الانتشار السريع للاضطرابات غير الدولية، التي تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات الأقصر، وأصبح التداخل الأمني في الفضاء الممتد من الساحل إلى البحر المتوسط مروراً بالصحراء والمغرب العربي حقيقة واقعة، إنّ هذا الفضاء الموسع أصبح مصدرًا كبيرًا للتوتر، مما جعل الفصل الأمني بينهما بلا معنى، وتتطلب طبيعة الديناميات المرتبطة بالأمن والسلام والتي تتجاوز الحدود، النظر إلى منطقة المغرب العربي والساحل ككيان واحد في مجال تحليل التهديدات غير الدولية ودينامياتها المتطورة، مع الاعتراف بأن لكل مجموعة فرعية خصائصها المميزة

يشمل فضاء المغرب العربي-الساحل الصحراء بالضرورة، مما يبرز تعقيد الوضع حيث تكون بعض الدول الشمالية بلدانًا مغربية وصحرافية في آن واحد، وعلى الرغم من وجود مكون مغربي له ديناميته الخاصة، فإن أشكال التداخل والاعتماد المتبادل تؤثر بشكل كبير على الأمن في المنطقة، واستجابة للأزمات المتعددة الأبعاد التي تواجهها الدول وانتشار التهديدات غير الدولية، تحشد دول المنطقة جهودها لمحاولة إيجاد حلول لها، وتتطور المبادرات التي تطلقها الدول في سياق من عدم اليقين الذي يتفاقم بسبب مطوابع الجماعات المسلحة ونقاط ضعف الدولة، فهذه البيئة المعقدة من اللأمن تعرض مستقبل الدول للخطر، حيث يمكن تحديد ما يقرب من عشرين مبادرة، بما في ذلك استراتيجيات الساحل التي يجري تطويرها بالتوازي، ويعكس الوضع الحالي خطورة التحديات السياسية والأمنية، والوعي الإقليمي بالحاجة إلى استجابة جماعية لها. ومع ذلك، تبقى هذه المبادرات عالقة في دائرة التنافس الإقليمي بدلًا من تحقيق التكامل، مما يهدد فعالية الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الإقليمي، وسنسعى إلى فهم هذه الديناميات وتأثيراتها على الأمن في المنطقة.

بادئ ذي بدء، إن انتشار المبادرات الإقليمية تعبير عن (إعادة) اهتمام بمنطقة الساحل والمغرب العربي ومحاولة لتولي زمام الشؤون الإقليمية داخليًا، وهو ما يندرج في إطار ديناميات أفرقة أمن القارة وتولي الفواعل الإفريقية زمامه بنفسها. من هذه الزاوية، فإن انتشار هذه المبادرات يعبر عن اهتمام الفواعل المحلية حيال فضائها الخاص، ويمكن أن تتبع المقولة البنائية التي تقول إن المناطق لا توجد بوصفها كذلك، بل تبنى اجتماعيًا؛ فنقول إن التعبئة التي تقوم بها أقرب إلى عملية بناء إقليمي. ومع ذلك، يظهر الفحص الدقيق للعمليات الجارية ودينامياتها أنها لا تتطابق مع هذا المنظور، فعمليات التعاون/الوساطة التي تتطور بالتوازي مع مظاهر انعدام الاستقرار المتزايدة في المنطقة، بالكاد تمضي قدما وتحدث أثرًا على اللأمن الإقليمي.¹

من المتوقع أن تزداد كثافة الترابط الأمني بين منطقتي المغرب العربي ومجموعة "الإكواس" في المستقبل، وذلك بسبب الامتداد العابر للحدود لنشاط الجماعات الإسلامية المسلحة، مثل جماعة بوكو حرام في نيجيريا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر، هذه الجماعات تعمل على بناء شبكات تعاون وتنسيق عسكري، مما يشكل تهديدًا للمصالح الحيوية العابرة للحدود، مثل أنابيب نقل النفط والغاز من نيجيريا إلى أوروبا عبر الجزائر، بالإضافة إلى حقول النفط في غرب إفريقيا، كما أن تحول بعض الدول الهشة أمنياً إلى وحدات فاشلة يزيد من تعقيد عملية بناء الاستقرار الإقليمي.

تتميز دول الساحل الصحراوي بعدم الاستقرار الأمني/ المحلي، حيث تحولت بعضها إلى وحدات فاشلة أو على حافة الفشل، وعلى عكس النزاعات في مركبات أمنية أخرى، تشهد إفريقيا انتشارًا واسعًا للحروب الأهلية والنزاعات العرقية والدينية، مثل الصراع بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا، أو النزاع المسلح بين المتمردين والقوات الحكومية في إفريقيا الوسطى، الذي دفع الحكومة إلى طلب المساعدة من فرنسا والولايات المتحدة دون استجابة كافية.

يعتمد تحليل المستوى الإقليمي على مفهوم "الاعتماد المتبادل الأمني"، الذي يشير إلى أن عدم الاستقرار في دولة ما يمكن أن ينتقل إلى دول مجاورة بسبب عوامل مثل الحدود المسامية، ووجود إثنيات عابرة للحدود، وضعف الحكومات

¹ عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، مرجع سابق الذكر،

المركزية أمام الفواعل الفرعية، مثل الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة، هذه العوامل تجعل انتقال حالة عدم الاستقرار سريعاً وعميقاً، مما يعقد جهود تعزيز الأمن الإقليمي.

في منطقة الساحل الصحراوي، تفاقم هذه التحديات بسبب الحدود الطويلة غير المحمية، والتي يصعب مراقبتها نتيجة نقص الموارد وغياب البنية التحتية الأمنية، هذا الوضع يسمح بانتشار سريع لعدوى عدم الاستقرار، مثل تدفق اللاجئين، والنزاعات الإثنية، والتطرف الديني، وعلى عكس مناطق أخرى، فإن الديناميكيات الأمنية في إفريقيا تتولد من ضعف الدول نفسها، وليس من قوتها، مما يجعل التعامل مع التهديدات أكثر صعوبة، خاصة عندما تكون الفواعل الفرعية هي التي تتحكم في المشهد الأمني.

لذلك، فإن الأولوية على المدى القريب والمتوسط هي إبقاء التهديدات تحت السيطرة بدلاً من القضاء عليها نهائياً، كما تُظهر تجربة التحالف الدولي في أفغانستان، حيث لم يتم تحقيق نصر نهائي رغم إضعاف تنظيم القاعدة، وفي هذا السياق، يتطلب تحقيق الاستقرار الإقليمي في إفريقيا نفساً طويلاً واستراتيجيات مرنة تعترف بضعف الدول وتتعامل مع الفواعل الفرعية بشكل أكثر فعالية.¹

من ناحية أخرى، فإن تفجر الوضع الأمني في أي دولة أو تحولها إلى دولة فاشلة يستدعي تدخل دول الجوار لأسباب متعددة، منها احتواء تدفق ديناميكيات عدم الأمن عبر الحدود، أو الخوف من انتقال التهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة إلى البيئة المحلية (كما حدث في تدخل كينيا عسكرياً في الصومال عام 2012)، ففي بعض الأحيان، يكون التدخل مدفوعاً بالرغبة في لعب دور إقليمي مدعوم من قبل القوى العظمى (مثل تدخل إثيوبيا في الصومال عام 2009)، أو لتعزيز الاستقرار الإقليمي (كما في تدخل دول منظمة الإكواس في شمال مالي عام 2012). ومع ذلك، قد يكون التدخل في أسوأ الحالات مدفوعاً بمصالح غير شرعية، مثل تواطؤ السياسيين والعسكريين في تجارة المخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة في الدول التي انهارت أنظمتها الأمنية.

من الناحية التحليلية، تُظهر هذه التدخلات أهمية المستوى الإقليمي في فهم العلاقات الدولية، حيث إن استقرار أو عدم استقرار دولة ما يؤثر بشكل مباشر على جوارها الإقليمي، كما أن البيئة الأمنية المحلية ليست شأنًا داخلياً بحتاً، بل تتحول بسرعة إلى قضية إقليمية تتطلب تعاوناً أو تدخلاً من الدول المجاورة. على سبيل المثال، يمكن للتدخل الإفريقي في شمال مالي أن يخلق تفاعلات أمنية بين مركب الأمن لغرب إفريقيا ومركب المغرب العربي، خاصة مع معارضة الجزائر وموريتانيا لهذا التدخل، خوفاً من إضعاف الدور الإقليمي للجزائر وزيادة نفوذ "الإكواس"، بالإضافة إلى فتح الباب أمام تدخل القوى الدولية مثل فرنسا والولايات المتحدة.

من الناحية الإستراتيجية، قد يؤدي الضغط العسكري على الجماعات المسلحة في شمال مالي إلى انسحابها نحو الأراضي الجزائرية، مما يضع الجزائر في موقف صعب يتطلب الدفاع عن حدودها الوطنية ومواجهة جماعات كانت تربطها بها علاقات وثيقة سابقاً؛ وفي الوقت نفسه، قد يؤدي التدخل العسكري إلى تشكيل تحالفات بين الجماعات المسلحة لمقاومة القوات الخارجية، مما يخلق وضعاً مشابهاً لما حدث في شمال باكستان نتيجة التدخل الأطلسي في أفغانستان.

من ناحية الإطار الأمني، لا تزال "الإكواس" تمثل مركب الأمن الإقليمي لغرب إفريقيا، لكنها تواجه تحديات أمنية غير تقليدية تختلف عن تلك الموجودة في آسيا أو الشرق الأوسط، ففي غرب إفريقيا تهيمن المشاكل المحلية والصراعات الداخلية على المشهد الأمني، مع وجود بعض المناوشات بين الدول، مثل التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية أو دعم حركات التمرد. ومع ذلك، لم تصل هذه التوترات إلى مستوى المنافسة الأمنية أو سباق التسلح، وذلك بسبب انشغال الحكومات بالمشاكل الداخلية وهيمنة التحالفات العرقية أو الثقافية على السياسة المحلية بدلاً من الهوية الوطنية الموحدة.²

¹ عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 200-222.

² نفس المرجع السابق، ص ص 223-234.

اتبعت مجموعة (RSC) في شمال إفريقيا والسياسات الخارجية لدولها نمطاً مختلفاً عن مجموعة (RSC) في جنوب إفريقيا، حيث تحول العداء والتوازن الناعم تجاه الهيمنة في جنوب إفريقيا إلى الود والتعاون،¹ إن العملية الأمنية كتنظيم وكممارسة أوروبية، انتقلت وظهرت بواورها في الدول المغربية فالجزائر كنظام مارس الممانعة ضد السياسات الأوروبية ولفترة طويلة وظهرت عليه بواور تبني المدركات / الإجابات الأوروبية فيما يخص ظاهرة الهجرة، فالخطاب السياسي أصبح يجرم الهجرة، ووضع أولى لبنات عملية الأمننة من خلال مشروع قانون 2008 على يد الوزير السابق للداخلية يزيد زرهوني. إن تحليل هذا الخطاب يؤكد على ميلاد المجالية الأمنية الجزائرية من خلال استحضار الممارسات الخطابية الأوروبية حيث تلحظ تبني مدركات وردود أفعال مناهضة للهجرة فالخوف من الآخر كمصدر للأمراض المعدية، والجريمة المنظمة أصبح ملموساً ومستعملاً كأداة للتعبئة السياسية حتى ولو بشكل جنيني، غير أن الربط الأدائي (هجرة- جريمة - إرهاب) هو نفسه بالإضافة إلى أن الأمننة في الدول المغربية تتطور من منظور دولتي فالدولة تبقى الموضوع المرجع للأمن.

غير أن الخوف التابع في الدول الأوروبية اتجاه الآخر، ومبررات حالة اللأمن في أوروبا، هي في خدمة التوجه الهوياتي الأوروبي، بعكس الدول المغربية التي تستعمل التبريرات الشرعية الأمنية باسم مكافحة الإرهاب، فتفعيل هواجس الأمن المجتمعي في جنوب الضفة يبقى بعيداً حتى الآن عن عملية تعبئة المخاوف وهذا لسببين غياب الديمقراطية والتي تعني هيمنة الدولة بدون منازع عن موضوع مرجع الأمن، كما أن غالبية المهاجرين من الدول الصحراوية من ديانة مسلمة فالمكون الديني يشوش الخطاب الأمني، وعملية الأمننة تأخذ معالمها داخل مجموعة أمنية تعددية، بعكس دول الضفة الجنوبية التي تكون فيها الأمننة نابعة من سياق أمني ولا يمكن اعتبارها كقاعدة لمشروع تكاملي وبناء هوية أمنية مغربية.

ما يمكن أن يفهم هو أن الاتحاد الأوروبي ينشط في اتجاه إدارة مصدر قدوم المهاجرين عن طريق الدعم المالي والتقني الموجه لدول الجنوب وهذا لمراقبة الحدود، أي الدفع بمشاكلها نحو الخارج الأوروبي في اتجاه الدول المغربية وإلى أبعد من ذلك دول الساحل/ الدول المغاربية -ساحلية وفي إطار" الأقلمة "مع المعايير والقيم الأوروبية تمنع الخروج غير الشرعي للمهاجرين وإلا عليها تحمل مسؤولية استعادتهم والتكفل بأعباء إعادتهم لبلدهم الأصلي.

بقبولها "أقلمة" تشريعها مع نظيراتها الأوروبية، فإن الدول المغاربية - ساحلية تسعى إلى إقامة الربط الخطابي بين المهاجر/ التنقل / الأمن، ما يعني الدخول في مسار سياسي قضائي يعكس العملية المزدوجة أمنية كنتاج الجوار الجغرافي من جهة وفشل/عجز الدول من جهة أخرى في فضاء غرب المتوسط، يوحى ببواور تشكل مركب أمني ثلاثي الأقطاب في غرب المتوسط متكون من ثلاثة مركبات أمنية فرعية أوروبا - المغرب العربي دول الساحل، والمبني على تهديدات اللأمن غير العسكرية و دون الدولاتية، حتى وأن أخذت مظهر الحرب كما يحدث في الأزمة المالية فهي تبقى ما دون الدولة، علماً أن هذه المركبات الأمنية الفرعية لها ديناميكياتها الخاصة بها، لكنها تتلاقى حول الطرح الذي مفاده أن التهديدات غير دولاتية وفشل الدول كبنية حاضنة لهذه التهديدات بالإضافة إلى تنامي "مدركات خطاب" من قبيل الأمن المجتمعي كلها عوامل تساهم في هندسة معالم مركب أمني تتداخل فيه التهديدات الصلبة والليننة وتتصادم فيه الفواعل الدولاتية ودون الدولاتية في صراع لا تماثلي.

كما تشكل "العقدة" حدود/هوية والعكس يسمح لنا باختبار قدرة عجز المقاربات العقلانية ذات الأنطولوجيا المادية في تفسير/ فهم العلاقة الموجودة في هذه العقدة (من يشكل من؟) وهو ما تستطيع المقاربة البنائية تقديمه، كونها تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المشاركة في التأسيس بين الحدود والهوية.²

إن المغرب العربي بعيد كل البعد عن وجهة نظر دويتش حول "المجتمع الأمني" ومع ذلك، فإن فكرة "المركب الأمني" مناسبة للمغرب العربي، وفي منظور بوزان للأمن الإقليمي تؤكد "المركبات الأمنية" على الترابط بين الدول المغربية، فالتنافس بالإضافة إلى المصالح المشتركة، فإن المغرب العربي هو "مجمع أمني فرعي من المجمع الأمني في الشرق الأوسط".

¹Stephen Burgess, Op.cit; pp. 80-81.

²سمير البج، مرجع سابق الذكر، ص ص 155-157.

لكل هذه الأسباب، لم تطوّر هذه الدول ثقافة أمنية مغربية تعمل على توحيد الثقافات الوطنية المتنوعة والمتشابهة، ويبدو أن لديهم نوعاً من الانفصام الأمني (الأمن الإيجابي إقليمياً) المستوى المتوسطي (والأمن السلبي محلياً) المستوى المغربي، ويناقشون إمكانية التشغيل البيئي مع قوات حلف شمال الأطلسي، في حين يتم استبعاد إمكانية التشغيل البيئي بين قواتهم الوطنية، ومن ثم، فإن عملية التحول الديمقراطي التي بدأت في منطقة المغرب العربي لم تغير السلوك الإقليمي، ويبدو أن عملية التحول الديمقراطي قد بدأت خارج نطاق الأمن والدفاع، وأن عملية الإصلاح الدفاعي في المنطقة لا تتطور من منظور الدفاع المشترك.¹

وفقاً لنظرية مجتمعات الأمن الإقليمية، فإن منطقة الساحل، التي تنتمي جزئياً إلى المجمع الأولي لغرب إفريقيا، هي في الغالب عازل مع "تفاعل أمني كبير بين الأقاليم" مع كل من المجمع المغربي المتفرع عن منطقة مجتمعات الأمن الإقليمية للشرق الأوسط، ومع الأجزاء الأخرى من مجمع غرب إفريقيا بين الأقاليم "بوضوح أو انعكس بالفعل في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن المنطقة المغربية والساحل يعكس هذا الطابع العازل والتفاعل الأمني مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وأن التهديدات والتحديات الناشئة من هذه المناطق منذ ذلك الحين مثل الهجرة غير النظامية في المقام الأول، وتهريب البشر، والمنظمات المتطرفة العنيفة والإرهاب، والتي أثرت على أمن الاتحاد الأوروبي، قد قربت المنطقة المغربية والساحل من مجتمعات الأمن الإقليمية بشكل أكبر، ويمكن/ ينبغي أن ينظر إليها من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن أقصى ما تذهب إليه وثائق الاتحاد الأوروبي على أنها واحدة، هو الجمع بين المناطق المشاركة في "الأنظمة الإقليمية التعاونية"، لكن المنطقة المغربية لا تزال تعتبر جزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة الساحل تنتمي إلى إفريقيا.

كما أظهرت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل نهجاً أكثر تركيزاً تجاه منطقة معينة ليست مجاورة مباشرة للاتحاد الأوروبي على الرغم من أن منطقة لم تكن في الأصل جزء من سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي، إلا أن الوثيقة نظرت إلى منطقة الساحل في إطار أوسع بكثير وأدركت ترابطها مع مناطق أخرى، وبالتحديد المنطقة المغربية وإفريقيا جنوب الصحراء، وأكدت الإستراتيجية أن العديد من تحديات منطقة الساحل تؤثر على البلدان المجاورة، بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وحتى نيجيريا، التي تعد مشاركتها ضرورية للمساعدة في حل هذه التحديات؛ بالإضافة إلى ذلك، أكدت الوثيقة أيضاً أنّ التطورات السياسية الحالية في المنطقة المغربية لها تداعيات على الوضع في منطقة الساحل، مع مراعاة العلاقات الوثيقة بين دول المنطقتين، ووجود كبير لمواطني دول الساحل في المنطقة المغربية، والمخاطر التي تنشأ من انتشار الأسلحة في المنطقة، ذهبت "خطة العمل الإقليمية لمنطقة الساحل" (2015-2020) إلى أبعد من ذلك عندما شددت على الترابط الأمني التنموي بالإضافة إلى الركائز الأربع لتنفيذه واقترحت: استكشاف مساحة مشتركة للحوار والتعاون بين منطقة الساحل والمنطقة المغربية ودول الخليج والاتحاد الأوروبي في القطاعات ذات الصلة مثل الأمن والهجرة وأظهرت عواقب الربيع العربي على منطقة الساحل ليس فقط العلاقات الوثيقة بين المنطقتين، ولكن أيضاً حقيقة أن التهديدات والتحديات، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب البشر والهجرة غير النظامية... إلخ، تنشأ في منطقة وتنقل آثارها إلى منطقة الأخرى، مما ينشئ شكلاً من الاعتماد المتبادل ونهيار ليبيا وعودة الميليشيات يعتبر مثلاً على ذلك.

لكن مما يؤسف له أن التطورات التي حدثت من عملية السلام في مالي مروراً بالحرب الأهلية الليبية إلى أزمة الهجرة غير النظامية في المغرب تثبت بوضوح أنه لا يوجد حل لانعدام الأمن في منطقة الساحل بدون تعاون/مشاركة دول المنطقة المغربية حتى لو حاولت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة الاعتماد على مبادرات إقليمية جديدة مثل مجموعة دول الساحل الخمس وتحالف الساحل والتحالف من أجل الساحل، يتم الحفاظ على فصل إفريقيا جنوب الصحراء عن "الجوار" في اللائحة التنظيمية بشأن أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي في "عنصرها الجغرافي".²

¹Abdenmour Benantar, "NATO, Maghreb and Europe", Op.cit; pp. 167-188.

² إريزيبت ن. روزا وفكتور مارساي، مرجع سابق الذكر، ص 10-14.

بالتالي، فإن الصلة الخاصة بين المجاورين للاتحاد الأوروبي المباشرين وغير المباشرين قد تجسد في ظهور مجمع الأمن الإقليمي الفرعي الجديد المنطقة المغربية والساحل، وقد ذهب هذا بالتوازي مع خسارة المنطقة المغربية أو على الأقل التخفيف من الروابط السياسية مع المشرق من المنظور السياسي، يعني هذا أيضاً أن مشاكل المشرق- الفلسطينيين والقدرة النووية الصهيونية أو إيران هي أقل أهمية بكثير بالنسبة للمنطقة المغربية، كما ينعكس على سبيل المثال في اتفاقية أبراهام المغربية مع الكيان الصهيوني، هذه العملية مدفوعة أساساً بعوامل أمنية وسياسية واقتصادية، ولا تؤثر على الإحساس العام بـ "العالم العربي" وشعوره الثقافي وهويته بالانتماء المشترك.

من ناحية أخرى، فإن تفجر الوضع الأمني في أي دولة أو تحولها إلى دولة فاشلة يستدعي تدخل دول الجوار لأسباب متعددة، منها احتواء تدفق ديناميكيات عدم الأمن عبر الحدود، أو الخوف من انتقال التهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة إلى البيئة المحلية (كما حدث في تدخل كينيا عسكرياً في الصومال عام 2012). في بعض الأحيان، يكون التدخل مدفوعاً بالرغبة في لعب دور إقليمي مدعوم من قبل القوى العظمى (مثل تدخل إثيوبيا في الصومال عام 2009)، أو لتعزيز الاستقرار الإقليمي (كما في تدخل دول منظمة الإكواس في شمال مالي عام 2012). ومع ذلك، قد يكون التدخل في أسوأ الحالات مدفوعاً بمصالح غير شرعية، مثل تواطؤ السياسيين والعسكريين في تجارة المخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة في الدول التي انهارت أنظمتها الأمنية.

من الناحية التحليلية، تُظهر هذه التدخلات أهمية المستوى الإقليمي في فهم العلاقات الدولية، حيث إن استقرار أو عدم استقرار دولة ما يؤثر بشكل مباشر على جوارها الإقليمي، كما أن البيئة الأمنية المحلية ليست شأنًا داخليًا بحتًا، بل تتحول بسرعة إلى قضية إقليمية تتطلب تعاونًا أو تدخلاً من الدول المجاورة. على سبيل المثال، يمكن للتدخل الإفريقي في شمال مالي أن يخلق تفاعلات أمنية بين مركب الأمن لغرب إفريقيا ومركب المغرب العربي، خاصة مع معارضة الجزائر وموريتانيا لهذا التدخل، بالإضافة إلى فتح الباب أمام تدخل القوى الدولية مثل فرنسا والولايات المتحدة؛ كما أنه من الناحية الإستراتيجية، قد يؤدي الضغط العسكري على الجماعات المسلحة في شمال مالي إلى انسحابها نحو الأراضي الجزائرية، مما يضع الجزائر في موقف صعب يتطلب الدفاع عن حدودها الوطنية ومواجهة الجماعات الإرهابية.¹ في الأخير يمكننا القول أن الفصل بين المنطقتين المغربية والساحل، يأتي بنتائج عكسية وغير مرضية، إذ يوفر ترابطهما أرضية واسعة لإنشاء إطار جديد للتعاون داخل المجمع الأمني الفرعي للمنطقة المغربية والساحل من جهة أولى، وبين دول المنطقة المغربية والساحل والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية مما يساهم في تفعيل المركب الأمني وتجسير العلاقات التعاونية بين المركبين في إطار مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 10.

خلاصة الفصل

نخلص في الأخير أنّ الجوار الجغرافي، الروابط المشتركة التاريخية والاجتماعية والثقافية والإثنية واللغوية والشعور بالهوية والتفاعلات الدولية هي أهم خصائص الإقليم، وبالنسبة للبنية الإقليمية الموجودة في فضاء شمال إفريقيا وهو إتحاد المغرب العربي الذي يمكن من خلال إعادة إحيائه لتوافر المكونات التحليلية لنظرية المركب الأمني الإقليمي الذي جاء به باري بوزان؛ لذا على دول المنطقة تجاوز الخلافات السياسية مثل قضية الصحراء الغربية عبر فصل الملفات الأمنية عن الخلافات السياسية وخلق قنوات الحوار.

كذلك في ظل غياب أي شكل من أشكال الاندماج المغربي ومع كل الهواجس والاحتياجات المتنامية لشعوب المنطقة للأمن والاستقرار وفرص العيش الكريم، يظل السؤال يطرح دائما عن إحياء اتحاد المغربي العربي كمسألة حتمية تفرض على الأنظمة السياسية التعاون لتحقيق الاستقرار والأمن؛ أولا: وعن مواكبة التحولات القيمية والمجتمعية التي تطالب بالتغيير والإصلاح وترفض السياسات الفوقية الجاهزة؛ ثانيا: إن الاندماج المغربي يبدأ بضرورة تجسير الهوية بين المغرب والجزائر واستغلال الفرص السانحة لتعزيز التعاون عوضا عن صيغة الصراع ، وبالتالي تفعيل الاتحاد المغربي كمنصة للتكامل، تعزيز التعاون عبر الحدود (مشاريع البنية التحتية المشتركة)، واعتماد مقاربة أمنية شاملة (دمج الأمن والتنمية)؛ لأنّ تكلفة عدم التكامل أعلى من تحديات تحقيقه.

استنتجنا أيضا أنّه من أكثر المجمعات الأمنية تأثيرا وتأثرا والأقرب جغرافيا هو المركب الفرعي للساحل الإفريقي لذا خلصنا إلى أنّ تجسير العلاقة؛ ما بين المركبين/ المجمعين يؤدي إلى اختصار الجهود إلى جانب توحيد الرؤية بدوره يؤدي إلى مجابهة التهديدات اللاتماثلية المشتركة.

الخاتمة

توصلنا في نهاية دراستنا بعد تحليل الإشكالية الرئيسية من زوايا متعددة، ومن خلال تحديد التحديات والفرص المتاحة لبناء بنية أمنية إقليمية في شمال إفريقيا، وجدنا أنّ كل سؤال يفتح الباب لمزيد من البحث والنقاش حول كيفية تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة شمال إفريقيا، واستكشفنا أيضا مفهوم التهديدات اللاتماثلية وتأثيرها على الأمن في منطقة شمال إفريقيا والتأثير الديناميكي الناتج عنها، وأكدنا على ازدواجية المعايير والهول الإعلامي لمفهوم الإرهاب وربطه بالإسلام، لتسويق صورة سيئة للإسلام ضمن التصور الغربي، إلى جانب الخلط بين الإرهاب والمقاومة خاصة بفلسطين وقطاع غزة، مما يسهم في تضيق مصادر تمويلها وتحركاتها من جهة، وفي الاختراق الصهيوني لقلب المنطقة من جهة أخرى؛ وأنّ التعامل مع الظاهرة الإرهابية المرتبطة بالجريمة المنظمة يجب أن يتحرك في عدة محاور على التوازي لمحاصرته والقضاء عليه بخاصة محور المتطرف، أما المحور الأمني فيتوجب التعامل مع الظاهرة عسكريا ولوجيستيا مع اتخاذ إجراءات صارمة على الحدود لمنع تنقل الإرهابيين أو تهريب الأسلحة، والمحور الأهم هو محور التنمية فلا تنمية بدون أمن والعكس، فانعدامها يخلق بيئة حاضنة للظاهرة الإرهابية، فعلى المستوى الأحادي شملت المواجهة برنامج إعادة التأهيل والدمج في الجزائر مع "المصالحة الوطنية"، والمغرب أنشأ "هيئة الإنصاف والمصالحة"، في حين أنّ مصر اعتمدت برنامج "الممر الآمن"، أما ليبيا فاعتمدت برنامج "إعادة تأهيل ودمج الجماعات المتطرفة في المجتمع"، ولكن بتنسيق المحاور المذكورة أعلاه بين دول المنطقة مع تبني إستراتيجية موحدة لمكافحة سيؤدي حتما للقضاء على الظاهرة نهائيا، كذلك تشكل الهجرة غير النظامية تهديدا سياسيا واقتصاديا وأمنيا سواء من الدول المستقبلية أو من الدول المصدرة إلى جانب بلدان العبور التي أصبحت وجهة نهائية للأفارقة.

استنتجنا أيضا أنّه بعدما سعيّ بالحراك العربي ازداد سخط الشعوب في شمال إفريقيا من حكوماتهم، فقد أدت الانتفاضات العربية إلى تعميق حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت منطقة الساحل والمغرب العربي بأكملها، مما أدى إلى تحديات هائلة لهذه المنطقة، كما تركت الانتفاضة الليبية وما تلاها من تدخل الناتو حالة من الفوضى والانفلات الأمني على الحدود خاصة، وأدت التدخلات الخارجية إلى تفاقم الانقسامات الليبية بعد ثلاث حروب أهلية 2011، 2014، 2020، فتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، على الرغم من أن الهدنة غير مستقرة، إلا أن هناك احتمالية جيدة إلى التحسن نحو الإعمار، ولاحظنا الهشاشة الاقتصادية الإقليمية نتيجة فشل قادة شمال إفريقيا في تطوير اقتصادياتهم الوطنية، وأنّ محاولات الإصلاح حتى الآن أنها غير كافية، لذلك وجب على هذه الأخيرة تعزيز إصلاحات ذات مصداقية قصيرة وطويلة الأجل مع الحاجة إلى تجديد العقد الاجتماعي بينهم.

من خلال دراستنا للعلاقات بين ضفتي المتوسط بخاصة الاتحاد الأوروبي تجاه شمال إفريقيا اللامتوازن مما يؤدي للا استقرار نتيجة غياب شراكات اقتصادية قوية، وهي متطلبات أساسية لتحقيق الاستقرار الدائم، والاستناد فقط للمنظور العسكري والأمني بدلاً من تعزيز التنمية الاقتصادية الفعالة، لذا يمكن للدول أن تستغل المنافسة بين الدول الخارجية المهتمة بالمنطقة مثل تركيا والصين وروسيا والولايات المتحدة والجهات الفاعلة الأوروبية التقليدية للانخراط في تعاون مفيد. بالتالي القوى الخارجية لا يكفي اختراقها لنظم دول المنطقة فهي تلعب دور المؤجج بتصديرها للأسلحة في المنطقة، إلى جانب عامل التدخل تحت ذرائع إنسانية أو لحماية حقوق الإنسان مثلما حدث في ليبيا ومالي ...

حاولنا مقارنة التجارب الوحودية في المنطقة من أجل فهم وضع التكامل في شمال إفريقيا بالنسبة إلى مناطق أخرى ناجحة (مثل الاتحاد الأوروبي أو تجمع السداك أو الآسيان)، ووجدنا أيضا أنّ تجارب الوحدة والسعي إلى أن يكون شمال إفريقيا موحدا تعود إلى سنوات ممتدة في التاريخ، إلى أن جزأها الاحتلال الأجنبي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، رغم أنه كان عامل أساسي لوحدتها وتشكيل نجم شمال إفريقيا.

يعود تعثر الوحدة المغاربية إلى عدة عوامل، أبرزها اختلاف النظم السياسية والاختيارات الاقتصادية بين دول المنطقة، ففي تونس مال النظام نحو الغرب الرأسمالي مع تجربة اشتراكية محدودة، بينما حافظ المغرب على نظام ملكي

تقليدي مرتبط بالغرب الرأسمالي، حيث تركزت السلطات في يد القصر الملكي، بينما انتقلت ليبيا من النظام الملكي إلى نموذج "اللجان الشعبية" بعد ثورة 1969، وفي موريتانيا حدث تناوب للحكم العسكري مع فترات ديمقراطية قبل أن تستقر على نظام الحزب الواحد بدء من 1965، هذه الاختلافات في النظم السياسية والاقتصادية أدت إلى تضارب المصالح وأزمة ثقة بين النخب الحاكمة، وكانت هناك خلافات حدودية وتناقضات في الرؤى حول صيغة الوحدة المغاربية،

خلصنا أيضا أنه مع تلاشي سراب الإقليمية أدت التنافسات داخل المنطقة على القيادة الإقليمية باعتماد استعراض القوة العسكرية التقليدية، إضافة إلى البعد الدبلوماسي القائم على حل مشكلات المنطقة ونزاعاتها، وأن التكامل الأمني الإقليمي في شمال إفريقيا يواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيقه، ومن أبرزها: ضعف الإرادة السياسية بين دول الإقليم، كما تُعد الخلافات السياسية أحد العوامل الرئيسية التي تقف حاجزا أمام تعزيز التعاون الأمني، حيث تسود علاقات صراعية بين بعض الدول بسبب اختلافات في الرؤى السياسية أو المصالح الإستراتيجية؛ هذه الخلافات تضعف الثقة المتبادلة وتحد من القدرة على بناء إطار مشترك لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة؛ كذلك أعاقَت تطلعات دول شمال إفريقيا عوامل داخلية، مثل عدم قدرتها على كسب دعم إقليمي واسع لأجندتها الأمنية، هذه العوائق تحد من قدرة الدول الطامحة للقيادة على الإقليم من لعب دور قيادي مؤثر في منطقة تشهد تهديدات متزايدة وتتطلب تعاونًا إقليميًا قويًا. يمكننا القول أيضا أن الجزائر تتحمل وحدها جزء كبيراً من العبء الأمني الإقليمي لتأمين حدودها الشاسعة، ما يزيد من التكلفة الباهظة لهذه المهمة، وعليه أن تبني آلية الحدود الذكية في الجزائر بات ضروريا، ليس كبديل ولكن كمكمل للمقاربة الشاملة القائمة على التعاون الإقليمي الإيجابي بين الهيئات الخاصة بمراقبة الحدود، وتخفيف للأعباء الأمنية الكبيرة لحماية حدودها المشتركة مع دول الجوار التي تعاني من حالة الهشاشة و تعتبر مصدرا للاستقرار الإقليمي وللتحديات اللاتماثلية.

صحيح أن المغرب العربي لم يُعتبر في أدبيات الدراسات الأمنية مركبا أمنيا مستقلا بذاته، بل ظل يُنظر إليه كنظام أمني فرعي ضمن المركب الأمني الأوسع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وفقًا لنظرية "باري بوزان" حول المجمعات الأمنية الإقليمية (Regional Security Complexes - RSCs)، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتكون من عدة أنظمة أمنية فرعية مترابطة، ولكل منها ديناميكياته الخاصة، لكنها تتفاعل مع بعضها البعض في إطار مركب أمني إقليمي أوسع، لذا كانت دراستنا للاتحاد المغاربي كجزء من الحل فقد وجدنا أن التنافس بين الجزائر والمغرب لم يكن عقبة نحو تشكيله ولا مشكلة الصحراء الغربية واستقلالها كذلك.

من ناحية أخرى، فالمجمع الأمني الفرعي للمغرب العربي يرتبط بشكل مباشر مع مجمع الشرق الأوسط (من خلال الصراع العربي- الصهيوني والعلاقات مع دول الخليج) ومجمع الساحل الإفريقي (من خلال التهديدات الأمنية المشتركة، هذه العلاقات تجعل من المغرب العربي جزءا من شبكة أمنية إقليمية أوسع، حيث تتفاعل ديناميكياته الأمنية مع تلك الموجودة في المناطق المجاورة.

علاوة على ذلك، فإن ارتباط المغرب العربي بمجمعات إقليمية أخرى، يجعله جزءا لا يتجزأ من نظام أمني إقليمي أوسع، هذا الارتباط يخلق تفاعلات متبادلة بين ديناميكيات هذه المجمعات، مما يؤثر على استقرار المنطقة ككل. على سبيل المثال، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي أو الاضطرابات في الشرق الأوسط يمكن أن يكون لها انعكاسات مباشرة على أمن المغرب العربي، والعكس صحيح، فمن خلال تحليل البيانات المتاحة، يمكن فهم طبيعة العلاقات الأمنية المتشابكة بين دول هذا المجمع الفرعي، وكيفية تفاعلها مع المجمعات الأمنية الأوسع، يُظهر التحليل أن التفاعلات الأمنية والاقتصادية بين دول المغرب العربي تسهم في تشكيل نظام أمني مترابط، حيث يعزز هذا الترابط التعاون المتبادل في مواجهة التهديدات المشتركة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، كما يقوي العلاقات الاقتصادية بين الدول.

في النهاية، يُظهر التحليل أن تعزيز التعاون داخل المجمع الأمني الفرعي للمغرب العربي، إلى جانب تفعيل الروابط مع المجمعات الإقليمية الأخرى، يمكن أن يسهم في تحقيق استقرار أكبر وفهم أعمق للتفاعلات الأمنية المعقدة في المنطقة، هذا النهج يتطلب تبني سياسات تعاونية تعترف بالترابط بين هذه المجمعات وتعمل على تعزيز الأمن الإقليمي الشامل.

فإن تحديد الهوية الأمنية للإقليم، يعد أحد المداخل الأساسية للتأسيس لنظام أمني مغربي قادر على مواجهة التهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر المحدقة بالدول المغربية، مما يتطلب منا الكشف عن طبيعة التعاون الأمني بالإقليم، وذلك بالاعتماد على نموذجين رئيسيين من نماذج الأنظمة الأمنية على المستوى الإقليمي، ويتعلق الأمر بنموذج "الجماعة الأمنية" ونموذج "النظام الأمني الإقليمي".

يُعتبر التعاون المغربي- الساحلي خياراً استراتيجياً للتكامل الإقليمي، ويُعد تفعيله أيضاً خياراً حيوياً قادر على مواجهة تحديات العولمة ومنافسة القوى الاقتصادية الكبرى، وهذا يستدعي تجسير العلاقة؛ ما بين المجمعين اختصاراً للجهود إلى جانب توحيد الرؤية بدوره يؤدي إلى مجابهة التهديدات اللاتماثلية.

كذلك اختبرنا فرضيات الدراسة لإثبات نفوذها أم صدقها، فبناء على الفرضية الأولى القائلة: التاريخ المشترك والهوية المشتركة وهدف تحقيق الوحدة يؤدي إلى فرص للتعاون بين دول شمال إفريقيا لمواجهة التهديدات اللاتماثلية المشتركة، من خلال تحديد المتغيرات: المتغير المستقل (العامل المؤثر): التاريخ المشترك، الهوية المشتركة، وهدف تحقيق الوحدة؛ المتغير التابع (النتيجة): فرص التعاون بين دول شمال إفريقيا لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، ومن خلال استخدام تحليل المحتوى لفهم مدى تأثير الهوية المشتركة والتاريخ المشترك على الخطابات السياسية والقرارات التعاونية، دراسة حالات محددة (Case Studies) لتعاون إقليمي ناجح وفاشل لمعرفة دور العوامل الثقافية والهوية، وكذا استخدام تحليل الارتباط لقياس العلاقة بين عدد المبادرات التعاونية ومؤشرات الهوية المشتركة، توصلنا إلى وجود علاقة إيجابية بين التأكيد على الهوية المشتركة وزيادة التعاون، من خلال استعراض وجود أمثلة تاريخية تعكس نجاح التعاون بسبب العوامل الثقافية المشتركة؛ لكن هناك حقيقة أن وجود عوامل أخرى (مثل المصالح الاقتصادية أو الضغوط الدولية) تؤثر بشكل أكبر على التعاون، وعليه يمكن القول أن هذه الفرضية تجد دعماً في عدة جوانب، فالتاريخ المشترك الذي يجمع دول شمال إفريقيا، سواء من خلال الروابط الثقافية أو اللغوية أو الدينية، يشكل أساساً قوياً لتعزيز الثقة المتبادلة بينها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهوية المشتركة، المتمثلة في الانتماء إلى المنطقة المغربية، يمكن أن تسهم في خلق إحساس بالتضامن الإقليمي، مما يسهل تبني مبادرات تعاونية لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التعاون يتطلب تجاوز الخلافات السياسية والحدودية التي قد تعيق التضامن الإقليمي. في النهاية، يمكن القول أن التاريخ والهوية المشتركة يشكلان فرصة حقيقية لتعزيز التعاون، لكن نجاح ذلك يعتمد على الإرادة السياسية للدول وقدرتها على تحويل هذه العوامل الثقافية إلى إطار مؤسسي فعال.

أما الفرضية الثانية القائلة بأنه: "كلما تفاقمت التهديدات الأمنية كلما أدى ذلك إلى تغذية الصراعات وبؤر التوتر"، يمكن القول إن هذه الفرضية تعكس واقعاً معقداً في العديد من المناطق، بما في ذلك شمال إفريقيا، فعندما تتفاقم التهديدات اللاتماثلية خاصة مثل انتشار الإرهاب، الجريمة المنظمة، أو الهجرة غير النظامية وتفاعلها مع الهشاشة المحلية، فإنها تزيد من الضغوط على الدول وتخلق بيئة غير مستقرة. هذه الضغوط يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التوترات بين الدول، خاصة إذا كانت هناك خلافات سياسية أو حدودية قائمة. على سبيل المثال، قد تدفع التهديدات الأمنية الدول إلى تبني سياسات انفرادية أو تنافسية، مما يزيد من حدة الصراعات بدلاً من حلها، وكذا تعقيد الأمن الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستغل الجماعات المسلحة أو الجهات الفاعلة غير الحكومية هذه التهديدات لتوسيع نفوذها، مما يخلق بؤر توتر جديدة أو يعمق القائمة منها. ومع ذلك، فإن هذه الفرضية لا تعني بالضرورة أن التهديدات الأمنية تؤدي دائماً إلى صراعات، إذ يمكن أن تشكل أيضاً حافزاً للتعاون إذا أدركت الدول أن مواجهتها تتطلب تضامناً إقليمياً. في النهاية، فإن تأثير التهديدات

البنية على الصراعات يعتمد بشكل كبير على كيفية إدارة الدول لهذه التهديدات ومدى قدرتها على تحويل التحديات إلى فرص للتعاون.

كذلك بناءً على الفرضية الثالثة القائلة بأن: "كلما كانت هناك سياسات مبنية على مفاهيم أمنية حديثة كلما كان هناك أمن وسلام من خلال التكامل وتحقيق الأمن الإقليمي"، يمكن القول أن هذه الفرضية تعكس أهمية تبني مقاربات أمنية شاملة ومتطورة لتعزيز الاستقرار الإقليمي. فالمفاهيم الأمنية الحديثة، مثل الأمن الشامل والأمن الإنساني، لا تقتصر فقط على الجوانب العسكرية أو الأمنية التقليدية، بل تشمل أيضاً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على استقرار المجتمعات، فعندما تعتمد الدول سياسات مبنية على هذه المفاهيم، فإنها تكون أكثر قدرة على مواجهة التهديدات المعقدة والمتشابكة، والتي تتطلب حلولاً متكاملة وتعاوناً إقليمياً. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة إلى خلق مصالح مشتركة تدعم السلام وتقلل من احتمالية الصراعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبني سياسات أمنية حديثة يشجع على بناء الثقة بين الدول من خلال آليات الحوار المشترك وتبادل المعلومات، مما يعزز الأمن الإقليمي. ومع ذلك، فإن نجاح هذه السياسات يعتمد أيضاً على توفر الإرادة السياسية والموارد الكافية لتنفيذها بشكل فعال. وفي النهاية، يمكن القول إن تبني مفاهيم أمنية حديثة يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الأمن والسلام الإقليمي، لكنه يتطلب التزاماً طويل الأمد وتعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف المعنية.

في حين تُشير الفرضية الرابعة، إلى أن إقليم شمال إفريقيا يندرج ضمن الشواغل الأمنية للاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى، فهي فرضية تستند إلى واقع جيوسياسي واضح، فمنطقة شمال إفريقيا، بموقعها الاستراتيجي القريب من أوروبا وامتدادها نحو إفريقيا والشرق الأوسط، تُشكل منطقة حيوية ذات تأثير مباشر على الأمن القاري والدولي، ويُعزى هذا الاهتمام إلى عدة عوامل، منها التهديدات الأمنية المشتركة مثل الهجرة غير النظامية، والإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى التنافس على الموارد الطبيعية والطاقة. بالتالي، تعمل القوى الكبرى والاتحاد الأوروبي على ضبط تصوراتهم الأمنية للمنطقة بما يتوافق مع أهدافهم الإستراتيجية ومجالهم الحيوي، سواء عبر تعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة، أو من خلال تبني سياسات خارجية تُراعي المصالح المشتركة. ومع ذلك، تبقى هذه التصورات خاضعة لتغيرات مستمرة تبعاً لتطور الأوضاع الإقليمية والدولية.

نستنتج في الأخير بأنه يتوجب على الدول المغربية المضي قدماً نحو تأسيس الاتحاد المغربي لمواجهة التحديات الناتجة عن تعزيز التجمعات الإقليمية والمنافسة الدولية وفي المجال الاقتصادي، وعلى عكس العديد من التجمعات الإقليمية الأخرى حول العالم، يمتلك المغرب العربي جميع المقومات اللازمة لإنشاء اتحاد قوي ومستدام، وقد تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذه المسيرة الصعبة، وتتمتع المنطقة بإمكانات اقتصادية هائلة وموارد بشرية غنية، فمن خلال توحيد هذه الجهود، يمكن للمغرب العربي أن يتطلع إلى مستقبل مستقر ومزدهر؛ وللتغلب على هذه المعوقات، يتطلب الأمر تعزيز الحوار السياسي وبناء آليات ثقة بين دول الإقليم، بالإضافة إلى إيجاد أطر مؤسسية تعزز التعاون الأمني وتسهل تبادل المعلومات والتنسيق في مواجهة التحديات المشتركة؛ كما أن تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة يمكن أن يكون حافزاً لتحقيق التكامل الأمني، حيث أن الاستقرار الأمني يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم.

إضافة إلى بناء بنية أمنية إقليمية لخلق الاستقرار والأمن في منطقة شمال إفريقيا الذي يتطلب مقاربة شاملة تعتمد على التعاون بين الدول المعنية، وتبني آليات تنسيق فعالة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية المشتركة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول عبر حوار سياسي مستمر، وإنشاء منصات مشتركة لتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الجهود الأمنية والعسكرية. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات، مثل الفقر والبطالة والهشاشة السياسية، عبر تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تفعيل دور المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد المغربي، يمكن أن يساهم في بناء إطار

مؤسسي قوي يدعم الاستقرار ويواجه التحديات الأمنية بشكل جماعي. في النهاية، فإن نجاح هذه البنية الأمنية يعتمد على الإرادة السياسية للدول، واعتماد مقاربة تشاركية تعطي الأولوية للأمن الجماعي والمصالح المشتركة. كما أنّ توحيد الرؤية بين دول منطقة شمال إفريقيا لتحقيق الاستقرار والأمن يتطلب خطوات إستراتيجية وعملية تعتمد على بناء الثقة وتعزيز المصالح المشتركة؛ أولاً، يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء منصات حوار دائمة تجمع قادة الدول والمسؤولين الأمنيين لمناقشة التحديات المشتركة وتبادل الرؤى حول كيفية مواجهتها؛ ثانياً، يجب العمل على تطوير إطار استراتيجي مشترك يحدد الأولويات الأمنية والإجراءات العملية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية؛ ثالثاً، تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المنطقة يمكن أن يساهم في خلق مصالح مشتركة تعزز التضامن الإقليمي؛ رابعاً، تفعيل دور المؤسسات الإقليمية القائمة، مثل الاتحاد الإفريقي أو تجمعات أخرى خاصة بشمال إفريقيا، يمكن أن يوفر إطاراً مؤسسياً لتنسيق الجهود واتخاذ القرارات الجماعية؛ خامساً، تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي بين شعوب المنطقة يمكن أن يساهم في بناء فهم مشترك وتقليل التوترات التاريخية أو السياسية؛ وأخيراً، إنّ توحيد الرؤية يتطلب إرادة سياسية قوية والتزاماً طويلاً ببادئ التعاون والتضامن الإقليمي، وفيما يلي مجموعة النتائج النهائية التي يمكن استخلاصها لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة شمال إفريقيا، مع التركيز على بناء بنية أمنية إقليمية فعالة:

1. تأثير الخلافات السياسية على التعاون الأمني:

- الخلافات الحدودية والتنافسات التاريخية بين دول شمال إفريقيا تعيق التوصل إلى اتفاقات أمنية مشتركة؛
- قضايا مثل الهجرة غير النظامية ودعم الجماعات المسلحة المتطرفة تزيد من التوترات وتقوّض الثقة بين الدول، مما يعرقل التعاون الإقليمي.

2. ضعف التنسيق الأمني:

- تعاني أجهزة الأمن في شمال إفريقيا من نقص في التنسيق وتبادل المعلومات، مما يحد من فعاليتها في مواجهة التهديدات المشتركة؛

- عدم وجود رؤية إستراتيجية موحدة يجعل التعامل مع التهديدات اللاتماثلية أكثر تعقيداً.

3. التباين في السياسات الأمنية:

- تباين سياسات دول المنطقة بين الحلول الأمنية الصارمة والحلول السياسية، مما يعيق توحيد الجهود؛

- نقص التمويل والموارد يحد من قدرة الدول على مواجهة التهديدات بشكل فعال.

4. ضرورة بناء رؤية أمنية مشتركة:

- يجب تطوير رؤية إستراتيجية مشتركة لدول شمال إفريقيا لمواجهة التهديدات اللاتماثلية؛

- تعزيز التعاون الأمني وتقاسم المعلومات بين الدول لتحسين القدرة على مواجهة التهديدات المشتركة.

5. تعزيز الحوار السياسي:

- فتح قنوات حوار سياسي بين الدول لحل الخلافات وإعادة بناء الثقة؛

- تطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية وإقامة تحالفات إقليمية لتحقيق الأمن المستدام.

6. تفعيل الاتحاد المغاربي:

- لم يعد تفعيل الاتحاد المغاربي خياراً بل أصبح ضرورة في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية؛

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات الأمنية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

7. إنشاء آليات أمنية إقليمية:

- إنشاء وحدة متخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة وعصابات الهجرة غير النظامية؛

- تطوير مركز إقليمي لتبادل المعلومات الاستخباراتية والإنذار المبكر؛

- إنشاء قوة أمنية إقليمية سريعة الانتشار لمواجهة التهديدات الطارئة.

8. تعزيز التكامل الاقتصادي:

- تشجيع التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة لخلق مصالح مشتركة تدعم الاستقرار؛

- دعم المشاريع التنموية في المناطق الهشة لتقليل عوامل الجذب للجريمة والإرهاب.

9. مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني:

- وضع إستراتيجية متكاملة لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الدول التي أبرمت اتفاقات معه؛

- حصر التطبيع في أضيق نطاق ممكن والحفاظ على التضامن الإقليمي.

10. تعزيز المؤسسات الإقليمية:

- تفعيل دور المؤسسات الإقليمية القائمة مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد المغاربي؛

- إنشاء كيانات إقليمية خاصة بشمال إفريقيا تعنى بالأمن والاستقرار.

11. الاعتماد على المقاربة الأمنية التنموية:

- تبني مقاربة أمنية تنموية عوضاً عن المقاربات الأمنية الصلبة التي أثبتت محدوديتها؛

- تشجيع التشاركية السياسية والتحول الديمقراطي لتعزيز الاستقرار.

12. إعادة ترتيب الأولويات الأمنية:

- إعادة ترتيب الأولويات الأمنية مع مراعاة الواقع الجيوسياسي المتعدد الأبعاد للمنطقة؛

- العمل على تعزيز التضامن الإقليمي.

هذه النتائج تشكل أساساً لبناء بنية أمنية إقليمية فعالة تعزز الاستقرار والأمن في شمال إفريقيا، مع مراعاة

خصوصيات كل دولة وإمكانياتها.

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن إقليم شمال إفريقيا يظل منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبرى للاتحاد الأوروبي والقوى الدولية، ومن خلال اختبار الفرضيات، تأكد أن بناء رؤية أمنية مشتركة وتعزيز الثقة بين الدول من الخطوات الأساسية لمواجهة التحديات الأمنية، كما أن تفعيل المؤسسات الإقليمية القائمة، مثل الاتحاد المغاربي، ودعم التكامل الاقتصادي، يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن المستدام، أو تجسير العلاقات مع مركبات جوارية قائمة.

هذه الدراسة أوصلتنا إلى التساؤل حول دور القوى الإقليمية الناشئة في تشكيل الأمن الجماعي بشمال إفريقيا في ظل التحولات الجيوسياسية العالمية، حيث إن صعود قوى مثل تركيا وروسيا والصين في المنطقة يطرح أسئلة جديدة حول تأثير هذه القوى على التوازنات الأمنية والسياسية في شمال إفريقيا، وكيف يمكن لدول المنطقة التعامل مع هذه التحولات لتعزيز أمنها الإقليمي؟!

إذن، هذا الموضوع سيفتح آفاقاً جديدة لفهم التفاعلات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مستقبل الأمن والاستقرار في

شمال إفريقيا.



قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

01-المواثيق، القوانين والمراسيم:

أ-المواثيق:

1. اتفاق تعاون بين مملكة إسبانيا وجمهورية مصر العربية في مجال الأمن ومكافحة الجريمة بمدير 30 أفريل 2015 تاريخ نفاذها 31 أوت 2017.
2. نص معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، 17 فيفري 1989، في: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/201320>

ب-القوانين والمراسيم:

1. الأمر رقم 95 – 12 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فيفري سنة 1995 والمتضمن تدابير الرّحمة.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع (76) المؤرخة يوم الأحد 27 رجب عام 1417 الموافق 8 ديسمبر 1996.
3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-02 المؤرخ في 27 محرم 1423 الموافق لـ 10 أفريل 2002.
4. المرسوم الرئاسي المؤرخ في 9 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، إضافة إلى المرسوم الرئاسي 197-91 المؤرخ في 5 جوان 1991 يلغي المرسوم الرئاسي 84-91 المؤرخ في 3 أفريل 1991، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة، في ج. ر ، ع (10)، المؤرخة في 09 فيفري 1992.
5. المرسوم التنظيمي المؤرخ في 4 جوان 1991، يتضمن تقرير الحصار، إضافة إلى المرسوم الرئاسي 197-91 المؤرخ في 5 جوان 1991 يلغي المرسوم الرئاسي 84-91 المؤرخ في 3 أفريل 1991، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة، في ج. ر ، ع (29)، المؤرخة في 12 جوان 1991.
6. قانون العقوبات، جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، القسم الثامن، الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.
7. قرار مجلس الوزراء، رقم (325) لسنة 2013 بإنشاء جهاز المباحث العامة.
8. قانون رقم 99 – 08 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 جويلية سنة 1999، يتعلق باستعادة الوثام المدني.

02-الموسوعات والمعاجم:

1. أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صابر، مج 1، ط 3، د. س. ن).
3. معجم المعاني الجامع: معجم عربي-عربي، في: <http://www.almaany.com/ar/dict/ar/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8>

8>

03-الكتب:

1. أبو المعالي محمود، القاعدة وحلفاؤها في أزواد –النشأة وأسرار التوسع (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).
2. بوحوش عمار ومحمد محمود الذنبيات مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).
3. بوحنية قوي، " الدول المغاربية هاجس الأمن والاستقرار وجيوبولتيكا الفوضى والسلاح: أي دور للجزائر"، في: قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016).
4. بوكراع إلياس، الجزائر الرعب المقدس، تر: خليل أحمد خليل (الجزائر: دار الفارابي، 2003).

5. بوسعيدية محمد سعيد، احتواء الإسلام السياسي من قبل السلطة "التجربة الجزائرية": أسباب فشل الإسلام السياسي الجزائري وفق نظرية الاحتواء (الجزائر: دار البلاغة، 2022).
6. بورجا فرانسوا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب، تر: لورين زكري (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998).
7. بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية (الجزائر: دار هومة، 2008).
8. _____، ظاهرة التكامل: بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية (الجزائر: لمسة، 2017).
9. بوشنافة شمس، "الأمن الإضطرابي والثورة الحديثة في العمل الإقليمي أولاً: إستراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل الساحل: الفرص والقيود"، في: نسيم بلهول وآخرون، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء (الجزائر: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 439-461.
10. بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً: واقع فكرة الوحدة "1954-1975" (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013).
11. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلس (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
12. _____، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، تر: عومرية سلطاني (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2022).
13. وهبان محمد، ظاهرة الإرهاب: بين صورها التقليدية وأنماطها المستحدث (المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2015).
14. زرد أبو الحسن أحمد، قوانين مكافحة الإرهاب: تطبيق لالتزام دولي (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، د.س.ن).
15. حداد خليفة، "التشظي الاجتماعي في ليبيا: المسارات والتداعيات الأمنية الإقليمية"، في: مروان قبلان، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص ص 323-360.
16. حسن خليل، قضايا دولية معاصرة (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007).
17. الطويل كميل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من "الإنقاذ" إلى "الجماعة" (بيروت: دار النهار للنشر، 1998).
18. طيفور فاروق، هل خرجت داعش من رحم فكر الإخوان المسلمين؟ (الجزائر: دار الأمة، 2016).
19. كارون أ. جنتري، "الإرهاب والتأييد الشعبي"، في: إيكي إيكريت ولورا سجوبرج، إعادة التفكير في القرن الحادي والعشرين مشكلات جديدة "وحلول" قديمة"، تر: جهان الحكيم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص 57-99.
20. ملموم طارق، "الهاربون من جحيم الحرب: الهجرة غير النظامية في ليبيا"، في: الزهراء لنقي وآخرون، ليبيا 2011 ديموقراطية ضلّت طريقها (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019).
21. لخضاري منصور، السياسة الأمنية: المحددات - الميادين - التحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
22. مصباح عامر، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014).
23. _____، تكامل المغرب العربي: الأبعاد والمقاربات (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010).
24. مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).
25. منصوري عبد النور، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني (الجزائر: دار التنوير، 2013).
26. مفيل غي، التكامل والتعاون في أفريقيا: صعوبة اللقاء الممكن بين النظريات والوقائع، تر: نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015).
27. مرزا علي خضير، ليبيا: الفرص الضائعة والأمال المتجددة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012).
28. المخادمي عبد القادر رزيق، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).

29. السواح أسامة منصور، التخطيط الاستراتيجي وأثره في صياغة الأمن القومي (دبي: معهد العلوم الأمنية والإدارية، 2007).
 30. عاروري نصير، "حملة جورج و. بوش المناهضة للإرهاب"، في: سمير أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 227 – 245.
 31. العجيلي محمد صالح، **مثلث الرعب العالمي: الجريمة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2012)**.
 32. عياد محمد سمير، **العلاقات الأوروبية-المغاربية (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2016)**.
 33. الفرحان يحيى ونعيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية (عمان: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010)**.
 34. الفيلاي مصطفى، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)**.
 35. فرسون سمير، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، في: سمير أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
 36. قوجيلي سيد أحمد، "موسع نظرياً، وعقيم عملياً: تعريف الأمن القومي وتناقضاته في البلدان العربية"، في: مروان قبلان، **الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)**، ص ص 149-109.
 37. شلي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترايات والأدوات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)**.
 38. التميمي عبد الملك خلف، **أضواء على المغرب العربي: رؤية عربية مشرقية (الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2011)**.
 39. تشومسكي نعوم وجلبير الأشقر، **السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، تر: ربيع وهبة (لبنان: دار الساق، 2007)**.
 40. تشومسكي نعوم، **ثقافة الإرهاب (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2016)**.
 41. الخطيب سمير، **مكافحة عمليات غسيل الأموال (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2008)**.
 42. خميس محمد، "جامعة الدول العربية وتآزم المؤسسة حول مفهوم القومية العربية"، في: مروان قبلان، **الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)**، ص ص 81-105.
 43. غايبه لوران، "لا حرب، لا سلام: حروب بلا نهاية أو فوضى منظمة؟"، في: برتران بادى ودومينيك فيدال، **أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة، تر: نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)**، ص ص 57 – 70.
- 04-الدوريات والمجلات:**
1. إبراهيم أحمد، "التغير في المنهج الإفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع"، **أفاق إفريقية**، مج (07)، ع (21)، صيف 2006، ص ص 103-117.
 2. إدريس أحمد، "الانتخابات في تونس: خطوة أخرى على طريق التحول الديمقراطي"، **الديموقراطية**، ع (57)، جانفي 2015، ص ص 183-186.
 3. أوميحي كينيث، "الحرب على الإرهاب وأزمة ما بعد الاستعمار في إفريقيا"، تر: مصطفى مجدي الجمال، **أفريقية عربية**، ع (20)، 2016، ص ص 131-166.
 4. الأطرش محمد، "المشروع الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، **المستقبل العربي**، مج (19)، ع (210) أوت 1996، ص ص 4-29.
 5. إيدابير أحمد، "استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود (الحدود الذكية نموذجاً)"، **مجلة آفاق علمية**، مج (12)، ع (04)، سبتمبر 2020، ص ص 558-577.
 6. الإنساوي أبو الفضل، "شبكات العنف الجهادية" في **المغرب العربي**، **السياسة الدولية**، مج (41)، ع (198)، أكتوبر 2014، ص ص 108-111.
 7. البج سمير، "المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع (10)، جانفي 2017، ص ص 144-159.

8. بن زيد هيثم، "اتفاقيات التعاون التونسية الأوروبية في مجال الهجرة: عندما تتحول تونس إلى حارسة للحدود الجنوبية لأوروبا"، المفكرة القانونية، 25 جوان 2020، في: <https://legal-agenda.com/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%A9/>
9. بن عنتر عبد النور، "إشكالية التسليح في المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع (03)، ديسمبر 2014، ص ص 31-62.
10. بن قيطه مراد، "تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا"، دفاتر المتوسط، مج (02)، ع (01)، جوان 2015، ص ص 114-132.
11. بسمة خليل توم، "الهوض العربي في نظام الألفية الثالثة بين معوقات الوحدة ومقومات التكامل التدابير والأولويات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج (08)، ع (36)، جوان 2023، ص ص 419-433.
12. بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا "الجزائر نموذجا"، الدراسات الأفريقية وحوض النيل، مج (01)، ع (01)، مارس 2018، ص ص 290-307.
13. جمعة محمد، "الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر: الأبنية الفكرية والتنظيمية"، كراسات إستراتيجية، ديسمبر 2015، ص ص 01-45.
14. الجندوبي كمال، "العلاقات التونسية- الأوروبية: الرؤيا، الرهانات والآفاق"، الأورو-متوسطة لحقوق، سبتمبر 2017.
15. الدفاع، "تأثير الأمن في ليبيا ... على أمن دول الجوار"، مجلة الدفاع، ع (359)، جوان 2016، ص ص 76-79.
16. الدفاع العربي، "الجيش التونسي يستدعي الاحتياط لضبط الأمن"، الدفاع العربي، ع (06)، مارس 2011.
17. وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، "تهديدات عابرة للحدود: مخاطر شبكات الهجرة غير الشرعية" في جنوب المتوسط"، حالة الإقليم، 2015، ص ص 22-25.
18. زاوي رايح، التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أممي: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج (05)، ع (01)، جوان 2018، ص ص 65-86.
19. زايد سعد محمد سعد، "الميليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا: ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار"، مجلة الشؤون الأفريقية، مج (02)، ع (07)، جويلية 2014، ص ص 117-147.
20. الزجاري نوال والبوتخيلي خديجة، "الاندماج الإقليمي في إفريقيا بين دوافع التكامل وصعوبات الاندماج"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، (عدد خاص)، أبريل 2019، في: <https://revuealmanara.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%A7%D9%81/>
21. الزيات محمد مجاهد، "شبكات العنف الجهادية بين غزة وسيناء"، السياسة الدولية، مج (49)، ع (197)، جويلية 2014، ص ص 84-87.
22. زقاع عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع (01) سبتمبر 2011.
23. حمدي عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، السياسة الدولية، مج (49)، ع (197)، جويلية 2014، ص ص 10-22.
24. حمشي محمد، "المغرب العربي بوصفه إقليما بلا إقليمية" قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)، سياسات عربية، ع (43)، مارس 2020.
25. الحناشي عبد اللطيف، "المغاربة في التنظيمات الإرهابية"، السياسة الدولية، مج (51)، ع (206)، أكتوبر 2016، ص ص 170-179.
26. حنفي خالد علي، "جماعات العنف الليبية و"الترانزيت الجهادي"، السياسة الدولية، مج (41)، ع (198)، أكتوبر 2014، ص ص 102-107.
27. _____، "الإشكاليات الأربع: احتمالات التدخل الدولي في الصراع بين خليفة حفتر والقوى الإسلامية في ليبيا"، حالة الإقليم، أوت 2014، ص ص 05-08.

28. _____، "التنمية والعسكرة: مشاكل تأمين الحدود في دول شمال إفريقيا"، حالة الإقليم، مارس/أفريل 2014، ص 9 - 12.
29. _____، "مستقبل الجماعات الجهادية في ليبيا"، آفاق إفريقية، مج (12)، ع (41)، 2014، ص 121-130.
30. حساني خالد، "سلطات مجلس الأمن في محاربة الجريمة الدولية"، دراسات قانونية، ع (14)، ماي 2012، ص 11 - 28.
31. حسن طارق والحافظي إحسان، "الإرهاب والقانون: التشريع الأمني المغربي لمكافحة الإرهاب"، سياسات عربية، ع (20)، ماي 2016، ص 07-17.
32. حسنين توفيق إبراهيم، "التنظيمات الجهادية الإرهابية وشبكات التواصل الاجتماعي: داعش نموذجا"، كراسات استراتيجية، مج (25)، ع (268)، سبتمبر 2016، ص 1-29.
33. الحربي سليمان عبد الله "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع (09)، صيف 2008، ص 9-30.
34. طه سعيد علي أحمد، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين - صاد)"، آفاق إفريقية، مج (13)، ع (44)، 2016، ص 11-38.
35. كامل عثمان، "إيران تجري أضخم مناورات عسكرية لإظهار قدراتها على الردع"، الدفاع، ع (295)، فيفري 2011، ص 40-43.
36. كركوش فتيحة، الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، ع (04)، جوان 2010، ص 44-63.
37. ماجد عادل، "مواجهة الإرهاب في سيناء: إستراتيجية الضربات الاستباقية"، كراسات استراتيجية، أكتوبر 2015، ص 01-39.
38. منصور عمرو، "مستقبل تنظيم القاعدة" بعد انفصال "جبهة النصرة"، السياسة الدولية، مج (51)، ع (206)، أكتوبر 2016، ص 180-183.
39. معيزة عبد الرزاق، "الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الإرهاب"، مجلة الجيش، ع (473)، ديسمبر 2002.
40. مقدم سعيد، "رهانات التكامل المغربي في ظل التحولات الإقليمية الراهنة"، أصدا، ع (00)، 2013.
41. مرسي مصطفى عبد العزيز، "متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم"، شؤون عربية، ع (141)، 2010.
42. المرسي سماح، "التكامل الإقليمي في إفريقيا"، رؤى مصرية، ع (08)، سبتمبر 2015، ص 9 - 11.
43. نظير مروة، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر: قراءة في آليات المواجهة"، المجلة الاجتماعية القومية، مج (29)، ع (03)، سبتمبر 2022، ص 13-34.
44. سحقي سمر، "الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا"، استراتيجية، ع (15)، السداسي الأول 2021، ص 60-82.
45. سي بشير محمد، "إشكالية الأمن والقوة: المبادرات الأمنية في غرب المتوسط"، السياسة الدولية، مج (51)، ع (206)، ص 10-20.
46. عبد الصبور عادل، "تفعيل الاتحاد المغربي... محفزات جديدة ومعطلات قديمة"، آفاق إفريقية، مج (10)، ع (36)، 2012، ص 93 - 107.
47. عبد الرزاق أميرة خليل، "تونس ... ونهاية المرحلة الانتقالية"، مجلة الشؤون الأفريقية، ع (09)، جانفي 2015، ص 38-54.
48. عبد الشافي عصام، "معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء"، السياسة الدولية، مج (49)، ع (195)، جانفي 2014، ص 150-153.
1. عدلي باسم رزق مرزوق، الهوية الإفريقية في فكر المفكرين الأفارقة الأنجلوفون: دراسة لبعض الرؤى الفكرية"، مجلة الشؤون الإفريقية، مج (02)، ع (06)، أفريل 2014، ص 02 - 50.

49. عوني مالك، "رهان الثورات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، ع (186)، جانفي 2012، ص ص 3-6.
50. عز العرب محمد، "القضايا العشرة... اتجاهات تفاعلات دول الإقليم خلال 2023"، الملف المصري، ع (112)، ديسمبر 2023، ص ص 05-12.
51. عكاشة خالد، "صياغات ضرورية... مصر ومعادلات الأمن القومي"، شئون تركية، ع (03)، شتاء 2016، ص ص 174-165.
52. علاق جميلة، "فسيفساء الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي"، فكر ومجتمع، ع (24)، أبريل 2015، ص ص 138-121.
53. علي محمد علي، "أنظمة مراقبة وحماية الحدود والطوق الخارجي والبنى التحتية"، مجلة درع الوطن، 1 جولية 2014، في:
- <<https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%D9%8A%D8%A9/ar>>
54. علوان أحلام وعتيقة كواشي، "بناء مركب أممي إقليمي مغاربي في ظل الصراعات الداخلية والتحديات الخارجية وانعكاساته على أمن المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج (10)، ع (01)، جانفي 2021، ص ص 601-612.
55. علوي مصطفى، "الثورات العربية وإشكاليات التعاون في مجالات الأمن غير التقليدي"، السياسة الدولية، مج (46)، ع (186)، أكتوبر 2011، ص ص 35-40.
56. الفيلاي أحمد، "ماذا وراء الطلب المصري للانضمام إلى اتحاد المغرب العربي"، الموقع الرسمي لمجلة المحجة، ع (21)، جانفي 1995، في:
- <<http://almahajjafes.net/1995/01/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%89%D8%A7%D8%AA/>>
57. قسيم إدريس، "البعد الإقليمي للأمن القومي العربي المركب الأمني المغربي نموذجا"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج (08)، ع (36)، جوان 2023، ص ص 337-360.
58. رزيق محمد، "الأزميتين الليبية والمالية وإمكانية تداعياتهما على الأمن القومي الجزائري: اليقظة واجبة"، فكر ومجتمع، ع (15)، جانفي 2013، ص ص 247-269.
59. شبانة أيمن، "الساحل الإفريقي وتحديات السلفية الجهادية"، السياسة الدولية، مج (41)، ع (198)، أكتوبر 2014، ص ص 112-118.
60. الشوبكي عمر، "مصر في عام 2024، تحديات وسيناريوهات جديدة"، الملف المصري، ع (112)، ديسمبر 2023، ص ص 25-28.
61. شئون تركية، "كرسي كولن" بلوفان... محاولة تفكيك خطاب العنف والتطرف"، شئون تركية، ع (03)، شتاء 2016، ص ص 213-220.
62. الخطيب أحمد حسن عبد العليم، "جرائم الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها: مصر والسودان أنموذجا"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، مج (01)، ع (02)، جوان 2018، ص ص 14-44.
63. خليل محمود، "التكامل الاقتصادي العربي (مقومات ومعوقات)، الدفاع، ع (359)، جوان 2016، ص ص 46-49.
64. خليفة يوسف يوسف ناعم، "السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية 2000-2020"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج (08)، ع (36)، جوان 2023، ص ص 361-381.
65. خننو فاتح، "الفضاء المغاربي يشهد تجزئة التعامل مع التهديدات ومخترق أوروبا عبر الحوار المتوسطي"، حول الخليج، ع (136)، 28 مارس 2019، في:
- <https://araa.sa/index.php?view=article&id=4630%3A2019-03-28-12-0750&Itemid=172&option=com_content>

05-المواد غير المنشورة:

1. برقوقي محند، "التحديات ومنطق الدراسات الأمنية"، مقياس النظريات الأمنية-جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، محاضرة ملقاة لطلبة الماجستير تخصص دراسات إستراتيجية، 2010/2011.
2. الحامولي علاء أحمد، "الجماعات الإرهابية في إفريقيا وأثارها على الأمن القومي المصري"، إجازة، كلية الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، تخصص "دفاع وطني"، 02/03/2016.
3. المودي جمعة عمر عامر، "المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
4. قوجيلي سيد أحمد، "البناء الإيتيمولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية"، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010.

06-الملتقيات والندوات العلمية:

1. إريزيبت ن. روزا ومارساي فيكتور، "تعاون مجزأ إلى نهج متكامل- ظهور المنطقة المغاربية والساحل وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي"، أوراق بحثية يوروميسكو، رقم (53)، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، أبريل 2022.
2. بن بادة عبد الحليم وعبد الكريم بن رمضان، مداخلة بعنوان: "التكامل المغربي كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الحدودية-الواقع والمأمول"، في: الملتقى الدولي التاسع الموسوم بـ: التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي -، 30 و 31 جانفي 2019. في: https://www.elmizaine.com/2020/07/blog-post_0.html?m=1
3. بن لرنب منصور، "الإنسانية بين واقع عولمة صدام الهمجيات وأفاق التطوع إلى عالمية الحوار الحضاري الحي"، في: أعمال الملتقى الدولي الأول حول "الدولة الوطنية والتحولت الدولية الراهنة"، بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر -3، (الجزائر: دار هومة، 2004)، ص ص 281-399.
4. جامعة نايف للعلوم الأمنية، "جامعة نايف العربية تفتتح في تونس ورشة عمل "مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة النارية"، في: <https://nauss.edu.sa/ar-sa/news/Pages/24-5-2023.aspx>
5. ديدي ولد السالك، "مركزات السياسة الرسمية في موريتانيا لمواجهة الإرهاب"، في: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/14064>
6. حمشي محمد، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزاع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"، مداخلة خلال يوم دراسي حول: "دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI) باريس والمعهد الدانماركي للدراسات الدولية (DIIS)، كوبنهاغن 26 فيفري 2014.
7. الرئيس أحمد محمد هشام، "الإعلام والهجرة غير المشروعة"، المؤتمر العلمي الرابع حول القانون والإعلام، يومي 23 و 24 أبريل 2017، ص ص 21-33.

07-التقارير:

1. أوجيوالي أولوولي، "غرب أفريقيا قد تشهد قريبا ظهور دولة جهادية- لهذا السبب"، تر: أفروبوليسي، 12 جانفي 2025، في: <https://afropolicy.com/%d9%85%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%8aaf-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%8a%d8%ac%d8%b1-%d9%88//>>
2. إميغن عبيد، انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 21 أكتوبر 2014، في: <http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/10/21/201734Libyan-arms.pdf>
3. الأمم المتحدة: أحوال الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم"، تقرير الأمين العام أمام المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، فيينا 17-10 أبريل 2000.
4. _____، المكتب المعني بالجريمة والمخدرات، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، الممثل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نيويورك 2004.
5. الأنتربول، "التقرير السنوي"، 2022.

- 314

20. اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ملخص الجزء الثاني من تقرير التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الجزائر، أوت 2024.
21. لعروسي محمد عصام، "اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال إفريقيا"، معهد واشنطن، 3 أبريل 2019، في: <<https://www.washingtoninstitute.org/ar/experts/mhmd-sam-lrwsy>>
22. المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، "مؤشر الجريمة المنظمة العالمية 2023"، جنيف 2023.
23. مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، "ورقة إستراتيجية التكامل الإقليمي لشمال أفريقيا"، 2015، في: <<https://www.afdb.org/ar/lbldn-shml-fryqy/wrq-strtyjy-ltkml-lqlymy-lshml-fryqy>>
24. مجموعة العمل المالي عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "تقرير تطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، المؤثرات العقلية وغسل الأموال"، المنامة 2011.
25. المؤدّب حمزة واللواتي فخر الدين، "تحول تونس إلى مركز عبور: الهجرة غير الشرعية ومعضلة السياسات"، مركز كارنيجي، جويلية 2024، في:
26. <<https://carnegieendowment.org/research/2024/03/tunisia-transformation-into-a-transit-hub-illegal-migration-and-policy-dilemmas?lang=ar>>
27. مونجاي ميشلين، "التفاعل بين الصراع وعسكرة الحدود والهجرة"، تر: أفرو بوليسي، 26 جويلية 2024، في: <<https://afropolicy.com/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b9%d9%84-%d9%88%d8%af-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d9%8/>>
28. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، "مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب"، تقرير المخدرات العالمي 2017، ج 2، الأمم المتحدة، ماي 2017.
29. _____، "الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات"، 2013.
30. مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الإقليمي للمتوسط، "أوروميد للهجرة 5"، مالطا د. س. ن.، في: <<https://www.icmpd.org/file/download/57174/file/Brochure%2520AR%2520Web.pdf>>
31. مستقبل إدارة الحدود، "الحفاظ على الأمن وتمكين الازدهار الاقتصادي"، في:
- <https://www.pwc.com/m1/en/publication/documents/the_future_of_border-management-arabic.pdf>
32. معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في الجمهورية التونسية"، تورينو 2021.
33. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات -ألمانيا وهولندا، "ملفات المركز الأوروبي"، ع (17)، هولندا، جانفي 2022.
34. _____، "خريطة حواضن التطرف والإرهاب عام 2018... شمال أفريقيا"، ألمانيا وهولندا 2018.
35. مركز البحوث الإفريقية، "التقرير الإستراتيجي الإفريقي"، القاهرة 2001.
36. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "التقرير الاستراتيجي العربي 2015"، القاهرة 2016.
37. _____، "علاقة طردية: التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية"، في: "التقرير الاستراتيجي 2015"، القاهرة 2016.
38. _____، كرة النار: تمدد أحزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط"، في: "التقرير الاستراتيجي 2015"، القاهرة: 2016.
39. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية وآخرون، "مؤشر حالة الإرهاب في عام 2023: تقدير استراتيجي لمستويات النشاط الإرهابي وحملات مكافحته على مستوى العالم، والاتجاهات الرئيسية لتطور الظاهرة الإرهابية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2024.
40. _____، "توافقات موريتانية-اسبانية لمواجهة تبعات الهجرة"، في: <<https://ecssr.ae/ar/products/1/198105>>
41. مركز الهجرة المختلطة -شمال إفريقيا الربع الثاني 2020، "التقرير الربع سنوي للهجرة المختلطة: شمال إفريقيا"، 2020.
42. مرصد الأهر، "تقديرات أممية حول الأوضاع في غزة"، 15 ماي 2024.

43. ———، "تحليل إحصائية جرائم التنظيمات الإرهابية في غرب إفريقيا خلال أبريل 2024"، 10 ماي 2024.
44. ———، "مؤشر العمليات الإرهابية في القارة الإفريقية"، لشهر أبريل 2023.
45. ملباس ديفيد، "التكامل الإقليمي في الرق الأوسط وشمال إفريقيا: دعوة للعمل"، البنك الدولي، 29 أكتوبر 2021، في: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/altkaml-alaqlymy-fy-mntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya-dwt-llml>
46. منظمة الأمم المتحدة، "التقرير السنوي حول التكامل الإقليمي في إفريقيا"، 2019.
47. المنظمة الدولية للهجرة، "تقرير الهجرة في العالم لعام 2020"، جنيف 2019.
48. منظمة الأمم المتحدة للهجرة، المنظمة الدولية للهجرة -موريتانيا، الرسالة الإخبارية رقم 7، جوان/ سبتمبر 2017.
49. منظمة سيفرورد Saferworld، "مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة"، 2017.
50. منظمة العفو الدولية، "اللاجئون وطالبو اللجوء يتعرضون للانتهاكات، معاملة وحشية واختطاف للحصول على الفدية واتجار بالبشر"، رقم الوثيقة: AFR04/001/2013، المملكة المتحدة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، 2013.
51. ساسيكيا فان جنوجتن، "محاكمة تنظيم داعش في ليبيا: نظرة تحليلية"، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2016.
52. سيدباكا لويس، "تقرير عام 2010 حول أعمال الاتجار بالبشر"، مؤتمر بالرموك للاتجار بالبشر، 2010.
53. السيد سامي أحمد، "خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الأفريقي: خبرة الماضي وآفاق المستقبل"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 30 جويلية 2015، في: <https://acrseg.org/39227>
54. عبد الحي وليد، "تفكيك المشهد الاستراتيجي بين الدولي والإقليمي: الشرق الأوسط نموذجا"، 3 أوت 2024.
55. عبيد إميغن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء 21 أكتوبر 2014، في: <http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/10/21/201410216110121734Libyan-arms.pdf>
56. التقارير الصحفية حول الاتجار بالبشر: دليل التدريب للمحررين الصحفيين في مصر، أبريل 2010، في: <https://www.irex.org/>
57. تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "محتجزون ومجردون من إنسانيتهم: تقرير حول انتهاكات حقوق إنسان ضد المهاجرين في ليبيا"، ديسمبر 2016.
58. تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ماي 2018.
59. تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة عام 2012 المعنون "باستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية The use of the Internet for Terrorist Purposes".
60. تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية"، تونس، أكتوبر 2016.
- 08-الصحف:**
1. بن أحمد محمد، "مصدر التهديد الرئيسي للأمن الجزائري: الجيش يحجز 4 آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي"، الخبر، 24 جويلية 2016، في: <http://www.elkhabar.com/press/article/109513/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-.dpuf>
2. جريدة صوت الأحرار، "إحباط محاولة إدخال كمية معتبرة من الأسلحة عبر الحدود الجنوبية"، جريدة صوت الأحرار، ع (5455)، 2 جانفي 2016.
3. زابت كمال، "من فقيه ومراني إلى رابع كبير: الفيس ولعنة الصراعات الداخلية"، الخبر الأسبوعي، ع (396)، 30 سبتمبر إلى 06 أكتوبر 2006.
4. زماموش فتيحة، الباحثة في علم الاجتماع كريمة محلي لـ "الخبر الأسبوعي" الجماعات الإسلامية المسلحة تنتهج طرق المنظمات الإجرامية"، الخبر الأسبوعي، ع (396)، 30 سبتمبر إلى 06 أكتوبر 2006.
5. حاجي فاطمة الزهراء، "الأمن يتصد عصابات المتاجرة بالسلاح بمحور الوادي- بسكرة"، يومية المحور، 24 أكتوبر 2014، في: <http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/11080.html>

6. كريمي جمال، "اتفاقية أمنية بين الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة"، صحيفة الوطن الإلكترونية، 4 نوفمبر 2018، في: <https://alwatannews.net/Arab/article/801872/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9>
 7. الميلي محمد، "مكاسب جبهة التحرير في طنجة"، الشروق اليومي، 16 فيفري 2006 الموافق ل 17 محرم 1427 هـ
 8. ميموني عباس، "علاقات تونس والجزائر... انفراجة بعد فتور عابر"، صحيفة القدس العربي، 25 جويلية 2022، في: <https://www.alquds.co.uk/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%AA%D9%A7%D8%AC%D8%A9%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%B1/>
 9. ملفات العدد، "المعضلة الليبية... أزمة تاريخية ومسارات معقدة"، الأسبوع المغاربي، ع (115)، 26 جويلية 2022.
 10. المغاربي الأسبوعي، "حجز أسلحة حربية وذخيرة على الحدود التونسية . الليبية، الأسبوع المغاربي، ع (121)، 6 سبتمبر 2022.
 11. عاطف ق، "القاعدة" استهدفت في عشر سنوات كل العالم إلا إسرائيل". الخبر، ع (6471)، 10 سبتمبر 2011.
 12. صحيفة العرب، "التوترات الإقليمية تشوش على قمة أفريقيا-شمال أوروبا في الجزائر"، 18 أكتوبر 2023، في: <https://www.alarab.com.uk/%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D9%D9%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%1?amp>
 13. صحيفة القدس العربي، "اتفاق جزائري موريتاني على استحداث لجنة مشتركة لتأمين الحدود البرية"، 09 نوفمبر 2021، في: <https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-D9%86/>
 14. شنوف رضا، "المختص في الجماعات الإسلامية الدكتور محمد ظريف لـ "الخبر": القاعدة ضحّت إعلامياً وتسير نحو الانهيار التام"، الخبر، ع (6471)، 10 سبتمبر 2011.
 15. غمراسة بوعلام والسعيداني المنجي، "الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة"، جريدة الشرق الأوسط، ع (12465)، 13 جانفي 2013.
- 09-المواقع الالكترونية:**
1. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في: <https://africacenter.org/wp-content/uploads/2022/01/African-Countries-with-Largest-Reported-Number-of-Emigrants-AR.png>
 2. الإذاعة الجزائرية، "ضرورة بذل المزيد من الجهد لمحاربة الهجرة غير الشرعية والمخدرات"، 20 جويلية 2024، في: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/981?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMAAR1S5sdSOZDF6-RQ-k>
 3. بوابة الوسيط: صوت ليبيا الدولي، "الدببة يشكل لجنة عليا للترتيبات الأمنية ويحدد لها 8 مهام"، 24 أوت 2024، في: <https://alwasat.ly/news/libya/449330>
 4. الجزيرة نت، قمة بنواكشوط لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، 18 ديسمبر 2014، في: <https://www.aljazeera.net/news/2014/12/18/%D9%82%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8>
 5. هسبريس، "المرزوقي يدعو لانضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي"، 23 سبتمبر 2012، في: <https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B2%D9%88%D9%82%D9D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-101721.html>
 6. وزارة العدل الموريتانية، "استقبل وزير العدل رئيسة مكتب الأمم المتحدة في موريتانيا لمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات"، في: <https://justice.gov.mr/spip.php?article981>
 7. وزارة العدل الموريتانية، "الجمعية الوطنية تصادق على مشروع قانون يعدل ويكمل بعض أحكام القانون المتعلق بهريب المهاجرين"، 07 جويلية 2020، في: <https://www.justice.gov.mr/spip.php?article49>
 8. وكالة أنباء البحرين، "موريتانيا وإسبانيا توقعان اتفاقيتين للتعاون في مجال الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة"، 28 أوت 2024، في:

- <<https://www.bna.bh/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDgSfZHVuIgK5kar%2FNBfJMFU%3/>>
9. وكالة تونس إفريقيا للأنباء، "وزير الداخلية في باليرمو: ظاهرة الهجرة غير النظامية تقتضي مقاربة واقعية شاملة للقضاء على أسبابها وليس معالجة النتائج"، 29 سبتمبر 2023، في:
- <<https://www.tap.info.tn/ar/%D9%88%D9%8A%D8%A8%D8%AAD%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A>>
10. زاوي راجح، "الحوض الغربي للمتوسط بين الرهانات الأمنية والقوى الفاعلة"، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، ماي 2023، في:
- <<https://mediterraneancss.uk/2023/05/22/west-mediterranean/>>
11. حميدي أمين، "المرابطون" يخططون لشن هجمات في المغرب العربي والساحل، الخبر الجزائرية: التنظيم هو اندماج لكتيبة "المثمنون" وحركة "التوحيد والجهاد". أخبار العربية. 27 أوت 2013، تاريخ الإطلاع: 14/06/2017، 20 د.
- <<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/08/27/-..html>>
12. كومان محمد بن علي، "جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مواجهة الإرهاب"، مجلس وزراء الداخلية العرب، في:
- <<https://www.aim-council.org/efforts-and-achievements/In-the-fight-against-terrorism/961/>>
13. مرقع هشام بوعلي، "بالساحل الإفريقي... شاحنات مغربية مختفية وسط (مثلث الموت)"، الحرة، 21 جانفي 2025، في:
- <<https://www.alhurra.com/morocco/2025/01/21/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8AA>>
14. موقع السياسة، "ليبيا: الداخلية تصدر قراراً وزارياً لبسط الأمن والنظام في المنطقة الحدودية مع تونس 27 مارس 2024"، في: <<https://alseyassah.com/article/402679/>>
15. موقع DW، "فشل الجولة الثانية من محادثات الصحراء الغربية وحديث عن ثلاثة"، 22 مارس 2019، في: <<https://www.dw.com/ar/%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9/a-48031651>>
16. النهار أون لاين، "بدوي أمن تونس وحدودها من أمن الجزائر وحدودها"، 16 مارس 2016، في: <<https://www.ennaharonline.com/%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%8A> />
17. سكاي نيوز، "إفريقيا معبر المخدرات والسلاح"، 30 جوان 2021، في: <<https://www.skynewsarabia.com/world/896595-%D8%BA%D8%B>>
18. عبد النور بن عنتر، "الاتحاد المغاربي... بين الافتراض والواقع"، الجزيرة، 03 أكتوبر 2004، في: <<https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6>>
19. عزيز أحمد، "الجيش الجزائري أفضل 25 محاولة لإدخال 10 أنواع من الأسلحة في 2017 (حصيلة): بيانات عسكرية للجيش الجزائري صادرة في 2017". الجزائر/الأناضول، تاريخ الإطلاع: 27 جويلية 2017، من الموقع الإلكتروني: <<https://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84B1%D8%A8%D9%8A%D8%7%89?a> m>
20. الفكر موقع إخباري ثقافي سياسي، "الأمن العام لوزارة العدل: استجابة للتحديات عززنا الإطار القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة"، 30 نوفمبر 2023، في: <<https://elfikr.net/?q=node/41898>>
21. القدس العربي، "موريتانيا تجدد حيادها في نزاع الصحراء واستياءها لقتل مواطنيها مؤخرا"، 15 سبتمبر 2022، في:
- <<https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1>>
22. قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في قضايا إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2014، في: <<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html>>
23. شادي إبراهيم، "الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية"، 04 سبتمبر 2023، في: <<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5732>>
24. شاوش أمين، "كاميرات حرارية ورادارات على الحدود الجزائرية التونسية لكشف الإرهابيين"، النهار أون لاين، 15 جويلية 2014، في:
- <<https://www.ennaharonline.com/%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84>>

40. الشرق الأوسط، "الجزائر وتونس وليبيا يعلنون صيغة تنسيق ثلاثية: تعقد دوريا بشكل ربع سنوي"، 3 مارس 2024، في:

< <https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AB%D9%8A%D8%A9>>

41. غانمي منية، "أبراج مراقبة جديدة على طول الحدود بين تونس وليبيا"، العربية-نت، 13 ديسمبر 2023، في:

< <https://www.alarabiya.net/northafrica/2023/12/13/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D9%84%D9%89D8%A8%D9%8A%D9%8A>>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-المراجع بالفرنسية:

A- Encyclopédies:

1. Chautard Sophie, **Dictionnaire de géopolitique** (France : Groupe Studyrama, 2008).
2. Nay Livier, **Lexique de Science politique vie et Institutions politiques** (Toulouse: Europe Media Duplication SAS, 2008).

B-Conventions et traités:

1. Barcelona declaration adopted at the Euro-Mediterranean Conference - 27-28/11/95.
2. Déclaration conjointe, 11ème RHN Maroc - Espagne, Madrid, 5 juin 2015.

C-Livres:

1. Balta Paul, **le grand Maghreb de l'indépendance à l'an 2000** (Alger : Ed Laphomic, 1990).
2. Belaouane-Gherari Sylvie et Gherari Habib, **Les organisations régionales africaines** (Paris: la documentation française, 1988).
3. Boulanger Philippe, **Géographie militaire et géostratégie : enjeux et crises du monde contemporain** (Paris : Armand Colin, 2^e édition, 2015).
4. Courmont Barthélémy et Ribnikar Darko, **Les guerres asymétriques Conflits d'hier et d'aujourd'hui, terrorisme et nouvelles menaces**, 2^a édition (Paris : éditions Dalloz, 2009).
5. Dekkar Taieb, **Maroc-Algérie: La méfiance Réciproque** (Paris: L'Harmattan, 2013).
6. El Béchir Zid Bih Ould Mohamed, « La guerre contre le terrorisme»:entre confrontation et discrétion - La stratégie mauritanienne comme modèle », en: Ellionor Zeino-Mahmalat et Reifeld Helmut, **La crise sécuritaire au Sahel : quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe?** (Maroc: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2015).
7. Flory Maurice, 'Etats maghrébins et coopération pour le développement'', en : **Introduction : l'Afrique du Nord contemporaine** (Paris : Centre de recherche et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 1975).
8. Frémeaux Jacques, ' L'instabilité saharienne dans la langue durée de l'Histoire'', en : Jacques Frémeaux et al, **Menaces en Afrique du Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe**, Actes du Colloque tenue à La Maison de la Recherche, Université Paris-Sorbonne, Le 28 Février 2013, pp. 15-41.
9. Hoffman Bruce, **la mécanique terroriste**, (Paris: Calmann-Lévy, 1999).
10. Kolster Jacob, Nono Matondo-Fundani et Emanuele Santi, «Intégration régionale en Afrique du nord », In: Emanuele Santi, Saoussen Ben Romdhane et William Shaw, **Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale: défis et opportunités** (Tunis: La banque africaine de développement, 2012), pp. 21-23.
11. Ould Mohamed Abdel Kader, « La Mauritanie entre l'impasse maghrébine et le borbier sahélien », en : Ellionor Zeino-Mahmalat et Helmut Reifeld, **La crise sécuritaire au Sahel : quelles répercussions sur les pays du Maghreb arabe?** (Maroc: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2015).

D-Articles :

1. Baghzouz Aomar, "La nouvelle géopolitique du Sahel, une opportunité pour refonder le partenariat euromaghrébin ?", **Cahier de la Méditerranée**, N° (89), 2014.
2. Benantar Abdenour, "NATO, Maghreb and Europe", **Mediterranean Politics**, Vol. (11), N° (02), July 2006.
3. ———, « La Sécurité aux frontières: Portée et limites de la stratégie algérienne », **L'année du Maghreb**, 2016, en : <<https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712>>
4. Brice Bado Arsène, " L'union africaine et la sécurité collective, " **Programme paix et sécurité internationales**", N°(58), septembre-octobre 2012.
5. Djouhri Smail, « La sécurisation des frontières terrestres algériennes : quel rôle pour l'Armée Nationale Populaire? » **Recherches Juridiques et Politiques**, Vol (06), N° (01), Juin 2021, pp. 649 P- 661.

6. El Djouani R, "L'occupation marocaine pollue les territoires sahraouis avec 10 millions de mines", Trad: Lahmel A, **El-Djeich**, N°(718), Mai 2023.
7. Gaidi Faouzi Mohamed, «Maghreb : L'armée algérienne intervient en Tunisie», **Courrier International**, 4 août 2014, en : <<https://www.courrierinternational.com/article/2014/08/04/l-armee-algerienne-intervient-en-tunisie>>
8. Ghaouti Mekamcha, 'L'union du Maghreb Arabe : une naissance institutionnelle et un échec d'intégration', **Revue Maghrébine de Droit**, N° (5), 1997, pp. 135-142.
9. Jaouani Ali, «L'approche globale migratoire Tunisienne : globale, cohérente», Atelier intersession sur : "Migrants et sociétés d'accueil : des partenariats prometteurs", Genève, Organisation Internationale des Migrations, 13 juillet 2006.
10. Martinez Luis, 'Libye : violence, fédéralisme et démocratie'', **The Algerian Journal of Political Sciences and International Relation**, Vol (07), N° (02), Décembre 2014.
11. Rodgers Paul, « Protéger les États-Unis du cyber terrorisme : Le terrorisme évaluation de la menace, contre-mesures et politique, **Revue électronique du département d'État américain**, vol. (6), n° (3), novembre 2001.

E-Rapport:

1. Algérie Presse Service, «L'Algérie n'acceptera pas l'implantation de centre pour les migrants clandestins», 16 juillet 2018.
2. Ammour Laurence Aïda, «Flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au Sahel et en Afrique de l'ouest», **Cahier du CEREM**, N°(13), La sécurité du Sahara et du Sahel, Paris, décembre 2009.
3. ———, «La stratégie Algérienne de lutte antiterroriste entre impératifs de sécurité intérieure et recherche de stabilité régionale », Bulletin de, N°(22), Centre Français de Recherche sur le Renseignement, OCTOBRE 2019.
4. Bauchard Denis, «Égypte 2017: Certaines fonctions: vers de nouvelles turbulences ? », Ifri Programme Turquie/ Moyen-Orient, Paris, février 2017.
5. Belfellah Younes, "Le Statut avancé Maroc-UE : bilan, Enjeux et perspectives ", Actes du séminaire : les relations Arabo-Européenne, LE CAREP-PARIS, LE 28 Novembre 2018.
6. Bilan Med, «Les enjeux de sécurité émergents au Maghreb et au Sahel depuis le printemps arabe », 2012.
7. Boubakri Hassan, « Les migrations internationales en Afrique du Nord : Dimensions géographiques et politiques », Atelier sur les Migrations Africaines : Comprendre les dynamiques de migration sur le continent. Université de Sousse (Tunisie), 18 – 21 Septembre 2007.
8. Centre de documentation de l'École militaire - CDEM, «Libye: entre rivalités internes et ingérences étrangères (2011-2021)», Paris, Mars 2022.
9. Commission Européenne, Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV renouvelée Avril 2018-Août 2020, Bruxelles, Novembre 2020.
10. El Ajlaoui El Moussaoui, «Les défis sécuritaires dans l'espace Sahélo-Saharien: la perspective du Maroc», Friedrich-Ebert-Stiftung, Bureau Bamako, 2016.
11. Gurven Le Bras, «Le paradoxe tunisien : pourquoi tant de djihadistes ?», Les carnets du CAPS, 2016.
12. International Crisis Group, «rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord: la Tunisie des frontières: jihad et contrebande», N° (148 /28), Brussels, novembre 2013.
13. Itratni Belkacem, ««Les défis sécuritaires dans l'espace Sahélo-Saharien: la perspective de l'Algérie», Friedrich-Ebert-Stiftung, Paix et Sécurité Centre de Compétence Afrique Subsaharienne, Dakar, 2017.
14. Isselmou Abdel Kader, « Rapport de synthèse des études-pays sur les défis et enjeux sécuritaires l'espace Sahélo-Saharien », Paix et Sécurité Centre de Compétence Afrique Subsaharienne, Dakar 2017.
15. Jacques Geneviève and al, «Libye : en finir avec la traque des migrants», FIDH, Paris, Octobre 2012.
16. Jendoubi Kamel, «Relations Tunisie-Européennes : vision, enjeux et perspectives», Euro Med Droits, septembre 2017.
17. Jeremy M. Sharp, "Egypt: Background and U.S. Relations", Congressional Research Service Report, July 13, 2022.
18. Lahlou Mehdi, «Le Maroc, pays de départ, de transit et d'installation de migrants: Contexte régional et retombées politique», en, Hassan Boubakri, **Les migrations en Afrique du Nord : une position peu confortable entre l'Afrique Subsaharienne et l'Europe ?**, Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, 2021.
19. Martinez Luis, « La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre. Portugal », groupe de travail Euro MeSCo, 2003 .

20. Megerisi Tarek, « Les enjeux stratégiques de la guerre civile », **Bulletin de la sécurité africaine**, Centre d'études stratégiques de l'Afrique, N° (37).
21. Mekdour Mehdi, « Al Qaïda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle », Bruxelles: GRIP, 26 août 2011.
22. Mellah Salima, "Le mouvement islamiste algérien entre autonomie et manipulation", Comité Justice pour l'Algérie, Dossier N° (19), Mai 2004.
23. Migreurop, "L'Espagne et le Maroc renouvellent leur coopération en matière de sécurité en liant crime organisé et immigration << irrégulière >>", avril 2022.
24. Moniquet Claude, « Le front Polisario et le développement du terrorisme au Sahel », L'ESISC, Mai 2010.
25. Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, «Stratégie régionale de lutte contre la traite des personnes et le trafic illicite de migrants 2015-2020», Bureau régional pour l'Afrique de l'Ouest et du centre, Dakar 2020.
26. Sanchez Gabriella, « Trafic illicite de migrants dans le contexte libyen : Réexamen des éléments factuels », en : Migration en Afrique de l'Ouest et du Nord et à travers la méditerranée : tendances migratoires, risques, développement et gouvernance, Rapport IOM, 2021.
27. Service de la prévention du terrorisme, « Fiche caractéristique du groupe spécial de coopération (GSCI) de la région Moyen-Orient et Afrique du Nord », Multi Agency Task Force, UNODC.
28. UNODC, Programme Sahel 2013-2017, «Renforcer le Sahel contre le crime et le terrorisme», rapport d'activité, Dakar, janvier 2016.

F-Thèses :

1. Ducotey F.J.M., «Les défis sécuritaires entre l'Europe, le Maghreb et le Sahel : les Mirages de l'intégration», Collège des forces Canadiennes, **Maîtrise en études** de la défense, Canada, 2012/2013.
2. Massaux Alexandre, « Le terrorisme en Afrique du nord : des tensions locales à une menace globale », **Mémoire de Master 2**, «Sécurité et défense transmédiaiterranéennes », Université du sud Toulon, France 2013 /2014.

G-Séminaire :

H-Journal:

1. Vanel N., «En suisse le blanchiment d'argent gonflé par le printemps arabe», **Métro news** [en ligne], 14 mai 2012, consulté le 01 mars 2013, Disponible sur : <http://www.metronews.fr/info/en-suisse-le-blanchiment-d-argent-gonfle-par-le-printemps-arabe/ml>

I-Sites Internet :

Available at: **Source:** available at: <North Africa regions map.png>

1. Cockayne James and al. « La mise en œuvre de la Stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique du Nord », in : https://globalcenter.org/wp-content/uploads/2010/09/North_Africa_Report_FINAL_TEXT_FRA.pdf
2. Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest, P. 29, available at: https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANT_FR.pdf
3. Migrants: les drames se multiplient au large de la Libye. France culture 10/05/2017, Consulté le : 23/11/2017, en : <https://www.franceculture.fr/geopolitique/migrants-les-drames-se-multiplient-au-large-de-la-libye>
10. Le site info, « Mauritanie/Maroc : les 13 accords signés », 12 mars 2022, en : <https://pointschauds.info/fr/mauritanie-maroc-les-13-accords-signes/>
11. Reuters, "Italy, Tunisia sign deal to ease migrant crisis", 5 April 2011, available at: <https://www.reuters.com/article/italy-tunisia-immigration-idAFLDE73427620110405/>
12. UNHCR - Refugees/Migrants Emergency Response - Mediterranean (access 20 December 2017), Available at: <http://www.europeanmigrationlaw.eu/en/articles/maps/mediterranean-sea-arrivals>
13. Wendy Williams, «Tendances migratoires à surveiller en Afrique en 2024 », 23 janvier 2024, Available at: <https://africacenter.org/fr/spotlight/tendances-migratoire-a-surveiller-en-afrique->

A-Encyclopedia:

1. Brett Michael and Jamil M. Abun Nasr, **Encyclopedia Britannica**, 3 September 2024, available at: <<https://www.britannica.com/place/North-Africa/Ancient-North-Africa>>

B-Books:

2. Adler Emanuel and Barnett Michael, **Security Communities in Theoretical Perspective**, in **Security Communities** (United Kingdom: Cambridge University Press, 1998).
3. Buzan Barry and Ole Waever, **Regions and Powers: the Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge university press, 2003).
4. ———, Olé Weaver & Jaap De Wilde, **Security: A New Framework for Analysis** (Boulder, Co: Lynne Rienner, 1998).
5. ———, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered", in Ken Booth and Steve Smith (eds) **International Political Theory Today**. (London: Polity Press, 1995).
6. ———, **People, states and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd ed, (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1991).
7. Deutsch W. Karl, **Nationalism Social Communication: An Inquiry into the Foundation of Nationality** (Londres: The M.I.T, 1966).
8. Ken Booth, **Critical Security Studies and World Politics** (London: Lynne Rienner Publishers, 2005).
9. Maged Adel, "The Impact of Religion on Military Self-Interest in Accountability: An Islamic Shari ah Perspective", in: Morten Song and Tianying Bergsmo, **Military Self-Interest in Accountability for Core International Crimes**, (Brussels: Torkel Opsahl Academic EPublisher 2015), pp. 141-166.
10. Zoubir Yahia H., "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb: the Predominance of Security?", in: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernández, **North Africa Politics, Region and the Limits of Transformation** (Oxon, Rutledge, 2008), pp.266-293.

C-Articles:

1. Anderson James and O'Dowd Liam, « Borders, Border Regions and Territoriality: Contradictory Meanings, Changing Significance », **Regional Studies**, vol. (33), N° (7), 1999, pp. 593-604.
2. Andreas Peter, "Redrawing the Line: Borders and Security in the Twenty-first Century", **International Security**, vol. (28), N° (02), October 2003, pp. 78-111.
3. Banks Michael, "System Analysis and The Study of Regions", **International Studies Quarterly**, Vol (13), December 1969, pp. 335-360.
4. Brzica Nikola, "Understanding Contemporary Asymmetric Threats", **Croatian International Relations Review**, N° (83), October 2018, pp. 34-51.
5. Burgess Stephen, "Regional Security Complexes and African Foreign Policies", **Journal of Indo- Pacific Affairs**, (Special Issue), November 2021, pp. 65-92.
6. Cassarino Jean-Pierre, "Approaching borders and frontiers in North Africa", **International Affairs**, Vol .(92), N° (04), July 2017, pp. 883-896.
7. Faria Fernanda and Vasconcelos Alvaro, "Security in Northern Africa: ambiguity and reality", **Chaillot Papers**, N° (25), Institute for Security Studies of WEU, September 1996.
8. Marsh Nicholas, "Brothers Came Back with Weapons: The Effects of Arms Proliferation from Libya", **PRISM**, Vol (06) N° (04), 2017, pp. 78 – 96.
9. Mossadek Jadla Mohamed and Laggoune Djelloul, "The role of the Cross-border co-operation mechanism in improving the performance of local groups and catalyzing regional economic integration", **The Journal of El-Ryssala for studies research in humanities**, Vol (06), N° (03) July 2021, pp. 77-90.
10. Parshotam Asmita, "Regional Integration for the Arab Maghreb Union: Looking beyond the Horizon", **Med dialogue series** N° (30), November 2020, pp.01-13.
11. Pfanner Toni, "Asymmetrical Warfare from the Perspective of Humanitarian Law and Humanitarian Action", **International Review of the Red Cross**, Vol (87), N° (875), March 2005, pp. 149-174.
12. Shiferaw Lidet Tadesse, "Peace and Security in Africa: Drivers and Implications of Africa's Southern Gaze", **Discussion Paper**, N° (262), October 2019.
13. Zoubir H. Yahia, "Tipping the Balance Towards Intra- Maghreb Unity in Light of the Arab Spring", **The International Spectator**, Vol (03), N° (47), pp. 83-93.

D-Reports:

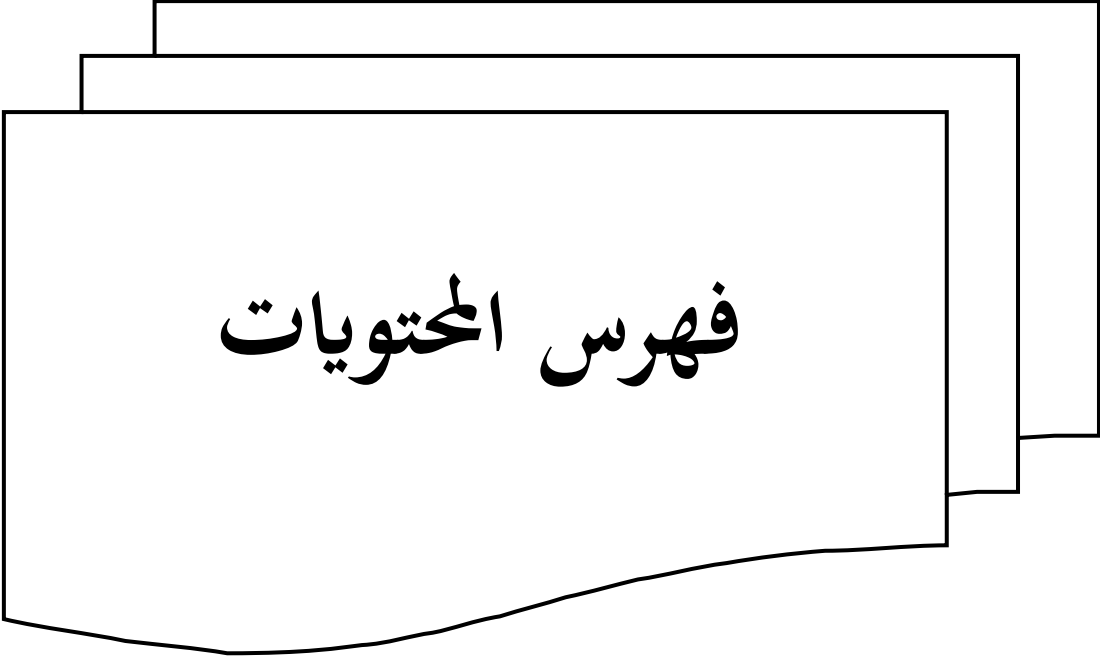
1. Akrimi Yasmine, "Algeria-Morocco Tensions: a Costly Conflict", International Center, Brussels, December 2021.

2. Arieff Alexis, "Maghreb Facing New Global Challenges: U.S.-Algerian Security Cooperation and Regional Counterterrorism", IFRI, July 2011.
3. Bakrania Shivit, "Libya: Border Security and Regional Cooperation", GSDRC, University of Birmingham 2014.
4. Baudais Virginie, Bourhrous Amal and O'driscoll Dylan, "Conflict Mediation and Peace building in the Sahel: the Role of Maghreb Countries in an African Framework", SIPRI Policy paper, Stockholm international peace research institute, January 2021.
5. Ben Smith and Loft Philip, "Egypt in 2021: Politics, Human Rights and International Relations", Briefing Paper, N°(9193), House of Commons Library, 8 April 2021.
6. Blank Stephen J., "Rethinking the Concept of Asymmetric Threats in U.S. Strategy", US Army War College Press, September 2004.
7. Boubakri Hassen and al., "Migration in North Africa", Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, May 2021.
8. Boudali Lianne Kennedy, "The North Africa Project, the Trans-Sahara Counterterrorism Partnership", Combating Terrorism Center, April 2007.
9. Carrera Sergio and al., "EU-Morocco Cooperation on Readmission, Borders and Protection: A model to follow?", CEPS, N° (87), January 2016.
10. Comisión Española de Ayuda al Refugiado, "Border Externalization and Migration Control in Algeria: Risks for Development Cooperation", Mérida 2022.
11. Crisis Group Middle East and North Africa, "Algeria and Its Neighbors", Report N° (164), 12 October 2015.
12. Del Sarto A. Raffaella and Soler i Lecha Eduard, "Interregnum: The Regional Order in the Middle East and North Africa after 2011", MENARA Final Reports N° (01), February 2019.
13. El Dahshan and Mohammed Masbah Mohamed, "Synergy in North Africa Furthering Cooperation", Report of Middle East and North Africa Program, London, Chatham house, January 2020.
14. El-Katiri Mohammed, "The Quest for Military Cooperation in North Africa: Prospects and Challenges", the Retort Papers, Strategic Studies Institute U.S. Army War College, Carlisle, PA, October 2016.
15. Fredriksen Sigvart Nordhov and Tziarras Zenonas, "The Libya Conflict and its Implications for the Broader Region", Re-Imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report 4/2020, PRIO Cyprus centre, Oslo 2020.
16. Frontex, "Risk Analysis For 2016", The Frontex Risk Analysis Unit, Warsaw, March 2016.
17. Gartenstein- Ross Daveed and al., "The Crisis in North Africa: Implications for Europe and Options for EU Policymakers", Clingendael Report Netherlands Institute of International Relations, April 2015.
18. Hallqvist Alexandra and Hammargren Bitte, "Navigating in a complex neighborhood: Algeria's responses to security challenges in Libya and the Sahel", report FOI, April 2020.
19. Hanlon Querine And Herbert Mathew M., "Border Security Challenges In The Grand Maghreb", United States Institute Of Peace, Washington 2015.
20. Herbert Matt, "The Challenge of Coordinating Border Management Assistance between Europe and the Maghreb", Migration Policy Institute, Washington, March 2022.
21. Hernando de Larramendi Miguel, "Doomed regionalism in a redrawn Maghreb? The changing shape of the rivalry between Algeria and Morocco in the post-2011 era", The Journal of North African Studies, March 2018.
22. Home Affairs Committee, "Migration Crisis: Seventh Report of Session 2016-17", UK Parliament: The House of Commons, 3 August 2016.
23. Institut de recherche et d'études Méditerranée, Étude États-Unis / Maghreb, novembre 2020, en:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://iremno.org/wp-content/uploads/2020/11/EUMaghrebpdf.pdf&ved=2ahUKEwjNrfDuz5IAxWl8gIHHX0WErAQFnoECB_AQBg&usq=AOvVaw2ixVe6io4tjq2ywnoCKgL6
24. Institute for Economics & Peace, "Global Terrorism Index 2024: Measuring the impact of terrorism", Sydney, February 2024.
25. International Organization For Migration (IOM), "Mediterranean update1 January- 30 December", 01/05/2017.
26. Iratni Belkacem, "The strategic interests of the Maghreb states, Research Division", Research Division, NATO Defense College, 2008.
27. Koch Bettina and Stivachtis Yannis A., "Introducing Regional Security in the E-International Relations", Middle East, May 2019.

28. Kwesi Aning, Okyere Frank and Mustapha Abdallah, "Addressing Emerging Security Threats in Post-Gaddafi Sahel and the ECOWAS Response to the Malian Crisis", Koffi Annan in international peacekeeping training centre policy brief, 1/May 2012.
29. Manrique Gil Manuel (Lead) and al, "Mediterranean flows into Europe: Migration and the EU's foreign policy", European Union: Brussels, Directorate General for External Policies of Union Policy Department, March 2014.
30. Meddeb Hamza, "The Volatile Tunisia-Libya Border: Between Tunisia's Security Policy and Libya's Militia Factions", CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER, December 2020.
31. Micallef Mark, "The Human Conveyor belt: Trends in Human Trafficking and Smuggling in Post-revolution in Libya", Switzerland: The global initiative against transnational organized crime, March 2017.
32. Sahan foundation and IGAD Security Sector Program ISSP, "Human Trafficking and Smuggling on the Horn of Africa Central Mediterranean Route", February 2016.
33. Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2013, Available at:
<<http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/F-Working-papers/SAS-WP17-Tunisia-On-the-Edge-AR.pdf>>
34. Tasnim Abderrahim, "A Tale of Two Agreements: EU Migration Cooperation with Morocco and Tunisia", European Institute of the Mediterranean, May 2019.
35. The European Commission Decision, "The European Union Emergency Trust Fund for Stability and Addressing the Root Cause of Irregular Migration and Displaced Persons in Africa", Action Document for the implementation of the North Africa Window T05-EUTF-NOA-REG-07, October 2015.
36. The European Union Emergency Trust Fund for Stability and Addressing the Root Causes of Irregular Migration and Displaced Persons in", Action Document for the implementation of the North Africa Window T05-EUTF-NOA-REG-07.
37. Trauthig Inga Kristina, «Counterterrorism in North Africa: From Police State to Militia Rule and the Quagmire of "CVE"», ICSR, London 2021.
38. UNHCR, "Mixed Migration Routes and Dynamics in Libya, May – December 2018", Brief, January 2019.
39. Varga Márton, "The Security Complex of the European Union, Hadtudomány", Évi Elektronikus Lapszam, 2022.

E-Internet Sites:

14. Amara Tarek, "Tunisia Hunts al Qaeda-Linked Militants Near Algeria", **Reuters**, May 2013, in: <<https://www.reuters.com/article/us-tunisia-qaeda-idUSBRE9460E920130507/>>
15. Berta Szilard, « The Consequences of Illicit Weapons Trade Within Libya », Student guide to intelligence analysis, 06 /06 /2017, available at:
<<http://comprehendv.cluster011.ovh.net/thinktank/index.php/2017/06/06/the-consequences-of-illicit-weapons-trade-within-libya/>>
16. Gibbons-Neff Thomas, « Libya has become a hub for online arms trading, report says ». The Washington post, democracy dies in darkness, May 2, 2017, available at:
<https://www.washingtonpost.com/news/checkpoint/wp/2017/05/02/libya-has-become-a-hub-for-online-arms-trading-report-says/?utm_term=.bccef504efeb>
17. Mediterranean: Connecting the Dots," International Organization for Migration (IOM), 2016, Available at:
<<https://publications.iom.int/books/migration-trends-across-mediterranean-connecting-dots>>
18. The Sofia Globe Staff , "Close To 30 000 Migrant And Refugee Arrivals in Bulgaria So Far in 2015 IOM", Europe: The American College Of Sofia, 18 December 2015. Available at :
<<http://sofiaglobe.com/2015/12/18/virtually-certain-migrant-and-refugee-arrivals-in-europe-will-pass-million-mark-by-end-2015-iom>>



فهرس المحتويات

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
64	اتجاهات الإجرام في كل بلد بين الارتفاع والانخفاض من 2021 إلى 2023 بين 54 دولة إفريقية و193 دولة في العالم	01
83	عدد الوافدين والوفيات عبر المتوسط إلى دول أوروبا (من 01 جانفي-31 ديسمبر 2017)	02
99	أسلوب بناء الإستراتيجية الأمنية (النوعية) في مجال مكافحة الإرهاب	03
184	مراحل التكامل الإقليمي حسب الاقتصادي (Béla Belassa)	04

فهرس الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
49	إزدياد الاتجار بالبشر والاتجار بالبشر بين عامي 2021-2023 في إفريقيا	01
55	أنواع ونسب انتشار المخدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	02
74	مسار عملية الأمننة	03
85	الهجرات الداخلية والهجرة من إفريقيا من سنة 2000 إلى 2025	04
98	مقاربات حل التهديدات اللاتماثلية	05
148	الحلول في مواجهة الإرهاب والتهديدات ذات الصلة	06
151	استراتيجيات المواجهة للتهديدات اللاتماثلية	07
239	الأسباب الدافعة للإرهاب في الساحل الإفريقي	08

فهرس الخرائط التوضيحية

الصفحة	اسم الخريطة	رقم الخريطة
05	دول شمال إفريقيا وحدودها ومطالاتها	01
51	طرق واتجاهات التهريب الرئيسية في ليبيا	02
52	تحركات جماعات الجريمة المنظمة وتحالفات دول الساحل والصحراء	03
61	خطوط تهريب المخدرات والسلاح	04
210	الصحراء الغربية وحدودها	05
216	المناطق الواقعة تحت السيطرة في الحرب الأهلية الليبية	06
234	أهمية مقارنة حدود الجزائر وانخراطها في قضايا الإقليم	07

فهرس المحتويات

شكرو تقدير	09-01
إهداء.....	2
قائمة الاختصارات	2
الخطوة	2
مقدمة	2
أهداف الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
مبررات الدراسة	2
أدبيات الدراسة	4
الإشكالية	4
فرضيات الدراسة	5
حدود الدراسة	5
المقاربة النظرية والمنهجية	7
مقاربة المفاهيم	9
تصميم الدراسة	11
الفصل الأول: واقع التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا وأثرها على التفاعلات الإقليمية	13
المبحث الأول: الجماعات المتطرفة وتعددية الفكر الإرهابي	14
المطلب الأول: ماهية الظاهرة الإرهابية	14
الفرع الأول: مقارنة مفهوم الظاهرة الإرهابية	14
أولاً: الخلفية التاريخية لتقسيم الظاهرة الإرهابية،	15
ثانياً: تعريف الإرهاب	16
ثالثاً: موقف الإسلام من الإرهاب	16
الفرع الثاني: إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب وعلاقته بمفهوم المقاومة	17
أولاً: نظرة دول شمال إفريقيا لمفهوم الإرهاب	17
ثانياً: الخلط بين الإرهاب والمقاومة	18
الفرع الثالث: الإرهاب الدولي في ظل القاعدة	18
أولاً: ما بعد أفغانستان والحملة ضد الإرهاب الدولي	19
ثانياً: تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001	20
المطلب الثاني: الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا من التمدد إلى الانحسار	21
الفرع الأول: عوامل انتشار الحركات الإرهابية الجهادية وعقيدتها	21
أولاً: عوامل انتشار هذه الحركات	22
ثانياً: ممارسات الجماعات السلفية الجهادية	23
الفرع الثاني: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا والتعقيدات المتشابكة فيما بينها	23
أولاً: بداية نشاط الحركات المتطرفة في المنطقة	23
1- التنظيمات الإخوانية المعارضة في ليبيا	24
أ- أجهزة مكافحة الجماعات الدينية:	

24.....	ب-تصاعد الصراع بين نظام القذافي والجماعات
24.....	2-أسباب العنف المسلح في الجزائر...
24.....	أ-مفارقة في تركيبة الجماعات المسلحة
26.....	ب- مرحلة البناء و انطلاق الجهاد
28.....	3-المغرب: الجمعيات الدينية بين التنوع والتفتت
29.....	4-الجماعة الدينية في مصر...
29.....	5-موريتانيا: الحرمان والفقر ولد بيئة حاضنة للإرهاب
30.....	ثانيا: الحركات المتطرفة في شمال إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
33.....	ثالثا: الحركات المتطرفة في شمال إفريقيا بعد الثورات العربية
34.....	1-التنظيمات الدينية المسلحة في ليبيا ودورها في أحداث 17 فبراير 2011
35.....	أ-انتشار الجماعات الإسلامية والجهادية بعد الإطاحة بالقذافي:
35.....	ب-أنماط الجماعات الإسلامية المسلحة في ليبيا
36.....	ج-التأثيرات الإقليمية لتنامي جماعات العنف في ليبيا:
36.....	2-تنظيم أنصار الشريعة بتونس
37.....	3-الجزائر وتراجع العمليات الإرهابية
38.....	4-ملاحق تدهور المناخ الأمني في سيناء ومصر
39.....	أ-تصنيفات التنظيمات الجهادية
41.....	ب-استمرار حالة الطوارئ:
41.....	5-التنظيمات الجهادية في المملكة المغربية
42.....	6-الحرب ضد الإرهاب في موريتانيا
42.....	7-الصحراء الغربية نوع آخر من الإرهاب
43.....	الفرع الثالث: حالة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا بعد الانحسار
43.....	أولا: من حيث مستويات النشاط الإرهابي في الإقليم
44.....	ثانيا: على صعيد النشاط الإرهابي داخل الإقليم
46.....	المبحث الثاني: الجريمة المنظمة عبر الوطنية وارتباطها بالجرائم الأخرى
46.....	المطلب الأول: الاتجار بالبشر وعلاقته بالجريمة المنظمة
47.....	الفرع الأول: التفرقة بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
47.....	أولا: الأبعاد القانونية والشرعية لجريمة الاتجار بالبشر: اتجار بالبشر أم اتجار بالأشخاص؟
47.....	ثانيا: المرجعية القانونية الوضعية في تجريم الاتجار بالبشر
49.....	أولا: أشكال العنف التي يتعرضون لها
49.....	ثانيا: شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بهم
49.....	الفرع الثالث: اتجاهات التهريب والاتجار بالبشر
50.....	أولا: خطوط التهريب الرئيسية في ليبيا
52.....	ثانيا: تعرض المهاجرون للاختطاف من قبل التنظيمات الإرهابية
54.....	المطلب الثاني: تجارة المخدرات والجريمة المنظمة: الأثر التبادلي
54.....	الفرع الأول: العلاقة بين تجارة المخدرات والتنظيمات الإرهابية
54.....	الفرع الثاني: واقع الاتجار بالمخدرات في دول إفريقيا
55.....	أولا: ليبيا كمركز إقليمي للاتجار بالمخدرات
56.....	ثانيا: مصر كمركز لتقاطع طرق التهريب الإقليمية
57.....	ثالثا: المغرب وتجارة الحشيش

57.....	رابعا: الجزائر كم منطقة عبور للمخدرات و انعكاسها على الاستهلاك المحلي
58.....	خامسا: موريتانيا ك سوق جديد للكوكايين وتونس كم عبر بشكل محدود
59.....	المطلب الثالث: التهريب وتجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
59.....	الفرع الأول: التهريب والجرائم العابرة للحدود الوطنية
60.....	أولا: أنشطة التهريب التجارية
62.....	ثانيا: تهريب النفط والاتجار غير المشروع بالأدوية والسجائر
64.....	ثالثا: مؤشرات الجرائم غير المشروعة في دول منطقة شمال إفريقيا
64.....	الفرع الثاني: تجارة الأسلحة الخفيفة بعد الانفلات الأمني لعام 2011
65.....	أولا: وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية
67.....	ثانيا: ليبيا ك سوق لتوفير السلاح في المنطقة
68.....	ثالثا: تهريب الأسلحة نحو تونس
69.....	رابعا: تهريب السلاح إلى الجزائر
70.....	خامسا: مصر وسيناء كم مركز لتهريب السلاح
71.....	سادسا: تهريب السلاح في الحدود المغربية
71.....	المبحث الثالث: الهجرة غير النظامية من التسييس إلى الأمننة
72.....	المطلب الأول: المفهوم الجديد للهجرة غير النظامية
72.....	الفرع الأول: تعريف الهجرة غير النظامية
75.....	الفرع الثاني: محددات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا
76.....	الفرع الثالث: الربط بين عمليات التهريب والهجرة غير النظامية
78.....	المطلب الثاني: التطور العام لتدفقات الهجرة غير النظامية
79.....	الفرع الأول: طرق الهجرة غير النظامية في المنطقة
80.....	أولا: أنظمة الهجرة غير النظامية بشمال إفريقيا
81.....	ثانيا: طرق المهاجرين غير النظاميين إلى شرق ليبيا
81.....	الفرع الثاني: مسارات وإحصائيات حول الهجرة غير النظامية في منطقة شمال إفريقيا
85.....	أولا: الجزائر كم مسار عبور ومقصد ومصدر للهجرات غير النظامية
87.....	ثانيا: ليبيا دولة عبور للهجرة غير النظامية واللجوء
89.....	ثالثا: تونس مصدر ومصدر للهجرة غير النظامية نتيجة سقوط نظام بن علي
90.....	رابعا: العبور والهجرة غير النظامية بالمغرب
93.....	خلاصة الفصل
98.....	الفصل الثاني: المبادرات الأمنية والاستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا
97.....	المبحث الأول: المبادرات المحلية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا
98.....	المطلب الأول: مكافحة الظاهرة الإرهابية والتطرف العنيف
100.....	أولا: مكافحة الإرهاب وفق المقاربة الأمنية والتشريعية في الجزائر
103.....	ثانيا: مواجهة الجهادية في المغرب
105.....	ثالثا: مصر ومكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء
107.....	رابعا: ليبيا بين برامج إعادة الإدماج في عهد القذافي والمقاربة الأمنية بعد الثورة
110.....	خامسا: المزاوجة بين الحل الاقتصادي والتشريعي في تونس
112.....	سادسا: إستراتيجية موريتانيا في مكافحة الإرهاب
112.....	المطلب الثاني: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأشكالها

112.....	أولا: الإطار التشريعي لمكافحة الجريمة المنظمة بالجزائر
113.....	ثانيا: برامج مكافحة في المغرب.....
114.....	ثالثا: الإخطار والقوانين المعززة للمكافحة في مصر.....
115.....	رابعا: ليبيا ومسألة تأمين الحدود.....
116.....	خامسا: تدابير مكافحة في تونس.....
117.....	سادسا: موريتانيا والمكافحة في إطار هيئة الأمم المتحدة.....
118.....	المطلب الثالث: مواجهة الهجرة غير النظامية.....
118.....	المطلب الأول: استراتيجيات المواجهة على المستوى الأحادي.....
118.....	أولا: تشديد التدابير القانونية والتشريعية في الجزائر
119.....	ثانيا: الإستراتيجية المغربية لمكافحة الهجرة غير النظامية.....
120.....	ثالثا: التدابير القانونية والتشريعية في مصر.....
120.....	رابعا: الإطار القانوني والعمليات لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا.....
121.....	خامسا: جهود تونس في مواجهة الهجرة غير النظامية.....
122.....	سادسا: سياسة موريتانيا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية.....
122.....	المبحث الثاني: المبادرات الثنائية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في إقليم شمال إفريقيا.....
123.....	المطلب الأول: مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار الاتفاقيات ثنائية الأطراف.....
123.....	أولا: التعاون الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب.....
124.....	ثانيا: التعاون المغربي مع الغرب في مواجهة كافة التهديدات اللاتماثلية.....
125.....	ثالثا: التعاون الليبي – الجزائري في ظل الجهود المشتركة.....
125.....	رابعا: مكافحة الإرهاب في مصر ضمن الأجندة الأمنية للغرب.....
126.....	خامسا: الشراكة الأمنية التونسية – الجزائرية.....
127.....	سادسا: موريتانيا والتجمعات الأمنية الإقليمية.....
128.....	المطلب الثاني: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الثنائي.....
128.....	أولا: الجزائر- تونس.....
128.....	ثانيا: المغرب – ليبيا.....
129.....	ثالثا: مصر وتفضيلاتها التعامل مع الغرب.....
129.....	رابعا: ليبيا والتعاون الأوروبي.....
129.....	خامسا: تونس وتعزيز التعاون العربي.....
130.....	سادسا: موريتانيا والدعم الدولي في إطار المكافحة.....
131.....	المطلب الثالث: مكافحة الهجرة غير النظامية في الإطار الثنائي.....
131.....	أولا: التعاون الجزائري في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....
131.....	ثانيا: تعزيز المغرب لاستراتيجيات المواجهة مع كل المبادرات الأوروبية والإفريقية.....
134.....	ثالثا: مصر والتعاون مع الدائرتين الإقليمية والدولية.....
134.....	رابعا: انخراط ليبيا في مواجهة الظاهرة عن طريق الاتفاقيات المشتركة.....
137.....	خامسا: المشاريع التونسية لمواجهة الظاهرة.....
138.....	سادسا: سعي موريتانيا لمكافحة الظاهرة في إطار المنظمة الدولية للهجرة.....
140.....	المبحث الثالث: استراتيجيات المواجهة الإقليمية في المنطقة بوصفها استراتيجيات متقاطعة.....
140.....	المطلب الأول: جهود المواجهة على المستوى العربي-الشرق أوسطي.....
140.....	الفرع الأول: ملامح الإستراتيجية العربية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية.....
141.....	الفرع الثاني: الجهود الرامية إلى مواجهة التهديدات اللاتماثلية:.....

141.....	أولا: الجهود العربية لمكافحة الإرهاب وظاهرة غسيل الأموال
141.....	ثانيا: الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب
142.....	ثالثا: المبادرة العربية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر
142.....	رابعا: مكافحة المخدرات ومواجهة التهريب عبر الحدود
143.....	المطلب الثاني: جهود المواجهة على المستوى المغربي
143.....	الفرع الأول: التعاون مع المغرب العربي في مجال أمن الحدود بالمنطقة
144.....	الفرع الثاني: إستراتيجية أمنية مغربية مشتركة لمواجهة التهديدات
146.....	الفرع الثالث: التعاون المغربي التنموي
147.....	المطلب الثالث: التنسيق الإقليمي وشبه الإقليمي على المستوى الإفريقي
147.....	الفرع الأول: مضمون إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل
149.....	الفرع الثاني: التعاون الإفريقي في مواجهة أهم التهديدات اللاتماثلية
149.....	أولا: في مواجهة الظاهرة الإرهابية
152.....	ثانيا: في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
154.....	خلاصة الفصل
155.....	الفصل الثالث: النظام الإقليمي المغربي ومعوقات التكامل الإقليمي في منطقة شمال إفريقيا
156.....	المبحث الأول: التداخل ما بين الدوائر الأمنية الإقليمية والنظام الإقليمي المغربي
156.....	المطلب الأول: خريطة المركب الأمني الإقليمي المغربي
156.....	الفرع الأول: تحديد المركب الأمني الإقليمي المغربي
157.....	الفرع الثاني: خصوصيات المركب الأمني الإقليمي المغربي
162.....	الفرع الثالث: البنية الأساسية للمركب الأمني الإقليمي المغربي
165.....	المطلب الثاني: تفاعلات النظام الإقليمي المغربي والمركب الأمني الفرعي للشرق الأوسط نحو فهم النظام الإقليمي العربي
165.....	الفرع الأول: التكامل العربي ما بين الأدوار والتفاعل
166.....	أولا: مقومات التكامل الوحدوي العربي
168.....	ثانيا: حدود التفاعل بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي المغربي
169.....	1- البعد الهوياتي
169.....	2- البعد السياسي الخارجي
169.....	3- البعد الاثني
171.....	ثالثا: التجمعات العربية وأثرها على الأمن القومي
175.....	الفرع الثاني: تشكيل المركب الإقليمي في الشرق الأوسط
181.....	المطلب الثالث: التفاعل بين النظام الإقليمي المغربي والمركب الأمني الفرعي للساحل الإفريقي
182.....	الفرع الأول: المحاولات الإفريقية لبناء نظرية في التكامل
184.....	أولا: الوحدة الإفريقية في فكر زعماء القارة الإفريقية
187.....	ثانيا: الاتحاد الإفريقي ونشوء مفهوم الأمن الجماعي الإفريقي
190.....	أولا: الساحل كمركب أمني فرعي
192.....	ثانيا: الساحل ما بين الأقلية والعسكرة
199.....	المبحث الثاني: المعوقات الإقليمية لمسألة التكامل في إقليم شمال إفريقيا
200.....	المطلب الأول: ضعف الإرادة السياسية كإحدى معوقات تعزيز التكامل الإقليمي
200.....	الفرع الأول: الخلافات السياسية في الإقليم

201.....	أولا: العلاقات الصراعية في الإقليم.....
201.....	1- العلاقات مع ليبيا.....
203.....	2- العلاقات مع مصر.....
203.....	3- طبيعة العلاقات المغربية-الجزائرية.....
205.....	الفرع الثاني: انعدام الثقة الأمنية بين دول الإقليم والتباين الاقتصادي.....
205.....	أولا: غياب الرؤية الموحدة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية.....
206.....	ثانيا: انعدام التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم.....
209.....	المطلب الثاني: تأثير النزاعات الإقليمية/ الحدودية وانهيار أطروحة الشراكة المغربية.....
209.....	الفرع الأول: النزاع حول الصحراء الغربية.....
209.....	أولا: جذور النزاع حول الصحراء الغربية.....
211.....	ثانيا: مطالب الثورة الصحراوية بقيادة "البوليزاريو".....
212.....	ثالثا: المفاوضات غير الرسمية.....
214.....	الفرع الثاني: انهيار ليبيا نتيجة الحرب الأهلية.....
214.....	أولا: تحول ليبيا من دولة فاشلة إلى دولة منهارة.....
221.....	المبحث الثالث: دور التعاون عبر الحدود في دفع مسارات التكامل الإقليمي.....
222.....	المطلب الأول: ماهية التعاون عبر الحدود.....
222.....	الفرع الأول: نشأة التعاون عبر الحدود ومفهومه.....
224.....	الفرع الثاني: استخدام التعاون عبر الحدود كألية لتحقيق التكامل الإقليمي.....
226.....	المطلب الثاني: المفهوم الجديد للحدود.....
226.....	الفرع الأول: تعريف الحدود الذكية.....
227.....	الفرع الثاني: تقنيات إدارة الحدود الذكية.....
227.....	1. تحليل البيانات:.....
228.....	2. التحقق من الهوية:.....
229.....	المطلب الثالث: إدارة الحدود في الفضاء الساحلي-المغربي.....
229.....	الفرع الأول: طبيعة المناطق الحدودية في المغرب العربي.....
235.....	الفرع الثاني: الساحل الإفريقي ما بين الأفغنة وعسكرة الحدود.....
240.....	خلاصة الفصل.....
207.....	الفصل الرابع: إعادة تشكيل المشهد الأمني الإقليمي بمحاولة تحديد مجامع الأمن الإقليمية في المنطقة.....
243.....	المبحث الأول: دور اتحاد المغرب العربي في تفاعلات النظم التعاونية.....
243.....	المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي كبنية أمنية إقليمية.....
243.....	الفرع الأول: تصورات فكرة الوحدة المغربية.....
244.....	الفرع الثاني: وحدة المغرب العربي في نظر الحركات السياسية الاستقلالية.....
245.....	أولا: نجم شمال إفريقيا وجمعية العلماء المسلمين والتأكيد على الهوية والانتماء.....
247.....	ثانيا: مؤتمر المغرب العربي ومكتب المغرب العربي.....
248.....	ثالثا: الجبهة المغربية (المغربية).....
248.....	رابعا: جيش تحرير المغرب العربي في تونس.....
248.....	1- المقاومة الأولى (1952 – 1954):.....
248.....	2- المقاومة الثانية (1954- 1956) تكامل وحدة كفاح المغرب العربي.....
249.....	3- من جيش التحرير "الوطني" إلى "المغربي":.....
249.....	4-مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:.....

250.....	5-مؤتمر طنجة:
251.....	6-مؤتمر تونس الضغط المضاد:
251.....	الفرع الثالث: المشاريع الوحديّة المغاربية بعد الاستقلال وقبيل إنشاء إتحاد المغرب العربي
251.....	أولاً: اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب (لدام) في جوان 1964
252.....	ثانياً: معاهدة الأخوة والوفاق
253.....	المطلب الثاني: نشأة اتحاد المغرب العربي وبدايات التكامل الاقتصادي.....
258.....	المبحث الثاني: تكلفة عدم تجسيد المنتظم التكاملي / الاندماحي المغاربي.....
258.....	المطلب الأول: معطلات تفعيل الاتحاد المغاربي
258.....	الفرع الأول: الخلاف الجزائري- المغربي بوصفه عقبة في مسار الاندماج المغاربي
263.....	الفرع الثاني: اتحاد المغرب الغربي بوصفه معطل للاندماج المغاربي.....
271.....	المطلب الثاني: متطلبات تفعيل التكامل الإقليمي المغاربي
271.....	الفرع الأول: توحيد الإرادة السياسية بين أنظمة سياسية متباينة شكلا لكن متشابهة جوهرا
274.....	الفرع الثاني: دو أفع الاندماج الاقتصادي المغاربي وآليات تفعيله.....
396.....	المبحث الثالث: تجسير العلاقات بين الفضاء الأمني المغاربي والساحلي لتحقيق المركب الأمني في إقليم شمال إفريقيا.....
281.....	المطلب الأول: مجامع الأمن الإقليمية كمحفز لتحقيق مشروع الوحدة في إقليم شمال إفريقيا
288.....	المطلب الثاني: العناصر المتلازمة لبوادر تشكل مركب أمني مغاربي- ساحلي
292.....	الفرع الثاني: التداخل والتمازج ما بين المركبات الإقليمية
298.....	خلاصة الفصل
300.....	الخاتمة
307.....	قائمة المصادر والمراجع.....
326.....	فهرس المحتويات
335.....	ملخص
336.....	Summary
337.....	Résumé

ملخص

Summary

Résumé

ملخص

تعاني دول شمال إفريقيا من تحديات أمنية متشابكة، تتمثل في انتشار تهديدات عابرة للحدود طبيعتها الأساسية تراوحت بين المد والانحسار، والتي تصاعدت بشكل ملحوظ بعد ما عُرف بـ "الربيع العربي"، نتيجة لضعف أداء الدولة الرقابي ووجود حدود مائعة ووعرة في نفس الوقت، مما يجعلها بيئة خصبة لانتشار التهديدات اللاتماثلية، خاصة في دول مثل مصر وليبيا. هذه التهديدات تفرض على دول المنطقة ضرورة التعاون لمواجهة وحماية المصالح المشتركة؛ وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف سبل إرساء مركب أمني إقليمي في شمال إفريقيا لتحقيق الاستقرار وخلق توازن بين البيئات الأمنية المختلفة؛ وذلك بالنظر إلى أن دول المنطقة تشترك في أبعاد تاريخية وحضارية وثقافية متجانسة، بالإضافة إلى الإرث الاستعماري المشترك، وتمتلك كل منها موارد اقتصادية مهمة. هذه العوامل يجب أن تكون دافعا نحو الاندماج الإقليمي، حيث أن الدول الواقعة في إقليم جغرافي معين تشارك اهتمامات ومشاكل متشابهة، مما يجعلها أكثر قدرة على فهم طبيعة هذه المشاكل وتجسيد فكرة "السلام عبر الأجزاء"، التي تعتمد على تحقيق الاستقرار من خلال التعاون الإقليمي.

في ظل التوازنات الإستراتيجية والسياسية الآنية دراستنا تنطلق من إشكالية أساسية تتمثل في: هل يمكن بناء إطار تعاوني أمني/إقليمي فعال لمواجهة التهديدات اللاتماثلية المشتركة ولتعزيز الاستقرار والأمن في منطقة شمال إفريقيا؟. توصلنا إلى نتيجة أخيرة مفادها أنه من أكثر المجموعات الأمنية تأثيرا وتأثرا والأقرب جغرافيا لإقليم شمال إفريقيا هو المركب الفرعي للساحل الإفريقي لذا خلصنا إلى أن تجسير العلاقة: ما بين المركبين الأمنيين المغربي والساحلي يؤدي إلى اختصار الجهود مع ضرورة توحيد الرؤية الذي بدوره يؤدي إلى مجابهة التهديدات اللاتماثلية. الكلمات المفتاحية: التهديدات اللاتماثلية؛ الإرهاب؛ الأمن الإقليمي؛ الإقليمية المتداخلة؛ مركب الأمن؛ الأمننة الإقليمية.

Summary



North African countries face complex security challenges, with cross-border threats fluctuating between expansion and recession. These threats significantly increased following the wave of protests and uprisings known as the "Arab Spring." The weakening of government control and the uncertain, perilous borders between countries in the region have contributed to create instability. This situation has led to a rise in asymmetric threats, particularly in countries such as Egypt and Libya.

In response to these challenges, countries in the region have no choice but to unite to protect their common interests.

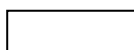
This study explores various approaches to establishing a regional security complex in North Africa, with the goal of enhancing stability and creating a cohesive security environment. It considers the region's shared historical, civilizational and cultural frameworks, as well as its common colonial heritage and abundant economic resources.

These factors should serve as a driving force towards regional integration, as countries within a specific geographic region share similar concerns and problems, making them more capable of understanding the nature of these issues and applying the concept of "peace through parts", which relies on achieving stability through regional cooperation.

In light of current strategic and political balances, our study focuses on a fundamental question: To what extent can an effective regional security cooperative framework face shared asymmetric threats and enhance stability and security in the region?

We concluded that one of the most influential and geographically closest security complexes to the North African region is the African Sahel sub-complex. Thus, we concluded that bridging the relationship between the Maghreb and Sahel security complexes would streamline efforts, with the necessity of unifying perspectives, which in turn leads to confronting asymmetric threats.

Keywords: asymmetric threats; terrorism; regional security; overlapping regionalism; security complex; regional securitization.



Les pays d'Afrique du Nord font face à des défis sécuritaires complexes, marqués par des menaces transfrontalières oscillant entre expansion et récession. Ces menaces se sont considérablement accrues suite à la vague de protestations et de soulèvements connue sous le nom de «Printemps arabe».

L'affaiblissement du contrôle gouvernemental et les frontières incertaines et périlleuses entre les pays de la région ont contribué à instaurer une instabilité. Cette situation a entraîné une recrudescence des menaces asymétriques, notamment dans des pays comme l'Égypte et la Libye. Face à ces défis, les pays de la région n'ont d'autre choix que de s'unir pour protéger leurs intérêts communs.

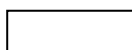
Cette étude explore différentes approches visant à établir un complexe de sécurité régional en Afrique du Nord, dans l'objectif de renforcer la stabilité et de créer un environnement sécuritaire cohésif. Elle prend en compte les cadres historiques, civilisationnels et culturels partagés par la région, ainsi que son héritage colonial commun et ses abondantes ressources économiques.

Ces facteurs devraient servir de moteur à l'intégration régionale, les pays d'une région géographique spécifique partageant des préoccupations et des problèmes similaires, ce qui les rend plus aptes à comprendre la nature de ces enjeux et à appliquer le concept de «la paix par parties» (**peace through parts**), qui repose sur la réalisation de la stabilité via la coopération régionale.

À la lumière des équilibres stratégiques et politiques actuels, notre étude s'articule autour d'une question fondamentale: **Dans quelle mesure un cadre coopératif de sécurité régionale efficace peut-il faire face aux menaces asymétriques partagées et renforcer la stabilité et la sécurité dans la région ?**

Nous avons conclu que l'un des complexes sécuritaires les plus influents et géographiquement proches de la région nord-africaine est le sous-complexe sahélien africain. Ainsi, nous avons établi que jeter des ponts entre les complexes de sécurité du Maghreb et du Sahel permettrait de rationaliser les efforts, avec la nécessité d'unifier les perspectives, ce qui conduirait à une confrontation efficace des menaces asymétriques.

Mots-clés: menaces asymétriques; terrorisme; sécurité régionale; overlapping regionalism; complexe de sécurité; sécurisation régionale.



Faculty of Political Science and International Relations

Department: International Studies

The Asymmetrical Threats and the Logic of Regional Security in North Africa

**A Thesis Submitted for the degree of Doctor of Science in Political
Science and International Relations**

Field: Strategic Studies

Prepared by:

Sihem BOUHALI

Supervised by:

Hocine SANTOUH

The Jury Members:

Prof. Fateh Chibani President

Prof. Hocine Santouh Supervisor & reporter

Dr. Fella Arbi Aouda examiner

Dr. Karima Keroui examiner

Dr. Abdel Hakim Dhahbi examiner

Dr. Fateh Khenanou examiner

**Academic Year
1445/1446 -2023/2024**